



مركز دراسات الوحدة العربية

المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

علي شلق
حليم بركات
حفيظة شقير
سمير لطفي
حكمت أبو زيد
ليندا مطر
نجلاء نصير بشّور
محمد الرميحي
هنري عزّام
درة محفوظ
لطيفة الزيّات
عواطف عبد الرحمن
عباس مكي
هشام نشّابة
نوال السعداوي

GIFTS OF 2001

FRIENDS OF BIBLIOTHECA
ALEXANDRINA ASSOCIATIC
IN NORWAY



مركز دراسات الوحدة العربية

المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

علي شلق — ليندا مطر — لطيفة الزيّات
حليم بركات — نجلاء نصير بشّور — عواطف عبد الرحمن
حفيظة شقير — محمد الرميحي — عباس مكي
سهير لطفي — هنري عزّام — هشام نشّابة
حكمت أبو زيد — درة محفوظ — نوال السعداوي

«الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب . : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : «مرعربي»
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى
بيروت : نيسان / ابريل ١٩٨٢

المحتويـات

القسم الثالث
المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

القسم الرابع
المرأة والتنمية الثقافية والفكرية

القسم الخامس
نظـــــرة مســـــتقبلية

مُقدّمــة

يحمل الواقع العربي الراهن في طيّاته ، مزيجاً مؤلماً من أشكال قهر الانسان العربي : في هويته الوطنية والقومية، في سلامة أرضه وشعبه ، في استقلال بلده ، في وحدة أمته ، في كرامته كفرد وكمواطن ، في حريته للقول ، للفعل ، للعيش . ويشترك في تحمّل هذه الأثقال ، وفي محاولة الخروج منها او من بعضها (كما اثبتت حرب تحرير الجزائر مثلاً) ، الرجل والمرأة . غير أن المرأة ، تواجه ، الى جانب وبالاضافة لذلك ، تحديات خاصة ، لها في أعماق التاريخ جذور ترتبط بالتركيب الاجتماعي العربي ، بالتراث الذي ما زال حيّاً ، او ما زال حاداً دون حياة ، وبانفصام على الارجح عميق ، هو صورة عن ازدواجية التقليد والحداثة ، والسلفية والتقدم ، والمحافظة والتغيير التي يعيشها عرب الايام المعاصرة .

هذه التحديات هي التي دفعتنا للاهتمام بقضية المرأة وبالدور الذي تلعبه او يمكن لها أن تقوم به في الشأن العربي العام : تحريراً وتنمية ووحدة . والواقع أن مجلة المركز ، « المستقبل العربي » ، حرصت منذ صدورها على ايلاء المسألة اهميتها فنشرت عدداً من المساهمات ، بقلم رجال ونساء ، طرقت هذا الباب مباشرة ، او في سياق تحليل اجتماعي واسع . غير أن تخصيص الموضوع بندوة فرض نفسه ، وعمل المركز على عقدها باصرار على الرغم من سلسلة من العوامل المعيقة ليست الانتكاسات الامنية المتكررة في لبنان، حيث مقر المركز ، ولا اعتقال - كان ولله الحمد قصيرا - عدد من ابرز المساهمين في الندوة في احد البلدان العربية الرئيسية ، بأقلها اهمية . الا أن اصرارنا ، المبني على اقتناع باهمية الموضوع وعلى مبدأ تنفيذ أي من تعهداتنا ، حملنا على السير قدماً في عقد هذه الندوة ومن ثم في اصدارها في كتاب خاص ، هو الآن بين ايديكم .

يضم هذا الكتاب، كالكتب المماثلة التي تحوي وقائع ندوة ننظمها ، الاوراق والتعقيبات والمناقشات التي شهدتها الندوة . وسوف يلحظ القارىء أن تيارات فكرية وسياسية عديدة قد تواجدت ، بل وتصادمت احياناً ، خلال ايام الندوة ، حرصنا ، كما في الندوات

السابقة ، على أن ننقلها للقارىء في حيويتها ، بل وفي حدتها . وذلك نابع من ايماننا المزدوج بضرورة احترام الرأي الآخر وبالدور الذي يحاول المركز ، بامكاناته المتواضعة أن يلعبه في مجال تثبيت حرية الرأي على ارض العرب.

وقد عالجت الندوة اموراً أساسية ـ ولا ندعي انها تناولت كل الأمور ولم يكن ذلك هدفها على ايّ حال ـ تتعلق بموضوعها . فاستعادت بادىء ذي بدء تاريخ المرأة العربية من منظار النظام .الأبوي المسيطر على المجتمع العربي ، واستذكرت النصوص الدينية والأمثلة التاريخية الدّالة على منزلة قد تكون ارفع مما يشهده الواقع الفعلي . وتم تشريح هذا الواقع في اكثر من ورقة ، فربط موقع المرأة الدوني بالبنى الاجتماعية والاقتصادية ، وبانماط المعيشة ، وبالعلاقات الاجتماعية العامة بما فيها من قهر وسلطوية واستغلال .

وحظيت مساهمة المرأة الفكرية والسياسية ، الراهنة والممكنة ، في الشأن العربي العام بحصة الاسد من المناقشات . فتساءل المنتدون عن امكانات المرأة العربية في العمل السياسي ، وفتح باب السجال امام موضوع حساس هو مدى استقلالية التنظيمات والحركات النسائية عن الاحزاب السياسية ، وفائدة ذلك في مراحل التحرر الوطني . كما تعرّض المنتدون لبنية هذه التنظيمات النسائية ولمدى فعاليتها إن لرفع شأن المرأة أو في الشأن السياسي إجمالاً .

وفي الندوة تحليل لموقع المرأة من الناحية الشرعية والقانونية ، وقد تم عرضه بتفصيل بحيث يمكن اعتبار بعض صفحات هذا الكتاب مرجعاً للتفاوت الكبير في اوضاع المرأة القانونية من بلد عربي لآخر . وكان هناك اهتمام اكثر تحديداً بالعلاقة الحميمة بين وضع المرأة الاسري وعلاقته بمسألة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي .

ولا شك أن استمرار موقع المرأة الدوني مرتبط بالصورة التي تكونت عبر التاريخ عنها والتي تعيد وسائل الثقافة والاعلام تكرارها ، بصورة شعورية ام لا . من هنا الاهتمام بصورة المرأة العربية في الادب وفي الاعلام وقد بنيت الاستنتاجات التي وردت في هذا السياق على دراسات تطبيقية اجريت في اكثر من بلد عربي واحد ، زادت من غنى الحوار .

ووضح للمنتدين اهمية تحرر المرأة الاقتصادي في تحسين ـ او قل في تصحيح ـ موقعها الاجتماعي . فبحث موقعها وسط القوى العاملة ودورها في عملية التنمية من خلال دراسة مقارنة بين مختلف البلدان العربية . ونفخر في هذا المجال بالمساهمات التي عالجت اوضاعاً محددة ان في الخليج ـ حيث كان لتدفق النفط ولوفرة ثروته اثار ليست بالضرورة ايجابية ـ ام في المغرب العربي الكبير حيث تتمتع المرأة العربية اليوم بقوانين وتنظيمات ، لم تتوصل بعد الى الفوز بها في انحاء اخرى من الوطن العربي .

أما المستقبل ، فقد رآه البعض استمراراً للراهن ، ووجد فيه آخرون ساحَ تطورات عميقة ، وقد يكون الجميع قد اتفقوا على أن المستقبل هو ، على الأقل في هذا المجال ، صنع ايدينا ، بل ومخيلتنا ، نحن ، اليوم .

مركز دراسات الوحدة العربية

المشاركون(*)

أميرة الدّرا	مديرة مشروع التخطيط لرعاية الاسرة (دمشق)
الدكتورة ثريا احمد عبيد	مسؤولة برامج المرأة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة (بيروت)
الدكتور حامد مصطفى عمار	مستشار اقليمي ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة (بيروت)
الدكتورة حفيظة شقير	مساعدة بكلية الحقوق ـ الجامعة التونسية (تونس)
الدكتور حليم بركات	استاذ علم الاجتماع ـ جامعة جورجتاون (واشنطن)
الدكتورة حكمت ابو زيد	استاذة ـ جامعة الفاتح (طرابلس)
الدكتور خير الدين حسيب	المدير العام ـ مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
الدكتورة درّة محفوظ	مساعدة جامعية ـ المعهد القومي لعلوم التربية (تونس)
الدكتور سعد الدين ابراهيم	استاذ علم الاجتماع ـ الجامعة الامريكية (القاهرة)
الدكتورة سهير لطفي	باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة)
الدكتورة صفية سعادة	استاذة ـ الجامعة اللبنانية (بيروت)
عايدة مطرجي ادريس	سكرتيرة تحرير مجلة « الآداب » (بيروت)
عايدة نعمان	استاذة علم المكتبات والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية (بيروت)
الدكتور عباس مكي	استاذ علم النفس ـ الجامعة اللبنانية (بيروت)
الدكتور عبد الهادي خلف	باحث ـ معهد الانماء العربي (بيروت)
الدكتور علي شلق	استاذ جامعي متقاعد (بيروت)

(*) المعلومات المذكورة عن الاساتذة المشاركين هي كما حددها كل منهم على بطاقة اشتراكه . (المحرر)

الدكتورة عواطف عبد الرحمن	استاذة في كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة(القاهرة)
الدكتور غسان سلامة	مدير الدراسات ـ مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت)
الدكتورة لطيفة الزيات	كاتبة واستاذة جامعية (القاهرة)
لور مغيزل	محامية (بيروت)
ليندا مطر	رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية (بيروت)
الدكتورة مارلين نصر	باحثة ـ مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
الدكتور محمد الرميحي	استاذ علم الاجتماع ـ جامعة الكويت (الكويت)
مي صايغ	الامينة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (بيروت)
نجلاء نصير بشور	باحثة ـ مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
الدكتورة نوال السعداوي	اديبة وكاتبة (القاهرة)
الدكتورة نورة الفلاح	قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت (الكويت)
الدكتور هشام نشابة	عضو مجلس امناء ـ مركز دراسات الوحدة العربية، وعميد التربية والتعليم ـ جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية (بيروت)
الدكتور هنري عزام	المستشار الاقليمي لشؤون السكان والاستخدام لمنطقة الشرق الاوسط ـ مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية (بيروت) .

القسم الأول

تاريخ المرأة العربيَّة والنظام الأبوي

الفصل الأول

التطور التاريخي لأوضاع المرأة العربيّة في الوطن العربي

علي شلق

مقدمة

في لسان العرب[1] تعني مادة مرأ التسهيل ، ومنها المريء الذي هو ممر الطعام والشراب ، ومنها المروءة التي تعني الانسانية ، فكأن لفظ « مرأة » يشير الى النوع بوجه عام ، والى ما يسهّل استرسال الانسال في الحياة تسهيل المريء طعاماً وشراباً ليبلغ القدر مبلغه من أمور الكون والوجود .

إن المرأة العربية ذات شأن في الحضارة ، كسائر نساء الأمم الاخرى في جهودها من اجل رفع مستوى العيش ، وترك آثار الخطر على أديم هذه الأرض الأمّ ، محت الدهور خطوطها في الزمان والمكان قديماً ، وبقيت بعض الملامح في آثار المؤرخين القدامى من طراز هيرودوت ، وتيودور العقلي وسترابون ، والتوراة ، والكتاب الكريم ، وفي قليل من الآثار العمرانية قبل المسيح ، فأظهرت لنا التماثيل التي نجت في مثل « عرابيا » وبعدها « تدمر » الى جانب ما روى المستشرق « دن برندن » ولوبون وسواهما[2] عن ثمود ، والارميين ، وأن المرأة العربية قد اسهمت في الحكم ، ولمعت في المجتمع ، وحركت أمواج الاساطير . كما وأن تطور المرأة العربية موصول بتطور الرجل العربي منذ أن كانا خليّة بين الماء والطين ، فنوعا منفصلا ذكره عن انثاه ، الى عصور سيطرت فيها المرأة على أمور العائلة والمجتمع (مطريركية) فهو سيطرة الرجل (بطريركيا) الى أن استقام أمر الرجل المميّز في بناء الحضارات لدى العرب وسواهم من امم الأرض .

---

(١) ابو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور ، **لسان العرب** ، تنسيق يوسف خياط (بيروت : دار لسان العرب ، [د.ت.]) ، مادة « مرأ » .

(٢) البرت فن دن برندن ، **تاريخ ثمود** (بيروت : الجامعة اللبنانية ، ١٩٦٠) (بالفرنسية) ، وجوستاف لوبون ، **حضارة العرب** ، ترجمة اكرم زعيتر (القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٥٦) .

على أن شأن المرأة العربية لم يرتسم بقانون فاعل ، ويتمادى الا بدولة الاسلام استرسالاً في تاريخ عبر الى حاضر تعاني فيه المرأة العربية امرها ، وشأن امتها في مجموعة الأمم ، ومن أجل غد قد يسمح لها بأن تأخذ زمام المبادرة من الرجل عربياً ، وعالمياً . ومن اجل صورة واضحة الخطوط ، مفصحة الألوان لا بد من الالتفات الى الحلقات الأولى التي هزتها المرأة العربية من سلسلة التاريخ ، ولتكن بلاد حمورابي وما كان يجري فيها للمرأة من زواج وطلاق وحقوق وعقاب .

وينقل جرجي زيدان عن مؤرخ الكلدان « برحوشا » أن المرأة العربية آنذاك كان لها شأن ملحوظ ، وأن اهم ما دار في فلكها أمر الزواج الذي كان يتم بعقد مكتوب[٣] سبقت به نساء الشعوب الأخرى ، وكان الزنا يؤدي الى القتل . اما المهر ويسمونه حق العروس (الدوطة) ، والارث ، فقد كان مقرراً لا يتجاوز بحال ، لكن الطلاق كان بيد الزوج الذي كان له حق أن يتزوج ثانية اذا مرضت زوجته ، ويلزم بالانفاق على مريضته ورعايتها وتطبيبها ، بيد أن الجور الذي لحق بها من بعض قوانين حمورابي كحبس الدائن زوجة المدين في حوزته ،وقبض الزوج الذي ركّب الدين زوجته الى أن يستوفي الدائن دينه ، لا يقاس بما كان يجري على المرأة من ظلم في البلاد الأخرى .

وبصدد عهد الامومة Matriarchale فإنه سبق عهد الابوة Patriarchale في شبه الجزيرة العربية الشمالي ، حيث كان الزواج فوضى بلا شروط حسب تقرير « باخوفن » الالماني السويسري[٤] ومكلينان الانجليزي[٥] الذي حكم بالطوطمية Totem على سائر القبائل القديمة التي كانت تقدس او تتعبد لكائن تختاره ، وكان هؤلاء الطوطميون يتزوجون من قبائل اخرى غريبة عنهم وهو ما سمي بـ : Exogamy (الزواج بالغريبات) ، وأن مرجع الطوطم هو الأم ، وإن اهل الطوطم الواحد اخوة ، ولا قيمة للعائلة في نظرهم ، وهذا هو سبب تسمية العرب القدماء قبائلهم بأسماء مؤنثة مثل مدركة ، وظاعنة ، ومرة ، وجديلة ، حسب رأي روبرتسن سميث[٦] . وأن المرأة لدى الشماليين آنذاك ما كانت تعرف زوجها لتنسب اليه اولادها . ويرد « ماك لينان » زواج الشماليين بالغرباء الى الوأد الذي قلل عدد النساء ، وان ما شاع من محافظة الشماليين على الانساب كان من تلفيق ابن الكلبي وسواه . على أن بعض المؤرخين يقرر أن الأب كان رأس العائلة وهو المسمى بالبعل (قمر ، شمس . . .) اي الزوج السيد وذلك قبل الميلاد بألفي عام تقريباً . ويزعم « سترابون » ان زواج المشاركة كان شائعاً لدى الجاهليين ، فعدد من

---

(٣) جرجي زيدان ، **العرب قبل الاسلام** ، مراجعة حسين مؤنس (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٧) ، ص ٦٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢٣ .

(٥) J.F. MacLenan, *Primitive Marriage* (London and New York: 1886).

(٦) جواد علي ، **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٦) ، وجرجي زيدان ، **تاريخ التمدن الاسلامي** ، مراجعة حسين مؤنس (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٨) ، ص ٢٤٠ .

الاخوة يدخل على امرأة واحدة ، وصاحب الدور يضع عصاه عند الباب ، والليل لاكبرهم ، وربما أتوا امهاتهم ، ومارسوا زواج المتعة الوقتي . والاستبضاع الذي شاع لدى اليهود ، وهو وسيلة لتحسين النسل بدفع الرجل زوجته لتحمل ولداً من رجل كبير ينسبه الزوج اليه ، ومن ذلك ايضاً زواج الشغار وذلك في أن يقدم رجل امرأته للثاني مبادلة ، او زواج الرهط باقبال عدد من الرجال على امرأة واحدة ، او زواج المقت ، والضغينة ، والرايات والخدان[7] .

وهنالك قضية وأد البنات التي ذكرها القرآن الكريم[8] والتي لم تكن لدى العرب الشماليين وحدهم كما يذكر كثير من المؤرخين ، انها كانت في بعض تميم ولم تشع في سائر القبائل. وعندما ظهر صعصعة بن ناجية اخذ على نفسه فداء الموؤودات ، فمهد السبيل الى حفيده الفرزدق ليفخر بذلك . وكان كثيرون من الجاهليين ينظرون الى المرأة على انها بخسة ، وحرموها من الميراث ، وادخلوها في الاسواق كسلعة من السلع . وكان تعدد الزوجات معروفاً قد يصل الى العشر[9] . اما الطلاق فكان في يد الرجل ، وهو على انواع منه البائن ، ومنه الظهّار النابع من قول الرجل « انت مني كظهر امي » اوالإيلاء وهو الهجر .وينسب الأغاني أن الجاهليات عرفن الشذوذ الجنسي ، كما كان بين هند بنت النعمان وزرقاء اليمامة[10] ، تلك التي كانت تبصر الخفيّ القصيّ ، والتي قال فيها الشاعر :

اعرني طرف زرقاء اليمامة لأنظر ما ورا تلك الغمامة

أولاً : المرأة العربية قبل الاسلام

ما دمنا المحنا الى شؤون المرأة العربية في التاريخ الموغل قدماً ، فعلينا أن نشير الى ما تميزت به في التاريخ الجليّ ، بعدما قطعت شوطاً كبيراً في مجال التطور ، والحضور الواعي . وهذا يعود بلا شك الى مكانة القبيلة ، والشعب ، اذ أن هناك نساء فقن الرجال في مجال السياسة والشعر ، والحكمة ، والكهانة ، وحسبي أن اشير الى بعضهن :

---

(٧) زواج المقت: بجمع الاختين ، او وراثة الابن زوجة ابيه .
زواج الضغينة : عندما يسبي الرجل امرأة فيتزوجها ساعة يريد .
زواج الخدان : معاشرة امرأة رجل آخر سراً .
زواج الرايات : من المرأة البغي .
انظر : هيثم مناع ، المرأة في الاسلام (بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٠) .

(٨) القرآن الكريم ، سورة التكوير : الآية ٨ .

(٩) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الامم والملوك (بيروت : خياط ، ١٩٦٥) ، ج٤ ، ص ١٥٦ .

(١٠) ابو الفرج علي بن الحسين الاصبهاني ، الاغاني ، ٢٥ ج (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤) ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

١ - « شولميث » عروس نشيد الانشاد ، المنسوب الى سليمان الحكيم ، وقد كانت فتاة سمراء ، رائعة الجمال ، هام بها سليمان ، ونظم فيها اجمل قصيدة غزلية في آداب الأمم ، وإن كان البعض يراها رمزية في المحبوب المعبود[١١] .

٢ - بلقيس ملكة سبأ التي « دخلت الصرح » ان زارت مملكة سليمان .

٣ - الجليلة اخت جساس ، وزوجة كليب الوائليين التي وقفت في حرب البسوس موقف الحكمة ، وقالت أروع قصيدة لامية في القلق ، والحرج ، والاعتذار الشاكي[١٢] .

٤ - الخنساء الشاعرة المخضرمة ، المجاهدة ، تلك التي حكم لها النابغة في سوق عكاظ على حسان بن ثابت شاعر يثرب .

٥ - زنوبيا ملكة تدمر ، التي طمحت الى تحطيم روما ، والتي لا تزال آثار مقرها في خرائب تدمر من عجائب المعماريات في العالم .

ومنهن ايضاً عبلة « فاتنة البطل ، الشاعر عنترة ، وام عمرو بن كلثوم التغلبية ام العزة والكبرياء ، وهند بنت عتبة التي ترفعت عن لقاء اي خاطب ، ودعت اباها أن يصف لها من رغب الزواج منها ، فلما أنبأها أبوها أن صخراً أبا سفيان جاءها قالت : يا ابت « صفه لي » فهمس لها « انه يؤدب قومه ولا يؤدبونه » فتمتمت قائلة : «سآخذه بأدب البعل ، مع لزوم قبتي وقلة تلفتي » . وسلمى بنت عمر من بني عديّ ، التي أبت لها كبرياؤ ها أن تتزوج الا اذا كان امرها بيدها ، وعمارة بنت كعب الانصارية ، وخديجة بنت خويلد الاسدية القرشية ، ذات الثراء ، والحكمة التي عرفت أن تختار محمداً بن عبدالله (ص) زوجاً لها ، وكذلك « سجاح » التي وصلت الى مرتبة القيادة في قومها ، وشهرت بالكهانة ، وحالفت مسيلمة من بني حنيفة باليمامة ، وكادا يهزمان جيش خالد بن الوليد في حروب الردة ، ثم تابت ، وجاهدت في جيش الفتح . وهنالك ملكات عربيات توجن في مملكة الحضر (عرابيا) قرب الموصل ، ناهيك باسماء القبائل التي ارتسمت باسماء سيدات نبغن في مدارهم كطسم ، وجديس ، وثمود ، وعادارم ، حتى قريش التي قرشت اي تاجرت ، واللواتي طمس تقادم العصور أخبارهن .

بمثل هذه الفئة من نساء العرب في الشمال والجنوب ، تأهب العدنانيون في مكة واطارها الجغرافي ، لتلقي الاسلام الذي به تنظم امر المرأة ، اذ كانت موضوع ذلك النظام ، وبه ارتفع شأنها ، فأسهمت في بناء صرح الدعوة جنباً الى جنب مع الرجل ، ويكفي أن تكون منهن خديجة اولى النساء في الاسلام ، والتي ساعدت زوجها الرسول بعقلها ، وقلبها ، ومالها لينشر دعوته ، فرفعها الاسلام لتصبح من فضليات التاريخ ، وعظيمات الامم ، وكانت خديجة ذات ثقافة ، وتأمل ، يرفدها حكيم قريش ورقة بن نوفل بكل دقيق وجليل من المعرفة ، وبذكر سيدة امهات المؤمنين نفتتح الكلام عن المرأة في القرآن .

---

(١١) كما يذهب باول كراوس في محاضرة القاها في كلية الآداب في الجامعة المصرية عام ١٩٣٦ . والمحاضر مات منتحراً وكان اختصاصه في التوراة زاعماً أنها شعر خفيت اوزانه .

(١٢) محمد هاشم عطية ، الادب العربي وتاريخه في العصر الجاهلي ، ط ٣ (القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٣٦) ، ص ١٧٢ .

ثانياً : المرأة العربية في الاسلام

من روّى في دراسة أمور المرأة في القرآن الكريم ، وجدها محور سور النساء ، البقرة ، المائدة ، الاحزاب ، الاسراء ، الممتحنة ، الطلاق ، النور ، الانعام وسواها . وقد قصدنا أن نرسم بهذا العدد ، تدرج الكتاب العظيم في مراحل ايضاحاً وتجسيداً لشخصية المرأة العربية التي أولاها الاسلام عناية كبرى ، ورفعها فوق مرتبة المرأة لدى اي امة من الامم القديمة ، وذلك وفق المراحل التالية :

المرحلة الأولى : تناول القرآن قضية المرأة بوصفها من النوع الحيّ منذ أن اختلجت الحياة على سطح الأرض خلية بين الماء المطحلب والطين ، بتوافق مدهش مع اقدم النظريات البابلية عن منشأ الحياة ، والاغريقية في فلسفة التكوين فقال : **﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ، إن الله كان عليكم رقيباً﴾**(١٣) . وقوله **﴿خلق الانسان من علق﴾**(١٤) . وقوله : **﴿خلقناكم من تراب ثم من نطفة ، ثم من علقة﴾**(١٥) . وقوله : **﴿ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما . . .﴾**(١٦) . وذلك في سور : العلق ، والحج ، والمؤمنون ، وغافر .

هذا ما جهد من اجل كشفه وتقريره كبار العلماء الباحثين في اصل الأنواع مثل داروين ، وسبنسر ، واليزه داكلو ، واوبرين وسواهم ، وقضوا بأن الرجل والمرأة كانا خلية واحدة ، ثم تفرعت الى ذكر وانثى ، وتدرجت الى أن وصل البشر الى مرحلة الزواج بالعقد بعد الفوضى . وذلك ما تحدده بدقة لفظة الأرحام في آية النساء الأولى ، وما عنته كلمة زوج التي يستوي لديها في العربية عنصر الذكورة والانوثة ، وقضية الرحم في الحضارة العربية تقتضي دراسة مستقلة .

المرحلة الثانية : تلك التي ترسم تقصير القانون الذي يحكم بابطال ما سبق من السفاح ، وما كان شائعاً لدى الامم القديمة من زواج المرء بأمه ، واخته ، أو بنته فقال : **﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف ، انه كان فاحشة ، ومقتا وساء سبيلا﴾**(١٧) . وقوله : **﴿ حرّمت عليكم امهاتكم ، وبناتكم ، وأخواتكم ، وعماتكم ، وخالاتكم ، وبنات الاخ ، وبنات الأخت . وامهاتكم اللواتي ارضعنكم ، واخواتكم من الرضاعة ، وامهات نسائكم ، وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فإن لم تكونوا دخلتم بهن ، فلا جناح عليكم ، وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم ، وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ، ان الله كان غفورا رحيما﴾**(١٨) .

---

(١٣) القرآن الكريم ، سورة النساء : الآية ١ .
(١٤) المصدر نفسه ، سورة العلق : الآية ٢ .
(١٥) المصدر نفسه ، سورة الحج : الآية ٥ .
(١٦) المصدر نفسه ، سورة المؤمنون : الآية ١٤ .
(١٧) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٢٢ .
(١٨) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٢٣ .

المرحلة الثالثة : يقرر القرآن شريعة **الزواج** بعقد يكون بين المرأة والرجل ، عقد اقرب ما يكون الى المنفعة المشتركة لتتم به أجمل تناغم ، وتكامل نفسي وروحي بعد ذلك ، رافضاً التسرّي الذي كان شائعاً لدى الفرس والبابليين ، والمصريين والاغريق والرومان ، وما عرف بزواج « المونوجومي » ، و «البولياندري» الشائع بالنسبة الى وضع المرأة والرجل ، فقال : ﴿ . . . **وانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ، وثلاث ، ورباع ، فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة ، او ما ملكت أيمانكم ذلك ادنى الّا تعولوا** ﴾[19] . فعل الأمر هنا واضح الدلالة لكن « ي . هولتر » يرى أن الأمر هنا للتخيّير لا لاباحة التعدد كما روت « روزا شايدولينا »[20] . ان تعدد الزوجات كان مألوفاً لدى الأمم القديمة بما فيهم العرب قبل الاسلام ، وتعدد الزوجات قديماً لم يكن مشروطاً ، بل فوضى تعسفية . لذلك اشترط الاسلام بصدده العدالة ، وهي تكاد تكون محالا ، لذلك فالزواج الاسلامي مثاله الاعلى تلك الاحدية ، الا في ظروف اقتضتها أمور عقم الزوجة ، او غياب الزوج بسفر منقطع ، او امتناعه عن الانفاق ، او القسوة ، او بسبب الحرب التي تفني الرجال ، والتعدد على كل حال راجع الى قبول المرأة ، ومن هنا فهي تعدّ مسؤولة عن موقفها ، والمسؤولية تقتضي معرفة ، وحرية ، وثقافة ، وكرامة .

وعلى ذكر الزواج تبرز قضية زواج المؤمن بكتابية وهذا اشار اليه القرآن الكريم بصدد اليهودية ، والمسيحية ، والصابئة . وبعض الفقهاء أضاف المجوس بوصفهم أصحاب كتاب وموجهين كزردشت وماني ، ومزدك ، فقال : ﴿ **واليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين اوتوا الكتاب حلّ لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن** ﴾[21] . وزاد « محصنين غير مسافحين » امعاناً في الشرعية ، وبعداً عن السفاح ، وتأكيداً للألفة بين سائر مذاهب البشر النيّرة الخيّرة .

أما قضية العزوبية فإنها تتبع أمر الزواج ، والاسلام يرفض العزوبية رفضاً قاطعاً[22] . وأما السن التي ينبغي للانثى أن تتزوج فيها ، وكذلك الذكر ، فالقرآن الكريم حددها بقوله في سورة البقرة : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله** ﴾[23] . وذي عبارة بالغة في تقدير المناخات الحارة والباردة ، والمعتدلة ، ورضوخ الجسد الذي يتفتح جنسياً للمناخ ، اذ تبلغ سن الزواج أنثى البلاد الحارة قبل انثى البلاد الباردة . وفي بعض بقاع الهند يبيحون الزواج فيها للانثى قبل سن التاسعة ، ففي بلاد العرب الحارة والمعتدلة يحدد سن الزواج للفتاة بـ ١٧ عاماً وللفتى بـ ١٨ عاماً ،

---

(١٩) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٣ .

(٢٠) روزا شايدولينا ، **المرأة العربية والعصر** ، ترجمة شوكت يوسف (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٠) .

(٢١) **القرآن الكريم** ، سورة المائدة : الآية ٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الجزيري ، **الفقه على المذاهب الاربعة** ، ط ٥ (القاهرة : المطبعة التجارية الكبرى ، [د.ت.]) ، يقول : « يفترض الزواج على من يخاف الزنا . . . الخ » ويورد بعض الاحاديث الشريفة كما رواها ابن حجر العسقلاني والصحيحان : « من تزوج فقد ملك نصف دينه » ، « لا رهبانية في الاسلام » و « تناكحوا ، تناكحوا لتكثروا فإنني اباهي بكم الامم يوم القيامة » .

(٢٣) **القرآن الكريم** ، سورة البقرة : الآية ٢٣٥ .

أما مثل روسيا ، وكردستان ، والبلاد السكنديناقية فالبلوغ يتم بعد الرابعة عشرة ، والزواج يجيء بعد العشرين .

المرحلة الرابعة : تناول القرآن أمر الحقوق والواجبات ، محدداً أسلوب المعاملة ، يخرج من اطار الشريعة الى أفق الحب، فسلك الدروب التالية :

أ ـ الصدقات المهور التي يتم بها اداء الحق ، ثم يحصل التسامح بين الزوجين والا ففي الاكراه إثمان : السرقة ، والقسرية ، قال : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا ، فكلوه هنيئا مريئا ﴾[٢٤] .

ب ـ اذا كان المهر واجباً ولو كان جرعة ماء ، او حفنة حنطة فكيف يكون شأن المرأة في الارث ؟ القرآن الكريم يقول بهذا الصدد : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا ﴾[٢٥] . ويتضح في الآية الكريمة عمل مساواة بين الرجل وزوجته ، ولفظ « نصيب » النكرة يفسح المجال لهذه المساواة ، بيد أن الآية الحادية عشرة من سورة النساء تقرر هذا النصيب بقولها : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد ، وورثه ابواه فلأمه الثلث ، فإن كان له اخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها او دين . . . ﴾[٢٦] .

ثم يورد : ﴿ ولكم نصف ما ترك ازواجكم إن لم يكن لهنّ ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ، من بعد وصية يوصين بها او دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين وإن كان رجل يورث كلالة ، او امرأة ، وله اخ او أخت ، فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار ، وصية من الله والله عليم حليم ﴾[٢٧] .

إن هذا التلاحق المنسوق بصدد حقوق الزوجين ومن يتبعهما أحدث علماً جديداً في الاسلام اسمه علم الفرائض ، وهو على جانب عظيم من الدقة التي فصلها الفقهاء بالاستنباط والقياس، وذلك أعطى ثمرة حضارية مرموقة تتناول أمر وصية المرأة التي تحترم كوصية الرجل بالتساوي ، ثم حق المرأة في الارث ، وحريتها بتصرفها كما تشاء بمالها مستقلة عن الزوج، ثم قضية الدين الذي يتحتم أن يفيه الزوج عن الزوجة ، وبذا تتم العدالة بتلك المساواة ، وهي افق اعلى لكل مقصد عمراني يلتقي فيه الفرد بالجماعة . ثم يمزج القرآن موضوع العطاء ، مهراً ، او هدية ، بموضوع التعاطف الرحيم المهذب ، والملاينة الكريمة الحلوة فيقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يحلّ لكم أن ترثوا

---

(٢٤) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٤ .

(٢٥) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٧ .

(٢٦) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ١١ .

(٢٧) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ١٢ .

النساء كرها ، ولا تعضلوهن ، لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن ، الا أن يأتين بفاحشة مبيّنة ، وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ﴾[٢٨] . قد يعزّ على الرجل الطامع أن تذهب مطلقته بما قدمه لها مهرا او هدية وهنا يأمره الاسلام بالامتناع عن أخذ اي شيء مما صار في حوزة المرأة ، ثم قد تحمله كبرياؤه ان تتزوج مطلقته بسواه ، فيضع الحواجز في طريقها ، وربما هددها ، وعندئذ يأمر الاسلام بأن يتركها وشأنها فالعضل اثم كبير ، كما يشترط البيّنة عند اتهام الرجل زوجته او مطلقته بالزنا ، وهيهات أن يتمكن الرجل من تلك البيّنة لأن الامر يدعو الى التستّر وفيه ما فيه شؤون النفوس التي لم تظفر بالعصمة ، الى ذلك ما في قضية مهر المرأة من زوجها ، وارثها من ذويها مما يجتاز المساواة في المال بين الزوجين ويجعل للمرأة نصيبا اوفى ، وعندئذ ينفى قول القائلين ببعد الاسلام عن انصاف المرأة بمنحها نصف حق الذكر ، وفي هذا الاطار قول الآية التالية : ﴿ وإن اردتم استبدال زوج مكان آخر ، وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا واثما عظيما ؟﴾[٢٩] . وقوله : ﴿ كيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض ، واخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾[٣٠] .

المرحلة الخامسة : تجيء قضية العقوبات ، وهي مرحلة يتساوى الرجل فيها بالمرأة حسب نظم الاسلام ، اذ قد بدأ باللاتي يأتين الفاحشة أن يسكن في البيوت حتى يأتي الموت او يجعل الله لهن سبيلا ، وذلك عند توافر اربعة شهداء[٣١] . والسبيل يكمن في التوبة الصالحة ، ثم تلا ذلك تشريع نهائي بقوله : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾[٣٢] . ثم عقبها بذكر الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فليجلدوا ثمانين جلدة ، ولن تقبل منهم شهادة ابداً ، واولئك هم الفاسقون[٣٣] . ثم طور شهادة الأربعة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين حتى اذا نسيت الاولى ذكرتها الثانية ، لا تقليلاً من قيمة المرأة ، بل مراعاة لوضع المشاعر والرقة في تكوينها[٣٤] . ولأن الرجل اقدر على حسم المشاكل ، واصبر على المكاره .

ـ عقاب التهمة بالزنا يقرب من عقاب الزنا نفسه ، وطلب الشهادات تعجيز ، والأمر بأن يكون ذلك على مشهد من الناس ، امعانا في التحقير ، والاشعار بالذنب ، ووضع المشهر ، الذي يتهم المحصنات مع الساقط من الحقوق المدنية ، كان يلغى حضوره في المجتمع ، ويعد فاسقاً على هامش الحياة . وفي هذا تحصين للمرأة من التهم ، واعلاء من شأنها ، ولكي يترك المجال مفتوحاً للتوبة والاعتصام .

---

(٢٨) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ١٩ .

(٢٩) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٢٠ .

(٣٠) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٢١ .

(٣١) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ١٥ .

(٣٢) المصدر نفسه ، سورة النور : الآية ٢ .

(٣٣) المصدر نفسه ، سورة النور : الآية ٤ .

(٣٤) المصدر نفسه ، سورة البقرة : الآية ٢٨٢ .

ـ وهنالك عقاب آخر ليس رجماً، او جلدا، بل هوالهجر عند نشوز الزوجة او حردها، وانكماشها النفسي، وفي الهجر تأخذ الزوجة بالتأمل ، وحساب النفس ، والحوار الداخلي الذي يؤدي الى موقف واضح ، بل إن في الهجر مجالاً للتأمل من كليهما .

ـ أما الضرب فهو في حالة امعان المرأة في النشوز وهي تزرع البؤس في بيتها ، ونفوس أولادها وذويها ، وفي اعماق زوجها ، ولا يظنن احد أن في الضرب وجهاً وحشياً اذ هنالك نساء يضربن ازواجهن ، ونساء أخريات لا يسمحن بقرب الزوج الا بعد ان يوجعهن ضرباً ، او يدميهن ، وذا ما اشارت اليه الدراسات البسيكولوجية عن الشذوذ[٣٥] .

المرحلة السادسة : يعلن القرآن الكريم عن مقدار الحب المتوهج بين الزوجين ، وعن تساميهما الى افق المصدر ، وذروة الحياة ، اذ هما مصدر عطاء الحياة ، واسترسال الينبوع ليعود مشوقاً الى أوقيانوسه الذي منه جاء ، قال الكتاب العظيم : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾[٣٦] . إن الآيات التي تشير الى خلق الله زوجاً من نفس واحدة كثيرة ، تجدها في سورة النساء الآية ١ وفي النحل ، الآية ٧٢ وفي الشورى الآية ١١ وفي الروم الآية ٢١ ، غير أن الآية السابقة من سورة الروم تناولت الاجواء البيولوجية، والنفسية والابعاد الروحية ، التي شعت من قلبين عامرين بالمشاعر في جسدين تناغما في لحن الحضوروالصيرورةولم تعد المرأة بخسة كما في اليهودية والبوذية ، ولدى الاغريق، ولا متهمة بالخطيئة الاولى كما في المسيحية ، ولم تعد تباع وتشترى كسقط المتاع. بل هي في كتاب الاسلام كائن حي يواجه قدره ، ويخاطب ربه بمسؤولية تامة ، حرة ، شاهدة .

المرحلة السابعة : يتم اعلان القرآن بشكل شامل أن الرجل والمرأة متساويان في القوة البدنية ، والادارك العقلي ، والثواب ، والعقاب ،وحقوق الأرث ، والتوريث ، والاستقلال الذاتي ، والاقتصادي ، وحرية الرأي التربوي ، والسياسي ، والمذهبي ، والتأمل ، وطلب المعرفة : ﴿ إن المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهن والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، أعد الله لهم مغفرة واجرا عظيماً﴾[٣٧] .
وهكذا ترتسم المساواة بين الزوجين ، او الرجل والمرأة بشكل عام فلا تباح النساء كما عند افلاطون ومزدك ، ولا تحرم من حق الارث والتملك ، بل كائن مستقل ، مفرد ، حرّ في نظر القرآن ، ونظر الفلسفة الاسلامية التي مثّلها ابن رشد بصدد المرأة ، اذ عقد التخلف في المجتمع على تخلفها ، ومنعها من ممارسة حريّتها ، وهذا ما شهد به ميشال فوكوه[٣٨] في كتابه تاريخ الحياة الجنسية . وقدر

---

(٣٥) انظر :

Dr. Nacht, *Pathologie de la vie amoureuse* (Paris: Denoël, 1937).

(٣٦) القرآن الكريم ، سورة الروم : الآية ٢١ .

(٣٧) المصدر نفسه ، سورة الأحزاب : الآية ٣٥ .

(٣٨) Michel Foucault, *L'Hisoire de la sexualité* (Paris: Gallimard, 1976).

مبايعتها الرسول مباشرة : ﴿ يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ، ولا يسرقن ، ولا يزنين ، ولا يقتلن اولادهن ، ولا يأتين ببهتان يفترينه بين ايديهن، وارجلهن ، ولا يعصينك في معروف ، فبايعهن ، واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم ﴾(٣٩) .

لنلاحظ قوله : « ولا يعصينك في معروف » والمعروف هو الخير ، والحق ، والخلق القويم ، ومعنى ذلك يعني أنها يحق لها أن تعصي فيما عدا المعروف لو أمكن أن يصدر عن الذي هو على خلق عظيم ، وبذا تتم حرّية المرأة في النفس ، والنص ، والمنتظر . بالاضافة الى أن آيات متعددة ألحت على مساواة المرأة بالرجل من ناحية الايمان ، والعمل، والجزاء منها : ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو انثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا ﴾(٤٠) وقوله : ﴿ فاستجاب لهم ربهم ، إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى ، بعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا ، او قتلوا ، لأكفرّن عنهم سيآتهم ، ولأدخلنهم جنات . . . ﴾(٤١) . وقوله : ﴿ ولا تتمنوا ما فضّل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله . . . ﴾(٤٢) .

ومن هذا الأفق قول الكتاب الكريم : ﴿ وأن ليس للانسان الا ما سعى ﴾(٤٣) . و ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾(٤٤) و ﴿ كل انسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾(٤٥) و ﴿ وما تجزون الا ما كنتم تعملون ﴾(٤٦) .

المرحلة الثامنة : الطلاق مكروه في الاسلام ، وملعون ، ولكن فئات من المسلمين استغلته على مدّ الاجيال استغلالاً لا يتفق مع خلق ، أو دين ، أو موقف عقلي ، وربما أجملنا أسبابه فيما يلي :

- عقم الزوجة ، او كثرة ولادة البنات .
- عجز الرجل جنسياً ، او اقتصادياً .
- مرض احد الزوجين مرضاً لا شفاء منه .
- سفر الزوج سفراً منقطعاً .
- خيانة احدهما .
- تنافر مزاجيهما .
- حب التبديل من طرف احدهما .

---

(٣٩) القرآن الكريم ، سورة الممتحنة : الآية ١٢ .
(٤٠) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ١٢٤ .
(٤١) المصدر نفسه ، سورة آل عمران : الآية ١٩٥ .
(٤٢) المصدر نفسه ، سورة النساء : الآية ٣٢ .
(٤٣) المصدر نفسه ، سورة النجم : الآية ٣٩ .
(٤٤) المصدر نفسه ، سورة المدّثر : الآية ٣٨ .
(٤٥) المصدر نفسه ، سورة الاسراء : الآية ١٣ .
(٤٦) المصدر نفسه ، سورة الصافات : الآية ٣٩ .

اما انواع الطلاق فهي : (١) الطلاق البائن نهائياً ثلاثا ؛ (٢) الطلاق الناقص الذي يفسح المجال لكل منهما أن يتأمل ، فيعاود نادماً ؛ (٣) طلاق الظهار وعبارته « أنت مني كظهر امي » ؛ (٤) طلاق «الايلاء » وذلك ببعد الرجل عن امرأته مدة أقصاها اربعة اشهر وفيه يمكن الرجوع كسابقه الظهار ؛ (٥) طلاق « اللعان » وهو يحدث عن شك الرجل في زوجته بأنها حامل من سواه ؛ (٦) طلاق « الخلة » وهو يتم بتراضي الزوجين ؛ (٧) طلاق « التفويض » وذلك بأن يكلف الزوج أن تردد عبارة الطلاق عن سابق اتفاق . والطلاق لا يصدر عن الزوج وحده بدءاً ، واذا حصل طلاق بين الفريقين قبل الدخول فللمرأة نصف المهر ، والامام الشافعي يوجب على الزوج تقديم هدية للمطلقة(٤٧) .

شهـــادة

يرى الاستاذ « ج . ب . رو » في كتابه عن الاسلام في الشرق الاوسط أن الاسلام يتميز عن القوانين الاوروبية في أنه اعطى المرأة حق التصرف بما تملك ، صحيح أنها تحصل على نصيب اقل من الرجل ، ولكنها تحصل يوم عرسها على مهر معجّل (جهاز العروس) يعتبر بمثابة ملكية خاصة بها ، في حين لا تحمل معها الى الزوج شيئاً(٤٨) .

وبصدد تعدد الزوجات فقد رأى غير واحد من علماء مصر كالسنهوري ، وشلتوت ، والعقاد ، وسيد قطب ، أن توافر العدالة في زواج التعدد يقرب من المستحيل نظراً الى صعوبة التغلب على منازع النفوس ، لكن التعدد رغم مساوئه فإن فيه عزاء للارامل ، والعوانس ، وهو يحول بين الراغب في الجنس، وبين الزنا ، وما ينتج عنه من كثرة اللقطاء ، وعلى المرأة أن تعي لترفض . اما البهائية فيمنعون تعدد الزوجات ، ويسمحون للمطلق أن يعيد امرأته اليه اذا لم تكن قد تزوجت سواه دون قيد او شرط .

بعدما عرضنا للشريعة الاسلامية التي تضع المرأة في المستوى الانساني الرفيع ، يهمنا أن نشير الى أن هذه المرأة العربية ، برزت من خبائها ، ومنزها لتدفع الرجال الى المعارك ، هؤلاء الذين ربتهم اما ، وشاركتهم اختا ، وزاملتهم في الحي ، والحلف ، والحرب ، ففي معركة ذي قار وهي التي كان الرسول فيها حدثا ينبل لاعمامه ، علا صياح النسوة بالاناشيد لاثارة حماسة الأبطال : « ان تقبلوا نعانق ، ونفرش النمارق ، او تدبروا نفارق ، فراق غير وامق » . وكانت المعركة الاولى التي انتصر فيها العرب او بالاحرى القرشيون وحلفاؤهم البكريون على الفرس . وفي معركة اليرموك اندفعت هند ام معاوية ، وابنتها تحرضان المجاهدين على القتال ، مما اهاب بابي سفيان نفسه أن يندفع ، ويفقد واحدة من عينيه ، ناهيك ببطولة خولة بنت الأزور ، وتخليصها اخاها ضرارا من أسر الروم آنذاك .

---

(٤٧) شايدولينا ، المرأة العربية والعصر، ص ٣٩ .

(٤٨) Jean-Paul Roux, *L'Islam au Proche-Orient* (Paris: Payot, 1960).

ثالثاً : المرأة في العصر الاموي

يظهر من توالي سور القرآن الكريم وآياته أن المرأة ارتفع قدرها في الاسلام عنه قبله ، ولدى الشعوب الاخرى، وإن بقيت على العموم اقل من الرجل بسبب انكفائها الى داخلية الحياة العائلية ، والاجتماعية ، وربما كانت منزلتها العليا بتسميتها « أم المؤمنين » عهد الرسول العظيم اخراجاً لها من نطاق البيت والاولاد الى شمولية الرعاية الانسانية ، فغدت بذلك رمزاً يعيد الى النوع قداسته ، ولعل في ذلك تذكاراً للعهد المطريركي ، وادق ما في تلك المميزات ان احدى زوجات النبي عائشة (الحميراء) تسنّمت سدة الدعوة بعد الرسول .

على أن العصر الذي تلا الراشدية لم يقدم لنا نساء خلفن عائشة في الذكاء والفقه ، وان كنّ تميزن بالبطولة الحربية ، كأم حكيم الخارجية . وبالادب رواية ونقدا كسكينة ، وعائشة بنت طلحة ، وهما من صاحبات الصالونات الادبية ، التي سبقت ما يشبهها في فرنسا بعد ذلك بكثير .

ثمة شيء مهم في هذا العصر الذي غنم خيرات الامبراطوريتين : الفارسية والبيزنطية يتعلق بنظام الرق ، وهو موضوع خطير جداً بالنسبة الى الاسلام كدين ورث عن الاديان السابقة بعض ما لديها ، وكذلك فيما ينسلك في صلب النظم الاجتماعية والسياسية ، والاقتصادية ، والفنية ، والذي تولد عنه وضع خاص للمرأة يوصف بأنه على جانب عظيم من الانسانية . فالمجتمع الاموي كان مجتمع السادة العرب ، كما يقول ابن خلدون لما تدخل في نطاقه الخراسانيات . وبصدد المرأة فقد نشأت طبقة الهجناء وهم ابناء العرب من امهات اعجميات ، وهؤلاء الاولاد كانوا اقل من العرب الخلصاء منزلة على الرغم من كفاءة بعضهم . اذ أن مسلمة بن عبدالملك لم تتح له هجنته الوصول الى كرسي الخلافة على ما كان عليه من ذكاء ، ومعرفة ، وبطولة حربية ، وهنالك طبقة ثانية تسمى طبقة المقرفين وهم اولاد نساء عربيات من آباء اعجميين لم يكن لهم شأن يذكر .

والجانب السياسي لهذا العصر لم يكن يترك المجال للحكم كي تظفر به امرأة ، او اي اموي من أعجمية ، غير أن الجانب الفني ، واقصد به الشعر والغناء ، والرقص ، فقد فاض به العصر الاموي ، وتميز عن كل العصور التي سلفت ، بل لعله اظهر عصور الادب العربي في مجال الغزل كما يقول **الدكتور طه حسين** ، ولعل ذلك راجع الى كثرة الجواري المغنيات ، المثقفات ، المسبيات اللواتي أدخلن عنصر الزهو الى المجتمعات العربية ، وهن اصداء للسبي ، والانتصار العربي على الامم الاخرى .

هذا السبي الذي هو فرع من الرق ، نظر اليه الاسلام نظرة قانونية خاصة كان لها اكبر الاثر في عملية المزج بين العرب وسواهم من الشعوب التي سيطروا عليها ، مزجاً جعل الاسلام عامل ثقافة وأنسنة ، وخلاص يذكر بما كان للهلينية اليونانية والهليستينية (شرقا وغربا) من اثر في ذلك التمازج الحضاري . لقد كان الرق عهد الاسلام الاول شائعا في شعوب العالم ، ومنهم العرب

الجاهليون ، الذين كانت لهم اسواق يباع فيها الرقيق[49] من الرجال والنساء ، والحكم في الاسترقاق . إن المرأة والرجل يعتبران ملكا للسيد ، ويحق له أن يستمتع بالمرأة كما يشاء ، ولا قيد لعدد الاماء ، والعبيد بحال[50] .

غير أن ولد الأمة يصبح حراً ، ولن تصبح أمة حرة الا بعتقها ،واذا باع السيد امةً فإنه يبيعها ومعها الولاء الذي هو نسبة أو هوية للمسترقة ، وهو لحمة كلحمة النسب[51]. ومن هؤلاء المسبيات بنات « يزدجرد » ملك الفرس ، فقد أراد عمر توزيعهن كالمتاع بين المجاهدين ، فنصحه الامام علي بمعاملتهن معاملة تليق بمنزلتهن ، لذلك فقد قومن فكانت الاولى من نصيب عبدالله بن عمر ، والثانية لمحمد بن ابي بكر ، والثالثة للحسين بن علي ومنها ولد زين العابدين[52] . ومن قوانين الـرّق أنه لا يزول بزوال سببه ، فالأمة اذا أسلمت تبقى في رقّها ، ولذلك فإن امر الاسلام في عدد الزوجات لا يتعدى الأربع ، ولكن مجال التسّري مفتوح لا حصر لعدد الاماء في البيت الاسلامي الواحد ، ومن هذا التسرّي نشأت طبقة سنرى لها أكبر الاثر في العصر الذي تلا الاموي ، حيث كثرت امهات الاولاد في العصر العباسي وكان منهن خلفاء عظماء ، كالهادي والمأمون .

رابعاً : المرأة في العصر العباسي

مجتمع بني العباس زاد على المجتمع الاموي كثافة من ناحية الامتزاج بين الامم ، وعلى الاخص الفرس ، لذلك فقد ظهر امر المرأة الاعجمية « أم الولد » على المرأة العربية الاصيلة في مجال السياسة لهذا العصر ، فهذه الخيزران أم موسى الهادي ، استطالت في السيطرة على شؤون ولدها ، فلمّا اراد كبح جماحها عملت على مقتله وذلك لتمكين النافذين من بني قومها للاستيلاء على السلطة ، بينما لم تبلغ زبيدة القرشية مبلغ الخيزران في مدّ الانامل لتحريك دفة الحكم ، وهناك أم المقتدر الرومية التي ساست امور الدولة ، وكان ولدها ظلها وقهرمانتها[53] « ثمل » التي وليت القضاء[54] .

---

(٤٩) انظر : ابو الحسن علي بن محمد ابن الاثير ، **اسد الغابة في معرفة الصحابة** . ٥ ج (القاهرة : جمعية المعارف ، ١٢٨٠ هـ) ، واحمد امين ،**فجر الاسلام** (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٥) . ص ٨ .

(٥٠) زيدان ، **تاريخ التمدن الاسلامي** ، ص ٥٤ .

(٥١) امين ، **فجر الاسلام** ، ص ١١١ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ١١٣ ، وآدم متز ، **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام** ، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ٢ج، ط٢ (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٦٧)، ص ٣٤ .

(٥٣) متز ، المصدر نفسه ، ص ٤٣٢ .

(٥٤) علي شلق ، **ابو نواس بين التخطي والالتزام** ، تقديم فؤاد افرام البستاني (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٤)، ص ٦٥ .

غير أن هذا العصر الذي أشاعت فيه المرأة المولاة أمواجاً من الفن والثقافة ، لم تصل الى درجتها المرأة العربية الحرة . فإذا سمعنا علية بنت المهدي تضرب على العود ، وتنشد الغزل ، فإنها لم تبلغ مرتبة عنان الناطفية التي كانت تساجل أبا نوّاس ، والحسين بن الضحاك ، ومسلم بن الوليد ، الا أن هؤلاء الجواري كن بمثابة معلمات لسواهن . في مجال الهندام ، والكتابة ، والشعر ، وتنسيق البيوت ، ومختلف شؤون الحياة ، وذلك بسبب نشأتهن في أمم زادت مدنية على ما للعرب ، أو أنهن كن يتربين في دور خصصت لتثقيف الجواري . فابراهيم الموصلي مغني الرشيد ، كان ألمع كوكب في تربية الجواري من مختلف الالوان والاجناس ، حتى بلغ ثمن الواحدة منهن مبلغاً عظيماً . ولم تكن بغداد وحدها تعج بدور القيان ، بل هنالك الحواضر الاسلامية الاخرى كالبصرة ، والكوفة ، والمدينة . واشهر هذه الدور لابدرامين التي خرّجت النابغات في فن العزف ، والغناء ، والشعر[٥٥] . وهنالك ظاهرة حضارية لا بد من الاشارة اليها وهي أن ثمن الجارية المثقفة كان يزيد اضعافاً على ثمن الجارية التي لها حسن بدن فقط .

الى جانب ذلك فإن النساء الحرائر في هذا العصر فقن الاماء في مجال الثقافة الدينية وبعض العلوم[٥٦]، مثل علوم الفقه ، والحديث ، والتصوف ، مثل ستيتة بنت القاضي ابي عبدالله الحسين بن اسماعيل الضبي المحايلي (ت ٣٧٧) وكانت تفتي وتحدث . وام الفتح بنت القاضي ابي بكر احمد بن كامل بن شجرة(ت ٣٩٠)اخذ عنها الكثير من العلماء والمحدثين[٥٧]،والواعظة البغدادية الذائعة الصيت « ميمونة بنت ساقولة »[٥٨] . يبقى أن عصر بني العباس الذي بلغت فيه الحضارة العربية أوجها ، وعد المؤرخون بغداد المنصور حاضرة العالم الاول في القرن الثامن الميلادي ، ومثلهم المستشرقون واخصهم كارل بروكلمن[٥٩] لم يأت واحد منهم على ذكر امرأة واحدة حكمت تلك الامبراطورية الشاسعة ، أو بلغت مبلغاً مرموقاً في الطب ، والأدب ، والفلسفة ، وسائر العلوم ، ولذا فإن قول ابن رشد في الطبيعيات ، « انها لم تقم بجلائل الاعمال ، وان حياتها تسري كحياة النبات ، وتواصل عيشاً في ظل الرجل ، على الرغم من أن عددهن يفوق عدد الرجال . . . »[٦٠] . وهكذا تتصدى المرأة في هذا العصر لاخطر المناصب الدينية في تطور الاسلام .

على أن أبا حنيفة وابن جرير الطبري جوّزا للمرأة أن تلي القضاء والفتيا ، فكان ردّ الفعل على ذلك ما قاله الشاعر ابن بسام :

---

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٥٦) احمد امين : **ضحى الاسلام** ، ٣ ج (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٣ - ١٩٣٦) ، ص ٩٩ وزيدان ، **تاريخ التمدن الاسلامي** ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٥٧) متز ، **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام** ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

(٥٩) كارل بروكلمن ، **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، ترجمة عبد الحليم نجار (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦١) ، ج٢ ، ص ٨ ، وكارل بروكلمن ، **تاريخ الادب العربي** ، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٤٩) ، ص ١٢ .

(٦٠) مناع ، **المرأة في الاسلام** ، ص ١ .

ما للنساء وللكتابة والعمالة والخطابه
هذا لنا ، ولهن منا أن يبتن على جنابه

وعلى الرغم من أن أبا العلاء رفض الحياة ، والنسل ، الا أنه لم يرض للمتزوجين الا بالواحدة حيث قال :

متى تشرك مع امرأة سواها فقد أخطأت في الرأي التريك
فلو يرجى مع الشركاء خير لما كان الآله بلا شريك

وربما نهج كبراء العصر العباسي الرابع منهجهم في الزواج بواحدة حسب رأي ابي العلاء ، الا أنهم كانوا يتسرّون بالجواري الكثيرات . وان خلفاء هذه الفترة كانوا جميعاً ابناء جوار صقلبيات ، ولغلبة المملوكات على الخلفاء سميت زوجة كل منهم بالحرة(٦١) . كذلك فإن شأن المرأة في الاندلس والمغرب لم يكن سوى الصدى لما كان عليه امرها في الافق البغدادي . قبالة هذا فإن المرأة العربية كانت تأنف ان تتزوج بأعجمي ولو كان اميراً خطيراً كعضد الدولة بن بويه الذي خطب الاميرة جميلة الحمدانية ، فامتنعت عليه ، فأسرها ، وفرض عليها مالا تؤديه او أن تختلف الى دور البغاء ، فهربت ورمت نفسها في دجلة(٦٢) . وتحكي أدبيات هذا العصر ان أحق الناس بثلاث لطمات من دعي الى الطعام ، وسأل الداعي أن تأكل معهما ربة المنزل ، اذ كان للحديث على الطعام في ولائم العباسيين ادب خاص ، لذلك فقد كانوا يحلون محل ربات البيوت نساء مثقفات ، يتقن فن الحوار ، والملاطفات (٦٣) .

لكن أمر المرأة في ادب كليلة ودمنة لم يكن بين الملامح ، وكذلك ادب الجاحظ الذي عني بالجواري دون الحرّات ، ولا ندري من كنّ في بخلائه أخوات مريم الصناع ، جاريات أم عربيات ، لكن بديع الزمان الهمذاني في مقامته المضيرية يسهب في وصف امرأة التاجر الذي دعا ضيفه الى غداء فقال : « يا مولاي لو رأيتها والخرقة في وسطها وهي تدور من التنور الى القدور ، ومن القدور الى التنور، تنفث بفيها النار ، وتدق بيدها الابزار ، ولو رأيت الدخان وقد غبر في ذلك الوجه الجميل ، وأثّر في ذلك الخد الصقيل ، لرأيت منظراً تحار فيه العيون ، وأنا أعشقها لانها تعشقني ، وسعادة المرء أن يرزق المساعدة من خليلة ، وأن يسعد بظعينة »(٦٤) .

أما الشعر العباسي فقلما تغزل بحرّة ، فهذا ابو نواس صاحب جنان ، وعنان ، وسمجة ، ومعشوق ، لم يذكر اسم عربية حرة ، ومثله مطيع بن اياس ، وابن الضحاك ، والقراطيسي ،

---

(٦١) متز ، **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام** ، ص ١٨ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .

(٦٣) ابو عمر احمد بن محمد ابن عبد ربه ، **العقد الفريد** ، شرح احمد امين ، احمد الزين وابراهيم الابياري ، ٧ ج (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠ - ١٩٥٣) ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(٦٤) بديع الزمان احمد بن الحسين الهمذاني ، **مقامات ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني** ، شرح وتقديم محمد عبده ، ط ٧ (بيروت : دار المشرق ، ١٩٧٣) ، ص ١٠٣ .

والخياط ، وابن الوليد ، وما ذاك الا لشيوع امر الجواري وبيوت القيان والغلمان ، حتى أن الجواري قلدن الرجال فنشأت منهن طبقة اسمها الغلاميات . وقد دفع مثل هذا الموقف شاعراً كبيراً تعصب لشمائل العرب، فأعلن عن حب البدويات العربيات، ظباء الفلاة اللواتي لم يعرفن الاصباغ ، او التورك خارجات من الحمام ، او التأنق بمضغ الكلام ، ذلك هو ابو الطيب العظيم ! قبالة موقف المتنبي من العربيات مغالاة في تفضيل الاعجميات لثقافة اجتماعية لديهن تبلغ حدّ الابتذال من جانب معظم الشعراء . وكذلك مغالاة فرقة من الشيعة تدعى بالغرابية جعلت مال الميراث كله للبنت المتوحدة انطلاقاً من تكريم فاطمة بنت الرسول (ص)[٦٥] ومن شخصية فاطمة انداحت مواقف لدى الباطنيات ، والصوفيات الاسلامية جنحت الى التقديس ، ورفع البشرى ومزجه بالالهي .

خامساً : المرأة في عصور الانحطاط السياسي

لم تظهر المرأة العربية على مدّ العصر الأموي ، فالعباسي ، فالدويلات ، كما ظهرت في العهود التي تلت كمتسلطة تدير دفة الحكم ، كشجرة الدر ، وام المقتدر، وما ذاك الا لأنها اجادت حبك المؤامرات ، وبرعت في تدبير أمور الملك . على أنها بقيت دون الرجل في سائر الاحوال اللهم الا فيما يتعلق بأدبيات القصص الشعبي . فالجليلة ذات أثر مهم الى جانب البسوس في الحرب التي دارت بين حيّي وائل : بكر وتغلب ، وكذلك عبلة في سيرة عنترة التي ولدت نساء من الجن استولد من بعضهن عنترة ولده الغضبان ، أو الاميرة ذات الهمة ، وسيرة حمزة ، وفيروزشاه ، وابي زيد الهلالي والجازية ، ونائلة ، والظاهر بيبرس ، وصلاح الدين .

وربما فاقت امرأة الف ليلة وليلة سائر نساء القصص الشعبية ـ على الرغم من الكلام الكثير حول اصل تلك الحكايات ـ فالذي رسخناه في كتابنا « نقاط التطور في الأدب العربي » نشر دار القلم سنة ١٩٧٥ ببيروت أن مؤلف الكتاب عربي ، وابطاله عرب ، وإن كان مهر بأسماء أعجمية ، وذلك للتعمية والرمز ، ولعادة جرى عليها القدماء كالمعاصرين ، من حيث استخدام الاسماء الغريبة عناوين لموضوعاتهم . وتلعب المرأة في الف ليلة وليلة دور الانسانية ، ودور الشهوية ، والساحرة ، والوصولية . وتبدو شهرزاد برديفتها دنيازاد في ذكائها النادر ، وصدرها المدهش ، وغايتها الرسولية الباهرة ، وبراعتها الفنية في السرد والتشويق والتوقف ، والحبك ، والبدء بالشكل الذي يحلها محل المرأة النادرة في تاريخ البشرية . ولعل كفاحها من أجل خلاص بنات جنسها كفاح المرأة النوع ، لتجتاز الرجل ، وتفك عقدة النقص ، وترسم طريقي التصعيد والتطهير لوصل البشري بما هو قدراً اعلى .

أما دور المرأة الشهوانية في القصص تلك ، فهو بوّاح بما تقتضيه الغريزة ، وتدعو اليه الأرض

---

(٦٥) تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق طه الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ٤ ج (القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٦٤- ١٩٦٥) ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

الأم بترابها ، ومائها ، وهوائها وحرورها ، وما المرأة الوصولية في تلك القصص الا صدى المنفعة التي عليها معظم الناس ، وخاصة في ذلك العهد المظلم ، المحروم ، الجائع . أما المرأة الساحرة فهي رمز التخطي للزمان ، والمكان ، واللعب بالقدر فوق ما عرفناه في مسرحيات بندار ، وسوفوكل ، واسخيلوس اليونانيين ، فرسمت بذلك ما ندعوه بلغة العصر التعويض عن واقع ناقص متهم الى عالم فردوسي لم يعرف القصّ العالمي اروع منه .

بخروجنا من مناخات المرأة العربية منذ فجر التاريخ ، مروراً بالاسلام في عهوده الاولى ، حتى بزوغ فجر النهضة العربية الحديثة ، نشير الى أن الرجل وحده كتب هذا التاريخ ، وهو وإن كانت خلفه المرأة الأم أولاً ، الا أنها لم تظهر كصاحبة سطور في صفحات ذلك التاريخ ، وأنها منذ العصر العباسي ـ مروراً بعهود الدويلات ـ فعصر الانحطاط ، خضعت لظلم قهار فرضه الرجل بالحجاب الذي لا يختلف عن القبر ، وهذا الحجاب ليس من الاسلام في شيء مطلقاً ، وبما أن الكثيرات من العربيات في مثل اليمن ، والحجاز ، وبعض بلاد سورية ، ولبنان ، والعراق ، وشمالي افريقية ، ما زلن يتحجبن بثوب يعيق حركتهن في سبيل العمل ، وهو وإن كان في طريقه الى الانقراض ، الا أننا ملزمون بتبيان رأي الاسلام فيه أعني به القرآن الكريم .

الحجاب في الاسلام

اتى القرآن الكريم على ذكر الحجاب في سورتي الاحزاب والنور ، واصل الحجاب نوع من الجلابيب الفارسية قررته تعاليم زردشت كي يحول بين انفاس المرأة والنار المقدسة لأن المرأة نجسة ، وكذلك في قوانين أشور القديمة ، وعند السومريين والاكاديين حسب تحقيق الاكاديمي ف. ستروفي[٦٦] . وحجاب الاسلام رد طرف الثوب بالاشتمال ، او التستر خلف جدار او باب ، الا في حالات الصلاة ، والسعي في سبيل العيش وفي سبيل الحشمة لا يسمح الاسلام للمرأة باظهار مفاتنها خلا وجهها وكفيها ، اما الحجاب الاسلامي الراهن فهو نوع من القبور السوداء المتحركة فرضته ظروف خارجة عن مناخ الاسلام . والحجاب الذي رسمه للمؤمنات هو عامل نفسي ، ومبدأ احتراز واحتراس وليس له فاعلية الا بصدام الوجود ومعايشة المجتمع لان النساء في عهد الرسول (ص) كنّ محاربات ومحاورات ومشتركات في مختلف شؤون العيش ، والا فما معنى قوله (ص) : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» . ويقصد عائشة ، فكيف يؤخذ نصف الدين من محجبة منعزلة ؟

ثم إنّ لفظة حجاب وردت في القرآن الكريم سبع مرات ، وبصيغة جمع العقلاء مرة واحدة ، وذلك في سور : الأعراف ، الاحزاب ، صّ ، فصّلت ، الشورى ، الاسراء ، مريم ، المطففين ، لكنها لم تكن تتصل بموضوع حجاب المرأة الذي فرض عليها سابغاً ، أسود ، كالقبر

(٦٦) مونيك بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ترجمة هنرييت عودي (بيروت : دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٣٠.

المتحرك سنين طويلة بحال من الاحـوال وعلى الاطلاق ، وكل ذلك من صنع عهود الظلام، وتخلف الرجل والمرأة معاً .

أما بصدد الحجاب الاخلاقي ، الذي دعا اليه الكتاب الكريم ، فهو من باب اللياقة الاجتماعية يتساوى مع ما ورد في سورة الحجرات بنصّه ﴿ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيراً لهم والله غفور رحيم ﴾[٦٧] . وقد خاطب القرآن المسلمين في آيتين اثنتين تتعلقان بالحجاب ، الأولى تتناول نساء النبي بنصّها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ، ولكن اذا دعيتم فادخلوا ، فاذا طعمتم فانتشروا ، ولا مستأنسين لحديث ، ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق ، واذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ، ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن . . . ﴾[٦٨] .

والمقصود بالحجاب هنا ، حجرة ، أو جدار ، او ستارة ، وليس ضرورياً أن يتناول ثوباً أسود سابغاً كما عرف بعد ذلك في بلاد الاسلام . والآية الثانية الحجابية هي التي وردت في سورة مريم[٦٩] ﴿ فاتخذت من دونهم حجاباً فارسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا ﴾ . وذا يتعلق بمريم ذاتها ، كما تعلقت الآية السابقة بنساء النبي أنفسهن ، فمن أين اخترع المسلمون قضية الحجاب ، التي ناضل مفكرو عصر النهضة في سبيل محو الحجاب منذ قاسم امين ، وقبله الطهطاوي ، فنظيره زين الدين في لبنان ، وسواهم ؟ اللهم الا أن قضية الحجاب عرفت قبل الاسلام لدى الفرس ، والاشوريين ، واليونان ، وكثير من أمم العالم القديم .

في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة[٧٠] يجيز أئمة الفقه صلاة المرأة بمحاذاة الرجل ، ويصح لها أن تصلي خلف إمام ، ولا يصح للرجل أن يصلي خلفها ، وتستطيع أن تؤم بنات جنسها . ثم حكمت المذاهب الأربعة أن جسد الحرة عورة الا وجهها وكفّيها ، وعدوا الزواج للاستمتاع كالزواج لدى اليهود ، ولكن احكام الفقهاء لم نجد لها أصولاً في القرآن الكريم ، واذا فرض أحد المتفقهين ما ورد من أحاديث ، فليعلم أن ما صح منها هو المتواتر ، وعدده ١٣ حديثاً فقط ليس فيها إلا معانٍ تدور حول المغيبات ، اللدنيات ، وقد آن الأوان لاندلاع ثورة اسلامية تعلي من قدر المرأة ، وتحرّرها ، بل تضع الانسان العربي المسلم قبالة اسلام يتطور بالاجتهاد ، ويأخذ بما تمليه الحضارة الحقيقية التي تعبّر عن روح العصر . وعلى مسلمي العالم اليوم أن يبصروا أن موقفهم من مواكب الشعوب ، وعلى المرأة المسلمة وحدها تقع تبعية التخلف ، ومسؤولية التأخر لتقتحم معترك الحياة بايمان وعزة وارتياد الوجود .

---

(٦٧) القرآن الكريم ، سورة الحجرات : الأيتين ٤ و٥ ،
(٦٨) المصدر نفسه ، سورة الأحزاب : الآية ٥٣ .
(٦٩) المصدر نفسه ، سورة مريم : الآية ١٧ .
(٧٠) الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ص ٢٩٦ .

سادساً : المرأة العربية في عصر النهضة

منذ أن سلكت الثورة الفرنسية سبيل الواقع العلمي ، والعقل الباحث المعاني ، باقرار الثالوث : حرية ، اخاء ، مساواة ، مقابل الثالوث المسيحي ، سرت عدواها الى البلاد التي يسيطر عليها العثمانيون . ولكن الثورة الفرنسية لم تستطع تنفيذ مبدأ مساواة المرأة بالرجل ، بل كان الزمن ينتظر اندلاع الثورة البولشفية لتتم بها تلك المساواة الفعلية بالواقعية العلمية . ومنذ أن انطلقت مدافع نابليون على الشواطىء المصرية ، وقامت حركة محمد علي ، فبعثوه الى الغرب بقيادة الطهطاوي ، ثم تدفق الارساليات على المشرق العربي ، واندلاع حمى الاسفار من المشرق الى سائر بقاع الغرب ، ان لطلب العيش ، أو طلب المعرفة ، او الهرب من الظلم ، ارتسمت في آفاق العرب اسئلة كثيرة اهمها ما يتعلق بالمرأة ، لأنه يلامس الدين ، والسياسة ، والاقتصاد ، وسائر جوانب الحياة .

كان الطهطاوي اول نافخ في بوق تحرير المرأة وتلاه خير الدين التونسي وابن باديس الجزائري ليهدر في آفاقهم صوت جمال الدين ، ومحمد عبده ، ورشيد رضا وتلاميذهم كسعد زغلول ، وقاسم امين . وقد تناول الصوت المدوي من تلك الحناجر قضية المرأة التي تدور حول السفور والحجاب ، والتحرر ، والتعليم ، والعزوبة والزواج والطلاق ، وحددت فتاوى محمد عبده مفتي الديار المصرية كما يلي :

- جواز طلاق العاجز عن النفقة .
- على القاضي فسخ الزواج في حال مرض الزوج ، او سجنه .
- فسخ الزواج بعد سفر الزوج لفترة طويلة قدرت بأربع سنوات على الاقل .
- حق الزوجة ان تتصرف بمال زوجها الغائب ، وان تستدين على حسابه توفيراً للنفقة .
- تحديد حق المرأة بوراثة زوجها اذا فقد في الحرب .
- حق المرأة ان تطلب الطلاق من زوجها اذا قسا عليها .

هذه بلا حرية علامات على انفتاح طريق التحرر للمرأة ، ولكنها يا للأسف طرق عبّدها الرجل لا المرأة نفسها ! بعد محمد عبده ، لعلع صوت قاسم امين رجل القانون والقضاء ، ودار في فلك المبادىء التالية التي انتزعت من كتبه وآثاره :

تحرير المرأة ـ المرأة الجديدة ـ المذكرات وتناولت ما يلي(٧١) :

- على المرأة العربية المسلمة أن تنزع الحجاب لانه من تقاليد الفرس ،والجاهلية ، لم يقل به الاسلام .
- أن يكون لها حق الطلاق .
- أن يمنع مطلقاً تعدد الزوجات .

(٧١) شايدولينا ، المرأة العربية والعصر ، ص ٥٩ .

- تحديد الشروط التي بها يسمح للرجل باعلان الطلاق .
- ضرورة تعليمها كالرجل سواء بسواء .
- أن يفسح ويضمن لها مجال العمل .
- أن تشترك في النشاط العلمي ، والفني ، والسياسي ، والاجتماعي .

ومن أجل هذه الآراء اتهم قاسم امين لوثر الشرق بوضعه المرأة المسلمة العربية في صف الاوروبية ، وكأن رشيد رضا آنذاك يعرف مقدار الاوروبية تلك التي اسهمت مع الرجل في مختلف ميادين المعرفة وريادة الكواكب ، حتى « طلعت حرب » باشا معلم الاقتصاد المصري ، وجه اليه تهمة خيانة مصالح الامة . لكن الجامعة المصرية ولدت في حضن النور ، واندلعت الحرب العالمية الأولى ، واستعلنت المبادىء القومية ، التي تهدف الى التحرر ، والاشتراكية ، والسيادة .

إن كل ذلك جاء من مواقف الرجال بصدد قضية المرأة ، اما المرأة نفسها فلم تكن على هامش قضيتها ، فهذه عائشة تيمور سنة ١٨٩٦ تنادي المرأة العربية المسلمة لتساوي الاوروبية ، ثم اسست هند نوفل اللبنانية مجلة « الفتاة » في القاهرة ، ثم تلتها مجلة « السعادات والبنات » ، ثم « فتاة الشرق » ، التي كانت مسرحا لاقلام نسائية نابهة كملك حفني ناصف ، ولبيبة هاشم ، الى جانب ذلك تأسست في جامعة مصر كلية خاصة بالنساء ، انتسبت اليها سبع وعشرون طالبة ، وذلك لتخريج فتيات في تدبير المنزل ، والحياكة ، وعلم النفس ، والاخلاق ، والطبابة، وعلم صحة الطفل ، وتبيان حقوق المرأة ، ولا ننسى مفكرات وأديبات عملن على انارة طريق المرأة ، ونفخ روح الاقدام في كيانها ، مثل مي زيادة ، وسهير قلماوي ، وامينة السعيد ، وهدى شعراوي ، وبنت الشاطىء وسواهن . وفي سنة ١٩١٢ افتتحت في مصر دار للمعلمات ، ودار للقبالة ، والتمريض ، ومستشفى للاطفال ، بدأت التدريس فيها بمحاضرات فرنسيات وانجليزيات ، ثم بمصريات مثل نبوية موسى ، ورحمة صروف ، اللتين حاضرتا حول التدبير المنزلي .

وفي سورية ولبنان هب المعلم بطرس البستاني يحاضر في موضوع تعليم النساء ، واستعلن بعده مناضلون فكريون من اجل المرأة مثل احمد فارس الشدياق صاحب الجوائب ، وفرنسيس مراش ، ونجيب الحداد ، وفرح انطون ، وعبد الرحمن الكواكبي . وعندما نشبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ وجدنا أن المرأة لعبت دوراً مهماً في ميدانها ، كمناضلة وشهيدة وشريدة ومعذبة . كذلك فإن المرأة السورية لم تقصر عن اختها المصرية على مد الثورة السورية ، كما بلغت المرأة الجزائرية في آفاق ثورة الجزائر مبلغاً باهراً سجله تيار الصحافة العالمية باعجاب فائق بتلك النصيرات ، وقبل ذلك ساهمت المرأة العراقية بتحطيم معاهدة « بورتسموت » الى أن قفزت المرأة الفلسطينية الى الصف الاول من مناضلات العصر ، ورسمن على صدر الافق العالمي الراهن ما لا تبرهن فيه مناضلات الأمم الثورية الأخرى ، في سبيل الكرامة ووحدة هذه الأمة العظيمة .

صوت المؤتمرات والصدى

في عام ١٩٧٤ عقد في بيروت مؤتمر تحت عنوان « وضع المرأة في دساتير الاقطار العربية » في

ضوء الاتفاقات الدولية التي اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة ، اشترك فيه ممثلو اثني عشر قطراً عربياً ، ناقش المؤتمرون فيه القضايا التالية[٧٢] : المرأة وقوانين الاحوال الشخصية ؛ المرأة والعمل ؛ المرأة والسياسة .

وصدرت عن المؤتمر توصيات تناولت : (١) مساواة المرأة بالرجل ؛ (٢) تقرير الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ للفتاة و ٢٢ للفتى ؛ (٣) الغاء دور الولي في الزواج ؛ (٤) منع تعدد الزوجات ؛ (٥) اعطاء المرأة حق الطلاق عند زواج الرجل بثانية ؛ (٦) الاعتراف بحق المرأة في مجال النقابة والسياسة .

وفي عام ١٩٧٥ عقد في بغداد مؤتمر حول موضوع العمل للمرأة . وفي عام ١٩٥٢ فتحت الثورة المصرية باب حرية المرأة على مصراعيه ، واعلنت مساواتها التامة بالرجل على أساس الديموقراطية ، وعندما صدر دستور الجمهورية[٧٣] منحت المرأة حق الانتخاب بنص دقيق وصريح ، ومشرّف هو التالي : « يجب أن تكون المرأة مساوية للرجل ، وأن تُزال كل العوائق التي تمنع تطورها الحر ، وذلك كي تتمكن من اداء دورها الخلاق في بناء بلادها »[٧٤] . وقد ترتب على ذلك أن اشترك في الانتخابات المصرية سبعة عشر الف امرأة ، وفازت امرأتان في الدورة الاولى ، وتسع في الثانية ، واحتلت المرأة بعد ذلك مائة وخمسة مقاعد في المؤتمر القومي للقوى الشعبية ، وبلغ عدد النساء في الاتحاد الاشتراكي مائتين وخمسين الفاً من مجموع الاعضاء . واحتفلت مصر بعيد المرأة العالمي عام ١٩٦٦ ، وتم انشاء ٦٢٠ دارا للحضانة ورياض الاطفال . وتم انشاء ٤٣ عيادة طبية نسائية ومنحت الام المصرية خمسين يوماً براتب كامل كاجازة امومة .

في سورية منحت المرأة حق الانتخاب ، والترشيح ، واشتركت النساء للمرة الاولى سنة ١٩٧١ في الانتخابات ، ومنحت المرأة اجازة ٤٠ يوماً للامومة براتب كامل وصدر المرسوم رقم ١٢١ بانشاء الاتحاد النسائي العام للاهداف التالية : حشد طاقات النساء من اجل تحقيق اهداف الثورة ؛ رفع المستوى الثقافي للمرأة ؛ توفير الشروط للمرأة لتقوم بالتزاماتها ، واهمها واجب الامومة ، والطفولة عن وعي وعلم ؛ دفعها لتقوم بالعمل في سائر المجالات كالرجل ، وان تسهم في عملية الاستقلال ، ودعم الوحدة العربية .

اما مهمات الاتحاد النسائي هذا فقد حددها كما يلي :

- تنفيذ برنامج محو الامية التي بلغت في محيط النساء ٩٠ بالمائة .
- تعديل قانون الاحوال الشخصية .
- اتاحة الفرصة للمرأة كي تعمل ، وتتسلم المناصب القيادية .
- التأهيل المهني للنساء ، ودخولهن مجال العمل والبحث العلمي .

---

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

(٧٣) كما ورد في : الدستور المؤقت ، ٢٥ آذار / مارس ١٩٦٤ ، و دستور ١٩٥٦ .

(٧٤) شايدولينا ، المرأة العربية والعصر ، ص ٧٧ .

- ضمان تمثيل المرأة في جميع اجهزة الدولة ، ومجلس الشعب .
- اتخاذ التشريعات وسن القوانين لدعم مركز المرأة في المجتمع .

وقد تم تنفيذ المطاليب الآتية :

- اقيمت دورات لمحو الامية تعد ١١٩٥ دورة تخرج بسببها ١٧,٦٣٦ امرأة .
- اقيمت ١٦٠ دورة للدفاع المدني تخرج بسببها ١٦٠٠ امرأة .
- اقيمت ١٩ دورة لتعليم الحرف اليدوية تخرج بسببها ١٣٣ امرأة .
- اقيمت ١٠٩٣ دورة لتعليم الخياطة تخرج بسببها ١٨,٥٧٣ امرأة .
- اقيم ٢٥ مركزاً للتأهيل المهني بـ ٢٠٠ دورة تخرج منها ٢١٩١ امرأة .
- انشأ الاتحاد النسائي هذا ٨ دور للحضانة ، و ١٠٤ روضات للاطفال و ١٢ دورة لتعلم اللغات الاجنبية .

جدول رقم (١)

العاملات في المجال الاجتماعي في الاقطار العربية بين سن ١٥ و ٦٥ ، للسنة ١٩٧٣

القطـر	تعداد العاملات (بالألف)	تعداد الاناث من السكان (بالمليون)
الاردن	٣٠	٢
تونس	٦٥	٢,٢
الجزائر	١١٠	٦
الجمهورية العربية السورية	٣٠٨	٤
العراق	٧٢	٤
لبنـان	٢٠	٠,٧
مصـر	٦١٨	١٣
المغرب	٦٥	٣

المصدر : احتسب من : روزا شايدولينا ، **المرأة العربية والعصر** ، ترجمة شوكت يوسف (بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٠) ، ص ٨٦ .

وفي مطلع السبعينات بلغ عدد النساء العاملات في مختلف المجالات ما يقرب من سبعة ملايين عربية ، لكن نسبة ٩٠ بالمائة منهن تجيء في حقل الزراعة و١٢ الفا في الصناعات التحويلية ، وحوالى ٢٠٠ الف امرأة في الخدمات ، وتمثل سورية المقام الاول من حيث حجم المشاركة النسوية في الحقل الاجتماعي ، واكبر نسبة جامعية بين اقطار البلاد العربية .

وفي الكويت اعلنت السلطة مساواة المرأة بالرجل في اجور العمل والاجازات ، ففي سنة ١٩٧٣ بلغت نسبة مجموع العاملات ١ بالمائة من مجموع العمال ، اما في البحرين فعمل المرأة مقصور على التعليم ، على أن عدد سكان البلاد العربية الذي يبلغ اليوم اكثر من مئة وخمسين

مليونا نصفهم من النساء لا تزيد نسبة العاملات فيهم على ٨ بالمائة[٧٥] .

الامية بين العربيات اليوم

من الصعب أن يظفر الباحث بجداول دقيقة عن عدد الاميات في الوطن العربي ، ونسبتهن الى عدد الرجال ، غير أننا باعتمادنا على بعض ما زودتنا به مكاتب هيئة الامم ، واليونسكو في بيروت ، بالاضافة الى ما جمعته « روزا شايدولينا » في كتابها عن المرأة العربية والعصر ، لرسم مدى تطورها يمكننا أن نخط الجدولين التاليين حسب احصائية المؤتمر النسائي الاول في الاقطار العربية سنة ١٩٧١ .

جدول رقم (٢)

الامية بين الاناث والذكور في بعض الاقطار العربية
(نسب مئوية)

القطر	الامية بين الذكور (٪)	الامية بين الاناث (٪)
البحرين	٤٥	٦٣
تونس	٥٤	٨٢
الجزائر	٦٣	٨٦
الجمهورية العربية السورية	٢٥	٥١
الكويت	٥٠	٧٦
مصر	٥٠	٧٦
اليمن الديمقراطية	٢١	٢٧

وفي انتظار جداول احصائية ترسم مقدار التقدم في محو الامية بعد جهود مرموقة بذلت في مثل العراق وسورية وليبيا والجزائر، على مدى احدى عشرة سنة من الاحصاءات التي رسمناها ندرك أن الخطى سريعة لافساح المجال امام المرأة العربية في ميادين العمل ، والتعلم ، والسياسة ، ويمكننا أن نلاحظ أن عدد الاميات في افريقية في مطلع السبعينات بلغ ٨٠ بالمائة وفي آسيا ٥٠ بالمائة وفي امريكا اللاتينية ٢٧ بالمائة .

غير أن الفسحة الزمنية الممتدة من سنة ١٩٧٣ والتي رسمنا لها وجها احصائياً منتزعاً من جهود روزا شايدولينا[٧٦] ومكاتب هيئة الامم ، واليونسكو في بيروت ، تبدلت بسرعة مذهلة ، واصبحنا نرى المدارس تضج بالدراسات . من ابتدائية ، وثانوية وجامعية ، وقد شاهدت هذا

(٧٥) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

العام بالذات ١٩٨١ ما عليه الفتاة اليمنية الجامعية من نشاط في التلقي الى جانب الفتى . خلا ان جانبا من تقاليد الحجاب المقيت لا تزال تعطل تحررها التام .

جدول رقم (٣)

الامية للذين بلغوا الخامسة عشرة من العمر من الذكور والاناث في بعض الاقطار العربية ، في مطلع السبعينات (نسب مئوية)

القطر	الامية بين الذكور (٪)	الامية بين الاناث (٪)
الاردن	٥٠	٨٥
تونس	٧٤	٩٦
الجزائر	٨٥	٩٤
الجماهيرية العربية الليبية	٧١	٩٨
الجمهورية العربية السورية	٤٦	٢٨
العراق	٧٢	٩٢
الكويت	٧٩	٩٠
لبنان	١٣	٢٠
مصر	٧٠	٨٦
المغرب	٧٨	٩٤
المملكة العربية السعودية	٩٥	١٠٠
اليمن	٩٥	١٠٠

وتشارك الانثى العربية اليوم بكل كبرياء واحترام في امور الجندية الالزامية ، في ليبيا ، والجزائر ، وتونس ، ومصر ، وعدن ، والعراق ، وسورية ، واسهمت في ميدان السياسة مساهمة فعلية في مصر ذات الخمس والعشرين جامعة ، وسورية فكانت وزيرة ، وبرلمانية ، وموظفة كبيرة ، ومزارعة ، وباحثة علمية ، وأديبة تجلي في مجال الشعر والنثر ، والاكاديميات الجامعية ، مثلما تبدع في آفاق الرسم ، والموسيقى ، والنحت ، والزخرف ، وهي الآن تناضل ثورياً مواكبة النساء الطليعيات في ارقى دول العالم المعاصر ، وترأس تحرير امهات الصحف في العالم العربي[٧٧] .

إن السنوات العشر الاخيرة ، بل الربع الاخير من القرن العشرين شهد بدايات تحول كبير لدى المرأة العربية ، ادى الى مساواتها بالرجل ، وما ضرها تخلف اخواتها في بعض الاقطار التي يعاني الانسان فيها ازمة وجوده كائنا حيا قبل أن يتمرس بحريته الاجتماعية والسياسية .

ويمكنني أن ارهص قائلاً : ليس هذا العصر عصر ذرة ، وهيدروجينيات ، ونيوترينيات ،

---

(٧٧) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

بل هو عصر المرأة التي عليها أن تقفز ، وتأخذ المبادرة ، وأن تمتشق قدرتها الهائلة من القمقم الصدىء ، التي هي قدرة الأرض ، والفلك والحياة عسى أن تنقذ الانسانية وتصعدها ، ليطل النور الاسمى من فيض قلبها المترع بالرحمات والعزائم والنعم .

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن الاثير ، ابو الحسن علي بن محمد . **اسد الغابة في معرفة الصحابة** . القاهرة : جمعية المعارف ، ١٢٨٠ هـ . (٥ ج) .

ابن عبد ربه ، ابو عمر احمد بن محمد . **العقد الفريد** . شرح احمد امين ، احمد الزين وابراهيم الابياري . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٣ . (٧ ج)

ابن منظور ، ابو الفضل محمد بن مكرم . **لسان العرب** . تنسيق يوسف خياط . بيروت : دار لسان العرب، [د.ت.]. (١٥ ج)

الاصبهاني ، ابو الفرج علي بن الحسين . **الاغاني** . بيروت : دار الثقافة ، ١٩٥٥ـ ١٩٦٤ . (٢٥ ج)

امين ، احمد . **ضحى الاسلام** . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ . (٣ ج)

ـــ . **فجر الاسلام** . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٥ .

بروكلمن ، كارل . **تاريخ الادب العربي** . ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٤٩ .

ـــ . **تاريخ الشعوب الاسلامية** . ترجمة عبد الحليم نجار . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦١ .

بيتر ، مونيك . **المرأة عبر التاريخ** . ترجمة هنرييت عودي . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩ .

الجزيري ، عبد الرحمن . **الفقه على المذاهب الاربعة** . ط ٥ . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، [د.ت.].

الجوزو ، مصطفى . **العصر الجاهلي من خلال كتاب الاغاني** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤ .

الخماش ، سلوى . **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**. بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

داروين ، تشارلز . **اصل الانواع** . ترجمة اسماعيل مظهر . القاهرة : ١٩٢٨ .

ديورانت ، ول . **قصة الحضارة** . ترجمة زكي نجيب محمود .

الزبيدي ، ابو الفيض مرتضى بن محمد . **تاج العروس من جواهر القاموس** . بيروت : دار مكتبة الحياة ، [د.ت.].

زيدان ، جرجي . **تاريخ التمدن الاسلامي** . مراجعة حسين مؤنس . القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٨ .

ــــ . **العرب قبل الاسلام** . مراجعة حسين مؤنس . القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٧ .

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي . **طبقات الشافعية الكبرى** . تحقيق محمود طه الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو . القاهرة. البابي الحلبي ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . (٤ ج)

السعداوي ، نوال . **المرأة والجنس** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

شايدولينا ، روزا . **المرأة العربية والعصر** . ترجمة شوكت يوسف . بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٠ .

شلق ، علي . **ابو نواس بين التخطي والالتزام** . تقديم فؤاد افرام البستاني . بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٤ .

صالح ، احمد زكي . **علم النفس التربوي** . ط ١٠ . القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ، ١٩٧٢ .

الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير . **تاريخ الامم والملوك** . بيروت : خياط ، ١٩٦٥ .

عثمان ، علي . **المرأة العربية عبر التاريخ** . بيروت : دار التضامن ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

عطية ، محمد هاشم . **الادب العربي وتاريخه في العصر الجاهلي** . ط ٣ . القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٣٦ .

علي ، جواد . **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٦ .

فارس ، بشر . **العرض عند العرب**. (نسخة قديمة بحوزة المؤلف)

فن دن برندن ، البرت. **تاريخ ثمود** . بيروت : الجامعة اللبنانية ، ١٩٦٠. (بالفرنسية)

لوبون ، جوستاف. **حضارة العرب** . ترجمة اكرم زعيتر . القاهرة : البابي الحلبي ، ١٩٥٦ .

ماركس ، كارل وفريدريك انجلز . **قضية المرأة** . تعريب مرعي ساعاتي . بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٨ .

متز ، آدم . **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الاسلام** . ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة . ط ٢ . القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٩٦٧ . (٢ ج)

مناع ، هيثم . **المرأة في الاسلام** . بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٠ .

الهمذاني ، بديع الزمان احمد بن الحسين . مقامات ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني . شرح وتقديم محمد عبده . ط ٧ . بيروت : دار المشرق ، ١٩٧٣ .

دوريات

الطليعة : السنة ٩ ، العدد ٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٣ .

عالم الفكر : السنة ٦ ، العدد ١ ، نيسان (ابريل) - حزيران (يونيو) ١٩٧٦ .

الفكر العربي : السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ ، ايلول (سبتمبر) - كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ . (عدد خاص بالمرأة)

٢ - الاجنبية

Baulding, Elise [et al.] . *Handbook of International Data on Women.*

De-Bauvoire, S. *Deuxième sexe.* Paris: Gallimard, 1949.

Bouhdiba, A. *La Sexualité en Islam.* Paris: Presse Universitaire de France, 1975.

Déclus, Elisé. *L'Homme et la terre.* 2nd ed. Paris: Alpin-Michel, 1908.

Foucault, Michel. *L'Histoire de la sexuelaité.* Paris: Gallimard, 1976.

MacLenan, J.F. *Primitive Marriage.* London and New York: 1886.

Nacht, (Dr.). *Pathologie de la vie amoureuse.* Paris: Denoël, 1937.

Oparine, O. *L'Origine et l'évolution de la vie.* Paris: Mir, [n.d.].

De Ceccaty, Mart. *La Vie la cellule à l'homme.* Paris: Seuil, 1962. Vol.15.

Roux, Jean-Paul. *L'Islam au Proche-Orient.* Paris: Payot, 1960.

تعقيب

محمد الرميحي

هناك ملاحظتان أساسيتان على البحث الذي بين يدينا .

الملاحظة الأولى هي أن هناك الكثير من المعلومات الغزيرة التي قدمها الباحث والتي هي في منظورها التاريخي لا شك مفيدة . والملاحظة الثانية أن موضوع البحث واسع ومتعدد الجوانب ، وبالطبع لا يمكن لورقة من هذا الحجم أن تلم بكل ما يقترحه عنوان البحث .

بعد ذلك فإن صلب التعليق الذي اود أن اسجله هنا ، هو غياب المنهج الذي لو كان موجوداً لقدم للباحث خطوطاً عريضة يمكن أن يسير من خلالها ، ليوصلنا الى استنتاجات محددة . فقد تناول الباحث وضع المرأة العربية قبل الاسلام ، ثم بعد ذلك وضعها في القرآن الكريم ، وقد قسمه عدة تقسيمات أضرت بالسياق ، ثم بعد ذلك في العصور الاسلامية المختلفة حتى عصر النهضة ، في القرنين التاسع عشر والعشرين . وبالطبع فإن مسافة تاريخية كهذه وقد تغير فيها الوضع الاقتصادي / الاجتماعي / السياسي للرقعة العربية الاسلامية كان لا بد من تغير في وضع المرأة ، بصرف النظر عن القيمة التي يعطيها باحث او آخر ، وهل هي الى الأفضل ام الى الأسوأ ؟ الا أن قضية التغيير نفسها قد حدثت، هنا يفتقد البحث متابعة هذا التغير وشرح اسبابه .

لقد ظهر كما قدم الباحث أن الاسلام قد قدم الكثير من اجل المرأة بالنسبة لعصور ما قبل الاسلام ، وحتى الفترة المباشرة قبل الاسلام؛تلك حقيقة لا يختلف عليها احد ، وكما يلاحظ الباحث فإن التطبيق لم يكن بالسلامة وبالجد التي وضعها الاسلام في قضية المرأة ويحق لنا هنا أن نتساءل لماذا ؟

بالطبع تتجه لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية . ومن المهم أن نلاحظ بأنه لا يمكن لنا نحن في هذا العصر أن نتوقع ونحكم على ما حدث قبل الف سنة او اكثر او اقل بمنظار عصرنا اليوم ، الا أن التحدي الحقيقي هو كيف يمكن أن نفسر النصوص والممارسات لمصلحة مجتمع

متطور عربي / اسلامي يعيش نهاية القرن العشرين ، ويشرف على القرن الواحد والعشرين بكل تحدياته .

هنا نضع علامة استفهـام على ما ذكره الباحث حول : « نشوز الزوجة وانكماشها النفسي » او ان نبرر ضرب الزوج لزوجته . ويبدو لنا من مجموعة التعميمات هنا ، أن الباحث قد اتجه جزئياً الى التبرير، وحبذا لو اتجه الى النقد ، وتقديم التفسير والبدائل فهو يقول مثلاً : « إن الطلاق مكروه في الاسلام وملعون ، ولكن فئات من المسلمين استغلته على مد الأجيال استغلالاً لا يتفق مع خلق او دين » . . . هنا اذاً (الممارسة) هي الواقع . وكان حرياً بالباحث أن يقترح كيف يوقف هذا الاستغلال ! بل إن في بعض العبارات يعمم الباحث بعض القضايا التي يجانبها الصواب في التطبيق العملي فهو يقول مثلاً « . . . والطلاق لا يصدر عن الزوج وحده بدءاً . . . » والتطبيق العملي يظهر لنا أن ذلك غير صحيح وان الزوج في الغالب له حق استخدام هذا (الطلاق) تقريباً متى شاء .

ويأتي لنا الباحث بامثولات عن النساء في العصرين الاموي والعباسي ، ويقع ايضاً في خطأ وصف السلبي بأنه ايجابي فهو يقول مثلاً : «فابراهيم الموصلي كان المع كوكب في تربية الجواري . . حتى بلغ ثمن الواحدة منهن مبلغاً عظيماً . . .» ! وعندما يناقش قضية الحجاب للمرأة العربية / المسلمة ، لا يعطي الموضوع حقه الكامل فهو يشجب الحجاب المتزمت ، ولكن لا يبدو ان (الحجاب) وما يتبعه من عزل المرأة له اهمية رئيسية في المناقشة .

ولا شك أن هناك تياراً مضاداً ، وحتى في عصر النهضة العربية والى اليوم ، يحمل هذا التيار بذور فكر جامد ويدعو الى عزل المرأة العربية عن قضايا مجتمعها . ويدعو الى عدم تعليمها او قيامها بأعمال خارج المنزل . . تلك قضايا ليست تاريخية ، وانما نعايشها يومياً وحبذا لو أن الباحث قد اعطاها شيئاً من جهده ، واظهر وجهة نظره فيها يجب أن تكون عليه .

المناقشات

حكمت ابو زيد : إن النظرية وهي التي لم يشر اليها د. علي شلق اشارة صريحة ، قد اكون مصيبة لو ذكرت انها نظرية التقدم وهي « النظرية التي تشير بأن الزمن يتقدم وأن المرأة تتقدم معه » . لقد اكد مثلاً على فشل الرجل في كثير من المواقف الانسانية . كما شاء أن يطلق على عصرنا الحالي بأنه « عصر المرأة »(*) - وليس بعصر الذرة ، او بعصر الهيدروجين . . وهو يحث المرأة على أن تقفز الى الأمام وتتخطى الصعوبات ، وتأخذ زمام المبادرة ، انقاذاً للانسانية التي جنى عليها الرجل بتخبطه وبفشله .

وأريد أن اقول رداً على استخدام نظرية التقدم في هذا الشأن . . إن التاريخ قد يتقدم وقد يتأخر وهو يسير في ذبذبات ، فمن عصور مظلمة الى عصور مستنيرة وقد يعود بنا القهقرى الى الوراء وقد يتقدم الى الأمام ، بينما خبرات الجنس البشري تتراكم ، وتراث الانسانية يمتلىء بالمواقف الناجحة والفاشلة على السواء . والمرأة والرجل يمثلان معا صورة التكامل الانساني المبدع الخلاق . ومن ثم فالمرأة لا تنفرد بعملية التقدم اللهم الا اذا شاء الباحث أن يدفع بالمرأة لكي تثق بنفسها ، والا تظل قابعة في مكانها ، واشك اذا كان حكمه صادقاً على فشل مسيرة الرجل منذ بدء حركة التاريخ حتى الآن . فلقد نجح الكثيرون من الرجال في اسعاد الانسانية وتقدم المجتمع وصنع الحضارة ، كما فشل الكثيرون منهم ايضاً ، وكذلك بالنسبة للمرأة . ولو أن تاريخها لم يكن بالشمولية والتكامل اللذين عرفنا بهما تاريخ الرجل . ولقد بدا واضحاً من الدراسة التي قدمها د. علي شلق بأن المرأة عرفت ايضاً عصور الهزيمة والانحطاط ، كما عرفت عصور النجاح والارتقاء ؛ « وتلك الايام نداولها بين الناس»(١) .

وفي هذا النهج التاريخي الذي حكم اطار البحث ، ومن خلاله يبدو التتابع الزمني الذي تطورت فيه المرأة (إن تقدماً او نكوصاً) واضحاً . ولكن اليست سمة هذه المراحل التاريخية التي

(*) انظر الفقرة الاخيرة من بحث د. شلق.

(١) القرآن الكريم ، سورة آل عمران : الآية ١٤٠ .

قدمها الباحث تتداخل معاً ، فكيف تم هذا التداخل ؟ وكيف يمكن الفصل بينها بشكل تعسفي دون أن توضح النتائج المترتبة على تدهور المرأة او تقدمها في كل مرحلة الى جانب الارهاصات المختلفة التي جاءت بالظاهرة .

نقطة اخرى بصدد المصادر التي اعتمد عليها الباحث في بعض القصص التي تعتبر مجرد قصص اسطورية ، والتي لم يثبت حقيقة وجودها تاريخياً ، كما جاء مثلاً بصدد « شوليث » عروس نشيد الانشاد . فكل هذه ترتكز الى مجرد اساطير غيبية ، ولا يمكن الاعتماد عليها دون أن تستند الى الوثائق التاريخية المختلفة . وكذلك يلاحظ أنه لم يثبت انثروبولوجيا ، وجود عهد يسمى « بالعهد المطريركي » ساد بصفة شمولية ، ولكن يمكن القول ، ان هناك من القبائل ، والعشائر البدوية التي سادها عهد « سيطرة الام » .

لا بد لي من وقفة تقدير للتفسيرات التي قدمها الباحث لظواهر اجتماعية عديدة حاول المستشرقون الصاقها بالمرأة العربية ، والتركيز عليها كظاهرة من مظاهر تخلفها الأزلي مثل ظاهرة الحجاب ، فلقد نجح في توضيح خروج هذه الظاهرة عن الاسس التقليدية للتراث الاجتماعي العربي ، كما نجح بالنسبة لظاهرتي الطلاق وتعدد الزوجات . وكذلك ، فإن تمكن الباحث من ابراز المراحل التطورية التي مرت بها هذه الظواهر والعوامل التاريخية التي ادت الى تغيير النظرة اليها ، وارجاع اصولها الى آيات قرآنية يدل على وعيه بحركة التاريخ ، كما يدل على وعيه الكامل بجوهر الدين، الأمر الذي نهنئه عليه ونثني على جهوده في هذا السبيل .

صفية سعادة : عنوان البحث الذي قدمه د. علي شلق هو « التطور التاريخي لاوضاع المرأة في الوطن العربي » الا أننا نجد أنه يبحث التطور التاريخي في الوطن العربي من ضمن المنظور الاسلامي دون أن يتطرق الى وضع المرأة المسيحية التي كانت تحكمها احكام شخصية مختلفة .

يقول الباحث إن الزنا في التاريخ القديم « كان يؤدي الى القتل » وانا اخالفه الرأي ، اذ أن الزنا كان ممارسا ضمن تقاليد وعادات وثنية كهبة النساء في الهياكل لاجسادهن ومضاجعة الملك او رئيس القبيلة للعذارى قبل زواجهن ، كما يظهر ذلك جليا في ملحمة جلجامش مثلاً . وفيما يختص بـ « المرأة العربية في عصر النهضة » لم يتطرق الباحث الى أن تحرير المرأة في تلك الفترة كان مقيداً بشروط . فهدف تعليم المرأة لدى كتاب عصر النهضة كان تعليم اولادها وتثقيفهم لا العمل خارج المنزل . هذا عدا عن أن بعض الكتاب ركز على دونية المرأة العقلية كالدكتور شبلي شميّل .

عباس مكي : لي ملاحظة على شكل سؤال يرتبط بجوهره بما قالته د. حكمت ابو زيد ، اي حول منهجية البحث التاريخي :

يبدو ان « التحليل التاريخي » الذي قدمه الباحث لا يؤدي الى استنتاج ان هذا العصر

هو « عصر المرأة » وانه ليس عصر الذرة ! إنني أسأل د. علي شلق طالبا منه التفضل بتحديد مؤشرات اطلاق اسم المرأة على هذا العصر ! في مجال العمل ؟ في مجال القانون والاحوال الشخصية ؟ في مجال العلاقة بالرجل على صعيد الحياة اليومية المعاشة ؟

اتصور أن المرأة ما زالت بعيدة عن أن تطبع العصر الحاضر ، وذلك بسبب الحيز الدوني الذي ما زال يحتفظ به لها المجتمع الطبقي الحالي بتراكماته التاريخية(والاسلام جزء من هذا التراكم التاريخي). مع العلم بأن المرأة تطورت وناضلت ولا تزال في المجالات الثلاثة التي حددناها ولكنها لم تنتقل حتى الآن من الكم الى النوع، اي من « كمية » الكبت والقمع والصد الذي تعانيه المرأة الى «نوعية» المساواة بالرجل،ومشاركتها في حياته كانسان مثله. انها ما زالت بعيدة جداً عنه ، وبُعدها هذا له اسباب موضوعية تحددها دونيتها في المجالات المحددة (العمل ، القانون ،العلاقة الجنسية المعاشة). حبذا لو رأينا رحلة تطور المرأة تاريخياً وتركها في هذه المجالات المحددة لكي نرى ما هو واقعها حالياً وفي هذا العصر ! واخيراً فإننا نرى أن المنهج كان ادبيا توثيقياً ، ولم يكن سوسيولوجيا تاريخياً ، وهذا ما اضاع جزءاً من الفائدة القيمة التي اتاحها لنا الباحث .

غسان سلامة : على الرغم من غزارة المعلومات التي ضمها هذا البحث ، فإن السؤال الاساسي الوارد في عنوان البحث، بقي الى حد كبير دون جواب .هل كان تاريخ المرأة العربية ساكنا ام متطورا ؟ وان تطور فبأي اتجاه تطور ؟ إن حجم المعلومات والامثلة الواردة هنا ، لا يمكن أن يحل مكان محاولة ابراز خيط تاريخي واضح منحاه .

ثم هناك انتقائية كبيرة في المعلومات الواردة ، تجعل عدداً من المعلومات المقتبسة جزئية الفائدة . والامثلة على ذلك عديدة . مثلاً : هل أن المرأة غير العربية التي كانت تستولي على قدر من السلطة ايام العصر العباسي كانت اكثر تحرراً ؟ الواقع أنها لكونها رومية او فارسية ، او تركية ، كانت الى حد كبير احدى الوسائل المنوعة التي استعملتها العناصر غير العربية للهيمنة التدريجية على السلطة . وليس هذا بالضرورة مثالاً على تحررها . ويشير الباحث الى « حبك المؤامرات ، وتدبير امور الملك » . يتحدث الباحث هنا عن عدد من النساء ، لا يزيد عددهن على عدد اصابع اليد . وهنا خلط بين تاريخ الاسر المالكة وتاريخ المجتمع . والطبيعي أن نهتم بالثاني ، لا بالاول ، بينما الواقع يظهر أن ميل الباحث في ورقته هو لابراز افراد هنا ام هناك . كما ركز على المرأة ـ الزوجة ام العشيقة في زواجها وطلاقها ، مما جعله يتجاوز القاعدة الاجتماعية والايديولوجية التي انبثقت منها هذه الممارسات . وقد غابت المرأة ـ العاملة ، والمرأة ـ الام عن هذا البحث .

عبد الهادي خلف : ما أشارت اليه د. ابو زيد ، ومعلقون أُخر حول الجانب الانتقائي في عرض التاريخ العربي / الاسلامي الذي قدمه د. علي شلق . هذا الجانب الانتقائي نلاحظه ايضاً في مصادره من النصوص الاسلامية . فهو يعتمد أساساً على ما تيسر من سور القرآن الكريم . الا أن القرآن الكريم نفسه لا يشكل الا أحد مصادر التشريع الاسلامي ، ومرتكزاً

من مرتكزات القيم الاجتماعية السائدة في بلداننا . ماذا عن السنة ، بما في ذلك الحديث ، ماذا عن الاجتهاد ؟ ففيها عدا ثلاثة أحاديث نبوية ، قد يتساءل المرء عن صحتها ، لا نجد الكثير من الاحاديث الاخرى التي تشكل دعائم لاعادة انتاج عدم المساواة بين المرأة والرجل في بلداننا ، وبالتالي مركزها الدوني .

ونلاحظ الجانب الانتقائي من عرض الباحث لمصاعب الطلاق بسبب الزنا ، نظرا لصعوبة اثبات حدوث الزنا . ولكن المرء لا بد أن يتذكر أن هناك نصا اسلاميا حول امكان اثبات الزنا باليمين ، اي دون الحاجة الى الشهود . كذلك لا بد من أن نلاحظ أن الطلاق بسبب الزنا (وعلى الرغم مما يقال عن صعوبة اثباته) هو ظاهرة ملحوظة في مجتمعاتنا ، وحق يمارسه الرجل يوميا . وكذلك الامر بالنسبة للملاحظات التي يذكرها الباحث حول موضوع الطلاق ، حيث أن محاكمنا الشرعية تشهد يومياً ما يثبت أن الطلاق حق مطلق للذكر يمارسه ممارسة كيفية .

درة محفوظ : عرض مفيد بالمعلومات التاريخية ، ولكن ممكن نقد المنهجية : تسلسل تاريخي لوضع المرأة ولكن بدون ابراز العلاقة الجدلية بين تطور أوضاع المرأة والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فنرى مثلاً أن تغير العلاقات الاقتصادية في مجتمع يتحول من اقتصاد تسيطر عليه الفلاحة والزراعة الى مرحلة التصنيع ونزوح جانب كبير من الريفيين الى المدن ، يرجع المرأة الريفية الى الحجاب عندما تسكن في المدينة .

عايدة ادريس : الموضوع هنا التطور التاريخي لأوضاع المرأة العربية . والدراسة لم تتناول بدقة وبشكل موضوعي هذه الاوضاع. والمرأة هنا ليست الأم. فالأم لا تشكل اي مشكلة في العقلية العربية . المقصود البنت او الزوجة وبالتحديد : الجنس ، المرادف للعار . اذاً كان ينبغي لفت النظر في هذا البحث الى أن النظرة الخلقية او المثالية هي التي حكمت تطور اوضاع المرأة ، نظرة غيبية ، وهذا ما يفسر ارتباط النظرة الجنسية بالرق والجاريات ، والحريم . والسؤال هل تغيرت نظرة المجتمع الى المرأة كانسانة عبر العصور وما علاقة هذا التطور بالوضع الاقتصادي والسياسي والديني ؟ كيف ينظر الى الحب ، الزواج ، العلاقة بين الرجل والمرأة في مختلف البيئات العربية وفي ازمنة مختلفة ؟

ذكر الباحث في معرض حديثه ، عن نظام الرق بأنه اوجد وضعاً خاصاً للمرأة يوصف بأنه على جانب عظيم من الانسانية . اين تكمن الانسانية في الرق ؟ إن الاسلام بالذات كدين حرر العبيد ، ولم يعترف بالرق . اما الجواري ، واللجوء اليهن ففيه احتقار للمرأة بصفتها الانسانية : كمجال للترفيه والتسلية والهروب من المسؤولية . كذلك يمكن وصف المرأة « الحريم » او المرأة المصون . ففي عزلتها ، وركونها في البيت في الوقت الذي يلهو فيه الرجل خارج منزله من العذاب والظلم ما لا يمكن وصفه .

وكذلك وجود « طبقة المقرفين » ، يبعد أي صفة انسانية عن النظم الاجتماعية في تلك الفترة من التاريخ العربي . وهذا الخلل اللاانساني ربما فسر على مدى التاريخ العربي انهيار

الدول الاسلامية وتشرذمها نتيجة الصراعات العائلية والقبلية والعنصرية . وما هو خطير في هذا النظام انتقال الظلم كعامل وراثي من الأم الجارية الى ابنائها سواء كانوا ذكوراً ام اناثاً . ولست ادري إن كانت هذه الملاحظة « في الرق . . وضع خاص . . » هو من استنتاج الباحث شخصياً ام أن العصر الذي تلا عصر الراشدين ، قد تبنى عن اقتناع لا عن تبرير هذه الفكرة .

حكمت ابو زيد : أتذكر في هذه المناسبة ما قرأته في كتاب باللغة الانجليزية بعنوان « المرأة سنة ٢٠٠٠م » بأن تاريخ المرأة يشبه حركة الضفدعة التي وجدت نفسها تغوص في بئر عميقة ، فهي كلما خطت خطوتين ، ارتدت على عقبها خطوتين ، فكأنها ظلت في مكانها(محلك سر) ، ترى هل يصدق وصف تاريخ المرأة العربية الذي يتقدم حيناً ويتأخر حيناً آخر على حركة سير الضفدعة . . تقدماً وتأخراً ؟ إن البحث المقدم من د. علي شلق قطع بنا شوطاً طويلاً وبعيداً وهو لعمري جهد شاق يصعب على انسان عادي أن يقوم به في مثل هذا الحيز الضيق ، من الوقت ومن المساحة الورقية . ولي كلمة ايضاً تتناول « المنهج » الذي حكم اختيار المعلومات التي اوردها الباحث والتي استقاها من الوثائق الكثيرة التي رجع اليها ، والتي تناولت تاريخ المرأة العربية منذ عصر حمورابي حتى العصر الحديث ، مروراً بعهود الجاهلية وبعصور الاسلام المستنيرة والمظلمة . فهل تراه كان منهج التحليل التاريخي ؟ وهل كان ربطه للمعلومات وتفسيره لها مرتبطاً بنظرية معينة ؟ سؤالان أطرحهما على الباحث وارجو أن اسمع اجابته .

علي شلق : مما يسعدني هذا اللقاء الحميم بنخبة من نساء الوطن العربي ، ورجال الفكر فيه ، وأن تكون ورقتي قد اثارت فيهم ردوداً تشير الى مستوى رفيع في الحوار حول موضوع المرأة العربية الخطير ، ولذا اجدني ممتناً لما ابدوه .

١ ـ يسأل د. محمد الرميحي : لماذا لم اقدم بحثاً موسعاً حول نشأة المرأة العربية ، واجابتي هي التالية : على الرغم من الصفحات العديدة والتي اضطررت الى ايجازها في اثنتين وعشرين دقيقة ، ومع ذلك اتهم بالايجاز ، بيد انني احيل د. الرميحي على كتاب قدمته الى معهد الانماء العربي حول هذا الموضوع ففيه عينة وتفصيل .

٢ ـ لماذا بقي التسري في الاسلام ، وزواج الاربع ؟ إن التسري امر فرضته ظروف الحرب لدى سائر الامم القديمة ، بالاضافة الى امور الاقتصاد التي تجعل من المرأة عاملاً او اجيراً بلا اجر سوى ما تقتضيه احوال العيش . والاسلام الذي انصف المرأة من جانب مهم من جوانب الحياة ، بقيت فيه امور استمرارية ، لأنه جاء حسب سنة الحياة المتطورة التي لا تقفز فوق النواميس ، والانسان المسلم تجاوز في معظم حالات التسري الاعتدال فكان ذاتياً ولم يكن مستجيباً لانسانية الاسلام .

اما الزواج بالاربع فمشروط بالعدل بين الاربع ، والا فهو لاغ . ومعنى ذلك أن تصعيب الزواج بأكثر من واحدة يجعل التعدد غير مستحب ، الا في حالات اشرنا اليها في البحث . ويجب أن نلاحظ أن الحرب (**الجهاد**) قد اكلت الرجال في القرنين الاول والثاني الهجريين (ثامن تاسع ميلادي) مثلما اكلت الحرب الرجال في معظم بلاد اوروبا ، واصبح اتخاذ

الاخدان ، والصديقات امراً تجبر عليه ظروف الجنس والعيش .

٣ - زواج المسلم بغير المسلمة : اباح الاسلام الزواج من المسيحية ، واليهودية ، والمجوسية ، والصابئة بوصفهن صاحبات كتاب . ومنع الزواج بالوثنية . ثم أن امر منع المسلمة من الزواج بغير المسلم امر يتصل بالسيد الغالب أولاً ، وذلك من جهة القومية والعنصر ، اما من جهة الدين فلأن اولاد المسلمة يتبعون الأب المشرك ، بخلاف اولاد صاحبة الكتاب فهم يتبعون الاب المسلم ، بل بالاحرى الموحد ، لأن الاسلام دين وحدانية يحارب الشرك الذي يضع من قيمة انسانية البشريّ .

٤ - يرى د. الرميحي أن تحديد سن البلوغ في المناطق الحارة ، لا يختلف عنه في المناطق الباردة حسب الذي ورد في ورقتي ، وهذا يخالفه فيه علم البيولوجيا ولو رجع د. الرميحي الى اي مصدر بيولوجي لاقتنع بما اوردت ، ولينظر في امر النبات ، وهو عنصر حيوي في الطبيعة ليرى كيف ينمو بسرعة في البلاد الحارة اكثر من نموه بالسرعة عينها في البلاد الباردة .

واني احيله على قصة الحضارة لـ « ول ديورانت » حيث يذكر أن من الهنديات من تتزوج احداهن في سن السادسة ، والقضية ليست قضية سن بل قضية حمل وانسال . فليسأل الدكتور علماء الطب . وبصدد زواج الرسول بعائشة ، فإن الاحاديث بهذا الصدد تشير الى انها كانت في التاسعة او الثامنة او السابعة او السادسة ، وهذا امر حصل ، وكان زواجاً ، وتم برضا الابوين والزوج ودخل في التاريخ واصبح جائزاً .

٥ - بصدد انني حاولت تلميع شخص المرأة في محاضرتي ، فالمرأة تلمع ، بل تشرق دونما حاجة الى بهرجتي ، وفي الحقيقة انني حاولت عرض ما يلمعها وما يدخنها ، لأصل الى ما يصح أن يسمى حكماً علمياً ، وواقع ورقتي لا يقتصر على التلميع .

٦ - ان يكون القرآن الكريم قد اشار على الرجل بضرب المرأة « فاضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن » فإن هذا ، يشكل مرحلة من مراحل التاريخ المحتومة التي لا بد من مراعاتها ، وهذا الموقف علاج جسدي ، ونفسي معاً الى جانب الهجر والمحاورة بين الزوجين كي يصلا الى التراضي ، وهو افضل بكثير مما كان يجري في « بابل العاهرة » واثينا التي تعد المرأة من سقط المتاع ، بل تفرد لها حجرة خارج المنزل . اما من الناحية المنطقية ، فإن المرأة لها الحق في ضرب الرجل اذا شذ لو أنها كانت تقوى عليه ، ثم لماذا نحمل الموضوع فوق ما يحتمل ؟ الا تحدثنا كتب علم النفس ، والاخلاق والبيولوجيا ، والقصص عن نساء لا يطيب لهن وصال رجلهن الا بعد أن يوجعهن ضرباً ؟ قد تكون هذه حالة قليلة الوقوع ولكنها معروفة ، وتتصل باوضاع نفسية عميقة الجذور في ذات المرأة .

٧ - يطلب مني د. الرميحي ان احدد « المعروف » الذي عرضه القرآن لمعاملة الرجل زوجته ، ولذلك اجيب : ان المعروف قيمة valeur والقيمة لا تعرف بالحد ، بل بالرسم ، ثم ان قوانين الارض كلها لا تستطيع أن تحدد مثل هذا الموقف « المعروف » لانه وضع خاص ،

مرحمي، انساني عال بين الرجل والمرأة ، وهما وحدهما يستطيعان أن يجدداه بتجاوز تحديده ، بعيشه ، بالسكنى فيه . المعروف هو هذه الرحمة ، المودة ، وقد عناهما القرآن بخصوصهما وبهما يبلغ الزوجان مرتبة التناغم التام كما في المعزوفة الواحدة .

٨ ـ فهم د. الرميحي أنني مجدت الجواري المثقفات ، وحملت على الحرائر العربيات ، وهذا الامر لم يخطر لي ببال ، انما قد عرضت واقع حال . والمرأة العربية ، والجارية المسبية ، او الأمة ، او ام الولد ، كانت ظلا للرجل في هذا العصر، وهذا يتبع اوضاع الاجتماع ، والاقتصـاد من جهة ، ويتصل بالسياسة وحكم السادة من جهة اخرى ، وهو على الاخص يتصل بشخص الانثى ، كانثى مقهورة وارتضت بالقهر او انها لم تستطع دفعه ، كما يتصل بشخص الرجل كذكر غالب لم يتخل عن مجده .

٩ ـ قضية الخيزران ام الهادي ، هي قضية السياسة العربية الغالبة والشعوبية الفارسية المغلوبة قبل أن تكون قضية ام احبت التسلط والحكم فمنعها ولدها الخليفة موسى الهادي ، فعملت على قتله ليتسنى للمتآمرين خلفها من الفرس أن يضعوا مكانه اخاه هارون الرشيد الذي كان مترفا مائعا ، ولكن هارون تحمل المسؤولية واشتد ، وعندما شعر بمحاولة البرامكة كمحاولة الخيزران فتك بهم فخاب فألهم .

اما د. صفية سعادة فإنها تسأل : لماذا اغفلت امر المرأة المسيحية ، فهل انها ليست من صنف المرأة العربية ؟ إنني اتكلم عن المرأة وتطورها التاريخي في الوطن العربي غير فارق بين مسلمة وكتابية ، وهذه المرأة مهما كان انتماؤها الديني فهي حضارياً مسلمة مثلما انا اليوم حضارياً اعيش حضارة الغرب لان حضارة امتي توقفت ، وانني اذكرك بصدد خلاف كبير قام عام ١٩٥١ حول المهرجان الذي اقيم لابن سينا الشيخ الرئيس في العالم وباريس خاصة ، فقد تكلمت « جواشون » عن قوميته ، فخالفها فريق ، فمنهم من قال انه فارسي ، او افغاني ، ومنهم من الح على عروبته ، وقد فصل د. طه حسين آنذاك في الخلاف وقرر عروبته لانه كتب بلغة عربية ، وعاش في بلاد اللغة العربية ، والحضارة العربية ، وهو انسان بالفكر لا بالجسد . ومن هذا القبيل الروائي العالمي جورج شحاده ، الذي كتب بالفرنسية روائعه ، فهل هو لبناني عربي ام انه فرنسي ؟ انـه والحق يقال فرنسي ، لانه وجد في الفرنسية ، وسكنها فهي حقيقة انتمائه .

ثم تسأل الدكتورة الكريمة ، كيف يجوز لي أن ازعم أن المرأة قديماً كانت تقتل اذا زنت ؟ فأحيلها على تاريخ بابل لاقرر : ان المرأة مهما كانت ارستوقراطية، ومحصنة ، عندما تدخل الهيكل ويجيئها رجل يضع في حضنها حفنة فضة فإن عليها أن تضاجعه ، بينما هي نفسها اذا خرجت من الهيكل فلن تسمح لأي رجل بلمس يدها والا فهي تقتل ولهذا سمى المؤرخون بابل بالعاهرة ، ومثلا المرأة اليهودية التي تزني مع غير اليهودي ، وتتحصن مع اليهودي وذلك من اجل شعبها . وبصدد الحاكمات القليلات العدد في عهود الانحطاط ، وكون ذلك لا يصح الحكم عليه لندرته ، فإنني اجيب بأن مثل شجرة الدر كثيرات ، ومثل ام المقتدر كذلك ،

وهؤلاء كن محوطات بجمهرة من النساء اللواتي عرفن كيف يدرن امور المملكة ببراعتهن ، وبراعة من استخدمنهن .

اما بصدد ملاحظات د. عبد الهادي خلف ، فإنني اود أن اؤكد بأن القرآن كنص ثابت نطق به الرسول لا مجال للشك فيه ، ولكن كتب الحديث التسعة ، حوت من الاحاديث عدداً كبيراً يكفي أن أشير الى أن فهرسها بلغ سبعة مجلدات اعدها باحث الماني اسمه : الدكتور « ا ، ي ، ونسنك » وساعدت على نشره المجامع العلمية في العهد الحاضر ، لذلك فلا يعقل أن يكون الرسول العظيم قد قال كل ذلك القول ، وبالتالي فإن عمر بن الخطاب نفسه كاد يعلو ابا هريرة شيخ المحدثين بدرته لاكثاره من روايته الحديث عن النبي ، ويجب أن نعلم ان علماء المسلمين اخترعوا علما اسمه **علم مصطلح الحديث** ، درسوا فيه المنهج العلمي ، المبني على التتبع والاستقراء توصلا الى الحكم الكلي الذي يصح في العلوم ، وهم قد سبقوا بهذه المنهجية امم الغرب مثل تلك النماذج الملحوظة في ده كارت ، واوغست كونت، وفي مثل : «Dis-cour sur la methode» فقد تتبع الرواة بالاسانيد الصعبة كل رجل قال حديثا ، ولم يقبلوا الا من سلم من كل شائنة او تهمة ، وسموا العلماء بأصحاب سلسلة الذهب ، وهم الذين نجوا من كل تهمة وهؤلاء لم يتم لهم الا ١٣ حديثاً سميت بالمتواترة يجب الايمان بها كالقرآن ، ولكنها ذات موضوع يتصل بالغيب اكثر من اتصاله بامور الاجتماع العمراني . ويلي الحديث المتواتر الصحيح ، فالحسن ، فالمدلّس ، فالموضوع . . . الخ .

ولذلك نعطي الحكم الاخير بصدد الاحاديث انها تؤخذ من ناحية الاخلاق ، ويراعى صحيحها واما الدين فهو في القرآن . ويشتم من افكاري أن التطور توقف بصدد الطلاق ، وشاهدي في ردي على ذلك ، ان **الامام محمد عبده** ، افتى بما لم يسبقه اليه احد ، ولذلك اعده عنواناً على الاجتهاد والتطور .

رد على الدكتورة درة محفوظ

لقد لفتت نظري د. درة محفوظ الى مؤلف جليل هو د. بوحديبا في كتابه عن الجنس في الاسلام «La Sexualité en islam» وهذا الكتاب في مراجعي التي استفدت منها فيما يتعلق بمؤلفي عن تطور المرأة العربية .

بصدد المنهج الانتقائي الذي اشارت اليه السيدة عايدة ادريس ، افيد انني سلكت طريق النظرة التاريخية ، فالتحليل ، فالحكم على الموقف ، ولم اتوخ السرد ، والتعاقب الزمني . فعندما استخرجت حكم القرآن في المرأة ، موزعا على عدة سور ، وفي اوقات متباينة همني التدرج المنطقي في تلاحق احكام القرآن بصدد الزواج والطلاق والثواب والعقاب والحقوق والواجبات . ولم التفت الى البنت منذ طفولتها حتى صباها ، ولا الى الاخت والخالة والعمة ، لانهن جميعاً مندرجات تحت اسم المرأة ، ولأن التفصيل له مجال آخر.

وبخصوص الرق الذي لم يلغه الاسلام ، بل اقره كسائر المجتمعات السابقة ، لكنه تميز بالحضّ والاغراء ليحرر الحر العبيد « فتحرير رقبة » ووضع لذلك شروطاً تسهل امر التكاليف

بمقابل امر تحرير العبيد ، ولا شك في ان الانسانية تقضي بأن يلغي الاسلام الرق ، ولكنه توسط وترك الامر يحل مرحلياً لأن الطفرة تشكل عائقاً في سبيل الدعوة . ثم لماذا كان هنالك هجين ، ومقرف في عصر بني امية ، فالجواب على ذلك يتعلق بعنصرية الشعب الغالب ، ونظرته الى المغلوب ، نظرة من حكمته اقدار العنصرية من جهة ، واقدار الدين من جهة اخرى .

واخيراً تسأل السيدة عايدة ادريس الا يمكن ان تسرع المرأة بالتحرر من التقاليد والعوائق الدينية ، لتحضر في العصر ؟ جوابا ارسخ قولي أن الدين قد يكون عائقاً لدى الذين يأخذونه مباشرة وعلى الظاهر ، ولا يعملون على التأويل والاجتهاد ، ومسايرة موكب الحياة ، فهذا هو الدين اليهودي وهذا هو الدين المسيحي وكلاهما لم يظفر بالحرية والجدلية ، والمنطلق الذي ظفرت به شريعة الاسلام ، وما ذلك الا لأنهم انطلقوا من الدين كتراث خاص بشعوبهم يترك لهم مجالاً للكبرياء والتعاون ، ولم يلقوا بالاً للمتطلبات والاحكام التي لا تلائم عصرنا ، ولذلك سبقونا اشواطاً بعيدة ، لذا فنحن لا نقول للمرأة المسلمة اتركي الاسلام لتصبحي حرة ، ولكننا نقول لها : اذا انت انكرت وتنكرت للاسلام فماذا تضعين مكانه ؟ الاسلام عطاء عربي ، بلغة عربية في مكان عربي من رسالة نبي عربي ، فكيف نلغيه ؟ ثم كيف نظنه يرسم لنا طريق التخلف ؟

الاسلام والعروبة جناحان **لطائر الوحدة العربية** ، ونحن لا نقصد بالعروبة القومية القائمة على العنصر ، بل نقصد الامة التي تهدف الى الانسانية ، وبها وحدها نواكب التطور الذي هو ناموس الكون الفسيح . والمرأة العربية بدأت تتحرر ، والسؤال يكمن جوابه في الجامعات والمعامل والمزارع، ولم تعد المرأة الواعية نادرة او رمزاً ، بل اصبحت جمهوراً يزحف الى غده بثقة وكبرياء .

الفصل الثاني

النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربيَّة

حليم بركات (*)

مقدمـــة

تتبع غالبية الدراسات حول مكانة المرأة في المجتمع العربي ، منهجاً وصفياً يروي لنا بعض الحقائق والأقوال ، والآراء ، والمفاهيم وغيرها ، ولا منهجاً تحليلياً يفسر لنا لماذا هذه المكانة بالذات . وحين تنزع هذه الدراسات نحو المنهج التحليلي يأتي تحليلها مثالياً ، فيشدّد بالدرجة الأولى على الثقافة والتراث والتنشئة ، ويتجاهل البنى الاجتماعية وعمليات الانتاج وتوزيع أو تقسيم العمل . ويشدّد بعض الدراسات على الاستمرارية التاريخية[1] ، او التنشئة في العائلة[2] ، او على المعتقدات الدينية[3] ، او على تغلب الأعراف القبلية على القيم والمقاييس الدينية[4] ، او غير ذلك على صعيد الثقافة .

من أجل التدليل على طبيعة المنهج المثالي ، نورد هنا بعض التحليلات حول علاقة الدين بمكانة المرأة : هناك الرأي الديني الذي يقول « إنما المرأة خلقت من ضلع عوجاء » ، والرأي الذي يغلب عليه اعتبار الدين مسؤولاً عن فرض النظام الأبوي ، والرأي الذى ينزّه الدين من مسؤولية استعباد المرأة ، ويؤكد العكس ، أنه حرّرها وساواها بالرجل ، والرأي الذي يقرّ بأن الدين ثبّت الفروقات الطبيعية .

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من الحضور ، قدم البحث د. سعد الدين ابراهيم نيابة عنه . (المحرر)

(١) سيد عويس ، من ملامح المجتمع المصري المعاصر (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٥) .

(٢) هشام شرابي ، مقدمة لدراسة المجتمع العربي (القدس : منشورات صلاح الدين ، ١٩٧٥) .

(٣) Fatima Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society* (New York: Schenkman, 1975).

(٤) E.W. Fernea and B.Q. Bazirgan, eds., *Middle Eastern Muslim Women Speak* (Austin, Texas: University of Texas Press, 1976).

يتمثل الرأي الذي يقول بفرض الدين للنظام الابوي بدراسة مهمة بالانكليزية ، للكاتبة المغربية فاطمة المرنيسي التي ترى أن النظام الامومي Matriarchal الذي كان معروفاً لدى بعض الجماعات والقبائل في شبه الجزيرة العربية ، انتهى بظهور الاسلام ، فرسّخ النظام الأبوي ، وابقى على امتيازات الرجل (كما يظهر من نظام تعدد الزوجات ونظام الطلاق)[٥] .

ويتمثل الرأي الذي يقول إن الاسلام حرّر المرأة ، بمقالة للكاتبة المصرية امينة السعيد ، التي أكدت أن الدين الاسلامي جاء « بمثابة أضخم ثورة اجتماعية في تاريخ الاوضاع النسائية ، لا عندنا وحدنا ، بل في الدنيا بكاملها . فقبل مجيئه . . . لم تكن المرأة ، في أي ركن من العالم ، اكثر من كائن حي ، لا حقوق لها ، ولا احترام لآدميتها ، ثم اذا بالدين ، الذي ظهر في منطقة صحراوية جرداء يسكنها قوم خشنون على الفطرة ، يقلب الوضع رأساً على عقب ، ويعترف للمرأة بكامل آدميتها ، ويسلحها بالاستقلال الاقتصادي في أوسع معانيه ، ويحررها من ولاية الرجل عليها ، فيما يتصل بجواهر الحقوق ، مثل التعليم والبيع والشراء والعمل والتجارة ، بل واشركها ايضاً في تدبير شؤون الدين والسياسة »[٦] .

أما الرأي الذي يقول بأهمية العادة العائلية ، فيتمثل بمقدمة كتاب بالانكليزية ، المرأة المسلمة الشرق أوسطية تتكلم الذي حررته إ . فرنيا وبزركان ، فيقال لنا ان وضع المرأة يقع في نقطة وسطية بين « القرآن » او « كلمة الله » و « العادة القبلية والعائلية » او « كلمة الانسان » كما يتجلى في الحلول الفردية والممارسات اليومية[٧] .

ويتمثل الرأي الذي يقرّ أن الدين ثبت الفروقات الطبيعية بكتابات واقوال عدة ، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر : ترى مجلة الفكر الاسلامي أن الاسلام « سوّى بينها وبين الرجل فيما يمكن التسوية فيه . . . وفاضل بينهما ، فيما لا يمكن التسوية فيه . . . فأوجب على الرجال الجهاد . . . والسعي على العيال . وخفّف عن المرأة في ذلك ، مراعاة لإمكاناتها الجسدية وظروفها الشخصية وتكاليفها العائلية »[٨] .
ويذهب الشيخ حمزه شكر في عدد المجلة نفسه ، الى أن الاسلام حمّل المرأة « مسؤولية تتوافق وتكوينها الجسمي » ، والى أن حق « القوامة مستمد من التفوق الطبيعي في استعداد الرجل، ومستمد من نهوضه باعباء المجتمع وتكاليف الحياة ، اليس هو اقدر من المرأة على الكفاح . . . . وفي عرف الحياة ، قليلات من هنّ في مستوى الرجال عقلاً وجسماً وارادة وإمكانية جسمانية »[٩] . ويؤكد الكاتب المصري عباس محمود العقاد « أن المرأة تتلقى عرفها من الرجال ، حتى فيما يخصها من خلائق الحياء والحنان والنظافة . . . فهي ، إنما تستحي لأنها تتلقى خليقة الحياء من الطبيعة . . . وشأنها في ذلك شأن جميع الاناث في جميع انواع الحيوان ، فإنها تنتظر ولا تتقدم ، او تتعرض ولا تهجم ، ويمنعها أن تفعل ذلك مانع من تركيب الوظيفة لا يصدر عن مانع اخلاقي ، ولا عن أدب من آداب السلوك . . . فإنما خلق تركيب الانثى للاستجابة ، ولم يخلق للبتراء

---

(٥) Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society.*

(٦) امينة السعيد ، « المرأة العربية وتحدي المجتمع ، من واقع الغياب الى حضور مغامر ،» محاضرات الندوة اللبنانية ، السنة ٢١ ، النشرة ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٦٧ ، ص ١٠ ـ ١١ .

(٧) Fernea and Bazırgan, eds., *Middle Eastern Muslim Women Speak*, pp. 18-19.

(٨) الشيخ حسن خالد ، « المرأة في عرف الاسلام ،» الفكر الاسلامي ، السنة ٦ ، العدد ٥ (ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ ، أيار/ مايو ١٩٧٥م)، ص ٣ ـ ٥ .

(٩) الشيخ حمزة شكر ، « مكانة المرأة في الاسلام والاديان ،» المصدر نفسه ، ص ٣٦ ـ ٤٢ .

والارغام . . . والصق من الحياة بالمرأة حنانها المشهور . . . وهذه صفة من صفات الغرائز ، توجد في أناث الاحياء ،ولا تمتاز فيها انثى الانسان . . . أما النظافة ، فليست هي من خصائص الانوثة الا لاتصالها بالزينة ، وحب الحظوة في اعين الجنس الآخر »[١٠] . وقديماً ورد في كتاب احياء علوم الدين للإمام الغزالي ، أن على الزوج ، حسن الخلق مع النساء « واحتمال الأذى منهن ترحماً عليهن لقصور عقلهن » ، وعدم اتباع هواهن « إذ حق الرجل أن يكون متبوعاً لا تابعاً ، وقد سمى الله الرجال قوامين على النساء وسمى الزوج سيداً . . . فإن كيدهن عظيم وشرهن فاش ، والغالب عليهن سوء الخلق وركاكة العقل »[١١] .

مقابل هذا المنهج المثالي ، هناك منهج اجتماعي يفسر مكانة المرأة في المجتمع العربي (وما يرافق ذلك من تصرف ومواقف وتفكير وادراك) بأنها تعود في الاساس لموقعها في البنى الاجتماعية ، وتقسيم العمل المعتمد في المجتمع ودورها في عمليات الانتاج ، وهامشيتها في النظام العام السائد . رأى قاسم أمين (١٨٦٥ - ١٩٠٨) في مطلع القرن ، أن وضع المرأة هو جزء من الوضع العام الذي يقوم بسيطرة القوي على الضعيف ، واشار الى علاقة اضطهاد المرأة باشكال الاضطهادات الاخرى . فنبّه بقوله ، « إنظر الى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل . والرجل في رق الحاكم . فهو ظالم في بيته ، مظلوم إذا خرج منه »[١٢] . وفي الوقت الحاضر وبعدما بدأ القرن العشرون يشرف على الانتهاء ، تقول لنا خالدة سعيد بلغة الاغتراب ، إن المرأة العربية « كائن بغيره لا بذاته » فتحدّد هويتها بالنسبة لكونها « زوجة فلان ، أو بنت فلان ، أم فلان أو أخته » ، وان وضعها يرتبط « بالنظام الطبقي ، فحيث تكون العلاقات علاقات بين سيد ومسود ، يصعب ان تجد فيه المرأة الحرية الحقيقية ، وأن تستعيد فيه انسانيتها » فتعاني بذلك « اغترابين : اغتراباً طبقياً ، واغتراباً على صعيد البنية التحتية في نطاق الاسرة ، فهي عبدة العبد »[١٣] .

ومن هذا المنطلق الاجتماعي ، ترى نوال السعداوي أن علاقة المرأة بالرجل تشبه علاقة العبد بالسيد ، « فالرجل يشتري المرأة بمقدم الصداق، وينص عقد الزواج في اول بنوده على أن الزوجة ملك لزوجها ، واجبها الطاعة المطلقة . وتخدم الزوجة في بيت زوجها بغير أجر . فإن عصت او تذمرت او مرضت ، او وهنت ، باعها الرجل بحقه المطلق في الطلاق »[١٤] . وتضيف السعداوي أن العفة التي كانت تفرض على العبد عن طريق الخصي ، فإنها تفرض أيضاً على الاناث في المجتمع المصري عن طريق عملية الختان . وتتضح علاقة وضع المرأة بالنظام العام من استنتاج السعداوي « إن تحرير المرأة ، لا يمكن أن يحدث في مجتمع رأسمالي ، وإن مساواة المرأة بالرجل لا يمكن أن تحدث في مجتمع يفرق

---

(١٠) عباس محمود العقاد ، **المرأة في القرآن** (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧١)، ص ٢٩ - ٣٣ .

(١١) ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ، **احياء علوم الدين** (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، [د.ت.])، ج ٤ ، ص ٤٢ - ٤٥ .

(١٢) البرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ - ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت : دار النهار) ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

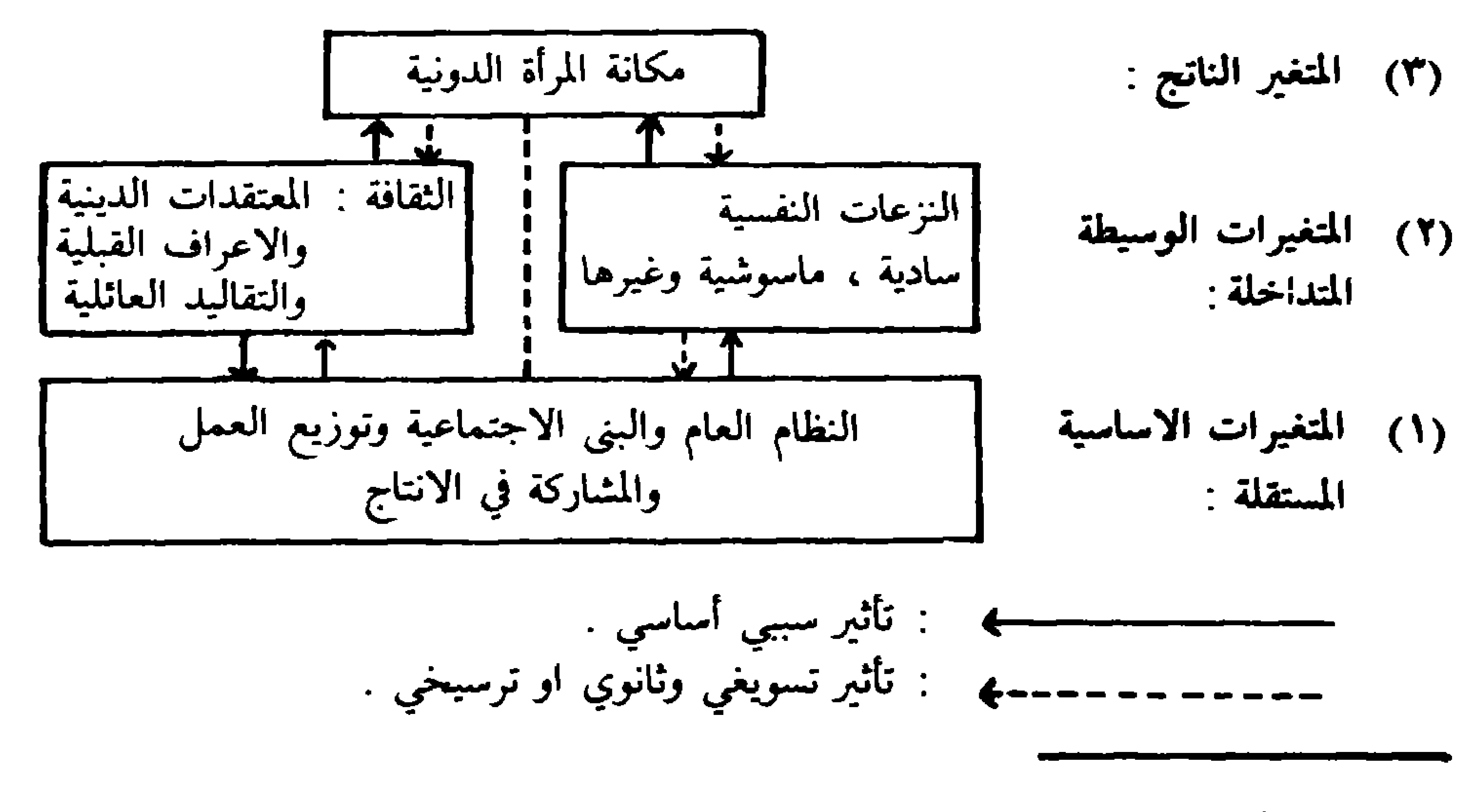
(١٣) خالدة سعيد ، « المرأة العربية : كائن بغيره لا بذاته ،» **مواقف** ، السنة ٢ ، العدد ١٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠) ، ص ٩١ - ٩٤ .

(١٤) نوال السعداوي ، **المرأة والجنس** ، ط ٣ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) ، ص ١١٠ .

بين فرد وفرد ، وبين طبقة وطبقة . ولهذا فإن اول ما يجب أن تدركه المرأة أن تحريرها انما هو جزء من تحرير المجتمع كله من النظام الرأسمالي »[١٥] .

ورغم اهمية تأكيد العلاقة بين مكانة المرأة والنظام السائد ، فإن هذه الدراسات الاجتماعية لم تتمكن بعد من تقديم نظرية متكاملة منهجية تربط بين النظام العام ، والثقافة ، والعوامل النفسية والعقلية ، ومكانة المرأة الدونية هذه . بعد أن تشدد نوال السعداوي على النظام العام والمسببات الاقتصادية والاجتماعية ، تعود لتشدد على العوامل الشخصية والنفسية فتقول لنا إن « عدم نضج المرأة وعدم نضج الرجل » هو « السبب الرئيسي » وراء « معظم الانحرافات والمشاكل الاجتماعية والنفسية والجنسية » فيتحول « احساس الرجل بايجابيته » الى « مبالغة في السيطرة وميل الى الانانية والسادية (الرغبة في الإيلام) ، وتزيد من احساس المرأة بسلبيتها لتصبح مبالغة في الخضوع والماسوشية (الرغبة في استشعار الألم) »[١٦] . وتظهر هذه الحلقات المعقودة في العلاقات بين النظام العام والثقافة والنفسية ومكانة المرأة في دراسة اجتماعية مهمة اخرى لناديا يوسف ، تمزج فيهابين ظروف العمل وتأثير العادات والمفاهيم « الاسلامية » في تقرير مكانة المرأة[١٧] .

في هذه الدراسة نقصد أن نعتمد المنهج الاجتماعي ، ونذهب ابعد من التعميمات السابقة ، فنقترح أن نعتبر النظام العام ، وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج ، والموقع في البنى الاجتماعية على أنها هي المتغيرات الاساسية او المستقلة independent variables ، والثقافة من تراث ديني وتقاليد ، أو اعراف قبلية ، والنزعات النفسية من سادية وماسوشية وغيرهما ، على أنها المتغيرات والوسيطة المتداخلة Intervening variables ، وأن مكانة المرأة الدونية هي المتغير الناتج أو dependent variable ، وذلك كما يبدو في النموذج التالي :



(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢

(١٧) Nadia H. Youssef, *Women and Work in Developing Societies* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1974), pp. 96-97.

حسب هذا النموذج ، نعتبر أن مكانة المرأة العربية الدونية هي نتيجة مباشرة للنظام السائد ونوعية البنى الاجتماعية وطبيعة توزيع العمل ومدى المشاركة في عمليات الانتاج ، وتتغير مكانة المرأة بتغيير هذه الاوضاع فقط ، او هذه المتغيرات المستقلة . ونعتبر الثقافة من معتقدات دينية ، واعراف قبلية عائلية ايضاً ، نتيجة (النظام العام والبنى الاجتماعية وتوزيع العمل) ومسوغات تبرر الواقع او تكسبه الشرعية الضرورية . مقابل هذه الثقافة المسوغة السائدة ، هناك ثقافة مضادة ـ نتيجة للتناقضات القائمة ـ تعمل على تقويض شرعية النظام . وعلى صعيد المتغيرات المتداخلة نعتبر العوامل النفسية أيضاً نتائج مباشرة لمواقع الافراد في البنى الاجتماعية وادوارهم في الانتاج وتوزيع العمل ، وتتأثر كما تؤثر مباشرة بالثقافة ومكانة المرأة . ومع أن التغيير الثقافي والنفسي (الوعي والمواقف) مهم في سبيل تغيير مكانة المرأة ، إلا أن ذلك لا يتم بشكل فعال دون احداث تغيير في النظام والبنى الاجتماعية الاقتصادية .

وفي ضوء هذا المنظور الاجتماعي ، سنبحث طبيعة علاقة مكانة المرأة الدونية بالبنى الاقتصادية الاجتماعية وتوزيع العمل والمشاركة في عمليات الانتاج ، كما يتجلى خلال **انماط المعيشة ، والنظام الطبقي ، والنظام الابوي في المجتمع العربي** . ولكن قبل ذلك ، نود أن نورد مداخلة تساعدنا على توضيح ما نذهب اليه : تناول احمد شلبي في العدد المذكور من مجلة **الفكر الاسلامي** موضوع الارث ، وفسر لماذا جعل الإسلام للذكر مثل حظ الانثيين بقوله ، إن الإسلام « يرفع التكاليف المالية عن المرأة في مختلف مراحل حياتها ، فالأب يحمل مسؤوليتها قبل زواجها ، والزوج يحمل هذه المسؤولية بعد الزواج ، والابناء يحملونها لو مات الزوج . . . ومن هنا فالرجل بمسؤولياته عن المرأة والبيت اخذ ضعف المرأة ، ولهذا فمن الواضح أن خمس اوراق نقدية من دون مسؤوليات اثمن وابقى من عشر بمسؤوليات جسام »[١٨] .

ما نريد أن نتوصل إليه هو أن مكانة المرأة هزيلة ودونية في المجتمع العربي تماماً لأنها « دون مسؤوليات جسام » ، وإن مكانة الرجل سامية وفوقية ، لأنه مسؤول عن « الجهاد والسعي » و « تأمين الرزق » و « النهوض باعباء المجتمع » . وليس صحيحاً أن المرأة حرمت من هذه المسؤوليات الجسام بسبب امكاناتها الجسمية والعقلية . على العكس ، اذا كانت المرأة ليست في مستوى الرجل ، في هذه المجالات فيعود ذلك الى أنها حرمت من المسؤوليات . فيما يرى الفكر الغيبي عدم المسؤولية نتيجة ، والامكانات الجسمية والعقلية سبباً ، يرى الفكر الاجتماعي العكس تماماً : إن الامكانات العقلية خاصة تتحقق وتنمو بالمشاركة وتحمّل المسؤوليات وليس في الفراغ وبمعزل عنها .

أولاً : انماط المعيشة : موقع المرأة في البادية والريف والمدينة

تجرد مختلف أنماط المعيشة الأساسية في المجتمع العربي ، (البادية ، الريف ، المدينة)

---

(١٨) احمد شلبي ، « الوراثة والوصاية ،» الفكر الاسلامي ، السنة ٦ ، العدد ٥ (ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ ، ايار/ مايو ١٩٧٥م) ص ٢٤ ـ ٢٥ .

واشكال توزيع العمل المعتمدة فيها المرأة من حقها ، بتحمل مسؤوليات الجهاد ، والسعي وتأمين الرزق والنهوض باعباء الوطن . وعلى الرغم من تشديد القبيلة في البادية على العصبية ، وقرابة الدم والمساواة والبساطة في توزيع العمل ، فإنها حرمت المرأة من المشاركة على قدم المساواة بالرجل في القتال والغزو الذي شكل تاريخياً المصدر الأساسي للدخل في البادية . يقول لنا ابن خلدون عن البدو ، إن « رزقهم في ظلال رماحهم »[١٩] . كذلك يقول لنا احمد عويدي العبادي في كتاب له ، حول القيم والآداب البدوية إن « المرأة لها أن يدافع عنها الرجل ، لا أن تحمل السيف لتدافع عنه » لأنها من « ضلع قاصر »[٢٠] . إن الكلام الأخير تبرير وليس سبباً ، اذ نعرف أنه بامكان المرأة أن تدافع عن نفسها ، وأن تحمل السيف ، وليس هناك ما يمنع ذلك في جسمها او فكرها . ولأن المرأة خسرت حق الدفاع عن نفسها ، ضعفت (وليس العكس) وخسرت شرفها الذي اصبح ملكاً للرجل وليس ملكها الخاص .

وفي سبيل ترسيخه لعملية اضعافها ، اعتبر المجتمع أن المرأة فصيحة اللسان ، ومصدر الكيد والفتنة وقال انها « رضعت وابليس من ثدي واحد » وإنها « سبب العلة » و « المسؤولة عن الخطأ »[٢١] . واشترط الرجل البدوي على زوجته ليلة زفافه « قبل كل شيء ، أن تحترم والديه وتخدمهما وتطيعهما »[٢٢] . ومن الآداب البدوية ، كما يقول العبادي ، « بر الولد بوالديه ، وخاصة الأب في الطاعة والأم في الحنان والرحمة ، فأما الأب فهو صاحب العصبة والعصبية ، وصاحب النطفة واليه ينسب [الولد] . . . . اما الأم فهي مطية الأب ، وابنة أناس آخرين ، وخيرها لزوجها ، وعارها على اهلها ، وشرها اليهم . . . وهو اذا هرم يستطيع أن يتزوج ، وفي عمره العادي قد يجمع اربع زوجات معاً . . . . اما الأم ، فالغالب انها اذا مات زوجها . . . وهي أم اولاد ترفض الزواج ، وتجعل همها تربية أولادها ، وهذا بحد ذاته تضحية عظيمة منها ووفاء لزوجها المتوفى، الاّ يمسها بعده احد . . . فلا غرو اذن أن يحترمها ولدها ويجبر زوجته على طاعتها واحترامها ، بل إنه يطلقها اذا هي اساءت اليها ، وأعرف كثيراً من البدو فشل في زواجه الاول بسبب عدم احترام الزوجة لأمه فطلقها ، وامتنع عن الزواج ما دامت أمه على قيد الحياة »[٢٣] . وبذلك ، يبدو أن الانسان الوحيد الذي تستطيع المرأة ان تضطهده هو امرأة اخرى .

وفيما عدا الحرب ، فإن المرأة تعد جميع وجبات الطعام ، وتهتم بانزال وترتيب ونقل جميع مقتنيات العائلة بما فيها الخيمة ، كما تهتم بالرعي ، وحلب وسقاية الإبل والحياكة ، وقد تذهب الى الاسواق فتبيع وتشتري ، ولكن الرجل يصطاد ويذبح الحيوانات ويسلخها فقط ويحارب ويدرس ويعمل لقاء اجر ويخدم في الجيش والحرس الوطني ؛ بسبب هذه

---

(١٩) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة: لجنة البيان العربي ، ١٩٥٧ـ ١٩٦٢) ، وعلي الوردي ، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته (تونس: الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٧) ، ص ٢٧٤ .

(٢٠) احمد عويدي العبادي ، في القيم والآداب البدوية (عمان : ١٩٧٦) ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩٢ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣ .

المسؤوليات ، يتمتع الرجل بالاضافة الى ما ذكرنا بأنه يأكل ويشرب القهوة قبل النساء ، ويعيش حياة متنوعة خارج الخيمة(٢٤) .

ويختلف دور المرأة في الريف إنما ليس نوعياً ، وللحد الذي يجعلها مشاركة في مسؤولية الانتاج . تقتضي مهمات العمل الزراعي في الريف أن يعمل جميع افراد الاسرة ـ الرجال والنساء والكبار والصغار ـ معاً . وتتعدى مهمات المرأة الاعمال المنزلية الى الاهتمام بالمواشي والمزروعات وجني المحاصيل والبيع والتبضع في الاسواق والحياكة والخياطة والاحتطاب وجلب المياه (حيث لا تصل الى المنازل) وغيرها من الاعمال ، التي لا تتقاضى لقاءها اي اجر . غير اننا بدأنا نلمح بعض التطورات في اتجاه تقاضي الاجور بعد هجرة الرجال للعمل في المدينة او خارج البلاد . في البلدان العربية التي هاجر فيها الرجال بنسب عالية (الاردن ، اليمن ، الجزائر وغيرها) ، للعمل في بلدان الخليج والمملكة العربية السعودية او اوروبا ، ارتفعت نسبة النساء العاملات في الزراعة ، فتضاعف معدلهن في الجزائر بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ، واصبحت النساء يشكلن حوالى ثلث القوى العاملة في الزراعة في وادي الاردن في اواخر السبعينيات(٢٥) . وتقوم بعض الشابات خصوصاً في الريف بمهمات التعليم والتمريض والتوليد ، لكن المرأة لا تزال محرومة من حق القيام بادوار رسمية كأن تكون مختاراً او عمدة او قائداً .

ولا تزال المرأة محرومة في الواقع من حق توارث الاراضي وتملكها ، ولا تزال عرضة بجرائم الشرف والزواج دون موافقتها، والعقاب حين لا تتقيد بالتقاليد المتبعة. وهي لا تزال مضطرة للتظاهر بعدم امتلاك السلطة حتى حين تملكها . إنها حتى الوقت الحاضر تستمد مكانتها الخاصة ليس من مسؤولياتها ومشاركتها النادرة في العمل الانتاجي ، بل من كونها أما وابنة ، واختاً، ولكنها مثل الأرض رمز للخصب فتعطي اكثر بكثير مما تأخذ . وحتى الوقت الحاضر لا يزال يصدق القول القديم إن « الرجل نهر والمرأة سد » ، فهي ليست المصدر في عرف المجتمع ، وفي الاذهان انها تحصد وتجني ، انما ليس لنفسها .

وكما حرمت المرأة من المسؤولية والاجور لقاء اعمالها في البادية والقرية ، ربما فاق حرمانها في المدينة ، رغم ما أسبغ على المرأة من مظاهر التحرر . وكانت نساء الطبقات الفقيرة وما زلن يعملن لقاء اجور زهيدة ، وتكاثر عدد نساء الطبقات المتوسطة المنبثقة العاملات في التعليم والادارات العامة والخاصة . اما نساء الطبقات الغنية ، فكن وما زلن مترفات دون مشاركة في الانتاج ، منصرفات للتسلية والرياضة والسفر وتبادل الزيارات واقتناء الجواهر والأزياء الحديثة ورموز الثراء . وفي جميع الحالات المرأة هامشية في مراكز النفوذ السياسي ، والنشاط التجاري والحرفي ، والعبادة . ثم إن عملها خارج المنزل هو امتداد لعملها داخله فيغلب عليه طابع

---

(٢٤) Donald P. Cole. *The Nomads of the Nomads: The al-Murrah Bedouin of the Empty Quarter* (Arlington Heights, Ill.: AHM Publishing Co., 1975; Chicago, Ill.: Aldine, 1975).

(٢٥) Mona Hammam, «Labor Migration and the Sexual Division of Labor,» *MERIP Reports*, no. 95: (March-April 1981).

الخدمة كما في التعليم الابتدائي والتمريض والسكرتارية والادارة والخياطة والحياكة وحفظ المواد الغذائية .

ويبقى عمل المرأة على الرغم من تزايده مسانداً لعمل الرجل ، وبضغط من غلاء المعيشة ، وتأمين السكن والحصول على المستوردات الاستهلاكية والتخفيف من أعباء العائلة ، او تحسين اوضاعها بالتنافس مع العائلات الأخرى . في اوساط العائلات الفقيرة ، تسلّم المرأة العاملة راتبها للرجل المسؤول الذي يعيد اليها جزءاً صغيراً منه ، مصروفاً خاصاً ، كما لو أنه يمنحها اياه من جيبه الخاص . وفي حالة الطبقات الوسطى ، تعمل المرأة لتساعد اهلها او زوجها ولشراء ما تحتاج اليه من ثياب وحلى وادوات الزينة وغيرها مما تزداد الحاجة اليها ، وترتفع اثمانها في مجتمع تنافسي استهلاكي . ولا يزال هناك ميل واضح بين نساء الطبقات الغنية نحو التعالي عن العمل وتفضيل اللهو في عالم جاد .

يبدو واضحاً إذاً ، ان انماط المعيشة المختلفة في المجتمع العربي ، تعتمد توزيعاً للعمل يحيل المرأة الى كائن هامشي عاجز ملحق بالرجل وفي خدمته . ومن الواضح ايضاً أن تزايد اعداد النساء العاملات بدأ يغير هذا الواقع ولكنه تغيير في الشكل والمظاهر ، وليس في الجوهر ، لأن عمل المرأة لا يزال عملاً مسانداً وامتداداً لنظام الخدمة في المنزل .

ثانياً : النظام الطبقي

يصعب جداً ، إن لم نقل يستحيل ، تحرير المرأة في المجتمعات الطبقية ، أكانت رأسمالية أم شبه رأسمالية ، أم اقطاعية او شبه اقطاعية ، فتوزيع العمل في العائلة هو جزء من نظام توزيع العمل في المجتمع ككل . إن علاقات الاستغلال والسيطرة هي ذاتها في المجتمع ومؤسساته ومنظماته . وتتصف بها علاقات طبقة بطبقة ، والرجل بالمرأة ، والحاكم بالمحكوم ، والرئيس بالمرؤوس ، ورب العمل بالعامل ، والمستملك بالفلاح ، والمستخدمة بالخادمة ، والاب بالابناء والبنات ، والضابط بالعسكري ، والمدير بالموظف ، والمعلم بالتلميذ ، والكبير بالصغير، والقوي بالضعيف ، والضعيف بالأضعف ، والامة القوية بالأمة الضعيفة . . . الخ . ليست هذه العلاقات اشكالاً منعزلة ، بل انها على العكس ، متداخلة يرسّخ بعضها البعض ، وتشكل نظاماً هرمياً لا انسانياً ينمّي في الانسان البشاعة لا الجمال والظلم لا العدالة والشراسة لا المحبة .

يزداد كل شكل من اشكال الاستغلال والسيطرة مناعة بازدياد مناعة الآخر ، كما يضعف بضعفها ، وينهار بانهيارها . إن اضطهاد الشعب والمرأة والصغار والفقراء . . . الخ ، هو وجوه متعددة لحقيقة واحدة . ثم إن عملية الاضطهاد سلسلة متصلة ، فالرجل المضطهد في العمل يضطهد زوجته وأولاده في المنزل ، والمرأة المضطهدة من قبل زوجها تضطهد زوجات ابنائها ، والابن المضطهد يضطهد أخاه الاصغر منه او اخوته ، وهم جميعاً يضطهدون خادماتهم

حين يتوافر لهم ذلك . في جميع هذه الحالات هناك تناقض في المصالح ، وتنافس في الحصول على النفوذ والثروة والمكانة ومعتقدات عامة متوارثة تسوّغ هذا الواقع .

إن النظام الطبقي الهرمي السائد في المجتمع العربي يتصف بالعلاقات التالية في مختلف المجالات :

١ ـ **الاستغلال** الذي لا يحد من تفاقمه سوى ضوابط قليلة واهية ، في الوقت الذي تسوّغه من ناحية معاكسة معتقدات وترتيبات بنيوية عدة، فتنعم القلة بالثروة والنفوذ والجاه ، فيما تتحول الغالبية من الشعب الى جماعات تعسة في صلب حياتها ، تمارس على بعضها البعض ما يمارس عليها ، وتعاني ليس الحرمان المادي فحسب ، بل تعاني فقدان الكرامة ، ويتعذر عليها في هذه المناخات تحقيق امكاناتها وتنمية مواهبها . وبذلك يكون الاستغلال الاقتصادي ايضاً استغلالاً سياسياً واجتماعياً وعملية افقار روحي وفكري في سبيل ان تشبع القلة جشعها الذي لا يشبع ، فتعيش على حساب المجتمع في فساد وفراغ يجتاز حدود السقم الى الموت الداخلي .

٢ ـ **السلطوية** التي تقوم على القهر والاذلال ، في شتى نواحي الحياة . إن الكادح المسحوق والمغلوب على امره ، لا يختلف عن الفتاة التي يجبرها اهلها على الزواج من رجل لا تحبه ، وكلاهما لا يختلف عن الطفل الذي يصفعه والده ، والوالد الذي يصفعه المحتل أمام اولاده ، والعسكري الذي ينفذ الأوامر قبل أن يتساءل ، والمرؤوس الذي يتكلم بعكس ما يحس ، والخادمة التي لا تجيب سيدتها الا بنعم ، والامة التي تتحول الى موقع في استراتيجية امة قوية . بل إن عملية التعليم التي لا تحصل الا بالاقناع والنقاش الحر تتم في اجواء تسلطية ، ولذلك اليس من الطريف ان تشير الخادمة الى سيدتها بـ « معلمتي » ، والمتدرب الى صاحب الحرفة بـ « معلمي » ، تماماً كما يشير الطالب الى استاذه بـ « معلمي » . لذلك نجد مؤسسات التربية مؤسسات تدريب في خدمة النظام ، لا مؤسسات تعليم في سبيل معرفة الحقيقة والنمو بها .

٣ ـ **التغريب** الناتج عن الاستقلال والسلطوية والفراغ المعنوي مما يحيل الشعب ، خصوصاً الكادحين والنساء والصغار والخدم والموظفين ، الى جماعات عاجزة تعسة في صلب حياتها .

٤ ـ **العدائية** التي تقوم على الحسد والنفاق والتفاخر والتشاوف والتنافس والتزييف والتقنع . وكل عدائية تسمي نفسها دفاعاً عن النفس ، وغيرها اعتداء عليها . وبذلك يتحول المعتدي الى ضحية فيسمي المحتل المقاوم ارهابياً ، والرجل الظالم امرأته داهية ، ورب العمل العامل ناكراً للجميل .

في صغري ، لم أكن أفهم درساً في كتاب القراءة يقول فيه الذئب الذي في أعلى النهر للحمل الذي في اسفله « لقد عكرت عليّ الماء » . وبعد خبرتي لا اجد درساً أوضح من هذا الدرس .

٥ ـ **الفقر** الذي يجر الفقر ، والعنف الذي يولد عنفاً مضاداً والاذلال الذي يقود الى مزيد

من الاذلال ، فلا يكون للمضطهدين مخـرج سوى بالانتظام في حركة ثورية تحررهم من العبودية .

٦ ـ **التعصب** الذي تبديه الجماعات المتحكمـة ضد الجماعات المحكومة ، فتسود الثقافة العامة ايديولوجية متكاملة تبرر التحكم . إن الايديولوجية الطبقية النخبوية التي تتهم الطبقات الكادحة بالكسل والجهل والغوغائية والسوقية هي نفسها الايديولوجية التي تسوغ سيطرة الرجل وتتهم المرأة بقصور العقل،والعاطفية،والكيد والفتنة والثرثرة والضعف وغير ذلك مما يردد علينا في كل لحظة . وفي صميم هذه الايديولوجية ، إن الكادحين والمرأة هما مصدر الفتنة في المجتمع ، وكما يقال إن النخبة تمثل العقل والعقلانية ، فيما يمثل الشعب العاطفة الغوغائية ، يقال ايضاً إن الرجل يمثل العقل ، فيما تمثل المرأة القلب .

إن الايديولوجية عينها تقول بحتمية عدم المساواة ، لاسباب غيبية وطبيعية ، وبالتفاوت الطبيعي في المواهب والطموحات ، وبالتكامل والانسجام بدلاً من التناقض والصراع . وبذلك تستمر الطبقية التي تعنـي أن المجتمع هو في خدمة الاقلية على حساب الأكثرية ، والجنسية التي تعني ، أن المرأة في خدمة الرجل على حساب نموها وكرامتها . إن هذه الايديولوجية العامـة تستغل كل شيء بما فيه العائلة والدين . لقد استعمل الدين ويستعمل باستمرار بالتعاون مع رجال الدين ، والمؤسسة الدينية ، كأداة في تسويغ تسلط الرجل على المرأة واستغلال طبقة لطبقة . وسبق أن ذكرنا مقولات العقاد ، والمقولات التي وردت عند الغزالي في تحقير المرأة . هنا نضيف مثلاً آخر لاستغلال الديـن دون اعتراض من قبل المؤسسة التي تثور ، على العكس ، إذا فسر الدين تفسيراً تحررياً ، وهنا لا بد من الاشارة الى ضرورة معرفة الاسباب التـي تجعل المؤسسة الدينية تسكت عن التفسيرات المحافظة اليمينية حتى ولو كانت خاطئة ، وتثور ضد اي محاولة تفسر الدين تفسيراً تحررياً ولو كان صائباً . قرأت مؤخراً رداً في الجريدة السعودية **الشرق الاوسط** قال فيه كاتبه ، إنه كان قد نشر في هذه الجريدة مقالاً بعنوان ، « الرجال قوامون على النساء » وعجب أنه تعرض لهجوم قوي من « بعض الاقلام النسائية » ، فردّ عليهن بما يلي :

« فوجئت ببعض الاقلام النسائية تعترض على ما كتبته وتهاجمني . وقد حاولت التزام الصمت . . ولكن يبدو أن الامر زاد عن حده . . فوجدت نفسي مضطراً للرد . . بالمختصر المفيد . . أقول لجميع اللواتي اعترضن . . نعم « الرجال قوامون على النساء » شئتم ام أبيتم ، وهذا قول الخالق عز وجل ، وليس قولـي أنا فلماذا الاعتراض على قول الله ؟! »[٢٦] . وهنا أيضاً نجد عقدة الذئب والحمل . النساء هن اللواتي تهجّمن على كلامه الذي هو كلام الله ، وهو الضحية التي تعرضت للهجوم . مسكين الذئب !

هذه الأيديولوجية التي تستغل الدين في استعباد المرأة ، هي نفسها التي ألمسها في رد آخر قام به الشيخ فيصل مولوي في مجلة **الشهاب** (وهي مجلة دينية رسمية تصدر في بيروت) جواباً عن سؤال طرحه قارىء حول معنى الآية القرآنية ، ﴿ **أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا** . . ﴾ (سورة

---

(٢٦) الشرق الاوسط ، ٢٦/ ٦/ ١٩٨٠ .

الزخرف ، الآية ٣٢) . فسر الشيخ مولوي الآية بقوله : أنها « تشير الى سنة ثابتة من سنن الله . . وهي تفاوت الرزق بين الناس . . ذلك لأن الرزق يتأثر بمواهب الافراد ونشاطهم ، وظروف الحياة وانظمة المجتمع وعلاقاته ، ولذلك كان الرزق متفاوتاً بين الناس منذ وجد الانسان . . والتسخير كان متبادلاً بين الجميع وليس هناك فئة مسخرة « بكسر الخاء » وفئة اخرى مسخرة « بفتح الخاء » فالعامل مسخر لرب العمل ، ورب العمل أيضاً مسخر للعامل ،»[٢٧] . ولو سئل الشيخ مولوي عن علاقة الرجل بالمرأة لقال ايضاً ، « المرأة مسخرة لرب الاسرة ، ورب الاسرة مسخر للمرأة » ، او عن علاقة السيدة بالخادمة لقال ، « الخادمة مسخرة للسيدة والسيدة أيضاً مسخرة للخادمة » . تجاه ذلك ، هل تعتبر المؤسسة الدينية أن هذا الشيخ يسيء تفسير الدين ؟

ثالثاً : النظام الابوي

إن العائلة العربية عائلة ابوية هرمية (تماماً كالمجتمع العربي الطبقي) يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر ، فيتسلط الذكر على الانثى ، والكبير على الصغير . انها في صلب التنظيم الاجتماعي ، وصورة مصغرة للمجتمع ، فتشكل حولها وحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فيتوارث فيها الافراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والدينية والثقافية .

عرف المجتمع العربي مختلف التجمعات العائلية في مراحل تطوره التاريخي . يظن أن الاقتصاد كان يقوم في المراحل الاولى على التقاط الاثمار والصيد وكانت الملكية جماعية والعلاقات تعاونيـة تتصف فيها تتصف بالمساواة بين المرأة والرجل . أما في المراحل التالية حين اصبح الاقتصاد يقوم على تدجين المواشي ، والرعي ، والزراعة ، فقد ظهرت الملكية الخاصـة وجرى توزيع العمل ، بحيث يكون الرجل مسؤولاً عن السعي والجهـاد في تأمين الرزق ، والمرأة مسؤولة عن الشؤون المنزلية . ونشأ النظام الابوي وخسرت المرأة مساواتها . وليس واضحاً متى تم ذلك تماماً ؟ وما هي العوامل التي أدت الى هذا التحول؛ ولكن بعض الدراسات تشير الى استمرار النظام الامومي عند بعض القبائل في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام مباشرة[٢٨] . ويذكر عالم الاجتماع اللبناني زهير حطب ان المرأة في « العصر الجاهلي » كانت المرجع الوحيد والحقيقي بسبب عدد الابناء المولودين من ازواج متعددين فنسبوا اليها ، وظفرت بالاحترام والطاعة واصبحت صاحبة السلطة في العشيرة ، وان قبائل بأكملها انتسبت

---

(٢٧) فيصل مولوي ، في : مجلة الشهاب ، السنة ٧ ، العدد ٤ (١٥ جمادى الآخرة ١٣٩٣ هـ . ١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٣م) .

(٢٨) انظر :

Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society*, and W. Robertson Smith, *Kingship and Marriage in Early Arabia* (Boston: Beacon Press, 1903).

الى امرأة كبني ظاعنة وبني طهية ، وان انواعاً عدة من الزواج والانتساب كانت معروفة قبل الاسلام[٢٩] . ومن رواسب نظام الامومة المصطلحات التي بقيت في اللغة (مثل امة ، وبطن ، ورحم ، وحمولة ، ومرأ . . . الخ .) ، والانتساب للأم في التراث الديني . ويذكر سيد عويس في كتاب له حول ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي في مصر طلباً للمساعدة في الملمات ، يوقعها اصحابها باسمائهم مردفة باسماء امهاتهم للاعتقاد بأنه ينادي عليهم عند القيامة باسم الام ، وليس باسم الاب (فلان او فلانة بنت فلانة)[٣٠] .

وبسيطرة النظام الابوي ، اصبح الرجل هو المعيل ، واصبح بقية افراد العائلة عيالاً مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل ، ومهما كانت علاقات الاعالة والاعتماد متبادلة (مصطلح عائلة مشتق من عال ، يعيل ، اعالة ، معيل ، عيال . . . الخ) . وقد اخذ يطلق على الزوجة القاباً تلفظ بفخامة لكنها تعني التحقير لأنها ملحقةبالرجل مثل « عقيلة » و « قرينة » فيما يشار اليه بألقاب « رب الاسرة » و « بعل » مما يوحي بالالوهية التي فرضها على أفراد الاسرة التي يفترض أن تتأثر وتتناحر وتتضامن وتتعاون . وعندما تتحول المرأة الى « قرينة » و«عقيلة»،لا تعود تملك نفسها وخصوصيتها ولا حتى شرفها الذي اصبح شرف الرجل . وبذلك تصبح اسيرة الرجل ومفهومه لها على انها للانجاب وتربية الاولاد وتدبير شؤون المنزل والسهر على تلبية حاجات زوجها والخضوع لاوامره والسعي لنيل رضاه بالطاعة والتنافس ، مع غيرها من النساء للحصول عليه . وجد نمر سرحان من خلال تحليله للحكاية الشعبية الفلسطينية ، ان المرأة تحاول الحصول على الرجل وتحقق اغراضها بواسطة الاغراء والمكر والخداع والدهاء ، وانها لا تستطيع أن تعيش مستقلة عن الرجل فـ « الزواج سترة » و« حتى لو كان للمرأة مصدر رزق كبير سواء أكان من ميراث او سواه فإنها لا تستطيع أن تعيش مستقلة بسبب مسألة «الشرف»» . يحدث بالتهافت عليه الصراع بين الضرائر ، وبين ام الزوج او اخته والزوجة ، والزوجة والزوجات الاخريات فيميزن بينهن بجعل احداهن«الضرة»والقاء بعضهن في«بيت الهجران » . وتظهر هذه الحكايات ان « انجع وسيلة لمعاملة المرأة وجعلها تسير سواء السبيل ، الا وهي الضرب والاذلال . ومبعث ذلك اعتقاد شعبي واسع ، أن المرأة هي شيء « مما ملكت يمين الرجل»» . كذلك تعكس هذه الحكايات « أن الشهوة الجنسية تسيطر على المرأة ، حتى ولو كانت درويشة» ، وأنها تخون زوجها دون ذكر سبب واضح ، بل لنزوة فيها . ولهذا « في كل مرة ترد مسألة الخيانة الزوجية نجد الراوية يضع ثقله ضد المرأة الخائنة ، وينهي الحكاية بفضيحة قد تؤدي لهلاك المرأة وعشيقها . وفي كثير من الاحيان نجد أن الموت هو عقاب المرأة الخائنة » وقد صوّر بعض هذه الحكايات المرأة ، على انها اكثر فطنة من الرجل ، ولكن بسبب أن « الناس في الوسط الشعبي لا يستطيعون أن يتصوروا سيطرة المرأة ، فإنهم يتندرون على تلك الاسرة « بأنهم لا يعرفون من الزلمة ومن المرا » »[٣١] .

---

(٢٩) زهير حطب ، **تطور بنى الأسرة العربية** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣٠) عويس ، **من ملامح المجتمع المصري المعاصر** .

(٣١) نمر سرحان ، **الحكاية الشعبية الفلسطينية** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤)، ص ٧٩ - ٩٢.

وترينا دراسة اخرى (مطلع الخمسينات) في بيئة تقليدية في اهوار العراق (الجبايش) لشاكر سليم ، أن الرجال يأكلون قبل النساء وعلى حدة « فإن من الخزي على الرجال ، أن تأكل النساء معهم » وإن « للاب مطلق الحرية في التصرف . . وله الحق بأن يطرد ، او أن يطلق زوجته في اي وقت ولأي سبب . . مع احتفاظه بحق ابقاء اطفاله منها . . وله الحق في أن يضرب زوجته حين يشعر أن ذلك مناسب أو لازم . وللأب أن يقبل أو يرفض تزويج ابنته لأي رجل وباستطاعته أن يستولي على مهرها كله . . ويعتقد الرجال في الجبايش ، أن منح الزوجة اي احترام او النظر اليها نظرة مساواة مع الرجل امر يتنافى والرجولة » . يحصل كل ذلك رغم أن النساء يشاركن بالاعمال كافة بالاضافة الى العناية بالمنزل والاطفال ، واعداد الطعام وحياكة الحصر ونقل المحاصيل ، وجمع العلف للحيوانات ، ولكن بعض الاعمال مثل حرث الأرض مقتصرة على الرجال[٣٢] .

وتبين لي من دراسة للرواية العربية أن المرأة في روايات نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم كائن خاضع ، ارتضت الخضوع لنفسها « وعدت نفسها امرأة سعيدة فخوراً بزوجها » على الرغم من كونه « حازماً حاسماً وعلى فظاظة » فتحرص على طاعته والسهر على راحته ، وهي بالاضافة الى ذلك تسعى للزواج ولا تجد لحياتها معنى خارج الحياة الزوجية ودونه تكون عانساً محتقرة ، وتعتبر دورها الاساسي أن تملك انوثة واخلاصاً ومهارة فائقة في شؤون المنزل ، ويعتبرها الآخرون « كثيرة الكلام » و « معجم المنكرات » فلسانها سلاحها ، وتلام لانحرافها ، كما تلام لانحراف الرجل ، ففي نظره ونظرها هي بالذات اصل الغواية ، وتوصف بأنها ضعيفة في طبيعتها ، وسهلة السقوط بالخيانة وغريزية بتصرفها[٣٣] .

وجعل هذا النظام التقليدي الرجل مركز السلطة والمسؤولية والاحترام والإرث والانتساب . إنه رأس العائلة وسيدها وربها يملي اوامره وارشاداته وتهديداته ؛ دون أن يتوقع من افراد أسرته ـ بما فيهم الزوجة ـ نصائح هو بغنى عنها ، وخصوصاً إذا ما تعلقت بتصرفه . وما دام يؤمن حاجات العائلة المادية ، لا يعيبه شيء ، ويبدأ الرجل يفقد هذه الامتيازات ويتبدل موقفه من زوجته وأولاده عندما تبدأ المرأة تشارك في العمل خارج المنزل لقاء اجر تسهم في تأمين حاجات العائلة الضرورية .

خاتمة : تحرير المرأة

لقد فشل حل التطور الطبيعي التدرجي المسالم . يظن البعض أن مشكلة المرأة تحل نفسها تدريجاً وتلقائياً بتطور المجتمع ، ويذكرنا هذا البعض أن تبدلاً حقيقياً قد حصل خلال القرن الاخير مستشهدين بالانجازات العديدة التي تمت مثل نزع الحجاب ، وارتداء الملابس

---

(٣٢) شاكر مصطفى سليم ، الجبايش : دراسة انثروبولوجية لقرية في اهوار العراق ، ط ٢ (بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧٠) ، الفصل ٤ .

(٣٣) Halim Barakat, *Visions of Social Reality in the Contemporary Arab Novel* (Washington D.C.: Georgetown University, Centre For Contemporary Arab Studies, 1977).

الحديثة ، والاختلاط بين الجنسين ، والنسبة المتزايدة لاقبال النساء على العلم وللمشاركة الفعلية في الحياة العامة خارج البيت . واذا قيل لهؤلاء إن ما حدث هو تطور كمي وليس تطوراً نوعياً ، اجابوا بأن التطور الكمـي يقود مع الوقت الى حدوث تطور نوعي .

ماذا نعني بالتطور النوعـي ؟ بكل بساطة ، نعني أن تتحول المرأة من وظيفة ودور وموضوع جنسي وانجابي الى انسان، فيكون لها الحقوق وعليها الواجبات والمسؤوليات لفرض ذاتها التي للرجل دون تمييز . وللتدليل على الفروقـات الاساسية بين التطور الكمي والنوعـي ، نورد هنا ما قالته خالدة سعيد : « يمكن القول : يكفي المرأة أنها تخلصت من الحجاب ، ولم تعد تنزوي في البيت ، بل فتحت أمامها أبواب العلم والعمل والارتحال في طلب العلم ، ونالت الحق في الانتخاب ، وكما قالت لي احدى الزميلات ، وهي مدرسة مجازة في الآداب : « كيف نبحث قضية تحرر المرأة ونساء بلادنا بالميني جوب ؟ » لكن ، الا تقف الميني جـوب في مستوى واحد مع الحجاب المعتم او الملاءة باعتبار الحالتين اقراراً ، بأن المرأة أولاً وآخراً جسد يمتلك ويصان ويخبأ او يعرض ؟ » .

بين التحولات النوعية ، اذن ، ان تكون المرأة اولاً وآخراً إنساناً لا جسداً ، وأن تشترك في جميع الميادين العامة ، وأن تتساوى مع الرجل في الحقوق وبخاصة في اطار الاحوال الشخصية ، وأن تكون كائناً بذاتها لا بغيرها . ثم ان المرأة لا تزال محرومة حتى على صعيد التطور الكمي . ولم تتمكن المرأة بعد ، أن تتحرر حتى من الحجاب في عدة مناطق من المجتمع العربي . وقد فتحت المدارس للبنات في أكثر البلدان العربية محافظة ، ولكنه قيل لي مؤخـراً ان احد البيروقراطيين المسؤولين عن التربية في بلد عربي اصر على مربين كان قد كلفهم بوضع كتب للتعليم على المستوى الابتدائي ، ان يحذفوا من الكتاب اي اسم مؤنـث وحتى اي صيغة مؤنثة حتى لو كانت لشيء كطاولة واستبدالها بصيغ مذكرة كلوح . وادهى من ذلك ، انه تم حذف اسم مربية اشتركت في تأليف الكتاب فلم يظهر عليه غير اسماء المؤلفين الذكور . وما أدرانا أن هذا البيروقراطي قد يأمر بحذف الصيغ المؤنثة من القرآن .

وفشل أيضاً الحل الاصلاحي الذي يشدد على اجراء تغييرات جزئية ضمن الاطار العام السائد ودون التعرض اليه . وبين الاصطلاحات المحضة التي طرحت لحل مشكلة المرأة تعميم التعليم ، والتعليم المختلط ، وفتح مجالات العمل أمام المرأة ، وتصحيح الافكار الخاطئة حول المرأة والجنس ، ومنح المرأة حق الانتخاب . . . الخ . ضمن هذا الاطار الاصلاحي طالب فرح انطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢) كما طالب قاسم امين قبله بتربية المرأة وقال : إن « تربية النساء اهم من تربية الرجال في الهيئة الاجتماعية » اذ انه « يجب أن يكنّ عظيمات وفاضلات ليكون الرجال عظماء وفضلاء ، وذلك لأن « الرجال يكونون كما تريد النساء » » . ثم يسأل فرح انطون « ما هي وظيفة المرأة ؟ » ويجيب « إن وظيفتها ان تكون زوجة وأماً، لهذا خلقت في هذه الحياة لا لأمر سواه . فتربيتها اذا يجب أن تعلمها واجبات الزوجية والأمومة . . ومقام الزوجة والام هو في المنزل »[٣٤] . التربية في هذه الحالة ليست في سبيل تحرير المرأة ، بل في سبيل ترسيخ دورها التقليدي والتشديد على أنها لم تخلق من اجل

---

(٣٤) فرح انطون ، حياته - ادبه - مقتطفات من آثاره (بيروت : مكتبة صادر [١٩٥٠])، ص ٩٣ - ١٠٣ .

ذاتها ، بل من أجل دور محدد تؤديه في خدمة الرجل والاولاد .

وحديثاً اعتبرت مؤسسة تربوية حكومية في بلد عربي متقدم ، أن الاصلاح يبدأ بالتربية وبدأت بوضع كتب جديدة على المستوى الابتدائي . وكان أن ظهرت على الصفحة الاولى من الكتاب الأول صورتان : صورة امرأة وابنتها ترتبان السرير في غرفة النوم ، وصورة رجل وابنه يعملان خارج المنزل في زرع الحديقة . ويبقى الحل الثوري الذي قال البعض انه فشل في البلدان العربية ، وابقى المرأة على الهامش . هنا يمكن أن نضيف ان الحركات السياسية الثورية لم تحرر هي نفسها كي تتحرر المرأة . وقد شجع هذا الواقع على قيام قناعة جديدة في بعض الاوساط النسائية تقول بعزل قضية المرأة عن قضايا التحرر السياسي . وان تجزئة قضية المرأة وعزلها عن قضايا المجتمع الاخرى ، ليست خطوة الى الامام في رأيي . بل هي اندراج بوعيها في تيار الاصلاح الذي اعلنا افلاسه . إن الحل الثوري هو الحل الذي يرى أن مسألة قهر المرأة مرتبطة بمسألة النظام العام ، كما اظهرنا سابقاً ، بما في ذلك مسألة القهر القومي ومسألة القهر الطبقي . وكما تستلزم هاتان المسألتان قيام وعي تحرري ، والانتظام في حركة سياسية شعبية تعمل في سبيل اقامة نظام جديد ، كذلك تستلزم مسألة تحرير المرأة قيام وعي جديد والانخراط في حركة ثورية شاملة .

إن التحرير لا يتم بالفراغ ، او العزلة ، بل في الكفاح والمشاركة . لذلك يكون موضع حركات التحرير النسائية رغم كل شيء ضمن حركات تحرير المجتمع وليس خارجها . إن التحرر لا ينمو فجأة ولا يهبط على الانسان كالوحي ، بل يتكون من خلال ممارسة العمل الثوري . وعندما تشكل النساء قوة داخل الثورة وفيها لا بمعزل عنها، لا يكون تصرفهن مجرد ردة فعل للقمع بل يتحررن ضمن الثورة كما يتحرر الرجال . ولا يجوز أن ننسى ان المرأة ايضاً بحاجة للتحرر فبعض النساء يقاوم التحرر ويجب أن نعترف أن المرأة قد تضطهد المرأة كما سبق وذكرنا ، ومن ذلك اضطهاد السيدة للخادمة او الكنة للحماة او العكس في الحال الاخيرة . إن حل مشكلة المرأة هو في الثورة وبمشاركة المرأة فيها في سبيل اقامة نظام جديد تكون فيه كائناً بذاته وانسانًا لا دوراً او وظيفة . ولن يكون الحل دون تحرير المجتمع ، كما لا يتم تحرير المجتمع دون تحرير المرأة تحرراً تاماً .

تعقيب ١

مارلين نصر

لا بد من الاشارة اولاً ـ وقبل التعقيب على دراسة د. حليم بركات ـ الى نقطة تحوّل اساسية في نوعية معالجة موضوع مكانة المرأة في المجتمع العربي. أعني بذلك رفض الباحث التفسيرات الغيبية المثالية لمكانة المرأة، وللتفسير الديني الذي يرى في النصوص الدينية والتشريعية، السبب الرئيسي لدونية مكانة المرأة العربية بالنسبة للرجل، والتفسير بالعوامل النفسية والاخلاقية (« ماسوشية المرأة » و « انانية الرجل »)، والتفسير البيولوجي مثل، ان جسم المرأة او عقلها لا يسمحان لها باحتلال مكانة مختلفة في المجتمع. ومن ثم، اقترح الباحث نظام تعليل جديداً لوضع المرأة العربية يعتمد على المنهج الاجتماعي الموضوعي، ويحدد العوامل الاساسية المؤثرة على وضع المرأة العربية « بالنظام العام وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج والموقع في البنى الاجتماعية». ويضع العوامل العقائدية والنفسية وحتى البيولوجية في مكانها الصحيح اي كعوامل وسيطة ناتجة عن المتغيرات الاساسية الآنفة الذكر.

يهدف هذا التعقيب في المرحلة الأولى الى معالجة محورين أساسيين في دراسة الدكتور بركات، وهما أولاً العلاقة بين مكانة المرأة الاجتماعية ومشاركتها في الانتاج، وثانياً تحديد النظام الابوي السائد في المجتمع العربي. اما في المرحلة الثانية، فسيلقي هذا التعقيب الضوء على نقطة معينة لم تعالج أساساً في الدراسة، ولكنها وردت في تحديد الموضوع من قبل منظمي الندوة، وهي علاقة النظام الابوي بعملية الانصهار القومي للمجتمع العربي.

١ ـ مكانة المرأة الاجتماعية ومشاركتها في الانتاج

انطلق الباحث في معالجته هذه النقطة، من الفرضية التالية: إن اسباب دونية مكانة المرأة في المجتمع العربي تعود الى عدم مشاركتها في الجهاد، وتأمين الرزق والنهوض باعباء المجتمع. وركز بحثه على جزء من هذه الفرضية وهي علاقة مكانة المرأة الدونية بعدم مشاركتها في تأمين

الرزق ، اي بالانتاج فيقول : « سنبحث علاقة مكانة المرأة الدونية بالبنى الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع العمل والمشاركة في عمليات الانتاج ، كما يتجلى من خلال انماط المعيشة (البدوي والريفي والمديني) والنظام الطبقي ، والنظام الابوي في المجتمع العربي » .

وبعدما وصف توزيع العمل بين النساء والرجال ، ونسبة مشاركة المرأة في الانتاج في كل من البادية والريف والمدينة انتهى الى الخلاصة التالية : « يبدو واضحاً اذن أن انماط المعيشة المختلفة في المجتمع العربي تعتمد توزيعاً للعمل يحيل المرأة الى كائن هامشي عاجز ملحق بالرجل وفي خدمته . وان تزايد اعداد النساء العاملات بدأ يغيّر هذا الواقع ، ولكنه تغيير في الشكل والمظاهر ، وليس في الجوهر لأن عمل المرأة لا يزال عملاً مسانداً وامتداداً لنظام الخدمة في المنزل » .

لنقف أولاً عند هذا الاستنتاج متسائلين : هل مشاركة المرأة في الانتاج ، هي دائماً مشاركة ضئيلة وهامشية ؟ وهل ان ضآلة وهامشية مشاركة المرأة في الانتاج ، هو فعلاً السبب لمكانتها الدونية في المجتمع العربي او في اي مجتمع آخر ؟

وفي سياق الاجابة عن هذه الاسئلة نعود للامثلة التي قدمها الباحث . إن النساء العربيات في البادية كما في الريف يعملن في الانتاج بقدر لا يقل عن عمل الرجال . وقد عدد الباحث هذه الاعمال النسائية في البادية ، برعي المواشي وتحويل المواد الناتجة عنها ، والحياكة والبيع والشراء في حين أن الرجال في البادية يعملون حسب تعبيره في اصطياد الحيوانات وسلخها والتطوع في الجيش فقط . اما في الريف العربي فيفهم من وصفه لاعمال النساء بكونها « جني المحاصيل والبيع والشراء والاهتمام بالمواشي والحياكة والتحطيب وجلب المياه وغيرها من الاعمال » . اي نفهم من ذلك أن النساء يشاركن احياناً في الانتاج بنسبة تفوق مشاركة الرجال ، فكيف يمكن للباحث أن يتكلم بعد ذلك عن مشاركة المرأة (الريفية) **النادرة** في العمل الانتاجي؟ اما فيما لو قصد الباحث بالمشاركة النادرة ، العمل المأجور في الريف فهذا ينطبق ايضاً على الرجال في الريف العربي ، وإن كانوا يعملون بنسبة اكبر في العمل المأجور . فلا يزال حتى الآن معظم الرجال والنساء في الريف والبادية يعملون ضمن الوحدة العائلية خصوصاً في الزراعة . وبعد تنفيذ الاصلاح الزراعي اصبحوا يعملون في اطار الملكية الخاصة ، وهذا العمل العائلي لا يظهر في الاحصائيات الرسمية لأنه خارج سوق العمل . ثم ينتقل الباحث الى المدينة ، وملاحظته هنا صحيحة وهي أن مشاركة المرأة العربية في الانتاج (او العمل خارج المنزل) لا تزال اقل من مشاركة الرجل حتى ضمن الطبقات الوسطى .

ثم لو أخذنا على سبيل المثال ، فئات اجتماعية معينة كعمال الصناعة او عمال الزراعة وسلمنا بفرضية الباحث ، وهي أن نسبة المشاركة في الانتاج هي العامل المحدد للمكانة الاجتماعية السياسية ، فكيف نفسر عندئذ كون عمال الصناعة في المجتمعات الرأسمالية المصنعة يحتلون مكانة اجتماعية سياسية ضعيفة في المجتمع في حين أنهم يشاركون بشكل أساسي وفعلي في الانتاج ؟ وتنطبق الملاحظة نفسها على عمال الزراعة في المجتمعات التي ساد ريفها نمط الانتاج الرأسمالي . واذا انتقلنا الى الفئات الاجتماعية المسيطرة اي ذات المكانة الاجتماعية والسياسية

العالية كالبكوات في الريف العربي ، وكبار الملاك والرأسمالية الحالية نلاحظ أن مشاركتهم الفعلية في الانتاج ضئيلة إن لم تكن معدومة . . . في حين أن بعض فئات الرأسماليين العصريين في الصناعة والزراعة ، يشاركون فعلياً في عملية الانتاج ويحتلون في الوقت نفسه مكانة مرموقة في المجتمع ! وبالتالي يمكن أن نستنتج مما سبق ، أن مكانة الرجال في المجتمع لا تحدد بنسبة مشاركتهم في الانتاج . فهل يختلف وضع النساء عن ذلك عندئذ ؟ كلا ، فمكانة المرأة الاجتماعية والسياسية تبقى دونية حتى لو كانت مشاركة المرأة مرتفعة في دائرة الانتاج العائلي في الريف والبادية ، وضئيلة في العمل المأجور خارج المنزل ، وفي المدينة كما اشرنا سابقاً . وهذا يعني أن مكانة المرأة تظل اضعف من مكانة الرجل ، في الشريحة الاجتماعية نفسها .

وعلى هذا الاساس نستطيع القول انه لا توجد علاقة سببية بين نسبة مشاركة المرأة في الانتاج ، ومكانتها الاجتماعية والسياسية الدونية. وهنا ارى ضرورة نقد مفهوم المشاركة في الانتاج : فهو مفهوم غامض يلفه الكثير من الالتباس . اذ يضع في الخانة نفسها الفريق المسيطر في عملية الانتاج ، والفريق المسيطر عليه . ومن المتفق عليه ، أن الموقع ضمن علاقات الانتاج ، وليس المشاركة ، هو الذي يحدد الفئة المسيطرة ، والفئة المسيطر عليها في المجتمع . فالفريق الذي يحتل الموقع الأقوى هو الفريق الذي يسيطر على ادوات الانتاج : (كالارض والحيوانات والعاملين في الزراعة) ، والفريق الذي يحتل الموقع الضعيف هو الذي يقدم قوة عمله . والفريق الأول يحتل في غالب الاحيان موقعا قويا ومسيطرا في المجتمع ، في حين أن الفريق الآخر من رجال ونساء يحتل مكانة دونية في المجتمع .

والجدير بالملاحظة ، ان الفريق المسيطر ضمن علاقات الانتاج يتكون دائماً من جنس الرجال وذلك في كل انماط الانتاج التي تتالت او وجدت في المنطقة العربية ، وفي المناطق الأخرى . اي منذ انتقال المجموعات البشرية الى تدجين الحيوانات والزراعة في نمط الانتاج العائلي البدائي الرعوي والزراعي[1] ، مروراً بنمط الانتاج الاقطاعي ثم الرأسمالي ، وحتى في نمط الانتاج الاشتراكي الحديث العهد . وهنا نطرح السؤال التالي : لماذا لم يحدث في التاريخ المعروف أن الفئة المسيطرة ، ضمن علاقات الانتاج ، من جنس النساء ، وذلك في كل الانماط الآنفة الذكر ؟

إن العامل الذي يفسر مكانة المرأة الدونية في المجتمع العربي وفي علاقات الانتاج ، يكمن حسب رأينا ، خارج عملية الانتاج . فمكانة المرأة الدونية في كل مرافق المجتمع بما فيه الانتاج تعود الى موقعها داخل عملية لا تقل اهمية عن الانتاج ، الا أنها منسية دائماً لأنها اعتبرت من معطيات « الطبيعة » ، وليس من معطيات النظام الاجتماعي . واقصد بذلك ، عملية اعادة انتاج الجنس البشري (Reproduction) ، او الانسال اذا صح التعبير .

---

(١) تشير الدراسات الانثروبولوجية أن تحول المجموعات البشرية الى تدجين الحيوانات والزراعة ظهر اولاً في شمال شرقي المنطقة العربية ، وانتشر بعد ذلك تدريجاً وبتفاوت ، في انحاء اخرى من العالم . ويبدو أن النظام الابوي ونمط الانتاج العائلي ظهرا في الوقت نفسه .

تشير بعض الدراسات الانثروبولوجية الرائدة[٢] الى أن لموقع المرأة في عملية اعادة انتاج الجنس البشري تأثيراً كبيراً على مكانتها الاجتماعية بصورة عامة ، وعلى موقعها ضمن علاقات الانتاج بصورة خاصة . اذ بدأت سيطرة الذكور على عملية اعادة انتاج الجنس البشري في زمن يعيده العالم الفرنسي Meillassoux الى ظهور ما سماه بنمط الانتاج العائلي (Mode de Production Domestique) ، حين بدأت المجموعات البشرية بتدجين الحيوانات وزراعة الأرض ، واستقرت نسبياً في اماكن محددة . فاخضع الذكور عندئذ النساء والاصغر سناً في المجموعة العائلية لسلطتهم وسيطروا على عملية تبادل النساء من زواج وطلاق ، وامكانية تأديبهن الجسدي . وحصروا تبعية البنين والبنات في اسم الأب وحصروا الوراثة بالذكور ، وواجب الطاعة للاكبر سناً من الذكور في حين أن مشقات الحمل ، والرضاعة والتغذية وتربية الاطفال وقعت على عاتق النساء .

وفي هذا الاطار لا يمكن فصل المشاركة في الانتاج عن المهمات الموكولة للنساء في تغذية افراد العائلة وتربية الاطفال : فأعمال جني المحاصيل ، وحتى الزرع في بعض المجتمعات المنتقلة حديثاً من البداوة الى التحضر (مثلاً عرب وادي خالد في لبنان ، حيث تهتم النساء بكل عملية الزراعة ما عدا حراثة الأرض الذي لا يسمح به وضع النساء الحوامل باستمرار بين سن الـ ١٥ الى الـ ٤٠ ، كما تهتم النساء برعي المواشي وتحويل منتجاتها الى مواد غذائية او البسة وحياكة اثاث المنازل) . وهذه لا تخرج في المجتمعات البدوية والريفية عن اطار الدائرة العائلية وهي تدور كلها حول عملية اعادة انتاج النسل .

ولقد بقيت عملية اعادة انتاج النسل محصورةً في المجموعة العائلية ، وخاضعةً لسيطرة الذكور حتى بعدما تغير نمط الانتاج العائلي البدائي ، وظهر النمط الاقطاعي ثم دخل النمط الرأسمالي في بعض انحاء المنطقة العربية . فهذه الانماط الجديدة لم تمس عملية اعادة انتاج النسل في جوهرها . وما حدث هو أن اخرجت عملية الانتاج (تأمين الرزق) من الدائرة العائلية والاكتفاء الذاتي ، وفصلت عن عملية اعادة انتاج النسل التي ظلت محصورة في المجموعة العائلية . وبالانتقال من نمط انتاجي الى آخر تقلص حجم المجموعة العائلية ، من القوم الى القبيلة في الانتاج العائلي الى العشيرة ثم الى العائلة الممتدة والبيت في النمط الاقطاعي ، ثم الى العائلة النواتية الحديثة في النمط الرأسمالي .

إن مكانة المرأة الاجتماعية دونية في نمط الانتاج العائلي البدائي والاقطاعي الشرقي ، لأنها بالضبط ، لم تعمل الا داخل الدائرة العائلية ، سواء أكان في الريف أم في البادية أم في المدينة العربية . ولان عمليات الانتاج التي كانت تقوم بها آنذاك كانت تنصب في مهمات التغذية والاكساء الموكلة اليها ، وهي اعمال تابعة ومكملة لمهمتها الاساسية في اعادة انتاج النسل التي يسيطر عليها الذكور .

---

(٢) Claude Meillassoux, *Femmes- greniers, capitaux* (Paris: Maspéro, 1980).

إلا أن وضع المرأة العربية بدأ يتغير مع دخول نمط الانتاج الرأسمالي مع ما رافقته من بعثات تعليمية الى بعض المدن العربية ، فظهر بعض الخدمات والصناعات الحديثة في الارياف المتاخمة لها ، وذلك منذ القرن التاسع عشر . فبدأت ، وبشكل تدريجي ، النساء العربيات المثقفات من الطبقة الوسطى بالخروج من الدائرة العائلية للعمل في الخدمات ، وتبعتها بعد عدة عقود الفتيات من الاوساط الشعبية التي دفعتها الحاجة للعمل في المصانع ، ولسنوات محدودة قبل الـزواج ونسبة قليلة من النساء شاركت في اعمال زراعية موسمية (جني المحاصيل) لقاء أجور في المزارع الرأسمالية الحديثة التي انشئت في بعض الارياف العربية . إن هذا الخروج من الدائرة العائلية ودائرة نفوذ رجال العائلة الى دائرة نفوذ رجال المؤسسة الرأسمالية ، احدث وعياً لدى هذه الفئات من النساء العاملات ، نتيجة سلسلة من التناقضات : تناقض بين سيطرة رجال العائلة وسيطرة ومصالح رجال المؤسسة، تناقض بين انعدام حريتها داخل الدائرة العائلية وكسبها لمورد رزقها ، ولأول مرة في تاريخها ، من خارج الدائرة العائلية ، وحتى لو كانت لا تتصرف به الا جزئياً . فوسط هذه التناقضات وعى بعض فئات من النساء العربيات وبخاصة في قطاع الخدمات وضعهن المقهور ومكانتهن الاجتماعية الدونية . وعبّرن عن هذا الوعي في الحركات النسائية التي ظهرت في المدن في النصف الاول من القرن العشرين ، وفي مصر بالذات ، وهي اول بلد عربي بدأت النساء فيه تتعلم وتعمل خارج الدائرة العائلية .

إن حلول نمط الانتاج الرأسمالي وانتشاره ثم ظهور الانظمة الاشتراكية ، دفع وسيظل يدفع بالمرأة العربية لتعي أكثر فأكثر مكانتها المقهورة في العائلة وفي المجتمع . ولكني اعتقد أنه لن تظهر ارضية موضوعية تسمح بتغيير مكانة المرأة الدونية في المجتمع العربي ، وفي المجتمعات الأخرى الا بعد ازالة سيطرة الذكور المادية والقانونية والنفسانية في عملية اعادة انتاج النسل (من ارث ، واحتكار الاسم ، وتزويج وطلاق) وتأهيلهم للمشاركة الكاملة في عملية تغذية ورعاية وتربية نسلهم وتحمل المجتمع للاعباء المادية الناتجة عن كل عملية اعادة انتاج للنسل ومكافأة العمل المبذول فيه مادياً بالضبط مثلما يكافأ العمل في الانتاج .

٢ ـ خصوصية النظام الأبوي السائد في المجتمع العربي

لم يحدد الباحث ما يتميز به النظام الأبوي العربي عن سواه من الانظمة الابوية السائدة في مجتمعات اخرى . لكنه عرّف عنه « بتسلط الذكر على الانثى وبتسلط الكبير على الصغير » . إن الدراسات الانثروبولوجية الحديثة[٣] التي عالجت هذا الموضوع لا تزال قليلة . ولكنها وصفت النظام الابوي العربي وحاولت تفسير نشوئه، وتحديد خصوصيته . وما يمكن استنتاجه من هذه

---

(٣) G. Tillion, *Le Harem et les cousins* (الحريم وابناء العم) (Paris: Seuil, 1966) pp. 55-65, and J. Cuisenier, *Economie et parenté, le domaine turque et le domaine arabe* (Paris: Mouton, 1957).

الدراسات هو أن النظام الابوي العربي ، بما فيه نظام القرابة العربيـة يتميز عن سواه بظاهرة الزواج اللحمي (Endogamy) اي داخل المجموعة العائلية ، وهي نسبة مرتفعة بمعنى أن الرجال يحتفظون بنساء المجموعة لتزويجهن بالافضلية من ابناء العم والاقرباء ، بعكس الانظمة الأخرى في اوروبا مثلاً ، وبعض انحاء افريقية وآسيا التي يفضل فيها تزويج النساء خارج المجموعة (Exogamy) .

إن هذا النظام الذي عم منطقة المتوسط منذ آلاف السنين قد ترافق مع تحول اساسي في تاريخ البشرية جاء على الشكل التالي : مع ظهور الزراعة وتدجين وتربية المواشي للمرة الأولى في تاريخ البشرية ، وذلك في بعض البؤ ر الحضارية على ضفاف النيل ، وما بين النهرين ، وفي حوض المتوسط بشكل عام ، تغيرت العلاقة السابقة بين البشرية والطبيعة . فبينما كان عدد البشر في فترة القطف والصيد يتحدد من خلال امكانية البيئة « الطبيعية » بشكل شبه آلي ، وتمارس المجموعات الصغيرة المتنقلة من البشر نوعاً من تحديد النسل ، ومن تبادل النساء مع مجموعات غريبة لحاجات التحالف وتفادي المجاعة واصبح النمو السـريع لتعداد المجموعات البشرية في المناطق المتوسطية التي شهدت هذه الثورة الزراعية احد شروط نمو الخيرات المتوافرة . فالزراعة والري يحتاجان الى طاقة بشرية متزايدة ، وبالاخص طاقة ذكرية توظف قوة عملها للحراثة والفلاحة والري وتجفيف المستنقعات ، وما شابه من اعمال متنوعة مرتبطة بالعملية الزراعية . وفي الوقت نفسه احرزت الثورة الزراعية تغيراً جذرياً في علاقة البشر بالمجال والأرض . فبدأت المجموعات البشرية تستقر في بقع محددة من الأراضي الصالحة للاستثمار ، او تجول ضمن مجالات محددة صالحة للرعي . وبدأت تلك المجموعـات تعي ضرورة العلاقة الحصرية بتلك الوسائل المرتبطة بالرزق والانتاج ، فبرزت من ناحية مفاهيم الاستملاك والملكيـة ولو بشكل جماعي ، ومفاهيم الهوية المحددة للمجموعات ، بشكل الانتساب الى الاصل نفسه ، وابتكار اسم يميز المجموعة عن مجموعة اخرى .

وهذا التحول التاريخي ترافق ـ وهنا نصل الى صلب اهتمامنا ـ مع تحولات مهمة في بنية نظام القرابة والعائلة والسلوك الديمغرافي ووضعية المرأة . فتكون تدريجاً ، عبر قرون عدة ، النظام الأبوي المتوسطي وضمنه النظام السامي ، ومنه العربـي الذي يتميز بالتركيز على الخصوبة وبخاصة انجاب الذكور، الطاقة الضرورية لانجاز الاعمال الزراعية القاعدية من اعمال ري وتجفيف المستنقعات والفلاحة ، والقدرة الدفاعية ، وعلى الزواج اللحمي لزيادة تماسك وتجانس المجموعة العشائرية المحلية ، وتحديد هويتها والمحافظة على وحدة واتساع مجال رزقها (الأرض ، الماشية) ، وعلى السلطة الابوية التراتبية التي تعتمد تغليب جنس على آخر والكبار على الصغار ، وعلى مراقبة صارمة للنساء وسلوكهن الاجتماعي وشرفهن في مواجهة الاخطار الخارجية ، وخطر التشرذم والانقسام وتشتيت الملك ، وخطر فقدان النساء كعنصر أساسي في عملية اعادة انتاج المجموعة وتوسعها .

وقد ترسخ هذا النظام الابوي المتوسطي ، ومنه العربـي لاسباب تاريخية عديدة ، لا مجال لخوضها الآن . واستمـر مع تفاوت وتنوع بالطبع حتى ايامنا هذه ، حيث لا يزال يكوّن القاع

التاريخي ـ الاجتماعي للوضع الدوني للمرأة العربية .

وهناك عامل اضافي قد ساهم في ترسيخ واستمرارية هذا النظام في المنطقة العربية يرتبط بخصوصية البيئة التي نشأ فيها . فلقد تكونت المجموعات الرعوية والزراعية العربية في بيئة متاخمة للصحارى ، خالية من الوسائل الطبيعية للدفاع (كالجبال والانهر والغابات) وقليلة الموارد الطبيعية كالمياه والمراعي الاساسية لتربية المواشي وللزراعة . اذ وجدت المجموعات القاطنة فيها نفسها في حالة تنافس شديد على موارد الرزق ، حالة دفاع عن المكاسب ، او غزو للحصول عليها . ورجحت هذه العوامل المادية اهمية القوة الجسدية المتكتلة (بسبب ضعف وسائل الحماية الطبيعية) لحماية المجموعة والحفاظ على موارد رزقها . لا شك أن الفئة التي يمكن أن تقوم بهذه المهمة هي فئة الذكور من سن الـ ١٥ الى الـ ٤٥ . فالنساء ، (على الرغم من مؤهلاتهن الجسدية ، التي تفوق من الناحية البيولوجية الصرفة مؤهلات الذكور) وفي هذه الفترة بالذات ، اي بين سن الـ ١٥ و الـ ٤٥ ، منهمكات في مهمات الانجاب والرضاعة ، والتي تتكرر تقريباً كل سنة ، وهن بالتالي بحاجة الى من يحمي جسدهن واطفالهن لانشغالهن بتلك المهمات ، وبالنتيجة انحصرت مهمات الدفاع وممارسة القوة برجال المجموعة العائلية ، ونمت من خلال الممارسة . وارتد هذا التفوق ليمارس على نساء المجموعة وبخاصة النساء في سن الانجاب بسبب موقعهن الاساسي في اعادة انتاج افراد المجموعة : من مدافعين ومنتجين ومنجبين .

٣ ـ علاقة النظام والعقلية الابوية بعملية الانصهار القومي العربي

لم يشر الباحث في دراسته الى العلاقة بين وضع المرأة العربية في ظل النظام والعقلية الابوية بعملية الانصهار القومي (التوحيد القومي) . وبما أن هذه النقطة وردت في تحديد الموضوع من قبل منظمي الندوة كنقطة مستقلة . واسمح لنفسي، باعطاء بعض الاشارات الاولية الى العلاقة بين الاثنين .

إن النظام الابوي العربي الذي نشأ في ظل نمط الانتاج العائلي البدائي ظهر في شمال شرقي المنطقة العربية . ونما ضمن مجموعات عائلية منغلقة على نفسها ومتحدة بصلات القرابة والدم كالقبيلة والعشيرة والعائلة الممتدة . وهو لا يزال حتى الآن ، اما في ظل التكوينات الاجتماعية ، ما قبل الرأسمالية الآنفة الذكر والمنتشرة في معظم انحاء الوطن العربي (من مشرقه الى مغربه في الريف والبادية) ، واما في العقلية الابوية ، التي استمرت تنظم العلاقات بين الرجال والنساء والكبار والصغار والآباء والبنين ، حتى بعد زوال المجموعات الاجتماعية العائلية التي تكونت ضمنها . إن هذا النظام وهذه العقلية المبنيان على تفضيل علاقة القرابة والدم ، على سواها من العلاقات ، وفي الوقت نفسه على الاحتفاظ بالنساء والسيطرة عليهن ، وعدم التسوية بينهن وبين الرجال ، يتميز بشدة الانغلاق على الذات الجماعية المحدودة .

إن الهدف الأول والدائم للنظام الابوي والعقلية الابوية ، هو الحفاظ على الوحدة الداخلية ، وحدة المجموعة العائلية ، وسلطة الرجال الاكبر سناً حسب التسلسل الهرمي . وهذا

بالتالي يتناقض مع الولاء لكيان اجتماعي اوسع يضم كل المواطنين من نوع الكيانات القومية الحديثة .

إن فكرة المواطنية وما يرافقها من مساواة بين المواطنين والمواطنات والولاء لدولة قومية واحدة ، لا يمكن أن تتعايش وفكرة الانتمـاء الى مجموعات عائلية قبلية صغيرة ، ومع الولاء لسلطة ابوية ضيقة الأفق والنطاق . فالاولى لا يمكن أن تنمو وتسود الا على انقاض الثانية . وببقاء العقلية الثانية سائدة تظل عملية الانصهار القومي متعثرة . وخير دليل على ذلـك هو أن الانظمة العربية القائمة على قبيلة او عشيرة او سلالة او عائلة ، والمستمدة قوتها من العصبية الضيقة السائدة ضمن هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة نسبياً ، والتي تسود ضمنها علاقة القرابة والدم والتسلسل الهرمي الابوي واستئثارها بالسلطة السياسية وبسطها على الفئات والمجموعات الأخرى المكونة للمجتمع . إن هذا النوع من السيادة الفئوية يخلق التنافر ورفض الولاء لدى المجموعات الاخرى من المجتمع . وبالتالي يزداد تفسخ المجتمع الوطني الذي تسيطر عليه ، ولا اعتقد أن لهذا النوع من السلطات الفئوية المبنية على القرابة مصلحة في بناء دولة وطنية تمثل بالفعل كل فئات المجتمع . فكيف لها إذاً أن تعمل لوحدة قومية واسعة النطاق ، وتنقل الولاء من الدولة المبنية على عصبية محلية الى دولة قومية يتساوى فيها المواطنون ، وتستمد سلطتها من كل فئات واجزاء المجتمع العربي . . . ؟

فإذا كانت المناداة بالوحدة الداخلية الضيقة النطاق هي الصرخة الأولى التي اطلقتها وعملت لها مستميتة المجموعات العائلية العربية البدائية المبنية على النظام الابوي والسيطرة الكاملة على النساء والاحتفاظ بهن داخل المجموعة . فالوحدة القومية الشاملة لكل العرب بنسائهم ورجالهم ، لا يمكن أن تقوم وتدوم الا على انقاض هذه الوحدات البدائية من قبائل وعشائر وطوائف ، ومن تلك العقلية الأبوية المنبثقة عنها . وتعاني النساء العربيات اكثر من غيرهن ، وفي كل طبقات المجتمع سيطرة العقلية الابوية والبنية الهرمية الذكورية . إن لهؤلاء النساء في كل فئاتهن مصلحة مباشرة في العمل على تقويض هذه البنيات والعقليات البدائية ، والمساهمة الفعالـة في بناء المجتمع الوطني والقومي العربي المنصهر والموحـد الذي يتساوى فيه ابناؤه من النساء والرجال .

تعقيب ٢

محمد الرميحي

يطرح علينا حليم بركات تحدياً حقيقياً من خلال استهلاله للورقة فهو ينقد المنهج الذي درست فيه ـ حتى الآن ـ قضية المرأة العربية في المجتمع العربي ، على أنه اما : وصفي او تحليلي مثالي . وبالطبع فإن التوقع الذي يتوجه اليه ذهن القارىء ، هو أن الباحث سوف يتجه الى منهج جديد أقرب الى المنهج التحليلي الواقعي الذي يفسّر واقع المرأة في هذا النظام الاجتماعي العربي . الا أن المنهج الذي اعتمده ـ وهو المتغيرات الاساسية والمتغيرات الوسيطة والمتغيرات الناتجة ـ على الرغم مما يمكن أن يعطيه من تفسير وتحليل يقصر ـ في رأينا ـ عن الاحاطة باشكالية المرأة ضمن اشكالية المجتمع العربي المعاصر .

ونعتقد أن التشديد على التفاعل الجدلي بين هذه المتغيرات هو الذي يمكن أن يعطينا تفسيراً وتحليلاً اشمل أي بالتحديد ، اننا نختلف مع الباحث في قوله : « إن المتغيرات الاساسية متغيرات مستقلة » . فهي ليست كذلك نهائياً . وقد يقبل تعابير مستقلة نسبياً . الا أن استقلاليتها المطلقة تقويم يبتعد عن الحقيقة .

ولتفسير ذلك فإن الأنظمة الاجتماعية في البنى الفوقية للمجتمع (النظام الديني + القيم + الاعراف . . . الخ) قد تكون في مجتمع ما ، وفي فترة تاريخية متغيراً متأثراً ومؤثراً في الوقت نفسه في بقية العوامل . من هنا تأتي وجهة النظر القائلة إن (المعتقدات الدينية) العربية / الاسلامية بمجرد ظهورها في مجتمع تجاري ـ قبلي ، معبأة بكثير من قيم ذاك المجتمع ، وعند اسقاطها على المجتمع العربي القائم تظهر لنا هوامش الشد الى تلك البيئة القبلية / التجارية . ومن هنا يأتي جزء من تفسير وضع المرأة الحالي في نظرنا خاصة في المجتمعات الحضرية .

ودون اعطاء تفسير واضح ومناقشة علمية لتلك العلاقة السلفية / التجارية / القبلية في المجتمع الحضري القائم اليوم ستكون المنطلقات النظرية قاصرة . ومن جهة اخرى ، فإن ارتباط المجتمع العربي القائم اليوم في اطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي ، وبالتالي تقسيم العمل

الداخلي وطبيعة الانتاج في الاقطار العربية ، يمكن أن يسلط اضواء اخرى لفهم مشكلة المرأة العربية في المجتمع العربي المعاصر . لذلك يمكن فهم وتفسير المظاهر المتناقضة من حيث تعليم البنت مثلاً في البيئة الحضرية العربية ، والاصرار على ابعادها عن العمل المنتج . ويأتي الباحث بعد ذلك على وصف العلاقات (السلبية) في المجتمع العربي ، فيصفها بالاستغلال والسلطوية والنقد والتعصب . . . الخ دون أن يفسر لنا كما اقترح في بداية ورقته تفسيراً تحليلياً لكل ذلك .

تبقى ملاحظتان فرعيتان . ففي الورقة يبدو أن الباحث يرفض الفكرة العامة التي تقول « بأن تراكم التطور الكمي سوف يؤدي الى تطور نوعي » . وذلك في رأينا متعارض مع اطروحات الباحث الرئيسية . ولا شك بأن الانسان في تطور المجتمعات البشرية الى الأفضل هو نتاج دراسة تاريخ البشرية . ومع ايماننا بذلك فإن فهم العوائق وتحليلها ، ووضع خطط لتجاوزها هو الطريق السليم للتغير البنيوي الذي يطالب به الباحث .

ولقد عرج الباحث في النهاية على تحليل بعض الروايات العربية ونظرتها للمرأة ، وهو تحليل مقبول ـ كون الباحث نفسه من الروائيين العرب ـ ولكن التساؤ ل هو : هل يمكن استنتاج الكثير من التحليلات الاجتماعية من الروايات فقط ؟ ذلك سؤ ال لا أعرف الاجابة عنه بنعم أو لا !! وفي النهاية ، قدم لنا الباحث هنا ورقة مملوءة بالافتراضات ، وجديرة بالنقاش العام المعمق .

المناقشات

حكمت ابو زيد : ألخص الملاحظات على الدراسة المقدمة من د. حليم بركات على النحو التالي :

١ ـ عدم اشارته بوضوح الى النظرية السوسيولوجية التي انطلق منها في تصوره « لمكانة المرأة العربية » من حيث « الدونية » وهو ما اعتبره المتغير التابع (او الناتج على حد تعبيره) .

٢ ـ من الواضح أن متغير « مشاركة المرأة في الانتاج » يصبح المتغير المستقل بالنسبة لتصور الباحث ، حيث كان انطلاقه النظري من النظرية الماركسية بشكلها الكلاسيكي .

٣ ـ إذا كان الباحث نقل المتغيرات الفوقية وهي الثقافية والنزعات النفسية الى المركز الأوسط كما يبدو واضحاً في الشكل الذي بينه فهو تعديل غير جوهري ، اي لا يغير من صلب النظرية الماركسية في اساسها اللهم الا في اقتراح البناء الوسطي ، ليصل بنا الى البناء الفوقي ، هذا، ولا يعاب على الباحث أي تصور يتبناه او يقترحه بشرط أن يشير بوضوح الى مصدر تصوره النظري حتى يتمكن القارىء من تحديد الاطار المرجعي الذي ارتكز اليه الباحث في تفسيره الظاهرة الاجتماعية .

٤ ـ حيث أن الظاهرة الاجتماعية وهي « مكانة المرأة العربية الدونية » في هذا البحث، وكما يوضحه النموذج المقترح ، متعددة الابعاد ، ومتشابكة المتغيرات ، متكاملة الاسباب ، ومتفاعلة العوامل فمن الصعب أن نوافق في جميع الحالات على أن نعتبر المتغير المستقل مطلقاً ، فقد تتغير الظروف مثلاً بمشاركة المرأة في العملية الانتاجية وتبقى الرواسب النفسية عائقة لحركة انطلاقها في المجتمع ، اي أن البعد عن الآلية او الميكانيكية في تطبيق نظرية ما ، هو ما يقربنا من فهم واقع الظاهرة الاجتماعية بصورتها الدينامية ، مما يجعل تصورنا اقرب الى الموضوعية طالما لم نتفق بعد على نظرية معينة نتبناها جميعنا . فقد تكون « السلطة الأبوية » او العائلية في حالة المرأة العربية هي المتغير المستقل ، كما ارتأت ذلك د. مارلين نصر في تعقيبها ، او قد يكون البعد الديني كما اوضحه د. حامد عمار ايضاً وقد يكون الانتاج وامتلاك وسائله كما هو في النظرية الماركسية . المهم هنا

هو ضرورة عدم الأخذ باحادية العوامل وانما بتعددها . والفرق هنا في العامل ، او المتغير الرئيسي او الاساس بشرط عدم اغفال المتغيرات الناتجة او التابعة ، وقد تتغير المداخل فتتغير معها الثوابت والمتغيرات .

٥ ـ إن خلو البحث من افتراضات محددة تنبثق عن النموذج التصوري ، ثم افتقاره الى ادلة امبيريقية مستقاة من واقع المرأة العربية ، يؤدي الى الحكم على النموذج المقترح بأنه مجرد اجتهاد شخصي ، اي أنه لم يثبت بعد علمياً ، ولا يمكن والحالة هذه ان يتبناه الباحثون ويصبح مرجعاً في اطرهم التصورية .

٦ ـ إن مفهوم المتغير المستقل والمتغيرات التابعة يفيدنا في التحليل الاحصائي ، اي في التحليل الكمي ولا بد من ربط التحليل الكمي بالتحليل الكيفي . فكيف يتسنى ذلك ما لم توضح دراسة كيفية الربط بينهما ؟

٧ ـ هناك الكثير من المفهومات التي لم يهتم الباحث بالاشارة الى مدلولاتها . ولا داعي لنوضح مدى الاهمية التي يعلقها الباحثون في العلوم الاجتماعية على معاني المصطلحات العلمية فمثلاً ماذا نقصد : (١) بالثورة كحل نهائي لمشكلة الدونية ؛ (٢) السلطة ؛ (٣) المكانة . . الخ .

٨ ـ ونحن اذ نحيي د. بركات على محاولته الجادة في وضع نموذج نظري لمكانة المرأة الدونية سوف نترك الباب مفتوحاً امام اجتهادات اخرى ، كما سوف نترك البحث العلمي لكي يقرر اي من هذه الاجتهادات كانت اكثر توفيقاً في التعبير عن واقع المرأة العربية في المرحلة الحضارية التي تمر بها .

عبد الهادي خلف : اتفق مع د. سعد الدين ابراهيم في قوله ان بحث د. بركات هو احد اهم ابحاث هذه الندوة ، خصوصاً من ناحية تقديمه ملامح نظرية عامة لتحديد مكانة المرأة في مجتمعنا . وتثير هذه النظرية ،وبخاصة في النموذج المعروض في البحث عدداً من التساؤلات تتعلق اما بالمفهوم ، او بعلاقة المفاهيم التأثيرية المتبادلة . فالمكانة الدونية كمفهوم ما زال مفهوماً في حاجة الى تعريف وتحديد أسسه ، وتعابيره وأساليب ادامته واعادة انتاجه . كيف تتداخل ، او كيف يتميز بعضها عن بعض المتغيرات الاساسية المستقلة : النظام العام والبنى الاجتماعية وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج ؟ وكيف يؤثر كل واحد من هذه المتغيرات المستقلة على بقية المتغيرات المستقلة ؟ وهل يمكن القول انها جميعاً ، ذات تأثير متساو في مكانة المرأة بعبورها او عدم عبورها المتغيرات الوسيطة المتداخلة ؟

الاسئلة ذاتها وبتحوير ملائم ، يمكن طرحها بالنسبة للمستويين الاخرين من النموذج المعروض . علاوة على ذلك ، ما مدى واقعية اعتبار النزاعات النفسية (او النزعات النفسية) مؤثرة في مكانة المرأة؟ وخاصة باعتبار أن هذه النزعات هي ، كما يبدو من نتائج مكانة المرأة الدونية وانعكاساً مكثفاً ـ وإن كان شخصياً ـ لتلك المكانة . إنني أميل الى الاعتقاد ، أن النموذج المعروض هو في حاجة اضافية الى اعادة النظر ، بحيث يمكن التغلب على طابعه الشديد الايجاز ، وكذلك عبر تحديد آخر لعناصره ، وايضاح ترابطها التأثيري المتبادل .

لدي اسئلة اخرى متعلقة بالنظام الأبوي : هل تأثر هذا النظام الأبوي في البلاد العربية برسملة اقتصاد المنطقة ؟ وما هي اشكال هذا التأثر ومجالاته ؟ طالما أن التحولات الرأسمالية قد أثرت بشكل يمكن ملاحظته في البنى الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا . ثم ما علاقة النظام الابوي بالنظام الطبقي وبأشكاله المتعددة ؟

وكيف يتأثر النظام الأبوي بعلاقته بالنظام الطبقي ، والتغيرات التي تطرأ على هذا الاخير؟ وكيف تتأثر انماط « الاستغلال والسلطوية والتغريب » بتلك العلاقة وتلك التغيرات ؟

اما فيما يتعلق بتحرير المرأة عبر الثورة بمعناها الشمولي والجذري كما يقترح د. بركات ، فيبدو لي أنها من هذه الناحية قضية لها عدة احتمالات ، ليس اقلها خطورة مطالبة المرأة . كمجموعة مضطهدة اجتماعياً ، بانتظار الحل يوماً ما ، في المستقبل الآتي ربما . الا يمكن ، علاوة على انتظار الحل الثوري الجذري الشمولي ، أن تعمل المرأة على احداث تغييرات « اصلاحية » تسهم بتراكمها في تسريع العملية التغييرية باتجاهها النوعي ؟

حامد عمار : لدي بعض الملاحظات بصدد ورقة د. بركات .

١ ـ من حيث المنهجية يؤكد الباحث ، اهمية اتباع « المنهج التحليلي » ، دون المنهج المثالي . ومع ذلك فإنه قد لجأ في كثير من الحالات الى المنهج الوصفي ، وبخاصة عندما حاول تحديد معالم النظام الطبقي الهرمي السائد في المجتمع العربي بأنه« استغلالي ، سلطوي ، فقير ، تعصبي . . الخ» . كذلك تنتشر هذه المقولات الوصفية المسطحة احياناً في وصفه للنظام الأبوي ، ولأنماط المعيشة في البادية والريف والمدينة . مثلاً « للأب مطلق الحرية في التصرف » ، الا يتنازع الآباء والابناء ، وهذا وجه من وجوه العلاقة له اسبابه ودوافعه في المجتمع الريفي .

٢ ـ وخريطة الهيكل للمنهج الاجتماعي التي رسمها خريطة مفيدة لكنها ، نظراً لضيق المساحة ، لم تحلل مقومات المتغيرات المختلفة . ونتفق على تنظيمها في صورة متغيرات أساسية مستقلة ، وإن كانت مستقلة « نسبياً » وليس « مطلقاً » ومتغيرات وسيطة ، ومتغيرات ناتجة أو تابعة . لكننا نلاحظ أنه لم يحلل مقومات البنى الاجتماعية وتوزيع العمل والمشاركة ، وخصوصاً في المجتمعات العربية التي تتداخل فيها التشكيلات والبنى الاجتماعية في اشكال غير مرجانية : تشكيلات زراعية اقطاعية متلاحمة مع جيوب وتشكيلات رأسمالية صناعية وتجارية ، مع جيوب اشتراكية وتعاونية وأهلية ، وقد تتشابك مع هذا كله جيوب قبلية بدوية ، وكما نقول بالعامية المصرية تمثل اخلاطاً من « لبن ، سمك ، تمر هندي » .

٣ ـ وقد لا نتفق معه ، كما ذكر د. خلف في اعتبار « النزعات النفسية » متغيراً وسيطاً وقد تكون عنصراً في المتغير الناتج ، ليست بذات تحديد خاص بها . ويمكن أن تحل محله « السلطة الحاكمة » كمتغير وسيط في المنهج الاجتماعي .

٤ ـ كذلك فإن العلاقات بين المتغيرات ، بل وفي داخل كل متغير علاقات متحركة ، ومتنقلة بين التناقض والانسجام والمصالحة والتوفيق الى غير ذلك . ولا يمكن التصور بأن الثقافة « كل

واحد » في حركتها الفكرية والتعبيرية والتأثيرية ، وانها « كلها وباستمرار ذات تأثير تسويفي وثانوي أو ترسيخي » على البنى الاجتماعية والمشاركة في الانتاج ، وانعدام العلاقة الجدلية السببية مع البنى الاجتماعية وهي المتغير المستقل .

٥ ـ يؤكد الباحث أن المطلوب هو تحويل المرأة الى « انسان » وهذا هو التحول النوعي ، وقد فشل الحل الاصلاحي الذي يحدث التغيرات الجزئية . ومن ثم فلا مناص من الحل الثوري . ما هو الحل الثوري ، وكيف يمكن التحرك نحوه من الواقع المعاش المتحرك ؟ لم تقدم الورقة لنا اجابة عن مسار هذا التحرك . والنضال هو تحرك نحو الهدف . . . ولا يمكن أن نقف دائماً سواء أكانت في مواجهة موقع المرأة ، في التربية ، في الانتاج المادي ، ام الثقافي لنقول أنه لا يمكن اصلاح الامور الا بالثورة . وانتظار الثورة لتغيير البنى والمتغيرات الاساسية هو انتظار لليوم الموعود .

غسان سلامة : اثارت ورقة د. حليم بركات في ذهني رد فعل ، يمكن وصفه بأنه نقيض الملاحظات التي اثارتها الورقة السابقة . نحن هنا امام منهج متماسك ، حل مكان بسط المعلومات الواسعة الذي ميز مساهمة د. شلق . لكن هذا المنهج ليس مقنعاً . فالمفاهيم المستعملة لم يتم تحديدها بشكل كاف . ما هو المنهج الاجتماعي ؟ وهل الذي عاد اليه هو المنهج الاجتماعي الافضل؟ واذا كان الامر كذلك ، فلماذا لم يقم هو بنفسه بتطبيقه ؟

هذا باب ملاحظتي الأولى . ذلك أن المنهج الذي قدم لنا في البدء افتقدناه لاحقاً اذ عاد د. بركات الى الوصفية بل اقول الى نوع من المبالغة الدغماطية كقوله مثلاً : «إن انماط المعيشة المختلفة في المجتمع العربي تعتمد توزيعاً للعمل يحيل المرأة الى كائن هامشي عاجز ملحق بالرجل وفي خدمته » . و « عمل المرأة لا يزال عملاً مسانداً ، وامتداداً لنظام الخدمة في المنزل » . و « الاستغلال الذي لا تحد من تفاقمه سوى ضوابط قليلة واهية » . . . الخ .

هذه المبالغة تنقلني الى الملاحظة الثانية . اذ تنتهي الورقة الى شيء من المأزقية المطلقة . ذلك أن الباحث يريد للمرأة ، ان تتحول « من جسد الى انسان » ، وان تنتقل من «موضوع جنسي الى انسان » . ليست الفجوة بين الوضع القائم ، والوضع المنشود هائلة بهذا القدر ، ولو كانت كذلك ، فليس من الواقعي تصور اي تطور ايجابي قريب .

ولكن لدى د. بركات حل : هو الحل الثوري بعدما قرر فشل الحل الاصلاحي وهنا ندخل في مأزق جديد . فليست سمات الحل الثوري قائمة امام اعيننا ، ولا يدلنا الباحث الى وسائل التوصل اليه . هل ان انتظاره برأيه بديل عن العمل الدؤوب المتراكم الممكن ؟ ما هي الخطوات التي تجعل هذا الحل الثوري الخارج « كالإله من الماكينة » ممكناً ؟ ثم ما هي سماته ، ما هي عناصره ، ومن هو قادر على طرحه وتنفيذه ؟ الباحث لا يجيب عن هذه الاسئلة ، ولو انه سمح لنفسه سابقاً باعلان فشل الحلول الأخرى جميعاً .

لكن لهذه الورقة حسنة كبيرة هي طبعاً في فتحها الباب امام بناء نموذج لدراسة المسألة ، وقد تكون جميع مناقشاتنا مفيدة لتطوير هذا النموذج . والأمل طبعاً هو أن يعود د. بركات الى نموذجه

بهدف تأصيله التاريخي وجعله اكثر ديناميكية . فالتشاؤم المطلق ، والحكم الخارجي القاطع على مجتمعنا ليسا بالضرورة افضل باب لتغيير الأوضاع القائمة .

صفية سعادة : ملاحظة بسيطة اود الادلاء بها ، على الرغم من أن من سبقني في الحديث قد نوه بها ، وهي عدم تطابق الخاتمة وموضوع البحث . فقول د. حليم بركات ، ان حل « التطور الطبيعي والمعنوي والاصلاحي » قد فشل ، وليس من مخرج الا في الثورة هو قول ليس واقعياً . اذ انه منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا قد حصل تطور وإن جاء بطيئاً ومع ارتدادات الى الوراء . وكان من الممكن أن يتوسع د. حليم بركات في البحث حول هذا المجال .

اميرة الدرا : اشكر د. حليم بركات على حماسته لقضية المرأة وأبارك نجاحه وجرأته في الطرح الثوري الذي جاء في بحثه ، معتمداً منهجاً اجتماعياً اعتبر فيه النظام العام والبنى الاجتماعية وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج هي المتغيرات الاساسية المستقلة ، والثقافة من تراث ديني وتقاليد او اعراف قبلية ونزعات نفسية وغيرها على أنها المتغيرات الوسيطة المتداخلة وان مكانة المرأة الدونية هي المتغير الناتج .

لقد اعتبر الباحث أن الثقافة من معتقدات دينية واعراف قبلية وعادات عائلية نتيجة النظام العام ، والبنى الاجتماعية وتوزيع العمل ، ولا يمكن أن تتبدل مكانة المرأة بشكل فعال ، الا اذا حدث تغيير في النظام والبنى الاجتماعية الاقتصادية . وهنا اخالف الباحث في الرأي ، لأنني ارى أن المعتقدات الدينية وما يرتبط بها وينشأ عنها من أعراف وعادات وتقاليد هي الأساس ، بل هي المفتاح الحقيقي لقضية الانسان العربي ككل ، وليس لقضية المرأة العربية وحدها .

إنني أرى أن الدين سلاح مهم وخطر جداً ، سلاح ذو حدين . صحيح أن لتخلف الانسان العربي سواء كان رجلاً ام امرأة جذوراً متعددة ، ولكن الجذر الأصل هو الدين فمنه تنبع الاعراف والتقاليد والعادات التي تتحكم بالانسان العربي ، وتشده بسلاسل قوية متينة الى الوراء . وبصورة خاصة بالمرأة العربية التي ينعكس ذلك على نفسيتها ، ويتغلغل في اعماقها ، ويستكن في عقليتها وتفكيرها وتصرفاتها ، وتربيتها لاولادها ومشاركتها للرجل في مختلف دروب الحياة. فتارة تجد نفسها ناقصة عقلاً وديناً ، وأخرى هي ضلع من اضلاع الرجل ، وثالثة ، هي اثم ومنكر تلفها صور المحرمات اينما اتجهت وكيفما تصرّفت ، ويلاحقها المجتمع ككل بتكريس هذه الصور فيها ولا فرق بين امرأة ورجل . ومن هذا المنطلق بالذات ، ارى ضرورة اضاءة هذه النقطة بالذات ، واعتبرها المفتاح الفعلي لحل قضية المرأة ، وبالتالي قضية الانسان العربي . .

إن المعتقدات الدينية هي من اكثر العوامل ،اهمية في في صنع الانسان العربي امرأة كان ام رجلاً ، إنها هي الاساس الذي يرسخ في عمق الشخصية العربية . وما لم نجد تفسيراً جديداً عصرياً للدين ، وابعاد الدين في بناء الانسان العربي ، فلن نفلح في تغيير البنى الاجتماعية ، الا اذا كنا نريد أن نتعامل بالارقام لا بالشخصيات الانسانية وبما تحمل هذه الشخصية من كرامة وحرية وكبرياء .

ثريا احمد عبيد: إن بحث د. حليم بركات قد يشكل تحولاً في المنهجية، كما قالت د.

مارلين نصر ، ولكن خاتمة البحث ، والتي اراد بها طرح حلول لا تمثل تحولا ، هي في الحقيقة تكرار للفكر الثوري الذي يطرح تحرير المرأة ضمن تحرر المجتمع وتغيره الجذري . لذلك ، يبقى هذا الطرح نظرياً لعدم وجود مثل هذه التجربة الثورية في الوطن العربي في هذه المرحلة . وولادة مثل هذه الثورة يتطلب ظروفاً موضوعية ، لم توجد ، ولم تنضج بعد في منطقتنا العربية . ويكمن جزء من اشكاليتها في ارتباط القيادات الحالية للحركات العربية المختلفة اجتماعياً بالواقع وتقاليده . ولكن يبقى مشروع د. بركات تطلعاً مستقبلياً ليس للمرأة فقط ، بل للمجتمع كله ـ اناثاً وذكوراً ، ويتحسس المرء في ضوئه الطريق للوصول الى هذه الثورة ، وما اصعب التحسس في دهليزنا العربي القاتم .

وكذلك يطرح الباحث قضية التطور الكمي ، وعلاقته بالتطور النوعي ، ويؤكد أن التطور الكمي على مدى طويل غير مرتبط بحركة الانسان الواعي . وهذا حق، فالتطور النوعي البطيء ينتج عن تراكمات التطور الكمي العفوي ، اي أنه لا ينتج عن العمل الواعي الذي يبدر عن المخططين او عن اصحاب القرار ، ولكن هذا لا يعني أننا نهمل هذا النمط من التغير التراكمي . حقيقة الأمر ، ان هذا التطور مرتبط بحركة المجتمع العفوية اللاواعية والمسيّرة من نظام اقتصادي سائر في منطقتنا العربية ، يؤدي بنا للتبعية مع تغير سطحي في المجال الاجتماعي . واقل ما يمكن عمله هو التفاعل مع هذا التطور الكمي / النوعي بغية تحويله نحو الاتجاهات الصحيحة ، التي قد تصب مستقبلاً في نبع الحركة الثورية التي ينشدها الباحث .

مارلين نصر : اود الرد على ما اورده بعض الاساتذة حول ما جاء في تعقيبي على ورقة د. حليم بركات ، عن ضرورة « تأهيل الرجال للمشاركة الكاملة » في عملية اعادة الانتاج او الانسال ، فقد اشير ـ تعليقاً على ما قلته ـ الى استحالة مشاركة الرجال في عمليتي الحمل والرضاعة . ومن يرجع الى التعقيب سيجد أنني لم اذكر هذه المهمات التي حصرتها الطبيعة بالمرأة ، وانما تكلمت عن « ضرورة مشاركة الرجال في عملية تغذية ورعاية وتربية نسلهم » (بعد فترة الرضاعة بالطبع) بالمساواة مع النساء ، وعن « ضرورة تحمل المجتمع للاعباء المادية الناتجة عن كل عملية اعادة انتاج النسل ومكافأة العمل النسوي او الذكوري المبذول فيها مادياً ، بالضبط مثلما يكافأ العمل في الانتاج » .

وكذلك أشار د. عبد الهادي خلف الى ضرورة توضيح علاقة النظام الأبوي بالاقتصاد في المجتمع العربي . إن هذه العلاقة ، في رأيي ، لم تدرس ولم تحلل بعد في الشكل الذي تتخذه حاليا في المجتمع العربي . الا انني اشرت في تعقيبي حول « خصوصية النظام الابوي السائد في المجتمع العربي » ، (والذي لم يسمح لي الوقت في قراءته عليكم في المدة المحددة للتعقيب) واشرت الى العلاقة بين نشوء وتكون النظام الابوي في المنطقة العربية وبين نشوء ما يسمى حالياً بنمط الانتاج العائلي الذي بدأ يتبلور مع تحول المجموعات البشرية من نظام القطف والصيد الى الزراعة وتدجين الحيوانات منذ بضعة آلاف من السنين .

حليم بركات : اشكر د. مارلين نصر اهتمامها الجاد بدراستي ، وقد جاء تعقيبها مشجعاً ومحققاً للغاية التي رجوتها وهي اثارة اسئلة أساسية اكثر من اعطاء اجوبة جازمة في

الموضوع . وفي سبيل التوضيح ومزيد من النقاش ، اود أن اقف عند بعض النقاط المهمة التي وردت في تعقيب د. نصر :

لم اقل في اي مكان في دراستي أن « مشاركة المرأة في الانتاج هي دائماً مشاركة ضئيلة وهامشية » كما لم اقل « أن ضآلة وهامشية مشاركة المرأة في الانتاج ، هما فعلاً السبب لمكانتها الدونية » . ما قلته بالدقة : « إن انماط المعيشة المختلفة في المجتمع العربي تعتمد توزيعاً للعمل يحيل المرأة الى كائن هامشي عاجز ملحق بالرجل وفي خدمته » . ومع هذا أكون مخطئاً ، لو اعتبرت أن توزيع العمل هو وحده المسؤول ، او هو « السبب » عن هامشية المرأة وعجزها . إن « توزيع العمل » هو غير « مشاركة المرأة » فالمشاركة حسب مفهومي هي جزء من عملية التوزيع التي تشمل ، او تتصل بالاضافة الى ذلك بأكثر من سبب ، مثل نوع الوظائف التي تقوم بها المرأة ، وموقعها في البنى الاجتماعية ، وملكية وسائل الانتاج ، والسيطرة على النشاطات الانتاجية ، وعلى المنتوجات الحاصلة . ليس هناك من سبب واحد ، بل هناك عدة متغيرات أساسية ، ومتغيرات وسيطة متداخلة تحدد مكانة المرأة ، وبين المتغيرات الاساسية التي ذكرتها « النظام العام وتوزيع العمل والمشاركة في الانتاج والموقع في البنى الاجتماعية » . واريد أن أضيف هنا متغيرين آخرين ، هما ملكية وسائل الانتاج ، والسيطرة على النشاطات الانتاجية والتحكم بالمنتوجات . وذكرت بالاضافة الى ذلك بعض المتغيرات الوسيطة المتداخلة من ثقافية (معتقدات ، اعراف ، تقاليد ، قيم) ونفسية (نزعات سادية وماسوشستية وانانية وغيرها) . هذه المتغيرات معاً متفاعلة ومؤثرة ، ومتأثرة بعضها ببعض هي التي تقرر مكانة المرأة ، ولا يشكل اي من هذه المتغيرات بحد ذاته ومهما كان مهماً « السبب » . اذن ، لم اتكلم في دراستي عن « السبب » ، بل عن المتغيرات التي تؤثر تأثيراً نسبياً وسببياً وتسويفياً وترسيخياً .

كذلك لم اتحدث في اي مكان من دراستي عن « مشاركة المرأة (الريفية) النادرة في العمل الانتاجي » . على العكس ، يستنتج من وصفي لأعمال المرأة في الريف ، كما لاحظت د. نصر ، « إن النساء يشاركن احياناً في الانتاج بنسبة تفوق مشاركة الرجل » (تعقيب د. نصر) . اوافق كلياً على هذا الرأي . ومع ذلك تحتل المرأة مكانة دونية بسبب مجموع العوامل المتفاعلة التي ذكرتها . اذن ، لم اقل ابداً بالمشاركة النادرة في الريف، ولم استعمل هذا التعبير .

وأجد نفسي مضطراً أن اوضح بأنني لم اقل في اي مكان من دراستي « ان نسبة المشاركة في الانتاج هي العامل المحدد للمكانة الاجتماعية السياسية » (تعقيب د. نصر) ، وانا لا اوافق على هذه المقولة للاسباب السابقة نفسها التي ذكرتها اعلاه . ولكنني في الوقت نفسه لا اوافق د. نصر على استنتاجها « إنه لا توجد علاقة سببية بين نسبة مشاركة المرأة في الانتاج ، ومكانتها الاجتماعية والسياسية الدونية » . ما نستطيع أن نقوله ، إن نسبة المشاركة قد لا تشكل في بعض الحالات وبحد ذاتها عاملاً سببياً ، ولكنها تشكل في رأيي متغيراً أساسياً يؤثر تأثيراً مباشراً بدونية المرأة ، اوغير المرأة ، بالتفاعل مع والاتصال بعدد من المتغيرات الاخرى مثل ملكية وسائل الانتاج ونوعية توزيع العمل وطبيعة السيطرة على النشاطات

الانتاجية والمتوجات .

حسب معالجتي ، أن مفهوم المشاركة في الانتاج ، لا ينفصل عن بقية هذه المتغيرات الأساسية ، بل يقترن بها ويتفاعل واياها مما يدعو الى التمييز بين مشاركة الفريق المسيطر في عملية الانتاج ، والفريق المسيطر عليه . لذلك اوافق د. نصر ، « أن الموقع ضمن علاقات الانتاج ، وليس المشاركة ، هو الذي يحدد الفئة المسيطرة ، والفئة المسيطر عليها في المجتمع » ، ولكنني كنت اتحفظ بذلك فأضيف « وليس المشاركة بحد ذاتها » .

وأستغرب بعد أن تتوصل د. نصر الى هذا الاستنتاج ، ان تعود فتقول « إن العامل الذي يفسر مكانة المرأة الدونية في المجتمع العربي ، وفي علاقات الانتاج يكمن حسب رأينا، خارج عملية الانتاج . فمكانة المرأة الدونية . . . تعود الى موقعها داخل عملية لا تقل اهمية عن الانتاج . . . واقصد بذلك ، عملية اعادة انتاج الجنس البشري (Reproduction) ، او الانسال اذا صح التعبير » (تعقيب د. نصر) .

أستغرب هذا الكلام لتناقضه ، ولاحتمال عودته الى العامل البيولوجي . فيما يتعلق بالتناقض ، كيف يمكن منطقياً أن نقول في آن معاً ، ان عملية الانسال « لا تقل اهمية عن الانتاج » ، وان « العامل الذي يفسر مكانة المرأة يكمن خارج عملية الانتاج » . إن سر التناقض هنا ان د. نصر تصر على « العامل » الواحد ، وليس على تفاعل عدة متغيرات اساسية ومتغيرات وسيطة متداخلة . هنا، لا بد من الاعتراض مرة ثانية على القول بـ « العامل الذي يفسر مكانة المرأة » . وفيما يتعلق بالقول ان عامل الانسال هو المسؤول عن دونية المرأة ، قد يعود بنا حقاً الى معطيات « الطبيعة » ، او بالتحديد معطيات « التركيب البيولوجي » فننتهي الى التفسير المثالي المطلق . هذا الاحتمال هو الذي يجب أن يكون اوحى للدكتور محمد الرميحي أن يشير تعليقاً على ما قالته د. نصر الى « استحالة مشاركة الرجال في عمليتي الحمل والترضيع » ان سوء التفاهم هذا ، يعود الى استعمال مصطلح « الانسال » كعامل يقرر مكانة المرأة .

ويبقى ان أعترف بأنني لم اشر الى العلاقة بين وضع المرأة في ظل النظام الابوي ، وعملية الانصهار القومي . اوافق أن النظام الابوي قد يتناقض مع الولاء للمجتمع ككل ، وقد بينت ذلك بوضوح في كتابي حول « المجتمع العربي المعاصر » الذي سيصدر قريباً ، إن هذا في رأيي ، موضوع آخر ويحتاج الى دراسة بحد ذاته فلا يكفي أن نشير اليه اشارة عابرة .

بالنسبة لملاحظات د. حكمت ابو زيد :

١ - إنني اتبع المنهج الاجتماعي الموضوعي البنيوي ، وقد استفدت من عدة نظريات بنيوية داخل علم الاجتماع ، اذكر منها بشكل خاص ، الماركسية والدركهيمية والفيبرية .

٢ - استعملت مصطلح المتغيرات الاساسية المستقلة كترجمة لـ Independent

Variables . ليس المقصود هنا استقلالية هذه المتغيرات (كما قد يستدل من الترجمة الحرفية) ، فهذه العوامل متداخلة متفاعلة متأثر بعضها ببعض .

٣ ـ ليس قصدي تعديل النظرية الماركسية جوهرياً اوغير جوهري . كل ما في الأمر انني افدت منها كما افدت من النظريات البنيوية الاخرى ، ومن الابحاث الميدانية في العلوم الاجتماعية المعاصرة .

٤ ـ لا اعتبر أي متغير ، أكان أساسياً مستقلاً او وسيطاً متداخلاً او ناتجاً ، متغيراً مطلقاً ، ولكنني من ناحية اخرى ، اعتقد أن تغيير مجمل الاوضاع والبنى الاجتماعية وتوزيع العمل والنظام السائد (وليس مجرد مشاركة المرأة في الانتاج) ، سيؤدي بالضرورة الى حصول تبدل في النزعات النفسية ، ومن ثم في مكانة المرأة . هذه مقولة دينمائية وليست مقولة ميكانيكية حتمية . إن النزعات النفسية ، تستمر باستمرار الاوضاع التي ادت اليها ، وليست مجرد « رواسب نفسية » اذا قصدنا بها أنها ، ما يبقى رغم تبدل الاحوال . ان « الرواسب النفسية » هي استمرار « للرواسب الاجتماعية » . بكلام آخر ، ان الرواسب النفسية ليست عوامل مطلقة مستقلة ، ولا بد من أن تتغير بتغير الاوضاع التي تنتجها او تتصل بها ، والوظائف الظاهرة والخفية التي تخدمها . وللتمثيل على ذلك ، يعتبر الدكتور سيد عويس في دراسته حول ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي ، إن هذه الظاهرة وما يرافقها من شكوى موجودة في المجتمع المصري المعاصر هي « احدى رواسب الماضي السحيق » . في رأيي إن الشكوى ليست مجرد رواسب ، فالاوضاع التي دعت اليها في الماضي السحيق ، لا تزال قائمة في المجتمع المعاصر ، وهذا ما يفسر سر استمرارها ، وكذلك الوظائف التي تخدمها . وانا اوافق كليا على قول د. ابوزيد ان « المهم . . . هو ضرورة عدم الأخذ باحادية العوامل وانما بتعددها » . انني اقول بالمتغيرات وليس بالثوابت .

٥ ـ اعتقد اننا بحاجة ماسة لمزيد من الابحاث الميدانية . وللقيام بمثل هذه الابحاث ، لا بد من اعتماد افتراضات محددة مستمدة من النموذج التصوري . ما توصلت اليه هو اجتهاد ، وهو بالتالي بحاجة الى مزيد من الاثبات عن طريق الابحاث الميدانية . وقد قصدنا في بحثنا في العلاقات بين المتغيرات الاساسية المستقلة ، والمتغيرات الوسيطة المتداخلة ، والمتغيرات الناتجة ، ان نمهد بذلك تماماً الى ربط التحليل الكمي بالتحليل الكيفي .

٦ ـ اعترف أن هناك بعض المفهومات ، لم اتمكن من الاشارة الى مدلولاتها ، مثل الثورة والسلطة والمكانة . السؤال هو ، هل يمكن أن نتعرض الى كل ذلك في مقالة واحدة ؟

٧ ـ اوافق د. ابو زيد على القول بضرورة ترك الباب مفتوحا امام اجتهادات اخرى . باب الاجتهاد لا يغلق في العلم ومهما تقدم البحث العلمي . في هذه المرحلة ، ابحاثنا استكشافية استطلاعية .

اشارك د. الرميحي ، انه من الضروري التشديد على التفاعل الجدلي بين المتغيرات الاساسية والمتغيرات الوسيطة والمتغيرات الناتجة ، فلم اعتبر مطلقاً المتغيرات الاساسية متغيرات مستقلة نهائياً . وأوضح أيضاً ، أنه ليس بامكاني أن أصف وافسر

تفسيراً تحليلياً مختلف جوانب علاقات الاستغلال ، والسلطوية والنقد والتعصب في مقالة حول النظام الاجتماعي ، وعلاقته بمشكلة المرأة العربية .

وفيما يتعلق بالملاحظات الفرعية التي ابداها د. الرميحي ، يهمني أن اوضح بأنني لا أرفض الفكرة التي تقول « بأن تراكم التطور الكمي سوف يؤدي الى تطور نوعي » . ما قصدت في هذه الورقة ، أن ظواهر نزع الحجاب ، وارتداء الملابس الحديثة ، والاختلاط بين الجنسين ، والاقبال على العلم لا تقود بحد ذاتها وكما تمت حتى الآن الى حدوث تحول نوعي (كأن تصبح المرأة كائناً بذاتها لا بغيرها ، او أن يبطل النظر اليها كموضوع جنسي) طالما يسيطر النظام العام القائم . وكذلك يهمني أن أوضح أنه بالامكان الاستعانة بالرواية ، إنما لا يجوز الاكتفاء بها . يمكننا أن نستنتج الكثير من الرواية العربية (فنستطيع مثلاً ، أن نتفهم المجتمع المصري من خلال روايات محفوظ اكثر من اي دراسة اجتماعية صدرت حتى الآن) . ما المانع اذا ما تعددت المصادر ؟

وسوف أرد على ملاحظات د. عمار تباعاً وكما وردت في تعليقه :

١ ـ إن المنهج التحليلي لا يرفض الوصف ، بل يشمله ويتجاوزه للتفسير . وصحيح أنني لم افسر كل ما وصفته ، فقد كان غرضي تفسير مكانة المرأة فقط .

٢ ـ اوضحت في ردودي على التعليقات السابقة إنني لا اعتبر المتغيرات الاساسية مستقلة مطلقاً بل مستقلة نسبياً ، وحسب الظاهرة التي نحتاج الى تفسيرها .

٣ ـ كنت أود لو ذكر د. عمار لماذا لا يعتبر « النزعات النفسية » متغيراً وسيطاً كي اتمكن من الاجابة عن تساؤله . وربما يمكنني أن اقول ، انه ليس هناك اي متغير وسيط بالمعنى المطلق ، فقد تكون النزعة السادية مثلاً متغيراً ناتجاً عندما يكون قصدنا تفسير هذه الظاهرة . إن النزعات النفسية قد تعتبر متغيرات وسيطة عندما تكون الغاية تفسير مكانة المرأة في المجتمع العربي . إننا لا نبحث في المطلق المجرد .

٤ ـ ما اردت أن أقوله في هذه الدراسة ، ان المعتقدات والآراء والاعراف المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع العربي هي تسويفية وترسيخية . ولم اقصد انها لا تخدم وظائف اخرى . وكذلك لم يكن غرض هذه الدراسة وصف طبيعة الحل الثوري . هذا يتطلب دراسة مستقلة .

بالنسبة لتعليق د. عبد الهادي خلف ، فإنني لست في وضع يسمح لي بالموافقة ، او عدم الموافقة على قول د. خلف أن بحثي هو احد اهم ابحاث الندوة . انما استطيع أن اوافقه على النموذج الذي عرضته لتحليل مكانة المرأة ، هو في حاجة اضافية الى اعادة النظر للتغلب على طابعه الشديد الايجاز .

اما د. سلامة فقد كنت أود مثلاً أن يظهر جوانب الخطأ او عدم الدقة في قولي ، إن لمرأة في المجتمع العربي « كائن هامشي ، عاجز ملحق بالرجل وفي خدمته » فلا يكتفي

بالقول إنها « نوع من المبالغة الدغماطية». تعرّف الدغماطية على أنها الاستفادة من النقمة الشعبية ، من اجل مكاسب سياسية شخصية . هل يتهمني د. سلامة بذلك ؟ ولا أفهم كيف يفهم قولي بفشل الحل الاصلاحي تشاؤ ماً ، وكيف يوفق بين قوله ان لورقتي « حسنة كبيرة هي طبعاً في فتحها الباب ، ام بناء نموذج لدراسة المسألة » وبين حديثه عن « التشاؤم المطلق ، والحكم الخارجي القاطع » . اظن أن على د. سلامة ، أن يوضح فيها اذا كان يعتبر انني في هذه الورقة افتح الباب او اغلقه .

اوافق د. ثريا عبيد أن الفكر الثوري حول تحرير المرأة ، في المجتمع العربي ، هو طرح نظري لغياب مثل هذه التجربة . ونحن بانتظار التجربة . انما ، هل يعني هذا الكلام أننا لا نستطيع أن نستفيد من تجارب المجتمعات الأخرى . إن بعض ظروف الثورة الموضوعية موجـود حقاً في المجتمع العربي مثل التبعية والطبقية والتخلف والخلل في الانظمة السائدة ، وعدم شرعية الطبقات الحاكمة وعدم القدرة على مواجهة التحديات التاريخية . . . الخ .

القسم الثاني

دور المرأة في الحياة السياسيَّة في الوطن العربي

الفصل الثالث

دراسة مقارنة للقوانين الخاصّة بالمرأة والاسرة في المغرب العربي : تونس والمغرب والجزائر

حفيظة شقير

مقدمـــة

تبدو اليوم مسألة تحرر المرأة أمراً ملحاً في الوطن العربي ، لأن العلاقات الأبوية ، واضطهاد الرجل ، والأعراف السائدة ، تجعل منها إنساناً مستغلاً ومستضعفاً . وفي بلدان المغرب العربي - المغرب وتونس والجزائر - تعكس قوانين الأحوال الشخصية طبيعة هذه المجتمعات ووضع المرأة فيها . واليوم ، وعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبي عن العائلة ، وولوجها ميدان التعليم[1] ، وتصاعد نضالها المستمر من أجل مشاركة فعالة في الدورة الاقتصادية ، واكتساب حق المساواة مع الرجل في العمل[2] ، ورغم ما تنص عليه الدساتير ، والخطب الرسمية من مساواة المرأة بالرجل[3] . رغم كل هذا فإن المرأة تبقى سجينة قوانين الأحوال الشخصية التي تتسم بعدم المساواة بينها وبين الرجل في حرية التصرف .

وتختلف اوضاع المرأة من قطر لآخر في المغرب العربي . ففي تونس تعتبر الاوساط

(١) نسبة الاناث في المرحلة الابتدائية في المغرب تمثل ٣٦ بالمائة من مجموع التلاميذ عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . أما في تونس فنسبة الاناث في كل مراحل التعليم تمثل ٣٧,٢٥ بالمائة .

(٢) نسبة اليد العاملة النسائية في الجزائر تمثل ٦ بالمائة ، وفي تونس تمثل ١٨,٧ بالمائة .

(٣) يخصص الميثاق الوطني الجزائري ، ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ ، ثلاثة فصول في هذا الخصوص :

- الفصل (٣ - ٣٩) يلغي كل تمييز قام على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس او العرف أو الحرفة .
- الفصل (٤٢) يضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة الجزائرية .
- الفصل (٨١) يقضي بأن تشارك المرأة كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية .

أما الدستور المغربي ، ١/ ٣/ ١٩٧٢ ، فينص في الفصل (٨) على ما يلي :

- تتمتع المرأة والرجل بالحقوق السياسية نفسها .
- لكل المواطنين الراشدين من الجنسين ، المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية ، الحق في الانتخاب .

الرسمية ، مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في ١٣ / ٨ / ١٩٥٦ مكسباً ثورياً بالنسبة للمرأة ، مقارنة بالتشريع الاسلامي الذي كان مطبقاً آنذاك . إلا أن المجلة تحوي العديد من التناقضات ، بالاضافة الى القوانين التي صدرت بعد عام ١٩٥٦ والتي تحد من التحرر الفعلي للمرأة . وفي الجزائـر لم توجد بعد مجلة الأحوال الشخصية . فلقد توالت ثلاثة مشاريع قوانين في هذا المجال ، دون أن تقع الموافقة عليها (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢). وبسبب عدم اقرار المشاريع المذكورة ، تبقى المراسيم الصادرة في عام ١٩٥٩ ـ الخاصة بالأحوال الشخصية ـ نافذة المفعول، وفقاً للقانون الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ تحت رقم ٦٢ ـ ١٥٧ . أما في المغرب الاقصـى فتوجد المدونة الصادرة في ١٩٥٨ التي تقنن التشريعات الخاصة بالمرأة والتي جاءت متأثرة بالمذهب المالكي . ومن هذه الحالات الثلاث ، يمكننـا أن نستخلص ثابتين اثنين : عدم المساواة بين المرأة والرجل ؛ وبقاء المرأة عديمة المسؤولية ، (حريتها بالتصرف مقيدة) واعتبارها قاصرة . وهذا ما سيتناوله عرضنا بالدراسة والتحليل .

أولاً : العلاقات قبل الزواج تطغى عليها اللامساواة

وكما سنرى بعد حين ، فإن المرأة المغربية وحسب منطق القوانين الجارية (المعمول بها) تجد نفسها مقيدة بالمحيط الاجتماعي والدينـي الذي تعيش فيه ، والذي يصعب فيه عليهـا أن تتعدى حدوده . وهكذا ، فإذا كان القانون يمنحها بعض الحقوق ، فإنها تكون تارة مقيدة (في اختيار شريك حياتها وفي الموافقة على الزواج) وتارة تكون مكانتها مستضعفة بسبب المهر .

١ ـ اختيار الزوج

تضع تشريعات البلدان الثلاثة شروطاً خاصة فيما يتعلق باختيار الزوج :

أ ـ سن الزواج

ففي **المغرب الأقصى** ، وطبقاً للفصل الثامن من المدونة ، تكمل أهلية النكاح في الفتى بتمام الثامنة عشرة ، وفي الفتاة بتمام الخامسة عشرة . وفي **القطر الجزائري** ، وحسب الفقرة الثانية من القانون الصادر في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ ، هناك سن قصوى يحددها القانون : فالرجل يتزوج ابتداء من سن الثامنة عشرة كاملة ، والمرأة عند تمام السادسة عشرة . أما في تونس ، فإن الفصل الخاص من مجلة الاحوال الشخصية ، يمنع الزواج على الرجل ما لم يبلغ عشرين سنة كاملة وعلى المـرأة ما لم تبلغ السابعة عشرة كاملة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أمرين : **أولهما** : أن كل طفل قاصـر لا يستطيع أن يتزوج إلا بموافقة ولي أمره ، (سن الرشد ٢٠ سنة بالنسبة لتونس و ٢١ سنة بالنسبة للجزائر والمغرب) . **وثانيهما** : انه من كانت سنه دون السن القانونية للزواج ، فإن تشريعات البلدان الثلاثة تفترض ترخيصاً خاصاً من القاضي الذي لا يسند هذا الترخيص إلا لأسباب خطيرة ، يجب فيها الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامـة والمصلحة الخاصة للزوجين . ففي هذا التحديد لسن البلوغ قطع

للصلة التي كانت تربط مع تقاليد وأصول التشريع الاسلامي الذي لا يعترف بأي تحديد لسن الزواج ، ولا أدل على ذلك من زواج الفتيات اللواتي دون سن البلوغ ، وهو أمر تترتب عنه عواقب مضرة من الناحيتين الجسمية والنفسانية .

ب ـ الموافقة على الزواج

تعتبر الموافقة على الزواج في البلدان الثلاثة ، شرطاً أساسياً لابرام عقد الزواج . أما مجلة الأحوال الشخصية في تونس ، فإنها تنص صراحة في فصلها الثالث ، على أن الزواج لا يتم الا بموافقة الزوجين . وفي المغرب ينص الفصل الرابع من المدونة : « ينعقد الزواج بإيجاب من أحد العاقدين ، وقبول من الآخر بواسطة الفاظ تقيّد معنى النكاح لغة وعرفاً » . وفي الجزائر ، ينص الفصل الثاني من المرسوم المؤرخ في ٤ شباط / فبراير ١٩٥٩ والمتعلق بالزواج المبرم بولايات الجزائر والواحات من طرف أشخاص مدنيين : « إن هذا الزواج لا يتم إلا بموافقة الزوجين » .

وهكذا نرى أن الموافقة ، هي شرط لا بد منه في كل من الأقطار الثلاثة ، على أن هذه الموافقة لا تكون حاصلة إلا بكتاب قانوني ، وهو عقد الزواج ، فالموافقة تكون شفاهية ، علانية وبحضور شاهدين(٤) . ففقه القضاء الجزائري ، يطالب صراحة بهذه الموافقة ، ويعتبر الزواج باطلاً إذا لم تحصل الموافقة(٥) . كما يلزم فقه القضاء الجزائري بأن تتم هذه الموافقة أمام ضابط الحالة المدنية(٦) . وأن هذه الموافقة لا تكون مرتبطة بوقوع حدث محتمل في المستقبل أو بعدم وقوعه . ففي الجزائر وتونس ، تعتبر الموافقة أمراً شخصياً بالنسبة لكلا الزوجين على أنه يسمح للزوجين التونسيين بأن يبرما عقد زواج عن طريق التوكيل(٧) . وقد يحصل ذلك في صورة ما ، إذا كان أحد الزوجين موجوداً بالخارج ، أو أنه كان مريضاً ، ومن هنا نرى أن الزوجين يكونان متساويين من الناحية القانونية على شرط أن يكونا قد أدركا سن الرشد ، وأن يبرما عقد الزواج بحضور شاهدين من أهل الثقة ، ولو كان ذلك في غياب عائلتيهما وبقطع النظر عن موافقتهما .

إن الأمور لا تتم بهذه الصفة في المغرب الأقصى ، إذ أن الزوجين لا يكونان متساويين في هذه المرحلة . فإذا كان بإمكان الزوج أن يبرم عقد الزواج بصفة شخصية ، أو عن طريق نائبه ، فإن المرأة لا يمكنها أن تقوم بذلك إلا بواسطة ولي من جنس الذكور ، فالمرأة في هذه الصورة لا يمكنها أن تعبر عن موافقتها بصفة مباشرة ، فهي مجبرة بأن تفوض هذه الارادة إلى وليها الذي يعبر عنها عند إبرام العقد : « يشترط في صحة عقد الزواج ، حضور شاهدين عدلين سامعين في

---

(٤) انظر : الجزائر ، مرسوم ١٩٥٩ ، الفصل ٢ ؛ مجلة الاحوال الشخصية (تونس)، ١٣ / ٨ / ١٩٥٦ ، الفصل ٣، الفقرة ٢ ،والمدونة المغربية ، ١٩٥٨ ، الفصل ٥ ، الفقرة ١ .

(٥) انظر : « الحكم الصادر عن محكمة مستغانم في ٣ / ١١ / ١٩٦٦ ، » في : المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والقانونية .

(٦) انظر : « الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالجزائر في ٢٣ / ٧ / ١٩٦٥ ، » في : المجلة القانونية الجزائرية ، ١٩٦٨ ، ص ١١٨٧ .

(٧) الجزائر ، مرسوم ١٩٥٩ ، الفصل ٢ ، ومجلة الاحوال الشخصية (تونس)، الفصل ٩ .

مجلس واحد الايجاب والقبول من الزوج أو نائبه، ومن الولي بعد موافقة الزوجة وتفويضها له »[8] . فطبقاً للمذهب المالكي ، تحتاج المرأة إلى تفويض ولي يسمى بولي الزواج الذي يبلغ عن موافقتها عند إبرام عقد الزواج . « الولاية ، حق للمرأة ، فلا يعقد عليها الولي ، إلا بتفويض من المرأة على ذلك . . . . »[9] . وأسوأ ما في ذلك ، أنه عندما تكون المرأة قاصراً ، يشترط حضور ولي زواجها وولي أمرها : « الزواج دون سن الرشد القانونية متوقف على موافقة الولي فإن امتنع من الموافقة وتمسك كل برغبته رفع الأمر الى القاضي »[10] . ولا تخلو هذه الوضعية من مشاكل ، لأن اختيار المرأة لزوجها ، يكون محدوداً ، كما يحصل أن يقع اختيار هذا الزوج من طرف الولي ، الذي يرغمها في بعض الأحيان على الزواج بمن لا ترغب فيه .

وبالنظر للتشريعات المغربية الثلاثة نلاحظ أن الموافقة المباشرة أو غير المباشرة للزوجين تضع حداً للممارسة التعسفية التي كانت سائدة من قبل ، وهي ما يسمى بحق الجبر ، فحق الجبر هذا حسب المذهب المالكي ، يستعمل من طرف الأب بالنسبة لبناته الأبكار . وهذا الحق قد ألغي ولم يعد معمولاً به ، إلا في المغرب الأقصى ، وفي صورة ما إذا كانت سيرة المرأة فاسدة[11] لا يتسوغ للولي لو كان أبا أن يجبر ابنته البالغ ولو بكراً على النكاح الا باذنها ورضاها الا إذا خيف على المرأة من الفساد ، فللقاضي الحق في إجبارها حتى تكون في عصمة زوج كفء يقوم عليها .

وهكذا يخول القاضي حق جبر المرأة على الزواج ، وبطبيعة الحال ، يقدر القاضي حسب ما يقتضيه الحال ما إذا كانت سيرة المرأة حسنة أو سيئة . وهذا الأمر يفتح المجال إلى تجاوزات تلحق ضرراً بالمرأة المغربية بلا ريب . ونحن نعلم أن مجلة الأحوال الشخصية في تونس ، قد سدت الطريق على كل شكل من أشكال الجبر في الزواج[12] . ويقول أحمد بن مصطفى : « بعد اللامساواة تحت الجبر تحل المساواة في ظل الحرية »[13] . وكذلك الأمر في الجزائر ، فمرسوم ٤ شباط / فبراير ١٩٥٩ يلغي في فصله الثاني ، حق الجبر ، كما ذكرنا سابقاً ، ويعطي الحرية للزوجين في إبرام عقد الزواج ، ومن خلال فقه القضاء لسنة ١٩٠٣ في حكم صادر عن محكمة قسنطينة بتاريخ ١٢ آب / اغسطس ١٩٠٣ . وصفت حق الجبر هذا بعادة همجية ومستهمجة[14] .

ج ـ ديانة الزوجين

يوجد في هذا الباب تفاوت واضح ، ففي الجزائر والمغرب ، يمنع منعاً باتاً على المرأة

---

(٨) المدونة المغربية ، الفصل ٢ ، الفقرة ٢ .

(٩) المصدر نفسه ، الفصل ١٢.

(١٠) المصدر نفسه ، الفصل ٩.

(١١) المصدر نفسه ، الفصل ١٢، الفقرة ١ .

(١٢) احمد بن مصطفى ، « المساواة بين الرجل والمرأة من خلال مجلة الاحوال الشخصية ،» (رسالة جامعية ، كلية الحقوق ، جامعة تونس ، ١٩٧٤) .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) المجلة القانونية الجزائرية ، السنة ٢٠ (١٩٠٤)، ص ٢٦٦ .

المسلمة ، الزواج بغير المسلم ، وهذا المنع لا يطبق الا على المرأة فقط ، وهو منع يحد من حرية اختيارها لشريك حياتها ، وهو في واقع الأمر شكل جديد ـ من حق الجبر ـ يمارسه عليها المجتمع الاسلامي[١٥] . وفي الجزائر ، جاء المنشور الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، العدد (٣١) ليحرم صراحة على المسلمة الزواج بغير المسلم .

ويعتمد هذا المنشور على ما جاء في التشريع الاسلامي ، وهو يذكر في خصوص اختلاف الديانات بالنسبة للأزواج ، أن التشريع الاسلامي قد أقر أن النساء المسلمات لا يمكنهن أن يتزوجن من أشخاص ينتمون لغير الدين الاسلامي . وهذا المنشور يجري العمل به في واقع الأمر ، فكلنا على علم بقضية دليلة ماشينو التي تزوجت من شخص غير مسلم في كندا ، إذ وقع اختطافها والعودة بها الى الجزائر على متن الطائرة الخاصة لشقيقها ، وذلك بتواطؤ من السلطة العمومية . أما بشأن المدونة المغربية ، فهي تحرم على كل مسلمة ، بأن تتزوج بغير المسلم ، فالمرأة المغربية بدورها تنطبق عليها أحكام الفقه[١٦] . وهذا ما يؤيده من جهة الظهير الصادر في ٤ / ٣ / ١٩٦٠[١٧] الذي ينص على أن الزواج بين المغاربة والأجنبيات من جهة وبين المغربيات من جهة ثانية ، إذا ما لم يمنعه قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للزوج المغربي ، يمكن أن يتم بطلب من الزوجين ، أمام ضابط الحالة المدنية . وبمنشور من وزير العدل مؤرخ في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٦٠ ، يحيط فيها القضاة علماً بأنه عليهم قبول الزيجات التي هي من هذا الصنف ، أو بتسوية الوضعيات التي هي من هذا النوع ، إذا كان قد حصل الزواج بعد ، وإذا كان الأمر يتعلق « بمغربي يرغب في الزواج من أجنبية » أو « بمغربية ترغب في الزواج من أجنبي مسلم »[١٨] . وهكذا يكون الأمر واضحاً في كل من القطرين الجزائري والمغربي ، فالمرأة المسلمة لا يمكنها أن تتزوج بغير المسلم ، وفي الواقع ، فإن مجرد اعتناق الدين الاسلامي ، والتصريح (بالشهادة) يوم جمعة في مسجد يبطل كل مفعول لهذا القانون .

أما الوضع في تونس ، فهو مخالف لما رأينا في المغرب والجزائر . فمجلة الأحوال الشخصية صامتة لأنها لم تبين ما اذا كانت هذه الحرية ، في اختيار الزوج ، يمكن ممارستها دون تمييز ديني ، على أن الفصل الخامس ، ينص على أن « المقبلين على الزواج ، يجب أن يكونا خاليين من الموانع الشرعية » . وحسب هذا القانون ، فإن الموانع تكون من صنفين : موانع مؤبدة ، وموانع مؤقتة ، « فالموانع المؤبدة تنتج عن القرابة ، أو المصاهرة أو الرضاع أو التطليق ثلاثا ، أما الموانع المؤقتة فتنتج عن طلاق لم يقع التصريح به أو عدم انقضاء مدة العدة » . وهكذا فلا يوجد أي مرجع في خصوص اختلاف

---

(١٥) ابن مصطفى ، « المساواة بين الرجل والمرأة من خلال مجلة الاحوال الشخصية ،» .

(١٦) المدونة المغربية ، الفصل ٢٩ ، الفقرة ٥ .

(١٧) انظر : « الظهير الصادر في ٤ / ٣ / ١٩٦٠، » في المغرب ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤٧٤ (١٩٦٠)، ص ١٠٣١ .

(١٨) انظر : مجلة القضاء والقانون (المغرب) ، العدد ٣٠ ، ص ٣٨٣ ـ ٣٩٤ .

ديانتي الزوجين ، على أنه توجد حالة وحيدة تخص موضوع الحضانة[١٩] ، فكيف يمكن اذن تأويل سكوت المشرع في هذه الناحية ؟

هناك اتجاه يقول إن سكوت مجلة الأحوال الشخصية ، يجب أن يفهم بأنه ، يحيلنا الى التشريع الاسلامي وذلك ، نظراً إلى أن الاسـلام هو دين الدولة التونسية كما ينص الفصل الأول من الدستور وكما يدل على ذلك أيضاً ، إستعمال لفظة « شرعية » في الفصل الخامس لمجلة الأحوال الشخصية[٢٠] . والاتجاه الآخر ، يعتبر أن نصوص مجلة الأحوال الشخصيـة كافية ، في حد ذاتها ولا تحتاج في تفسيرها إلى الرجوع إلى التشريع الديني . فهذا الاتجاه ، هو الذي يجب أن يكون سائـداً في اعتقادنا ، وذلك لأسباب ثلاثة : أولها : المصادقة من طرف الحكومة التونسيـة على الاتفاقية الدولية لنيويورك ، المبرمة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ ، والخاصة بالموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل الزواج[٢١] ، وهي الاتفاقية التي تعترف في توطئتها بحق المرأة في اختيار زوجها وحق الرجل في اختيار زوجته ، وذلك دون أي تحديد ، او تمييز وبخاصة منه التمييز الديني[٢٢] . فالمصادقة على هذه المعاهدة ، لها قيمة قانونيـة لا منازع فيها ، إضافة الى ما نص عليه الدستور على أن « المعاهدات لا تعد نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها ، والمعاهدات المصادق عليها بصفة قانونية ، أقوى نفوذاً من القوانين »[٢٣] . ولكونها أعلى رتبة من مجلة الأحوال الشخصية فإن هذه الاتفاقية الدولية تفرض نفسها على القوانيـن الجاري بها العمل ، إذ هي ترفع التحجير (التقييد) الذي يمس زواج المسلمة بغير المسلم . وثانيها : إن طبيعة مجلة الأحوال الشخصية كقانون فيه تجديد ، يريد أن يتميز نوعاً ما عن الشريعة الاسلامية بإبطاله تعدد الزوجات والطلاق من جانب واحد وبتحديده سناً أدنى للزواج ، يعتبر قانوناً يحرض على تبني معاملات زوجية عصرية ولا يمكنـه أن يكون في الوقت نفسه قانوناً تقليدياً . وفي واقع الأمر ، فإن التشريع الاسلامي هو : « مرجع تاريخي للقضاء ، كما هو الشأن بالنسبة للقانون الروماني ، الذي يعتبر مرجعاً تاريخياً للقانون الفرنسي . . . فتطبيق التشريع الاسلامي ، كحل للقانون الوضعي التونسي يجعل منه مرجعاً شكلياً للقانون . فكأننا طلبنا من القاضي الفرنسي ، بأن يرجع الى الحلول التي أتى بها القانون الروماني وذلك في كل الحالات التي لم يتعرض لها القانون الفرنسـي »[٢٤] . وثالثها : ان التراتيب الدستورية المتعلقة بالحريات العامة تعترف صراحة بحرية المعتقد وبحرية الرأي « تضمن الجمهورية التونسية حرية الفرد ، وحرية المعتقد ، وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام »[٢٥] . إلا أن كل هذه الاعتبارات لم تقنع المحاكم . ففي حكم

---

(١٩) مجلة الأحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ٥٩ .

(٢٠) ابن مصطفى ، « المساواة بين الرجل والمرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية ، » .

(٢١) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، ١٠/ ٥ / ١٩٦٨ .

(٢٢) انظر : دوروبتي ، « اتفاقية نيويورك ، » المجلة القانونية التونسية ، ١٩٦٨ ، ص ٤٥ .

(٢٣) الدستور التونسي ، حزيران / يونيو ١٩٥٩ ، الفصل ٣٢ .

(٢٤) انظر : علي المرغني ، « خواطر حول علاقة مجلة الاحوال الشخصية بالتشريع الاسلامي التقليدي ، » المجلة القانونية التونسية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٣ .

(٢٥) الدستور التونسي ، حزيران / يونيو ١٩٥٩ ، الفصل ٥ .

صادر عن محكمة التعقيب في سنة ١٩٦٦ ، أيدت هذه المحكمة بكل حزم التفسير الديني للفصل الخامس من مجلة الأحوال الشخصية . « . . . وحيث أنه لا منازع في أن المرأة ، التي تتزوج بغير المسلم ، ترتكب جرماً لا يغتفر ، وأن التشريع الاسلامي يعتبر ، أن زواجاً من هذا النوع باطل»[٢٦] . وحتى لو سلمنا أن هذا الحكم قد صدر قبل التوقيع من طرف الحكومة التونسية على الاتفاقية الدولية السالفة الذكر ، فإن المنشور الصادر عن وزير العدل بتاريخ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ جاء ليؤكد من جديد على تحريم زواج المسلمة بغير المسلم»[٢٧] .

ماذا بقي إذاً بيد المرأة ؟ وكيف يتسنى لها تجنب هذا التحريم « اللاقانوني » إن صح التعبير الذي ما زال نافذاً ؟ لم يبق إذاً للزوج غير المسلم إلا أن يعتنق الاسلام وينطق بالشهادة وهي عملية مجاملة دون شك ، ولكنها تفتح في النهاية المجال لابرام عقد الزواج .

٢ - شرط المهر

تعتبر الجزائر والمغرب وتونس المهر شرطاً لصحة الزواج ، ومن المفروض أيضاً أن يتكون المهر من أي متاع مشروع « كل ما صلح التزامه شرعاً صلح أن يكون مهراً . لا حد لأقل المهر ولا لأكثره »[٢٨] . زيادة على ذلك ، فإن كان المهر لا يحدد له حد ادنى او حد اقصى بالمغرب فإن التشريع التونسي يفرض بأن لا يكون مبلغ المهر تافهاً[٢٩] . والقوانين الثلاثة تتفق في اعتبار المهر ملكاً خاصاً والمرأة تتصرف فيه كما تشاء ، ويحجر على الولي أن يستعمل مبلغ المهر لصالحه الخاص .

أما بشأن صلاحية المهر فيرى أنصار المذهب المالكي ، أن المهر الذي يسلم للمرأة ، يضمن لها لقمة العيش في صورة ما ، إذا طلقها الرجل بعد البناء بها . إضافة الى كون الرجل لا يستطيع أن يجبرها على البناء ما لم يدفع لها مهرها[٣٠] . وفي أيامنا هذه ، نلاحظ ميلاً في الرجوع الى المطالبة بالمهر ، ذلك أن النساء يطالبن أزواجهن بمبالغ ضخمة ، مما يحمل الرجال على الاقتراض . على أن المهر في بعض الأوساط بدأ يفقد مظهره كشرط اساسي لصحة الزواج ، وهو المظهر الذي يصبغه عليه المذهب المالكي ، وفي بعض الأحيان يكون المهر رمزياً ، كما هو الشأن في تونس : الدينار الرمزي ، وأحياناً أخرى هناك من لا يطالب به بتاتاً . وفي الحقيقة ، فإن المهر كأمر الزامي من جانب واحد بالنسبة للرجل عند عقد الزواج يبدو وكأنه عقد بيع بين الزوج وأهل المرأة ، وبصفة عملية فإن العديد من الزيجات لم تنعقد ، لانه لم يحصل الاتفاق على مبلغ المهر .

وفي رأينا يجب القضاء على العلاقة المتصلة بالمطالبة بالمهر ومبلغ هذا المهر من جهة ، وبين

---

(٢٦) انظر : « الحكم المدني رقم ٣٣٨٤ ، الصادر عن محكمة التعقيب في ٣١ / ١ / ١٩٦٦ ، » مجلة القضاء والتشريع (تونس) ، ١٩٦٧ . ص ٣٧ - ٤٠ .

(٢٧) انظر : مجلة القضاء والتشريع (تونس) ، العدد ٩ (١٩٧٣) ، ص ٨٣ .

(٢٨) المدونة المغربية ، الفصل ٦ ، الفقرة ١ .

(٢٩) مجلة الأحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ١٢ ، الفقرة ٢ .

(٣٠) المدونة المغربية ، الفصل ٢١ ، ومجلة الأحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ١٣ .

البناء بالمرأة من جهة ثانية ، بالصورة التي جاءت بها تشريعات المغرب العربي والتي تجعل من المهر المقابل المالي لجمال المرأة الجسمي. وفي الواقع ، أن المرأة عندما تمتلك صداقها ، يحصل الرجل في الوقت نفسه على مجموع حقوقه المترتبة على المرأة . ومن كل هذه الشروط السابقة للزواج ، والتي تمس باختيار الزوج ، وبصحة الزواج يتبين ، أن المرأة هي في منزلة أدنى من الرجل . وحتى لو أنها وافقت على الزواج من ناحية المبدأ ، وذلك باختيار زوجها ، فالحقيقة أن الكلمة الأخيرة ، ترجع للزوج وللعائلة ، فالرجل هو الذي يطلب يدها ، وهو الذي يختارها بكل حرية ، واليه تعود مهمة دفع المهر . فما هو واقع العلاقات الزوجية بعد إبرام العقد وبعد أن يتم البناء بالمرأة ؟

ثانياً : المفاهيم السائدة للعلاقات الزوجية تخل بالمساواة بين الزوج والزوجة

إذا ما تم البناء فإن الزواج يفضي الى نمط جديد من العلاقات ، وتكون هذه العلاقات مطبوعة بصفة التمييز والحيف تجاه المرأة ، فهي تنتقل من طائلة سلطة الأب إلى طائلة سلطة الزوج ، فهي دائماً مسيطر عليها وأقل قيمة من شريكها . فلنرَ الآن كيف تتم تهيئة منزلة قانونية تقلل من قيمة المرأة .

١ ـ تعدد الزوجات

هناك تباين كبير بين البلدان المغربية الثلاثة حول هذا الموضوع ، ففي المغرب تبيح المدونة ظاهرة تعدد الزوجات ، فهي ترخص تعدد الزوجات . فالمدونة تحرم « الزيادة في الزوجات على القدر المسموح شرعاً»[٣١] . وهكذا فإن المشرع المغربي وفقاً للشريعة الاسلامية يقر بأن تعدد الزوجات ، لا يسمح له إلا بشرط العدل بين النساء[٣٢] « إذا خيف عدم العدل بين الزوجات لم يجز التعدد » وهكذا يحق للرجل في المغرب الأقصى ، بأن يتزوج بأكثر من واحدة (٤ نساء على أقصى تقدير) كما يحق للمرأة بأن تطالب زوجها ، بأن يساوي بينها وبين زوجاته الأخريات وأن يكون عادلاً بينهن[٣٣] .

من حقوق المرأة على الزوج . . . العدل والتسوية ، إذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من واحدة وفي صورة حصول ضرر للمرأة من جراء كون الزوج له نساء أخريات ، يحق لها أن ترفع أمرها إلى القاضي ، الذي يقدر الضرر الحاصل للمرأة من جراء وجود ضرة (زوجة ثانية)[٣٤] . أما

---

(٣١) المدونة المغربية ، الفصل ٢٩ ، الفقرة ٢ .
(٣٢) المصدر نفسه ، الفصل ٣٠ ، الفقرة ٢ .
(٣٣) المصدر نفسه ، الفصل ٥٣ ، الفقرة ٢ .
(٣٤) المصدر نفسه ، الفصل ٣٠ ، الفقرة ٢ .

بخصوص الزوجة الثانية فلا يعقد عليها ، الا بعد إطلاعهـا على أن مريد الزواج متزوج من غيرها . ويجب أن تكون المرأة على علم بذلك ، وإلا وجب فسخ عقد الزواج بسبب وجود امرأة ثانية في محل الزوجية ، ولكنه يمكن للمرأة أن تختار ، وهكذا يمكن لها أن تشترط في عقد النكاح ، أن لا يتزوج عليها زوجها . . . (٣٥) لأن القانون يمنحها حق الاختيار ، فإذا ما لم يحترم الزوج هذا الالتزام المنصوص عليه في عقد الزواج ، يخول المشرع عندئذ للمرأة أن تطلب فسخ عقد الزواج . . . « إذا لم يف الزوج بما التزم به ، يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح»(٣٦) .

أما في الجزائر ، فإن المشرع لم يتدخل في هذا الميدان الشائك ، إلا أنه بتطبيق التشريع الاسلامي بقي تعدد الزوجات جائزاً(٣٧) ، ولكن آخر مشروع قانون للأحوال الشخصية ، قد تبنى حلاً مشابهاً للحل الذي وجد في كل من سوريا والعراق ، والذي يفترض بموجبه أن يطلب الزوج المقدم على الزواج بإمرأة ثانية ترخيصاً خاصاً من القاضي : « لا يصح للرجل المتزوج ، أن يعقد على امرأة اخرى إلا بحكم سابق من قاضي محكمة الدائرة الموجودة بها محل الزوجية يبين فيها أسباب الترخيص »(٣٨) .

ويجب أن يكون الاذن مؤسساً على احتمال تبرير الأسباب المحتج بها واستطاعة الزوج العدل بين الزوجة الأولى ، والمرأة التي يريد العقد عليها .

ولا يصدر الحكم المسبب من القاضي ، إلا بعد سماع الطالب وزوجته ، واستشارة وكيل الدولة عند الاقتضاء ، وهذا الحكم قابل لجميع طرق الطعن . وهذا الاجراء ، وإن كان غير اجباري ، ورغم كونه في الظرف الراهن قليل الاستعمال ، فإنه يبقى دليلاً ساطعاً على انعدام المساواة بين الزوجين . . . وما من شك فإن التزوج بامرأة ثانية ، أو ثالثة ، أو رابعة ، من غير فك العصمة من الأخريات ، تعتبر حرية لا حد لها ممنوحة للذكور . « وهذه الحرية تمثل سيفاً مسلطاً على المرأة بتبعيتها او تشهد للرجل »(٣٩) .

وفي تونس ، فإن القانون مجدداً في هذا الميدان ، قد حرم بصفة قطعية تعدد الزوجات : « إن تعدد الزواج ممنوع . كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية (غرامة) قدرها مائتان واربعون الف دينار او باحدى العقوبتين ، ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق احكام القانون . . . »(٤٠) .

---

(٣٥) المصدر نفسه ، الفصل ٣١ .

(٣٦) المصدر نفسه ، الفصل ٣١ .

(٣٧) انظر : جولييت مانس، « الأحوال الشخصية والعائلة في بلدان المغرب، » (رسالة جامعية ، باريس ، ١٩٦٩)، ج ٢ ، ص ٥٥٢ .

(٣٨) المادة ١٥ من مشروع قانون الأحوال الشخصية ، ١٩٧٢ .

(٣٩) أنظر : محمد الشرفي ، « قانون العائلة في تونس بين القديم والحديث، » المجلة القانونية التونسية ، ١٩٧٣ ، ص ١٠ .

(٤٠) مجلة الأحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ١٨ .

هذا أعظم حق تكتسبه المرأة ، إذ هو يجعلها في مأمن من المس بكرامتها والنيل من شعورها بكمال ذاتها . كذلك ، فإن التفرد بالزوج ، يسمح للرجل تجنب الوقوع في الظلم ، إذ هو مطالب بالعدل ولا يمكنه أن يعدل بين النساء ، وبهذه الصورة يكون المقبلون على الزواج في تونس متساوين، على عكس ما عليه الوضع في الجزائر والمغرب ، كما أن القانون قد نص على عقوبات جزائية صارمة في صورة تعدد الزوجات .

٢ ـ العلاقات الزوجية تسيطر عليها سلطة الزوج

إذا كانت التشريعات الثلاثة تفرض موافقة الزوجين لكي يبرم عقد الزواج ، فهذا لا يمنع العلاقات الزوجية إذا ما تم البناء ، عن أن يكون تفوق الرجل هذا الطابع الطاغي عليها . فالرجل هو دائماً رب العائلة[٤١] . وتجدر الاشارة ، إلى وجود التزامات متبادلة لكل من الرجل والمرأة ، فالتزامات الزوج نحو المرأة تتمثل في تحمل أعباء الزواج ، وتلبية رغبات المرأة[٤٢] . وتتمثل هذه الأعباء بالنسبة للمرأة ، في المأكل والملبس والمعالجة والمسكن[٤٣] . وهذا ما يجعل الزوج هو المسؤول الوحيد عن العائلة ، فهو الذي ينفق على العائلة . فهل يجوز للمرأة أن تساهم في الانفاق ؟

وهذا أمر موكول إلى اختيارها ، فإن كان لها مال ، وجب عليها عادة أن تساهم في الانفاق على مراسم الزواج . « الزوجة تساهم في الانفاق على العائلة إذا كان لها مال »[٤٤] . وطبقاً لهذا الفصل نعتقد أن المرأة العاملة يجب عليها المساهمة في القيام بأعباء العائلة . وفي الجزائر لم تصدر المحاكم أي حكم في هذا المعنى ، لأن هذا الأمر لا يتفق وأصول الفقه ، على أن كل تنقيص في مبلغ النفقة الواجبة للمرأة له التأثير نفسه[٤٥] . أما في خصوص واجبات المرأة نحو زوجها، وعائلتها، فإن تشريعات البلدان الثلاثة تلزم بكل وضوح وجوب طاعة الزوجة لزوجها « . . على الزوجة أن ترعى زوجها باعتباره رئيس العائلة ، وتطيعه فيما يأمرها به في هذه الحقوق »[٤٦] .

يجب إذاً ، على المرأة طاعة زوجها ، واحترام إرادته ، والكل يعلم أن الطاعة تفترض وجود علاقات سلطة وذلك بوجود رئيس ومرؤوس ، وبهذه الصورة يرى الرجل نفسه ، في وضعية رئيس العائلة ، وإليه ترجع كامل المسؤولية العائلية ، وعلى المرأة أن تستجيب إلى أوامره ، ومهما يكن من أمر فهو الذي يراقب حياتها العامة والخاصة ، وهو الذي يعطيها الاذن بالسفر والتمتع بما لها ، ولزيادة التثبت من هذه القاعدة ما علينا إلا أن نراجع قوانين الشغل الخاصة بالمرأة ، أو إلى واجباتها ، فنجدها لا تستطيع أن تمارس أي مهنة إلا بالحصول على

---

(٤١) المصدر نفسه ، الفصل ٢٣ .
(٤٢) المصدر نفسه ، الفصل ٢٣ .
(٤٣) المدونة المغربية ، الفصل ٥٣ .
(٤٤) مجلة الأحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ٢٣ ، الفقرة ٢ .
(٤٥) انظر : مانس ، « الاحوال الشخصية والعائلة في بلدان المغرب ، » ج٢ ، ص ٥٢٣ .
(٤٦) المدونة المغربية ، الفصل ٣٦ ، ومجلة الاحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ٢٣ .

ترخيص من زوجها[٤٧] . إضافة إلى أنه يجب على الرجل مصاحبة زوجته عند السفر . (انظر التحجير المفروض على المرأة في الجزائر عندما تريد مغادرة التراب الوطني إذا لم تكن مصحوبة بوليها زوج ، او أخ ، أو ابن . . . .)[٤٨] .

ومهما يكن من أمر ، فإن المرأة في منزلة سفلى ، لا تتحمل أي مسؤولية حتى وإن تطور الوضع ورغم أن المرأة صارت تشارك في الحياة الاقتصادية ، فإنها مجبرة على النضال للحصول على استقلالها ومساواتها مع الرجل . فلو يعترف لها بممارسة مسؤوليتها العائلية ، « كما هو الشأن في فرنسا ، منذ عام ١٩٧٠ إذ وجدت سلطة مشتركة ، ولكان للرجل والمرأة حقوق وواجبات متساوية تجاه الأبناء ولما بقي الرجل رئيساً للعائلة من وجهة النظر القانونية » . فما هو دور المرأة في العائلة اذاً ؟ فإذا كان كل من القانونين التونسي والجزائري صارماً في باب الطاعة واحترام أوامر الرجل ، فالقانون المغربي قد ذهب الى أبعد من ذلك ، فحدد قائمة في التزامات المرأة :

- صيانة الزوجة نفسها واحصانها .
- طاعة الزوجة لزوجها .
- إرضاع أولادها عند الاستطاعة .
- الاشراف على البيت وتنظيم شؤونه .
- إكرام والدي الزوج وأقاربه بالمعروف[٤٩] .

فدور المرأة ينحصر في القيام بشؤون البيت ، وتربية الأبناء ، والعناية بأهل زوجها ، وبعبارة اخرى فإن هذه الأدوار لا تخدم في شيء تفتح شخصية المرأة ، ولا يرد اليها الاعتبار كامرأة « مسؤولة » واثقة من نفسها . هذه هي إذاً الوضعية القانونية للمرأة المتزوجة . . . . كذلك يجب ألا نتغافل عن وجود تمييز من نوع آخر يتمثل في قانون الميراث المعمول به ، وهو من أهم بقايا التشريع الاسلامي التقليدي . فقانون الميراث هذا يمكن الذكور من امتياز خاص . فالمرأة في البلدان الثلاثة لا تنال من الارث ، إلا نصف ما يحق للرجل وبنسبة القرابة نفسها ، سواء اكانت ابنة أم أماً أم زوجة أم أختاً . إلا أن التجديد الذي أدخل على القانون التونسي ، يجعل من البنات والحفيدات يعصبن عمومتهن وأخواتهن وذريتهن ، وكذلك صندوق الدولة . عندما يكونن وارثات لابائهن وأمهاتهن وأجدادهن « عند فقد العصبة ، ولم تستغرق الفروض . التركة يرد الباقي منها على اصحاب الفروض بنسبة فروضهم »[٥٠] . أما البنت تعددت او انفردت ، أو بنت الابن ، وإن نزلت ، فإنه يرد عليها الباقي ولو مع وجود العصبة بالنفس من الأخوة والعمومة وصندوق الدولة .

---

(٤٧) انظر : مجلة العقود والالتزامات (تونس)، الفصل ١٤٨١ .
(٤٨) كراس النسوية (فرنسا) ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .
(٤٩) انظر : المدونة المغربية ، الفصل ٣٦ .
(٥٠) انظر : مجلة الأحوال الشخصية (تونس)، الفصل ١٤٣ .

٣ ـ الطلاق من جانب واحد

في هذه المادة يجب التمييز بين تشريعات البلدان الثلاثة ، بخصوص الطلاق من جانب واحد ، فهو محرم بصفة باتة في تونس : « لا يحق للزوج أن يطلق زوجته » . وفي الجزائر ، ورغم أن هذه العادة قد انتهى عهدها بصفة رسمية طبقاً لمرسوم سنة ١٩٥٩ (وقد ثبت في هذه السنة أن ٧٠ بالمائة من حالات انحلال الزواج ، هي حالات طلاق تعسفي[٥١]) . هذا لا يمنعنا من أن نلاحظ أن فقه القضاء لا يزال يشهد بأن الطلاق قد احتفظ بمفعوله ، لكن إجراءات الطلاق لا بد منها لكي يكون انحلال الزواج معروفاً لدى العامة[٥٢] . غير أن هذا الموقف لا يؤخذ بعين الاعتبار في كل الحالات ، ففقه القضاء له مواقف متناقضة والحكم الصادر عن دائرة تلمسان بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٧ قد نص صراحة على أن الزوج يستطيع في كل وقت أن يطلق زوجته . ولا يمكن أبداً أن يمنع رجل من طلاق زوجته ، والعقوبة الوحيدة التي يمكن أن تسلط عليه تتمثل في إلزامه بجبر الضرر إذا ما ثبت أن الطلاق كان تعسفيا . وبعكس هذا الحكم وفي حكم آخر صادر عن محكمة « تيزي أوزو » بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٦٧ وقع تبني مبدأ رقابة القاضي في هذه الحالة . فإذا كانت دعوى الزوج لا تستند على أساس صحيح ، وإذا ما اعترضت الزوجة على الطلاق ، كانت هذه الدعوى مرفوضة[٥٣] .

وبعكس ذلك ففي المغرب لا يزال الطلاق قائماً ، ولكنه مقيد بحدود معينة والمدونة متأثرة في هذه الناحية بالقانون المصري الصادر في ١٠ آذار / مارس ١٩٢٩ الذي يحدد حالات الطلاق ، ومن يحق لهم طلب الطلاق . « الطلاق هو حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج او وكيله أو من فوض له ، في ذلك أو الزوجة إذا ملكت هذا الحق او القاضي »[٥٤] . وهكذا يجوز للرجل أن يطلق زوجته (من جانب واحد) أما المرأة فلا تستطيع ممارسة هذا الحق ، الا إذا رخص لها بذلك . وفي الواقع فإنه يتحتم عليها ، تقديم الدعوى وتأييدها أمام مجلس عائلي أو مدني[٥٥] . وفي الحقيقة فإن الضغوط الاجتماعية المسلطة على المرأة حريصة على بقاء العادات والتقاليد وما تزال تمثل ضغوطاً قوية . وفي كل الحالات ، ولتجنب طلاق سريع غير مركز يتحتم أن يقع الطلاق ، عند شاهدين عدلين منتصبين للاشهاد[٥٦] .

أما التطليق[٥٧] فهو دائماً إجراء عدلي ، ولا يجوز إلا لدى المحكمة . ففي كل من الجزائر وتونس يستطيع الزوجان تقديم دعوى الطلاق لدى القاضي . والمرسوم الجزائري يؤكد على الحالات التي يتم فيها انحلال الزواج[٥٨] :

(٥١) مانس ، « الأحوال الشخصية والعائلة في بلدان المغرب ،» .

(٥٢) انظر : المجلة القانونية الجزائرية ، ١٩٦٨، ص ١١٣٩ .

(٥٤) انظر : المدونة المغربية ، الفصل ٤٤ .

(٥٥) Juliette Minces, *La Femme dans le monde Arabe* (Paris: Mazarine, 1980), p. 95.

(٥٦) المدونة المغربية ، الفصل ٤٨ .

(٥٧) تستعمل القوانين الجزائرية والتونسية لفظة « طلاق » عوضاً عن « تطليق » .

(٥٨) الجزائر ، مرسوم ١٧ / ٩ / ١٩٥٩ ، الفصل ١١ .

- بطلب واحد من الزوجين ، إذا توافرت أسباب سقوط الحق (الزنا من طرف واحد من الزوجين ، إذا حكم عليه بعقوبة بدنية او مخلة بالشرف) او في حالة قذف خطير ، عنف ، سوء معاملة .

- في صورة طلب الطلاق بالتراضي ، وبطلب من أحد الزوجين وهذه الحالة تذكرنا الخلع (وفقاً للتشريع الاسلامي) .

- او بطلب من المرأة في صورة غياب زوجها .

في تونس ، يحكم بالطلاق على النحو التالي :

- بتراضي الزوجين .
- بناء على طلب احد الزوجين بسبب ما حصل له من ضرر .
- بناء على رغبة الزوج إنشاء الطلاق او مطالبة الزوجة به[٥٩] .

وفي الجزائر وتونس ، ايضاً تقوم المحكمة بمحاولة صلحية وهو إجراء يتم قبل التصريح بالحكم وفي صورة حصول ضرر (في الجزائر وتونس) او في صورة طلاق إنشاء لا بد من الحكم بتعويض لجبر الضرر . وهكذا فإن حرية الزوجين في الطلاق مضمونة في كل من الجزائر وتونس ، الا أن للمرأة التونسية امتيازاً خاصاً « يعوض للمرأة عن الضرر بجراية تدفع لها شهرياً . بعد انقضاء العدة مشاهرة وبالحلول على قدر ما اعتادته من العيش في ظل الحياة الزوجية بما فيها المسكن»[٦٠] . وفي هذا الأمر تجديد أدخل على القانون في سنة ١٩٨١ وذلك لمجابهة وضعية النساء اللواتي لا عمل لهن سوى القيام بشؤون البيت ، واللواتي يطلب أزواجهن الطلاق للضرر او الطلاق إنشاء . وحتى إذا كان هذا الاجراء يلائم هذا الصنف من النساء ، فهذه وضعية تكرس دور المرأة التقليدي كعبء للرجل ، فلو وقع الاهتمام بضمان حقها في العمل ، لتحملت كامل مسؤولية بيتها وأصبحت مستقلة عن أهلها وزوجها .

وفي المغرب الأقصى ، لا يمكن للمرأة أن تقيم قضية في التطليق إلا في حالات معينة وهي :

- في حالة عدم الانفاق[٦١] .
- وجود عيب لم تكن تعلمه قبل الزواج[٦٢] .
- اذا ادعت الزوجة على زوجها اضراره بأي نوع من انواع الضرر[٦٣] .
- غياب الزوج[٦٤] .

---

(٥٩) مجلة الأحوال الشخصية (تونس)، الفصل ٥٣١ .
(٦٠) المصدر نفسه ، الفصل ٣١ ، الفقرة ٥ .
(٦١) المدونة المغربية ، الفصل ٥٣
(٦٢) المصدر نفسه ، الفصل ٥٤
(٦٣) المصدر نفسه ، الفصل ٥٧ .
(٦٤) المصدر نفسه ، الفصل ٥٧ .

ـ للايلاء أو الهجر : اذا آلى الزوج او حلف على هجر زوجته وترك المسيس جاز للزوجة أن ترفع أمرها الى القاضي . . . . [٦٥] .

ـ وتوجد أيضاً صيغة أخرى للطلاق بالتراضي في حالة خاصة : « للزوجين أن يتراضيا على الطلاق بالخلع » .

فإذا كان من حق الزوج أن يطلق زوجته ، وإذا كان باستطاعته أن يرغمها على الطلاق ، وذلك بجبر الضرر او الخلع ، فالمرأة لا تستطيع أن تقوم بدعوى في الطلاق أمام القاضي ، إلا في حالات محدودة ينص عليها القانون . وإذا ما تم التصريح بالطلاق ، فهل يسمح للمرأة بحضانة أولادها ، وتحمل مسؤ وليات عائلية ؟ في المغرب وطبقاً للمذهب المالكي الأولوية تكون للام ولأقربائها الاناث في إسناد الحضانة إلى أن يبلغ الاطفال الذكور سن البلوغ ، وحتى يتم تزويج البنات . فهناك تسلسل في إسناد الحضانة فتكون الأولوية للأقارب من جهة الأم ثم للأقارب من جهة الأب ، في مرحلة ثانية[٦٦] . إلا إذا تزوجت الأم ثانية من رجل لا تربطه صلة قرابة بالأطفال ، فقدت هذا الحق « زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون أو وصي عليه ، يسقط حضانتها ، ما لم تكن وصياً أو مرضعاً لم يقبل غيرها »[٦٧] .

وفي تونس والجزائر ترجع مسؤ ولية تقرير اسناد الحضانة الى القاضي ، ويجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار المصلحة الخاصة للطفل . فإذا كان المرسوم الجزائري لا يزيد الا تأكيداً بأنه : « مهما كان الشخص الذي تسند اليه حضانة الابناء فإن الآباء والامهات مطالبون بالقيام بشؤ ونهم والسهر على تربيتهم . . . »[٦٨] . وكذلك ينص القانون التونسي على شروط الحضانة : يشترط في مستحق الحضانة أن يكون مكلفاً أميناً قادراً على القيام بشؤ ون المحضون سالماً من الأمراض المعدية . . . وهكذا يستطيع القاضي أن يسند الحضانة سواء للرجل أم للمرأة دون تمييز . على أنه تجدر الاشارة هنا إلى أن المجلة تنص على وجوب التمييز في صورة ما ، إذا كان الزوجان يعتنقان ديانتين مختلفتين : « اذا كانت مستحقة الحضانة ، من غير دين أب المحضون ، فلا تصح حضانتها إلا إذا لم يتم المحضون الخامسة من عمره ، وأن لا يخشى عليه أن يألف غير دين أبيه ، ولا تنطبق أحكام هذا الفصل على الأم إذا كانت هي الحاضنة»[٦٩] . ونجد القاعدة نفسها في المغرب[٧٠] .

كما هو الشأن بالأقطار المغربية الثلاثة ، فإن الواقع الاجتماعي ، وثقل الدين وتصاعد التيار الديني يحتم على المرأة تصعيد نضالاتها من أجل امتلاك موقعها الحقيقي في المجتمع ، فالتشريعات تتسم بالنقصان ، ولا تتسع المنظمات النسائية الرسمية المحتوية ولا « المثقفتية »

(٦٥) المصدر نفسه ، الفصل ٥٣ .

(٦٦) المصدر نفسه ، الفصل ٩٩ و ١٠٠ .

(٦٧) المصدر نفسه ، الفصل ١٠٥ .

(٦٨) الجزائر ، مرسوم ١٩٥٩، الفصل ٢١ .

(٦٩) مجلة الاحوال الشخصية (تونس) ، الفصل ٥٩ .

(٧٠) المدونة المغربية ، الفصل ١٠٨ .

التي تبقى هامشية لاستيعاب وتأطير نضالات نسائية هادفة . وعلى الرغم من أن التأثيرات الدينية تطبع التشريعات الخاصة بالعائلة في ثلاثي البلدان المغربية ، فإن التشريع التونسي يختص ببعض المكاسب بالنسبة للمرأة (الغاء تعدد الزوجات ، الطلاق القضائي - إباحة الاجهاض - التبني - معاقبة الزنا بالعقوبات نفسها بالنسبة للجنسين) .

هذه المكاسب تبقى منقوصة ، ويستلزم نضالات من أجل دعمها بتحقيق المساواة بين الجنسين في العلاقات الزوجية ، والاعتراف بالسلطة العائلية عوضاً عن السلطة الأبوية . ومن أجل تحقيق هذا فإن الاصلاحات القانونية تبقى غير كافية وتستوجب تغييراً في العقليات، هذا التغيير الذي يظل مربوطاً بتغييرات اجتماعية لازمة ونظرة جديدة للمرأة مملوءة بالثقة .

تعقيب

لور مغيزل

إن بحث د. شقير قد زادنا علماً ، واني اقدر بنوع خاص أنها تمكنت أن تضم في صفحات معدودة كل هذه المعلومات الوافية الدقيقة عن هذا الموضوع الواسع الذي نحن بصدده . وسأكتفي بايراد الملاحظات التالية :

١ ـ سأحاول وضع المحاضرة في اطارها العام :

ـ إن قوانين المرأة والأسرة تشمل الاحكام التي ترعى الزواج (عند انعقاده ـ اثناء قيامه ـ عند حله ـ والعلاقة مع الاولاد) . وهي جزء من كل مما يسمى الاحوال الشخصية التي تشمل النسب والاسم والمقام والاهلية والوضع الوطني اي الجنسية (مع الاشارة الى أن الجنسية تدخل في نطاق القانون الدولي الخاص) . وقد اخذنا عبارة الاحوال الشخصية عن الغربيين ، وأضفنا اليها الميراث والوصية .

ـ وقوانين الاحوال الشخصية هي بدورها جزء من مجموعة التشريعات التي تنظم شؤوننا في مجالات عديدة . وهذه التشريعات تتأثر بقوانين الاحوال الشخصية بصورة مباشرة وغير مباشرة ، نذكر على سبيل المثال : حق التملك ـ حق التنقل ـ الشهادة ، احكام منع الحمل . . الخ .

ـ وتجدر ايضاً الاشارة الى القوانين الاساسية اي الدساتير ، وأن عدداً من الدساتير العربية يكرس صراحة المساواة بين النساء والرجال (منها اليمن الديمقراطية ـ مصر ـ الكويت ـ الجزائر ـ العراق ـ قطر ـ السودان . . .) .

ـ ميزة قوانين الاحوال الشخصية في البلدان العربية أنها تستمد موادها أساساً من الشريعة الدينية .

وبعض البلدان العربية يذكر صراحة في الدستور ، أن الشريعة هي مصدر رئيسي

للتشريع (الكويت ـ العراق ـ مصر . . .) وأن الاسلام دين الدولة (تونس) لا نرى حاجة في التذكير بمصادر الشرع (القرآن الكريم والسنة والاجماع والقياس ، وما يتفرع منها من مصادر اخرى) وبالمذاهب المتبعة في مختلف البلدان العربية (الحنفي والمالكي والحنبلي والشافعي والمذهب الجعفري) .

٢ ـ لقد استندت الباحثة في ورقتها الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالزواج الصادرة سنة ١٩٦٢ ، والتي تلزم بتحديد سن ادنى للزواج وتوفر رضا الطرفين شخصياً وتسجيل عقد الزواج . وحسناً فعلت ، وسأضيف الى ذلك سائر الاتفاقيات او الوثائق التي يقتضي اعتمادها للبحث في الاحكام القانونية المتعلقة بوضع المرأة ومنها :

ـ الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) .
ـ الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) .
ـ الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية (١٩٦٦) .
ـ اعلان القضاء على التمييز ضد النساء (١٩٦٧) .
ـ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وقد وقعها من البلدان العربية تونس ومصر .
ـ الوثائق والدراسات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ولاسيما خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية .

٣ ـ لقد ذكرت الباحثة المكاسب التي حققها التشريع التونسي للمرأة في موضوع الاحوال الشخصية واني اشير الى بعض تشريعات عربية اخرى عدلت وضع المرأة في الاسرة .

أ ـ **جمهورية اليمن الديمقراطية** (قانون الاسرة الصادر ١٩٧٤) .

ـ يعتبر صراحة أن الزواج عقدٌ بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات .
ـ يحظر خطبة الفتاة دون موافقتها ، ويفرض تحقق رضا الطرفين شخصياً .
ـ يحدد سناً ادنى للزواج (١٨ سنة للفتى و١٦ سنة للفتاة) .
ـ يمنع اجراء عقد زواجٍ فيه تفاوت في السن بين الطرفين ، يتجاوز ٢٠ عاماً ، الا اذا كانت المرأة قد بلغت ٣٥ عاماً .
ـ يمنع الزواج من امرأة ثانية ، الا باذن خطي من المحكمة المختصة ، وليس للمحكمة منح الاذن الا اذا ثبت لديها احد امرين : عقم الزوجة بتقرير طبي شرط الّا يكون الزوج عالماً بذلك قبل الزواج ، او اصابة الزوجة بمرض مزمن او معدٍ غير قابل للشفاء ، وللمرأة حق الطعن باذن المحكمة وللزوجة الاولى حق طلب التفريق القضائي .

ـ وضع حداً اقصى للمهر .
ـ يشرك الزوجين بنفقات الزواج وتكاليف الحياة المشتركة .
ـ يمنع الطلاق من طرف واحد ولا يعتد بالطلاق الا بعد اذن المحكمة التي تتخذ عدداً من الاجراءات لمحاولة الصلح بين الزوجين .

ـ يساوى بين الزوجين في حق طلب التفريق القضائي .

ب ـ العراق (التعديل الذي جرى ١٩٧٨) ومن احكامه ما يلي :

ـ يعطي المرأة حق طلب التفريق في حالات معينة ، ومنها اذا تزوج زوجها ثانية .
ـ يساوى بين الزوجين في حال الخيانة الزوجية .
ـ ينظم الطلاق .
ـ يمنع تعدد الزوجات الا باذن القاضي ، ويضع شروطاً لصدور هذا الاذن (منها كفاية الزوج وأن يكون له مصلحة مشروعة . . .)
ـ يمدد سن الحضانة حتى ١٥ سنة للصبي والبنت على السواء .
ـ يساوي البنت بالابن في حجبها ما يحجبه الابن من ارث ابيها او امها .

ج ـ مصر (التعديل الصادر ١٩٧٩) ومن احكامه نذكر ما يلي :

ـ نظم الطلاق بأن الزم الزوج أن يبلغ الزوجة به .
ـ اعتبر اضراراً بالزوجة اقتران زوجها باخرى ، او اخفاء انه متزوج ولها عندئذ حق طلب التفريق .

ـ في حال الطلاق بلا سبب قضى بالاضافة الى النفقة بمتعة تقدر بنفقة سنتين .
ـ مدد سن الحضانة حتى ١٥ للصغير وللصغيرة حتى زواجها .
ـ اتاح للزوجة الاعتراض على طلب زوجها بالعودة الى المنزل .
ـ قضى بنفقة مؤقتة .

د ـ لبنان لن نعرض الوضع القانوني في لبنان لهذه الجهة، بل نكتفي بالاشارة الى أن اللبنانيين يخضعون فيما يتعلق باحكام الزواج الى قوانين الطوائف التي ينتمون اليها ، والى محاكم هذه الطوائف . فالمحاكم السنية تطبق قانون حقوق العائلة (١٩١٧) وكتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية حسب المذهب الحنفي المعروف بقانون قدري باشا . اما المحاكم الجعفرية فتطبق المذهب الجعفري ، وما يتلاءم معه من احكام قانون العائلة . والطائفة الدرزية لها قانون خاص (١٩٤٨) مأخوذ في بعض احكامه من تقاليدها ومعطوف في احكامه الاخرى على المذهب الحنفي . وبالنسبة للطوائف المسيحية الكاثوليكية فإن لها قانوناً واحداً للاحوال الشخصية . ولكل من سائر الطوائف المسيحية قانونها الخاص .

٤ ـ اود الاشارة الى أن لقوانين الاحوال الشخصية اهمية خاصة ، اذ هي تنظم اقرب علاقات المرأة مع الغير وتنطبق على النساء كافة بينما قوانين اخرى قد تعني مباشرة فريقا من النساء فقط (كقانون العمل او قانون تنقل الافراد) ، كما أنها تعني النساء في كل مراحل حياتهن من الميلاد حتى الممات وتلازمهن في كل زمان ومكان بينما قوانين اخرى ، قد تنطبق في مراحل معينة او ظروف عابرة (قوانين الجزاء ـ او الوظائف العامة) . ولقوانين الاحوال الشخصية تأثير مباشر ـ عدا تأثيرها غير المباشر ـ على حقول عديدة (كالتدوين في السجل

التجاري مثلاً) .وان عدم تساوي المرأة بالرجل ، في الاحوال الشخصية هو ـ عدا كونه امتهاناً لكرامة الانسان ـ عقبة رئيسية من العقبات امام مشاركة المرأة في حياة بلادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ولا بد من الغاء او تعديل النصوص القانونية كافة التي تتنافى ومبادىء المساواة والعدالة والحرية .

ولا شك أن تعديل الاحكام القانونية غير كافٍ كما اشارت الباحثة ويقتضي تبديل العقليات . ولكن يجب الا نغفل دور القانون في تبديل هذه العقليات . فإذا كان القانون يعكس واقع مجتمع ما في زمن معين ، واذا كان لا بد له من أن يتطور مع تطور هذا المجتمع ، فله من جهة اخرى دور اكيد في تطوير هذا المجتمع .

المناقشات

عباس مكي : عندما استمعت الى د. حفيظة شقير وبعدها الى السيدة لور مغيزل خلصت الى مزيد من القناعة بقضيتين اساسيتين :

١ - ضرورة التوصل الى وضع قانون مدني موحد عربياً للأحوال الشخصية ، وهذا القانون المدني يجب أن يكون علمانياً ، لأن في ذلك تكمن الامكانية الوحيدة لتغيير فعلي في العلاقة (اجتماعياً وذاتياً) بين المرأة والرجل في اتجاه المساواة الفعلية .

٢ - حول القانون والتطبيق : اجمالاً ، ما زال القانون العربي (او القوانين العربية) حول الاحوال الشخصية مقصراً عن تسهيل عملية المساواة على أن تطبيق القوانين الموضوعة ، هو اكثر تقصيراً في هذا المجال : هذه قضية نظرية ذات مظاهر عملية بالغة الضرورة .

إنني ارى أن هذه **المعضلة** ، أي غياب العلمنة عند التشريع + الجمود والتحجر في القوانين + المزيد من التحجر على مستوى التطبيق (اذا وجد التعديل) . وهذه المعضلة هي الرافعة الاساسية في مجال قضية المرأة ، اي الانتقال من السلطة الابوية الى السلطة العائلية (كما قالت الباحثة) . ومن ثم الانتقال بالفعل من سلطة القمع الاحادي الجانب الى سلطة القمع في اطار من الشورى بين الأب والأم (او الزوج والزوجة) .

بقيت قضية واحدة وهي الموقف النقدي التحليلي من قضية السلطة بحد ذاتها (القمع او السماح). إن المرأة ، بحاجة الى مرجع يدير شؤونها كما الرجل ، وكذلك الأبناء . وتتم العودة اليه في الأمور التي تثير اشكالات حياتية او فكرية . وهذا هو الدور الذي يقوم به القانون وحاميه . فالقانون يحمي المرأة اذا كانت منطلقاته الاساسية ليست ضد مصالحها ، ويقمعها اذا كانت منطلقاته الاساسية هي ضد مصلحتها . وهذا هو الاساس في توجهات السلطة .

وفي النهاية فإن قضية الاحوال الشخصية ، هي قضية سياسية تقع في مجال الممكن من

المعطيات الاجتماعية في الوطن العربي ، وان كانت من **الممكنات الصعبة** . (مثال اليمن الديمقراطية) .

حكمت ابو زيد : استطاعت الباحثة أن تنقل الينا دراسة موضوعية للقوانين المتعلقة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي ، وركزت بصفة خاصة على العلاقات الاجتماعية التي تبدو فيها مظاهر عدم مساواة المرأة بالرجل ، سواء قبل اتمام الزواج أم بعده . ومما يكسب البحث قيمة كبيرة هو اعتماد الباحثة على المنهج المقارن ، واتخاذها وحدتي الزمان والمكان كأبعاد محورية يقوم عليها عرض المعلومات التي جمعتها ، فضلاً عن اشارتها الواضحة لوجهة نظرها التي حكمت من خلالها على مدى الظلم الذي يقع على المرأة بسبب قوانين الأحوال الشخصية والأسرية .

وإنني أتفق مع الباحثة في قولها الذي ختمت به بحثها حول قصور التغييرات القانونية وحدها للتأثير على أوضاع المرأة ، أي أن الأمر يظل مرتبطاً بالتغييرات الاجتماعية ، أي أنها تكمن في سسيولوجية المجتمع ، كما تكمن في العقلية المسيطرة عليه . وسوف أحاول أن أجمل بعض الملاحظات على هذا البحث ، كما احاول أن أركز على بعض النواحي الاجتماعية التي أغفلها والتي طالما أغفلها المشترعون القانونيون ايضاً . هذه النقاط هي :

النقطة الأولى : تتعلق بالمفهومات والمصطلحات القانونية التي استخدمتها الباحثة وكان من المنتظر أن توليها عنايتها فتشرح مدلولاتها. مثال ذلك :

أ ـ مجلة الاحوال الشخصية : وهو مصطلح قانوني يخص « تونس » بالذات ويتصل بتشريعات الاحوال الشخصية .

ب ـ المذهب المالكي: وهو أحد المذاهب الاسلامية السنية الأربعة والذي ينتشر بصفة خاصة في المغرب العربي . . . ما هي خصائصه وما هي مميزاته وما هي عيوبه ؟

ج ـ العلاقات الأبوية: هل هي خاصة بالزوج فقط أم هل تختص بالعلاقة الأبوية بين الأب وابنته ام ماذا ؟

د ـ يمارس المجتمع الاسلامي حق الجبر فماذا يعني مفهوم حق الجبر فهل يقصد به ممارسة الضغط والقهر ؟ وكيف تكون هذه الممارسة ؟

هـ ـ المدونة المغربية ؟

و ـ التشريع الاسلامي ، هل هو مجمل التشريعات التي تعتمد في مصادرها على القرآن والسنة والاجتهاد والاجماع ؟ الى غير ذلك من المفاهيم والمصطلحات القانونية .

النقطة الثانية : لكي تتم مقارنة بلدان المغرب العربي من حيث التشريعات الخاصة بالمرأة والأسرة فلا بد من أن تشمل بلداً مثل موريتانيا وكذلك ليبيا ، فالأولى ما زالت أكثر ارتباطاً بالشريعة الاسلامية ، والثانية خضعت لتطوير كبير في وضع المرأة والأسرة ولاسيما بعد قيام ثورة ١٩٦٩ .

النقطة الثالثة : اذا كان الافتراض الأساسي الذي قام عليه البحث هو أن قوانين المرأة والأسرة هي السبب الرئيسي فيما تعانيه المرأة من عدم المساواة بالرجل ، فهل يمكن بزوالها أن تزول أسباب الظلم الواقع عليها ؟ وهل ترى الباحثة في تعديل القوانين التي تستند للشريعة الاسلامية ضرورة حتمية تحقق هذا الهدف ؟ او هل ترى إلغاءها تماماً واحلال القوانين المدنية مكانها ؟ واذا حدث هذا : فهل حلت مشكلات المرأة الفرنسية مثلاً من خلال هذه القوانين المدنية ؟ وهل ترى الباحثة في الغاء حق تعدد الزوجات كما حدث في « تونس » مثلاً تقييداً لحرية الرجل في التعدد غير الشرعي ؟ وهل ترى في الغاء المهر تماماً حلاً لمشكلة احجام الرجال عن الزواج من الفتيات العربيات ؟ وهل في الانفصال الجسدي بين الزوجين ، كما يحدث بين معتنقي المذهب الكاثوليكي ، حل لمشكلات الزوجين في حالة وقوع خلاف يستحيل معه استمرار الحياة بينهما ؟ وهل ترى الباحثة ان فقدان المرأة لهويتها بعد الزواج ، واحتفاظها باسم زوجها او مطلقها سمة من سمات المساواة او اللامساواة طبقاً للقوانين المدنية الأوروبية ؟

النقطة الرابعة : إذا كانت وظيفة القوانين هي اقرار علاقة قائمة ، وتنظيم للحقوق والواجبات التي اقرتها من قبل الاعراف والتقاليد، وارتضتها غالبية المجتمع ، فإن مجرد تغيير هذه القوانين لن يحل مشكلات عدم المساواة بين المرأة والرجل ، وهو ما حدث في « تونس » مثلاً حيث صدرت مجلة الاحوال الشخصية منذ ١٩٥٦ . وحيث تشير الدراسات الاجتماعية الى حدوث مشكلات اسرية عديدة ولا سيما في المدن والمراكز الحضرية ، كذلك فهناك ظاهرة تعانيها بلاد المغرب العربي وهي عزوف الشباب عن الزواج من النساء العربيات .

النقطة الخامسة : لا يعني أننا ننكر اهمية القوانين في الحد من مظاهر تمادي الرجل في استخدام حقوق منحها له المشترعون من الرجال طوال العصور الماضية ، كذلك نحن لا ننكر اهمية اشتراك المرأة في تغيير هذه القوانين والانساق القيمية المصاحبة لتطبيقها ولكن تظل المسألة المهمة كامنة في روح القوانين ، وفي اللوائح المطبقة لها ، وفي الرواسب العميقة في عقل كل من المرأة والرجل فالحرية لا تمنح بقدر ما تؤخذ وسوف تبقى مشكلات لن تحل الا من خلال العلاقات المتبادلة والمتكاملة بين الرجل والمرأة حتى اذا ما توافر التعليم والعمل لكليهما وشعر كل منهما باستقلاله المادي سيظل هناك بعض المشاكل التي تبعد عن الأسباب القانونية مثل الأسباب السيكلوجية وغيرها .

النقطة السادسة : تظل الحاجة ماسة الى اجراء بحث ميداني مقارن لحالات تشمل عينات لأسر خضعت لتغيير في قوانينها ، واخرى لم يحدث فيها اي تغيير . ويمكن للنتائج التي نتوصل اليها أن تقرر : هل اصبحت المرأة اكثر تحرراً بعد صدور هذه القوانين ؟ وهل اصبحت اكثر شعوراً بالسعادة ؟ وهل اصبحت أكثر قرباً أو بعداً من الزوج والأبناء ؟ وهل تحررت المرأة من الشعور بالقهر والعسف ؟ وهل تمكن القانون المعدل من الغاء ظاهرة التعدد غير الشرعي ؟ وهل تمكن القانون الجديد من الحد من قوامة الرجل على الأسرة ؟ وما هي الصعوبات التي نشأت من تطبيق قوانين الأحوال الشخصية الجديدة ؟ هل ازدادت ظاهرة

عزوف الشباب عن الزواج ؟ ما هي المشكلات المتصلة بحضانة الأولاد بعد الانفصال ؟ وهل الغاء المهور ادى الى اقبال الشباب على الزواج ؟

حامد عمار : كنت أود التعليق على بعض ما ورد في الورقة ، لكن ما أورده د. عباس مكي من قضية تجاوز الحلول الدينية ، في قضية المرأة ووضعها في الاطار العلماني باعتباره الاطار الثوري الفعال لحل قضية القوانين والاحوال الشخصية للاسرة والمرأة . وفي ظني أنه لا يمكن تجاهل الواقع الذي ترتبط به حالياً قضايا المرأة والاسرة بالآراء والاتجاهات الفكرية الدينية ، ولا يمكن القفز فوق هذا الواقع . ولا بد من النظر الى قضايا المرأة من منطلق الشرائع والديانات السماوية .

ولعله من المفيد البدء في هذا الاطار الديني بمنطلقات الامام محمد عبده ومدرسته في الاجتهاد في هذا الصدد . الاساس لديه يرتكز أولاً واخيراً على الكتاب والسنة الصحيحة ، وليس على ما تواتر من آراء الفقهاء ، وفتاواهم التي نقد كثيراً منها . وكذلك ينبغي اتخاذ منهج علم الاصول في مناقشة القضايا واللجوء الى الكليات التي حددتها الشريعة في القرآن والسنة الصحيحة ، واما الاجماع فهو اجماع المسلمين الذي لا يتوقف عند عصر معين . وانما هو الاجماع الذي يعتبر المصلحة العامة أصلاً من الاصول الفقهية . هذا الى جانب الاجتهاد حسب مقتضيات العصر حتى تكتمل روح الشريعة الاسلامية التي تقر أن الدين يسر لا عسر ، وهما مرتبطان بالزمان والمكان .

كذلك لا بد لنا من مواجهة قضايا المرأة واحوالها الشخصية في اطار اولويات :فهل نضع قضايا المهر في أولوية حرية اختيار المرأة للعمل ؟ وهل نجعل قضية تعدد الزوجات في المرحلة الحاضرة على مستوى قضية الحرية نفسها في اختيار الشريك . او في تطليقه ؟ ولا بد للجمعيات والتنظيمات النسائية ، من تحديد أولوياتها فيما تريد أن تتخذه من اسس لتطوير قوانين الاحوال الشخصية ، والممارسة المجتمعية لنوعية العلاقات الاسرية وشروطها .

علي شلق : في الصفحة الأولى تذكر قضية مساواة المرأة بالرجل وكأنها تنفيها ، لذلك اقول : « ان المرأة والرجل بيولوجيا متساويان من حيث انهما كانا حجيرة واحدة » . او كما يقول «مسكويه » خلية في الطحلب بين الطين والماء ، وهما متساويان **عقلياً** بعد دراسة علماء الطب والبسيكولوجيا وتناول تلافيف الدماغ والجهاز العصبي . ليس من اختلاف بينهما الا من جهة ظروف الاجتماع والاقتصاد والحرب التي اقتضت تسلط الرجل ، والامر راجع الى المرأة وحدها لتساوي الرجل بجهودها الذاتية .

وبالنسبة للمهر ليس ثمناً للجسد كما قرر د. مكي بل هو ضمان للعيش ، وموضوع اقتصادي لأن الزوجة التي تنتقل من بيت ابويها الى بيت زوجها تحتاج الى ما يعوها والمهر بهذه المثابة ليس ثمناً للبيع ، بل للمعونة ولذلك فهذا المهر يشكل نصف النصيب الذي يناله اخوها كاملاً وتناله نصفاً ، فهذا النصف مع المهر يشكل حقها الاقتصادي التام . وبصدد تعدد الزوجات فقد قضت به ظروف الحرب التي اكلت الرجال ، وهو مشروط بالعدل الذي

قـد لا يتحقق ، ولذلك فكأن التعدد ملغى، ولكنه يجوز لظروف منها عقم المرأة ، او مرضها ، او انحرافها .

ويصدد زواج المسلمة بغير المسلم فهذا ممنوع في الاسلام ، لأن اولادها سيصبحون مشركين والاسلام حارب الشرك ودعا الى التوحيد الذي لا يلغى بزواج المسلم بكتابية لأن الاولاد سينشأون موحدين . ولدي ملاحظة اخيرة تتعلق بمداخلة د. حامد عمار ، بصدد القياس والاجماع ، لذلك اقول ان قضية العقل تشمل القرآن ، والحديث ، وتفعل بطريق القياس والعقل ، فكل شيء في الاسلام عقلي او يؤول عقلياً ، ونحن كجيـل ينشد وحدة الامة العربية لا نستطيع التنكر للاسلام الذي هو عطاء عربي ، ومصدر للدساتير ، ولكن مع التطور حسب سنة الحياة التي هي اقوى من كل فاعلية في مجرى الزمان .

غسان سلامة : بودي أن اثمن الجهد الذي بذلته د. حفيظة لتنويرنا حول وضع المرأة والاسرة القانوني في بلدان المغرب العربي . وقد تم ذلك باسلوب واضح وموثق . الاَّ أن هذا العرض قد اثار في ذهني عدداً من الاسئلة .

الأول ينطلق من ربط هذه التشريعات بالاوضاع القائمة . فالذي تبادر الى سمعنا هو أن المغرب الأقصى ، يشهد على الصعيد الاجتماعي تطورات عميقة تلغي الى حد كبير مفعول التشريع التقليدي . بالمقابل في تونس ، كثيراً ما سمعنا أن العائلة التقليدية والعشيرة احياناً ما تمنعان المرأة من اللجوء الى مختلف الامتيازات التي يجيزها لها القانون التونسي. من هنا سؤالي الأول ، وهو متعلق بالبعد الاجتماعي لهذه التشريعات ومدى تطبيقها الفعلي ، في المدن كما في الريف ، ويبدو أن هذا التمييز ضـروري خاصة في المغرب الأقصى .

تساؤلي الثاني ايديولوجي . افادنا بحث د. حفيظة أن التوجهات السياسية العامة لكل من البلدان الثلاثة التي درست لا تتوازى البتة مع مدى تقدمية التشريعات المختصة بالاسرة والمرأة.ما هي الاسباب الكامنة لعدم التطابق بين هذين المجالين،اهو حجم تغرب البلد المعني وقيادته كما قيل عن تونس ؟ ام هـو دور التجمعات العشائرية التقليدية ، كما ذكر فيما يخص المغرب ؟ وماذا عن الجزائر الرائدة في اكثر من ميدان سياسي واقتصادي ، والتقليدية جداً في مسألة المرأة ؟

ولي سؤال جزئي للغاية . لقد عرفت مجتمعاتنا الشرقية ممارسة مأسوية هي « جريمة الشرف » حيث يقدم اب على قتل ابنته او اخ على قتل اخته قد اساء الظن بها دون عقاب مناسب لجريمة كهذه . هل تشهد مجتمعات المغرب امراً مماثلاً ؛ ام انكم تعديتـم كما آمل ، هذه البشاعة ؟

لقد افتقدت ورقة د. حفيظة ربما بعض المعلومات المقارنة ، عن مدى المساواة في مجال التوريث .

ولي سؤال اخير : قبل انشاء الاقطار القائمة حالياً في المنطقة العربية ، كانت هناك

وحدة ولو نسبية في التشريعات الاسرية ، قائمة في الاجمال على الشرع الاسلامي . وتفتت السلطنة العثمانية قد ادى الى تفتت وتنوع مماثلين في التشريعات ، وعلى الرغم من وجود عناصر كثيرة من الشبه بين القوانين القائمة حالياً . إن تبني كل هذه القوانين الوضعية لمبدأ المساواة بين الجنسين هو هدف شرعي ولا شك . ولكني اتساءل من ناحية اخرى ، اذا لم يكن من الشرعي ان يتم السعي ايضاً الى عمل توحيدي لهذه التشريعات . وسؤالي هو حول مدى التقدم في هذا السبيل .

نجلاء نصير بشور : اود التعليق على نقطتين فقط :

أولهما : حول العلمانية التي طرحها د. عباس مكي . فربما كان طرح د. مكي حول العلمانية منطلقاً من الواقع اللبناني الذي يعاني التعددية الطائفية معاناة كبيرة وحتى الدموية منها في مجالات الحياة اللبنانية المختلفة . إن هذه المشكلة تكاد تكون غائبة عن معظم الاقطار العربية الاخرى ، ولذا اوافق د. عمار على طرحه مسألة التطوير خلال التفسير المتطور للاسلام . لقد اثبتت تجارب عربية مختلفة نجاح مثل هذا الاتجاه . وابرز مثال على ذلك ، تونس ، حيث يحدد في رأس دستورها ان دين الدولة الاسلام .

وثانيتهما : لقد طرح سؤال خلال البحث ، اود أن ابدي مساهمتي فيه وهو ، ايهما يسبق : القانون ، ام الوعي ؟ اعتقد أنه من الناحية المثالية ، فإن العملية بالضرورة يجب أن تكون مترافقة . اذ لا قيمة لقانون والعقليات والذهنيات الموجودة تناقضه ويحاول الرجل دوماً التحايل عليه .

لكن في الوقت نفسه ، فإن وجود القانون لمصلحة المرأة يشكل عاملاً مساعداً ومسرعاً في تنمية وتطوير تلك الذهنيات والعقليات باتجاه التعامل بالمساواة بين الرجل والمرأة . فالقوانين تشكل عاملاً أساسياً ككثير من العوامل الاخرى ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في تحقيق او عدم تحقيق مساواة المرأة وتحررها .

لور مغيزل : بالنسبة للعلمنة انا طبعاً من مؤيديها ، وبالتالي من مؤيدي رأي د. مكي مع العلم بأن الوضع في لبنان يختلف في هذا المجال عما هو عليه في سائر البلدان العربية . وقد سبق لي أن اشتركت مع زملاء في الحزب الديموقراطي في اعداد مشروع قانون مدني للاحوال الشخصية ، تقدمنا به الى المراجع المسؤولة وهو الآن قيد الدرس في لجنة الادارة والعدل النيابية .

وهذا القانون لا يساوي بين المرأة والرجل فقط ، بل يساوي ايضاً بين النساء انفسهن ، كما يساوي بين المواطنين في هذا البلد الواحد . وان اعتماد قانون كهذا لا يمنع المؤمن من الركون الى الشريعة الدينية والعمل بموجب احكامها ، ولكن يكون ايمانه عندئذ عملاً طوعياً حراً داخلياً .

وفيما يتعلق بدور القانون الذي اثارته د. ابو زيد ، لا ينكر احدنا أن القانون ليس

كافياً بحد نفسه ، وما هو الا عامل من عوامل عديدة لا بد من احقاقها لاحقاق المساواة والتقدم ، ولكنه عامل اساسي جوهري ، يجب الاّ نقلل من دوره . وإني اوافق د. ابي زيد على ضرورة القيام بدراسات ميدانية حول النتائج المتأتية عن تعديل القوانين حيث عدلت .

ولكن من البدهي أنه لا يمكن الحكم على صلاحية القانون ، او فاعليته من خلال هذه النتائج لما يتداخل فيها من اسباب عديدة ، لا تعود الى القانون ولما يترتب من تدابير يقتضي اتخاذها لحسن التمرس بما يقره القانون . وعلى كل حال ان اي نتائج واقعية لا يجوز أن تحدث او تبرر اي شك او تردد او انتقاص من مبادىء الحرية والعدالة والمساواة التي يتحتم ان تكرسها القوانين بشكل مطلق اكيد .

وبصدد ملاحظة د. عمار واشارته الى الامام محمد عبده اني اعتقد أن نهجه هو وامثاله غير معروف بصورة كافية لدى عامة الناس ، ولذا يجدر ابرازه والتعريف به فهو يظهر الشريعة بمظهرها الانساني المتطور المواكب للحضارة والتقدم .

وفيما يتعلق « بجرائم الشرف » التي اشار اليها د. سلامة أن معظم القوانين الجزائية العربية ـ شأنها في ذلك شأن القانون العثماني ـ تمنح اعذاراً مخففة بأن تعفى تماماً من العقاب او تخفف منه بنسبة كبيرة في حال ارتكاب ما يسمى خطأ«بجرائم الشرف» وتتفاوت هذه القوانين في الشروط الواجب توافرها في حالات كهذه للافادة من الاعذار . وقد سبق لنا أن قمنا في لبنان طوال سنوات بحملات واسعة لالغاء هذه الاحكام ، ولا يزال المشروع الذي تقدمنا به ، في لجنة الادارة والعدل النيابية ولا يبدو أن هذه الجهود ستثمر قريباً .

اما فيما يتعلق بتوحيد التشريعات العربية التي اشار اليها د.سلامة فإن اتحاد المحامين العرب يسعى الى ذلك منذ سنوات ، وقد توصل حتى الآن الى اقرار توحيد المصطلحات القانونية ، والى وضع مشروع موحد لتنظيم مهنة المحاماة ، كما وضع مشروعا موحداً لقانون التجارة لم يقر بعد . والاتحاد يتابع عمله في هذا الاتجاه .

حفيظة شقير : في الواقع ، إن كل المداخلات كانت تمثل مساهمات في مجال اغناء البحث . وانني سأحاول الرد على بعض الأسئلة بصفة وجيزة جداً .

١ ـ نعم ، إننا بحاجة الى قانون مدني للاحوال الشخصية يرتكز على العلمانية . لكن هذا القانون ليس ممكناً في الوضع الراهن نتيجة التراث العربي الاسلامي الذي يرتكز عليه مجتمعنا . وليس من المعقول أن نقترح هذا الحل ما دامت العقليات لم تتغير .

٢ ـ فيما يخص المهر ، انا اعتقد ايضاً انه يمثل عقد بيع جسد المرأة الى الرجل ولا اوافق د. علي شلق في رأيه ، والدليل على ذلك هو ما نجده في مجلة الاحوال الشخصية والمدونة المغربية من ان « البناء » لن يتم الا بعدما يقع دفع المهر للمرأة .

٣ ـ اما تطبيق القانون ، ففي بعض الاحيان يتماشى هذا القانون مع الواقع الاجتماعي ، هذا نلاحظه عندما نحاول تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، والمنصوص

عليه في كل من المشاريع الثلاثة (في تونس والمغرب والجزائر) . فيصبح هذا المبدأ حبراً على ورق ، كذلك الشأن فيما يخص قانون الميراث . كلنا نعلم ، أن للرجل حق الاثنين في هذا الميدان على الرغم من أن هذا القانون يكرس عدم المساواة ففي بعض الجهات لم يجر تطبيقه ابداً ، وبخاصة في الريف . في حين تفضل العائلة ابقاء الميراث كله (en bloc) ولا ترغب في التفريط به . لذا لم يصبح ممكناً للمرأة ان تتمتع بحقها في الميراث عندما تتزوج .

٤ ـ لا يمكن للقوانين أن تغيّر الذهنيات . وهذه الذهنيات لن تتغيّر الا بتغيير اجتماعي . وفي انتظار هذا التغيير يجب المطالبة بتطبيق القوانين التي تتماشى ومصالح المرأة العربية وتمكّنها من التمتع بحقوقها .

٥ ـ اما حول مسألة تعدد الزوجات ، فأنا لا اعتبر أن فترة تعدد الزوجات قد انتهت ، ولم يحدث اي تطور في عقليّة الرجل العربي . ولكن النسبة الضئيلة لهذه الظاهرة ناتجة بفضل الظروف الاجتماعية التي نعيش ، والتي لا تسمح للرجل ان ينفق على عائلتين او على ثلاث واربع عائلات .

الفصل الرابع

وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية

سهير لطفي (*)

مقدمـــة

بعدما استقلت الاقطار العربية سياسياً ، تبلورت مشاكل مجتمعية اختلفت في مظاهرها من قطر الى آخر . وقد يفسر هذا الاختلاف عملية التحرر والاستقلال . فلقد اختلفت الاقطار العربية في مراحل التحرر السياسي لأن بعضها مستعمر ، أو نصف مستعمر ، او واقع في براثن الاستعمار الجديد . كما لوحظ أيضاً أن بعض الأقطار العربية قد انتهج طريق الاشتراكية ، وبعضها قد أخذ بأساليب النظام الرأسمالي ، ومجموعة ثالثة ما زالت تحت سيطرة النظام الاقطاعي ، كما قد يفسر الاختلاف أيضاً بعلاقة الاقطار العربية بالدول المتقدمة المتمثلة في علاقة التبعية[1] . وأهم المشاكل التي يعانيها الوطن العربي اليوم ، هي السلبية ازاء القضايا المجتمعية وفقدان الثقة في امكان انماء المجتمع نتيجة هزيمة سنة ١٩٦٧ وما تبعها من تحجيم لايديولوجية الاشتراكية ، رغم ما لقيته من قبول جماهيري عربي ، وأيضاً نتيجة عجز الفكر الرأسمالي والاشتراكي في حل المشكلات المجتمعية : كفقدان الاستقلال الاقتصادي ، وتفاوت الدخول ،

(*) نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحضور ، قدمت البحث د. مارلين نصر نيابة عنها . (المحرر)

(١) ولذلك يعتقد د. انور عبد الملك أن « ظاهرة التخلف في مجتمعات الأمة العربية تمثل في المقام الأول الوجه السالب لعملية جدلية تركيبية شاملة ، تمثل فيها مجموعة المجتمعات النامية في الغرب العنصر الايجابي ... » . ويرى د. ابراهيم عبد الرحمن « أن ما يحدث من تغيرات في الوضع الاقتصادي للاقطار العربية منفردة او مجتمعة ، لا يمكن أن يكون منفصلاً عن التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية والتعليمية والحضارية على المستوى العالمي ، فالتغيرات استمرت أساساً من الخارج ، وطبقت في البلاد العربية وفقاً لما أتيح لهذا التطبيق من تمويل وتوجيه غيرت من صورة الحياة المادية ، وبالتالي تفاعلت مع صورتها المعنوية والاجتماعية والفردية والجماعية » . انظر : سهير لطفي ، « دراسة سوسيولوجية تحليلية للتنمية المجتمعية واتجاهاتها العلمية ، مع اشارة خاصة لتجربة مصر التنموية ،» في : مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، ملتقى تونس حول التنمية والتكنولوجيا في العالم النامي ، تونس ، ٨ ـ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

والتناقض في السياسات ، وبطء عمليات التنمية المجتمعية وعدم تحقيقها الأهداف المرسومة لها[٢] .

ودراسة هذه المشاكل تعني في المقام الاول ، التعرض لموضوع الحرية والديمقراطية في الوطن العربي . فالحرية والديمقراطية مظهر من مظاهر التغييرات التي يمر بها المجتمع العربي في تجاربه التنموية . اذ أنها بعدٌ أساسي في تجارب المجتمعات . ولذلك فهي تعتبر عملية تاريخية لا تتحقق بمجرد اصدار قرار سياسي[٣] . وتعني في المقام الثاني التعرض لوضعية المرأة في أزمنة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي . فقضايا المرأة تبرز مظاهر السيطرة الاستعمارية على أوجه الحياة العربية ماضياً وحاضراً وربما مستقبلاً[٤] ، كما تبرز نوعية التغيرات الكمية والكيفية التي تمر بها المجتمعات العربية . فدراسة المرأة في هذا الوطن ، لا تعني التعرض لمسألة نسائية بحتة ، وإنما تعني التعرض لدور المرأة في عملية التغييرات ، وفي تجارب الحرية والديمقراطية التي يفترض فيها مشاركة المرأة للرجل في تغيير الاوضاع المتخلفة ، وبخاصة فيما يتعلق بدورها ومكانتها الدولية انطلاقاً من أن معالجة وضعية المرأة في المجتمعات العربية هي جزء لا يتجزأ من معالجة هذه المجتمعات ، ومن دراسة واقعها التاريخي ، ومشاكلها التي فرزها التغيير السريع الذي تمر به اليوم[٥] . وخلاصة القول : إن هذه الدراسة ستقتصر على معالجة الحرية والديمقراطية من خلال

---

(٢) وفي هذا المقام يقول جلال امين : « هل صحيح أن هناك افلاساً في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي ؟ إن كل ما حدث هو أن كلا المعسكرين اصبح يواجه ظروفاً اقتصادية واجتماعية جديدة حتمت على كل منهما التنازل عن صرامته المذهبية . . . وإذا كانت الظروف الجديدة قد حتمت على كل منهما أن يضحي بمتطلبات المذهب من أجل اعتبارات تقتضيها مصلحة الدولة ، فهل في هذا ما يطعن في صلاحية هذا المذهب ؟» .

(٣) وفي هذا الشأن يذكر د. عصمت سيف : « لم يكن انتصار الوطن العربي في معارك التحرر من الاستعمار الا مقدمة لتصدي المتحررين حديثاً لمسؤوليات بناء الحياة . . منطلقين من الواقع المتخلف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً الذي ورثوه من المستعمرين ، وهم يواجهون تلك المسؤوليات بدون رصيد يذكر من الخبرة ببناء النظم الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص بدون رصيد من التقاليد الديمقراطية بل نستطيع أن نقول برصيد مشوه من الفكر الليبرالي عن الحرية والديمقراطية والدولة . . .ذلك لأن المستعمرين ما كانوا ليسمحوا بأن تفهم الحرية او الديمقراطية او الدولة الا على الوجه الذي لا يناقض الواقع الاستعماري » . انظر : عصمت سيف الدولة ، **الطريق الى الديمقراطية او سيادة القانون في الوطن العربي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) ، ص ٧ و٨ . وايضاً قول د. اسماعيل صبري عبدالله : « والحديث عن الديمقراطية حديث ربما عاشه كل مفكر وكل مثقف ، وكثيراً ما عاشه الفرد العادي في حريته بل وفي جسده . . . ولهذا فقد آن الأوان بالقطع لأن تمثل الديمقراطية مفهوماً وممارسة مكانها الطبيعي والرفيع ، فيما يشغل ذهن كل القوى الوطنية والتقدمية والقومية ، فقد رفعنا شعارات هامة في الفترة التي ناضلنا خلالها وحتى الآن . وكانت هذه الشعارات على تقدميتها ، بل وعلى ثوريتها احياناً ، تترك في الظل قضية الديمقراطية وهماً بأن تلك الاهداف السامية من حرية ووحدة واشتراكية يمكن أن تتحقق بعيداً عن الديمقراطية » . انظر : اسماعيل صبري عبدالله ، « المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٧٧ ـ ٨٩ .

(٤) انظر في هذا الخصوص : عباس مكي ، « المرأة وأزمة المجتمع العربي ،» **الفكر العربي** ، السنة ٢ ،العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٦ ـ ١٤ .

(٥) انظر : سهير لطفي ، « دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم العربي =

الواقع المجتمعي للوطن العربي ، وعلى معالجة وضعية المرأة العربية في تجارب الحرية والديمقراطية .

أولاً : مفاهيم الديمقراطية والحرية والواقع العربي

ونبدأ الدراسة بتوضيح مفاهيم الديمقراطية والحرية . فالديمقراطية كلمة اغريقية الأصل ، تعني حكم الشعب ، أي أن يتولى الشعب شؤون مجتمعه بشكل جماعي[٦] . وللديمقراطية عدة تعريفات : فالبعض يعتبرها مبدأ او نظاماً او نهجاً أو مذهباً، توصلت اليه الانسانية بهدف خدمة الانسان في حياته، واحترام الانسان باعتباره غاية وليس وسيلة . فقيمة الديمقراطية لا تكمن في مقدار ما تسنه من تشريعات ، وانما في احترام ما تقدمه[٧] . والبعض الآخر يعتقد أنها تتمثل في حقوق الانسان ، أو الحريات العامة ، أو الضمانات الدستورية التي تنص على أن يكون للناس رأي وصوت في ادارة شؤون مجتمعهم[٨] . ويعتقد آخرون أن الديمقراطية تدور حول الاعتراف بآدمية الفرد وحريته في التعبير ، وفي اقامة سلطة قوية[٩] ، فهي اسلوب ممارسة سلطة ، كما أنها اسلوب تنظيم علائق السلطة بالمواطنين ، بما يحتويه ذلك من حقوق وواجبات . وكذلك يذكر

=النامي ،» **شؤون عربية** ، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ١٤٢ - ١٥٣ .

وفي مجال قضية المرأة نذكر قول د. صفية سعادة : « ان كل بحث في مشاكل المرأة في الوطن العربي يؤدي بالضرورة الى بحث مشاكل العالم العربي ذاتها ، فمسألة المرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة اعم وأشمل وهي مسألة الانسان العربي فرداً وجماعة ، والمجتمع العربي في واقعه وتطلعاته وآماله » . انظر : صفية سعادة ، « نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٦ (حزيران / يونيو ١٩٨٠) ، ص ٥٨ - ٦٦ .

وقول د. ثريا عبيد الشريف : « إن قضية المرأة العربية هي قضية نصف المجتمع من الناحية الكمية . . . وهي كذلك قضية المجتمع كله من الناحية الكيفية . . . اذ أن مشاركة المرأة الفعالة في جهود التنمية إنما تضيف مورداً بشرياً هائلاً لمواجهة تحديات التقدم والتطوير لنوعية الحياة الانسانية للسكان في أقطار العالم العربي . . . ومن ثم فإن الايمان بضرورة تمكين المرأة من الاسهام في حياة مجتمعها - عطاء وأخذاً - على قدم المساواة مع الرجل، قد استقر كضرورة من ضرورات التنمية هدفاً ووسيلة » . انظر : ثريا عبيد الشريف ، « المؤتمر الاقليمي التحضيري لمؤتمر المرأة العالمي ، دمشق ، ١٠ - ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ص ١٢٥ - ١٥٠ .

(٦) انظر : عصمت سيف الدولة ، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية** (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٧٦) ، ص ٢٥ ، وعبد الرحمن علي الامين ، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان** (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٧٠) ، ص ١٠٦ .

(٧) انظر : محمد المجذوب ، « الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة ،» **قضايا عربية** ، السنة ٦ ، العدد ٣ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ٧٣ - ٩٤ .

(٨) انظر : عبدالله ، « المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ،» ص ٧٧ - ٨٩ .

(٩) انظر : « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١١٦ - ١٣٤ .

آخرون أن المفهوم العام للديمقراطية المتفق عليه في كل المدارس الفكرية ، هو أن يعبر التنظيم القانوني للمجتمع عن ارادة الناس ورغباتهم . فاحترام الارادة والرغبات يتبلور في صوغها في قانون وضعي يتلاءم وغاية التطور الاجتماعي كما يراها الناس[١٠] .

وننتقل من تعريفات الديمقراطية الى تعريفات الحرية التي قد تعرف بأن يعمل الفرد ما يريده ، أو أن يستقل عن المجتمع . فالحرية هي تفرد الانسان عن سائر المخلوقات الأخرى[١١] . أو قد يعنى بها المقدرة على التطور ، بمعنى آخر المقدرة على مواجهة مشكلات المجتمع . كما قد تعرف بالقدرة على التفكير وعلى التحرر من الخوف والازدواجية ، والقدرة ايضاً على التعبير عن الرأي[١٢] . وتعرف الحرية أيضاً بمضامينها المختلفة فالحرية الاجتماعية قد تعني حق الفرد في ثروة مجتمعه ، وفي الحصول على مكافأة عادلة لجهده في المجتمع ، وفي حقه في مستوى معيشة لائق . والحرية الشخصية تعني الابداع الفكري والحضاري وحرية اختيار العمل . والحرية السياسية تعني المشاركة في اتخاذ القرار والحق في المعارضة[١٣] . وللحرية الاجتماعية والسياسية معايير تتجسد في القانون الذي يكفل ضمان الحريات الفردية ، ويجعل مؤسسات الدولة هي المشرفة على الحريات أمام الرأي العام ، ويكفل ايضاً ضمان انتظام الجماعات في مؤسسات تعبر وتدافع عن مصالحها ، كالأحزاب والنقابات والجمعيات المختلفة على أن يكون القضاء هو سلطة الرقابة الشرعية لنشاط هذه الجماعات والمؤسسات في حدود القانون . وتتجسد معايير الحرية الاجتماعية والسياسية ايضاً في ارتباط التحرر الاقتصادي بالحرية السياسية ، فلا يمكن تصور التحرر الاقتصادي دون حرية سياسية ، فالتحرر الاقتصادي يؤكد الحرية السياسية ويدعم الأساس المادي لها[١٤] .

وبعدما أشرنا الى تعريفات الديمقراطية والحرية ، نطرح وجهة نظرنا الخاصة التي تتفق في بعض خطوطها العامة مع اتجاهات مناقشة ندوة المستقبل العربي عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . فمن الصعوبة بمكان اعطاء تعريف جامع لمعنى الحرية والديمقراطية ؛ لتنوع تجارب الديمقراطية في الوطن العربي ، ولاختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والوضع الصحيح أن يتلاءم مفهوم الديمقراطية وواقع المجتمع العربي عامة ، وواقع كل قطر عربي خاصة ، ولذلك لا يمكن القول بأن هناك شكلاً محدداً للديمقراطية وإنما هناك اطار عمل متكامل ينظم علاقة الأفراد في المجتمع من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى اليها الأفراد في وضعهم الحالي ، وفيما يجب

---

(١٠) انظر: سيف الدولة ، **الطريق الى الديمقراطية او سيادة القانون في الوطن العربي** ، ص ٨٩ .

(١١) انظر : نجلاء حماده ، « حرية المرأة العربية ، » **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول سبتمبر - كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٢٧ - ٣٣ .

(١٢) انظر : حسن حنفي ، « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ، » **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ١٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ١٣٠ - ١٣٩ .

(١٣) انظر : سيد زهرة ، « الحرية في العالم العربي ، وأزمة الولاء للوطن ، » **قضايا عربية** ، السنة ٧ ، العدد ٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) .

(١٤) انظر : طارق البشري ، **الديمقراطية والناصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥)، ص ٢٦ .

أن يكونوا عليه في ضوء ايديولوجية المجتمع التي تسعى الى تحقيق التقدم في الأوجه المجتمعية المختلفة باتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى استمرارية الفرص امام الأفراد لتحسين طاقاتهم وقدراتهم ومستواهم . فالديمقراطية تعني الحد الأدنى من الحرية في اختيار أنماط التغيير المطلوبة للمجتمع على أن تكون تلك الحرية مدعومة بوعي الأفراد بالمشاكل التي يفرزها الواقع الاجتماعي ، وحلولها التي تحقق التقدم والانماء،ويتحقق ذلك في المجتمع الذي تسمع السلطة فيه لرأي غالبية الأفراد ، وتعمل على حل مشاكلهم في ضوء آرائهم وانتقاداتهم .

وتثير وجهة نظرنا هذه ـ معالجتنا لقضية الديمقراطية والحرية ـ عدة استفسارات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للوطن العربي ، وبالغاية من التغيير الذي حدث ، وبالقيادة والمشاركة في التغيير والوعي به . وهذا يستلزم الاشارة الى هزيمة سنة ١٩٦٧ وما فرزته من تدهور في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن ظهور تيارات الرفض والسخط على الأوضاع المجتمعية ، ومن فقدان الثقة بالنفس وانتشار شعور اللامبالاة والسلبية . وانعكاس ذلك على حقوق وواجبات وحرية الأفراد ، مما ادى ببعض الأنظمة الى اتخاذ بعض الاجراءات التعسفية التي تدعم استقرارها وثباتها على حساب حريات الأفراد وحقوقهم المشروعة[١٥] .

وكذلك التعرض لقضية الديمقراطية والحرية تاريخاً وحاضراً . فالديمقراطية والحرية ليستا وليدتي اليوم ، بل هما امتداد لوضع حضاري تمثل في التراث والثقافة الاسلامية التي ازدهرت في القرون الأولى للاسلام ، وكانت وراء التقدم الذي حققه العرب في جميع المجالات . ويؤكد ذلك ، أن حضارة العرب ظلت مزدهرة طالما بقي العرب متمسكين بالحرية ، وأنها أخذت في الهبوط عندما تخلى العرب عن الحرية وحرية الفكر على وجه الخصوص . اذ لم تكن الديمقراطية والحرية في القرون الأولى من الاسلام اسلوباً للحكم فقط ، وإنما كانت ممارسة في مجالات الحياة كافة ، دون تمييز بين جماعة وأخرى . فليس للحاكم أن يقهر الناس الذين ولدتهم أمهاتهم أحراراً .

وترجع جذور تدهور الحرية والديمقراطية في الوطن العربي الى حرفية التفسير التي منعت الحوار حول المعنى والى الالتزام بحرفية النص ، مما أدى الى غلق باب الاجتهاد والاقتصار على التقليد والتبعية وتمثل ذلك في السلوك اليومي من حيث اعطاء الأولوية للمظهر على الجوهر ، والى تكفير المعارضة التي لم تذكر في القرآن ، وإنما ذكرت في بعض الاحاديث الموجهة ، والى سلطوية التصور التي تجسدت في تسلط النظم والاعلاء من شأن القمة على حساب القاعدة ، فأهم شخصية في الدولة هي الرئيس ، وأهم فرد في الجيش هو القائد ، وفي الأسرة هو الرجل . في هذا النظام التسلطي يصعب اقامة حوار بين طرفين غير متساويين[١٦] ، والى تبرير المعطيات ، اذ كان

---

(١٥) ولقد عبر عن هذا الوضع الاستاذ احمد بهاء الدين بقوله : « نحن العرب نمر بأزمة ربما لم نمر بمثلها منذ نصف قرن. والحل والضمان يكمنان في حق التفكير والتعبير ، لأن حرية الرأي وفتح الباب لتعدد الفكر هو المخرج » . احمد بهاء الدين ، كما ورد في : محمد المجذوب ، « الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة ،» .

(١٦) لذلك ذكر أنور عبد الملك : « أن نمط التحديث في مثل هذا التصور هو النمط الليبرالي الغربي الذي يقوم على الحوار والاختلاف في الرأي ، وحرية انشاء الأحزاب ، وتعارض الاتجاهات والنظم البرلمانية ، والاغلبية والأقلية ، ومراجعة السلطة وقيام المؤسسات ويدل على ذلك عدم نجاح هذه الانظمة في مجتمعاتنا ، ووجودها =

عمل العقل العربي على مستوى التبرير فقط ، دون أن يكون على مستوى النقد او المعارضة ، ولذلك اختفى التناقض . وفي هذه الحالة يصعب الحوار ، لأن المعطيات مقبولة سلفاً ، ولا توضع موضع النقد . والى هدم العقل ، وكانت البداية في هجوم الغزالي على العلوم العقلية في القرن الخامس الهجري ، وفي تحول الحقائق الى اسرار ، وفي ظهور مقدسات يحرم تناولها بالتفسير أو النقد كالله والسلطة والجنس . ولهذا توقف الحوار العلمي بتوقف العقل وبدعم السلطة للقيادات اللاعقلانية كافة ، وبسيطرة تلك التيارات على اسلوب الحياة[١٧] .

وتعود أزمة الديمقراطية والحرية الحالية الى سلبيات تجارب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها الوطن العربي منذ الستينات ، والى نوعية الشريحة التي قادت عملية التغييرات ، والى الوسائل التي اتبعت للمشاركة في قيادة عملية التغييرات . وفي هذا المقام يجب التنويه بتحديات التغييرات التي يمر بها الوطن العربي في معاناته من قبضة وسيطرة القوى الاستعمارية الاقتصادية والثقافية . فالوطن العربي ما زال ـ حتى الآن ـ يسعى الى الحصول على الاستقلال الاقتصادي والثقافي ، بمعنى المساواة والعدالة في العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وفي استقلال السياسات الاقتصادية وعدم الاعتماد على الدول المتقدمة والتخلص من التبعية لها . فلقد حجّمت هذه التبعية قدرات الوطن العربي في المشاركة في اتخاذ قرارات التغيير ، وفي انماء مجتمعاتهم ، كما حجّمت من دور التنظيمات السياسية والوطنية والقومية في القيام بعملية التعبئة الجماهيرية من أجل التحول المجتمعي[١٨] . فلا يمكن عزل الحرية والديمقراطية عن الظروف التي

= كمجرد واجهة للديمقراطية يدرك الجميع زيفها ، بل يكون نمط تحديثنا ، نحن والصين ، هو نمط الدولة المركزية ، التي يلتف حولها الجميع لتنفيذ خططها . . . مهمة الشعب التنفيذ ، ومهمة القيادة التخطيط . . . والدولة هي القائد والزعيم ، محورها الجيش، والمثقفون جنود في نظام الدولة يبغون مع العمال والزراع، وهي ما شوهه فلاسفة التاريخ الغربي واطلقوا عليه اسم التسلط الشرقي » . انور عبد الملك ، « الجوانب الحضارية لمشكلة الانماء في الوطن العربي ،» في : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، واليونسكو ، المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية ، ندوة المشكلات الانمائية في الوطن العربي ، ١ ، القاهرة ، ٢٤ ـ ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

(١٧) وهنا يعطي د. حسن حنفي أمثلة توضيحية بقوله : « لقد سادت اللاعقلانية في حياتنا ، وظهرت في سلوكنا اليومي وهي تؤدي وظيفتها خير أداء في الابقاء على احادية الطرف في حياتنا الثقافية وفي نظمنا السياسية ، فلا يتم النصر العسكري الا بمدد من السماء ، ولا تتم الاتفاقات السياسية الا بوقوع معجزة .كيف يتم الحوار اذن والناس تنتظر معجزات » . انظر : حنفي ، « الجذور التاريخية لازمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ،» ؛ المجذوب ، « الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة ،» ص ٧٣ ـ ٩٤ ؛ المجذوب ، « ازمة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي ،» **قضايا عربية** ، السنة ٦ ، العدد ٥(ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، والامين، « الديمقراطية والاشتراكية في السودان سنة ١٩٧٠،» في : الامين ، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان** ، ص ١٠٦ .

(١٨) انظر : لطفي ، « دراسة سوسيولوجية تحليلية للتنمية المجتمعية واتجاهاتها العلمية ـ مع اشارة خاصة لتجربة مصر التنموية ،» ؛

Samir Amin, «Towards a Demystification of Arab Social Reality: A Critique of Anthropological = and Political Writings of Arab Societies,» Middle East Study Seminars, University of Hill,

يمر بها المجتمع ، كما لا يمكن أن تمارس في ظل التبعية وسيطرة القوى الاجنبية على الوطن العربي .

هذا الى جانب ما يتميز به البناء الداخلي للوطن العربي ، من استمرارية ثقافة العشيرة والعصبات والعلاقات السلطوية داخل الأسرة ، والتي تمتد الى علاقة الفرد بالسلطة ، وتنعكس في سلبية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار . كل ذلك يؤثر على أنظمة وأساليب الديمقراطية في الوطن العربي ، وهذا ما سنتعرض له فيما بعد . كما يتميز الوطن العربي باستمرارية الأوضاع المتخلفة المتجسدة في الأمية والفقر ، وفقدان التنظيمات والأحزاب السياسية ، ودونية وضع المرأة التي تجعل من الصعوبة بمكان ممارسة الديمقراطية والحرية.

خلاصة القول : إن الديمقراطية والحرية في الوطن العربي تعانيان صراعاً ضد سيطرة القوى الخارجية الاجنبية المتمثلة في التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية ، وصراعاً من استمرارية سيطرة العلاقات السلطوية داخل الاسرة التي تمتد الى علاقة الفرد بالسلطة ، وضد المشاكل التاريخية المتوارثة في الوطن العربي ، من الحكم العثماني والاستعمار والانتداب، والضياع بين الأصالة والمعاصرة . فكان حاصل التجارب العربية هو تغيير في الفئات الاجتماعية القيادية فقط ، دون تغيير جوهري في نوعية العلاقات السلطوية داخل الأسرة والمجتمع . فالديمقراطية والحرية في الأساس هما علاقة السلطة بالمواطنين[١٩] . فبعد التحرر السياسي للأقطار العربية قادت البورجوازية العربية عمليات التغييرات المجتمعية ، بهدف تصفية السيطرة الاستعمارية وانماء مجتمعاتها ، ورفعت شعارات العداء للاستعمار وضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي . إلا أن البورجوازية لم تتحمل العبء الى نهايته ، وانتكست في منطلقاتها الوطنية وفي معاداتها للاستعمار ، وانخرطت في طور التبعية للغرب وللمصالح الأجنبية ، وفي الاهتمام بمصالحها الخاصة ، دون الاهتمام بمصالح غالبية الأفراد لمجتمعاتها . واعتمدت في ذلك على شرائح من البيروقراطيين تكالبت على جمع الثروات من تعاملها مع الشركات الاحتكارية ، واستغلت البورجوازية وسائل الاعلام والثقافة والفكر في دعم أفكارها ومصالحها . وبهذا انعزلت القيادة عن الاهتمام بمصالح المجتمع وعن الحرص على توعية افراده بمشاكلهم الحقيقية وعن تعبئتهم للمشاركة الفعلية في ادارة شؤون مجتمعهم . بل وانتهى الأمر الى قهر الرأي الآخر[٢٠] ، الذي أدى في النهاية الى فرز الحركات الاجتماعية المعارضة في مختلف اقطار الوطن العربي ، والتي تجسدت في التيارات الدينية المسيسة وتقديمها الدين الاسلامي كبديل ايديولوجي لحل مشاكل المجتمع العربي . ولجأ بعض هذه الجماعات في السنوات الاخيرة الى استخدام أساليب العنف والمواجهة مع السلطة ، تعبيراً عن اغترابه عن سلطة المجتمع ، وعن بحثه عن انتماء خارج نطاق

December 1976; Szymon Chodak, *Societal Development: Five Approaches With Conclusions from Comparative Analysis* (New York: Oxford University Press, 1973), and André Gunder Frank, *Latin America: Under-development or Revolution* (London: Monthly Review Press, 1970). =

(١٩) انظر : « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ،» ص ١١٦ - ٢٣٤ .

(٢٠) انظر في هذا الخصوص : زهرة ، « الحرية في العالم العربي ، وأزمة الولاء للوطن ،» .

المجتمع كي يجد عنده السند والمبرر لدوافعه في اقامة الدولة الاسلامية على أساس ديني ، تطبيقاً لفكرة الحاكمية لله[٢١] .

ومن تجارب الديمقراطية العربية الجديرة بالذكر تجربة مصر في التنظيم النيابي ، والدستوري ، منذ قرن من الزمان . إذ كان ينتظر تحقيق الديمقراطية بمضمونيها الاجتماعي والسياسي. ولكن هل ساهمت تجربة مصر الديمقراطية خلال قرن من الزمان في انماء وتقدم المجتمع ؟ وهل تحققت الديمقراطية بمضمونيها الاجتماعي والسياسي ؟

في تاريخ مصر،وفي ثورة سنة ١٩١٩ التي تجمعت فيها تيارات التقدم في المجتمع المصري كافة ، لتجديد مصر بمقومات الحضارة الحديثة فقد تبلورت مجموعة مبادىء هي : الأمة مصدر السلطات ، والفصل بين السلطات وبين الدين والدولة ، وتكافؤ الفرص على أساس الحرية والمساواة ، وحرية العمل والفكر ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، والمبادىء الأخرى كافة التي قننها دستور سنة ١٩٢٣ ، والتي ما لبثت أن أجهضت بحلول عهد الحكومات الانقلابية وبانحدار الحياة السياسية . فتحولت قضية الديمقراطية الى الصراع على السلطة ، وظل الدستور مع كل هذا هو حجر الزاوية ، وكان تاريخ مصر منذ سنة ١٩٢٣ ، هو الكفاح لحماية الدستور وتطبيقه ، وأخفقت كل محاولات الغائه ، وفي ظله أجريت آخر انتخابات سنة ١٩٤٩ ، وقامت حكومة وفدية بأغلبية ساحقة ولكنها أقيلت اقالة غير دستورية وتولى الملك السلطة . لقد ثبت عدم امكان قيام ديمقراطية مع وجود الاستعمار ، فالديمقراطية ليست مجرد نصوص قانونية لا تنفذ ولا تطبق ، ولكن هي تصفية للكيانات والعلاقات الاستعمارية والاستغلالية وهي قيام المجتمع على أسس حقيقية يمكن أن تزدهر فيها الديمقراطية . كما ثبت أن تجربة الديمقراطية قد فرغت ـ في الممارسة ـ من مضمونها الاجتماعي ، واقتصرت على المضمون السياسي الذي كان يهدف في المقام الأول الى استقلال المجتمع سياسياً من قبضة الاستعمار الانكليزي . ولذلك كانت التجربة وقتية مرتبطة بحدث معين . هذا الى جانب أن قادة تجربة الديمقراطية كانوا من الشريحة البورجوازية في المجتمع المصري سواء في قطاع الحضر أو الريف[٢٢] .

وفي ثورة سنة ١٩٥٢ ـ وفي الحقبة الناصرية على وجه الخصوص ـ تم دمج السلطات وبقيت البلاد بدون مجلس نيابي ودستور دائم لفترة طويلة فغابت المشاركة الشعبية[٢٣] الحقيقية في اتخاذ القرار ، كما غاب وعي الأفراد بأيديولوجية التغيير ، ويؤيد ذلك ما اتضح لنا من الدراسة الامبريقية التي أجريناها عن الحقبة الناصرية في اختبار الفرض القائل « إن اتجاهات العاملين في نطاق المال العام والمسؤولين عنه تعكس ـ في بعض المواقف التي تمس المال العام ـ عدم وعيهم بأهمية المحافظة عليه ،

---

(٢١) سهير لطفي ، « الاسلام كعقيدة وحضارة وأثره في الفكر السياسي الاجتماعي العربي ،» (غير منشورة) .

(٢٢) سهير لطفي ، التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٨)، ص ٢١٥ .

(٢٣) انظر : البشري، الديمقراطية والناصرية ، ٢٣ ـ ٢٤ .

وعدم استيعابهم لايديولوجية المجتمع الجديدة » . واتضح من اختبار الفرض أن نسبة عالية من الافراد العاملين في مجال المال العام ، وفي مجال المحافظة عليه يتبعون أساليب غير مشروعة ، تدخل في دائرة الافعال التي تجرمها المواد القانونية التي تحكم المال العام . وقد يرجع انعدام الوعي الى أن الثورة اعتمدت على القاعدة القانونية كأداة لتغيير النظم ، ولصنع تصورات فكرية جديدة ولم تعتمد على وعي أفراد المجتمع المصري في صنع نموذج للتنمية الوطنية المصرية بدأ بالمناداة بالاستقلال و القومية ، وبتأكيد التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ففي مجال التنظيم الاقتصادي ـ على سبيل المثال ـ وفي التوسع في سيطرة الحكومة على الانتاج ، لم يوضع في الاعتبار أن يكون هذا التوسع مصحوباً بتوعية الأفراد بالايديولوجية الجديدة الكامنة وراء هذا التوسع . هذا الى جانب أن الوعي السياسي في قطاع الانتاج يجب أن يكون له مضمون اقتصادي واجتماعي قائم على فهم المشكلات التي واجهت المجتمع في الخطة الأولى ،وفي التوصل الى الحلول الصحيحة للتغلب على هذه المشكلات . فالاشتراكية « الايديولوجية التي اعتنقتها الثورة » لا تبنى في فراغ ، وعادة ما تبنى في اطار يجمع رواسب الماضي وتناقضاته الداخلية ، وهنا يبرز دور الوعي لافراد المجتمع بالايديولوجية الجديدة ووعيهم بالمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار .

لقد أدى انعدام الوعي الى سلبية المواطنين وعدم مشاركتهم المشاركة الايجابية ، فنحن نعتقد أن الديمقراطية لا يمكن أن تمارس بمجرد المناداة بها وكتابتها ، وإنما يجب أن تدرك كحقائق ملموسة في مزاولة الأفراد للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي المشاركة في ادارة شؤ ون مجتمعهم ، اذ أن استبعاد المنظمات الجماهيرية عن المشاركة الحقيقية في السلطة يؤدي الى سلبية الجماهير . فلقد أدى تطوير الايديولوجية بقوانين سنة ١٩٦١ الى اشراك العمال في مجالس الادارة ، وكذلك في الارباح الا أن هذا يشكل تغييراً شكلياً في التنظيم الرسمي لهذه المؤسسات ، ولم يؤد بالضرورة الى المشاركة الايجابية الفعالة . وقد ادى كل ذلك الى فشل التنظيم السياسي في خلق القيادات ودفعها الى الامام لقيادة تجربة التنمية[٢٤] . هذا الى جانب ممارسات أخرى للديمقراطية في الوطن العربي ، كتجربة الجزائر بعد الاستقلال ، حين سمحت لفئات عريضة من المجتمع بممارسة حرية الرأي التي تمثلت بصورة واضحة في تجربة التسيير الذاتي .

ثانياً : خصوصية وضعية المرأة العربية في أزمة الديمقراطية والحرية

وحقيقة الأمر أن وضعية ودور[٢٥] المرأة في المجتمع يختلفان باختلاف البناء الاجتماعي الذي تعيش فيه ، اذ أن وضعها نتاج البناء الاجتماعي الذي قد يختلف من زمان الى زمان ومن

---

(٢٤) انظر : لطفي ، التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام ، ص ٤٥١ ـ ٤٥٧ .

(٢٥) نعرف الدور بالمكانة او الوضع الاجتماعي وموجزه : إن الدور هو مجموعة الحقوق التي تتلقاها المرأة في مجتمعها ، والواجبات التي تقدمها المرأة للمجتمع ، متجسدة في انماط سلوكية متعارف عليها ، وفي توقعات أدائها ووعيها ووعي الآخرين بهذه الحقوق والواجبات التي يتمثل في مجموعة الاتجاهات الاجتماعية التي تشيع حول حقوق وواجبات المرأة في الوطن العربي .

مكان الى مكان ، وتمثلت هذه الاختلافات في : كتابات كل من افلاطون وارسطو التي عبرا فيها عن حالة البناء الاجتماعي العبودي الذي احتقرت فيه المرأة اذ قال افلاطون «إن المرأة شريرة بطبيعتها ، فالآلهة قد صنعت الرجل كاملاً ، بشرط المحافظة على كماله ، وفي حالة الاخلال يعاقب بأن يولد مرة ثانية في صورة امرأة . . » ويؤيد أرسطو رأي افلاطون في قوله ، أن الطبيعة قد فضلت الرجل الأكثر عقلاً وكمالاً من المرأة . ويرى أن وظيفة المرأة مقصورة على العناية بالأطفال والمنزل تحت سيطرة الرجل ، وأنه ليس لديها مجال في العمل السياسي أو الخدمة كما عبر أيضاً فلاسفة العصر الوسيط الذي تميز بالطابع الاستغلالي المتمثل في النظام الاقطاعي عن حالة البناء الاجتماعي في ذلك الوقت ، فاعتبروا المرأة مخلوقاً عرضياً وناقصاً . وتغيرت النظرة الى المرأة والى وضعها في المجتمع في عصور الثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، فشاركت الرجل في الأنشطة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي المجتمع الزراعي المتخلف ، تكون السيطرة والسيادة للذكر : لقيامه بأعمال تحتاج الى مجهود عضلي قد تعجز المرأة عن القيام به ، ولضيق فرص العمل في الزراعة ، ولغيبة النشاطات الأخرى كالتصنيع ، ولشيوع نمط الملكية الفردية لصالح الرجل ، ولوجود الأسرة الممتدة العصبية ، وما يترتب عليها من تفضيل للذكور الذين يدعمون عصبية العائلة داخل المجتمع المحلي ، والى ما يصاحب التخلف الزراعي من الاعتماد على الطبيعة ، والاعتقاد في القوى الخارقة والتفكير السلفي الذي يؤكد تبعية المرأة للرجل وسيطرته عليها[٢٦] .

ويتأثر وضع المرأة ودورها في المجتمع بوجه خاص بالثقافة والحضارة التي تعيش فيها ، فالثقافة هي المحك الرئيسي في تكوين الشخصية ، فشخصية المرء نتاج أساليب التنشئة الثقافية والحضارية . والفروق بين الجنسين ـ الرجل والمرأة ـ تفسر في ضوء المستوى الحضاري والثقافي للمجتمع . وتؤيد هذا الرأي نتائج بعض البحوث السيكولوجية التي أسفرت عن أنه وفي مراحل العمر المبكرة تتفوق الاناث على الذكور في مستوى الذكاء العام ، وأن الذكور يتفوقون على الاناث في نهاية مرحلة المراهقة وبدء سن الرشد . كما أوضحت بحوث أخرى ، أن الاناث في مرحلة الحضانة لسن أقل قدرة من الذكور في التحصيل الدراسي او في مظاهر الاستقلال ، وأنه في مرحلة المراهقة يسيطر على الاناث الاحساس بعدم المقدرة والعجز عن اللحاق بالذكور الذين تهيأت لهم كل الفرص التي لم تسنح للاناث ، كما اثبتت بحوث اخرى أن الاناث اكثر قابلية لتأثيرات المجتمع

---

(٢٦) سهير لطفي ، «دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية ، في العالم العربي النامي ،» ، و

Huda Zurayk, «The Changing Role of Arab Women,» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia,* no. 17 (1979), pp. 18-31.

وفي هذا المقام يذكر د. فرج احمد فرج «إن احوال المرأة على الأرض العربية مسجل أمين لأحوال هذه الأرض ولتاريخها ومشاكلها ، ومن ثم فمستقبل المرأة على هذه الأرض لا ينفصل عن مستقبل هذه الأرض ذاتها . هذا الأمر علينا أن نعيه جيداً . إن وحدة الوجود البشري تكشف عن نفسها عبر وجهين، وجه ذكري وآخر أنثوي . وهذان الوجهان هما معاً تقدما وتراجعا وتوقفا وتعثرا ، يعيشان معا المصير نفسه ويكشفان معا عن الحقيقة الانسانية الواحدة ، حقيقة الرجل والمرأة معا ، كلاهما معا» . انظر : فرج احمد فرج، «تأملات سيكولوجية حول مستقبل المرأة العربية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٣(ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، ص ١٥٦ ـ ١٦٦ .

وأكثر توافقاً معه ، ويقبلن ما رسمه لهن المجتمع من دور خاص بهن كانات يتلخص في السلبية والتبعية وضعف القدرات العقلية ، وفي تهيئتهن لدور الانثى كأم او زوجة وربة منزل تابع لسيطرة الرجل(٢٧) . فثقافة وحضارة المجتمع هما اللتان تحددان وضعية المرأة ، وقد يكون ذلك خلال التنشئة في الأسرة أو في أنماط التحصيل الدراسي أو في التوجيه الى اختيار مهن معينة بهدف تقوية ودعم الاحساس بالجنس بمعنى آخر الاحساس بالأنوثة كما رسمها المجتمع في عمليات التنشئة الاجتماعية ذات الأثر الواضح في تحديد مضمون الذكورة والأنوثة ؛ وفي خلق ما بينهما من فروق تجعل الانثى أقل طموحاً من الرجل في مشاركتها لادارة شؤون مجتمعها في الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتجعلها أكثر شغلاً بأمور الزواج والجنس وارضاء الرجل . وحقيقة الأمر، ان الانثى ليست اقل طموحاً من الرجل،فالمرأة تتفق مع الرجل في الأصل، اي في بدء الحياة وفي التكامل وإن قيل ان المرأة تختلف عن الرجل تاريخياً وحاضراً .

والآن ، تلح علينا استفسارات عدة ، محورها دور ثقافة المجتمع العربي في خصوصية وضعية المرأة حول أزمة الديمقراطية والحرية المتجسدة في دور الأسرة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية . وتأثرها بالتغييرات التي يمر بها الوطن العربي اليوم .

وتستلزم مناقشة هذه الاستفسارات البدء بمعرفة أهم أشكال الأسر العربية التي أثرت على وضعية المرأة الحالية . فلقد كان الشكل الأول للأسرة العربية هو **العشيرة** ، وفيها حافظوا على حرفية التعاليم كالولاء للأب صاحب السلطات الواسعة في القضايا الاجتماعية . وتميزت بتعدد الزوجات وتمجيد الذكور . وأدى ذلك الى سلبية دور المرأة في العشيرة ، فافتقدت حرية الرأي والتعبير والمشاركة الجماعية . والشكل الثاني هو **الأسرة الممتدة** وظهر هذا الشكل بعد موجات الفتوحات الاسلامية الأولى . وتميزت فيه الأسرة بأنها مستقلة ، وتشكل وحدة اجتماعية محتفظة بثقافة وتقاليد العشيرة(٢٨) فاعتبرت المرأة اداة للانجاب فقط . وبهذا يمكن القول ان دور المرأة في شكلي الاسرة العشائرية والممتدة قد فرغ من مضامينه الاجتماعية والسياسية واقتصر على الانجاب ورعاية الأولاد والزوج . والشكل الثالث هو **الأسرة النووية** وفيها يغلب طابع الاستقلال

---

(٢٧) ناهد رمزي ، « عوامل التنشئة الاجتماعية بوصفها متغيرات سيكوسوسيولوجية في علاقتها بالقدرات الابداعية لدى الاناث ،» (رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٤٩ - ٥٣ . وانظر ايضاً في هذا المجال :

Mayra Buvinic et al., *Women and World Development, an Annotated Bibliography* (Washington D.C.: Overseas Development Council, 1976), pp. 11-16;

نجيب اسكندر ابراهيم ومحمد عماد الدين اسماعيل ، **الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل** ، ص ٩٢ - ١٠٣ ، ولويس مليكة ، **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٢ .

(٢٨) تعرض لهذا الموضوع باستفاضة: زهير حطب ، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصر** (بيروت : معهد الانماء العربي ،١٩٧٦)، وصفية سعادة ، « نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٦ (حزيران / يونيو ١٩٨٠) ، ص ٥٨ - ٦٦ .

الاقتصادي للزوجة الى حد ما بالمقارنة النسبية للشكلين الأولين ، مما أدى الى ازدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة ، اذ عليها أن تعمل خارج المنزل طبقاً للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة ، كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقاً للمعايير القديمة التي احتفظت بها ، من ثقافة العشيرة والأسرة الممتدة ، لأن كلا من الرجل والمرأة لم يتغير، ولم يتقبل الرجل بعد أن يكون على علاقة الند للمرأة في مشاركتها في شؤون مجتمعها أو مشاركته لها في شؤون الأسرة ، فلم يقدم لها اي نوع من المساعدة . ومجمل القول ان نوعية التغيير الذي طرأ على شكل الأسرة لم يكن تغييرا حقيقياً في المضمون ، وانما كان أقرب الى التغيير الشكلي المظهري مع استمرار بقايا ثقافة وتقاليد الاسرة العشيرة والاسرة الممتدة التي دعمت بتفسير بعض نصوص الشريعة الاسلامية بشكل يحقق هدف الرجل في التسلط والسيطرة وامتلاك المرأة والعمل والسياسة . فشاعت الممارسات التي تؤكد قوامة الرجل على المرأة العربية ، والتي أحبطت البعد الثوري المتعلق بالمرأة في الاسلام . فعانت المرأة العربية فقدان الوعي والحرية بمضمونها الاجتماعي والثقافي داخل الاسرة بل وخارجها في اطار المجتمع الذي تعيش فيه .

والسمة البارزة الآن للاسرة العربية هي سمة التسلطية[٢٩] : تسلط الأب ، الاخ ، الزوج ، المتمثلة في العقاب والقمع وتقييد الحرية والخوف من الحوار وابداء الرأي ، والاحترام الكاذب والطاعة العمياء . فأصبح العيب ـ وليس الضمير ـ هو المعيار الذي يتحكم في سلوكيات

---

(٢٩) وفي هذا الشأن تذكر ليلى الحر : « إن هموم الاسرة العربية كلها حصيلة طبيعية لوضع المرأة فنحن نقول تجاوزاً بأن الام هي التي تقوم بتربية أولادها ، بينما في الحقيقة لا يعدو دورها عن رسول أمين يلقن رسالة كتبتها تقاليد العشائر لأبناء العشيرة الذين خرجوا فقط من رحمها ولا تملك عليهم أي أمر . هي صلة الوصل بين الماضي والمستقبل ، ناقلة أمينة لكل ما هو قائم ماضياً دون تصرف ، وما لم تخرج المرأة من عزلتها الى العالم الخارجي ، وتحتك وتعرف وتختبر الحياة والأفكار فستظل تلك الصلة الحيادية البالغة الدقة العديمة الفائدة التي يمكن شطبها بسهولة عندما تدعو الحاجة . . . ومهمة المرأة كصلة وصل بين الاجيال لا تعطيها لا المتعة ولا الاهمية اللازمة لها كانسان ، ولذلك فهي اتكالية منعزلة » ، انظر : « ندوة قضايا عربية : محاولة لصياغة نظرية نسوية متقدمة ، » قضايا عربية ، السنة ٧ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٨٠) ، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٨ .

وتذكر ايضاً نجلاء حمادة : « فإذا وجدت المرأة العربية في مجتمع لا تتعارض سننه مع ما تختاره حرة لمجتمعها ولنفسها ، فعليها حتى تكون حرة بحسب التعريف الماركسي للحرية ، ان تمارس حريتها بالانتماء سياسياً واجتماعياً لما تؤمن به، وباختيار قيمها الاخلاقية ومن ثم تفاصيل حياتها، فإن من يفرض عليه نظام خلقي معين حتى وإن كان النظام هو نفس ما كان ليختاره الفردفيها لو تركت له حرية الاختيار، هو انسان مسلوب الحرية في نظر الماركسية : ومن تفرض عليه جزئيات حياته ـ كأن تختار له العائلة الزوجة أو الزوج مثلاً ـ هو انسان مسلوب الشخصية المتكاملة الى كونه مسلوب الحرية ، فالانسجام بين الذات وبين الحياة العملية التي يحياها الفرد ، شرط أساسي لتكامل الشخصية وترابطها ، وعليه فالمرأة في مجتمعنا عندما تحرم من التعبير عن حريتها السياسية ، تكون قد سلبت حريتها الفاعلة في مجال حياتها الخاصة . اما عندما تمنع من اختيار جزئيات حياتها ، فتكون قد سلبت منها الحرية الشخصية المكتملة في آن واحد » . انظر : حمادة ، « حرية المرأة العربية ، » ص ٢٣ ـ ٢٧ ؛

Halim Barakat, *Socio-Economic Cultural and Personlity Forces Determining Development in Arab Society*, pp. 665-687, and Saad-Eddin Ibrahim et al., *Arab Society in Transition* (Cairo: The American University in Cairo, 1977).

المرأة ، والانقياد للرجل هو الاساس في اتخاذ قراراتها وفي تقرير مصيرها، فغلب عليها الشعور بالانتماء الى الاسرة او الطائفة على الشعور بالانتماء الى الوطن ، والى الاحزاب المعبرة عن مصالح المجتمع الذي تعيش فيه ، ففقدت المرأة العربية حريتها على مستويين ، **المستوى الشخصي** نتيجة تبعيتها وانتمائها الوجداني غير العقلاني للاسرة وفرض قيمها عليها كما سبق أن ذكرنا ؛ **والمستوى المجتمعي** لعدم انتمائها ومشاركتها السياسية والاجتماعية الحقيقية ونتيجة أيضاً لامتداد سمة التسلطية من الاسرة الى سائر أنظمة المجتمع الأخرى .

ثالثاً : مشاركة المرأة في التجارب العربية

وبالتحقيق في مشاركة المرأة العربية في تجارب الديمقراطية والحرية في الوطن العربي ، نجد أن مساهمتها كانت مرتبطة بحدث أو ظرف موضوعي مرحلي مر به المجتمع . وتنتهي مشاركتها، بل وتجهض بانتهاء الحدث أو انحساره . وإن استمرت المشاركة تكون مشاركة مظهرية كمية مفرغة من المضمون الحقيقي للديمقراطية والحرية ولا تعبر عن مصالح مجتمعها ومصالح المرأة خاصة .

ففي تجربة مصر : شاركت المرأة المصرية في ثورة سنة ١٩١٩ التي لم تكن مقطوعة الصلة بالظروف السابقة . فالتغييرات التي صاحبت ثورة سنة ١٩١٩ وتبلورت في مشاركة المرأة في الثورة وفي تغيير مكانتها الاجتماعية تعتبر نتيجة الفكر الاسلامي الذي ظهر كمدرسة منذ القرن التاسع عشر لتحديث المجتمع العربي في ظل اوضاع معينة وباتجاهين مختلفين: تمثل الاتجاه الأول في آراء المفكرين والمصلحين ، والاتجاه الثاني في آراء المفكرين التغريبيين . ودعم مشاركة المرأة في الثورة ، الكتاب والمفكرون والصحافيون الذين اعتبروا قضية تحرير المرأة جزءاً لا يتجزأ من دعوتهم لتوفير الديمقراطية والحرية ، وأثبتت الحركة النسائية فاعليتها فشاركت الرجل في العمل ضد الاستعمار ، وفي السعي الى تحقيق الاستقلال والديمقراطية . الا أن الحركات النسائية انتكست بانتكاس الثورة وبحكم ارتباطها بالشريحة البورجوازية التي تعبر عن القاعدة العريضة للمرأة وبحكم استمرارية تسلطية الاسرة والرجل على المرأة فتحول جزء كبير منها الى الاعمال الخيرية ، مما أدى في النهاية الى تحجيم الحركات النسائية وفشلها في التحرر من تسلط الرجل ، وفشلها أيضاً في استمرارية مشاركتها في عمليات التغيير بالدرجة التي يحتاج اليها واقع المجتمع ، بل إن بعض التغيرات التي طرأت على المرأة أثقلتها بأعباء وأدوار تتناقض فيما بينها وتفوق قدرتها مما جعلها تتعثر في أداء الواجبات والحقوق التي تكون قد اكتسبتها .

وقد حرصت ثورة سنة ١٩٥٢ على تغيير دور المرأة تغييراً جذرياً . وكانت وسيلتها في ذلك هي سن التشريعات التي تناولت معالجة حقوق وواجبات المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحرصت على فاعلية مشاركتها الجادة في شؤ ون المجتمع . اذ كان من الضروري استرداد المرأة لانسانيتها وحريتها المفقودة لكي تقوم بدور فعال في انماء المجتمع ، وذلك بخروجها الى مجال العمل ، وبحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية متساوية في ذلك مع الرجل .

وبمحاولة تقويم المشاركة الفعلية للمرأة المصرية في تجربة عام ١٩٥٢ - ١٩٧١ من خلال الدراسة الامبريقية التي أجريناها لبعض القيادات المتوسطة والعليا العاملة في مجال الانتاج الصناعي لتقويم الدور الذي قامت به المرأة في العمل ، وفي ممارستها لحقوقها السياسية تبين من تحليل البيانات أن غالبية افراد العينتين - القيادة المتوسطة والعليا - وتقرب من ٧٨,٣ بالمائة من المجموع الكلي تؤيد نزول المرأة الى ميدان العمل . . . وهذا - من وجهة نظرنا - يعتبر مؤشراً على تغيير نظرة الرجل للمرأة، ثم ما يقرب من ٢١,٧ بالمائة لم يؤيدوا نزول المرأة ميدان العمل وبسؤالهم عن اسباب عدم موافقتهم على نزول المرأة الى ميدان العمل تبين أن أعلى نسبة بين هؤلاء الذين رفضوا نزول المرأة الى ميدان العمل نحو ٥٧,٧ بالمائة من المجموع الكلي الذي يعتقد أن طبيعة المرأة لا تسمح لها بالعمل خارج المنزل ، وأن أسمى رسالة لها هي التي خلقت من أجلها وهي أن تكون أماً وربة أسرة ، يلي ذلك من اعتقد أن الظروف الاجتماعية للمرأة المصرية والمشاكل التي يعانيها المجتمع القاهري كالمواصلات مثلاً لا تساعد المرأة على نزولها الى ميدان العمل، ومثل هذا الرأي نحو ٢٦,٩ بالمائة من المجموع الكلي للافراد الذين رفضوا نزول المرأة الى العمل . ثم هناك من ذكر أن سبب رفضه نزول المرأة الى العمل هو أن التحاقها بميدان العمل قد أدى الى ارتفاع معدل البطالة المقنعة ، ولذلك يفضل اصحاب هذا الرأي بقاء المرأة في المنزل . ولقد مثلت هذا الرأي نسبة تقرب من ١٥,٤ بالمائة . ثم نجد من ذكر أن عمل المرأة يزيد من القوة الشرائية مما يزيد من الاستهلاك وبالتالي يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، كما أن هناك البعض الذي اعتبر خروج المرأة للعمل يعني الانحلال والفساد، وذكر فريق ثالث أنه لا يوافق على خروج المرأة للعمل قبل أن تتغير القيم الاجتماعية في هذا الصدد . وأخيراً ذكر فريق رابع بأنه لا يؤيد خروج المرأة الى العمل بسبب التدين ، ولقد كان ذلك بنسبة تقرب من ٣,٩ بالمائة لكل رأي من الآراء الأربعة الاخيرة .

أما فيما يختص بوجهة نظر أفراد العينتين في حصول المرأة على حقوقها السياسية فقد تبين أن غالبية افراد العينتين بما يقرب من ٧٢,٥ بالمائة يرون أن المرأة قد أثبتت وجودها في ممارسة حقوقها التي منحت لها في المجال السياسي ، ثم من يرى أن الحقوق السياسية التي اكتسبتها المرأة لم تكن الا تغييراً شكلياً ومظهرياً فقط . أيدت هذا الرأي نسبة ١٧,٥ بالمائة . يلي ذلك من اعتقد أن المرأة قد فشلت في اثبات وجودها على المستوى السياسي ، وفي ممارستها للحقوق الممنوحة لها ، ومثلت هذا الرأي نسبة تقرب من ٥,٨ بالمائة ، ثم من ذكر أن حصول المرأة على حقوقها السياسية يعتبر تغييراً في المستوى السياسي ، كما رأى البعض أن المرأة لم تستغل الحقوق السياسية التي منحت لها وأن مرجع ذلك هو أن الظروف الاجتماعية لم تتغير لتلائم التغير الذي طرأ على مكانة المرأة ، هذا الى جانب مشاكل الاسرة ، التي تعانيها المرأة المصرية ، وذلك بنسبة تقرب من ٢,٥ بالمائة لكل من الرأيين الأخيرين . يليها من اعتقد أن حصول المرأة على حقوقها السياسية مظهر من مظاهر تقليد الدول المتقدمة ، واعتقد فريق آخر ، أن عمل المرأة في المجال السياسي لا يعبر عن دور المرأة المصرية بصفة عامة في حقل السياسة بقدر ما يعبر عن صفوة السيدات اللائي وصلن الى درجة من الوعي والثقافة ، ولقد كان ذلك بنسبة تقرب من ٨ بالمائة لكل من الآراء الثلاثة السالفة الذكر .

ويثير تنوع البيانات التحليلية السابقة عدة تساؤلات حول فاعلية المرأة ومشاركتها الحقيقية في التغييرات وحول العوائق والتحديات التي واجهتها . وتستلزم الاجابة عن هذه التساؤلات تقويم الأداة أو الوسيلة التي استخدمت لتدعيم مشاركة المرأة ، ألا وهي التشريع كأداة للضبط اعتمدت عليه الثورة لوضع نظم اجتماعية جديدة تؤدي الى صنع تصورات فكرية جديدة . ولكن يلاحظ أن هذا التغيير الذي اعتمد على التشريع لم يحدث تغييراً جذرياً في ايديولوجية واتجاهات الأفراد سواء الرجل أو المرأة ، ولا في ثقافة الاسرة المصرية فالمرأة لم تع أيديولوجية التغيير الذي طرأ على المجتمع ككل ، وعلى وضعها المجتمعي نتيجة عدم مشاركتها الايجابية في هذا التغيير . هذا الى جانب أن الذين يمارسون العمل في المؤسسات التي أنشأها التغيير الايديولوجي الجديد أفراد تختلف أيديولوجيتهم عن الايديولوجية التي تبناها المجتمع خلال هذه الفترة . ومرجع ذلك هو حدوث خلل في المعايير القديمة بعد قيام الثورة وفقدانها كثيراً من سلطانها ، وفي الوقت نفسه لم تتكون المعايير الجديدة الا بقوة التشريع . مما أدى الى لبس وبلبلة في المعايير التي صنعتها الثورة ، والى خلق فجوة بين التشريعات الممنوحة للمرأة وبين تطبيق هذه التشريعات . حدث ذلك رغم أن الثورة في بدايتها قد استجابت للضرورة التي جابهتها لتصفية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت الى حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي السياسي على مستوى الاسرة والمجتمع .

فصدور التشريعات ليس دليلاً على فاعلية المشاركة الايجابية للمرأة او قرينة على تحريرها الفعلي ، فما زالت المرأة تعاني قسوة التقاليد المتمثلة في تسلط الاسرة والرجل ، وفي القيم الخلقية والدينية وفي انخفاض الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي لغالبية النساء . فحجّم نشاط المرأة في الجمعيات النسائية التي يدور محورها على الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات وتحسين ظروف البيئة ونظافة المدن . كما أن الاجابة عن تلك التساؤلات تحتاج ايضاً الى معرفة : من الذي شارك في قيادة الثورة ؟ ومن أجل من كانت الثورة ؟ والاجابة : أن العسكريين بمفردهم دون مشاركة من جانب المرأة هم الذين تولوا القيادة والتنظيم . فالتغيير الذي طرأ على وضع المرأة يعبر عن أيديولوجية الصفوة الحاكمة ولم ينبع عن وعي او مشاركة من القاعدة النسائية العريضة ، سواء العاملة أو غير العاملة ، وكان نتيجة ذلك تسليم قيادة التغيير للرجل المتسلط ، فوضع وناقش التشريعات المتعلقة بالمرأة والأسرة دون مشاركة فعلية حقيقية من قبل المرأة . وأن الثورة كانت في المقام الأول من أجل ثلاث فئات رئيسية وهي : العسكريون والعمال والفلاحون[٣٠] .

وفي التجربة الفلسطينية ، نشير الى خصوصية التجربة ، وخصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الارض المحتلة وخارجها ، وأثر ذلك على المرأة ولاسيما على

---

(٣٠) في هذا المجال انظر : لطفي ، « دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم العربي النامي ، » ؛ فاروق أبو زيد ، « الجذور التاريخية لحركة تحرير المرأة في مصر ، » قضايا عربية ، السنة ٢ ، العدد ٩ / ١٠ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ - كانون الثاني / يناير ١٩٧٦) ، ص ٣٧ - ٦٥ ؛ احمد طه احمد ، **المرأة كفاحها وعملها** (القاهرة : دار الجماهير ، ١٩٦٤) ، ص ١٨٩ ومحمد فرغلي وآخرون ، « تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة - التقرير الاول ، » المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، ص ١٧٥ - ٢١٦ .

الاسـرة التي تعرضت لعملية اقتلاع من ارضها . ففي الأراضي المحتلة تعاني المرأة الفلسطينية الاحتلال والاستغلال كما تعاني القهر والقمع والعنصرية . أما في المجتمعات العربية فهي كمثيلاتها من النساء العربيات ، ولكن ذلك يختلف ضمن الحريات المتفاوتة والتشريعات والقوانين الخاصة بكل مجتمع . هذا الى جانب، أن المرأة الفلسطينية تخضع في سلوكياتها وطريقة حياتها للثقافة والتقاليد العربية. فإذا كانت مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال تمنحها الحرية النسبية بخروجها من اطر المحافظة العائلية احياناً ، الا أنها ما زالت تعاني قهر وقمع سلطة الرجل في الاسرة، فالرابطة الاسرية نتاج ضغوط وجدانية عاطفية اكثر منها عقلانية ، شأنها في ذلك شأن الأسر العربية وشأن النساء العربيات ، ولقد ادى ذلك الى تحجيم دور المرأة الفلسطينية النضالي . واذا كان الوعي السياسي قد ادى ببعض النساء الى المشاركة في نشاط مؤ سسات المقاومة إلاّ أن هذا النشاط غلب عليه العمل في الأوجه الصحية والاجتماعية ، كما لم يرق الى مستوى القيادة[٣١] .

وتتبلور خصوصية المرأة الفلسطينية في ازدواجية وعيها ، فالاحتلال الاسرائيلي قد أدى الى توعية المرأة الفلسطينية بقضيتها والى محاولتها المشاركة في النضال ضد الاستعمار الصهيوني . ولكن استمرارية خضوعها لتسلطية الرجل داخل الاسرة وامتداد تسلطه الى ميدان النضال عاق تحرر المرأة على المستوى الشخصي ، وعلى مستوى المشاركة الكاملة في النضال ، كما عاق تكوين حركة وطنية تقدمية تؤمن بمشاركة النساء الحرة ، وإن كان البعض يرى اهمية التمسك بالقيم والتقاليد كرد فعل على الاحتلال وعلى عمليات التحديث والتغريب الاسرائيلية .

وفي الخليج ، تتميز مجتمعاته بغياب الديمقراطية وتدل البيانات على أن مشاركة الرجل السياسية ما زالت متخلفة . واذا كان هذا هو حال الرجل الخليجي ، فما هو حال المرأة الخليجية التي تعاني القيم المشوهة لوضعية المرأة من حيث تبعيتها للرجل وعدم قبوله لمشاركتها في الحياة السياسية . وأدل مثل على ذلك ، أن دستور سنة ١٩٧٣ في البحرين ، قد قرر حقوقاً متساوية لكل من الرجل والمرأة ، الا أن القوانين الانتخابية للسنة نفسها لم تخول المرأة حق التصويت[٣٢] . والسؤال المطروح ما هو حال المرأة في ممارسة الحرية والديمقراطية بالمعنى الاجتماعي لا بالمعنى السياسي فقط ؟

---

(٣١) انظر : الشريف ، « المؤتمر الاقليمي التحضيري لمؤتمر المرأة العالمي ، دمشق ، ١٠ ـ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، » ؛ نبيل الرملاوي ، « المجتمع والاسرة الفلسطينية في ضوء التغيرات نحو المستقبل ، » **قضايا عربية** ، السنة ٢ ، العدد ٣ / ٤ (حزيران / يونيو ـ تموز / يوليو ١٩٧٥) ؛ نجلاء نصير بشور ، « المؤتمر الثاني للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، » **قضايا عربية** ، العدد ٥ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٤) ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ ؛ فرج الله صالح ديب ونبيلة برير ، « المرأة الفلسطينية والانتاج ، » **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٩ ـ ١٣٩ ، وروز ماري صايغ ، « لقاءات مع فلسطينيات تحت الاحتلال الاسرائيلي ، » **شؤون عربية** ، العدد ٣ (ايار / مايو) ، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٥ .

(٣٢) انعام عبد الجواد ، « العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية ، » في : الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

وفي اليمن ، اختلفت نوعية مشاركة المرأة في اليمن الشمالية عن نوعية مشاركة زميلتها في اليمن الجنوبية ، فعلى الرغم من أن ثورة سنة ١٩٦٢ في اليمن الشمالية قد عالجت قضايا المرأة ، وخصوصاً قضايا الزواج والمهور بما يتلاءم ووضع المرأة الجديد بعد قيام الثورة ، الا أن التغيير الاجتماعي والسياسي الذي طرأ عليها ليس بالدرجة نفسها بالنسبة للمرأة في اليمن الجنوبية . وتفسير ذلك ، هو اختلاف النظامين السياسيين في كل من الشمال والجنوب ، ونظرة كل منهما الى الدور الحقيقي للمرأة . هذا الى جانب اختلاف الظرف الموضوعي الذي ساعد على الثورة باليمن الجنوبية سنة ١٩٦٣ وتميزه بالكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني ، فشاركت النساء في الكفاح وفي التظاهرات وفي ايواء الثوار[٣٣] .

وفي المغرب ، تذكر فاطمة ميرنس أن القيم والتقاليد ذات فاعلية اكبر من النصوص التي تقول بالمساواة بين الجنسين ، وان استمرارية فاعلية القيم والتقاليد أدت الى عزل معظم النساء عن عملية التطوير ، والى تحكم وتسلط الأسرة والرجل . فالمرأة التي تعمل هي المطلقة او الأرملة او الشابات الصغيرات او كبيرات السن . وإن دل ذلك على شيء ، فإنه يدل على أن عمل المرأة خارج المنزل لا يعبر عن نجاح شخصي او اجتماعي ، وإنما هو نوع من اليأس يلجأ اليه البعض لحاجته لوسائل الدعم الأخرى في الحياة[٣٤] .

وفي الجزائر ، رغم مشاركة المرأة للرجل وقيامها بدور فعّال ونضالي في حرب التحرير الوطنية ، الا أن مشاركتها في امور مجتمعها لا تتناسب ودورها الوطني . وتفسير ذلك هو أن عملية التحرر من الاستعمار لم تكتمل بالتحرر من القيم والتقاليد الاجتماعية التي تقهر المرأة ، وتحبط قدراتها وحريتها ومشاركتها الفعلية الحقيقية[٣٥] .

وفي لبنان ، يتبلور مظهر تدهور وضعية المرأة وتبعيتها للرجل في قانون الاحوال الشخصية ، وفي ارتباطه بالسلطة السياسية ، فكل طائفة تحاول أن تفرض قيمها وقوانينها على قانون الاحوال الشخصية وفي النهاية يكون منطلقها الأساسي هو التسلط الأبوي والقهر[٣٦] .

خاتمـــة

واخيراً فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : كيف تتحرر المرأة العربية من قهر سيطرة

---

(٣٣) سلطان ناجي ، «الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت) ، السنة ٨ ، العدد ١ (نيسان / ابريل ١٩٨٠)، ص ٣٥ ـ ٣٧ .

(٣٤) ياسر فهد ، «مراجعة كتاب **النساء والتطور العالمي** (تحرير ايرين تنكر وميشيل بوبرافدن) ،» **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٣٥١ ـ ٣٥٦ .

(٣٥) فرحان صالح ، «المرأة الجزائرية وقضايا المجتمع العربي ،» **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٤ .

(٣٦) انظر : مداخلات عباس مكي في: «ندوة المستقبل العربي : المرأة العربية ومشاكلها الاجتماعية ودورها السياسي ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ١١٦ ـ ١١٩ .

الاسرة والمجتمع لكي تشارك بحرية وديمقراطية في تجارب مجتمعاتها ؟ وللاجابة شقان ، شق يتعلق بالمرأة نفسها ، وشق آخر يتعلق بواقع المجتمع العربي الذي تعيش فيه . اذ أن معالجة هذا التساؤ ل تعني معالجة الاطراف ذات العلاقة المعنية بالقضية ، بمعنى آخر مواجهة أزمة ومشاكل المجتمع العربي بصورة متكاملة .

فالمرأة العربية التي شاركت في مجال العمل بقوة التشريع ودون مشاركة ايجابية حقيقية في الحصول على هذا الحق ، قد استغلت في ممارستها لها، واعتبر حصولها على حق العمل استمراراً لقهر الاسرة . فلقد ثبت عملياً أن عمل المرأة استغل لرفع مستوى دخل الاسرة فقط ، ولم يحقق تحررها الاجتماعي والسياسي والثقافي . كما أن المرأة العربية التي حصلت على حقوقها السياسية بقوة دساتير وقوانين الانتخابات في بعض المجتمعات العربية لم تشارك بجد في مجال الاحزاب السياسية وفي اتخاذ القرارات . فالمجتمع الذي تناقش قضاياه داخل الاحزاب من منطلق تسلطية قيم الاسرة التي تؤكد سيطرة وقهر الرجل للمرأة ، وامتداد هذه القيم الى الممارسات السياسية لا يستطيع أن يمنح المرأة الحق الفعلي الحقيقي للمشاركة السياسية ، ولذلك كان عمل المرأة السياسي يتسم بالمظهرية ، وغالباً ما كان عملاً وقتياً ينتهي بانسحابها منه في حال ارتباطها او زواجها من رجل يقهر المرأة ويمنعها من ممارسة نشاطها السياسي ، وإن كان في أحيان كثيرة هو نفسه ينتمي الى حزب من الاحزاب السياسية التي قد تكون ذات طابع تقدمي تتبنى شعارات تحرير المرأة ومساواتها بالرجل . فلقد امتد نمط تسلطية ثقافة الاسرة الى انظمة ومؤسسات المجتمع العربي . فخبرات الفرد العربي الثقافية والسياسية تتأثر بعمليات تنشئته وبالقيم التي تشبع بها داخل اسرته[٣٧] ، والتي تنعكس على علاقته بالسلطة فتتسم علاقته بالخضوع والطاعة والقهر ، مما أدى في نهاية الأمر الى صعوبة ممارسة الديمقراطية وحرية الرأي والمشاركة الحقيقية والى قمع قدرات الابداع والابتكار .

إن حل الأزمة يتمثل في استيعاب طبيعة التناقضات في الاقطار العربية والوصول الى ايديولوجية قومية تخص المجتمع نفسه ، وتعبر عن أهداف الافراد، وفيها يجب أن يكونوا عليه للوصول الى تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية على أن يراعى في ذلك المشاركة الفعلية من الفرد ـ الرجل والمرأة ـ ويستلزم مشاركة الافراد في اتخاذ القرار ومحاربة تسلطية الثقافة بدءاً من الاسرة ، فلا بد من التغيير الجذري لقيم الاسرة التي تقوم بتنشئة الاجيال . ويجب أن يحول دورها الى تعليم الابناء بمبدأ المساواة والديمقراطية واحترام الحقوق والواجبات . وعلى المرأة أن تعي بسلبية ومظهرية مشاركتها ، بل وبتخلفها، ولذلك يجب أن يكون التغيير نابعاً من داخلها وليس مفروضاً عليها وبقوة تشريعات ودساتير الصفوة الحاكمة . فتحرر المرأة وايجابيتها يعني التحرر من غربتها وضياعها النفسي داخل تسلطية ثقافة الاسرة والمجتمع التي تطالبها الآن بدور مزدوج، وضمن شعارات تحرر المرأة الغامضة وغير المرتبطة بمحددات تخلف المرأة العربية .

---

(٣٧) انظر في هذا الخصوص : عبد الغفار رشاد محمد ، « ديمقراطية الثقافة السياسية ،» قضايا عربية ، السنة ٦ ، العدد ٣(تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ١١٩ ـ ١٤٠ .

تعقيب

ثريا أحمد عبيد

حاولت د. سهير لطفي في دراستها المقدمة للندوة تحليل وضع المرأة في الاسرة العربية وعلاقته بالأزمة العربية الاساسية ، الا وهي أزمة الحرية والديمقراطية وكانت محاولتها مسجلة في صفحات قليلة ، مع أن الموضوع يتطلب دراسات عميقة . فالأمر المطروح لا ينتهي بأزمة « الحرية والديمقراطية » بل ايضاً يرتبط بقضية « المرأة » . إن موضوع المرأة يشكل عقدة مجتمعية على كل الصعد وعلى كل المستويات (من الفرد ، الى الاسرة ، الى السلطة) ولا يضاهي هذا الموضوع في تعقيداته الفكرية والعملية الا قضية أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي . لذلك أرجو أن تسمحوا لي بأن أسجل بعض الملاحظات حول هذه الدراسة :

١ - قامت الباحثة بمجهود متكرر لتعريف الحرية والديمقراطية ، وكانت هذه المحاولات أشبه بمن يحاول مسك الماء بين أصابعه . كما استوعبت هذه المحالاوت جزءاً كبيراً من الدراسة ، وذلك لاختلاف الآراء والاتجاهات حول هذا المفهوم ، مما جعل وضع المرأة وعلاقتها بالحرية والديمقراطية في موقع الخلفية من عرض البحث . واخيراً تحدد الباحثة موقفها من الحرية والديمقراطية وتطرح وجهة نظرها الخاصة التي لم تكن واضحة تماماً وإنما اخبرتنا أنها قد تتفق في بعض خطوطها العامة مع اتجاهات مناقشة ندوة المستقبل العربي حول « أزمة الديمقراطية في الوطن العربي » . واذا رجعنا الى تلك الندوة ومقارنتها بما تطرحه الباحثة نجد الآتي :

أ - توسع الفكرة التي طرحها الاستاذ الاخضر الابراهيمي بقوله : « إن الديمقراطية ما هي إلاّ جزء من تصور متكامل لاساليب عمل ، وتعامل بين الناس في المجتمع من اجل تحقيق اهداف معينة ومن أجل بناء هذا المجتمع نفسه ، واعتقد أنه لا يمكن أن يعزل التصور للديمقراطية بعيداً عن فلسفة الحكم والرؤية للمجتمع وما يجب للمجتمع أن يحققه » . تقول الباحثة أن الديمقراطية « لا تملك شكلاً محدداً بل هي اطار عمل متكامل ، ينظم علاقة الافراد في المجتمع » .

ب - إنها تؤكد ما طرحه د. اسماعيل صبري عبدالله في قوله : « الديمقراطية في التحليل الاخير

اسلوب ممارسة سلطة وتنظيم علاقات السلطة بالمواطنين بما يتضمنه ذلك من حقوق وواجبات . . . فإذا سلّمنا بأن الديمقراطية ، هي أسلوب الحياة السياسية في المجتمع ، فلا يمكن أن تنعزلَ هذه الديمقراطية كبنية علوية عن البنية الاساسية في المجتمع » .

٢ ـ لم تحدد الباحثة مفهومها الخاص للحرية الا أنها أرادت أن نستنتج بأن الحرية هي « اختيار انماط التغيير المطلوبة للمجتمع ، على أن تكون تلك الحرية مدعومة بوعي الأفراد للمشاكل التي يفرزها الواقع الاجتماعي ، وحلولها التي تحقق التقدم والانماء » . ثم تربط الحرية بالديمقراطية حيث نراها تقول إن الحرية لا تتحقق الا « في المجتمع الذي تسمع السلطة فيه رأي غالبية الأفراد ، وتعمل على حل مشاكلهم في ضوء آرائهم وانتقاداتهم » . وترجع هنا الباحثة الى الفكرة المطروحة ايضاً في ندوة المستقبل العربي وهي أن الحرية تشكل المبدأ الاساسي في التغيير المجتمعي ، وأن الديمقراطية هي أداة لممارسة هذه الحرية على الصعيدين السياسي والاجتماعي .

٣ ـ لا بد لي من أن أضيف في هذا المجال بأن الملفت للنظر أن تكون قضية الحرية والديمقراطية وقضية المرأة ليستا مترابطتين فقط ،بل متشابهتان ايضاً. الاثنتان تتطلبان قراراً سياسياً ليس فقط لوضع التشريعات التي تحمي الحقوق الديمقراطية للمواطن أو تطالب باشراك المرأة في قضايا مجتمعها . المقصود هنا هو القرار السياسي الذي تأخذه قيادة سياسية متقدمة واعية لمجتمعها متحسسة لمشاكله بهدف خلق المناخ الملائم لولادة ونمو واستمرارية ممارسات ديمقراطية حقيقية تتيح للمواطن ـ ذكراً كان أم انثى ـ « أن يكون له دور ايجابي في احداث هذا التغيير والقدرة على الابداع الحضاري »[1] . بعبارة اخرى المطلوب ـ الى جانب القرار السياسي ـ ارادة سياسية قادرة على فتح المجال الموضوعي لطرح ومناقشة قضايا المجتمع وتناقضاته وأزماته ، ومن بينها قضية الحرية والديمقراطية ومكانة المرأة في المجتمع . وتتطلب الحرية كذلك ـ من خلال حركة المجتمع ـ حماية لمكتسباتها واستمرارية لقدرتها على التغيير . وشرط لازم في ممارسة الحرية هو أن يتوافر للمواطن اشباع حقوقه وحاجاته الاساسية ، وحقه في المشاركة في أخذ القرار .

٤ ـ تطرح الباحثة مفهوم الحرية والديمقراطية ، وعلاقة هذا المفهوم على الصعد التالية : المجتمع ، الاسرة ، الفرد ، وهي كلها بمثابة سلسلة من الحلقات المتداخلة والمغلقة في المجتمع من فرديته الى جماعيته . إن انعدام الحرية على مستوى الفرد يؤثر على مفاهيمه وسلوكه كمواطن وكعضو في الاسرة ، وحرصه على استمرارية ممارساته اللاديمقراطية التي تتناقض مع الحلقة الكبرى ـ المجتمع ـ وادراكه للمصالح العامة . وهنا يأتي انفصام المجتمع العربي بذكوره واناثه بين ممارسات الواقع اليومي ، وتطلعات ومطالب تقدمية يرددها في المجالات السياسية . ويبقى الفرد ضائعاً بين ممارساته اليومية وسلوكه الفردي ومحاولاته لتشخيص علاقة الفرد والمجتمع بأزمة الحرية والديمقراطية . وهذا التشخيص لا بد من أن يتطلب منه ممارسات مستقبلية ـ اذا لم تكن آنية ـ

---

(١) اسماعيل صبري عبدالله، في : « ندوة المستقبل العربي : ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ،» المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) .

متناقضة مع ممارسته اليومية . فمثلاً تنادي التجمعات التقدمية واليسارية التي تطرح نفسها كقيادة للحركة العربية من اجل التغيير ، بالحرية والديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة في كل المجالات وعلى كل الصعد . ولكن تبقى الممارسات داخل هذه التجمعات خاضعة للواقع نفسه ومتناقضة مع فكرها وبرنامجها وتبقى الديمقراطية في صميم الفكر الثوري «ركناً أساسياً من المشروع العربي الى جانب الاركان الاخرى : تنمية اقتصادية ، تطور حضاري ، تقدم اجتماعي وحدوي . وبهذا المفهوم الصحيح تصبح الديمقراطية التي نريدها عملية تاريخية ، وليس مجرد قرار سياسي يتخذ»(٢) .

٥ ـ نحدد اذاً الديمقراطية كبعد أساسي من عملية التغيير والتنمية في المجتمع العربي ، تنمية مرتبطة بالرجل والمرأة على السواء . فليست وضعية المرأة وحدها تتغير بوجه عام «طبقاً للحال البنائية للمجتمع» كما قالت د. سهير ، بل ووضعية الرجل كذلك هي التي لا بد من أن تتغير طبقاً للتحولات البنائية الاجتماعية ، والا يبقى موقع الرجل متجمداً لا يتحرك . إن استمرارية مبدأ الحرية والممارسات الديمقراطية يحرك المرأة بالاتجاه الصحيح ، ولكن يفترض كذلك إما وجود النصف الآخر من المجتمع حاصلاً على حريته وحقوقه وهذا غير قائم ، أو مناضلاً مع المرأة للحصول على الحقوق الأساسية للانسان وهذا هو الأصح لتغيير الحالة البنائية للمجتمع عامة .

٦ ـ قدمت الباحثة عرضاً سريعاً للاسرة في مختلف انماطها ، وحول علاقة المرأة بهذه الاسرة وبخاصة بالسلطة الذكورية . لن نناقش هنا هذا الجزء من الورقة لأنه قد يتكرر في دراسات اخرى ، ولكن للتعليق السريع على هذه النقطة ، لا بد من توسيع مفهوم أو عبارة «تسلطية الاسرةالعربية» كتسمية بارزة وكعلاقة أساسية بين ذكور العائلة واناثها . مع تأكيد حقيقة وضع المرأة المقموعة والمحدودة في وسط اسرتها. ولا بد لنا من اعادة النظر في علاقة الأب بابنه،والام بابنتها،ولاسيما الام التي ترأس عائلة دون زوجها . إن العلاقة «التسلطية» كما سمتها الباحثة تضم كذلك هذه العلاقات .كذلكلا بد من تحليل نظام الأسرة الأمومية لمعرفة علاقة الأم بالرجل وبأولادها . أعتقد أنه من الممكن طرح مفهوم «التسلطية» ليس على وجود الذكر في السلطة ، بل وجود انسان في موقع السلطة ، يكون مرتبطاً بهذا الموقع وبمصالحه الخاصة ، وبمصالح الأسرة الجماعة كما يتصورها .

٧ ـ أعطت الباحثة بعض الأمثلة عن تجارب عربية في الحرية والديمقراطية ، أهمها تجارب ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ في مصر ، وثورة الجزائر ، والثورة الفلسطينية . وفشل هذه الثورات في مشاركة المرأة بها ايجابياً وفعلياً ناتج عن عدم بناء الأيديولوجية والممارسة على أسس الديمقراطية بكل أنماطها الاقتصادية والاجتماعية علاوة على السياسية. لذلك بقيت مشاركة المرأة في تلك الثورات محكومة بالمفاهيم التقليدية للمجتمع مهما كانت مشاركة المرأة المحدودة تعتبر تخطياً لهذه التقاليد . كان دور المرأة في هذه الثورات مكملاً لما تحتاج اليه «ثورة الرجال» وليس مكوناً أساسياً من العنصر البشري المشارك في الثورة . حتى في الثورة الفلسطينية التي تعتبر مرحلة متطورة من النضال ، تبقى المرأة هامشية في حركة الثورة واتجاهاتها فهي اذ تشارك في أخذ القرار، تشارك برمزيتها وليس بايمان

---

(٢) المصدر نفسه .

القيادة بها وقناعتهم بدورها الفعال. وحدث في الثورة الفلسطينية كما حدث في الثورات الأخرى أي تخلفت المرأة عبر المواقع وبقيت القيادات على مفاهيمها وأفكارها التقليدية وتطلعاتها الوطنية العامة ، هذا مع وجود طرح واضح عن قضية المرأة وبرامج عمل لها من قبل بعض فصائل المقاومة . ولكن حتى هذه الفصائل لم تنجح في خلق حركة تغيير جذرية في ممارسات قياداتها وكوادرها الذكورية . فما قالته الباحثة من أن سلطة الرجل في الاسرة الفلسطينية أدى الى تحجيم دور المرأة ، وأضيف أنه يشكل جزءاً من الواقع فقط . فالتحجيم كذلك ناتج عن موقف القيادة وعدم مقدرتها على تخطي الواقع أو البدء في احداث تغييرات جذرية في المجتمع الفلسطيني لأن الواقع العربي جزء منه .

٨ ـ واخيراً ، نسأل ما هو الحل ؟ ما تطرحه الباحثة لا يشكل حلاً للأزمة القائمة ، بل بعض الطروحات لبدء التفكير في امكانات ايجاد الحل . تؤكد الباحثة أن على المجتمع واجباً للوعي بمحدودية الثورات العربية التي مر بها المجتمع العربي وكونها ثورات سياسية لها مردود اجتماعي محدود . كذلك تؤكد أنه لا بد للمرأة من أن تفهم سلبية ومظهرية مشاركتها . ولكنني أضيف قائلة إنه لا بد للرجل كذلك من تأمل واقعه ومكانته في المجتمع ليجد نفسه مقهوراً ، مسلوب الحرية ، مكبل الممارسة . أما ما هو الحل أو الحلول لأزمة الحرية والديمقراطية والمرأة في المجتمع ، فهذا أمر نتركه للباحثين في هذه الندوة عبر المشاركة الجماعية . ولكن لا بد لنا من أن نؤكد مع الباحثة أن الاطار العام لهذه الحلول يعني «معالجة الأطراف ذات العلاقة المعنية بالقضية ، بمعنى آخر مواجهة أزمة ومشاكل المجتمع العربي بصورة متكاملة» .

المناقشات

سعد الدين ابراهيم : على الرغم من غزارة المعلومات التي وردت في ورقة د. سهير لطفي ، فإنها تعاني عدة مثالب أساسية في نظرنا، سأكتفي هنا بذكر ثلاثة فقط .

المثلب الاول نظري ؛ حيث لم تلتزم الباحثة اطاراً نظرياً واضحاً لتحليل القضية الاشكالية : العلاقة بين وضع المرأة والاسرة من ناحية ، والحرية والديمقراطية من ناحية أخرى . فنحن نطالع مفاهيم عديدة دون ربط منطقي متسق يوضح طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاربعة الأساسية التي تمثل صلب الموضوع وهي المرأة والأسرة والحرية والديموقراطية . وعلى الرغم من المناقشة الطويلة في الصفحات الاولى إلا أننا لا نخلص الى أي مقولات نظرية مترابطة تهدينا في تقويم واختبار ما جاء في الورقة فيما بعد . هل المتغيرات الرئيسية المستقلة مثلاً ، هي إحداث تغيير جذري على مستوى القرار السياسي والقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة لكي نحقق مزيداً من الحرية والديموقراطية او العكس ، أو ينبغي أن نمضي فيها معاً .

المثلب الثاني منهجي ؛ فلم تلتزم الباحثة بأصول قواعد المنهج العلمي في تدعيم تعميماتها بالبراهين المنطقية او البيانات الامبريقية . ففي أكثر من موضع تطلق التعميم ، بينما في ورقتها نفسها تعميم مضاد . ومن ذلك مثلا ما ذكرته من أن : « الثورة (يوليو ١٩٥٢) كانت في المقام الأول من أجل ثلاث فئات رئيسية هي : العسكريون والعمال والفلاحون » . ولكنها في موضع آخر تقول « وحرصت ثورة ١٩٥٢ على تغيير دور المرأة تغييراً جذرياً ، وكانت وسيلتها في ذلك هو سن التشريعات التي تناولت معالجة حقوق وواجبات المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحرصت على فاعلية مشاركتها الجادة في شؤون المجتمع . . . اذ كان من الضروري استرداد المرأة انسانيتها وحريتها المفقودة لكي تقوم بدور فعّال في إنماء المجتمع ، وذلك بخروجها الى مجال العمل ، وبحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية متساوية في ذلك مع الرجل . . . » .

ثم تأتي البيانات الميدانية التي جمعتها الباحثة نفسها والتي تدل على أن ما أحدثته الثورة المصرية من تغيير في وضع المرأة بمنحها حقوقها السياسية وفتح أوسع الأبواب التعليمية والمهنية

أمامها ، قد أدى لا الى تغيير موضوعي في الهيكل الاجتماعي فقط . . . ولكنه أدى أيضاً الى تغيير في الاتجاهات والقيم لدى الرجال . إن اكثر من ٧٨ بالمائة من القيادات الوسيطة والعليا في القطاع العام تؤيد نزول المرأة الى مجال العمل ، وفي ممارستها لحقوقها السياسية .

أليس في كل ذلك شاهد أن بعض مثقفينا (من الرجال والنساء) يصرون على ترديد مقولات منطلقة من خلفية إيديولوجية دون مراجعة دورية . . . وعلى الرغم من البيانات الواقعية الميدانية التي تناقض تلك المقولات ؟

المثلب الثالث هو غياب النظرة النسبية لما هو « اجتماعي » . إن كل تغيير في أي مجتمع هو عملية مستمرة . ومن هنا فالانجاز الديموقراطي أو الانجاز في تحسين أوضاع المرأة والاسرة في المجتمع العربي هو « عمليات اجتماعية » وليست «حالات ثابتة» . الباحثة تعطي الانطباع بأن هناك « حالة مطلقة » للحرية وللديمقراطية ولمساواة المرأة . فإذا لم توجد تلك الحالة فالأمر إذن هو حالة اخرى « القهر ، الاستلاب ، الاستغراب ، اللامساواة » . الأجدى في رأيي هو الانطلاق في تقويم ما حدث ، وما قد يحدث في المجتمع العربي من السؤال : أين كنا . . . أين اصبحنا . . . ولماذا ؟

حكمت ابو زيد : ألخص ملاحظاتي على البحث فيما يلي :

١ ـ من حيث حاجتنا الى تحديد عنوان للبحث يتفق مع المضمون الذي حددته الندوة ولاسيما اذا ما تذكرنا أن هذا العنوان لم يكن متفقاً مع محتويات البحث المقدم ، وحيث أن العنوان يركز على الاسرة العربية ويربطها بأزمة الحرية والديمقراطية ، فلا بد للباحثة من أن ترتبط بهذه المفهومات جميعها منذ البداية حتى النهاية .

٢ ـ من حيث غموض المفهومات أو المصطلحات العلمية ، اي عدم توضيح دلالات معناها ، فما زالت المفهومات : كالديمقراطية ، والحرية والازمة ، والاسرة العربية والتنمية غير واضحة بالنسبة للقارىء وبالتالي فإن الالتزام بهذه المعاني كان يمكن أن يحدد المداخل المتعددة التي يفسر الباحث في إطارها المعلومات التي جمعها والحقائق التي ارتكز اليها مع ربطها ربطاً منطقياً .

٣ ـ من حيث الحاجة الى تقسيم الموضوع الى عناوين فرعية ، اذ جاءت الدراسة خالية من الاشارة الى هذه العناوين وبالتالي ضاعت معالم النقاط الرئيسية والفرعية ، كما لم يرتبط الجزء النظري بالجزء التطبيقي ارتباطاً منطقياً ومنهجياً ونظرياً .

٤ ـ افتقر البحث الى نظرية معينة ـ او لقصور نظري ـ من شأنها أن تربط الحقائق بعضها ببعض وأن تفسرها تفسيراً منطقياً ، وكذلك الافتقار الى افتراض سليم من الناحية الموضوعية ، الامر الذي يقود الباحثة الى تصميم البحث الميداني الذي يهدف بالدرجة الاولى الى قياس اتجاهات العاملين عن حقبة تاريخية دامت اكثر من ١٥ عاماً . والسؤال ايضاً كيف اختارت الباحثة عينة هؤلاء العاملين ، وهل هي عينة ممثلة ، وما هي خصائصها التي

اعتمدت عليها الباحثة ؟ وكيف كان تصميم استمارتها وكذلك تطبيقها ؟ ثم كيف توصلت الباحثة الى نسب مئوية حشرتها حشراً ، دون أن نعرف مدى صدقها وثباتها وبالتالي كيف يمكن الوثوق بالنتائج التي توصلت اليها ؟

٥ ـ ثم ما هو مصدر حكم الباحثة « على تجربة » غنية بأبعادها المتشابكة وهي « التجربة الناصرية » ولاسيما فيما يتصل باتجاهات العمال الخاضعين للقطاع العام ، ومدى تفاعلهم بعضويتهم في مجلس الادارة، وعدم استفادتهم بالمكاسب التي توصلوا اليها ؛ إن هذا الحكم يبدو سطحياً وذلك بسبب تحديد البحث تحديداً تعسفياً،دون بحث العوامل المادية واللامادية التي يمكن أن نفسر بها هذا الحكم او نصل لهذه النتيجة . وهذا القصور في التصور النظري والاطار المرجعي أدى الى تناقض الباحثة مع النتائج التي توصلت اليها من البحث الميداني .

٦ ـ ثم كيف كان ربط مسألة التنمية وهي مدخل من مداخل رفع الانتاج الاقتصادي في المجتمع ورفع دخل الفرد، وكيف ربطناها بقضايا الحرية والديمقراطية ؟ ثم كيف ربطنا كل هذه الأبعاد بأزمة الاسرة العربية ؟ هل تثبت الباحثة مدخل تلازم الحرية السياسية (أي الديمقراطية) بالحرية الاجتماعية ؟ ولماذا اذن قامت بالبحث الميداني اذا لم تتبن هذا المعنى .

٧ ـ ما هو منهج البحث ؟ هل هو الامبريقي ؟ ولكن الا ينبثق من فرضيات معينة ؟ ومن أين انبثقت الفرضيات ؟ إن لم يكن هناك اطار نظري مرجعي .

٨ ـ بالنسبة للمراجع ، اعتمدت الباحثة على كتاب طارق البشري **الديمقراطية والناصرية**[1] وقد لجأت أيضاً الى كتب اخرى ولكن عرضت كلها عرضاً دون تحليل منهجي ولهذا ظهرت جميعها متناقضة الرأي ، ولم تحدد مواضع هذا التناقض وبالتالي كان صعباً على الباحثة تبني رأياً باعتباره ايديولوجية تنطلق منها ، وتحكم بحثها .

٩ ـ إن الحلول التي قدمتها لمعالجة الأزمة لم تكن واضحة ، فماذا تكون الحلول الثورية ، أرجو توضيحها .

عايدة نعمان : إن أي حل جذري لأزمة المرأة العربية يتطلب تغييراً نوعياً في مؤسسة الحكم ، لأنه بالفعل يتطلب قراراً سياسياً . وان اي قرار سياسي يجب أن يستند الى أكبر قاعدة شعبية ممكنة مما ينتج طبعاً عن ممارسات ديمقراطية . إن أي قرار سياسي تقدمي لن يطول المرأة وقضية تحررها ما لم يقترن بتغيير اساسي في التربية العربية وفي انماط الانتاج والاقتصاد .

حامد عمار : في الورقة عموميات ومبهمات متعددة ناجمة عن عدم توضيح الباحثة لاطاراتها المفاهيمية التي تقتضيها المعالجة . ولعل المعالجة العامة لم تمكنـا من تتبع الخيوط على المستوى المحدد للموضوع فنحن لا نتعرض لقضايا الحرية والديمقراطية ومشاركة المرأة السياسية . وانما نبحث في أزمة الحرية والديمقراطية ونموها كحركة يتقاذفها الشد والجذب والتقطع في أوضاع المجتمع العربي .

---

(١) طارق البشري ، **الديمقراطية والناصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥)

وسأحاول وضع منهج للتصور على مستوى الورقة حتى افترض، كرأي اقتنع به ، أن مفهوم الحرية تتحدد أبعاده بمفهوم اللاحرية . والحرية في جوهر القدرة على الاختيار بين بدائل ، والتأثير في الواقع من أجل توفير البدائل والاختيار من بينها ، فإذا انعدمت مجالات الاختيار والقدرة على الاختيار من بينها انعدم موقف الحرية . والديمقراطية الناجمة عن موقف الحرية تقتضي اتخاذ الوسائل اللازمة للتحرر من القيود التي تحول دون الاختيار والقدرة على المشاركة في تحديد الهدف واتخاذ القرار ، ثم في المشاركة في تنفيذ الاهداف ، ثم في المشاركة في الاستمتاع بثمرات التنفيذ .

وعلى نطاق الأسرة العربية ومكانة المرأة فيها يكون حديثنا عن مدى نمو قدرة المرأة بقطاعاتها المختلفة على عملية الاختيار من بين البدائل المطروحة أو الممكنة في تكوين الاسرة ورعاية الاطفال ، والعمل داخل المنزل او خارجه او في الانفاق الى غير ذلك . ثم ما هي القيود والحواجز التي تعترضها للمشاركة في شؤونها الاسرية السابقة، وما مدى ما تحقق فيها من نمو او تعثر ، وما مدى قدرتها على المشاركة في القرارات والعمل والاستمتاع في نطاق الاسرة او في خارجها ، دون أن يكون الاطار التنظيمي للاسرة عائقاً دون اختيار هذا البديل او ذاك ؟ وعلى هذا النحو او ما يماثله من الاطارات المفاهيمية ، يمكننا أن نسلسل مجالات المعالجة في مثل هذا الموضوع .

كذلك أود أن أشير الى ما ورد في الورقة ، وفي غيرها من الاوراق والمناقشات من حيث تسطيح المفاهيم المتصلة بالنظام الابوي الذي يؤخذ بعد واحد منه ، وهو البعد القمعي التسلطي . أليست السلطة الابوية سلطة مثنوية Ambivalent ، بمعنى أنها تقسو أحياناً ، وتعطف وترعى وتحنو أحياناً أخرى . المهم في اتساق هذه المثنوية بحيث لا تصبح القسوة مجرد نزوة لا ضابطاً ، ولا يصبح العطف والحنان نزوات لا ضابط لهما سواء أكان ذلك في تربية الاطفال ، ام في التربية المجتمعية . والمسار الديمقراطي وضوابطه ضمان لتنظيم الحزم ، والنظام والضبط من ناحية ورعاية مصالح المواطنين من ناحية اخرى .

علي شلق : لدي بعض الملاحظات أود تسجيلها :

١ ـ الديمقراطية كلمة اغريقية ، وهي تتألف من Démos ومعناها حكم Cratos وتعني الشعب ، وهنا أريد أن أقول للباحثة : متى حكم هذا الشعب ؟ وفي ظني أن النخبة هي التي كانت تحكم في كل زمان ومكان .

٢ ـ الاسلام يصبح بديلاً اجتماعياً عندما تعمل عقول نقية فاعلة لتطويره ، والا فإنه سيغيب كما غابت الاديان في ضباب غبار الشعوب التي تسيرها الحياة ، ولتطوير الاسلام نسلم بالعقائد ، ونطور بالتكاليف والعبادات والانظمة حسب حاجات العصر . وتطوير العبادات يجري بالأخذ أخذاً مسوغاً بأحاديث الرسول وتجاربه ، مثل : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » . وقول القرآن الكريم ﴿ يسر ولا تعسر ﴾ ﴿ ولا تقنطوا من رحمة الله . . . ﴾ .

٣ ـ الغياب عن العصر من سائر العرب والمسلمين وشيوع الامية حاجز مهم دون المرأة والحرية . اذ لا حرية دون ثقافة ، والديمقراطية دون ثقافة استغلال للجماهير بعقلية النخبة الممتازة ، وسحق العقول النامية .

٤ ـ النظام السلفي للمرأة العربية جاء في صالحها بالنسبة الى ما كانت عليه في عهود اليونان والشرق القديم (لنذكر الباحثة بما قالته) تستثنى مصر من بين شعوب العالم القديم باحترامها المرأة ، وذلك نظراً الى رقي المجتمعات المصرية آنذاك خصوصاً في عهد اخناتون العظيم .

٥ ـ تقرر الباحثة أن النصوص التشريعية ايدت الرجل وهذا الحكم لا يصح باطلاقه اذ أن النصوص القرآنية لم تكن كلها بجانب الرجل بل عملت لترقية المرأة ومنحها عدالة ومكنة تطور ، واذا نظرت الباحثة الى سائر الانظمة القديمة تجدها أجحفت بحق المرأة ما عدا القرآن .

اميرة الدرا : المرأة الرائدة المثقفة الواعية المدركة لواقعها والمتفهمة لقضيتها ، يقع العتب عليها بأكبر وأعمق مما يقع على غيرها. والباحثة تعمل في مركز البحوث الاجتماعية والجنائية . أعتقد أن هذا المركز وحده ، هو نبع لا ينضب لتخرج منه الباحثة بخطوات عملية تطبيقية تضع فيها قدم المرأة في المسار الصحيح ، عوضاً من أن تكتفي بالانتهاء الى حل الأزمة التي تواجهها المرأة بالاشارة الى عبارات وتعريفات سبقها اليها الكثيرون والكثيرات . لقد اكتفت الباحثة بالقول مثلاً ، يجب أن يكون التغيير نابعاً من داخل المرأة وليس مفروضاً عليها وبقوة تشريعات ودساتير الصفوة الحاكمة . كما قالت يجب أن تتحرر المرأة من غربتها وضياعها النفسي داخل تسلط الثقافة التي تطالبها وداخل شعارات تحرر المرأة الغامضة وغير المرتبطة بمحددات تخلف المرأة العربية . . . الخ .

ما نريده من المرأة الرائدة اليوم . . . أن تطرح الصيغ العملية ، والممارسات التطبيقية ولاسيما أنها صاحبة القضية. فليس المهم أن تطرح المرأة الرائدة تعميمات وتعريفات . إن دورها أكبر من ذلك بكثير ، فهي المسؤولة مسؤولية كاملة عن ترجمة ونقل ما هو نظري الى حيز التطبيق والممارسة وأن تنقلنا من حالة المراوحة في مكاننا .

لقد كان للمراكز الثقافية في بدء النهضة دور كبير وفعلي في اعلان قضية المرأة وتحريك هذه القضية والسؤال الذي يطرح نفسه هناهو ماذا نفعل نحن اليوم في اواخر القرن العشرين ؟ اظن أننا ما زلنا ندور في المنحى نفسه ، لذلك ارتأي أن يضيف مركز دراسات الوحدة العربية ـ فضلاً عما يقدمه من نشاطات مشكورة فعالة ـ دوراً فعلياً آخر ويكون لهذا الدور الفعلي مفعول دور الوثائق الدولية على الصعيد العربي ، فلا تنتهي هذه الندوة كما تنتهي كل الندوات . وأن نترجم النظريات التي تناولتها الندوة الى منهاج ، الى برنامج عمل يمكن أن يتبناه الانسان العربي سواء أكان رجلاً ام امرأة .

غسان سلامة : لي ملاحظة وحيدة : إن تبوأ سيدة سلطة ما لا يؤدي بالضرورة الى مزيد من الحرية او الديمقراطية. فلم تتميز غولدا مئير، ولا انديرا غاندي، ولا باندرانيكه، ولا مارغريت تاتشر باحترامهن الشديد للعبة الديمقراطية على المثال الغربي التي تطبقها دولهن . ويمكن القول انهـن على عكس ذلك ، ساهمن في الحد من الممارسة الديمقراطية . فمئير كانت تخاف من اي طفل فلسطيني يولد على حد تعبيرها. وغاندي فرضت الاحكام العرفية . وباندرا نيكه لم تكن رحيمة لا بمناوئيها ولا بقادة انتفاضة ١٩٧١ . اما تاتشر فموقفها من الاجانب المقيمين في بريطانيا ، وسياستها ازاء حركة الجمهوريين الايرلنديين تدل بين امثلة اخرى ، على ذهنية غير ديمقراطية إن لم تكن فاشية .

لن استنتج من ذلك ، على الرغم مما سبق ، أن المرأة اقل ميلاً للديمقراطية او اضعف تعلقاً بها . ما قصدت فقط هو الاشارة الى أن تعيين او انتخاب امرأة في موقع قيادي ، الامر الذي طالبت به عدد من الاوراق التي القيت منذ بدء هذه الندوة ، (كاشارة د. حكمت ابو زيد الى تعيين امرأة رئيسة لجمهورية اوزبكستان في الاتحاد السوفياتي مثلاً) له في الاجمال محتوى شكلي ليس إلاّ . اذ تبقى المرأة رهينة التوجيه القمعي القائم في المجتمع ، بقدر ارتهان الرجل له إن لم يكن اكثر ، حيث تتجه هؤلاء السيدات الى ما يمكن وصفه بأنه اثبات لذكورتهن السياسية . إن المطلوب برأيي ، هو مشاركة نسائية واسعة في تبديل الجو السياسي القمعي الذي يخيم على الجزء الاكبر من الوطن العربي إن لم يكن عليه كله . ينطبق هذا طبعاً على الاحزاب والتجمعات السياسية المختلفة . وينطبق بالضرورة على انتزاع حق المشاركة ضمن الأسرة في القرارات المتعلقة بالاسرة وبالاطفال . وينطبق بادىء ذي بدء على المنظمات النسائية التي لا يمكن ابداً القول أنها واحة من الديمقراطية في صحراء القمع القائمة .

سهير لطفي(*) : بعدما قرأت التعليقات التي أثيرت حول الدراسة التي قدمتها ، أرى من الأوفق أن اكتفي بالرد والتعقيب على وجهة نظر كل من د. سعد الدين ابراهيم ، د. ثريا عبيد، د. غسان سلامة، لاعتقادي أن ما ورد في وجهات النظر الثلاث هذه يتضمن التعليقات الأخرى التي اثارها اعضاء الندوة . وأبدأ تعقيبي بمناقشة د. سعد الدين ابراهيم فيما وصفه بالمثالب الثلاث للدراسة : **بالنسبة للمثلبة الاولى**، اختلف فيها تماماً مع المعقب للاسباب التالية:

١ ـ لأن الاطار النظري للدراسة المعتمد عليه في التحليل واضح من بداية الورقة ، اذ أكدت الدراسة على أن معالجة الحرية والديمقراطية ستكون من خلال تحليل الواقع المجتمعي للوطن العربي . وأن المعالجة ستنتقل بعد ذلك الى تحليل وضعية المرأة العربية في التغييرات المجتمعية والأسرية ، وفي تجارب الحرية والديمقراطية . **ولذلك تبنت الدراسة مفهوماً للديمقراطية والحرية في اطار تغيرات الواقع الاجتماعي العربي** . فلقد ذكرت بأنه « لا يمكن القول بأن هناك شكلاً محدداً للديمقراطية ، وإنما هناك اطار عمل متكامل ينظم علاقة الفرد في المجتمع من أجل

(*) ارسل المركز الى د. سهير لطفي المحضر الكامل للجلسة التي نوقش فيها بحثها ، وقد تفضلت باعداد هذا الرد تحريرياً . (المحرر)

تحقيق الاهداف التي يسعى اليها الافراد في وضعهم الحالي» وفيها يجب أن يكون عليه في ضوء ايديولوجية المجتمع التي تسعى الى تحقيق التقدم في الأوجه المجتمعية المختلفة باتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى استمرارية الفرص أمام الأفراد لتحسين طاقاتهم وقدراتهم ومستواهم . فالديمقراطية تعني الحد الأدنى من الحرية في اختيار أنماط التغيير المطلوبة للمجتمع على أن تكون تلك الحرية مدعومة بوعي الافراد بالمشاكل التي يفرزها الواقع الاجتماعي وحلولها التي تحقق التقدم والانماء ، ويتحقق ذلك في المجتمع الذي تسمع السلطة فيه لرأي غالبية الأفراد ، وتعمل على حل مشاكلهم في ضوء آرائهم وانتقاداتهم .

٢ ـ إني حاولت في الدراسة تحليل أزمة الديمقراطية والحرية التي يعاني منها الوطن العربي في ضوء هذا المفهوم ، وذلك بتصنيف معالجة الواقع الاجتماعي العربي وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية الى ثلاثة مستويات تحليلية :

أ ـ مستوى تاريخي للتحليل يوضح جذور تدهور الحرية والديمقراطية ويرجعها الى حرفية التفسير ، وتكفير المعارضة وسلطوية القصور . وتبرير المعطيات ، وهدم العقل .

ب ـ ومستوى العوامل الخارجية ، ويتمثل فيما ذكر : «وفي هذا المقام يجب التنويه بتحديات التغييرات التي يمر بها الوطن العربي في معاناته من قبضة وسيطرة القوى الاستعمارية الاقتصادية والثقافية . فالوطن العربي ـ ما زال حتى الآن ـ يسعى الى الحصول على الاستقلال الاقتصادي والثقافي ، بمعنى المساواة والعدالة في العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وفي استقلال السياسات الاقتصادية وعدم الاعتماد على الدول المتقدمة بالتخلص من التبعية لها . . . الخ» .

ج ـ واخيراً ، العوامل الداخلية ، وهي استمرارية سلبيات ثقافة العشيرة وسمة التسلطية داخل الاسرة ، تلك السلبيات التي تمتد الى علاقة الفرد بالسلطة ، وتنعكس في سلبية مشاركة الافراد في اتخاذ القرار .

وتخلص الدراسة من هذا التحليل الى مقولتين أساسيتين :

ـ الديمقراطية والحرية في الوطن العربي تعانيان صراعاً ضد سيطرة القوى الخارجية الاجنبية المتمثلة في التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية ، وصراعاً في استمرارية سيطرة العلاقات السلطوية داخل الاسرة التي تمتد الى علاقة الفرد بالسلطة ، كما تعاني الديمقراطية والحرية صراعاً ضد المشاكل التاريخية المتوارثة في الوطن العربي والضياع بين الأصالة والمعاصرة .

ـ إن حاصل التجارب العربية هو تغيير في الفئات القيادية فقط ، دون تغيير جوهري في نوعية العلاقات السلطوية داخل الاسرة والمجتمع .

٣ ـ وتنتقل الدراسة بعد ذلك الى تحليل وضعية المرأة في اطار التغييرات التي مر بها المجتمع العربي عامة ، وفي اطار ثقافة العشيرة والتسلطية داخل الاسرة وأثر تلك الثقافة على وضعية المرأة في أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي . بمعنى أدق تعرضت الدراسة

لخصوصية وضعية المرأة في الاسرة في ظل ثقافة العشيرة والتسلطية ، وأثر ذلك على دورها في أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي .

٤ ـ واستخلصت عدة مقولات أساسية من تحليل العلاقة بين خصوصية وضعية المرأة والتغييرات المجتمعية والاسرية وبين أزمة الديمقراطية والحرية ودور المرأة فيها ، وهذه المقولات موضحة في ورقتي .

وفيما يتعلق بالمثلبة الثانية ، أقول من البداية ان الدراسة لم تحتو على تعميمات مطلقة وانما تضمنت بعض نتائج بحث من البحوث الامبريقية التي أجريت لبعض القيادات المتوسطة في فترة الستينات للاستشهاد بتلك النتائج فقط ، دون الوصول منها الى تعميمات مجردة . اذ حاولت في الدراسة تفسير وتقويم تلك النتائج المشار اليها ودلالتها في مظاهر التغيير الكمي والكيفي الذي طرأ على وضعية المرأة في فترة الستينيات . ويؤكد ذلك أن نتائج الدراسة الامبريقية ـ كما ذكرنا في الورقة ـ تعبر عن آراء بعض القيادات المتوسطة بينما التحليل والتفسير الذي طرحته في الدراسة يحاول تقويم التغيير الحقيقي الذي طرأ على المرأة ، باختبار مدى الاتساق بين قول هؤلاء القادة على سبيل المثال وبين الممارسة الفعلية . أما قول المعقب بأن الدراسة تحوي تعميمات مضادة ، فلا اوافقه عليه ، لأن الدراسة خالية تماماً من هذا الادعاء . فقولي ان ثورة ٢٣ يوليو كانت في المقام الأول من أجل العسكريين والعمال والفلاحين ، يعني صراحة تقسيم المجتمع الى شرائح طبقاً لمعيار نوع العمل . وهذا التصنيف لا يتناقض مع قولي بأن الثورة قد اهتمت بقضية المرأة ، لأن قطاع المرأة لا يدخل ضمن تصنيف قطاعات المجتمع على أساس معيار نوع العمل الذي قد يصنف على أساسه المجتمع الى عمال وفلاحين وعسكريين .

وأخيراً ، إذا كان سؤال المعقب الذي أثاره قد جاء في مكانه الصحيح حين تساءل قائلاً (اليس في كل ذلك شاهد بأن بعض مثقفينا «من الرجال والنساء» يصرون على ترديد مقولات مطلقة من خلفية ايديولوجية دون مراجعة دورية ؟) . وأقول : إذا كان هذا صحيحاً لما أثارت الدراسة الاختلاف بين نتائج البحث الامبريقي الذي تمثل في مجرد قول بعض القيادات المتوسطة وبين الرؤية التحليلية التي طرحتها الدراسة لنوعية التغييرات التي طرأت على المرأة المصرية ، والتي تمثلت في التغيير المظهري الكمي فقط ، دون التغيير في المضمون . فلقد اتضح ذلك في اكثر من موقع . عرض دور المرأة في ازمة تجارب في الوطن العربي فقد ذكرت « والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : كيف تحرر المرأة العربية من قهر وسيطرة الاسرة والمجتمع لكي تشارك بحرية وديمقراطية في تجارب مجتمعاتها ؟ وللاجابة شقان ، شق يتعلق بالمرأة نفسها ، وشق آخر يتعلق بواقع المجتمع العربي الذي تعيش فيه . . . » وتؤكد الدراسة أنه لا يكفي لتحرر المرأة موافقة الرجل على نزولها الى مجال العمل اذ أن تحررها يستلزم في المقام الاول التحرر الاجتماعي والسياسي والثقافي ؛ ولذلك اعتبرت الدراسة أن نتائج البحث الامبريقي التي تعرضت لها ، والتي تمثلت فيها وجهة نظر الغالبية (٧٨,٥ بالمائة) في تأييد نزول المرأة الى العمل ، تعبر عن وجهة النظر المفرغة من المضمونين الاجتماعي والثقافي لتحرر المرأة . فلقد سعت الدراسة الى اختبار

مدى الاتساق بين القول والفعل كما سبق أن ذكرنا . وهذا لا يعني - على حد قول المعقب - تناقضاً بين المقولات والبيانات الواقعية. وإنما في رأيي يعني الرؤية التحليلية التقويمية لنوعية التغيير الذي طرأ على المرأة .

أما المثلبة الثالثة والاخيرة، فليس لها دليل او برهان واضح في الدراسة . ولنبدأ بمناقشة السؤال الذي أثاره المعقب « أين كنا وأين اصبحنا ولماذا ؟» . وحقيقة الأمر أن هذا السؤال كان محور الدراسة من بدايتها الى نهايتها ، كما سبق أن أشرنا الى ذلك في الرد على المثلبة الاولى . فلقد أكدت الدراسة على أن هدفها الاساسي هو تحليل تقويمي لنوعية العلاقة بين التغييرات المجتمعية على مستوى العوامل التاريخية والحالية داخلياً وخارجياً وعلاقة ذلك بأزمة الحرية والديمقراطية ودور المرأة فيها ، ولا داعي لتكرار ما ذكر في هذا الخصوص .

أما من حيث قول المعقب ان انطباعه العام للدراسة هو أنها تعالج الثوابت وتغفل أن كل تغيير في أي مجتمع هو عملية مستمرة . وهنا أتساءل : كيف يكون هذا مع دراسة منطلقها الأساسي هو أن الحرية والديمقراطية مظهر من مظاهر التغييرات التي يمر بها المجتمع العربي في تجاربه التنموية ، إذ أنها بعد أساسي في تجارب المجتمعات؟**وايضاً كيف** يكون ذلك في دراسة تطرح تساؤلات عدة حول نوعية التغيرات التي مر بها المجتمع العربي في الاوجه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؟ وحول الغاية من التغيير ، والقيادة والمشاركة في التغيير والوعي به . وقد حاولت الدراسة الاجابة عن تلك التساؤلات من واقع المجتمع العربي .

وعموماً فإن انطباع المعقب عن الدراسة بأنها محاولة مطلقة للحرية والديمقراطية ولمساواة المرأة ، قد يرجع الى أن د. ابراهيم لم يضع في اعتباره أن الدراسة تحاول تحليل أزمة الحرية والديمقراطية الحالية من خلال تفاعلها على المستوى التاريخي والحاضر مع التغييرات التي مر بها المجتمع العربي . فالدراسة - اذا جاز لنا التعبير - عبارة عن لقطة تحليلية لأزمة الديمقراطية الحالية التي فرزتها التغييرات التي مر بها المجتمع العربي في تفاعلها مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الى جانب تفاعلها في دور المرأة وخصوصيتها في تجارب الديمقراطية .

وبصدد تعقيب د. ثريا عبيد ، فإن انطباعي العام أنه يتفق في خطوطه العريضة مع مقولات الدراسة ، وأنه لا يكاد يوجد اختلاف يذكر بين ما ورد في التعقيب وبين الافكار الاساسية فيما عدا بعض النقاط :

- تعتقد المعقبة بأن الدراسة فيها مجهود متكرر غامض لتعريف الحرية والديمقراطية . وحقيقة الأمر أن الدراسة كانت واضحة تماماً فبدأت بعرض أهم التعريفات التي تناولت الديمقراطية والحرية ثم بالتعقيب على تلك التعريفات وبطرح تعريف تبنته الدراسة وحاولت فيه تعريف الحرية والديمقراطية كمظهر من مظاهر التغيير في التجارب التنموية ، وربطه بوسائل وأهداف تنمية المجتمعات العربية مع مراعاة اختلاف الظروف التاريخية والمجتمعية لكل مجتمع .

ـ كما تعتقد المعقبة أن الدراسة تعالج موضوع المرأة فقط ، دون التعرض للتغيرات التي طرأت على الرجل . والحقيقة أن المعالجة التحليلية في الورقة تناولت كلاً منهما، بل تناولت المعالجة المجتمعية للمشكلة ومشاركة الرجل فيها . وكذلك تعرضت لنتائج البحث الامبريقي التي تؤيد تغير وجهة نظر الرجل في عمل المرأة كما تعرضت لمدى التغير الحقيقي الذي طرح على وضعية المرأة .

اما فيما يتعلق بملاحظة د. سلامة فإني اوافقه تماماً وأؤيده في مطلبه الذي يتوافق كل التوافق مع مقولات الدراسة .

الفصل الخامس

امكانات المرأة العربية في العمل السياسي

حكمت أبو زيد

مقدمة

إن تقويم عمل المرأة العربية السياسي لا يمكن أن يتم في فراغ ، اذ لا بد من أن يشمل الفعل السياسي الذي قامت به في حدث من الأحداث ، أو في ظرف من الظروف ، والذي يشمل بالضرورة تعدد الأبعاد وتكاملها وتداخلها وهي الأبعاد البشرية ، والمكانية والزمانية والحضارية . كذلك من المسلم به ، أن نفترض أن تكون المواقف ثورية بالضرورة ما دام موضوع الندوة المحدد هو : المرأة العربية ودورها في تكوين الوحدة العربية ، ونعني هنا بالموقف الثوري ما عناه « لينين » من أنه ليس هناك بالضرورة رجل ثوري وإنما موقف ثوري . ذلك لأن الوحدة العربية هي في صميمها عمل ثوري تقدمي ، ينحو نحو استكمال دائرة تحرر الوطن وتحرر الانسان العربي ـ تحرراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ـ كما يهدف الى تحقيق ذات الانسان في جميع جوانب شخصيته المختلفة الذهنية والوجدانية والجسمية ، وصولاً الى تنمية فرعية بصفة دائمة ومتطورة بأهمية دوره في العمل السياسي وفي صنع القرار . ويحق لنا أن نسلم ايضاً من المسلمة السابقة او البديهية السابقة بقصور أو بعجز الانسان العربي في الوقت الحاضر في حلبة العمل السياسي الهادف نحو تحقيق القومية والوحدة من ناحية ، ونحو تنمية شخصيته من ناحية اخرى وهو قصور يشمل الرجل والمرأة على السواء ، وإن كان الاختلاف بينهما يكمن في الدرجة وليس في النوع .

١ ـ نظرة نقدية للمؤلفات والأدبيات

هناك صعوبات منهجية ونظرية وتطبيقية تقابل الباحث المدقق حين يعرض ما تناولته الكتب والمؤلفات والمقالات ، بل الدراسات الموضوعية بشأن أوضاع المرأة العربية بصفة عامة ، وحركتها نحو تحقيق هدف الوحدة القومية بصفة خاصة . ويمكن الاشارة باختصار الى عوامل الصعوبات المنهجية في افتقار معظم هذه المؤلفات الى منهج واضح او افتراضات معينة ، توضح

لنا طريقة الباحث أو الكاتب في البحث والاستقصاء ، وكيفية توصلهم الى المعلومات التي ارتكزوا اليها في حكمهم دون أن يستندوا في الغالب الى سند علمي ، ولهذا جاء معظم هذه المؤلفات إن لم يكن كلها في شكل انطباعات شخصية ، لونت بصبغة وجدانية ، وكانت معبرة عن آمال وطموحات صاحبها أو وجهة نظره المتحيزة في الحكم على أوضاع المرأة في الوطن العربي أكثر من كونها تعبيراً صحيحاً عن هذا الواقع ، وحتى تلك البحوث القليلة التي ارتكزت الى منهجية في البحث وارتكزت الى اساليب البحث العلمي في دراستها التحليلية والى بحث ميداني وارقام احصائية جاءت خلاله بتطبيق استمارة استفتائية تتناول بعض قطاعات المرأة العربية ، فإن الافتراضات التي انطلق منها الباحث وبالتالي تحليله لنتائج بحثه لم تخل من تصوره النظري لما يجب عليه أن تكون المرأة العربية ، اي أن موضوعية البحث ما لبثت أن لونت بالنظرية التي اعتنقها الباحث والتي ظهرت بوضوح في الجزء النظري من البحث ، ثم في الجزء التحليلي لنتائج البحث الميداني[1] .

أما الامثلة التي تبين التحيز الواضح من كتاب الغرب ، ومن نحا نحوهم من الكتاب العرب في الحكم على موقف النساء العربيات ، فهي تنطلق من معايير استقاها من مجتمعه وحكم بها على سلوك هؤلاء النسوة ، وكان من الواجب الالتزام بالموضوعية في وصف حياة هؤلاء النسوة والنشاطات التي يقمن بها ، والجهود التي يبذلنها في سبيل مجتمعاتهن ، ويمكن القول ان هذه الكتابات جاءت اقرب الى الشوفينية والعنصرية الغربية ، الأمر الذي يعكس بصورة خاصة المشاعر ضد العرب بصفة عامة ، والمرأة بصفة خاصة ، ولم تكن الكتابات التي تناولت افريقية او المجتمعات النامية عموماً افضل بكثير من تلك التي انصبت على العرب . ناهيك عن الكتابات التي يكتبها الهواة من الرحالة والصحافيين ، وخطورة هذه الكتابات انها اقرب الى الاثارة من العلم ولذلك تستهوي القارىء العادي أي القاعدة العريضة من الجمهور ، اكثر من مما تستهويهم الكتابات العلمية الرصينة . ولكي نوضح ما نقول نستعين بمقال كتب في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣تحت قسم الرحلات والمنتجعاتTravel and Resorts في جريدة النيويورك تايمز ، وخصص جميعه لتناول مركز المرأة في البلاد العربية وشاء كاتب المقال أن يختار له عنواناً مثيراً وهو : « حيث النساء عبء يعكر صفو (او توازن) الحياة » : «Where Women Are An Annoyance that Disturbs the Symmetry of Life» وفي اطار مناقشة مركز المرأة العربية نشرت اربع صور كبيرة الحجم لنساء وهن محجبات . . الى أن توصل الكاتب الى أن مركز المرأة متدنٍ حقير ، وان المرأة شقية تعسة تشعر بالقهر ازاء تسلط الرجل وسطوته . أما ما شذ في هذه الصورة واتخذه الكاتب دليلاً على وصول المرأة الى بعض المدنية فقد انفردت به امرأة « سعودية » ، جاءت محجبة ايضاً وان وضعت نظارة شمسية على عينيها . وما كان يريد الكاتب أن يسقطه في وعي القارىء هو أن النساء المحجبات ، هن جزء من الصورة

---

(١) انظر ، على سبيل المثال ، البحث المتكامل : غازي الخليلي ، **المرأة الفلسطينية والثورة ـ دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٧) .

العامة للعرب الرحل ، الجالسين او الواقفين قرب جمالهم ، ولشيوخ معممين يمتازون بعيون سوداء زائغة .

على أنه لا بد أن يظهر (اخيراً) في كتابات بعض العلماء الغربيين واقعية رصينة ، فامكن من ثم أن توصف النساء العربيات بوصف يبعد عن « القهر والبؤس والمركز المتدني » بل قيل انهن يتمتعن بشخصية مؤثرة في مجتمعاتهن . ولقد ارتكزت هذه الكتابات الى دلائل اثنوجرافية واعتمدت على المنهج التاريخي الماضي والمعاصر ، وتوصلت الى أن المرأة العربية على الرغم من كونها تعيش في مجتمع ينفصل فيه الجنسان ، فهو مجتمع متوازن تبدو فيه النساء في صورة متكاملة ويتسع فيه أفق حراكهن وحركتهن مثلهن في ذلك مثل الرجال[٢] . فالنساء العربيات وإن لم يكن لهن مكان في حلبة السياسة الرسمية العامة بين الرجال فحالهن مثل اكثرية نساء العالم (فضلاً عن اندماجهن) في مجال السياسة تحت علم « **الوطنية والقومية** » . كذلك تحركت النساء إن لم يكن في مجموعهن فبنسبة كبيرة منهن - نحو هدف تغيير القانون المدني والتقاليد الاجتماعية .

خلاصة هذه النقطة ، تعود الغربيون - وكثيرون من العرب - الا يسمحوا بترك مجال للمرأة العربية في حلبة السياسة كذلك فإن وسائل الاعلام تعودت على اهمال دور المرأة العربية . وهل اضيف أيضاً اهمال الرجل العربي وذلك حين نأتي على ذكر الصراع من اجل استقلال البلاد وحركة التحرر الوطني . وفيما يلي سوف نبرز أوجه القصور في هذه المؤلفات والكتب لنتبين الاخطاء المنهجية فيها .

٢ - أوجه قصور المؤلفات والادبيات

يمكن أن نلخص أوجه قصور العديد من الكتابات العربية اولاً والغربية ثانياً فيما يلي :

النقطة الأولى : هي افتقار معظم هذه المؤلفات الى توضيح الأطر النظرية التي انطلق منها الباحث أو الكاتب والتي استند اليها في تصوره للظاهرة التي يدرسها او يتناولها والتي يستفيد منها في تفسيره لهذه الظاهرة تفسيراً يتفق مع بناء النظرية وبقضاياها العليا والفرعية. ومن ثم فإن استعارة الكاتب أو المؤلف لنظرية من النظريات والاشارة اليها بوضوح في مطلع كتابته مهما كانت بعيدة عن تطور اوضاع المرأة العربية تاريخياً واجتماعياً فإنه يفضل ذلك الذي أهملها عن قصد أو عن غير قصد او عن جهل بأهمية النظرية في بناء وتكامل بحثه أو مقالته ومن ثم فمن المحتم أن تجيء كتاباته أقرب الى الانطباعات الشخصية أو لعلها تجيء مسرفة في التعبير عما ترسب في عقله الباطن أو في عقله الواعي من شحنات انفعالية وعقد نفسانية في حين أن التفسير الصحيح للظاهرة لا بد من أن يرتكز الى أبعادها المتشابكة وتطورها الزمني . وكثيراً ما نجد اسرافاً في ابراز سلبيات الظاهرة مع اهمال متعمد لايجابياتها ، لأنه انطلق من شعور بالنقص ازاء

(٢) S.S. Davis, «A Seperate Reality-Moroccan Village Women,» a paper read at the Middle East Studies Association, Milwaukee, Wisconsin, 1973.

« التقدم » الظاهر في العلاقات المفتوحة التي تربط الجنسين في المجتمع الغربي ومقارنته بما يسميه « بالتخلف » في العلاقات المغلقة بين الجنسين في مجتمعنا العربي .

ولتوضيح هذه النقطة بالذات سوف استعين بمثل واحد للفريق الأول الذي كان أميناً في الاشارة بوضوح الى طبيعة النظرية او النظريات التي شاء أن تصبح اطاره المرجعي في اختياره لبعض المؤلفات التي تناولت وضع المرأة عموماً والتي أراد أن يقدمها للقارىء العربي في كتاب[٣] ضمّنه ترجمات لبعض المؤلفات التي كتبها كتاب مشهورون من الاشتراكيين أمثال لينين ، ومن السيكلوجيين أمثال سيمون دي بوفوار . لهذا فإن وضوح جورج طرابيشي في تبني النظريتين « الماركسية » و « الفرويدية » يجعلني أشير اليه ببعض الاسهاب لكي أوضح ما عنيته باغفال الكثيرين من كتابنا العرب للافصاح عن مصادر نقدهم لاوضاع المرأة العربية . يقول جورج طرابيشي : « لقد رأى ماركس في علاقة الرجل بالمرأة الخلاصة المكثفة لاضطهادات الانسان واستلاباته وأشار الى أن الجذر الأول لهذه الاستلابات هو تطور الملكية الخاصة ، ولكن نظراً الى أننا في العلاقات الجنسية ، على صعيد العلاقة بين انسان وانسان ، فإن ماركس لم يقل البتة ان الغاء الملكية الخاصة سيؤدي تلقائياً وميكانيكياً الى تحرير هذه العلاقة من كل مظاهر الاستلاب ، فما هو انساني لا يمكن ارجاعه بصورة آلية وبخط مستقيم الى ما هو اقتصادي مع أن ما هو اقتصادي هو شرط ضروري في التحليل الاخير لتحرير الانسان ، وهذا يعني بكل بداهة ، أن مشكلة العلاقة بين الرجل والمرأة هي مشكلة نوعية ، لا يمكن استلابها أي ارجاعها الى مشكلة أخرى أعم منها »[٤] . ويستمر جورج طرابيشي في توضيح ابعاد ظاهرة اضطهاد الرجل للمرأة الى أن يصل الى القول بأن هذا الاضطهاد ليس مجرد اضطهاد اقتصادي ولكنه « تلخيص وتكثيف وتركيب للاضطهادات ، التي عاناها الكائن البشري على مر العصور . والكشف عن جذور هذا الاضطهاد يتطلب من الشمول والعمق ما يتنافى مع ايديولوجية أحادية البعد »[٥] . ثم يصل للقول بأن مشكلة تحرير المرأة تطرح في بلدان العالم الثالث بحدة لا مثيل لها وتتطلب من الجهود اضعاف اضعاف ما يمكن أن تتطلبه في البلدان الرأسمالية المتقدمة[٦] . والكاتب يقيس الصدق الثوري والاصالة الثورية بالموقف من المرأة ويعني بهذه الاصالة أنها لا تعني التصميم على استئصال شأفة الاضطهاد الاقتصادي والسياسي فحسب وانما تعني ايضاً التصميم على استئصال جذور الاضطهاد كافة وكل التقاليد والعادات الرجعية المتوارثة . فما من قوة كما يقول لينين كقوة العادة ، وليس للعادة من قوة كما في بلدان العالم الثالث التي لم تمر بالمرحلة الديمقراطية البورجوازية[٧] .

من هنا جاء تأكيدنا على أهمية وضوح الكاتب في تبنيه للنظريتين الماركسية والفرويدية لأنهما لا نقفان على طرفي نقيض من وجهة نظره ، ويختم جورج طرابيشي مقدمته بقوله « ليس

---

(٣) فلاديمير ايليتش لينين وآخرون ، **المرأة والاشتراكية** ، ترجمة وتقديم جورج طرابيشي ، ط ٢ (بيروت : دار الآداب ، ١٩٧٣) .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١١ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١١ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

يكفي أن نعلن حق المرأة في المساواة ، وإنما ينبغي أن نريد هذه المساواة من أعماقنا ، وينبغي أن تريدها معنا المرأة ، وهذا يتطلب منها الجرأة بقدر ما يتطلب منا »[8] ، وإذا كان سلامة موسى قد سبق المؤلف في دعوته لمساواة الجنسين على هذا النحو ، فإن الكثيرات والكثيرين من الكتاب المعاصرين العرب في تناولهم لهذا الموضوع وتبنيهم لهذه النظرية لم يشيروا الى مصادر مادتهم او اصول نظريتهم فجاءت كتاباتهم أقرب الى الخبرة الشخصية وتعبيرهم كان يمت للمشاعر والاحاسيس اكثر من اقترابه من الموضوعية والمنهجية العلمية .

ومن هنا جاء رفضنا للمقولة التي تدعي أن انسحاب المرأة من العمل السياسي لكونها تشعر بالقهر او لكونها مواطنة من الدرجة الثانية[9] ، ذلك لأن العمل السياسي هو ظاهرة متعددة الأبعاد ، من بينها حصول المواطن على الحقوق السياسية وممارسته لها، واباحة الفرص امامه للحراك الاجتماعي والسياسي ، واحتلاله للمراكز التي تتناسب مع امكاناته ، ومنها تمتعه بسمات شخصية تمكنه من فرض نفسه على الاحداث والمواقف وعلى صنع القرار .

النقطة الثانية : تتعلق بالمفهومات والمصطلحات المستخدمة في كثير من المؤلفات وعدم الافصاح عن مدلولاتها ، الأمر الذي يقودنا الى غموض ما عناه الكاتب ، والى صعوبة في الاستدلال على صحة ما يقوله وبالتالي ، على عدم الدقة في تقويم اوضاع المرأة ، أو انجازاتها من حيث العمل السياسي ، أي التوصل الى تقويم سليم لمدى سلبية المرأة العربية ، او ايجابياتها في المواقف الحياتية المختلفة التي تمر بها ، ومدى تفاعلها مع المواقف والأحداث التي تمر بوطنها وبالتالي وجود ثغرات علمية خطرة في البحث أو المقال وعدم التمكن من استكمال دائرة موضوعيتها من حيث تحديد الغرض ، وانتقاء المحتوى وبناء البرهان ثم التوصل الى تعميمات يمكن الوثوق بها ، وبالتالي الى صوغ نظرية تنبثق من حقيقة أوضاع المرأة العربية التي تعيشها ولنأخذ بعض الأمثلة لتوضيح ما نقول في تصور توضيح معنى مدلول المفهومات المستخدمة في الكثير من الكتابات . ما هو القصد « بحرية المرأة » ؟ هل نعني بها نبذ القيم والتقاليد والعادات ؟ أو هل هو التحرر من التراث ؟ أو هل نعني بها التحرر من الحاجة الاقتصادية ؟ او تحررها من تحكم شروط صاحب العمل ؟ أم تحررها من الالتزامات نحو زوجها وأبنائها ؟ أم تحررها من الحاجة لاشباع الجنس[10] ؟ أم تحررها من مجتمع الاستهلاك ؟ أو تحررها من سمات الأنوثة ؟ او تحررها من مساحيق التجميل ؟ او تحررها من أسر الموديلات ؟ . . الخ . او هل يعني التحرير حصول المرأة على حق التصويت والترشيح ؟ وماذا تعني الديمقراطية السياسية

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤ .

(٩) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

(١٠) في صحيفة مستقبل المرأة التي تعالج الاشتراكية النسائية ، تجاوزت النزعة النسوية حدود مذهب سيمون واصبح ثالوث المنادين بتحرير المرأة هو : الاصلاحات الاجتماعية ، والمطالب السياسية والحب الحر . انظر في هذا الصدد : مونيك بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ترجمة هنرييت عودي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص ١٩٣ .

للمرأة ؟ هل تعني حصولها على حق الانتخاب[11] وتأثيرها في صنع القرار ؟ او هل يعني الصعود والحراك الى اعلى المناصب القيادية السياسية ؟

لقد تبين أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حقّ الانتخاب وممارستها لهذا الحقّ وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي . ذلك لأنه على الرغم من انقضاء نصف قرن (او على الأقل ربع قرن في بعض البلدان) من الزمان على حصول النساء على حقوقهن السياسية والمدنية لم يقتحمن بعد المؤسسات السياسية بالنسب التي تتطلبها اعدادهن من الناحية الديموغرافية ، بل هناك من الشواهد ما يدل على أن عدد اللواتي يلتزمن بالعمل في المؤسسات السياسية آخذ في التراجع ، ففي فرنسا على سبيل المثال كان هنالك اربعون نائبة سنة ١٩٦٤ فتراجع هذا العدد حتى اصبح ثمانياً سنة ١٩٧٢ وفي مجلس الشيوخ الفرنسي كان ثمة احدى عشرة امرأة سنة ١٩٤٦ وقد تدنى هذا الرقم حتى اصبح خمس نساء سنة ١٩٦٨ ، ثم عاد فارتفع نسبياً فأصبح سبع نساء سنة ١٩٧٥[12] . وكذلك في الولايات المتحدة حيث بلغت حركة تحرير المرأة ذروتها . هناك تراجع ليس في احتلال المواقع المؤثرة في العمل السياسي فقط ولكن ايضاً في عمل المرأة خارج المنزل ولم يتسن سوى لأمرأة واحدة أن تتولى منصب حاكم ولاية ، تولته بعد زوجها . ومثل هذه النتيجة قد تنطبق على النسبة المئوية من النساء اللائي يشتركن في اتخاذ القرارات السياسية أو تلك التي تتعلق بمصير الامة في الداخل والخارج ، وكذلك على تبوئها المناصب القيادية على أعلى المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية . ولقد سبقت المرأة السوفياتية ولا سيما في الجمهوريات الشرقية ـ الاسلامية ـ في هذا المضمار اذ عينت كرئيسة جمهورية في جمهورية ازبكستان رغبة في دفع المرأة الى قمة العمل السياسي .

وأما في عالمنا الثالث ـ في آسيا بالذات ـ فلقد تمكنت امرأتان من احتلال منصب رئاسة مجلس الوزراء،وهما السيدتان باندرانيكه في سيري لانكا وغاندي في الهند.وعلى الرغم مما تعانيه المرأة في البلدين من تأخر ملحوظ ليس في العمل السياسي فقط ، وانما في الحقل الاقتصادي والاجتماعي . لقد سبقت هاتان السيدتان « مارغريت تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا ، ورئيسة حزب المحافظين . كذلك قد تسمح فلسفة أو ايديولوجية لقائد ملهم أن يتخطى الحواجز التقليدية ويسمح للمرأة أن تتولى المناصب القيادية ، تاركاً للجمهرة النسائية العريضة ، او لمجموع الأمة أن تمنح فرصتها في هذا المجال . وحينئذ لا بد للمرأة من أن تخوض صراعاً من أجل أن تبرهن على قدرتها على التأثير في الأحداث .

خلاصة القول هناك استحالة في نقل تجربة حدثت في بيئة أخرى او اعتناق مبادىء غريبة على بنية المجتمع دون اعداد البيئة ، كما لا يمكن نقل نظرية مرت بمراحل طويلة حتى تبلورت في بيئتها الى مجتمعات ليس لها البناء الاجتماعي نفسه او التطور الحضاري او التراث الثقافي ـ فما هي المفاهيم التي سوف نعتمد عليها في هذا البحث كاطار نظري الى الجزء التطبيقي منه ؟

---

(١١) اسماعيل مظهر ، المرأة في عصر الديمقراطية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩) .
(١٢) بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ص ٢١٧ .

وكيف يمكن لهذه المفاهيم أن تكون اطاراً نظرياً نعتمد عليه في تفسيرنا لظاهرة العمل السياسي والمرأة العربية .

ثانياً : السلوك السياسي

ماذا نعني بالسلوك السياسي Political Behaviour للمرأة العربية ؟ وما هي أهم منطلقاته الاساسية وتوجهاته الهادفة ؟ إن من شأن هذا التحديد أن يشكل اطاراً نظرياً للباحثة كما يشكل محاولة منها في تصوير امكانات المرأة العربية في العمل السياسي وتقويم مساهمتها الفعالة في هذا الاطار ، وان التركيز على معنى السلوك السياسي يعتبر أمراً جوهرياً حتى نتمكن من اختبار مسيرة المرأة في اتجاهها نحو تحقيق الحرية السياسية للمواطنة من ناحية وتحقيق هدف الوحدة العربية من ناحية أخرى . هذا المفهوم يعتبر في الوقت نفسه اختباراً للوسائل المسلكية التي اتخذتها المرأة في هذا الشأن . أي أن مجموع السلوك السياسي للمرأة العربية سوف يشكل بالنسبة لنا تلك العلاقات التفاعلية بين المرأة وبين المجتمع في اطار المواقف والاحداث المختلفة ولا بد للتعرض للوسائل التي تستعين بها لتحقيق دورها المحدد ، مع مراعاة مستويات تحقيق هذه الأدوار بالنسبة للأهداف التي تحددها الجماعات او المنظمات او القادة السياسيون للأمة . وحيث أن السلوك السياسي يرتبط بصفة أساسية بالنظام السياسي ، والظروف أو المواقف لها علاقة جدلية بالنظام ، فلا بد من اعتمادنا في التحاليل على النماذج المسلكية السياسية للمرأة العربية حتى يمكن أن نكشف عن مدى التشابه او الاختلاف بين السلوك السياسي لكل من الرجل والمرأة حيال هدف تسعى اليه الأمة في شكل خطة استراتيجية وخطط مرحلية مقننة .

١ ـ نماذج او انماط للسلوك السياسي للمرأة العربية

إن العلاقة بين التنظيم السياسي أو المؤسسة او التشكيل الحزبي ، وبين سلوك الأعضاء هي علاقة جدلية ، تتفاعل ابعادها ، وتتكامل بحيث تشكل نموذجاً له سماته المميزة ، وتجعل منه نمطاً للسلوك يمكن أن يصلح اطاراً مرجعياً في عملية تصنيف النماذج الرئيسة تصنيفاً موضوعياً . ومن ثم فإن نماذج سلوك المرأة السياسي سوف تختلف باختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها كل قطر من أقطار الوطن العربي وتوجهاته نحو المرأة ، كما يختلف حسب الموقع الجغرافي لكل قطر ، فعلى سبيل المثال نرى نموذجاً متميزاً ، يبدو واضحاً في شبه الجزيرة العربية ، و هو يختلف عن ذلك الذي يوجد في شمالي غربي افريقية ، أو عن ذلك الذي في شرق البحر المتوسط ، واذ يأخذ كل نموذج سمة الاستقرار والثبات النسبيين يمكن أن يشكل ثقافة فرعية للمرأة Sub Culture ، التي يفترض أن تضم طريقة المرأة في التفكير بمشكلاتها وحلولها ، وفي أسلوب عملها ، كما تكون أكثر حرصاً على التقاليد والأعراف والقيم الموروثة من الرجل ، هذه النماذج تختلف عن بعضها في الدرجة وليس في النوع . ولتوضيح هذه النقطة نأخذ نموذج المرأة البدوية فسوف يقترب من نموذج المرأة الريفية ، ويبتعد بدرجة اكبر عن نموذج المرأة الحضرية ،

وذلك لو تصورنا افتراضاً ما اقترحته في دراسة اخرى[١٣] ، أن نضع هذه النماذج على خط متصل حتى نسمح لهذه الانماط الاساسية بالتداخل . وتتضح سمات نموذج المرأة الحضرية بمقارنته بالنماذج الأخرى ، فهي تعتبر اكثر تعرضاً للتيارات الثقافية الوافدة المادية واللامادية كما تتمتع بفرص في مجالي العلم والعمل الانتاجي لنموذج المرأة البدوية والريفية ، وهي بحكم الخبرات والتجارب التي تعمل على صهر شخصيتها كما تؤثر على مكونات هذه الشخصية ، الأمر الذي يكسبها سمات مسلكية متمايزة كما تقترب حيناً وتتباين احياناً اخرى عن السمات الشخصية لكلتا المرأتين الأخريين اذا ما أخذنا في الحسبان الدور الوظيفي الذي تلعبه الثقافة العامة في طبع سمات الشخصية بطابع الشخصية القومية National Personality كما يعرف بالنموذج الشائع للشخصية Modal Personality ، فلو طبقنا هذا التصور على العمل السياسي سوف نجد أنه في الوقت الذي تتسم به نموذج شخصية المرأتين البدوية والريفية بالعفوية والتلقائية ، وبطغيان الشعور الانفعالي والوجداني على استجابتها للاحداث السياسية التي تمر بالوطن فإن شخصية المرأة الحضرية سوف يتسم مسلكها السياسي بالخطوات المحسوبة ويخضع لعملية مقننة في اطار استراتيجية محددة وبهذا يمكن توظيف امكاناتها توظيفاً فعالاً ، والتوظيف هنا يعني تحديد الأدوار والخضوع لمستويات التقويم الذي يقيس بها النظام مدى نجاح العضو او فشله في تحقيق الدور الذي أسند اليه ، كما يقرر نظام الجزاءات في اطار انجاز الدور طبقاً للتصور السابق ، وفي الاطار النظري لفكرة النماذج او الأنماط المثالية ، يمكن لنا أن نقوم امكانات المرأة العربية ومدى مساهمتها في العمل السياسي ، بتجريد عدد من السمات التي لا بد من تكاملها في كل نموذج على حدة وتوزيع هذه النماذج على خط متصل بحيث يمثل النموذج الذي يقع في اقصى طرف المتصل في كل ناحية منه مدى التقدم او التأخر الذي تحرزه النسبة الشائعة لمجموع السمات في هذا المجتمع ، او ذاك ، بحيث يمثل النموذج الأوسطي الشخصية التي يرمز اليها بالصفر ، اي المحايدة ، فهي التي توازنت فيها السمات ، ولم تأخذ طابع التطرف .

ولكي نقرب هذا التصور في ذهن القارىء لنأخذ **نموذج الشخصية الشائعة للمرأة في شبه الجزيرة العربية ، باعتباره يمثل النموذج الأمثل للمرأة ، التي لم تتساو بعد مع الرجل في الحقوق السياسية والمدنية** ، والتي ما زالت تخضع لسلطان العرف والتقاليد ، والتي تستسلم للضغوط الاجتماعية التي تمارس على حراكها الاجتماعي والسياسي والشخصي ، والتي تقيد رغباتها في اختيار نوع ومكان العمل المناسب لرغباتها وقدراتها ، والتي تفرض قيوداً على تمتعها بفرص التعليم المتكافئة التي تمنح للرجل ، والتي لم تصل بعد للمساواة الكاملة في أجورها مع الرجل ، والتي لم يسمح لها بشغل الوظائف العامة على كل المستويات في جهاز الدولة الرسمي ، والتي ما زال الرجل فيها يمارس حقه الشرعي في تعدد الزوجات وفي حرية الطلاق . والتي لم تقف بعد

---

(١٣) حكمت ابو زيد ، «ملامح شخصية المرأة البدوية ،» مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية (جامعة الفاتح، كلية التربية) ، العدد ١ (١٩٧٦) ، الحلقة الأولى ، ص ٢٨١ - ٣٠١ .

موقفاً ثورياً بالنسبة للمشكلات السياسية التي يعانيها الوطن العربي الكبير، ويمكن أن نستثني نموذج المرأة في اليمن الجنوبي من هذا التعميم .

وفي الطرف المضاد لهذا النموذج يمثل **النموذج الثاني** قمة التجريد لسمات شخصية المرأة العربية التي منحت حقوقها السياسية ، فضلاً عن المدنية ، والتي خضع فيها الرجل للتغيير القسري من حيث كسر قيود الأعراف والعادات والتقاليد ، فلم يعد يمارس أنماط تعدد الزوجات أو الحرية المطلقة في الطلاق ، والتي اصبح تنظيمها النسائي ينتمي للحزب الحاكم ، وتمثل قياداته في المستويات العالية للكوادر الحزبية ، والتي تنامت من حيث النسبة المسموح بها في المجالس التشريعية والمناصب الادارية ، والتي منحت لها الفرص المتكافئة لاحتلال المناصب القيادية في العمل التنفيذي . هنا أجد نفسي غير حاسمة في اختيار المنطقة الجغرافية من الوطن العربي ، التي تقترب فيها مكانة المرأة في العمل السياسي من هذا النموذج التجريدي ، فعلى صعيد الحقوق الشخصية للمرأة ، وكذلك بالنسبة لاحتلال بعض الرموز للمناصب القيادية الحزبية يمكن أن نضع « تونس » في شمال غرب افريقيا في المقدمة ، ولكنها ما زالت لم تصل بعد الى مستوى الرجل في الصعد الأخرى ، وكذلك بالنسبة لموقفها القومي من هدف اتمام الوحدة ، فهي تحتل أدنى درجات السلم في النضال القومي . بيد أنها تعتبر النموذج التقدمي بالنسبة لمكانة المرأة الاجتماعية في شمالي غربي افريقية ، وان تخلفت في مجال العمل السياسي .

أما النموذج **الثالث فهو المتوسط بين الطرفين المتطرفين** ، وهو يمثل تغييراً على وضع المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نتيجة تدخل القادة السياسيين ، وتحقيقاً لايديولوجية ثورية متكاملة ، كما حدث في الثورة العربية في مصر ، ومن ثم فلقد وصفها البعض بكونها « ثورة مصغرة »[١٤] ، كما كانت المرة الأولى التي أريد لها أن تحطم الأغلال التي اعاقت حركة المرأة لمئات السنوات ، والتي من شأنها أن تفتح أمامها الابواب لتسهم في معركة البناء ، وتندمج في جسم الأمة ، حتى تصبح نسيجاً متكامل العناصر ، وتسهم في التخطيط لمستقبل الامة ، وحتى تتعرف الى دورها ومن ثم تتحمل مسؤولياته واعباءه . ويمكن أن يقاس ما حدث في مصر ، وما تلاه من حركات اخرى ، في شرق البحر المتوسط مثل العراق وسورية. أما في لبنان فالوضع يختلف والمسيرة والوسيلة لا تتفقان مع ما وصفنا .

ثالثاً : الديمقراطية ومفهوم العمل السياسي

إن العمل السياسي للمرأة في سبيل الوحدة لا يمكن أن ينفصل عن جهودها في سبيل ممارسة الديمقراطية . كذلك فإن هذا العمل سوف يظل ناقصاً مبتوراً ما لم يتكامل مع مسيرة

---

(١٤) سعد الدين ابراهيم ، « المشروع الاجتماعي لثورة يوليو ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١) ، ص ٣٣ - ٣٥.

المجتمع كله نحو تحقيق الديمقراطية . . . كيف ؟ ليس من الضروري أن يصبح النموذج الديمقراطي الغربي ، هو النموذج الأوحد او الأمثل في تحقيق بناء عصري متطور ذلك لأنه نموذج نشأ ونما وترعرع وتطور في بيئة تختلف عن البيئة العربية ، ومن ثم فسوف يظل غريباً ما لم يتكيف مع ظروفنا . معنى ما نقول ان الانماط الغربية للديمقراطية ليست بالضرورة الحتمية أن تكون صالحة لمجتمعنا[١٥] ، كذلك فلا يتصور أن العمل الديمقراطي لا يشمل التصور الكامل لأساليب العمل والتعامل مع الجماهير العريضة ، اي لا يظل قاصراً على فئة او طبقة معينة مستفيدة ولها مصالح وارادة تفرضها على هذه الجماهير العريضة كذلك فالديمقراطية الغربية وهي التي تعني المساواة أمام القانون وسيادة القانون لن تؤدي الا الى مساواة شكلية ، بل هنا خطورة حتمية ، في أنها قد تؤدي الى « اللامساواة الحقيقية في المجتمع »[١٦] ، طالما أن المرأة الغنية هي التي سوف تحظى بكل المزايا السياسية والاجتماعية ، فهي القادرة على انشاء الجمعيات والمؤسسات وهي من تقدم لها السلطات جميع التسهيلات بغية تحقيق أهدافها ، وكثيراً ما تدفع بنفسها الى الزعامة النسوية ، وترتبط بالنظام السياسي الرسمي ارتباطاً عضوياً ، كما تتطوع أجهزة الاعلام لهدف الدعاية لمؤسستها . . ومن ثم، فإذا كان تصورنا للديمقراطية بعيداً عن التصور الاشتراكي فسوف يصبح مجرد ترف ولغو ، وفرصة تتيح لبعض المحظوظين التمتع بالامتيازات المادية والمعنوية كافة ، ومن ثم فإن صوغ مضمون جديد كان أمراً حتمياً بحيث يجمع الى الديمقراطية السياسية مضمون الديمقراطية الاجتماعية[١٧] .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، ماذا تريد المرأة العربية من الديمقراطية ؟ هل تريد حرية التعبير وأن تكون لها صحافة نسائية ؟ هل تريد أن يدرج اسمها ضمن قائمة المرشحين من رجال حزب من الأحزاب ، كي تصبح مجرد رمز في التشكيل الحزبي ، وتحقيق مظهري لسعي الحزب للمساواة بين الجنسين ؟ أو هل تريد المرأة أن يعهد اليها بأمر التنظيم النسائي أو العمل الاجتماعي الخاص بالمرأة ؟ وفي هذا الصدد نقتبس ما قاله د. جورج قرم ، من أن الفئات الاجتماعية العربية المختلفة ، لا تعرف ماذا تريد من الديمقراطية ، كذلك فإنه لا يكترث برأيها الحقيقي[١٨] ، وبالمثل فإن المرأة العربية لا تعرف ماذا تريد ، وكذلك لا يكترث برأيها . ولا بد للديمقراطية تلك التي تعبر عنها التنظيمات النقابية والمهنية ، أن تكون للشعب كله ، وإذا كانت هناك ثمة تنظيمات نسائية منفصلة ، فلا بد من أن تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به التنظيمات الأخرى كافة ، اي في تعميق الوعي بحقوق المرأة وبمسؤولياتها ، وفي مجتمع دينامي متحرك ، وفي تنظيم جهودها نحو هدف ارتضته الأمة مما يتطلب تلازم الحقوق مع الواجبات ، ومن ثم فإذا كانت مطالبة المرأة بحقوقها السياسية كافة من حيث المبدأ ، والنظرية ، ومن حيث التطبيق

---

(١٥) الأخضر الابراهيمي ، في : « ندوة المستقبل العربي : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٨ .

(١٦) حسام عيسى ، في : المصدر نفسه ، ص ١٢١ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٢١ .

(١٨) جورج قرم ، في: المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

العملي ، فلا بد من أن تتصدى للعمل اليومي ، الذي يناط بها وبالمستوى نفسه ، والدرجة والعمق والكفاية ، التي يفترض أن يصل اليها زميلها الرجل في المجال نفسه الذي يعملان فيه ، وان يكون استقلالها الاقتصادي عن طريق المساهمة الفعالة في عملية الانتاج كفيلاً بتحقيق المضمون الديمقراطي بالمعنى الاجتماعي ، وأن يحدد دورها النضالي في مسيرة المجتمع نحو الاستقلال والوحدة .

رابعاً : النساء العربيات والعمل السياسي

هناك من يتردد في مناقشة امكانية دراسة مقومات النساء العربيات في العمل السياسي بشكل شمولي ، ويفضل أن تركز الدراسة على المرأة في كل قطر من الأقطار العربية ، مثل المرأة المراكشية أو العراقية أو المصرية ، ويبرهن على هذا التفضيل بتعذر البحث الشمولي ، وذلك راجع الى تلك الحواجز السياسية المصطنعة بين الأقطار العربية ، ومهما يكن نوع المعيار أو المقياس الذي يستخدم في تعميق فكرة الانفصال والاقليمية ، فسوف تظل هناك تلك الثقافة العامة General Culture التي من شأنها ، أن تكون خلفية لسلوك جميع المواطنين العرب ، وبالتالي المرأة العربية ، الأمر الذي يخلق شمولية في الحكم ، على السلوك السياسي للمرأة العربية . وبصرف النظر عن المرحلة التاريخية التي تمر بها النساء العربيات ، او الخلفية العلمية لكل فئة منهن ، أو المكان الجغرافي الذي ينتمين اليه أو المستوى الاقتصادي للطبقة التي ينتسبن اليها ، فإن هناك شبه اجماع على أهمية الاصول المشتركة في التنشئة الاجتماعية ، فضلاً عن تشابه العرف والتقاليد . وأن هناك اتفاقاً نوعياً في المشكلات والادوار والرذائل والفضائل ، وان اختلفت في الدرجة ، كذلك فإن معظم التشريعات التي تطبق بشكل مباشر على النساء العربيات ، مقتبسة من الشريعة الاسلامية ، وأن معظمها قد تضمن القانون المدني للاقطار العربية . كذلك فهناك اشتراك في النسق القيمي ، اذ ظل مطبقاً في المجتمع العربي لمئات عديدة من السنين فثبتت واستقرت جذوره في أعماق الشعب . كذلك ، فإن ما تهتم به النساء العربيات هو نابع في الأصل من مشكلات نوعية ، فضلاً عن تلك التي يعانيها وطنهن العربي الكبير ، وأخطر هذه المشكلات الأخيرة ، هي الضغوط الخارجية التي تمارس عليه ، والمحاولات التي تهدف لسلبه حريته واستقلاله ، وتأتي على رأس هموم المرأة العربية المشكلة الفلسطينية والقومية العربية .

لا يعني هذا أن الدراسات الميكروسكوبية (اي المجهرية) التي تقوم لبحث اوضاع المرأة العربية في قطر عربي واحد ليست بضرورية ، وهي فاقدة المعنى ، ولكن على العكس فهي من شأنها أن تمدنا بمعلومات مهمة عن الظاهرة التي تقوم بدراستها ، كما تصلح لأن تكون مدخلاً لنظرية شاملة Macro Theory. ويمكن أن يدمج المدخلان معاً، اي أن المداخل الاوسع والأشمل تكون بداية للدراسات المحدودة ولا سيما اذا ما تذكرنا أن قدرتنا على التصور النظري لمركز وأدوار ومشكلات ومساهمات النساء لابد من أن يتم خلال الأطر المرجعية سواء القومية منها

أو المحلية ، كما يمكن أن يكون الاطار الثقافي ، هو الأكثر اتساعاً وشمولاً اذ أنه يصلح لكي يكون خلفية تشجع على جمع المعلومات من المواقع المختلفة بالنسبة للظاهرة السياسية على سبيل المثال ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من التحليل المقارن التفصيلي ممكناً فيما بعد .

ولما كان تركيزنا في هذا البحث على امكانات المرأة العربية وعلى تحليل لجهودها في سبيل الوحدة العربية فإن التعرض لمفهوم مدلول النضال يصبح مهماً . فماذا نقصد بنضال المرأة الجزائرية أو الفلسطينية أو اليمنية ؟ وهل هناك فرق بين ما نعنيه بالرجل المناضل وبين المرأة (المناضلة) ؟

إن المبادىء التي نعتنقها منذ البدء هي أن هدف الوحدة العربية لم يتم سوى من خلال نضال مشترك بين الرجل والمرأة ، ويمكن أن نستعين بأمثلة للعمل المشترك ، ذلك الذي قامت به المرأة الروسية والرجل الروسي معاً في أثناء الثورة الروسية وفي أثناء حروب التحرير من الغزو الأجنبي . ولقد كان نجاح هذه الثورة ، يعني اقتراح اطراف المعادلة النضالية التي أطرحها هنا وهي :

مبدأ او ايديولوجية + كفاح مشترك (بين الجنسين) = تحرير الوطن وتحرير المواطن

ومما يلاحظ على هذه المعادلة أنها لا يمكن أن تتحقق في كل حالة ، فهناك من المجتمعات التي برغم اشتراك المرأة اشتراكاً فعالاً في النضال لتحرير وطنها ، فإنها لم تمنح المساواة الحقيقية بين الجنسين كما حدث مثلاً في ثورة الجزائر ، كذلك فإن تحرير المرأة في الولايات المتحدة لم يتم بعد حصول بلادها على الاستقلال رغم اشتراكها في النضال في حرب الاستقلال وبرغم ما قامت به في معركة التعمير الأولى ، وما حملته من أعباء ، أثناء حرب تحرير العبيد بين الشمال والجنوب[١٩] . وبالقياس يمكن لنا أن نورد الأمثلة العديدة لمواقف سياسية للمرأة تختلف من ظرف الى آخر ، ومن مجتمع الى آخر . ومن ثم فإن تعميم مصطلح « نضال » في جميع الحالات يبدو مستحيلاً . كذلك فكثيراً ما يبدو العمل السياسي متناقضاً مع هذا العمل نفسه وفي ظروف مختلفة . المهم هو أن ما نعنيه بـ « المرأة المناضلة » ليس بالضرورة هي من تحمل السلاح او تقوم بالعمليات القتالية في اثناء الحروب والثورات ، وكذلك على العمليات الفدائية التي قامت بها بعض الأخوات المناضلات من الجزائريات والفلسطينيات . . والنضال في كل هذه الأحوال يعني شمول قاعدة عريضة من النساء ، تتمرس فيها المرأة على العمل السياسي ، وتندمج من خلال الأدوار المحددة لها في العمليات والتشكيلات الموجهة نحو تحقيق هدف الاستقلال والوحدة . ويسفر هذا الاندماج الوظيفي عن فتح الطريق أمامها لكي تصل الى المراكز القيادية ، ويتميز هذا النوع من الاندماج عن أشكال التظاهرات السياسية او الاشتراك في الاضرابات الوطنية ، ذلك لأن هذه جميعها تعتبر مجرد مرحلة مبدئية في استراتيجية العمل النضالي .

---

(١٩) بيتر ، المرأة عبر التاريخ ، ص ١٩٧ .

كذلك لا بد في هذا الصدد من الاشارة الى اهمية العوامل السيكولوجية التي تتصل بشخصية المرأة المناضلة ، ذلك لأنها تمثل من وجهة نظري العامل البناء في حركة تغيير مجتمعها ، لا لكونها الحارسة للأسرة والراعية لشؤونها والحريصة على وحدتها وترابطها كما نقرأ في الكتابات التقليدية ولكن لكونها قادرة على التغلب على عوامل الفشل حين تصاب الأمة بالهزائم،في الوقت الذي كثيراً ما يقف الرجل عاجزاً أمام المصائب والنكبات التي تحيق بالوطن ، كما حدث بالنسبة لنكسة عام ١٩٦٧ ، كذلك فإن نظرية التحليل النفسي التي ترتبط بعقدة الذنب ، وبكبش الفداء هي اكثر ملاءمة لتفسير الحالة المرضية التي يعيشها مثقفونا السياسيون ، وشعراؤنا الضبابيون حتى اليوم ، على الرغم من أن هناك حقيقة واحدة لا بد من التمسك بها وهي أن وسيلتنا الوحيدة للخروج من شبح الهزيمةهو التخطيط لمستقبل افضل ، والنضال من أجل توجيه العدوان الى الخارج لا الى ذواتنا ونفوسنا . وفي هذا الصدد نذكر أن جاستون بوتول في مقدمة كتاب « الانسان الغاضب » يقول : « إن احدى الخصائص الرئيسة لكل حضارة هي الطريقة التي تدرك وتنظم بها « العدوانية » . . كل تربية تتضمن توجيهاً للعدوانية فهي تعلم كيف عليها أن تكبح او على العكس كيف تنتقم حين تتاح لها فرصة الثأر »[٢٠] .

ترى أما علمتنا الحضارة العربية والتراث النضالي كيفية تنظيم الامكانات وتوظيفها لكي نثأر للهزيمة وأن نشن عنفاً منظماً للخروج من أزمتنا النفسية ، وأن نتعلم اللغة الرافضة للاستسلام في الوقت الذي نقيم قوتنا على واقعية سياسية ؟ وفي الوقت الذي توصم فيه المرأة العربية « بأنها افصح معبر عن العجز والقصور ، وعقد النقص والعار ، وأبلغ دليل على اضطراب الذهن المتخلف من حيث طغيان العاطفة ، وقصور التفكير الجدلي ، واستحكام الخرافة ، ورائدة الانكفاء على الذات »[٢١] . . الخ . بماذا يمكن أن نصف الرجل الذي ظل حوالى خمسة عشر عاماً يعيش في شعور بالعار دون العمل للخروج من مأزق لا بد لكل أمة من التعرض لها ابان تاريخها ؟ ولو عرضنا موقف المرأة من مشروعات التنمية ، نجدها سباقة الى تبنيها بشرط أن تقتنع بفائدتها العملية وأن تشارك في التخطيط لها ، ولقد تبين من دراسة سبق أن قمت بها[٢٢] في مجتمع مستحدث ، أن المرأة اذا ما اتيحت لها الفرص قادرة على التكييف لكل ما هو جديد ، وعلى تبني مشروعات العمل الاجتماعي والسياسي بشرط أن تعطى فرص التدريب .

ثم لا أريد أن انساق وراء من يصم المرأة بالتخلف . فماذا يقصد بهذه الكلمة ؟ هل هو المعنى الذي وضعته الامم المتحدة ؟ أم المعنى الذي ينطلق من المقدمة : كل من يأخذ بالتراث متخلف،وبما أن المرأة تأخذ بالتراث فهي اذن متخلفة . أقول إن احدى معضلاتنا للوحدة

---

(٢٠) انظر مقدمة غاستون بوتول في :

Fausto Anatonini, *L'Homme furieux* (Paris: Hachette, 1970).

(٢١) مصطفى حجازي ، **التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦)، ص ٣١٧ .

(٢٢) حكمت ابو زيد ، **التكيف الاجتماعي في الريف المصري الجديد** (القاهرة : مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠) .

العربية ، الحفاظ على التراث ، فهو العامل المشترك الذي يجعلنا نشعر بأننا أمة واحدة ومن أجل هذا حرص العدو على تحطيم تمسكنا بالتراث باعتباره شيئاً بالياً وعاملاً على تأخرنا ، في الوقت الذي يقيم دولته على فكرة ايديولوجية شوفونية وهي « شعب الله المختار » وفي الوقت الذي يمزج توسعه وامتداده على الأرض العربية على اسطورة ارض الميعاد ، وفي الوقت الذي يقيم عملية التطبيع على أساس عودة أمة موسى الى اراضي مصر ، بعدما طردت منها ، ثم انني لا ارى أن هناك تناقضاً بين معركة التحديث ، والنضال من اجل تحقيق الوحدة والحفاظ على التراث المشترك . فالغرب منشىء الحضارة الحديثة لم يقطع صلاته بالتراث .

خامساً : افتراضات في تحليل سلوك المرأة النضالي

إستندنا على مجموعة من الافتراضات في تحليل سلوك المرأة في المواقف النضالية وهي :

١ ـ ان حركات النضال من أجل الاستقلال في إطاره الوطني استجابت له المرأة العربية لأنه كان خطوة على طريق النضال القومي في اتجاهه نحو تحقيق الوحدة ، أي أن الحركات السياسية للمرأة العربية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالحركات الوطنية أو القومية .

٢ ـ في البلاد العربية التي قام فيها صراع مسلح كضرورة حتمية لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية وكان أبرزها في المستعمرات الاستيطانية،شاركت المرأة بشكل كبير في الحركة النضالية .

٣ ـ كلما زادت وتطورت وتعمقت روح الوعي الوطني ، تفاقمت مقاومة المستعمر وتعاظمت حركات الصراع ، وتشكلت ونمت التنظيمات والحركات النسائية ، وكانت تصحبها في بعض الحالات دعوات بضرورة أن تساوى المرأة بالرجل ، الأمر الذي جعل من هذا التوجه جزءاً لا يتجزأ من الحرب الاستقلالية ، كما أدت الى دمجها في ايديولوجية الحركات التحررية سواء كانت حزبية أو جبهوية .

٤ ـ ان حركة الصراع من أجل حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل ساعدتها المنظمات النسائية المستقلة أكثر مما لو كانت مندمجة في التنظيمات الحزبية، وان تمكن هذه المنظمات من الاستقلال عن التنظيمات الحزبية أدى الى حرص هذه الاحزاب والمؤسسات الى تبني حقوق المرأة ودمجها في براجمها السياسية وفي ايديولوجيتها الفكرية سواء في العهود التي سبقت الاستقلال او فيما بعدها كما أمكن تنظيمات المرأة واتحاداتها أن تندمج في الحركة النضالية الكبرى التي تهدف للاستقلال .

٥ ـ ان مساهمة المرأة العربية في الحركات الوطنية او القومية قد تبدأ بالصفوة البورجوازية او المتعلمة ولكن سرعان ما ينتقل صداها الى صفوف الفلاحات والعاملات ، مثل هذا الاتساع ضروري لكي يستمر تدفق الدماء في شرايين الحركة النضالية ويكسبها الطابع الشعبي بدلاً من

أن تظل دائرة مغلقة على الصفوة من النساء ـ كما يعمل على زيادة وعي الجمهرة النسائية بحقوقها ومطاليبها .

وفيما يتعلق **بالافتراض الأول** ، فسوف نأخذ بعض نماذج من الحركة النضالية النسائية لكي نبرهن على صحة هذا الافتراض فيما عدا ما يتصل بنموذج مصر ؛ وذلك لأن الاتحاد النسائي المصري قد تكون بوعي سياسي مستقل عن التشكيلات السياسية الحزبية وواكبت حركة تشكيله نمو الروح الوطنية في مصر وكانت ولادته مصاحبة لرفض عارم للاحتلال البريطاني في الثورة المصرية الشهيرة سنة ١٩١٩ حين خرجت عدة مئات من نساء الطبقة الوسطى من النخبة أو الصفوة المتعلمة في تظاهرة صامتة للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا ، وقمن بتقديم بيانهن للسفراء المعتمدين في مصر والى المندوب السامي البريطاني . ولم يحل الحجاب دون اثبات وجود المرأة المصرية ، ومما يدل على أهمية هذه الحادثة في الحركة النضالية اهتمام الصحافة الاجنبية بها،وكذلك مولد الاتحاد النسائي المصري بعد أربع سنوات،والذي كان هدفه الاول المطالبة بحقوق المرأة . ولقد تنامت هذه الحركة مع الاحداث الخارجية والمواقف الداخلية حتى وصلت الحركة الوطنية ذروتها في صراعها مع الاحتلال سنة ١٩٥١ ، فلقد شاركت المرأة باعداد غفيرة وصلت الى ١٠,٠٠٠ امرأة مصرية في التظاهرة التي خرجت في جنازة الشهداء الذين سقطوا في المعركة ضد بريطانيا[٢٣] . ومما يدل على التوجه القومي لهذه المنظمة أن المؤتمر النسائي العربي الاول الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٣٨ ، واستضاف مندوبات من الوطن العربي ، كان يهدف دراسة الموقف المتردي للوضع السياسي في فلسطين ، والذي اسفر عن قرارات تطالب بوضع نهاية للانتداب البريطاني لفلسطين وللهجرة اليهودية وضرورة الكف عن تحويل الأراضي العربية لليهود الموجودين في فلسطين ، ورفض فكرة تقسيم فلسطين فضلاً عن ضرورة العمل المتواصل لمساعدة القضية الفلسطينية ومناشدة الأقطار العربية ودول العالم للوقوف بجانبها .

ومما يلاحظ خلو هذه القرارات من المطالبة بأي حقوق نسائية ، الأمر الذي يدل على وعي سياسي بأهمية هذه القضية المصيرية في قضية وحدة الشعب العربي ، كما يعني أن المرأة العربية شاركت الفلسطينية في ادراك الخطر الصهيوني الذي يهدد وحدة أراضي فلسطين ويهدد بالتالي الوحدة القومية .

واذا ما اتخذنا مثلنا الثاني من نضال المرأة الجزائرية فسوف نجدها تمثل نمط نضال المرأة العربية ضد الاستعمار الاستيطاني المتمثل في فرنسا منذ عام ١٨٣٢ والذي تركزت اخطاره في محاولة المستعمر طمس هوية الشعب الجزائري ـ العربي الاسلامي ـ فضلاً عن فصل الجزائر عن الوطن العربي كله . ولقد اثبتت المرأة الجزائرية وجودها الوطني لأول مرة في التاريخ الحديث ١٩٣٩ ، حين خرجت بتظاهرة مكونة من عدة آلاف تنادي بالأرض ، والخبز والحرية ، وكما حدث مع ثورة النساء المصريات ١٩١٩ .كانت النساء الجزائريات محجبات ، ومرة اخرى تجردت مطالبهن من المناداة بحقوق المرأة المدنية ، أو بسفورها او الغاء ظاهرة تعدد الزوجات . هذه

---

(٢٣) Jacques Berque, *The Arabs* (News York: Praeger, 1964), p. 182.

الحركة اليقظة الواعية لم تقتصر على المدن ، وانما نمت وترعرعت في الجبال ، وفي القرى والمناطق النائية . . الأمر الذي يجعلنا نثبت الغرض الأول من أن حركة النساء الجزائريات النضالية ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالحركة الوطنية والقومية[٢٤] ، وان المرأة الجزائرية وعت دورها السياسي رغم ممارسات المستعمر في سبيل ضم الجزائر « للام فرنسا » ، ولم تكتف بتقديم الضحايا من الشهداء ولكنها ما لبثت أن اشتركت في المعركة المصيرية حين اصبح الاستشهاد فخراً لكل مواطن ومواطنة .

فإذا ما انطلقنا الى فلسطين نجد مواكبة المرأة للحركة النضالية منذ انطلاق الشرارة الاولى لقيام الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠ ، وتعتبر ١٩٢٩ وهي السنة التي اجتمع فيها المؤتمر النسائي الاول والذي ضم نحواً من ٣٠٠٠ امرأة فلسطينية في بيت المقدس كان بمثابة البذرة الأولى في تاريخ كفاح طويل امتد الى اكثر من نصف قرن . وكما ذكرنا من قبل أن من الطبيعي أن يقتصر النضال على الصفوة من النسوة اللاتي حصلن على قسط من التعليم والثقافة ، وعلى من سمحت لهن ظروفهن العائلية من الطبقة الوسطى بالتحرك بحرية نسبية . ومما هو جدير بالذكر أن الحركة النضالية شملت المرأة الريفية ، اذ أتاحت الظروف البيئية أن تصبح قرب مراكز الثورة ، وان اقتصر أمر نضالهن على تأمين الطعام للمناضلين كذلك العمل على اخفائهم من جنود الانتداب[٢٥] . كذلك لا بد من الاشارة الى عدم اشراف او توجيه هذه الاشكال النضالية من اي جهة أو حزب رجالي وانها بدأت بشكل عفوي تلقائي . وظلت المرأة الفلسطينية تقوم على تنظيم جهودها ضمن اطرها التنظيمية الخاصة بها والتي راوحت ما بين المؤتمرات العامة والجمعيات واللجان النسائية التي تركزت في المدن الرئيسة اي في القدس وعكا ويافا . كذلك فلقد شكلت اميليا السكاكيني وزليخة الشهابي أول اتحاد نسائي فلسطيني سنة ١٩٢١ وكان من أهم ادواره تنظيم التظاهرات ضد الانتداب البريطاني ، وتأليف اللجان العربية التي تعمل على مناهضة حركة الاستيطان الصهيوني[٢٦] ولقد بلغ نشاط المرأة السياسي ذروته بتنامي الحركة النضالية القومية ، اذ برز نشاط المرأة في الفترة ما بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ، وفي سنة ١٩٢٩ وثورة ١٩٣٩ ، وحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ . ومما يدل على وعي المرأة العربية بأهمية القضية الفلسطينية ما سبق لنا ذكره من موقف الاتحاد النسائي المصري منها ، واشتراك نساء العراق في كلية الملكة عاليه ١٩٤٨ في تظاهرة للضغط على الحكومة العراقية لارسال قوات للدفاع عن فلسطين والانضمام الى الجيوش العربية المتوجهة الى هناك بعد قرار التقسيم ١٩٤٧ .

مثال رابع ، من ارض السودان حيث كافحت المرأة السودانية في سبيل تشكيل اتحادها النسائي والذي كان ينتمي منذ تأسيسه الى الحزب الشيوعي السوداني . ذلك الذي يعتبر اول

---

(٢٤) حكمت ابو زيد ، التربية الاسلامية وكفاح المرأة الجزائرية (القاهرة: مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٦١) .

(٢٥) الخليلي ، المرأة الفلسطينية والثورة ـ دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية ، ص ٧٧ .

(٢٦) خديجة ابو علي ، مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية (بيروت : الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، ١٩٧٥)، ص ٤٥ .

تنظيم سياسي في السودان يفتح عضويته أمام النساء السودانيات ، ومن هنا فهو يعطينا شكلاً جديداً من التنظيمات التي انضوت تحتها الظاهرة النضالية للمرأة العربية، ولقد ركزت النساء السودانيات على هدف انهاء الاستعمار البريطاني ، كما أدمجن في برنامج الاتحاد ، مسألة تحرير المرأة الى جانب البرنامج الموجه ضد الاستعمار .

الخلاصة التحليلية للافتراض الأول أن هناك ولا شك حركة نضالية من جانب المرأة واكبت نهوض القوى الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف القومية ، ولكن كان هناك تفاوت في الوعي بأهمية اشراك المرأة في المعركة النضالية ، على أن هذا التفاوت لم يكن في النوع وانما في الدرجة ، وإن اشراك المرأة في المعركة النضالية القومية سبق الوعي بضرورة تحرير المرأة . وان مجرد اشتراك المرأة بهذه الانشطة الثورية ـ مهما كان ضيق الحدود ـ كان من شأنه أن يمهد السبيل لتحرير المرأة ، وان حصر الأنشطة الثورية في المؤتمرات ، والتظاهرات ، والاضرابات (كما حدث سنة ١٩٣٦ مع المرأة الفلسطينية) كان يتفق مع تقبل المجتمع لبعض الأنشطة دون الأخرى .

أما الافتراض الثاني : فهو تنامي مساهمة المرأة في الحركة النضالية ، إذ تتخذ حركتها اشكالاً من الصراع تتناسب مع المعطيات والظروف المجتمعية التي تفرضها البنى الاجتماعية المتطورة ـ ولكي نبرهن على صحة هذا الافتراض علينا أن نستعين بأمثلة يتمثل فيها هذا النوع من مقاومة الاستعمار الاستيطاني وهي : المرأة الجزائرية والمرأة الفلسطينية والمرأة اليمنية الجنوبية والمرأة الليبية (تحت الاستعمار الايطالي) وسوف نكتفي بالامثلة الثلاثة الأولى فقط .

ولكون الاستعمار الاستيطاني هو أخطر أشكال الاستعمار وأصعبها مراساً وأشرسها من حيث الوسائل ـ ولأنه يهدف الى احتلال الأرض واستيطانها ولأنه يعمل على سلب السكان من مواردهم الاقتصادية ومن جذورهم المعنوية عن طريق القضاء على الثقافة الاصلية . واحلال ثقافته مكانها ، والعمل على تجذيرها في وعي الاجيال من خلال مؤسساته التعليمية ومناهجه ومن خلال لغته ! .

وتبدو المرأة الجزائرية نموذجاً رائعاً لهذا النمط السلوكي السياسي الذي قدمته الثورة متكاملاً مع خطتها الاستراتيجية التي وضعتها جبهة التحرير الوطنية لمقاومة استعمار فرنسا الاستيطاني . ولقد حرصت الجبهة على دمج نسبة سكانية كبيرة في المعركة النضالية مع الحفاظ على التقاليد الاسلامية . ومن هنا جاء اتصال الجبهة بالنساء المتزوجات أولاً ، ثم بالأرامل من النساء والمطلقات للانخراط في صفوف المقاومة ، ثم جاء دور الفتيات مما شجع جبهة التحرير على التحرر من هذا التحفظ[٢٧] الذي كانت تخشى حدوثه بين الفئة المحافظة من السكان . وبالتالي اشاعة روح مقاومة عملية انخراط المرأة في أعمال المقاومة ، وأخذت هذه العملية تتنامى

---

(٢٧) Frantz Fanon, *A Dying Colonialism*, trans. Chevalier, Haakon (New York: Grove Press, 1976). p. 53.

وتزداد وضوحاً ، باستمرار الثورة واستقرار أنماط المقاومة . بل ان الحجاب والرداء التقليديين اللذين كانا يرمزان للتخلف أصبحا سلاحين ضمن اسلحة المقاومة ، اذ يمكن تحت العباءة أن تخفى الرسائل والمنشورات بل وتنقل الأسلحة من مكان الى آخر . اما بالنسبة لعمليات المقاومة في الحي الفرنسي فلقد نزعت المرأة الجزائرية الحجاب وارتدت الزي الأوروبي ، وحملت القنابل اليدوية ، او خزنات البنادق أو البنادق سريعة الطلقات وانتقلت عبر طرقات الجزائر أو قسنطينة حيث لا يستطيع الرجل الجزائري او المرأة المحجبة الوصول هناك وحيث بلغت بالمرأة الجزائرية الحديثة الجرأة والمغامرة الى تعريض نفسها للهلاك ، وهي تقوم بأعمال المقاومة البطولية ، ولكن الملحمة البطولية لم تقتصر على المدن بل امتدت للنواحي الريفية ، والجبال . لقد اخذت المرأة مراكز السلطة في هذه المناطق وتولت شؤون ادارة القرى في غيبة الرجال ، كما كانت المرأة تقوم باخفاء الجرحى من الفدائيين . ولقد نالت النساء نصيبهن من عمليات التعذيب ؛ وحين اشتد أوار المعركة الوطنية لم يعد الفرنسي يميز بين امرأة ورجل وبين شيخ وطفل عندما كانوا يصوبون بنادقهم نحو كل اتجاه في شوارع الجزائر ، حتى يزرعوا الخوف في نفوس من بقي منهم على قيد الحياة[٢٨] .

ولقد تنوعت الأدوار التي قامت بها المرأة في اطار جبهة التحرير ، كالتمريض الذي يعتبر من العوامل الحاسمة في استمرار المعركة، وتلقت المرأة الجزائرية تدريباً على اعمال جمع المعلومات عن العدو والعمل الفدائي ، ثم على الأعمال القتالية في كثير من الحالات . ويلاحظ أن تشكيل الاتحاد النسائي الوطني للنساء الجزائريات لم يحدث الا بعد حصول الجزائر على الاستقلال ، وكان لا بد من أن تواجه المرأة المناضلة صعوبات جديدة لا تقل اهمية عن الصعوبات التي قابلتها في أثناء سنوات المعركة من أجل التحرير . لقد خاضت المعركة الصغرى بنجاح ، وبقي عليها أن تخوض المعركة الكبرى بمستوى النجاح نفسه . بيد أن هذه قضية اخرى لا مجال لها هنا .

والمثل الثاني تحت هذا الافتراض هو موقف المرأة النضالي في معركة فلسطين ، اذ تعددت ادوار المرأة فلم تعد مجرد القيام بحركة التظاهرات ، او تشكيل اللجان أو المؤتمرات ، أو تشجيع الاضرابات ، ولكن هذا الدور قد تطور حتى اصبح نقل السلاح الى المحاربين ، والى عناصر عديدة من المقاومة السرية والاعمال الفدائية ، ففي خلال المرحلة الثانية من النضال الفلسطيني اي من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ وخلال المرحلة الثالثة اي من ١٩٦٧ حتى الآن ، كان على المرأة الفلسطينية أن تشرد مع غالبية الشعب الفلسطيني ، وكان عليها أن تجعل من المخيم وحدة جغرافية يموج بالانشطة الاجتماعية والسياسية ، حتى غلب عليه بالتدريج الروح الثورية ، وتميز بالتماسك الاجتماعي والسياسي ، وكان عليه أن يحافظ على وجوده ، وان يصبح أهم المرتكزات التي تقوم عليها الثورة الفلسطينية تمده باعضاء المقاومة ، وتتشابك فيه العلاقات

---

(٢٨) فرانز فانون ، سوسيولوجية ثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠)، ص ٩٧ ـ ٩٨ و ١٠٧ .

الاجتماعية . كذلك كان عليها أن تشكل كتائب تتطوع فيها النساء في صفوف المقاتلين كما حدث سنة ١٩٤٨ ، وخلال فترة سبعة وعشرين عاماً من الاحتلال الصهيوني قامت حركات حزبية وتشكيلات سياسية ، اندرجت المرأة فيها بنسب متزايدة ، فشكلت الخلايا التي تعمل على مقاومة العدو الصهيوني في الداخل وتستهدف تحرير أرض الوطن ، ثم بعد حرب ١٩٦٧ ، تزايدت اعداد المرأة التي انخرطت في صفوف المقاومة المسلحة وفي الأعمال الفدائية، وتعرضت المرأة للتعذيب في السجون شأنها في ذلك شأن الرجل وساهمت أيضاً في التوجيه العقائدي ، وفي رعاية اسر الشهداء ، وفي فتح المدارس لليتامى من ابناء الشهداء ، وفي تكوين الكوادر النضالية والفدائية ، الى جانب ممارسة التمريض والرعاية الصحية ، والتعليم .

لقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي فتح عضويته امام جميع الفلسطينيات على جميع المستويات ، كما أخذت منظمات المقاومة الأخرى ، تدرب النساء في مختلف المجالات . واستمر نشاط المرأة الفلسطينية في تعميق وعي المرأة والمجتمع بأبعاد المعركة النضالية فدرجت على تنظيم المؤتمرات العامة في العواصم العربية المختلفة كما حدث في بيروت سنة ١٩٧٤ ، واختارت له شعار: « نحو تنظيم قوي لنشاط المرأة الفلسطينية » ، كذلك امتد نشاطها السياسي الى خارج الوطن العربي فانضمت الى المنظمات العالمية ، كالاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وذلك كي تنقل صوت بلادها الى المؤتمرات العالمية ، كما انضمت الى المنظمات النسائية العالمية التي تقام في اطار الامم المتحدة وكان تمثيلها في مؤتمر سنة المرأة العالمي سنة ١٩٧٥ احد المعالم البارزة على تحركها النشط في الخارج .

المثل الثالث النموذج هو للمرأة اليمنية الجنوبية فلقد شاركت المرأة هناك في حركة مقاومة الاستعمار البريطاني الى أن حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٧ ، وأما الدور الذي قامت به فهو متنوع ، مثل العمليات الفدائية ، والعمل في جهاز مخابرات حركة التحرير ، كذلك في اخفاء الاسلحة والجنود وفي توزيع نشرات جبهة التحرير القومية ، واخيراً قبل الحصول على الاستقلال بأيام قليلة اشتركت في تظاهرة شعبية عارمة منادية بالاستقلال . هذا ولم تنشىء تنظيمها المستقل الا بعد نيل الاستقلال أي في سنة ١٩٦٨ .

أما الافتراض الثالث : فهو نمو وتطور بعض التيارات ذات الطابع النسوي التي تنادي بتحرير المرأة وبتكثيف حركة الصراع القومي وبتطور النضال الشعبي . ويبدو أن هذا الافتراض صحيح أيضاً اذا ما تذكرنا الحقائق التالية :

أ ـ نمو حركة التحرر النسائية في مصر ، ثم نشأة الاتحاد النسائي المصري ونموه ، الذي جاء كنتيجة لاشتراك النساء في ثورة ١٩١٩ ثم في التظاهرات الوطنية ضد الاحتلال البريطاني ، كما حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية نتيجة ثورة ١٩٥٢ .

ب ـ صاحب ولادة الاتحاد النسائي السوداني انبثاق الحركة الوطنية في السودان .

ج ـ تكون الاتحاد النسائي الجزائري نتيجة اشتراك المرأة في حركة النضال الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي وذلك في عام ١٩٦٥ .

د ـ بدأت بذور اتحاد المرأة الفلسطينية منذ بدء التظاهرات والاحتجاجات ضد الغزو الصهيوني ، بعد سنوات قليلة من وعد بلفور .

هـ ـ انشيء الاتحاد النسائي اليمني عام ١٩٦٨ من النساء المناضلات المنتميات للجبهة القومية وبمجرد الحصول على الاستقلال ، وفي سنة ١٩٧٤ في مؤتمره الأول أكد الاتحاد على ضرورة مساهمة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية وفي الجيش الشعبي .

يلاحظ أن كل هذه التنظيمات والاتحادات النسائية لم تنشأ قبل الاحداث السياسية التي نادت باستقلال البلاد العربية، وهي احداث كان لها الفضل في جذب النساء للحلبة السياسية ، معنى هذا انها انبثقت من عمق الوجدان الوطني ومن اشتراك المرأة مع الرجل في عملية الصراع من أجل الاستقلال والتحرير . وفي كل الحالات ، كان انبثاق المنظمات النسائية من الحركة الوطنية التي نذرت نفسها للسيادة الوطنية وتحرير النساء ، فالارتباط بين الوطنية او القومية وتحرير المرأة قوي وواضح ، اما لمن الغلبة في هذين التوجهين ، فذلك يتوقف على تشابك العوامل المجتمعية والسياسية والثقافية . وعلى مدى عمق احساس المرأة بمطالبها ، وعلى نمو الوعي السياسي داخل المنظمات النسائية ، وعلى وعي القيادة السياسية التي تقود المعركة النضالية وحرب التحرير ، وعلى التوجه السياسي للأحزاب وللحركة النسائية .

وفي النموذج الجزائري على سبيل المثال ، فبرغم ولادة المرأة الجديدة المناضلة مع الثورة ، وبرغم تخطيها الكثير من تقاليد المجتمع السائدة فإنها لا تزال تناضل من أجل الحصول على حقها الذي كان من المنتظر أن يمنح لها دون معاناة وهي لذلك ترى صعوبة في أن تعود لمواقعها التقليدية قبل الثورة[٢٩] . ولقد صاحب ميلاد اتحاد النساء الجزائريات تنظيم تظاهرة كبرى في آذار/مارس سنة ١٩٦٥ في مدينة الجزائر اشترك فيها ١٠,٠٠٠ امرأة من جميع الأعمار ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ، يطالبن فيها بتدعيم حقوق المرأة في العالم[٣٠] .

وفي النموذج الفلسطيني ايضاً ، رغم الأفعال الفذة الشجاعة والتي تبرهن على روح فدائية لا تقل عن الرجل الفدائي ، والتي اشتهرت بها الفدائيات الفلسطينيات ، فلم تذكر الأحزاب السياسية أو المنظمات الفلسطينية صراحة في ايديولوجيتها شعار : « حرية المرأة الكاملة » ، وإن أدرجت هذه في برامج المنظمات اليسارية (أمثال الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية الشعبية) .

أما الافتراض الرابع : الذي يتصل بالمنظمات النسائية المستقلة ، ودور هذه في حصول المرأة على حقها في المساواة ، وتمكنها بفضل هذا الانفصال من التوصل الى دمج القضية النسائية في البرامج السياسية ، والى احتوائها ضمن حركة النضال القومي ثم بعد الفترة التي تلت الاستقلال ، فهو صحيح . فبعد مرور سنوات عديدة على تأسيس الاتحاد النسائي المصري

---

(٢٩) الخليلي ، المرأة الفلسطينية والثورة ـ دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(٣٠) David Gttaway and Marina Gttaway, *The Politics of a Socialist Revolution* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1970).

والتعبير عن ذاته كقوة سياسية في المواقف الوطنية ، فإن مجيء عبد الناصر آذن بادخال تغييرات كثيرة في مركز المرأة ، وهو ما كان يحلم بتحقيقه الاتحاد النسائي المصري لسنوات عديدة ولم يتحقق . فكسبت المرأة حق الانتخاب والترشيح تماماً مثل الرجل ، ونالت حق الاجور المتساوية للقيام بأعمال متساوية ، كما تساوت مع الرجل في الفرص التعليمية والمهنية بمقتضى القانون ثم فتح المجالات والمراكز أمام المرأة لشغل ما يتفق مع قدراتها . . الخ .

وفي السودان نتيجة اشتراك المرأة في المطالبة بالاصلاح مدة ربع قرن ، واشتراكها في الثورة التي قامت سنة ١٩٦٤ ، حصلت المرأة سنة ١٩٦٤ على حقها في الانتخاب ، وبعد مرور سنوات عديدة حين قامت ثورة ايار/مايو ، ادخلت حكومة السودان بعض الاصلاحات على قوانين العمل ، جاءت في صالح المرأة . أما في الجزائر ،فلمتكن هناك جماعة نسوية نشطة مستقلة خلال حرب التحرير ، ومنذ تأسيس الاتحاد النسائي تبنى موقفاً سلبياً خلال حكم بن بيلا ، بيد أنه عارض سياسة الرئيس بومدين سنة ١٩٦٥ لكنه فشل في تبني معارضة قوية منظمة ولفترة من الوقت توقف الاتحاد النسائي الجزائري عن نشاطه .

بالنسبة للاتحاد النسائي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الذي اندمج اندماجاً كلياً بالثورة وان كان ظل رافعاً علم الدفاع عن حقوق المرأة ، ومن ثم توجت جهوده باصدار قانون الاسرة الجديد سنة ١٩٧٤ ، وفي اطار هذا القانون الغي الزواج القسري ولا سيما بالنسبة للفتاة صغيرة السن ، وأكد القانون على ضرورة موافقة الفتاة البالغة من العمر ستة عشر عاماً وموافقة الفتى البالغ من العمر عشرين عاماً ، كما أصبح تعدد الزوجات غير شرعي ، ومنحت المرأة حق طلب الطلاق مثلها مثل الزوج ، وأما اعانة الاطفال ورعايتهم في حال حصول الطلاق فهي لأي من الطرفين حسب قدرتها المالية ، وعدم زيادة مهر العروس عن ٣٠٠ دولار ، والغي ما في القانون القديم من مواد تتطلب من المرأة طاعة قسرية ، كما تدور المناقشات حول الغاء المهر كلياً .

أما **الافتراض الخامس** : والأخير الذي يقول إن اشتراك المرأة في الحركات الوطنية يمكن أن يبدأ بالصفوة من الطبقة البورجوازية والنخبة من المتعلمات ، ولكنه لا يلبث أن يجد دعماً بين الطبقة العاملة والفلاحات ، حتى يمكن دفع المطاليب القومية والنسوية . ويرتبط بهذا الافتراض الاساسي ارتباط فرعي وهو انه لما كانت النساء المتعلمات ينتمين لأكثر الطبقات ثراء في المجتمع ، ولما كان لديهن وقت الفراغ الكافي ، ولما كانت لهن امكانية التصدي للشؤون العامة ، فسوف يؤدي كل ذلك الى انخراطهن في الحركة الوطنية من خلال القطاع التقدمي للصفوة المحلية .

وعلى سبيل المثال ، شكل الاتحاد النسائي في مصر من نسوة ينتمين للطبقة البورجوازية الوسطى او الصغيرة ، وظل هذا الاتحاد يحمل هذه السمة منذ تشكيله حتى اليوم ولمدة تقرب من الستين عاماً . على أنه يمكن القول ان الأنشطة التي ركز عليها الاتحاد النسائي المصري اقتصرت على العمل الاجتماعي والثقافي . ولمدة ٥٠ عاماً كون الاتحاد النسائي جماعة ضاغطة للحصول

على حقوق مساوية للمرأة ولكن ما لبثت الحركة أن امتدت فشملت الحركة الطلابيـة النسائيـة والفلاحات والعاملات . أما في السودان فلقـد تألفت اول جماعة منـظمة عـام ١٩٤٦ ، بعد اشتراكهن في تظاهرة وطنية قمن بها في مدرسة أم درمان الثانوية للبنات ، وقد تعرضت يومذاك لهجوم الشرطة البريطانية ، ولما لم يكن من المسموح لهن الالتحاق في الجامعة ، فقد اقتصـرت العضوية النشطة على طالبات المدرسة الثانوية . ويلاحظ أن الاتحاد النسائي كانت قواته الأولى من النساء الحضريات المتعلمات ولكن ما لبث أن امتد التشكيل سنة ١٩٥١ ليضم نساء الطبقة العاملة والفلاحات . ثم تسلل الاتحاد الى حركة النقابات العمالية ، وعهد اليه بمسؤولية انشاء النقابة النسائية للممرضات وكذلك بـاتحاد مـدرسات المـرحلة الابتدائيـة التابعـات للحكومـة السودانية . أي أن الاتحاد النسائي وان لم يبدأ بنساء الطبقات العمالية الا أنه ما لبث أن ارتبط بها ارتباطاً قوياً . فإذا ما انتقلنا الى اليمن الجنوبية تتبين صورة اخرى ، اذ ظل الاتحاد النسائي يتجذر في العاصمة ويركز جهوده على تعبئة النساء العاملات بضمهن الى صفوفه ، وفي الوقت نفسه امتد نشاطه الى المناطق النائية البعيدة عن العاصمة ، هكـذا حين عقـد مؤتمره الاول في المحافظة الخامسة التي تقـع شرق البـلاد ، حاول أن يعبئ النسـاء الفلاحـات بالانضمـام اليه وتوعيتهن سياسياً واجتماعياً .

مما تقدم ، يتبين أن انتشار الوعي السياسي للمرأة العربية ، اختلف من مكان الى آخـر ومن ظرف الى آخر كما يدل بوضوح على مدى نجاح السياسـات الوطنيـة في جذبـه للمرأة الى الحلبة السياسية وتبشيره لها بأهداف الثورة في الاستقلال والتحريـر بحيث تنتشر بـين القاعـدة النسائية العريضة وحتى تترسخ فيها مبادىء العمل السياسي الـديمقراطي وبـالتالي العمـل على تجاوز فئة الصفوة او البورجوازية الوطنية ، التي كان لها الفضل في البدء بالعملية السياسية بين فئة من النساء المتعلمات ذوات الدخول المرتفعة وذلك حتى تتغذى الحركة بالـدماء المتـدفقة في شرايينها ولا تجعلها قاصرة على عدد قليل فتفض قواعدها الجماهيرية .

خاتمـــة

وفي ضوء تحليلنا السابق في الجزء التـطبيقي من البحث ـ والذي اعتمـد بشكل خـاص لمناقشة الافتراضات الخمسة السابقة ـ يمكننا التوصل الى عدة نتائج تتصل بمواقع المرأة العربيـة على الخريطة السياسية الوطنية وفيما يلي ايجاز لها :

ـ يبدو أن المرأة العربية اندمجت في الحركات الوطنية وتفاعلت معها ، كما لعبت دوراً بارزاً في الاحداث التي مرت بالوطن العـربي على سـاحات بـلادها ، وكثيـراً ما تجـاوزتها الى البـلاد الأخرى من هذا الوطن ، الأمر الذي يدل بوضوح على عدم صحة الزعم القـائل بسلبيتهـا او برجعيتها او بخنوعها ورضائها عن المصير المفروض عليها ، او بتجردها من الحس السياسي او قناعتها بسلب حريتها ، كذلك تبين أنه اذا كان هناك اختلاف في السلوك السياسي للرجل او المرأة ، فإن هذا الاختلاف ، يكمن في الدرجة وليس في النوع .

- بمقارنة سلوك المرأة العربية من حيث استعدادها لايثار وطنها على مطاليبها الشخصية في الظروف التي تتطلب منها التضحية تبين تميزها تميزاً واضحاً ، هذا الايثار لمصلحة الوطن جعلها عازفة عن الخوض في صراعات صدامية بالرجل او بالمجتمع في وقت كان يتطلب توحيد جهود كل منهما وتركيزها في سبيل تحقيق الهدف الاكبر وهو الحصول على الاستقلال والتحرير .

- إن النجاح الذي احرزته المرأة في ابراز مواقفها السياسية ، لم يكن ليحدث في عهود الاستعمار ، على عكس الرجال الذين نالوا فرصاً ومراكز في السلك الكتابي والاداري ابان هذه العهود ، وبسبب هذه الخطوة حرمت المرأة من كسب الكثير من الخبرات والتجارب الأمر الذي قلل من تمتعها بالفرص المتكافئة في التعليم والعمل . ولكنه في الوقت نفسه ساعد في ابعاد المرأة من الوقوع في شبكة الاخطبوط السيكلوجية التي حاول ان يتصيد بها المستعمر فرائسه . حاولت المؤسسات الوطنية والحزبية ان تعالج نقص فرص تدريب المرأة سياسياً ، باعداد برامج للتوجيه العقائدي والتدريب العسكري ، وفي الوقت نفسه حرصت على اصدار القوانين التي تحد من استغلال المرأة والأخذ بيدها في طريق التحرير والمساواة . ولقد جاءت أكثر الخطوات تقدمية في هذا السبيل في اكثر المناطق تخلفاً ، حيث كان اهمال السلطة المستعمرة ، والنظام الاقطاعي لدور المرأة في التنمية السياسية والاقتصادية امراً مقصوداً واضحاً . ففي تونس على سبيل المثال ، اتخذت خطوات جادة لمنح المرأة حريتها الشخصية وحقوقها المدنية ، باصدار قوانين الأسرة والأصول الشخصية ، وكذلك فعلت اليمن الجنوبية فيما بعد . ولكن الملاحظ انه ما زال هناك فراغ سياسي تعاني منه المرأة التونسية بتغيبها عن التفاعل الخلاق بالامور العامة ، فضلاً عن تخلفها في معركة الانتخابات كما حدث عام ١٩٧٩ وعلى الرغم من مرور اربعة عشر عاماً على اصدار قوانين الاسرة . في الوقت الذي تقدمت المرأة اليمنية في الجنوب في هذا المجال،ولا سيما فيما يتصل بالمجال السياسي والعسكري حيث التعبئة لجهود المرأة وامكاناتها باتت ملحة على حكومة الثورة هناك ، وحيث الحاجة ماسة الى نسبة كبيرة من اجل استمرار النضال السياسي والعسكري والاقتصادي ، الأمر الذي يتطلب تغذية الحلبة السياسية والميدان العسكري بطوابير من البشر المدربين ، وهو ما يحدث الآن في ليبيا وبشكل واضح .

- كذلك فإن تجربة الانغماس في الجهاد ضد المستعمر تركت الفرصة امام المرأة لخوض ادارة شؤون القرية والمناطق البعيدة عن العاصمة (انظر تجربة الجزائر اثناء حروب التحرير على سبيل المثال) كما شجعها على الانضمام لجيوش التحرير (تجربة الجزائر وفلسطين) كذلك اتيحت لها فرص المساهمة في الانتاج الاقتصادي .

- تبين ايضاً خطأ استعارتنا للمقاييس الغربية للحكم على الوجود النسائي في الحلبة السياسية ، ففضلاً عن الاخلال بمقاييس الموضوعية وهو أمر ضروري في تحليل ابعاد الظاهرة السياسية ، اوقعنا في أخطاء تفسيرية للكثير من الظواهر المتعلقة بسلوك المرأة العربية الظاهرة والرمزية من ذلك مثلاً :

- ربط ظاهرة الحجاب بتخلف المرأة سياسياً ، كما حدث بالنسبة للمرأة الجزائرية حيث لا

تزال محجبة في المناطق الريفية والجبلية ، في حين أن الاسباب الحقيقية التي تفسر عدم حصولها على حقوقها بعد الاستقلال ترجع الى الفشل السياسي في تنظيم امكانات المرأة الجزائرية ، وكذلك الى الأهداف الاخرى السياسية ، التي مرت بالوطن الجزائري والمتصلة بالمشاكل التي تعانيها الأوطان التي حصلت على الاستقلال بعد حروب طاحنة دامت سنوات .

- تفسير عدم قيام المرأة ببعض الوظائف ، كالسكرتارية أو كمضيفة للطيران وعدم ارتدائها للملابس الأجنبية ، او عدم تعاطيها للمسكرات ، او عدم تحررها من التبعية للطقوس الزواجية ، كالمهور ، وعدم تفضيلها للحب الحر . . الخ ، او عدم حصولها على الشهادات الاكاديمية ذات المستويات الرفيعة والنادرة ، بالتخلف وعدم اقترابها من مستويات التقدم ، التي وصلت اليها الغربيات يبعدنا عن حقيقة الاسباب الكامنة في ظاهرة السلوك السياسي .

- إن الحركات العفوية المعبرة عن الانفعالات الوقتية كما يحدث في التظاهرات النسائية ، هي مرحلة بدائية في العمل السياسي ، لا بد من أن تتبعها خطوات أخرى تتضمن المنهج العلمي لتنظيم امكانات المرأة ضمن الأطر الحزبية أو غيرها من الأطر السياسية الشعبية ، اي لا بد من ان يتبنى العمل السياسي للمرأة حتى تتفاعل تفاعلاً خلاقاً مع الأحداث السياسية ومع البرامج التنموية والانتاجية ، اي حتى تصل المرأة لحالة تكاملية مع الرجل ، وتوظيف جهودهما معاً في تحقيق الوحدة العربية .

ملامح رسم استراتيجية لتوظيف امكانات المرأة في اطار العمل الوحدوي

إن مهمتنا الاولى ، التوصل الى منظومة جديدة ، تتضمن فلسفة ثورية ، وتدفع بالمواطن الى الالتحام الخلاق بالحدث وبالموقف الثوري ، دون تمييز بين الرجل والمرأة ، وتنطلق من المعاناة والمشكلات التي يعانيها الوطن والانسان العربي ، وتعتمد على جذورنا الحضارية المتطورة ، وتنفتح في الوقت نفسه على التيارات التقدمية دون معاناة لعقد النقص والدونية التي يشعر بها الانسان المقهور ، ودون شعور بالتعالي والغرور ايضاً . وان تعبئة القاعدة الجماهيرية - المكونه من النساء والرجال - من شأنها أن تصهر ارادتنا الكبرى وصولاً لتحقيق هدف الوحدة العربية والاستفادة من التجارب السابقة في ظواهرها الايجابية والسلبية .

لقد مرت بتاريخ العرب الحديث فترة اختلط فيها التفسير الفلسفي للحركة بالايديولوجية السياسية ، ببرامج العمل الحزبي ، الى أن تبلورت في تحقيق نواة الوحدة العربية ، التي ارتدت على عقبيها بعدما تربص بها اعداء الوحدة في الداخل والخارج ، وان لم يكن ذلك معناه سقوط الفكرة او محوها من وجدان الأمة العربية ومن خيال الأجيال . فكيف يتسنى للمسيرة ان تعود من جديد وان تعد لمرحلة علمية ذات تخطيط زمني مبرمج ، يستوعب جهود القاعدة الشعبية من الرجال والنساء ؟

لقد كان التوجه نحو التخلص من الحالة التي استلبت فيها ارادة الأمة العربية حقها في تقرير المصير هي محطتنا الأولى على طريق الوحدة فما أن تخلصنا من مرحلة التبعية ، حتى واجهتنا

ايديولوجية من نوع جديد ، تكرس الانفصال الاقليمي ، وتدعو الاستعمار لحماية مصالحه من خطر الشعوب كيف اذن السبيل لتجنيد ارادة الشعوب في اطار استراتيجية توحيد ؟

ـ لا بد للمرأة من أن تشارك في عملية تغيير النظام الاجتماعي ، وان تندمج جهودها في حركة نضالية بالتوصل الى التغلب على العوامل الانفصالية والحواجز المصطنعة التي جذرت انفصال البلاد العربية .

ـ اذا كانت معركة الامة بمعناها الشامل ، تتضمن توعية المرأة سياسياً وتعبئتها عسكرياً ، فلا بد من تحريرها من الشعور بعقد النقص التي ثبتها المفكرون في عقلها الباطن فباتت تعاني الشعور بالدونية ، الأمر الذي يحول دون توظيف امكاناتها وقدراتها التوظيف الأمثل .

ـ لا تعني المطالبة بالاستقلال الاقتصادي للمرأة تحطيم الروابط الأسرية، او الصراع والتصادم مع الرجل ، وانما تعني مشاركتها الفعالة في معركة الانتاج لتصبح مؤثرة في توجهات القوى العاملة .

ـ البحث في الأسباب الحقيقية التي تفسر عزوف المرأة عن استخدام حقوقها الانتخابية ـ هل هو تقصير منها ، ام من التنظيم النسائي ، ام من التنظيم السياسي الأعم والأشمل ؟ هل هو واقع المرأة العربية وتغييبها عن المساهمة في الاطر التنظيمية على مستوى القاعدة الشعبية العريضة ، والمراكز القيادية المؤثرة في صنع القرار : فكيف يمكن ادخال المرأة في جميع الهياكل السياسية التنظيمية المنتخبة والمعينة ، حتى تسهم في عمليتي الانتقاء والاختيار ، وحتى تتمكن من التعبير عن رأيها بحرية ـ وذلك بالبحث عن الظروف الموضوعية ، والعمل على التغلب على العوامل التي تعوق حركة المرأة المنطلقة في آفاق العمل السياسي المنظم .

ـ الحاجة الماسة لتكثيف توعية الرجل بتغيير اتجاهاته نحو المرأة ؟ فهل هو مستعد لتقبل تعديل هذه الاتجاهات النفسية . فالمشكلة ليست بالسماح للمرأة في ادراج اسمها بين قوائم المرشحين الحزبية ،وليست في دفع بعض الأفراد لتولي المناصب القيادية ، او في احتلال بعض المقاعد في المجالس التشريعية وانما في اقتناع متبادل من الرجل والمرأة بضرورة العمل المشترك المتكامل ، واقناع المرأة باقتحام جميع مجالات الحياة العامة والمساهمة في صنع القرار السياسي ، والتأثير في مراكز صنع القرار .

ـ ضرورة تخلي المرأة عن التمسك بميكانزمات الدفاع ، واستبدالها بميكانزمات الهجوم والاقتحام . وذلك لعجز الأولى عن تمكينهن من مواقع السلطة ، ولم تؤثر في تغيير مواقعهن على الخريطة السياسية ولا سيما بعد حروب الاستقلال والتحرير .

ـ ضرورة تحديد دورها الوظيفي في المجتمع . فليس القيام بالدور البيولوجي والتنشئة الاجتماعية للأطفال كافياً لاستيعاب طاقاتها الانسانية ، وتوظيف امكاناتها في صنع الأحداث وصنع التقدم على طريق الوحدة العربية .

ـ الاشتراك في عملية تغيير المجتمع العربي ونقله حضارياً وسياسياً الى مواقع متقدمة وبهذا تمر بانصهار لشخصيتها في بوتقة التجارب والاحداث السياسية كما فعلت في المرحلة الأولى التي جندت فيها امكاناتها للتخلص من الاستعمار .

ـ تحديد مفهومات تمكين المرأة من الاستقلال باقتصادياتها ؟ فهل يعني هذا السيطرة على ثروتها ، وتوجيهها توجيهاً يندمج مع اقتصاديات الاسرة حتى لا نخلق صراعاً بين الزوج والزوجة ، وحتى تنتقل من خاصة المفعول به الى الفاعل ، ومن المستجيب الى المؤثر ، ومن التبعية الى التكاملية .

ـ تحديد اهداف التنظيمات النسائية ، لكي توجه كفاحات المرأة النضالية نحو تحقيق ايديولوجية الوحدة كسبيل امثل لتحرير الانسان والوطن .

الخلاصة،انه اذا افترضنا جدلاً بأن هناك استراتيجية لتحقيق ايديولوجية سياسية على صعيد الوطن العربي ، فلماذا لا تعبأ جهود المرأة والرجل معا ؟ ولماذا لا تخضع المرأة للاستراتيجية نفسها وفي اطار تنظيمي يمكنها من استخدام قدراتها وامكاناتها الظاهرة والكامنة ؟ واذا كانت آفاق تطوير الانسان العربي مفتوحة مشرعة على مصراعيها فلم لا تفتح امام المرأة الآفاق نفسها ، وتقدم لها عين الفرص المتاحة للرجل ؟ واذا كانت المرأة تريد تحريراً لامكاناتها وقدراتها ، فكيف نحررها من عقد النقص التي تحدد مسيرتها في تقليد الانماط السلوكية الظاهرية للمرأة الأجنبية ؟

السؤال الذي لا بد من أن يعقب هذا التصور للاستراتيجية المستقبلية لنضال المرأة على الصعيد السياسي، هو كيف يتم هذا كله ، وما هي الصعوبات التي تعرقل تحقيق هذه الاستراتيجية ؟

تعقيب ١

سعد الدين ابراهيم

الدكتورة حكمت ابو زيد هي رمز وذكرى ومستقبل . هي رمز للمرأة العربية التي تجاوزت بتفكيرها وممارساتها العملية حدود التقاليد المكبلة ، وحدود القطرية الضيقة ، وحدود الاكاديمية المجردة . وفي الورقة التي بين أيدينا أبلغ مثال للعصارة الوجودية لهذا التجاوز الخلاق .

وهي ـبالنسبة لي على الأقل ـذكرى لحقبة عزيزة على قلبي . . . حقبة مد الثورة العربية الناصرية بكل انتصاراتها العملاقة . فقد اختارها الرئيس الراحل عبد الناصر ، وزيرة في اثناء حكمه . . . فكانت بذلك من اوائل النساء ، تشغل مثل هذا المنصب في التاريخ العربي .

وهي مستقبل ، حيث يبدو لي واضحاً بما لا يقبل أدنى شك أن حقبة الهزائم والانحسار القومي . . . اوخروجها من المنصب الرسمي . . . أو بعدها عن وطنها الصغير لم يؤد بها الى انطواء بائس على الذات ، اوانسحاب هادىء تجتر معه ذكريات ايام العز . إنها وبخاصة في الجزء الأخير من ورقتها ، تخطط للمستقبل كما لو كانت ستعيش ابداً . وهي بالقطع ستعيش ابداً كرمز تقتفي خطاه غيرها من النساء العربيات اللائي ، سيكن رائدات اجيال مستقبلية .

هذه ورقة كانت مرهقة في قراءتها ، فهي طويلة وغزيرة بالمعلومات وقد وصلتنا متأخرة ؛ لذلك اعتذر عن سرعة وعدم تماسك ملاحظاتي التعقيبية . ولا أجدني في خلاف جوهري مع المقولات التي طرحتها الباحثة في ورقتها . فهي ورقة رصينة علمياً متدفقة بالحماسة وجدانياً ، وفي أجزاء كثيرة منها غاضبة سياسياً . ومع ذلك أجدني متحفظاً على بعض ما جاء بها من تعميمات وتأكيدات بخصوص عدد من النقاط اما لأنها مغرقة في مبالغاتها ، أو لأنها تردد مقولات اعتقد أنه قد آن الأوان لمراجعتها مراجعة نقدية فاحصة في ضوء التجربة المعاصرة . ومن ذلك مثلاً ، اكتفي بالنقاط التالية :

النقطة الأولى عن الديموقراطية كما وردت في الورقة . فالباحثة ترفض الديموقراطية الليبرالية ، لأنها غربية المنبع ولا تتناسب مع ظروفنا وخصوصية الواقع العربي ، وارثه التاريخي . وان المطلوب أولاً هو الديموقراطية الاجتماعية (الاشتراكية وعدالة التوزيع) . هذه المقولة تتردد على الساحة العربية منذ

اواخر الخمسينات . وقد كانت المقولة حينذاك « كلمة حق يراد بها حق » . ولكني اعتقد أن ترديد المقولة نفسها في الثمانينات بواسطة بعض الانظمة العربية الحاكمة هي « كلمة حق يراد بها باطل » . فكما يرى ويحس كل مراقب امين ، تستخدم الأنظمة هذه المقولة كذريعة للاستئثار بالسلطة ، وتكريس التسلط والممارسات الفاشية . في رأيي أنه قد حان الأوان للمطالبة بالديموقراطية حتى بشكلها الليبرالي ، كوسيلة للمشاركة السياسية الحقيقية بواسطة النساء والرجال على السواء . ولا تعني هذه المطالبة اهمال القضايا الاجتماعية الأخرى ، وفي مقدمتها عدالة التوزيع .

النقطة الثانية هي حول المعادلة التي اوردتها الباحثة والتي تقول إن المبدأ او الايديولوجية + النضال المشترك للرجال والنساء = تحرير الوطن والمواطن ، المعادلة تبدو جذابة . ولكن الا يصح تعريف مداخلات المعادلة ؟ اي مبدأ واي ايديولوجية ؟ النضال ضد من ؟ وهل النتيجة بالضرورة هي تحرير الوطن والمواطن ؟ لدينا من التاريخ العربي القريب أمثلة عديدة، إن النضال المشترك قد يؤدي الى تحرير وطني ولكن ليس بالضرورة تحرير المواطن ، وبخاصة المرأة .

النقطة الثالثة هي حول القوة السيكولوجية للمرأة ، وأنا هنا اتساءل عن صحة ذلك التأكيد ، والفت نظر المشاركين في الندوة بالتوقف عنده ومناقشته . فإذا كان صحيحاً ، فإننا نكون قد اكتشفنا « منجماً من ذهب » . إن قوة المرأة السيكولوجية بالنحو الذي طرحته الباحثة ، يصبح بمثابة « السلاح السري » للأمة العربية وعلينا أن نبدأ في استخدامه بكثافة وعلى نطاق واسع ، خاصة بعدما اظهر الرجل العربي جموده وعجزه بعد هزيمة ١٩٦٧ .

النقطة الرابعة هي ما يبدو من « شوفينية نسائية » في كلام الباحثة . من الواضح أنها غاضبة على ما يقوله البعض عن « بؤس واستلاب واستغراب . . . وقهر المرأة العربية » . ولكن في رد فعلها أعتقد أنها تجاوزت ـ ربما عن غير قصد ـ الى الذهاب الى طرف النقيض متهمة الرجل العربي بأوصاف مغرقة في السلبية .

النقطة الخامسة خصوصاً ما يبدو أنه تأييد ضمني لذوبان الحركة النسائية في تنظيمات سياسية « ثورية » اكبر على المستوى القطري او القومي . أرجو أن اكون مخطئاً في هذا الفهم . لأنني اعتقد أن احدى النكبات التي نقاسي منها في الوطن العربي اليوم هي الحركة النسائية فقط في عدد من الاقطار لاستقلاليتها حركياً وتنظيمياً . وينطبق الشيء نفسه على الحركة النقابية عموماً . إنني اؤ من أن عودة الاستقلال للحركة النسائية ، هو شرط استعادتها لحيويتها السياسية ، ليس في انجاز المهام الخاصة بحقوق المرأة فقط ، ولكن ايضاً في اسهام اكثر فعالية حول قضايا وهموم الوطن العربي بصفة عامة .

النقطة السادسة هي غياب موقف صريح من قضية مساواة المرأة بالرجل ، مؤصل نظرياً وايديولوجياً . طبعاً هناك ما يمكن أن يستنتجه القارىء ضمنياً من ايمان الباحثة بنوع او آخر من المساواة . اثير هذه النقطة ، لأن الكاتبة في اكثر من موضوع في ورقتها تحيي ايثار المرأة العربية وتضحياتها الكبيرة في معارك تحرير الوطن ، وعدم اثارتها لقضيتها الخاصة اثناء فترة النضال ضد الاستعمار . لقد كانت التجربة الجزائرية رغم انبهارنا جميعاً بها ، الا أنها كانت في الحصاد الأخير مأساوية بالنسبة للمرأة . فعلى الرغم من كل اسهامها اثناء القتال المسلح ، الا ان حقوقها قد غمطت ، ولم تنل نصيبها العادل من

ثمرات الاستقلال الوطني . ربما كان العزوف الواضح لمعظم النساء العربيات عن الاسهام في المسألة القومية الوحدوية في الوقت الحاضر نتيجة ذلك الغبن في التاريخ القريب جداً .

النقطة السابعة والأخيرة هي غياب مناقشة مسؤولية النساء أنفسهن عن دورهن الهامشي التابع في الحياة السياسية للوطن العربي في الوقت الحاضر . طبعاً نحن قرأنا وسمعنا في هذه الندوة الكثير عن مسؤولية الرجل عن ذلك . إنني الاحظ أن هناك تخلخلاً جيلياً في استمرارية نضال المرأة ، سواء من أجل حقوقها الخاصة ام من أجل قضايا المجتمع الأخرى . إن الجيل الجديد من النساء العربيات المثقفات هن اقل نشاطاً وحركية من الجيل الوسيط الذي تمثله الباحثة نفسها او الجيل الرائد الذي تمثله هدى شعراوي . ويبدو أن الجيل الحالي احياناً كما لو أن لسان حالهن يقول : « ما دمت انا قد وصلت تعليمياً ومهنياً . . . فلا شأن لي بالأخريات » (الأقل حظاً وهن الأغلبية من النساء العربيات) .

هذه النقاط المتحفظة لا ينبغي أن توحي بالاختلاف مع جوهر ورقة الباحثة . وأؤكد بوجه خاص اتفاقي الكامل مع الافتراضات الخمسة التي تمثل صلب النصف الثاني من ورقتها . إنني اهنئها على قدرتها الفائقة في التنظير المباشر من الواقع العربي المعاش . إن الشواهد التاريخية والتطبيقية التي اوردتها تأييداً لكل فرضية كانت موفقة للغاية . لقد احسست وأنا اطالع هذا الجزء من الورقة انني في حضرة استاذة جليلة ، لم يشغلها نضالها السياسي عن الالتزام بقواعد المنهج العلمي الصارم .

تعقيب ٢

نجلاء نصير بشور

أود أولاً أن اؤ كد ما قاله د. سعد الدين ابراهيم بالنسبة للدكتورة حكمت ابوزيد ، التي نعتبرها فعلاً رمزاً نضالياً وسياسياً للمرأة العربية . وقد كان للنضج السياسي وعمق المعاناة العملية للباحثة بالاضافة الى المتانة العلمية انعكاس مهم في البحث المقدم هنا . وقد تبين ذلك خلال شمولية البحث ، وتكامله وغناه ومنهجيته الواضحة . وهنا ايضاً اود أن اؤ كد اتفاقي مع الأسس والمنطلقات التي انطلقت منها الباحثة بشكل عام والتي اكدتها من خلال الأمثلة الحية المتعددة والمتنوعة لنضالات المرأة العربية في اقطار مختلفة . الا أن لدي بعض الملاحظات التي أود عرضها في مجال نقاش هذا الموضوع .

الملاحظة الأولى : تتعلق بالافتراضات التي استندت اليها الباحثة في تحليلها لسلوك المرأة في المواقف النضالية ، وبالتحديد بالافتراضين الرابع والخامس .

فبالنسبة **للافتراض الرابع** ، اتساءل هل فعلاً كان نضال التنظيمات النسائية المستقلة هو السبب وراء التغيير الذي طرأ على مركز المرأة في بعض الاقطار العربية . فحتى الامثلة التي اوردتها الباحثة عن مصر والسودان لم تثبت ذلك. اذ أن التغيير الذي ادخله مجيء الرئيس عبد الناصر على مركز المرأة العربية في مصر ، وكما ذكرت الباحثة كان نتيجة لثورة يوليو ١٩٥٢ نفسها ، والمنطلقات الفكرية التقدمية والوحدوية التي قادت هذه الثورة . وليس بسبب نضال الاتحاد النسائي المصري . فمهما كان الدور الايجابي الذي قام به الاتحاد النسائي المصري فإن العامل الحاسم هو ثورة مصر وتقدمية ووحدوية قيادتها وبالتالي موقفها ونظرتها للمرأة . وذلك ايضاً ينطبق على السودان اذ أن حصول المرأة على حقوقها في الانتخابات عام ١٩٦٤ جاء نتيجة ثورة ١٩٦٤ نفسها ومنطلقاتها التقدمية .

اما بالنسبة للعامل الخامس . فصحيح أن مساهمة المرأة العربية في الحركات القومية والوطنية تبدأ بالصفوة البورجوازية او المتعلمة ، الاّ أنني اختلف مع الباحثة في تصورها ، اذ أنها بقيت للاسف الشديد تقتصر على هذه الفئة في صفوف النساء . فإن تطورها وانتقالها الى صفوف الفلاحات والعاملات ، واخذها الطابع الشعبي ، ما زال حلماً وطموحاً للنضال الوطني والقومي ولنضال المرأة . وهذا بالطبع يتجلى في القيادات والتنظيمات النسائية العربية القائمة في الاقطار العربية المختلفة . ولا بد هنا من

القول ، ان هذا التطور اي انتقال المساهمة الوطنية الى صفوف الطبقات الشعبية يتم في وطننا في حالة واحدة ، وهي ازدياد التحدي الاستعماري بشكل مباشر وحاد . وهنا اعطي مثلا عن تجربة المرأة الفلسطينية التي هي موزعة نتيجة توزع شعبها وتشتته في اقطار مختلفة . اولها ارضها فلسطين ثم اقطار المواجهة (التماسّ) ثم الأقطار العربية الأخرى وفي العالم .

ومن هنا ، نجد أنه كلما اقترب موقعها الجغرافي من المواجهة المباشرة للعدو الصهيوني كان نضالها وارتباطها النضالي اشد واوسع وانقى . فعلى ارض فلسطين ، وتحت الاحتلال الصهيوني يصبح كل الجهد منصباً على مقاومة الاحتلال الذي يواجهه الشعب الفلسطيني يومياً وفي كل مجالات حياته . وتأخذ المرأة هنا دوراً متقدماً في النضال ، بل تمارسه في ارقى اشكاله كافة . بل إنه بعد احتلال ١٩٦٧ كان للجماهير النسائية دور أساسي في المقاومة المدنية التي خاضها شعب فلسطين ضد الاحتلال الصهيوني ، وكما كانت لها مبادراتها الخاصة ضمن النضال الوطني العام. كما كان نشاطها العسكري بارزاً ولا سيما بعد الاحتلال مباشرة ، وقامت بعدة عمليات عسكرية اعتقلت على اثرها الكثيرات من المناضلات ، وعذبن ونفين الى خارج الوطن . وفي مناطق التماس في المخيمات الفلسطينية ، فإن مشاركة المرأة واسعة ومتطورة في مجالات مختلفة من النضال ، ففي مجال النضال العسكري برزت كقائدة لعمليات عسكرية انتحارية كدلال المغربي ، وفي النضال الجماهيري والنقابي والاجتماعي .

لقد لعبت المرأة الفلسطينية من خلال اطارها الجماهيري ، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، دوراً سياسياً متميزاً في ثورتها ، واستطاعت أن ترسخ بشكل عملي الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة الفلسطينية بعملها مجتمعة ضمن اطار الاتحاد حتى في الوقت الذي كانت تظهر وتتفاقم الخلافات بين منظمات المقاومة . كما أنها ساهمت في العمل الوحدوي العربي ، ولا سيما في لبنان ومن خلال تلاحم وتلاق متقدم مع اخواتها في الحركة النسائية الوطنية اللبنانية . ولكن على الرغم من هذا النضال الدؤوب للمرأة الفلسطينية ، فمازالت مساهمة المرأة في القرار السياسي الفلسطيني مساهمة محدودة رغم وجود ٣٠ عضواً منها داخل المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية المكون من ٣١٢ عضواً .

ومن هنا انطلق الى **الملاحظة الثانية** ، لقد اعطت الباحثة صورة مشرقة فعلاً لنضال المرأة العربية الوطني في اقطار عربية مختلفة . ولكني كنت اتمنى لو استكملت هذه الصورة بالاشارة للعوائق والقيود التي واجهتها المرأة خلال مسيرتها النضالية هذه ، والتي حالت دون استمراريتها في النضال والعمل السياسي . فقلة قليلة جداً من النساء استمررن في العمل السياسي ، بل وامتهنّ العمل السياسي ، واصبحن رموزاً له كما هو الرجل . فأين هن النساء السياسيات بحكم مهنتهن ؟ هناك عوامل موضوعية تتعلق بالقيود الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على المرأة في المجتمع العربي بشكل عام ، كما أن هناك عوامل ذاتية تتعلق بموقف المرأة نفسها من العمل السياسي ،ومدى اقتناعها بجدية وضرورة مساهمتها .

الملاحظة الثالثة تتعلق بالاستراتيجية الرائدة التي طرحتها الباحثة بالنسبة لاندماج المرأة في النضال القومي والوطني ، والعمل السياسي بشكل عام . أود هنا أن اعبر عن تقديري لهذا التطلع المستقبلي الجلي الذي طرحته الباحثة في النقاط ـ البرنامج ، الا أنني اتساءل وربما كان هذا التساؤل محوراً لكثير من النقاشات حول المرأة ودورها وكيفية تطويره . وهو على عاتق من تقع مسؤولية تنفيذ هذه البنود ؟ ما هو الاطار ، الوعاء ، الاداة التي يمكن تنفيذ هذا البرنامج من خلاله ؟

المناقشات

ليندا مطر : أود أن أتوجه بالشكر للدكتورة حكمت أبو زيد على بحثها الشامل والقيم . كما أنني أضم صوتي الى الذين قالوا بأنها رمز وذكرى ومستقبل ، وبأنها تمثل المرأة المناضلة من أجل تحرير المرأة وتحرير الوطن العربي .

ولكن اسمحوا لي أن الفت نظر بعض الزملاء الذين اعتبروا ما قيل عن صمود المرأة تجاه الصعاب بأنه « شوفينية » . إن المرأة عندما تطرح قضاياها ومشاكلها التي هي في رأيي لا تنفصل عن قضايا ومشاكل شعبها وتطالب بانصافها ، انما تطلب ذلك من المجتمع وليس من الرجل . اذاً فلا مجال ، خصوصاً في هذه الندوة أن يتحول النقاش بين امرأة ورجل ، فالرجل والمرأة معاً معنيان بالقضايا المطروحة ، وعليهما النضال معاً من أجل حلها . اما بالنسبة للعمل السياسي فلي مفهوم آخر للسياسة ؛ فالسياسة لا تعني الاحتراف السياسي ومراكز التقرير فقط بل تعني في نظري الحياة التي نعيشها بيومياتها وحاجاتها . فالمرأة تمارس العمل السياسي ارادت ذلك أم أبت . تواجهه في تأمين الغذاء لعائلتها والمدرسة لاولادها والدواء والسكن . . . الخ .

حفيظة شقير : هناك ملاحظتان :

١ ـ في بلدان المغرب العربي حصلت المرأة على مساواتها مع الرجل في الحقوق السياسية . هذا ما تنص عليه الدساتير . ولكن الواقع ينافي هذه القوانين .

٢ ـ فيما يتعلق بالجزائر ، اتيحت لي الفرصة بأن اطلع على كتب تتحدث عن الدور الثانوي للمرأة ابان الثورة كقيامها باعمال التمريض اومساندة الثوار ومع هذا فإننا نلاحظ بأن المرأة الجزائرية عادت من جديد لممارسة العمل المنزلي التقليدي .

درّة محفوظ : إن العلاقة بين مشاركة المرأة في الحركات النضالية والاعتراف بوجودها بعد الاستقلال في مستويات اخذ القرارات وممارسة المسؤولية ليست علاقة ميكانيكية . فقد تؤثر عليها عوامل عديدة اهمها : الاختيارات السياسية والاقتصادية والايديولوجية ، ونرى على سبيل المثال أن

مشاركة المرأة الجزائرية في النضال ضد الاستعمار ، لم يتبعها بعد الاستقلال تحسين جذري لوضعية المرأة ، بل تم ابعادها عن مجال المسؤولية ، وارجاعها الى البيت .

حامد عمار : اود ابداء الملاحظات التالية :

١ ـ ورقة د . حكمت ورقة شاملة ومستوعبة لعناصر العمل السياسي وامكانات المرأة العربية في هذا المجال . والاجابة المختصرة في اعتقادي حين توضع القضية في صورة سؤال «هل لدى المرأة العربية امكانات في العمل السياسي ؟» والاجابة سوف تكون « نعم لديها امكانات . . » ولماذا لا تكون لديها امكانات مثل الرجل ، بل ولماذا لا يكون لهما معاً ، امكانات افضل من الامكانات الحالية ؟ ومن ثم ، فإنه علينا أن ننظر الى القيود والسدود التي تحول دون وصول هذه الامكانات الى اقصى ما تستطيعه من جهد وناتج .

٢ ـ والواقع أن للمرأة « خصوصية » في القيود التي كبلتها ، او نقصت من فاعليتها في العمل السياسي . والقيود كثيرة بالنسبة للمرأة العربية . والمقصود بالمرأة العربية ، المرأة المتعلمة أو نساء الطبقة البرجوازية اللائي تصدرن العمل السياسي . ذلك أن الوعي السياسي بمعناه الواسع من التأثير في مجريات الأمور يكاد يكون غائباً عن قطاعات ضخمة من النساء العربيات لظروف معروفة . فالمرأة العربية « الواعية » تناضل على اربع جبهات ، وتتنقل بين مراكز الثقل في هذه الجبهات : جبهة الاحوال الشخصية وشؤون الاسرة، وجبهة الحقوق السياسية، وجبهة العمل والشغل ، وجبهة الاعراف والتقاليد المحيطة بتحركها وتواصلها واختلافها . ومن ثم فإن التوزع بين هذه الجبهات على امتداد كل منها وقيوده وقيمه المترسبة ، قد شتت الجهد ، وادى الى الاسترضاء الرمزي او التشريعي لها دون الممارسة الحقيقية او الالتزام التام .

٣ ـ واعتقد أن من عناصر استراتيجية العمل السياسي بمعناه المتسع أن تضع التنظيمات السياسية الحزبية والنسائية التي تقر بدور المرأة كمواطن متساوٍ مع الرجل ، استراتيجية اولويات في كل جبهة من هذه الجبهات ، بحيث تتحدد المواقع في كل جبهة وتكون محصلة المواجهة في هذه المواقع ممثلة لأفضل عائد ممكن على الجبهات كافة .

عايدة مطرجي ادريس : تعتبر هذه الورقة من اهم الاوراق المقدمة لهذه الندوة لتمتعها بالميزات التالية :

١ ـ التقيد التام بالموضوع الفرعي لهذه الندوة والمطلوب معالجته .
٢ ـ ربط الموضوع الفرعي بحيث تصب جميع تحليلاته واستنتاجاته في الموضوع الرئيسي .
٣ ـ وضوح في الرؤية الشاملة لمختلف ابعاد الموضوع .
٤ ـ وضوح في وظيفة الجزئيات والتفاصيل ، كشرح متمم او اطار لهذه الرؤية . ويرجع هذا الوضوح لعدة أسباب أهمها : (أ) ثقافة نظرية عريضة للفكر السياسي العالمي ؛ (ب) فلسفة قومية خاصة في السياسة كونتها الباحثة من معايشة ومواكبة الحدث السياسي العربي ومن انخراط شخصي في التجربة السياسية .

٥ ـ وقوف البحث على ارض صلبة ، اعتبرته الباحثة من حتميات التاريخ وضروراته وهو تحقيق الوحدة العربية .

٦ ـ من هذه الحتمية انطلقت لدراسة المواقف وتحدّثت على امتداد الوطن العربي لتقدم مختلف التجارب . ويتميز هذا التقديم بمنهج علمي دقيق قائم على : (أ) تصوّر افتراض ما ؛ (ب) اخضاع هذا الافتراض للدراسة والتحليل والمقارنة ؛ (ج) الوصول الى استنتاج .

٧ ـ الاستنتاجات التي توصلت اليها صحيحة ، وصحيّة ومتفائلة وهي :

أ ـ اندمجت المرأة في الحركات الوطنية وتفاعلت معها ولعبت دوراً بارزاً في الاحداث التي مرت بالوطن (تجربة الثورة الجزائرية ، المصرية ، الفلسطينية ، تجربة الملتزمة حزبياً في السودان واليمن الجنوبية) .

ب ـ التضحية والايثار جعلا المرأة في الظروف المصيرية تقدم مصالح الوطن على مصالحها الخاصة .

ج ـ عدم اتاحة الفرص لاظهار طاقاتها في أوقات السلم لا يعني تخلفها .
وهذه الاستنتاجات الصحية وظفتها الباحثة لتؤكد الامور التالية :

ـ عدم صحة الزعم القائل بسلبية المرأة ، او بخضوعها او بتجردها من الحس السياسي .
ـ قدرتها على لملمة الجراح والتفوق ، على الكوارث باعادة تماسك الاسرة وبالتالي الوطن .
(وهذا الامر صحيح الى حد بعيد) .

ـ نظرتها المتفائلة للمستقبل من خلال الاجيال المتمثلة في الابناء . (وهذه نقطة مهمة وسلاح قوي لم نلحظه من قبل ، نراه وبخاصة في المخيمات الفلسطينية حيث يحل الابناء محل الآباء في مدّ الثورة) .

ـ خطأ استعارة المقاييس الغربية للحكم على الوجود السياسي للمرأة . (وهذه الملاحظة ممكنة اذ ان القهر احياناً والشعور بالظلم يخلقان وعياً للتشبث بالكرامة والحرية عن طريق المعاناة اليومية وربما بطريقة أفضل مما تقدمه الدراسات النظرية في مجتمع متقدم) .

٨ ـ هذه الاستنتاجات الصحيحة كان مبعثها نظرة صحية منفتحة ، نظرة لا تعاني الشعور بالدونية او النقص ولا من الشعور بالثأر او الكراهية لانتزاع حق ، بل تحترم الطبيعة البشرية للمرأة ولخصوصيتها والعمل على استغلال امكاناتها وبلورتها وتوسيع آفاقها .

٩ ـ نستنتج من البحث أن الباحثة تقف موقف الحذر من الانفصال . فهي تدعو الى عمل مشترك موحد تتاح فيه فرص التفوق والانطلاق والتكامل للرجل والمرأة على السواء . وفي ذلك اشارة الى ضرورة ذوبان الحركة النسائية في التنظيمات المشتركة . (وهو موضوع جدير بالدراسة الميدانية) .

١٠ ـ الدراسة تكشف خطورة ماترمي اليه الباحثة ، فقد اكدت خلال بحثها أن الأمم الخالدة أو

المرشحة للخلود تمر بفترات الهزيمة والاستعمار وحتى الاستيطان . ومن هذه الأمم الامة العربية في تاريخها القديم والحديث . وقد استطاعت الأمة العربية عبر التاريخ أن تنتصر وتؤ كد حقها بالبقاء ، وفي هذه الأزمات الخطرة توحّد الجهد بين المرأة والرجل . ففي قلب المعركـة وأمام خطر الفناء ، يصبح التمييز لاغياً . فالموت وحب البقاء يوحدانه . فإذا ظل نصف العرب ، اي النساء يشعر بالدونية والنصف الآخر يجتر ذل الهزيمة ، فكيف يمكن أن ننهض ؟ ويمكن اعتبار هذا السؤ ال جوهر هذه الدراسة والغاية المبررة لها .

والجواب ينطلق من اعادة النظر في مفاهيمنا وتصحيح بعضها بعد دراسة واقعنا وخصوصيتنا ومنها : توكيد الذات النسائية لا يعني الانفصال عن الرجل ، وان الاستقلال الاقتصادي لا يعني تحطيم الروابط الاسرية او الصراع او التصادم مع الرجل . وتحرير المرأة لا يتم في الفراغ وانما من خلال تنظيم سياسي تناضل فيه القاعدة من الرجال والنساء على السواء . وتحرير المرأة من الشعور بالنقص لتشارك في عملية تغيير المجتمع . وكذلك دراسة المجتمع العربي للبحث عن الاسباب الحقيقية الكامنة خارج طاقات المرأة ، والتي تفسر ابعادها عن العمل السياسي . وتكثيف الوعي المتبادل من قبل المرأة والرجل بتقبل شراكتهما بغية اثراء عملهما .

فهل يمكننـا انطلاقاً من هذه الندوة ، وانسجاماً مع الدعوة الايجابية للباحثة أن نعمل شيئاً ، او نأرق بهمّ عمل منظم يعيد الزخم للتيار الوحدوي ؟

حكمت أبو زيد : هناك ملاحظات عامة تصلح لتكون مقدمة لتوضيح العديد من التعقيبات والتعليقات والمداخلات والتساؤ لات التي تفضل بها الزملاء والزميلات المشاركون فيما يتصل بموضوع بحثي وهي :

الملاحظة الأولى : تتعلق بالفصل التعسفي للموضوعات التي شملت دور المرأة في الحياة السياسية في الوطن العربي ، والتي جاءت على النحو التالي :

أ ـ امكانات المرأة العربية في العمل السياسي .
ب ـ دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي .
ج ـ مكانة المرأة في التنظيمات والاحزاب السياسية الوحدوية .
د ـ وضع المرأة في الاسرة وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية .
هـ ـ نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية .

فالموضوعات السابقة يتصل بعضها ببعض اتصالاً منطقياً ومنهجياً ، بحيث لا بد من أن تتداخل فيما بينها وعلى سبيل المثال : كيف يمكن فصل « الامكانات » عن المكانة ؟ ألا تتحدد المكانة (Status) بقدرات الشخص ، وبامكاناته في العمل وفي الانتاج وفي الانجاز ؟ فالعمل السياسي دون امكانية ، ودون مكانة لا يمكن أن يتم . وكيف يمكن فصل امكانات المرأة عن الأوعية والادوات التي توظف فيها هذه الامكانات ، سواء أكانت تنظيمات وجمعيات ام احزاباً سياسية اي أن العمل السياسي لا يمكن أن يتم في فراغ .

ثم كيف يمكن فصل العمل السياسي في سبيل الوحدة عن أزمة الحرية والديمقراطية ؟ أليست حرية الوطن تتلازم تلازماً طردياً مع حرية المواطن والعكس صحيح ؟ ثم كيف يمكن فصل تطور العمل السياسي زمنياً ، اي في مراحله الماضية والحاضرة والمستقبلية ؟

ومن ثم فإن الاستراتيجية لا بد من أن تكون شيئاً مكملاً ومتصلاً لكي تكتمل دائرة العمل السياسي . لهذا كله ، فإن من يقرأ بحثي قراءةً متأنيةً يجد أنني تعرضت لكل هذه الموضوعات الخمسة ، وإن كنت قد ركزت بصفة خاصة على مدخل القومية العربية ، باعتبارها المحور الذي قامت عليه الندوة . ولهذا أيضاً ، تعرضت لأزمة الحرية والديمقراطية والمرأة . كما تعرضت للتنظيمات والاحزاب واستراتيجية العمل السياسي ، وإن كان التناول غير تفصيلي ، كما هو الحال مع العمل النضالي في سبيل القومية .

الملاحظة الثانية : أسفت لضيق وقت الزملاء والزميلات ، والذي سبب عدم قراءتهم بحثي بتمعن وبتأن وبالتالي توجيههم لأسئلة سوف يجدون عنها الاجابة لو أعيدت قراءته باتقان .

وفيما يلي ، أتناول باختصار التعليق على تعقيب د. سعد الدين ابراهيم . ومن ثم الاستاذة نجلاء نصير بشور .

النقطة الاولى تتعلق بمفهومي عن الديمقراطية : لقد أشرت أن هذا المفهوم ، لا يقتصر على عدالة التوزيع اوعلى الاشتراكية ، ولكنه يتضمن المفهوم السياسي ايضاً . فأنا أتفق مع ما جاء في هذا الشأن على لسان بعض المفكرين العرب حين تعرضوا في ندوة المستقبل العربي لأزمة الديمقراطية في الوطن العربي[1] .

كذلك سوف أستشهد بما ذكره د. **سعد الدين ابراهيم** من « أن الاحزاب الليبرالية القطرية ليست بأفضل من الاحزاب الماركسية والاحزاب المحافظة » ، وان تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي كما طبقت على التنظيم السياسي في مصر في الحقبة الناصرية تقدم شكلاً مختلفاً[2] وممتازاً ، ذلك لأنها ربطت بين **الثورة العملية** وبين **النظرية الثورية** حتى يمكن جذب الملايين من الجماهير الكادحة الى حلبة السياسة ، وذلك عن طريق توليهم ادارة شؤ ون مجتمعاتهم المحلية ، وأمور دولتهم . هكذا بدأ التنظيم السياسي من أصغر محلة الى المستويات العليا ، أي حتى اللجنة المركزية ، وهي أعلى مظاهر الديمقراطية السياسية ، وفي الوقت نفسه احتفظت مصر **بالنظام البرلماني** بشرط ضمان نسبة ٥٠ بالمائة من مقاعد مجلس الشعب للفلاحين والعمال لأنهم اصحاب المصلحة الحقيقية ، فهم يقومون بعملية الانتاج ، كما كان لا بد من تعويضهم عن سنوات التخلف التي رزحوا تحتها آلاف السنين . هذا وانني أؤ من بحق كل انسان في التعبير عن رأيه بحرية ، وأن يستخدم كل الوسائل التنظيمية والاعلامية لتحقيق ذلك ، وأن

---

(١) انظر ، بصفة خاصة ، الآراء التي ابداها كل من الاستاذين الاخضر الابراهيمي وحسام عيسى ، في : « ندوة **المستقبل العربي** : ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ١١٨ - ١٢١ .

(٢) تعقيب د. سعد الدين ابراهيم في الفصل السابع من هذا الكتاب .

يعتنق ما شاء من عقيدة يؤمن بها ، وأن تقدم له الفرص المتكافئة ، بصرف النظر عن طبقته وعن جنسه وعن طائفته او سلالته العرقية ، وأن يكفل الدستور جميع ما يصون أمنه وكرامته .

ولقد انصب نقدي لنظام الديمقراطية الليبرالية ، ليس لكونها انبثقت وتطورت في بيئة وفي زمن يختلفان عن بيئتنا فحسب ، ولكن لأن هذا النظام الذي يقوم على أساس الحرية الفردية والنشاط الاقتصادي الحر ، بني على النظام الحزبي الذي يكفل الدفاع عن المصالح المشتركة لجماعة أعضاء الحزب الذين يكونون مجموعة الصفوة او النخبة elite ، وإن من أبرز عيوبه كما يقول Seymour H. Lipset هو اهماله لمصالح جمهرة الناس ، وتقصيره في توفير الوسائل لتمكينهم من تغيير مجتمعاتهم وأنساقهم القيمية عن طريق القانون الذي ينظم الهياكل البنيوية والعلاقات الاجتماعية .

وكذلك فإنني أرى أن أي تنظيم سياسي ـ دون اعتبار لشكل التنظيم ـ سواء اتخذ شكل الحزب او شكل النقابة المهنية او التنظيم النسائي . . الخ لا بد من أن يرتبط ارتباطاً عضوياً بمصالح الشعب كله ، وأن يرتكز الى الوعي بمشاكل القاعدة الجماهيرية العريضة ، وان يستثير هذا الوعي لكي تحل هذه القاعدة مشكلاتها حلاً ذاتياً وديمقراطياً . ولتعزيز هذا القول بالأدلة الماثلة أمامنا ، والتي توضح مدى ما تعانيه النماذج المختلفة للديمقراطية الليبرالية ، كما تطبق في الوطن العربي من ازمات ومعاناة نذكر :

ـ لبنان مثلاً هو الذي يمثل أعلى نموذج للديمقراطية الليبرالية ، يعاني من الكوارث والانقسامات الطائفية والحزبية ويتعرض للاعتداءات الخارجية وللضغوط الاقتصادية والسياسية .

ـ بلدان عربية عديدة تمثل جميعها ، أزمة التيار الليبرالي في نهاية السبعينات من القرن العشرين وذلك من خلال ممارسة الانظمة الحاكمة للعبة تعدد الاحزاب ، وأساليب الاستفتاءات والانتخابات المزيفة .

ـ تتمثل أيضاً في العملية الاستقطابية لقوى المعارضة العربية التي سقطت في شرك فوائض « البترودولار » ، الأمر الذي أثر على فعاليتها في استخدام الوسائل لمناهضة النظم الحاكمة التي اخذت تتصرف في مصير الوطن بالشكل الذي تريد ويحلو لها .

ـ يتمثل في عدم ممارسة جمهرة المواطنين من الرجال والنساء حقوقهم السياسية ، وبالشكل الذي يمكنهم من فرض ارادتهم على هذه النظم المتحكمة في تسيير مصائرهم ، وبالتالي عدم قدرتهم على مناهضة ما يحاك ضد أوطانهم .

ـ يتمثل في تطويع الاجهزة ـ التنظيمية والاعلامية ـ لاكساب الشرعية القانونية لهذه الممارسات التي تخدم المصالح الاستعمارية (انظر على سبيل المثال عملية الاعتراف بالعدو الصهيوني ومنح الامبريالية الامريكية التسهيلات والقواعد) .

النقطة الثانية وهي تتصل بما اقترحته من صيغة معادلة تتكون من : مبدأ او ايديولوجية + كفاح مشترك (بين الجنسين) = تحرير الوطن وتحرير المواطن . ولا أرى أنني أغفلت تفسير أطراف المعادلة ، فالمبدأ او الأيديولوجية يشير الى القومية العربية ، والكفاح المشترك يعني النضال السياسي ، ولقد افردت له جزءاً كبيراً من البحث ، كما لم أغفل التعرض لمفهوم الحرية والتحرير . ويبقى أن

نقول ، ان جميع المعادلات بما فيها المعادلات الرياضية ، كما هو الحال مثلاً في رمزي س ، ص تحتاج الى توضيح مدلولاتها ، فما بالنا اذا كنا نشير الى مجالات العلوم الاجتماعية ولاسيما السياسية منها ؟ ففي هذه المرحلة التي نمر بها اليوم لم تصل بعد هذه العلوم مرحلة البديهيات حتى نتجنب العبارات الوصفية لتوضيح اطراف المعادلة .

ولقد حرصت على تزويد هذه المعادلة بالعديد من الامثلة التي توضح صحتها واقتبست نماذج من التاريخ النضالي للمرأة الروسية ، وكذلك للمرأة العربية للبرهنة على أن حرية المرأة المتمثلة في الحقوق السياسية والمدنية كانت نتيجة هذه المرحلة الكفاحية .

النقطة الثالثة : وتتعلق بما عنيته من أن المرأة تملك **امكانات كامنة** ، وهو ما يمثل السلاح السري في المعارك النضالية ، والتي تتضمن **الايمان بالوطن** ، **والثقة بالنفس** ، **وبارادة الشعب** ، وهو سلاح ليس قاصراً على المرأة دون الرجل ، وانما يتمثل في حركات التحرر جميعها ، سواء أكانت القديمة أم المعاصرة ابتداء من كفاح كوريا ، وفيتنام ، وكوبا ، وايران . . الى ايرلندا وشيلي والسلفادور وغيرها . لقد تمكنت هذه الحركات من أن تواجه أعتى الامبراطوريات التي تملك اسلحة الفتك والدمار كما امتازت المرأة في جميعها بقدرتها على التكيف ، وبالصبر الثوري ، وبالقدرة على التغلب على الازمات والنكبات ، وبتغذية المعركة بالضحايا .

النقطة الرابعة : إنني اؤمن بأن الحرية لا تعطى وإنما تؤخذ ، ولقد أشرت في بحثي الى امثلة عديدة توضح نضال المرأة في سبيل الحرية . وحتى لا تظل المرأة هامشية ، كما وصفها الاستاذ المعقب عليها أن تتصدى للعمل اليومي ، وأن يكون لها استقلالها الاقتصادي ، كما تمارس حقوقها السياسية بحرية ودون تدخل من أحد ، بهذا تثبت أنها جديرة بالحرية التي نالتها . وحتى لا نوصم « بالشوفونية النسائية » أرجو أن أحيل الاستاذ المعقب على مئات الادبيات والتحليلات منذ ١٩٦٧ حتى اليوم ، وسوف يجد ، اننا ما زلنا ندور في دائرة النكسة حتى اليوم ، وكأننا نريد بوعي أو بغير وعي الا نخرج من اسرها ، ونرسّبها في اعماق الاجيال المقبلة وهو ما يفعله العدو الصهيوني .

النقطة الخامسة : تتعلق بقول الشواهد التاريخية ، على أن ما يسمى « بالشوفونية النسائية » نمت وترعرعت مواكبة لحركة تحرير المرأة Women's Liberation Movement ، سواء في الغرب أو في الوطن العربي ، كما عمقتها التنظيمات النسائية المستقلة . ولو رجعنا الى الافتراض الاول والثالث من بحثي لتبين أن هناك في مرحلة زمنية معينة ، قد نحتاج الى تنظيم نسائي مستقل ، حتى يصلب عود المرأة وتواكب حركة تقدم الرجل في المجتمعات النامية ، على أن هذا الاستقلال لا يعني الانفصال الكامل عن **التنظيم الأم** ، والتوحد هنا في الاستراتيجية العامة ، أما الاختلاف والتنوع فهما في الوسائل والخطط المرحلية لكل تنظيم فرعي .

النقطتان السادسة والسابعة : ألا ترى أن النقطتين السابقتين متناقضتان ؟ ليس في بحثي ما يشير الى اختلاف في مدلول معنى المساواة بالنسبة للمرأة أو الرجل ، ولكني أكرر ما قلته سابقاً بأن « الحرية لا تعطى وإنما تؤخذ » وأن المطالب لا تؤخذ بالتمني ، وما يصدق على الرجل يصدق على المرأة . إن القضية ليست قضية رجل او امرأة وإنما هي قضية الانسان ، واذا كانت المرأة قد عانت ظلماً في تاريخها الانساني

فلن تمنحها السماء العدالة التي تنتظرها كما لن تمنحها المن والسلوى ، ولا يعني هذا أن على المجتمع أن يظل سلبياً نحوها ولكن عليها أن تبرهن على قدرتها على التصدي للعقبات ، فهل ترانا كنا مسرفين في تحميل المرأة ما لا تطيق ، كما أسرفنا في تحميل الرجل العربي وزر سيكلوجية الانسان المقهور منذ النكسة حتى اليوم ؟

اما بالنسبة لتعقيب **الاستاذة نجلاء نصير بشور** ، فإنني اعبر عن تقديري للنقد الموضوعي الذي تضمنه تعقيبها ، كما أشير منذ البدء الى أنني لا اختلف معها فيما ذكرته جملة وتفصيلاً ، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية مناقشة الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحقيق المرأة العربية للاستراتيجية النضالية التي تعرضت اليها في بحثي ، وان هناك ضرورة ماسة لتوضيح السبل والوسائل لتحقيق هذه الاستراتيجية . وأريد أن أشير الى أن سبب عدم تعرضي لهاتين الناحيتين المهمتين هو تصوري أن د. **نوال السعداوي** سوف تغطيهما في الورقة التي كلفت بها ومع ذلك فأرجو أن احيل الاخت نجلاء على تعقيبي على د. **هشام نشابة**[٣] فسوف تجد الاجابة عن سؤالها كيف السبيل الى تحقيق المرأة لهذه الاستراتيجية ؟

أما بشأن الصعوبات والعراقيل التي تقف عائقاً في وجه المرأة فأرجو أن أحيل الاخت المعقبة على تعليق د. **حامد عمار** على بحثي والذي أوافق عليه بشكل عام . أما التعليق ، على ما أثارته **الاستاذة نجلاء على الافتراض الرابع** ، فقد يساعدنا كثيراً أن نستعين بما نطلق عليه **نسبية الظرف و نسبية المكان** ، مما يستحيل معه أن نحكم حكماً مطلقاً على ظاهرة اجتماعية اونتبنى شكلاً تنظيمياً واحداً يصلح في كل الحالات ففي بعض الظروف قد يتطلب الامر استقلال التنظيم النسائي ، كما حدث للاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣ ، وكما حدث لحركة المرأة الفلسطينية منذ عام ١٩٢٠ ، حتى أن تكوّن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .

وبالنسبة للافتراض الخامس ، فتشير الحقائق التاريخية الى أنه في بلد كالسودان مثلاً ، كما هو الحال في اليمن الجنوبية ، لم تكن هناك طبقات بورجوازية بالمعنى المتعارف عليه ، ومن ثم انبثقت حركة **المرأة النضالية بين الفئة المتعلمة** في بدء الامر وما لبثت أن انتشرت بين جموع النساء الريفيات في القرى ، وكذلك بالنسبة للمرأة الجزائرية ، فلم يقتصر كفاح المرأة ضد المستعمر الفرنسي ، على المرأة ساكنة المدن ، بل وتعدتها الى الريف والجبال . وكذلك شأن المرأة الفلسطينية ، كما نلمس حركة انتشارها في الماضي والحاضر ، وامتدادها من المدن الى الريف ومجتمع المخيمات . . وعلى كل الجبهات النضالية .

وفي الختام لا بد من تأكيد النقاط التالية :

١ ـ ليس هناك من شكل تنظيمي واحد ، يعتبر **التنظيم الامثل** الذي يستوعب نشاط المرأة وامكاناتها النضالية ، ويكون صالحاً لتنظيم جهودها في كل زمان ومكان . ولا بد من أن يخضع لسنة التغير والتطور حتى يتلاءم ومقتضيات الاحوال ومتطلبات المرحلة التاريخية ، والواقع الحضاري الذي تعيشه المرأة .

---

(٣) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب .

٢ ـ اذا كانت هناك حاجة ماسة لانفصال التنظيم النسائي عن بقية التنظيمات الفرعية الاخرى ، فلا بد من أن يجمع هذه استراتيجية عليا واحدة ، وأن يتمثل كل تنظيم في هيئة عليا أو مجلس أعلى ، كما هو الحال في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية على شرط أن تتناسب نسب التمثيل مع حجم عضوية كل تنظيم .

٣ ـ إن هذا التنظيم النسائي لا يحجب تمثيل المرأة في جميع التنظيمات الفرعية الأخرى ، كما هو الحال في النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والطلابية .

٤ ـ مع تسليمي بالحلقة المفرغة التي تدور حولها المرأة ، ولا تعرف من أين تبدأ في تحطيمها ، فلا بد من أن تخضع لاستراتيجية توظف فيها امكاناتها وأن تقيم أعمالها بما يتفق مع انجازاتها في هذا الشأن .

الفصل السادس

دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي

ليندا مطر

مقدمة

ليس همي ، ولا هاجسي ، تتبع تاريخ نشوء التنظيمات النسائية في الوطن العربي ، أو سرد وقائع نشاط كل منها عبر تتابعها الزمني . وفي تجنبي هذا المنحى ، أسعى الى تفادي جو الرتابة الذي يطغى لا محالة على بحثنا ، اذا ما بقينا أسرى أحداث الماضي . رغم يقيني أنه من المتعذر تفادي العودة الى بعض الوقائع والاستشهادات ، فضرورات البحث تقضي ذلك لاستكمال منهجية وأدوات التحليل ، واستخلاص السمات والخصائص ، التي تساعد على فهم آلية الحركة الداخلية الآنية في الحركات النسائية . وأود أن أغتنم فرصة تلاقينا ، لتناول قضايا المرأة بكل جدتها ، ودون تدوير الزوايا ، لكي نخرج عبر النقاش والتداول الصريح والديمقراطي ، بطرح الجذور الكامنة في أساس ما تعارفنا على تسميته « قضية المرأة وتحررها » .

ولا بد من الاشارة ، من وجهة أخرى ، الى أن الحركة النسائية ، وتاريخها ، لم يحظيا بعد بالاهتمام الجدي في مجال التأريخ والتأليف . فالوثائق والكتب المتوافرة حتى الآن تنأى ـ بمعظمها ـ عن تناول ومعالجة قضية المرأة والحركة النسائية بصورة موضوعية ، وباسلوب علمي . فالكثير الغالب مما نقرأ في هذا المجال يدخل بالاساس ، في الاطار الدعائي والاعلامي المباشر . وما كان لنا مجال للاعتراض لو كان الهم الدعائي والاعلامي هذا ، منصباً على قضية المرأة بالذات ، دون أن ينحرف الى وجهة أخرى ، وجهة تزيين صورة نظام معين ، أو موقف تيار أو طرف معين . ومن جراء ذلك تنحدر قضية المرأة من مستوى قضية مبدئية قائمة بذاتها ـ كواحدة من القضايا الاجتماعية الديمقراطية الكبرى في مجتمعاتنا العربية ، تستحق ايلاءها الاهتمام اللازم ، في سياق النضال العام لتطوير هذه المجتمعات ودفعها في طريق التحرر والتقدم الاجتماعي ـ الى مستوى الاداة او الغطاء لنشاط دعائي مبتذل . إن هذا المنحى في تناول قضية المرأة ، هو أكبر اهانة تلحق بالمرأة العربية وبقضيتها ، مهما كان المظهر التقدمي الذي يتخذه هذا النشاط الدعائي .

وفي تشابك هذه العوامل التي تصعّب وتشوّش الرؤ ية السليمة ، كان لا بد من أن أجهد في اعتماد أساس للانطلاق في تناول الموضوع وتحليله يتفق مع هواجس وأفكار أوسع القوى والفصائل ذات التوجهات الوطنية والقومية بصورة عامة ، ويستجيب لمصالح التطور العام : السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاكثرية الساحقة من جماهير الامة العربية . فمثل هذا المنطلق الاساس المتوافق عليه باعتباره حقيقة أساسية مقبولة بالبداهة وجامعة طوعا ، يوفر مساراً موضوعياً للبحث والنقاش ، ويفتح مجالات واسعة لاستكمال اضاءة الموضوع بالجهود الجماعية بصورة مستمرة .

في ضوء ما تقدم فإن نقطة الانطلاق المنهجية التي ستحكم هذه الورقة، ستكون اعتبار قضية المرأة جزءاً من قضية الديمقراطية بمعناها الاشمل والاوسع . وبصورة اكثر تحديداً : اعتبارها جزءاً من قضية التحرر الوطني نفسها ، التي هي من حيث الجوهر ، ومن حيث الاساس ، مضمون ومحور قضية الديموقراطية ، بذلك المعنى الأشمل والأوسع ، بمعنى حرية الشعب بفئاته وطبقاته الاجتماعية كافة من أي سيطرة أجنبية ، وسيادة هذا الشعب الكاملة . ومن الواضح أن هذا الطرح لا يتجاوز أطر وأسس النظام الرأسمالي من جهة ، ولا يضع أمامه في هذه المرحلة من البحث على الاقل ، مهمة تبديله باطلاق الشعار وحسب ، دون اكتشاف وابراز التبريرات السياسية والاجتماعية لمثل هذا التبديل . وفي سياق هذا الترابط ، بين هذا الجزء من قضية الديمقراطية (قضية المرأة) وبين الكل الأشمل لقضية الديمقراطية ، يمكننا أن نفهم سمات وخصائص « الجزء » وأفق تطوره اللاحق في ضوء المراحل التي قطعتها القضية الشاملة ، باعتبار أن الأخيرة تبقى ، بحكم شمولها ، هي المحددة . ويعزز تمسكنا بهذا المنحى المنهجي ، ذاك التوافق الزمني بين بدايات طرح قضية المرأة ، وبين بواكير الحركات العربية ضد السيطرة الاجنبية الاستعمارية، في جميع البلدان العربية تقريبا منذ أوائل القرن الحالي .

أولاً : سمات حركات التحرر وانعكاسها على التنظيمات النسائية

١ ـ بدايات الحركة النسائية مع النضال ضد الاستعمار

لقد حملت تلك الفترات بذور العديد من التنظيمات النسائية ، في أغلب البلدان العربية وكانت شعاراتها وطابعها الشعبي الواسع في أساس قيام هذه التنظيمات . واذا كنت ساتناول فيما يلي تجارب عـدد مـن البلدان فليس ذلك ، على سبيل الحصر بل المثال ، في محاولة لتلمس الظواهر التي ذكرت ، وتأثير حركات التحرر في نشوء وتوجه الحركة النسائية للخروج ببعض الاستنتاجات التي تنير البحث .

أ ـ في مصر، شكلت حركة سعد زغلول (١٩١٩) ثورة معادية للاستعمار بقيادة البورجوازية الوطنية ، وقد اخذت طابعا شعبيا جماهيريا واسعاً وجرى الاستناد فيها الى الاندفاعات العفوية (غير المنظمة) للجماهير . وقد كان للمرأة ، مجال المشاركة الواسع في النضال ، وما زالت تلك المرحلة تعتبر حدثا مهما في تاريخ المرأة المصرية ، وقد تبلور وتطور معها

بعض الحركات النسائية حاملا برامج ذات طابع وطني ، دون أن يزول بالطبع الجانب الخيري والخلقي كأحد عوامل التحريك . ولقد كان للعوامل الدينية تأثيرها ، فقد ووجهت بشدة وباستمرار دعوات تحرير المرأة ، وتطوير وضعها الاجتماعي من منطلقات دينيـة . وأن التنظيمات النسائية تراجعت وانكفأت مع اجهاض الثورة تدريجياً ، وتحكم النظام الملكي ، وظلت نشاطاتها في الثلاثينات والاربعينات مقتصرة ، بمعظمها ، على المجالات الاجتماعية الخيرية ، وقد قادتها باستمرار النساء البورجوازيات .

ب ـ في الجزائر ، حيث نمت حركة شعبية عميقة وواسعة ، اتخذت طابع الكفاح المسلح الجماهيري وناضلت لتثبيت « الهوية القومية » بوجه السياسة الفرنسية ، وحيث كان الاسلام هو الحاجز الدفاعي الايديولوجي ، والسياسي والتعبوي الجامع في حين كانت الرابطة القومية في بدايات نشوئها وكان أثرها ضعيفاً نسبياً في مجتمع طابعه الأساسي قبلي ، وفي ظل قيادة للثورة التحررية من قبل عناصر منحدرة ـ من حيث الانتماء الطبقي ـ من فئات البورجوازية الوسطى والصغيرة وبعض الزعامات القبلية ، نمت الحركة النسائية عبر أوسع مشاركة في الثورة ، وصلت حدود قيادة نسائية لتجمعات قتالية ضد المستعمر ، ونشأت أول منظمة نسائية مع بدء حرب التحرير تابعة لجبهة التحرير الوطني ، تحولت بعد الاستقلال الى الاتحاد النسائي الجزائري . ولقد انطبعت هذه الحركة بطابع الثورة ، وتأثرت بتكوينها الايديولوجي الذي انعكس في برنامجها وسلوكها وممارساتها ، والذي تداخلت فيه أفكار مستقاة من المفاهيم العامة للعدالة والمساواة ومفاهيم الجهاد ضد الظلم والتعسف ، اللذين يزخر بهما الدين الاسلامي حكماً واجتهاداً ، ويزخر بهما التاريخ الاسلامي ، مع تداخل ذي طابع معقد بالافكار المتقدمة في عصرنا الراهن ، كل ذلك في اطار المفاهيم والعادات والتقاليد السائدة ، ذات الطابع العشائري القبلي ، وهكذا بقيت محكومة ، في نشاطها وطروحاتها بالسقف السياسي لقيادة الثورة .

ج ـ ونمت في لبنان ايضاً حركة شعبية واسعة للنضال ضد السيطرة العثمانية ، كان للمرأة مشاركتها فيها وأن محدودة آنذاك .وقد بدأت بوادر التنظيمات النسائية منذ عام ١٩١٤.وفي مرحلة النضال ، لانهاء الانتداب ونيل الاستقلال، ومع بروز العامل القومي كعامل محرك ، نشأ عدد من التنظيمات النسائية ، وتخطى بعضها اطار العمل الخيري والاجتماعي نتيجة الظروف السياسية آنذاك ، وما فرضته من جهود شعبية واسعة بعدما كان الانتداب قد حاول جهده في تفتيت الصفوف ، ومنها صفوف النساء ، بحكم النظام الطائفي الذي فرضه . إلا أن طغيان العمل الخيري الاجتماعي قد عاد بعد الاستقلال الى الحركة النسائية وكان لذلك عدة اسباب : فالتنظيمات النسائية القديمة كانت بأغلبيتها تقليدية (عناصرها من البورجوازيات وسيدات المجتمع الراقي). وقد اعتبرت أن «رسالتها» التاريخية قد انجزت،كما أن معايير التوازن الطائفي ، طغت على سائر ميادين الحياة على أساس الميثاق الوطني الذي شكل صيغة التسوية الطائفية في البلد . والتسوية تفرض (بصورة طبيعية) السعي من جانب كل « طرف » الى تعزيز أرجحية ميزان القوى لصالحه،وقد كان لكل ذلك أثره في تشتت الحركة النسائية،يضاف اليه ايضاً تأثير التطور الرأسمالي السريع والصاعد والذي اثار،لفترة ما،اوهاماً بعدم «ضرورة»

النضال ، فالحياة تتحسن بصورة تلقائية ! وهو تأثير لم يطل التنظيمات النسائية فقط ، انما حتى الحركة النقابية ، حيث برز ميل واضح في تلك الفترة ، الى انكماش النضال كما برزت عناصر وتيارات ذات طابع اصلاحي .

د ـ أما في سورية ، فقد قادت البورجوازية السورية النضال ضد الاستعمار التركي ، ومن ثم الفرنسي ، وكان لها وزن أقوى منه في أي بلد عربي داخل تحالف القوى التي خاضت معارك النضال ضد الاستعمار ، وحيث كان الطابع القومي الوحدوي هو الأبرز والمرافق الأساسي لتطور الحركة التحررية ، كانت التنظيمات النسائية قد بدأت تتشكل منذ عام ١٩١٥ رافعة شعارات المرحلة ومشاركة في النضال من أجل الاستقلال ، وقد قادتها بالطبع نساء البورجوازية وحكمت آفاق تحركها ونشاطاتها .

هـ ـ كذلك في فلسطين في مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطاني التي قامت بقيادة البورجوازية الوطنية ، كان للمرأة مجال المشاركة . وقد شاركت الريفية بشكل واسع ، بحكم تلك الانتفاضات الشعبية المسلحة والشاملة ، التي انطلقت بشكل خاص من الريف ، وتصدت لمحاولات الاستيطان الصهيونية . وقد بدأ تشكيل التنظيمات النسائية منذ عام ١٩٢١ ، وكان الطابع الخيري والاجتماعي يعود باستمرار الى الهيمنة .

و ـ أما في العراق ، فإن البدايات الفعلية للحركة النسائية كانت في الثلاثينات ، وقد ترافقت مع نمو الحركة الديمقراطية المعادية للاستعمار البريطاني ، الذي كان قد عزز وجوده بعد فشل ثورة عام ١٩٢٠ وتمركز الملكية في البلاد . وقد تميّزت تلك الفترة ببروز العديد من التنظيمات السياسية التقدمية والجذرية ، وبالتالي بنشوء تنظيمات نسائية ذات وجه ديمقراطي مميّز ، وذات منطلقات تقدمية شاركت وعبأت النساء في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية .

هكذا كانت حركات التحرر في نضالها ضد الاستعمار تؤثر في نمو الحركة النسائية ، وتطبعها بسماتها. واذا كنت قد تناولت هنا بعض الامثلة، فإن المنطق نفسه يحكم تجارب البلدان الاخرى ، مع اختلاف تأثير وحدة هذا العامل او ذاك بين بلد عربي وآخر . ففي السودان ، وبقيادة البورجوازية لتلك الفترة ، نمت الحركة النسائية ما قبل الاربعينات بقليل ، وكان للعامل الديني تأثيره المهم ؛ وفي اليمن ، كان للتقاليد والعادات القبلية والعشائرية ، تأثيرها الاساسي ايضاً وهكذا دواليك . وما تجدر الاشارة اليه هنا كظاهرة عامة وكمؤشر مهم ، هو أن تلك الحركات أو التنظيمات النسائية التي نشأت في كنف النضال ضد الاستعمار ، قد انكفأت ، بمعظمها ، في المرحلة التي تلت ، لتعود الى « قواعدها » التقليدية محكومة بالعامل المحدد (حركة التحرر) غير قادرة بطبيعة تكوينها (منطلقاتها ، قائداتها وأعضائها المتحدرات من الطبقات البورجوازية . . .) على مواجهة الوضع الجديد اضافة الى ضغوط العادات والتقاليد من عشائرية وقبلية ودينية وغيرها ؛ عاجزة عن الاستفادة من كل مرحلة لتثبيت

مكتسباتها ـ وان الجزئية والضئيلة جداً ـ نحو مراحل جديدة وبالتالي من تحقيق تغيّر ملموس في وضع المرأة يوازي تلك المشاركة التي تحدثنا عنها .

٢ ـ مرحلة النهوض الثانية لحركة التحرر ـ تنظيمات ذات طابع جديد

لا شك أن طرح قضايا المرأة،قد اتخذ ابعاداً جديدة في مرحلة النهوض الثانية لحركة التحرر العربية ، هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، والتي شهدت نهوضاً جماهيرياً سياسياً عاصفاً في المنطقة (الحركة الاستقلالية في لبنان (١٩٤٣) ، والحركة الاستقلالية في سورية (١٩٤٥) والنضال الجماهيري ضد معاهدة بورتسموث في العراق (١٩٤٨) الى الوضع الذي فرضه الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين) والتي أدت الى وصول بعض القوى القائدة لحركة التحرر الى السلطة ، وقيام أنظمة معادية للامبريالية في عدد من البلدان العربية . إن معظم التنظيمات النسائية القائمة، لم تستطع التكيّف مع هذه المرحلة التي طرحت خلالها مهام نوعية جديدة ، الأمر الذي أدى الى تبلور او نشوء تنظيمات نسائية جديدة من نوعين : تلك التي ارتبطت بالقوى السياسية القائدة (في الجزائر ومصر وسورية والعراق والسودان . . .) واخرى شكلت حركات نسائية مرتبطة بالقوى التقدمية الاكثر جذرية . ولعل صراعاما،كان وما زال ، يدور بين هذه التنظيمات ، حسم في أكثر الاحيان لصالح الأولى ، بمعنى امكانات العمل والتحرك دون أن يعني ذلك زوال الثانية .

فإذا كان طرح قضية المرأة قد تطور فكراً وممارسةً وتنظيماً في اتجاهات ومستويات مختلفة بين بلد وآخر في تلك المراحل ، واذا كان يحقق تقدماً بارزاً في فترات المد النضالي ، بفعل مشاركة المرأة العربية في النضالات الوطنية والقومية التحررية بمختلف أشكالها وأساليبها ، بما فيها الكفاح المسلح مؤكدة بذلك مشروعية وجودها المتساوي كمواطنة في المجتمع لأنها رغم جميع القيود المتوارثة والراهنة كانت تبادر الى تحمل مسؤولياتها الوطنية . . . فإن المرأة العربية كانت تعود بعد نيل الاستقلال او تحقيق اي انتصار وطني أو قومي لتواجه قفل الابواب أمام متابعة انخراطها، في الحياة العامة للبلاد بمختلف جوانبها في ظل تقاليد مختلفة عشائرية ودينية . . الخ .

وقد كان لطبيعة قيادة حركات التحرر التي كانت عناصرها تتحدر بمعظمها من حيث الانتماء الطبقي من فئات البورجوازية الوسطى والصغيرة ـ والتي ظلت بالتالي آفاقها الايديولوجية والسياسية محدودة ، وظل اعتمادها على تعبئة الجماهير واطلاق طاقاتها وبلورتها محدوداً أيضاً ـ انعكاسها على سير تطور التنظيمات النسائية ، وكان لطبيعة المرحلة السياسية ، خصوصاً في الخمسينات ، انعكاسها وتأثيرها في نشوء تنظيمات ذات طابع جديد ، تحاول تجذير التعاطي مع قضية المرأة كجزء من القضية العامة .

ولا بد هنا من الاشارة ، الى الخطوة البارزة التي شكلها في تلك المرحلة السياسية ايضاً ، انشاء الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٤ ، على صعيد العمل النسائي العربي ، هذا الاتحاد الذي تأسس في مؤتمر كان موضوعه « الخطر الصهيوني » ، بعد سلسلة مؤتمرات نسائية عقدت

في الوطن العربي ، وعالجت القضايا السياسية والقومية . الا أنه لم يتمكن يوماً من القيام بدوره على الوجه الصحيح وقد كان ذلك طبيعياً بحكم تركيبته بالذات . فلقد جاء كمحصلة للوضع الذي عرضنا ، في فترة نشوء تلك التنظيمات الجديدة مع بقاء التأثير الكبير للتنظيمات التقليدية ، وقام على شعارات فضفاضة ، دون أن يجمع في صفوفه كل تلك الحركات النسائية القادرة على لعب دور واسع بين جماهير النساء العربية من أجل قضاياهن الاجتماعية والقومية والوطنية ، وهو بالتالي لم يركّز وضعه ويثبت خطواته على أسس واضحة وسليمة . ولقد ظلت مجمل خلافات الأنظمة العربية تنعكس عليه الى أن ضاع وتشتت ، بعدما أخرج الرئيس السادات مصر من خانة النضال ضد العدو الصهيوني ومن أجل القضية القومية .

وعلى الرغم من محاولات اعادة تحريكه على أسس جديدة ، ظلت الخلافات الناشئة من هنا وهناك تكسّر من أجنحته . وهو ، وإن كان قد وقف من جديد ، مع وجود أكثر من رغبة صادقة لجعله رافداً للتضامن العربي ، وموحداً لكلمة المرأة العربية من أجل حقوقها وحقوق مجتمعها . فإنه ما زال يعاني الكثير من الثغرات ، وما زال بعيداً عن مستوى الواقع السياسي الذي نعيش ، بل ومستوى واقع ووعي المرأة العربية ومتطلباتها على الصعد كافة .

ثانياً : الاوضاع الراهنة للحركة النسائية العربية

لعل الأزمة التي يعيشها الاتحاد النسائي العربي ، ليست سوى جزء او انعكاس لأزمة الحركة النسائية العربية وتنظيماتها ككل ، هذه الأزمة التي تأتي في اطار أزمة حركة التحرر في منطقتنا في وقت يتأكد فيه ويتبلور اندماج مهام التحرر القومي بمهام التحرر الاجتماعي كما يتأكد عجز البرامج ذات الآفاق الايديولوجية والطبقية المحدودة عن القيام بهذه المهمات . فالوحدة النسائية على أسس وطنية وتقدمية ، ما زالت غائبة على صعيد كل بلد عربي على حدة . ونحن نشهد في الوطن العربي مجموعة كبيرة من التنظيمات النسائية المتنوعة البرامج والآفاق ، والتي تتعايش وتتشهد في آن ، حالة صراع وإن لم يكن دائماً معلناً أو مباشراً أو ملموساً . والصراع يتمحور في عمقه حول اهداف ، وبالتالي كيفية طرح قضايا المرأة والتعاطي معها ، حول اهداف وكيفية توعية وتوجيه تلك الطاقات الكبرى لدى نسائنا العربيات ، حول أهداف وكيفية تعبئتهن ودفعهن للنضال من أجل حقوقهن ومصالحهن وحقوق ومصالح الجماهير العربية عامة ، حول كيفية مواجهة وتخطي تلك الآثار السلبية التي خلفتها السيطرة الاستعمارية الطويلة ، فطالت التركيبة الاقتصادية للبلدان العربية ، وكان لها بالتالي دورها في البناء الاجتماعي بشرياً وأخلاقياً وتقاليد . فإذا كانت هذه السيطرة السياسية والعسكرية قد زالت فإن آثار البنية الاقتصادية الاجتماعية و « النظام السياسي » ظلت تفعل سلبياً بالنسبة للجماهير العربية وبشكل خاص بالنسبة للمرأة العربية .

سأحاول هنا ، أن أتعرض لكل من أنواع التنظيمات النسائية القائمة حالياً ، في اطار تشابك مجمل العوامل التي ذكرت ، وان أخرج بالاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بها .

١ ـ إن كل التنظيمات النسائية ذات البرامج المحدودة أو الجزئية (التحرر من السيطرة الاجنبية ، ذات الطابع الخيري ، التحرر الجنسي . . .) باتت متخلفة عاجزة عن التقدم ، فهي وإن لم تمت ، تبقى هامشية غير قادرة على لعب دور جماهيري وعلى طرح قضية المرأة « كقضية » وكجزء من قضايا المجتمع . وأود هنا أن أشير الى أن الحركة النسائية العربية ، قد تأثرت وتفاعلت مع التيارات النسوية المختلفة في العالم ، وقد برزت عندنا تلك الموازية للنسوية الغربية المتطرفة ، التي توجه مجمل نضالها ضد الرجل ، كما برزت تلك التي تركز على التحرر الجنسي ، دون غيره كمهمة رئيسية لتحرير المرأة . الا أن مصيرها الطبيعي هو الفشل ، دون أن يعني ذلك رفضاً للتفاعل مع المعطيات الايديولوجية والفكرية ، ومع التجارب المختلفة في العالم ، بل لأن اي تفاعل يجب أن ينطلق أولاً وأخيراً من التعامل مع البيئة والواقع الذي نعيش .

٢ ـ إن التنظيمات النسائية التابعة للقوى السياسية التي ناضلت ضد السيطرة الاستعمارية ، ونجحت في الوصول الى السلطة وتلك التي أقامت أنظمة معادية للامبريالية ، ما زالت تلعب دوراً إيجابياً بصورة عامة في اطار السياسة العامة وسياسة التنمية التي تنتهجها ، الا أن التناقضات التي تعيشها هذه الانظمة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي ، تعكس على نهج وبرامج التنظيمات النسائية ، وغالباً ما نرى ـ بفعل تقييد الديمقراطية ـ أن امكانات لعب دور معبىء سليم لجماهير النساء ، تتقلص امام هذه التنظيمات ، الامر الذي يبرز مخاطر تحويلها ، الى اجهزة تنفيذية ، او دعائية للنظام ليس الا ، ويؤدي بالتالي الى ازدياد عزلتها .

٣ ـ إن عدداً من التنظيمات النسائية ذات التوجه التقدمي في بعض الأنظمة المعادية للامبريالية ، يواجه صعوبات شتى ، وذلك نتيجة محاولات هذه الانظمة توحيد التنظيمات النسائية على أساس برامجها هي (أي الأنظمة) ضاربة بعرض الحائط البرامج المتقدمة للتنظيمات النسائية التقدمية ذات التاريخ العريق ، في النضال بكل أشكاله، الملتزمة والواعية لاندماج مهام التحرر القومي بمهام التحرر الاجتماعي .

وإذ نرى أهمية وجود هذه التنظيمات وتطويرها ، كما نرى أن الصراع بينها وبين المنظمات « الرسمية » سوف يزداد ويحتدم ، كلما ازدادت التناقضات ، نرى أيضاً ، بل ونتطلع الى امكان تسوية هذه التناقضات في اطار ديمقراطي دون اللجوء الى الطرق القسرية والى استخدام أجهزة الدولة وقوانينها لضرب هذه المنظمة وتلك . ولعل اللجوء الى تعميق الديمقراطية وممارستها ممارسة حقيقية ليس سوى في مصلحة المرأة العربية والجماهير العربية كافة .

٤ ـ إن التنظيمات النسائية ذات التوجه التقدمي ، والتي تنمو في ظروف سلطة تتوجه نحو التحويل الاجتماعي الجذري ، ستشارك في مختلف نواحي الحياة وتسهم في رفع مستوى وعي وعمل الجماهير النسائية وتعبئها للمساهمة في مسيرة التقدم في بلادها ، كما تحاول استكمال خطوات تكريس المساواة في القوانين بالتصدي للمعتقدات والتقاليد الرجعية التي كرستها قرون

من الاستعمار والتخلف . والمرأة في جمهورية اليمن الديمقراطية تسير في هذه الطريق ، وقد باتت تجربتها غنية .

٥ ـ إن التنظيمات النسائية الديمقراطية ذات التوجهات التقدمية ، وإن انطلقت من الوقائع المباشرة في مجتمعاتها وتعاطت مع القضايا المطلبية اليومية فهي تتطلع الى أفق أبعد ، الأفق الذي يربط بين مشاكل المرأة الآنية وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبين ضرورات التغيير الاكثر جذرية . وهي بذلك قادرة على تعبئة أوسع فئات النساء عبر برامجها وتحالفاتها . وتجدر الاشارة هنا الى وجود العديد من هذه التنظيمات في بلدان الخليج مثلاً، وإن كانت ما زالت حديثة العهد .

٦ ـ إن التنظيمات النسائية التقدمية في الانظمة الليبرالية ، حيث تتعايش مع عدد كبير من التنظيمات التقليدية والمحافظة ، وتنطلق من استحالة تحرر المرأة بمعزل عن تحرر مجتمعها ، من استحالة النضال من أجل هذه العملية بمعزل عن النضال من أجل تغيير بنى المجتمع السياسية والاقتصادية والايديولوجية من أجل بناء مجتمع الديمقراطية الحقة والعدالة والمساواة الشاملة . إن هذه التنظيمات لقادرة ، إن هي طورت برامجها وتحالفاتها على جعل قضية المرأة قضية اجتماعية وطنية سياسية وايديولوجية ، وعلى جعل مساهمة المرأة في فرض التجديد الديمقراطي للمجتمع ، على طريق التغيير الاعمق ، مساهمة جدية ومتطورة باستمرار .

إن أهم ما يمكن أن نخرج به من هذا البحث هو تلمس أسس ومعاني هذه التناقضات المتزايدة ، وهذا الصراع المتصاعد بين المنظمات النسائية المختلفة ، بين « الرسمية » والديمقراطية أو التقدمية وبين هذه والتقليدية أو المحافظة . فهو ليس سوى جزء من الصراع حول مصير المجتمع العربي ، حول مجمل قضاياه ، وقضية المرأة واحدة منها ، إنه صراع وبالتحديد حول قضية المرأة باعتبارها قضية ديمقراطية جذرية لا يمكن النضال من أجلها ولا حلها ، بمعنى الوصول الى تحرير المرأة العربية ، الا في اطار ممارسة عميقة للديمقراطية ، تؤمن تعبئة طاقات الجماهير كافة ، ومنها النساء ، ومن أجل تحرير المجتمع العربي. . . لذلك تتعاظم اهمية العمل من أجل وحدة التنظيمات النسائية الوطنية والتقدمية على أسس ديمقراطية في كل بلد عربي والعمل من أجل حركة نسائية عربية موحدة تجمع في صفوفها كل التنظيمات القادرة فعلياً على تعبئة جماهير النساء على أسس تقدمية واضحة للنضال من أجل قضايانا القومية وقضايانا الوطنية ، ومن أجل تطور وضع المرأة العربية على الصعد كافة . . . بما يسمح بانخراطها الواسع في مجمل أشكال النضال التي تفرضها المرحلة السياسية التي نعيش ، والتي تفرضها آفاق وطموحات شعوبنا في مجتمع عربي علماني متطور ومتقدم .

كما أن ربطنا لقضية تحرير المرأة بقضية تحرير المجتمع العربي ، ليس في حقيقته ربطاً فكرياً ، ذاتياً محضاً . فلقد حاولنا أن نظهر العوامل الموضوعية ، الاقتصادية والسياسية والفكرية ، التي تحتم هذا الترابط ، وهذا التفاعل بين القضيتين . ولا بد من التأكيد على أن مجرى التطور العام لحركة التحرر الوطني العربية بمجموعها ، وما نتوقعه مع احتدام الصراع بينها

وبين اعدائها في المرحلة المقبلة ، يزيد من عوامل الترابط ويعيق ضرورات التنسيق والتقارب بين مختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربية من اجل النضال المشترك لتحقيق اهدافها في التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية . وفي الواقع إن عوامل الجمع والتقارب فيها بين الاقطار العربية تبدو اكثر فأكثر كضرورة تاريخية ، سواء من حيث ضمان شروط التحرر الوطني ، ام من حيث تأمين شروط التنمية الاقتصادية الاجتماعية على اساس التكامل . ولا عجب في أن اعداء الامة العربية من امبرياليين امريكيين وصهاينة يتعاطون ـ على الصعيد الاستراتيجي ـ مع الوطن العربي ككل متماسك . وينصب الجهد الاساسي لتفتيت هذا التماسك ومنعه من التطور باتجاه الوحدة .

إن الحركة النسائية ، وقضية المرأة ، إنما تدور وتتطور ، كما بينا في مداخلتنا ، في اطار هذه العملية العامة . وبالتالي فإن تعميق توجهاتها التحررية والديمقراطية لا يمكن أن يكون الا بتبني التوجهات الوحدوية على النطاق العربي العام ، من حيث المبدأ ومن حيث الممارسة . ولا بد أن تسهم الحركات النسائية في النضال النشيط ليس من اجل توحيد التنظيمات النسائية العربية وخلق حركة نسائية ديمقراطية عربية واحدة فقط ، بل كذلك الاسهام النشيط في جهود جميع القوى المناضلة من اجل الوحدة القومية .

تعقيب

حفيظة شقير

عندما نفكر في تقويم قضية الوحدة العربية ومكانتها في برامج وأنشطة التنظيمات والجمعيات النسائية ، يتحتم علينا دراسة العلاقات بين هذه التنظيمات والاوساط الحكومية .

بقدر ما تكون هذه التنظيمات ممثلة ومهيكلة في تجمعات حقيقية وفعلية للنساء ، بقدر ما ترسم برامج واضحة مختلفة عن البرامج الحكومية ، قادرة على طرح قضية المرأة بصفة صحيحة . حتى الآن ، لم تهتم التنظيمات النسائية بتونس والجزائر والمغرب ، بالمشاكل الحقيقية للمرأة ، ولم تفكر في وضع قضية المرأة في اطارها الصحيح . والسبب في ذلك هو أن كل هذه التنظيمات محتكرة من طرف الاوساط الحكومية ، ومنتمية الى سياسة الحزب الحاكم وهي لا تولي مسألة تحرير المرأة والعمل من اجل حركة نسائية عربية موحدة اي اهمية .

أما فيما يخص الجزائر ، فإن المنظمة القومية النسائية ومنذ مؤتمرها الأول عام ١٩٦٥ ، لم تختلف عن قاعدة المساندة التامة للسياسة الرسمية . وبالتالي لم تناضل من أجل اكتساب حق التعليم لكل النسوة الجزائريات ، ولا من أجل الدفاع عن حقوقهن . حتى التكوين الموجه للنساء ، قد انحصر في تعليم الخياطة والصناعات التقليدية والشؤون المنزلية بصفة عامة . وهي لا تتعدى أن تكون اليوم مجرد هيكل نسائي ملتزم بالميثاق الوطني وبالدستور ويعمل تحت اشراف الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني . وفي المغرب الاقصى تكوّن الاتحاد الوطني النسائي المغربي بعيد الاستقلال ، وكان من أهدافه ، « تطوير وعي جماهيري نسائي للمشاركة في الانماء الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد » . وارتبط الاتحاد الوطني النسائي المغربي منذ نشأته بالنظام الحاكم ، واعتمد في وسائل عمله على الدولة .

أما فيما يخص الاتحاد القومي النسائي التونسي ، الذي نشأ غداة الاستقلال (كانون الثاني / يناير ١٩٥٦) فإنه ومنذ البدء ارتبط بالحزب الحر الدستوري التونسي ، وظل منذ ذلك الحين خلية من خلاياه . وليس أدل على ذلك ، من مؤتمره الاخير الذي عقد في شهر آب /

اغسطس ١٩٨١ ، حيث ذهب به الامر ، الى اتخاذ وتبني مواقف أقل ما يقال عنها ، أنها تغاير مصلحة المرأة وتنافي سبيل تحررها ، كالتراجع في حقها في العمل .

مما لا شك فيه ، وحتى تستطيع هذه المنظمات النسائية أن تعبر عن مطامح النساء ، وتدافع عن مشاكلهن يجب أن تكون لهذه المنظمات ، استقلالية تامة عن الاوساط الحكومية . وفي الظرف الراهن بدأنا نرى انبعاث تجمعات نسائية ، تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحقيقية للمرأة ، وتهتم بايجاد حلول لها ، وتضع قضية المرأة في اطارها الحقيقي الصحيح (تونس : نادي طاهر الحداد ، الجزائر : تجمعات نسائية في الجامعة ، خصوصاً في وهران والجزائر) .

وهكذا فإن استقلالية المنظمات النسائية ، وتوفير الاجواء الديمقراطية يمكنان من وضع قضية تحرير المرأة في اطارها الصحيح ، باعتبارها لا تتجزأ عن قضية تحرير المجتمع العربي . وكذلك يشجعان العمل من أجل توحيد صفوف النساء المغربيات وبصفة عامة العربيات ، في التفكير ببرامج موحدة وطرق جماعية للعمل .

المناقشات

غسان سلامة : أرجو أن تسمح لي الباحثة بالتعبير عن حرجي الشديد ، وانا اقرأ مساهمتها في هذه الندوة . وقد يكون السبب الأول في حرجي ، احساسي بقدر من التعسف في ربط قضية المرأة بمقولة الصراع الطبقي . وبدت الورقة اجمالاً رداً متحمساً رافضاً لمقولة خصوصية قضية المرأة . رأت الكاتبة أن مصير هذه المقولة الفشل ، ولم تقل لماذا . كما لم تعطنا ـ برأيي ـ البرهان الكافي على هذا التماسك شبه الميكانيكي بين تحرر المرأة والصراع الطبقي .

أنحت السيدة مطر باللوم على الاصول البورجوازية لقائدات التنظيمات النسائية لتفسير فشل العديد منها. وقد ورد تعبير البورجوازية مرات عديدة في الصفحة الواحدة، ولدى الكلام عن مراحل تاريخية مختلفة ، وعن بلدان مختلفة . ولا تبدي الباحثة أي حرج ازاء هذا الاستعمال الواسع وغير النقدي لمفهوم البورجوازية في مجتمعنا العربي . وهذا في رأيي قابل للنقاش على الأقل . ولا بد هنا من التذكير ، بأن العدد الأكبر من التنظيمات التقدمية العربية ، والتي تراها الباحثة « الاكثر جذرية » بالتحديد ، لا تتميز بالضرورة باعطاء المرأة دوراً اكبر في قيادتها او في تحديد توجهاتها .

أما القول « بأن الأزمة التي يعيشها الاتحاد النسائي العربي ، تأتي في اطار ازمة حركة التحرر في منطقتنا » ففيه برأيي موقف جزئي جداً من الموضوع . هنا أيضاً البرهان على ترابط المسألتين من خلال علاقة السبب والنتيجة ليس متضمناً في الورقة . ويبدو لي في هذا الصدد أن إشكالية تحرر المرأة تمر اليوم في ازمة عميقة ، بعد انتفاضات العقدين الماضيين . وأن ابعاد هذه الأزمة ليست عربية فحسب بل عالمية ، بالقدر الذي تسمح به معرفتي المتواضعة بالقول .

حامد عمار : لا شك أن للتنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي ، ادواراً متفاوتة في مواجهة قضايا المرأة والقضايا الوطنية بصورة عامة . وقد تفاوتت هذه الأدوار في مراحل مختلفة وظروف متنوعة . والملاحظة التي اريد أن أشير لها لتكون موضعاً للتوضيح ، هي

موقف هذه التنظيمات والجمعيات في انسجامها وتماسكها الداخلي اي العلاقات بين القيادات والقواعد في داخل التنظيمات من ناحية ، ثم العلاقة بين هذه التنظيمات في كيانها التنظيمي كوحدة، وبين بقية النساء وقطاعاتهن ممن لم ينتسبن الى هذه التنظيمات، سواء أكن من النساء المثقفات الواعيات ، أم من غيرهن . ويبدو أنه في المرحلة الراهنة ، هناك حالة تخلخل في داخل هذه التنظيمات النسائية وفي علاقاتها بقطاعات النساء الأخرى . هذه الملاحظة الخاصة بموقع هذه التنظيمات ، من قضايا المرأة والتحرر الوطني ، تدعو الى مراجعة في بعض الحالات لأساليب وأسس قيام هذه التنظيمات ، والى اهدافها ووسائلها التنفيذية . إن عضوات الجمعيات ينتقدن قياداتها باحتكار العمل النسائي ، والنساء خارج هذه التنظيمات ينتقدن بعدم فاعلية هذه التنظيمات ، حتى في الشؤون المرتبطة بقضايا المرأة الخاصة .

عبد الهادي خلف : باديء ذي بدء ، أود أن أسجل تثميناً عالياً للجهد المبذول في اعداد هذه الورقة بهذا التكثيف الموجز لخبرة طويلة للكاتبة ، ضمن الحركة السياسية وضمن الحركة النسائية . لدي بعض الملاحظات ، وبعضها ثانوي ، حول مناقشة الاوضاع الراهنة للحركة النسائية العربية كما تعرضها الورقة .

لا خلاف اساسي حول الاستنتاجات الرئيسية المشار اليها . ولكن ما هو غائب يثير التساؤل : ما هي مسؤولية التنظيمات النسائية ذاتها في مجال عرقلة التحرك نحو تعبئة النساء من أجل التغيير ، وباتجاه تكريس التحرر السياسي وتحقيق الوحدة ؟ هل لطابعها النخبوي اي تأثير في هذا المجال ؟ وكيف يؤثر في استمرار أزمة الحركة النسائية العربية ، تبعية التنظيمات النسائية للتنظيمات السياسية الأم ؟ وما هو المخرج من هذه الأزمة ، ومن استمرار تلك التبعية ؟

ولعلي هنا لا أضيف شيئاً لمعلومات الباحثة بالتذكير بما حدث للاتحاد النسائي العربي العام ، وما عاناه من جراء تبعية المنظمات الاعضاء فيه لمؤسسات الدول التي تنشط فيها . ولعل كل من حضر المؤتمر الاخير للاتحاد النسائي قبل اسابيع ، أو تابع اعماله ، يستطيع تقديم أكثر من مثال على أن التنظيمات النسائية العربية ، ما زالت حبيسة الدور الثانوي المخصص لها ضمن الحركة السياسية العربية ، باعتبارها ، اي التنظيمات النسائية ، ليست اكثر من رافد لنشاط الحركة السياسية ذات الطابع الذكوري أساساً وتوجهاً . فما زالت المنظمات النسائية ، وبخاصة قياداتها امتداداً نسائياً لحركة ذكورية . وهنا لا بد من التوقف للاشارة ، الى أن ذلك ، لسوء الحظ ربما ، ليس محصوراً بالمنظمات « الرسمية » ، بل تشمل ايضاً عدداً من المنظمات ، ذات الطابع التقدمي او الديمقراطي .

والسؤال ، اخيراً ، هو كيف يمكن للمرأة وتنظيماتها أن تخرج من هذا الحصر ، وأن تكرس استقلالها التنظيمي والسياسي ، القادر على أن يسهم ، في حل مشكلات المرأة ذات الخصوصية ، وأن يسهم بشكل أكثر فاعلية في مسار النضال العربي العام ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ؟

نجلاء نصير بشور : اود هنا التحدث في نقطتين :

١ ـ لقد طرحت قضية مهمة بالنسبة للجمعيات والتنظيمات النسائية العربية وأنها فعلا تدعو الى النقاش . وهي « استقلالية » هذه التنظيمات والجمعيات ، اي استقلالية ؟ والى أي مدى ؟ إن الجمعيات النسائية ، لو كانت مستقلة كلياً عن السياسة او العمل السياسي ، او التنظيم السياسي لكانت تتحول في ارقى اشكالها الى جمعية خيرية تسدي خدمات اجتماعية بسيطة متفرقة وبالتالي ، لا تعالج مشاكل المرأة بمجملها كجزء من مشكلات المجتمع ككل ، ولا تساهم في التطوير العام . إلاّ أن الجمعيات النسائية الحالية ولا سيما تلك التي تشارك ضمن الاتحاد النسائي العربي ، تعبر عن ارتباط كلي بانظمتها واحزابها الحاكمة ، يفوق اي تنظيمات او هيئات نقابية عربية اخرى . فبعد الازمة السياسية العربية الاخيرة ، والتي سببتها الخطوات التي اتخذها الرئيس السادات بعد زيارته لاسرائيل ، استطاعت المنظمات النقابية والشعبية العربية أن تحافظ على وحدة اتحادها العربي ، وفي الوقت نفسه أن تطرح موقفاً سياسياً وطنياً وقومياً من هذه الخطوات ، غير أن الاتحاد النسائي العربي ، هو الوحيد منها ، الذي انقسم وانشق على نفسه مما يظهر فعلاً تبعية كبيرة للمرأة امام الرجل وامام السلطة .

٢ ـ النقطة الثانية وهي موضوع هذه الندوة ، هـي الدور الذي تلعبه هذه المنظمات النسائية في الوحدة العربية . للسبب الذي ذكرت فإن دور هذه المنظمات في الوحدة العربية يكاد لا يذكر وذلك بسبب وجود الصفوة والنخبة في قيادة وحتى في تركيبة الاتحادات هذه نفسها . وبالتالي ابتعادها عن الجماهير النسائية العربية بشكل عام .

اميرة الدرا : لا شك أن ورقة الاستاذة ليندا، غنية بمعلوماتها، ومحملة بخبرات متنوعة وثمينة في ميدان العمل مع المرأة ، وللمرأة . ولكن لي بعض التحفظات حول التنظيم النسائي ، او الاتحاد النسائي اينما كان وفي اي قطر من الاقطار العربية . لقد سئل احد السياسيين في العالم ، حينما أوكل اليه حل المشكلة الزراعية في بلده فأجاب أنها لمشكلة معقدة صعبة ، لأن التعامل فيها ، يكون مع كائنات حية . . . صحيح أن الزرع لا يناقش ولا يحتج ولكنه يقلل انتاجه .

إذاً بقدر ما نقدم نأخذ ونجني، . . . نصيب المرأة العربية في المجتمع العربي ككل ما زال ضئيلاً هزيلاً ، ولذلك فهي ترد التخلف الذي تأخذه بتخلف . . وإن اختلفت الصور وتنوعت . والسؤال يطرح نفسه هل إن المرأة العربية التي تتمتع بمركز قيادي ، في التنظيمات النسائية ، تتمتع بالحقوق التي تؤهلها لهذا العمل ؟ وهل المرأة العربية القيادية ، في اي قطر عربي مؤهلة بثقافة معاصرة أو تواكب عصرها . عصر الانسان المثقف الواعي المتفهم لقضاياه وللقضايا المعاصرة ؟ وإن جاءنا الجواب بالنفي ، فهل نتوصل الى مقولة : إن فاقد الشيء لا يعطيه .

لقد ثبت أن المرأة المثقفة الواعية الحرة ، التي تنتزع حقوقها من المجتمع ، بعيدة كل البعد عن التنظيمات النسائية في الوطن العربي . ويمكننا أن نعتبر ذلك سبباً مهماً من اسباب فشل هذه التنظيمات . ولن اغالي اذا قلت إن هذه التنظيمات قد كرست عزلة المرأة وابعدتها فعلياً عن

فرض ذاتها ، وعن ممارسة دورها الحقيقي في تطوير المجتمع فعلياً . اما بشأن مشاركة المرأة في العمل الثوري الوحدوي فهذا لا يتم في عزلتها عن الرجل. ونحن اليوم والحمد لله لا تنقصنا الانقسامات والتكتلات ولذلك ارى ، أن تشكل النساء قوة داخل الثورة الاجتماعية ، وفيها لا بمعزل عنها ، فتتحرر المرأة ضمن الثورة ، وداخلها كما يتحرر الرجال تماماً ، لأنني لا ارى ان هناك امرأة أو رجلاً إنما أرى انساناً عربياً متخلفاً ، لأن التخلف ، ينعكس على المجتمع ككل . وفي ظني أنه لا يقل نصيب الرجل من التخلف ، عن نصيب المرأة ، وإن كان هناك بعض الصور الظاهرية الخداعة ،فهما في التخلف رفيقا درب ، وشريكان قد يكونان متساويين في معظم الأحوال .

درة محفوظ : إن الوظيفة الحقيقية للاتحادات النسائية الرسمية هي إبعاد النساء عن المشاركة الفعالة في المنظمات القومية ، وعزلها عن النشاط السياسي . وهذه المنظمات تخدم السياسة السائدة ، عوضاً عن قضية المرأة . فهي تعمل لمنع كل محاولة لتجمع نسائي مستقل ، يسعى الى معرفة مشاكل المرأة والاستجابة لحاجاتها . واخيراً ، فنحن نطالب بالاستقلالية لا بالخصوصية ، ولا نستطيع النجاح ، الا اذا تسربت المرأة وأفكارها وكفاءاتها في لحمة النظام في التنظيمات والاتحادات والنقابات .

حكمت ابو زيد : هذه الدراسة المركزة تقدم فكراً شمولياً عن حركة المرأة العربية من خلال تنظيماتها وجمعياتها النسائية ، كما تدل على مدى الاهتمام الذي تبديه الباحثة بشأن نشاطات المرأة على جميع الصعد . ولقد أصابت القول في نقاط عدة أهمها :

- إن الحركة النسائية ، لم تحظ حتى اليوم بالاهتمام الكافي من الكتاب والمؤرخين ، وأن اكثر ما كتب في هذا الشأن لا يتعدى المجالين الاعلامي والدعائي .
- إن قضية المرأة ، هي قضية مبدئية ، تنتمي لقضايا الديمقراطية ، وقضايا التحرر الوطني ، ومن هنا كان طرح قضية تحرير المرأة مصاحباً لبدء حركات التحرر ضد الاستعمار .
- إن اهم اوجه القصور التي تعانيها الجمعيات والتنظيمات النسائية ، يتمثل خير تمثيل في الاتحاد النسائي العربي .
- إن الاهتمام بالعمل الاجتماعي ، قد انحصر في سيدات الطبقة البورجوازية . وإن هناك ضرورة لتوحيد التنظيمات النسائية العربية ، وخلق حركة نسائية ديمقراطية عربية واحدة - تعمل في سبيل الوحدة . المهم هو كيف ؟

الواقع أن الورقة تمكنت من أن تضعنا على أول طريق المعرفة ، ولكنها لم تشف غليلنا في المزيد منها ، وفي تعميقها ، فعلى سبيل المثال : كيف يمكن توحيد التنظيمات النسائية العربية ، وخلق حركة نسائية ديمقراطية ، تعمل في سبيل الوحدة ؟ واذا كانت الجمعيات والتنظيمات في الوطن العربي،هي أداة لتنظيم امكانات المرأة،فالسؤال هو،كيف يتم هذا؟وكيف يمكن تعبئة جهود المرأة في هذا السبيل ؟ ولعلنا ما زلنا في حاجة لمعرفة الفرق بين مفهوم الجمعية ، ومفهوم التنظيم ، لكي ندرك بعض معالم الطريق نحو مستقبل افضل . فمفهوم الجمعية

Association ومفهوم التنظيم Organization هل تراهما يختلفان في المعنى ؟ أم هل يعنيان شيئاً واحداً ؟ وهل يتفقان او يختلفان في الدور الذي يقومان به ؟ وأيهما ظهر تاريخياً قبل الآخر ؟ وأيهما أشمل وأعم من الآخر ؟

كل هذه أسئلة ، توضح طبيعة كل منهما ، كما توضح العلاقة التي تربط بينهما . واذا كانت الجمعية قد التصقت وظيفياً بالعمل الاجتماعي ، فإن التنظيم ارتبط وظيفياً بالعمل السياسي ، كذلك فإن مفهوم اتحاد Federation ، يشير الى التنسيق ، بين مجموعة من الجمعيات ويتمثل ذلك في مجلس أعلى يشرف على أنشطة الجمعيات الاعضاء ويقوم على رسم سياستها العليا وتحديد أهدافها . واذا كانت الجمعية تقوم أساساً على العمل التطوعي ، فلقد ارتبطت من حيث التأسيس والرعاية والاشراف بالمرأة البورجوازية، التي تمتاز عن غيرها من النساء ، بأن لديها الوقت الكافي للتفرغ لادارتها ، كما تتمتع بقدر من الجاه والنفوذ وتمتلك ثروة وتستطيع تذليل الصعوبات بفضل نفوذ أسرتها .

هكذا أضحت الزعامة النسائية ، تتمثل في رئاسة الجمعيات الاجتماعية ، كما أصبحت هذه الزعامة حكراً على جماعة من الصفوة والنخبة من السيدات ، وكثيراً ما أصيبت هذه الجمعيات بالشلل ، نظراً للمنافسة والصراع بين اعضاء مجلس الادارة على احتلال المناصب العليا التي كادت تصبح حكراً على أسر بعينها ، كما حدث في مصر ، في بعض الجمعيات (مثل جمعية اصدقاء الطفولة ، أو جمعية تحسين الصحة .. الخ) .

اما التنظيم النسائي فهو يرتبط عادة بالحزب الحاكم ، كما هو الحال في أقطار عربية عديدة وكثيراً ما ينظر اعضاء التنظيم الى اعضاء الجمعية نظرة عداوة ، ان لم تتسم بالدونية ، كما يتميزن بأنهن أكثر انضباطاً والتزاماً بالقواعد التنظيمية ، واما الأخريات فيتمتعن بحرية أكبر .

المشكلة إذاً ، كيف يتم التنسيق بين هذين النوعين من التنظيم ؟ وكيف يمكن التغلب على مشكلات متوارثة ، وعيوب مترسبة في نظام الجمعيات ؟ مثلاً ، كيف يمكن افساح المجال للقاعدة العريضة من النساء الكادحات لكي ينتمين الى هذه التنظيمات ؟ وكيف يتم القضاء على نظام احتكار المناصب القيادية ؟ وكيف يغذي التنظيمان بعضهما البعض بالعضوية ؟ وكيف لا يقتصر العمل الاجتماعي على الجمعيات ؟ وكيف يتبنى التنظيمان مشروعات التنمية ؟ وكيف يمكن أن تتم عملية تسييس اعضاء الجمعيات ؟ وكيف يختار المجلس الاعلى ، الذي ينسق بين أعمال الجمعية والتنظيمات النسائية ؟

ـ ثم ، ما هي مصادر تمويل الجمعيات ؟ وكيف يمكن ضبط هذه المصادر ، حتى لا تصبح وسيلة لاخضاع سياستها ونشاطها، لجهة تبعدها عن الأهداف الوحدوية ؟ وكيف تتفق النساء العربيات على سبيل المثال ، للانخراط في مشروع مثل مشروع محو الامية ، حتى يتخطين الحدود السياسية المصطنعة بين أجزاء الوطن العربي ..؟ وكيف تلتقي النساء العربيات على طريقة عمل ، تقربنا من تحقيق تحرير الوطن العربي ووحدته وتحرير المرأة ؟

وإذا كانت عملية تسييس المرأة تبدأ بتنمية شعورها بالانتماء للمجتمع المحلي، فإن الجمعيات والتنظيمات النسائية لا بد من أن تعمل على توسيع دائرة الولاء حتى تشمل الوطن القومي كله . واذا كان العمل الاجتماعي ، قادراً على جذب القاعدة النسائية العريضة لخدمة قضايا المجتمع المحلي ، فلا بد من أن يسهم الرجل بنصيبه حتى يقترب من قضية تحرير المرأة ، فيمارس حلها عن طريق العمل المشترك بين الرجل والمرأة .

كيف نتمكن من التغلب على أسباب الصراع والتصادم بينهما ، عن طريق عمل مشترك وفي اطار واحد من العمل المنظم ؟ وهل تستطيع الأوعية التنظيمية التقليدية، من أن تقوم بعملية الانصهار القومي ؟ أم نحن في حاجة الى صيغة جديدة ننظم من خلالها عملنا الاستراتيجي والمرحلي ؟

ليندا مطر: يقول الدكتور غسان سلامة ، إن الباحثة تخلت في بحثها عن خصوصيات المرأة ، وظلمتها بربطها في نضال الطبقات ، ثم يتابع ، إن الباحثة ، تردد اكثر من مرة ودون حرج كلمة «بورجوازية»، وتحملها مسؤولية تخلف التنظيمات النسائية دون أن تفسر لنا لماذا ؟

- فليسمح لي أن اعيده الى عنوان الندوة ، وبالتحديد عنوان الموضوع الذي كلفت به . ليست مهمتي التحدث عن خصوصيات المرأة ، إنما عن دور المنظمات النسائية في الوطن العربي ، وهل يصب هذا الدور في اتجاه تحقيق الوحدة العربية . إن خصوصيات المرأة ، ليست فئوية أي أنها تخص المجتمع ككل ، وهنا أشير الى نقطة الانطلاق المنهجية ، التي حكمت مداخلتي كون اعتبار قضية المرأة جزءاً من قضية الديمقراطية بمعناها الأشمل والاوسع ، وبصورة اكثر تحديداً : اعتبارها جزءاً من قضية التحرر الوطني نفسها . . الخ .

أما كلمة«بورجوازية»الصغيرة والكبيرة والمتوسطة التي وردت اكثر من مرة في بحثي، فهذه الكلمة ليست من اختراعي ، انها تعريف لايديولوجية قد سادت وما زالت تسود معظم قيادات حركات التحرر الوطني العربية ، كما أنها قادت وتزعمت حركات نسائية كثيرة في الوطن العربي . وبحكم واقعها الطبقي ، لم تصمد امام الصعوبات ، وبالتالي لم تتمكن من قيادة الجماهير ، الى التحرر الكامل ليس من الاستعمار العسكري والسياسي فقط ، بل ايضاً من الاستعمار الثقافي والاقتصادي ، لذلك اردها دون حرج ، لأنها في نظري واقع وحقيقة .

- حول ضياع استقلالية المنظمات النسائية ، في حال ارادت أن تتعاطى الامور السياسية ، كما جاء في تعليق الدكتور حامد عمار ، أظن أننا هنا نختلف ، فيمكن للمنظمة النسائية أن تكون مستقلة وأن لا تكون تابعة للأحزاب وللانظمة الحاكمة ، بمعنى أن تكون ديمقراطية ، على شرط ، أن ترتبط بوطنها وبقضايا شعبها . إن ديمقراطية المنظمات النسائية ، كفيلة بجمع شمل كل هذه المنظمات لتصب في اطار تحقيق الوحدة النضالية . والاتحاد النسائي العربي اكبر دليل على صحة نظريتنا هذه . فلو استطاع الاتحاد النسائي العربي أن يستقل نسبياً ، لما انقسم على نفسه وسبب انقسامه كون الاتحاد المذكور ، كان يضم المنظمات النسائية الممثلة

للحكومات فقط ولم يكن يقبل بين صفوفه منظمات ديمقراطية مستقلة .

ـ انا موافقة مع الزميلة نجلاء بشور ، بأن المنظمة النسائية التي لا تتعاطى السياسة تتحول الى جمعية خيرية ، ولكن تعاطي السياسية لا يعني الالتزام الحزبي ، بل يعني الالتزام الوطني .

ـ الاستاذة اميرة الدرا ، تتحدث عن المنظمات النسائية بحسرة وألم ، وتصل الى الاستنتاج بأنها تخجل أن تقول بأنها تعمل في منظمة نسائية . فهذا رأيها . اما أنا فلست من هذا الرأي ، انا افتخر ويشرفني أن اقول ، بأنني اناضل في لجنة حقوق المرأة اللبنانية ، وأرى ذلك من واجبي ، كما أنه من الضروري وجود منظمات نسائية ديمقراطية ، لأن المرأة في الوطن العربي (لا اتحدث عن الاستثناءات) ما زالت بعيدة كل البعد ، عن الفكر السياسي والاجتماعي ، ومهمة المنظمة النسائية الديمقراطية الوصول الى هذه المرأة ، وجذبها للعمل الوطني الاجتماعي .

ـ يقول الدكتور عبد الهادي خلف ما هو المخرج من الأزمة التي تعانيها المنظمات النسائية في الوطن العربي ، أظن أن ذلك يتطلب الكثير من الندوات واللقاءات بين المنظمات النسائية ، والقوى الديمقراطية العربية لوضع استراتيجية عمل وحدوية تخرجنا من الدوامة التي نعيشها .

الفصل السابع

مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية

نجلاء نصير بشور

مقدمة

قبل البدء بهذا البحث أود ابداء بعض الملاحظات وهي :

١ ـ إن دراسة مكانة المرأة في الاحزاب والتنظيمات السياسية تحتاج الى عمل ميداني يقيس على ارض الواقع ـ وبدقة ـ المكانة الحالية وتطور هذه المكانة للمرأة داخل التنظيم السياسي الوحدوي . وكذلك دراسة العوامل التي ادت الى هذا التطور : الموضوعية منها والمتعلقة بالوضع النضالي والجو الاجتماعي العام ، والذاتية المتعلقة بالمنطلقات الفكرية والممارسات العملية وتطورها . واخيراً مقارنة الاحزاب الوحدوية بعضها ببعض او مكانة المرأة فيها . الا أن ضيق الوقت المتاح في مثل هذه الندوات ولعدم وجود اي بحث سابق في هذا المجال ، قد جعل هذا البحث يقتصر على عرض سريع وأولي لوضع المرأة في الاحزاب الوحدوية .

٢ ـ لقد حصر الموضوع وللاسباب السابقة في نموذجين لهذه الاحزاب على امتداد الوطن العربي . وقد كان السبب في هذا الاختيار لهذين النموذجين ـ بالاضافة الى اهميتها في النضال الوحدوي العربي ـ يعود لتوافر الحد الادنى من المعلومات حولهما في المشرق بالذات . وهنا نود الملاحظة بأن حركة كبيرة كالناصرية لم تعالج في هذا البحث ولم تكن ضمن النموذجين رغم اهميتها الكبرى ، لسبب وحيد وهو عدم توافر المعلومات الاولية لضيق الوقت . واستطرد القول هنا بأنه من الضرورة استكمال هذه الدراسة فيما بعد وتوسيعها لتعالج الموضوع بشكل شامل وتدخل الناصرية كنموذج مهم للاحزاب والتنظيمات الوحدوية والتي كان للمرأة فيها دور بارز في معقلها ومكان انطلاقها مصر .

٣ ـ اقتصرت الدراسة على الاحزاب العربية الوحدوية في اطارها العام ولم تتطرق الى اي تنظيم في اطار الثورة الفلسطينية . فحركة القوميين العرب قد عولجت حتى التاريخ الذي تحولت فيه من تنظيم قومي الى تنظيمات قطرية وبشكل خاص فلسطينية تنادي بالتحرير

وتلتزم الكفاح المسلح . كما لم تتطرق للامتداد الفلسطيني لحزب البعث ضمن منظمات المقاومة ، وذلك لسببين ، اولهما : رغم الترابط العضوي بين التحرير والوحدة ، فإن التنظيمات السياسية داخل اطار الثورة الفلسطينية حتى لو كان منطلقها قومياً،فكرياً او تنظيميا ، الا أنها التزمت بكونها منظمة فلسطينية تنظيميا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية . ثانيهما: رغم ان التحرير والكفاح المسلح هما عاملان حاسمان قد فرضا متغيرات كثيرة ومستوى جديدا للنضال ، الا أنه لا يمكن معالجة هذه المنظمات الفلسطينية ذات المنطلق القومي دون معالجة الثورة الفلسطينية ككل وبجميع فصائلها .

٤ ـ إن الاسلوب الذي اتبع في هذا البحث في قياس مدى جدية الاحزاب في موضوعة المرأة هو المقارنة الداخلية لكل حزب على حدة . فقيست مكانة المرأة بالنسبة للمنطلقات الفكرية للحزب نفسه ولممارسات المرأة النضالية ضمنه .

وهناك عاملان أساسيان يحددان مكانة المرأة العربية في الاحزاب والتنظيمات السياسية الوحدوية : اولهما ، مدى تحقيق هذه الاحزاب لاهدافها العامة في الوحدة والتحرير والديمقراطية . إذ أن تطور مكانة المرأة العربية نحو مزيد من التحرر من القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة لا يتم بمعزل عن التغيير الشامل وازالة اشكال الاستغلال في المجتمع ككل . وثانيهما ، مدى جدية هذه الاحزاب في نظرتها الى المرأة ، ومدى الاهمية التي توليها لها كجزء من منطلقاتها النظرية ، وكممارسة عملية باتجاه تطورها .

وفيما يتعلق بالعامل الاول، فلسنا هنا بصدد تقويم هذه الاحزاب ومدى تحقيقها لاهدافها الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل نكتفي بالاشارة الى أنه بقدر ما تقترب هذه الاحزاب من احداث التغيير المطلوب باتجاه تحقيق اهدافها بقدر ما تؤثر في تطوير مكانة المرأة في المجتمع العربي ضمن هذا التغيير الشامل. وهنا نأتي الى العامل الثاني وهو مدى جدية هذه الاحزاب في معالجة موضوع المرأة والممارسة العملية باتجاه تطورها .

اولاً : الموقف النظري

من الناحية الايديولوجية لم تعالج الاحزاب الوحدوية العربية بشكل عام واقع المرأة العربية والموقف منه ومن التغيير المطلوب حياله معالجة جدية ، ولم توله الاهمية التي يستحق . صحيح أن هناك احياناً ذكراً للمرأة في المبادىء العامة ، ولكن المعالجة لم تكن شاملة ولم تعط الحلول الجذرية المناسبة، كما تعالج اي قضية سياسية او اقتصادية اخرى . وفي هذا المجال نورد نموذجين لهذه الاحزاب ، حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب .

في بدء عمل حزب البعث ، وحركة القوميين العرب في نهاية الاربعينات اعطي الاهتمام الاول للعمل السياسي والوطني . وكانت القضايا الاجتماعية برمتها موضوعاً ثانوياً . ولم يبدأ الاهتمام بمعالجة هذا الموضوع نظرياً من قبل حزب البعث الا بعد سنوات

من تسلم الحكم في العراق وسورية. لقد عبر حزب البعث في احد بنود دستوره عن موقف عام وليبرالي ازاء قضية المرأة . فقد جاء في المادة (١٢) من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي والذي اقره المؤتمر القومي الاول عام ١٩٤٧ : «تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها . والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق»[١] . الا أن هذا الموقف تطور كما تطور مجمل فكر البعث . وانعكس ذلك في المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس عام ١٩٦٣[٢] .

فتحت باب الديمقراطية الشعبية ورد بند خاص بالمرأة جاء فيه : «إن الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع ، لذا اصبح تحرير المرأة العربية ضرورة ديمقراطية بالاضافة الى كونها ضرورة انسانية . إن النظرة الدونية الى المرأة جزء لا يتجزأ من ايديولوجية المجتمع الاقطاعي ـ العشائري ولهذا فإن تحرير المرأة يقع في رأس مهمات الثورة القومية الاشتراكية . وان بناء مجتمع عصري ديمقراطي متحرر لا يمكن أن يكون تاماً وسليماً الا اذا واجه قضية المرأة مواجهة مبدئية شاملة وجزئية» . . . . . ثم يحدد «الا ان المجتمع الاشتراكي هو وحده الذي يوفر ظروفاً موضوعية لتحرير المرأة على نحو سريع وجذري . إن الحزب والسلطة الثورية ، يجب أن يعملا على مكافحة العقلية السلبية تجاه المرأة وأن يعملا لتصفية آثار الافكار الرجعية ، وأن يحولا هذا الكفاح الى اسلوب عملي تطبيقي يتيح لها المساهمة الفعالة في الحياة العامة وفي النضال ، هذه المساهمة هي التي ترفع كل القيود التي تمنع تطور المرأة وتفتح شخصيتها الانسانية» .

تسلم حزب البعث مقاليد السلطة في قطرين هما سورية والعراق عام ١٩٦٣ . وسنعالج موقف البعث في السلطة في كل قطر على حدة .

ففي سورية جاء الاهتمام النظري والمركزي بموضوع المرأة متأخراً ، ففي السنة العالمية للمرأة ، خص رئيس الجمهورية العربية السورية الرئيس حافظ الاسد المرأة بحديث عبر فيه عن موقف قيادة البعث من المرأة . وقد جاء في حديثه[٣] : «إذا كنا نريد لبلادنا أن تنمو وتزدهر ولشعبنا أن يحقق التقدم والنصر فلا بد من أن تأخذ المرأة دورها كاملاً وان تتهيأ لها كل العوامل التي تمكنها من اخذ هذا الدور . وما لم تأخذ المرأة مكانها الطبيعي في مجتمعها فإن ثغرة واسعة ستظل في كياننا تشكل منفذاً لكل عدو يريد أن يتسلل الى قلب الوطن العربي» .

وبعدها وفي المؤتمر القطري السابع للحزب والذي عقد في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ اشار تقرير المؤتمر للمرأة بتوصية ضمن التقرير العام . فقد جاءت التوصية التاسعة كالتالي[٤] : «الاستمرار في زج طاقات المرأة في عمليات التنمية والعمل على زيادة توفير فرص التأهيل

---

(١) نضال البعث، ١١ ج ، ط ٤ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٦) ، ج ١ : القطر السوري ، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩ : من معركة الاستقلال الى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الاول .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ : المؤتمرات القومية السبعة الأولى ، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤ .

(٣) الرئيس حافظ الأسد ، «خطاب ٨ آذار / مارس ١٩٧٥ ،» .

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير العام للمؤتمر القطري السابع ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ (دمشق : حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٧٩) .

والتدريب والتعليم بما يتلاءم وحاجات المرأة في القطر ويسارع في اشراكها فعلياً في عمليات الانتاج والادارة والتخطيط » .

وفي العراق ايضاً جاء الاهتمام بقضية المرأة متأخراً وبمناسبة السنة العالمية للمرأة ١٩٧٥ ، عبرت قيادة الحزب على لسان رئيس الجمهورية العراقية الحالي الرئيس صدام حسين عن موقفها كالتالي :(٥)« إن الموقف الفكري في حزبنا ومنطلقاتنا المبدئية ونظرتنا الاستراتيجية المتصلة يضع الانسان ، امرأة كان أم رجلاً ، هدفاً للنضال والوسيلة الاساسية له . إن تحقيق التحرير الكامل للمرأة ، بمقدار ما هو ضرورة ثورية لدفع عجلة التقدم بطاقة مضاعفة ، فإن الواقع الذي يمر به المجتمع ، وما يجابهه من تحديات مصيرية لا يسمح اطلاقاً ببقاء الجماهير النسوية خارج حدود المهمات القومية والوطنية التي تتطلب مشاركتهن الفعالة في صد هذه التحديات ، وتوفير مستلزمات واسعة ومتعددة ، تشكل محصلة الزخم النضالي المطلوب والمعاكس لتلك التحديات . وإن تحرير المرأة هو اساس مركزي لتنشئة الجيل ، وتحمل مسؤولياته الجسيمة . وعلى ذلك تكون مشكلة تخلف المرأة ، على كافة الاصعدة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، من اخطر العراقيل التي تناهض مسيرة التطور » .

وبعدها اعترف المؤتمر القطري الثامن في تقريره(٦) ان : « المرحلة الماضية لم تشهد القدر الكافي من النضال الايديولوجي والعملي على طريق تحرير المرأة من القيود الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تعيق اسهامها الكامل والفعال في المجتمع . . .» . وأقر « ان علينا أن نعمل على توفير التعليم وفرص العمل الواسعة للمرأة وعلى مساواتها بالرجل في الجوانب الحقوقية ، كما أن علينا أن نناضل لفضح الاتجاهات والافكار الرجعية والمتخلفة التي تحط من قدر المرأة وتنظر الى وجودها الانساني من زاوية واحدة . . . .» كما أقر أنه « يتحتم بذل اقصى الجهود في مختلف الانشطة والقطاعات والمجالات لتسريع عملية تحرر المرأة واحتلالها موقعها الطبيعي في المجتمع » .

ولكنه سجل التحفظ التالي: « وفي هذا الشأن علينا أن نضع في حسابنا ونحن نناضل على طريق تحرير المجتمع ومن ضمنه المرأة ، أن لا تتخذ تدابيرنا طابعا متسرعا وانفعاليا غير مدروس مما يتيح ذرائع واغطية للرجعية المحلية والعربية للتحرك المضاد للثورة . كما أن علينا أن نحذر من جعل العقلية الرجعية المضادة ذريعة للتقاعس عن السير في خطة مبرمجة لتحقيق مهمات التحرر المطلوبة لأن ابقاء القيود الراهنة التي تعيق تحرر المرأة هو بحد ذاته من اسباب بقاء الرجعية وقوتها » .

وقد سجل هذا التحفظ ايضاً الرئيس صدام حسين عند مناقشة ورقة عمل قدمها الاتحاد العام لنساء العراق حول تغيير قوانين الاحوال الشخصية لصالح المرأة بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٦ وكانت كالتالي(٧) : « عندما نعالج المسألة الحقوقية للمرأة او مسألة الموقع التاريخي لها في بناء المجتمع اذا كانت الصيغ تجعلنا نخسر قسما مهما من المجتمع يجب أن لا نقدم عليها . . . ولكن في نفس الوقت

---

(٥) الرئيس صدام حسين ، عن المرأة والثورة (بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٧٦) .

(٦) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن (بغداد : حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٧٩) .

(٧) حسين ، عن المرأة والثورة .

يجب أن نبتدع الوسائل ونهيء الظروف التي تجعل الخسارة ، بعد سنة او سنتين او ثلاث ، هي اقل لكي تمضي عملية التغيير في سبيلها الى امام . يجب أن يكون هناك عرف جديد ينسخ العرف القديم ، ويسهل مهمة التشريعات اللاحقة . . . » . وكذلك اشار الى أن « الاهم من كل هذا هو أن تحرر المرأة من خلال العمل العقلي والمشاركة الجدية في بناء المجتمع . علينا أن لا ننسى أن التجربة في هذا القطر ليست للقطر العراقي فحسب . . . وإنما هي للأمة ككل . . . ويجب علينا أن لا نستبعد شعبنا العربي خارج القطر في حساب آثار اي قرار أو نهج نتبناه ، حتى عندما يكون شعبنا داخل القطر مستوعباً لخطواتنا استيعاباً كاملاً » .

أما حركة القوميين العرب فلم تتعرض تقارير مؤتمراتها للمرأة ، واقتصرت على القضايا السياسية والوطنية ، وخصت المرأة في برامج عمل خاصة بها . ولكنها اعطت المرأة اهتماماً نظرياً فيما بعد وتحديداً في بدء الستينات .

ثانياً : الواقع العملي للمرأة ـ المكانة الحزبية

قبل التطرق الى واقع المرأة الحزبية التنظيمي في الاحزاب والتنظيمات الوحدوية تجدر الاشارة الى نوعية النساء اللواتي ينتظمن في صفوف الاحزاب ثم مدى استمراريتهن في هذا الالتزام .

١ ـ علاقة المرأة بالاحزاب

هناك عدة ظواهر عامة تحكم علاقة المرأة العربية بالاحزاب بشكل عام .

أ ـ إن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يلتزمن بالاحزاب العربية ، ولاسيما قبل انتقال هذه الاحزاب الى السلطة في قطر من الاقطار ، هن من الفتيات اللواتي نلن درجة لا بأس بها من الثقافة والتعليم ، وممن ساعدتهن ظروفهن الاجتماعية على التحرك والالتزام . لذا فقد كان القسم الاكبر من هؤلاء الحزبيات من الطالبات او المعلمات . الا أن الالتزام الحزبي بالنسبة للمرأة هو في كثير من الاحيان حدث طارىء في حياتها . لذلك نرى أن معظم الطالبات غالباً ما يتركن العمل الحزبي عند تخرجهن والتزامهن بعمل او عند مواجهة اي مسؤولية اجتماعية كالزواج او الولادة . كما تضحي الكثيرات من النساء فوراً بالتزامهن الحزبي امام اي مشكلة اجتماعية حادة تواجههن . فالاعباء الاجتماعية تقع عادة بكاملها على عاتق المرأة ، وتصبح هي العائق امام اي تحرك لها حزبياً كان ام نقابياً . وكثيراً ما يحدث أن تكون التضحية بالعمل الحزبي حتى لو كانت المرأة على قناعة تامة بضرورة التزامها واهميته . والاحزاب نفسها لم تبذل اي جهد في مساعدة المرأة على حل بعض المشكلات وبشكل جماعي ، بل كانت المرأة تجد نفسها وحيدة داخل حزبها عليها تحمل الاعباء الاجتماعية دون معيل . كما أن التمييز الذي تظهره الاحزاب في قراراتها بين المرأة والرجل تدفع المرأة لاتخاذ قرارات الانعزال .

ب - إن غالبية الفتيات اللواتي يتمكن من الاستمرار في العمل الحزبي، هن اللائي يتزوجن من حزبيين. فيندر او يكاد يغيب وجود امرأة حزبية زوجها بعيد عن العمل السياسي او حتى ينتظم ضمن صفوف حزب آخر. كما أن كثيرات من النساء دخلن العمل الحزبي بعد الزواج وكان الزوج هو الرابط مع الحزب. واذا حدث أن ترك الزوج لسبب من الاسباب التنظيم فستنهي المرأة علاقتها بالحزب فوراً. ولم تعامل المرأة من قبل الاحزاب باستقلالية عن ارتباطها بالرجل، زوجا كان ام أخا ام أبا. وقلة من النساء اللائي ناضلن من خلال الاحزاب العربية واستمر التزامهن وعملهن ونشاطهن الى سن متقدمة، واصبحن يرمزن الى احزابهن كما هو الرجل.

ج - من الظواهر المهمة في العمل النسائي الحزبي اقبال النساء الشديد على العمل الحزبي والوطني بشكل عام في اثناء الازمات الوطنية الحادة، والتي تجعل الخطر الوطني خطراً يمس حياة الناس اليومية. ولكن ما أن تنحسر الازمة الوطنية الا وينحسر المد الوطني النسائي وتعود معظم النساء والفتيات الى بيوتهن بشكل تدريجي. وقد كان الكفاح المسلح دافعاً مهماً للمرأة للالتزام بالاحزاب القومية التي نادت به، وبالمنظمات الفدائية نفسها بشكل اكثر كثافة.

ويختلف الامر في علاقة المرأة بالاحزاب بعد تسلم تلك الاحزاب سلطة في قطر من الاقطار اذ تدخل عوامل وتسهيلات كثيرة تزيد من انضمام الجماهير نساء ورجالاً اليها، فتكون المصلحة الذاتية والرغبة في حل القضايا الشخصية والرغبة في مسايرة السلطة بالاضافة الى الايمان باهداف ومبادىء الحزب عوامل مشجعة على الالتزام بهذه الاحزاب. وهذا بالطبع ينطبق على النساء والرجال معاً(٨).

٢ - دور المرأة في الاحزاب

ربما كان النضال الايجابي ضمن صفوف حزب يعمل على رأس السلطة اسهل بكثير منه في صفوف حزب ما زال معارضاً او سرياً. إلا أنه لا بد من الاشارة الى دور المرأة العربية نفسها في هذا النضال. ولقد ناضلت العديدات من النساء في الاحزاب العربية عامة والوحدوية خاصة خلال مراحل نضال هذه الاحزاب المختلفة ومنذ تأسيسها. كما لعبت دوراً بارزاً ولا سيما في مراحل العمل السري حتى اضحت العديدات فعلاً رموزاً نضالية عربية وحزبية، فقمن بالمهمات الصعبة وخضن النضالات الوطنية مع رفاقهن الحزبيين. غير أنهن ايضا خضن نضالهن الخاص في مواجهة واقعهن. فقد كان نضال المرأة مزدوجاً وطنياً وحزبياً من ناحية ونضالاً ضد الاطر والتقاليد الاجتماعية البالية والتي تمنع تحركها والتي غالباً ما كانت تحيط بها بدءاً من عائلتها الضيقة حتى المجتمع ككل. وقد ساعد العديد من المناضلات

---

(٨) كما تبين من نقاش جرى مع بعض الحزبيات.

التزام بعض افراد عائلتها في حزبها . كما اخذ نضال هؤلاء النساء بعداً ثالثاً وهو النضال للقيام بالواجبات الحزبية كاملة وتحمل المسؤوليات الاجتماعية الكثيرة .

وهنا ايضاً نموذجان من حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب . فمنذ بدء تأسيس حزب البعث انضمت النساء الى صفوفه في سورية وخصوصاً ممن مكنتهن ظروفهن الاجتماعية والثقافية من التحرك والالتزام . وقمن بمهمات مشابهة لمهمات الرجال في كثير من الاحيان ، كتوزيع المنشورات والتظاهرات والمشاركة في الحملات الانتخابية . حتى ان الانتخابات النيابية عام ١٩٥٤ كانت دليل نشاط المرأة والتزامها ، وان اصواتها (الصندوق النسائي) هي التي حددت نتيجة الانتخابات بين بعض المرشحين. غير أن عدد النساء اللواتي استمررن في العمل الحزبي بدأ يتناقص[٩] .

وفي العراق خلال فترة العمل السري والقمع الشديد كانت المرأة الحزبية المتحرك شبه الوحيد لنقل الرسائل بين الاعضاء داخل وخارج الحزب ، وكانت هي الرابطة شبه الوحيدة التي جمعت الحزب في تلك الفترة وحافظت على وحدته رغم قسوة المواجهة الامنية .

وفي حركة القوميين العرب ايضاً التزمت المرأة في الحركة منذ بدايات التأسيس وكان وجودها فيها كثيفاً وواسعاً واستمر الوضع كذلك حتى ١٩٦٨ . بل لقد كان وجود النساء الكثيف في الحركة ظاهرة مهمة ارتبطت بها خلال فترة وجودها كله ، وكانت غالبيتها ترتكز بين الطالبات . وقد كانت الحزبية داخل الحركة تقوم بالمهام نفسها التي يقوم بها الحزبي دون تمييز ولاسيما في الفترة الاولى . وقد نشطت في توزيع المنشورات وتعليق الملصقات والمساهمة في مجالات النضال كافة[١٠] .

٣ ـ الوضع التنظيمي والمكانة الحزبية للمرأة

رغم نشاط المرأة داخل الاحزاب العربية الوحدوية ورغم المواقف المعلنة لهذه الاحزاب عن أهمية المرأة وأخذها دورها الطبيعي والفعال في العمل النضالي إلا أن هذا لم ينعكس في وضع متقدم للمرأة تنظيمياً داخل هذه الاحزاب .

ففي حزب البعث العربي الاشتراكي نبحث في مرحلتين الأولى قبل تسلم السلطة والثانية بعدها . فمنذ التأسيس كان هناك تنظيم نسائي داخل الحزب . وفي بدء عام ١٩٥٠ تشكلت اول فرقة نسائية ، كما شكلت فرق نسائية في المحافظات السورية ، ارتبطت في فروعها (قيادات المناطق العليا) وارتبط بعضها ببعض بصيغة لجنة نسائية قطرية مسؤولها عضو في القيادة القطرية للحزب . وقد استمر العمل بهذه الصيغة في حزب البعث في اماكن وجوده في الاقطار المختلفة كافة . وعندما لا يكون هناك عدد كاف من النساء لتشكيل فرقة

(٩) كما اوضحت احدى القياديات في حزب البعث في سورية في لقاء خاص .

(١٠) كما تبين من لقاء مع احد مسؤولي حركة القوميين العرب .

نسائية ، تشكل منهن حلقات ترتبط بفرق وشعب المناطق . وفي تلك الفترة ايضاً لم تصل اي امرأة الى موقع متقدم تنظيمياً ـ سوى قيادة فرقتها هي ـ ولم تصبح عضواً في اي مؤتمر قطري او قومي ، عدا واحدة في لبنان .

استمرت هذه الصيغة في سورية حتى عام ١٩٦٥ حين اصبح التنظيم مختلطاً حسب المهنة ومكان السكن . وفي قلة من المحافظات فقط بقيت هناك فرقة نسائية كما الغيت اللجنة النسائية . وفي عام ١٩٦٧ أسس الاتحاد النسائي العربي السوري كمنظمة نسائية تعمل من خلالها المرأة وتهدف « الى تنظيم طاقات المرأة وحشدها من اجل معركة البناء والتحرر » . ويشرف على تنظيم الاتحاد الذي يضم عضوات غير حزبيات ، اذ هو مفتوح لكل امرأة سورية ويرتبط بمكتب المنظمات الشعبية القطري الذي يرئسه عضو في القيادة القطرية . وقد وصلت العضو الحزبية في سورية الى عضوية قيادات الكثير من الفرق والشعب والفروع . وحتى الى امينة فرع بين الطلاب (جامعة حلب) . اما على مستوى القطر ، ففي المؤتمر القطري الخامس عام ١٩٧٣ دخلت عضو واحدة . وفي المؤتمر القطري السابع كانت هناك خمس اعضاء من اصل ٥١٨ عضواً . كما انتخب منهن عضوان في اللجنة المركزية من اصل ٧٥ عضواً ، وعضو واحدة في لجنة المراقبة والتفتيش المنتخبة من المؤتمر ومهمتها مراقبة اعمال اللجنة المركزية [١١]

وفي العراق ، تنتظم النساء في الفرق والشعب النسائية في المحافظات ويربطها مكتب نسائي قطري يترأسه عضو في القيادة القطرية حسب الصفوف والجامعات . وفي المؤتمر القطري الثامن كانت هناك ثلاث عضوات حزبيات ولكن لم تنتخب اي منهن الى موقع مسؤول . غير أن الظاهرة البارزة في العمل النسائي الحزبي والجماهيري في العراق والذي يظهر من خلال نشاط الاتحاد العام لنساء العراق ، هو الجدية والتوسع الكبير في عمل الاتحاد ، ووصوله الى الاغلبية الساحقة من نساء القطر . فاضحت هذه القاعدة مرتبطة بالاتحاد وبالتالي بالحزب الذي يقوده .

وفي حزب البعث في لبنان وصلت احدى النساء ولفترة وجيزة الى مستوى قيادة قطرية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) ثم الى عضوية المؤتمر القومي منذ ذلك الحين . اما حركة القوميين العرب وكان لها وضع تنظيمي مختلف . فالتنظيم فيها منذ البدء كان مختلطاً ، الا في بعض المناطق التي يصعب فيها ذلك بسبب سرية العمل . ولم تكن هناك لجنة نسائية حتى عام ١٩٦٠ حين شكلت لجنة نسائية من مجموع الروابط لبحث اوضاع النساء في التنظيم ونشاطاتهن .

وفي عام ١٩٦٢ عقدت الحركة المؤتمر الوحيد من نوعه في اي تنظيم وحدوي ، وهو مؤتمر نسائي قومي ضم نساء من سورية والاردن والعراق ولبنان وفلسطين . وبحث المؤتمر اوضاع المرأة في المجتمع بشكل عام . وقدم توصيات للقيادة حول المساواة التامة للمرأة مع

---

(١١) لقاءات مع حزبيين سوريين .

الرجل داخل التنظيم وخارجه . وذلك بناء على دراسات قدمت للمؤتمر معتمدة الانتاج الادبي العالمي حول تحرر المرأة كما قدمت توصيات حول العلاقة بين التنظيم واعضائه والتمييز فيما بينهما داخل التنظيم الحزبي . وطالبت هذه التوصيات بمساواة النساء من جهة الوصول الى مواقع قيادية واتخاذ القرارات والمهمات النضالية . كما طالبت بتشكيل لجنة مشتركة تهتم بدراسة المشاكل النسائية . وعلى المستوى التنظيمي فقد وصلت المرأة الى قيادات الروابط في المناطق(١٢) .

خلاصـــة

إن الحزبين اللذين عرضنا دور المرأة من خلالهما هما نموذجان للاحزاب العربية الوحدوية . وقد عرضنا وضع المرأة فيهما بشكل موجز اقتصر على السمات العامة ، لنفتح المجال للنقاش في هذا الموضوع بقصد اغنائه . ويمكننا القول باختصار إن هذه الاحزاب لم تعط المرأة حقها من الاهتمام ولم تعالج مشاكلها بشكل جذري ، وبما يتناسب مع الاهداف التي تعمل من اجلها هذه الاحزاب الوحدوية وهي تحرير المجتمع العربي وتوحيده . وفي الختام نود أن نؤكد بأن الموقف النظري والعملي من قضية المرأة يرتبط بتطور هذه الاحزاب وسيرها في تحقيق اهدافها الاساسية في الوحدة والتحرر والديمقراطية .

---

(١٢) لقاء مع احدى قياديات حركة القوميين العرب .

تعقيب ١

حكمت أبو زيد

جاء البحث قصيراً ، غير مزود بالمراجع ، كما اقتصر على حزب سياسي واحد مهملاً التعرض للاحزاب السياسية الاخرى التي لها علاقة بالعمل الوحدوي ، اللهم الا اذا استثنينا ما جاء من فقرات وجيزة عن حركة القوميين العرب والتي انحصر عملها في مجرد الطرح النظري للنظرية القومية ، ولم تفسح مجالاً لتطبيقها على الساحة السياسية ، ويمكن أن نجمل ملاحظاتنا حول البحث المقدم في النقاط التالية :

النقطة الأولى : هناك حاجة ماسة الى تحديد مدلولات المفهومات والمصطلحات المستخدمة في البحث ، لتوضيح معانيها من ناحية وتجنباً للخلط بين هذه المعاني من ناحية ثانية . فمثلاً مفهوم « الحزب السياسي Political Party » ومفهوم « التنظيم السياسي Political Organization » ومفهوم « الجمعية او الرابطة السياسية Political Association » كلها مصطلحات تتشابه في بعض النواحي وتختلف في بعضها الآخر ، فكلها أوعية أو أدوات تنظيمية ، تحدد سلوك الاعضاء المنتمين اليها ونشاطاتهم ، وكل منها تحكمها أهداف سياسية ، ولكنها تختلف من حيث نوع ومستوى العلاقة التنظيمية التي تربط هؤلاء الاعضاء ومن حيث درجة التحكم في سلوكهم ، ومن حيث اسلوب عمل المنظمة أو الحزب أو الجمعية .

ولما كانت المفهومات تفيد الباحث في رسم الاطار التصوري لبحثه فعليه أن يشرح معناه وعلاقته بالمفهومات الاخرى فمثلاً مفهوم المكانة ومفهوم الامكانات فرغم اختلاف معانيها هما يتكاملان معاً ، ويتلازمان لأنهما يرتبطان بتحديد مسؤوليات الاعضاء وواجباتهم ومراكزهم في الحزب أو المنظمة أو الجمعية . وكذلك حين تستخدم الباحثة مفهومي العمل الاجتماعي و العمل الحزبي فلا بد من توضيح الفرق بينهما ولاسيما عندما خصت الباحثة المرأة بالعمل الاجتماعي للمرأة ، وأوكلت العمل الحزبي للرجل .

النقطة الثانية : هناك حاجة ماسة الى التعرض للبعد التاريخي المرتبط بنشأة وتطور كل

حزب ومن ثم تحديد الزمن الذي ظهرت فيه الحاجة لتعبئة جهود المرأة العربية والظروف التي أدت الى انخراطها في صفوفه ، وكيفية تطور مكانتها ، وما طرأ على مركزها الحزبي من تغييرات، وما مدى انغلاق الحزب او انفتاحه على الاعضاء ولاسيما بالنسبة للحراك الحزبي نحو المراكز القيادية ، فهل تراها كانت قاصرة على الرجال دون النساء ؟ اي ما مدى التزام الحزب بالعمل الديمقراطي الذي يتيح حرية الحركة للاعضاء دون تمييز جنس مع توافر شروط الانضباط ؟

ولتوضيح هذا المعنى نقول اذا كانت الباحثة قد اختارت حزب البعث كنموذج لتحليل موضوع العلاقة التي تربط المرأة العربية به كتنظيم سياسي ، فإن مستلزمات البحث العلمي تتطلب توضيح تطور نمو العضوية النسائية فيه ، ومناقشة علاقة هذه العضوية بالحزب ، وتوضيح ما اذا كانت مجرد انتماء عاطفي أو وجداني ؟ أو كانت علاقة تنظيمية مكتملة تتوافر فيها عناصر الوعي ، والعقيدة ، والايمان الى جانب الولاء والانتماء ؟ أو هل كانت مجرد علاقة قائمة على اشباع حب الظهور بين اعضائه ؟ أو هل كانت قائمة على الترغيب من الازواج او على التضليل او القهر من حزب مسيطر . . . الخ ؟ هل كانت العلاقة وقتية أو دائمة ؟ وهل كانت علاقة شكلية او حقيقية . . . ؟

النقطة الثالثة : تتصل بايديولوجية الحزب وشعاراته ومدى تطبيقها على أرض الواقع ، فلا يكفي أن يشير الحزب في ديباجته الى ضرورة تعبئة المرأة وتوجيه جهودها لتحقيق الهدف الوحدوي ، ولكن لا بد من متابعة نشاط المرأة على أرض الواقع لكي نتبين مدى الجدية في تحقيق هذه الايديولوجية او الشعارات . ولكي تتابع قدرتها على استيعاب البرامج السياسية للحزب والمكانة التي تشغلها المرأة في تحقيق الهدف الذي ينشد الحزب تحقيقه .

النقطة الرابعة : تتعلق بالمستوى التحليلي الذي تتبناه الباحثة حتى تتمكن من متابعة نمو عضوية المرأة في الحزب ، ومتابعة نشاطها ، والمسافة المكانية التي يسمح لها بالتحرك فيها ، فإذا كانت حركة القوميين العرب لم تفكر في توظيف امكانات المرأة العربية في العمل الوحدوي ، كما أشارت الى ذلك الباحثة أما كان من الواجب عليها أن تتابع التيارات والفصائل الحزبية التي انبثقت عن هذه الحركة والتي انخرطت في العمل الحزبي ولاسيما اذا ما كان متصلاً بهدف التحرير والوحدة. . فعلى سبيل المثال فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . . . كلها نشأت بعد عام ١٩٦٧ وكانت تتجه نحو هدف تحرير فلسطين . . وحاول بعض هذه الجبهات توظيف المرأة في هذا الاتجاه وبعضها قام على تدريبها على الاعمال الفدائية والقتالية ، سواء أكان ذلك داخل الارض المحتلة ام خارجها ، ولقد تمكن بعض النساء الفلسطينيات من تسجيل الكثير من الاعمال البطولية التي تميزت بالشجاعة والاقدام .

مثل هذه المتابعة التحليلية تمكن الباحثة من أن تبين مدى اقتران النظرية الحزبية بالتطبيق العملي، كما تقرن مكانة المرأة بالاعمال التي تقوم بها والمستويات التي تضطلع بها .

وبهذا المنهج لا يأتي البحث مفرغاً من الواقع العملي فقط . كما تمكنها من متابعة سلبيات التجزئة الحزبية على عمل المرأة الفلسطينية وأن تقوّم مدى قدرة الحزب على استيعاب جهود المرأة الفلسطينية ككل وعدم قصرها على مجرد افراد رموز كما يحدث في الواقع .

النقطة الخامسة: تتعلق أيضاً بالمستوى التحليلي الذي تتبناه الباحثة فإذا كانت قد ركزت على حزب البعث ، واتخذته نموذجاً لتوضيح العلاقة التنظيمية التي تربطه بالتنظيمات المتفرعة عنه فإن الوحدة التحليلية تصبح الاتحاد النسائي العراقي والاتحاد النسائي السوري ، كما تصبح أداة علمية تستخدم في قياس مدى فعالية هذه المنظمات الفرعية في تحقيق برامج الحزب والمكانة التي تشغلها بين المنظمات الفرعية الأخرى المنبثقة عنه ، والعوامل المؤدية الى تنشيطها كالقوانين الصادرة عن الحزب في معرض توجيه الاتحاد النسائي العراقي نحو مسؤولياته في العمل القطري والقومي .

النقطة السادسة : وقد نتخذ نموذج الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كمستوى تحليلي آخر لنتبين نوع العلاقة التي تربط الجزء بالكل ، أي موقعها من الحزب او المنظمة التي تنتمي اليها ، ولا بد في هذه الحالة من استخدام بعض المحكات أو المعايير التي نقيس بها مدى جدية المرأة في العمل الوحدوي ، وما هي الامكانات التي تستخدمها ، وما هي المستويات التي لا بد لها من الوصول اليها حتى تنال تقدير الحزب وتتمكن من احتلال مكانتها فيه .

النقطة السابعة : تتعلق بالمنهج الذي اتبعته الباحثة ويبدو أنه المنهج الوصفي وكان عليها اتباع المنهج المقارن حتى يمكن أن نجعل حزب البعث هو الاساس الذي نقيس عليه جهود الاحزاب الاخرى في تعبئة المرأة في سبيل العمل الوحدوي ، كالحزب الشيوعي على سبيل المثال ، او مقارنته بتنظيم جماهيري غير حزبي كتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ابان الحقبة الناصرية في مصر والذي كان يقوم اصلاً على التنظيم الشعبي ولا يقتصر على الصفوة الحزبية .

النقطة الثامنة : كان لا بد من أن يحكم البحث نظرية معينة يمكن الاستناد اليها ليس في انتقاء الحقائق فقط بل في تفسيرها وفرض الفروض واختبار مدى صحتها من خلال الواقع المعاش والممارسة العملية . بهذا ايضاً يمكن التأكد من مدى مطابقة النظرية وما تنبثق عنه من ايديولوجيات وارتباطها بالبرامج السياسية التي تضعها الاحزاب تحقيقاً للاهداف الاستراتيجية والمرحلية . ولتوضيح هذه النقطة نأخذ امثلة لبعض الفروض التي يمكن اختبارها من خلال الوقائع الملموسة :

أ ـ يتوقف نجاح التنظيم النسائي في تحقيق اهدافه القومية على مدى ارتباطه بالحزب السياسي او قد يكون العكس هو ما تؤكده الحقائق الملموسة .

ب ـ يؤثر الحزب تأثيراً ايجابياً على حركة تحرير المرأة أو قد يكون العكس صحيحاً .

ج - يؤثر الحزب تأثيراً ايجابياً على توظيف امكانات المرأة في سبيل تحقيق الهدف القومي او قد يكون الفرض العكس صحيحاً .

د - يتوقف على مدى مساهمة المرأة في العمل الحزبي ارتفاع مكانتها سياسياً .

وهكذا سوف نعتبر الحزب السياسي هو المتغير الثابت ، والمتغير التابع هو التنظيم النسائي وهنا سوف تكون العلاقة الجدلية بين المتغيرين في ضوء الاهداف والمستويات والبرامج التي يتبناها كلا التنظيمين ، اي التنظيم الام والتنظيم الابن .

تعقيب ٢

سعد الدين ابراهيم

هذه ورقة قصيرة للغاية ، وقصرها في رأينا يعكس بصدق قلة ما يمكن كتابته عن دور المرأة في الاحزاب والتنظيمات السياسية الوحدوية . واعتقد أن الباحثة قالت معظم ما يمكن قوله في هذا الصدد بكل امانة ووضوح . لقد سجلت بصدق أن مكانة المرأة في الاحزاب الوحدوية ارتبطت ارتباطاً طردياً بعاملين : اولهما ، جدية وكفاءة تلك الاحزاب في انجاز المهام التي تصدت لها وفي مقدمتها الوحدة العربية. والعامل الثاني هو الموقف النظري والممارسة العملية لتلك الاحزاب تجاه قضية المرأة . واستشهدت الباحثة بحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب للتدليل على تلك المقولة العامة . وخلصت الى أن :

ـ مساهمة المرأة فيهما كانت محدودة وهامشية سواء من حيث عدد المنضمات ، او استمراريتهن في عضوية تلك الاحزاب ، او في وصولهن الى مناصب قيادية في الهرم التنظيمي لها .

ـ إن اهتمام التنظيمين بقضايا المرأة جاء متأخراً .

ـ إن ما اوكل الى النساء من مهام في مرحلة النضال لم يتعد قيامهن بنقل الرسائل ، وتوزيع المنشورات ، والخروج في التظاهرات .

ـ إنه بعد وصول الحزب الى السلطة بدأت قضية المرأة تحتل مكانا اكثر ظهوراً ، ولكن الممارسة الحقيقية ظلت مائعة ووسطية في احسن الاحوال .

واجدني متفقاً تماماً مع الباحثة في ملاحظاتها وخلاصاتها . وكل ما اخذه على الورقة هي انها اغفلت ما يلي :

١ ـ التنظيمات الوحدوية الناصرية ، سواء داخل مصر (مثل الاتحاد الاشتراكي العربي) او خارجها . فالناصرية في الفكر والممارسة هي الحركة السياسية الوحدوية الوحيدة التي انجزت تجربة وحدوية (الجمهورية العربية المتحدة) . ورغم اجهاض تلك التجربة بعد

ثلاث سنوات من قيامها ، فقد كان جديراً بالباحثة ان تنيرنا حول مكانة المرأة فيها ، حتى يكتمل العرض .

٢ ـ تحليل العوامل الهيكلية والايديولوجية التي تفسر محدودية وهامشية مساهمة المرأة في التنظيمات السياسية الوحدوية . لقد اقتربت الباحثة من تحليل تلك العوامل في اكثر من موضع ، ولكنها لم تدخل في صميمها بالدرجة الكافية التي تشفي غليل القارىء . انا أتفق معها في اولوية هموم المرأة الاجتماعية ، والاعتبارات الاسرية ، وفي اهمال تلك التنظيمات نفسها لدور المرأة في قضية الوحدة ، وفي تبعية المرأة لزوجها في تأييده من عدمه لتلك التنظيمات . ولكن الا يصح أن يكون هناك عطب في الايديولوجية القومية الوحدوية نفسها بالنسبة للمرأة العربية ؟ اليس من المحتمل أن تكون المرأة بحاستها المرهفة تدرك أن تلك الايديولوجية ـ على الأقل كما عرضت الى الآن ـ تستند في التحليل الاخير على التراث العربي الاسلامي بكل ما ينطوي عليه من ابهام وسلبية نحو المرأة ؟ هذا من الناحية الايديولوجية . من الناحية الهيكلية ، الا يجوز أن التركيب او الخلفية الطبقية لمن تصدوا للعمل الحزبي الوحدوي كانت مسؤولة الى حد بعيد ليس عن تعثر مساهمة المرأة فيها فقط بل ايضاً تعثر المسيرة الوحدوية كلها ؟ الا يصح أن التنظيمات والاحزاب الوحدوية بما غلب على قياداتها من تسلط عناصر البورجوازية الصغيرة، وما ساد بعضها ولا يزال من ممارسات لاديموقراطية هو المسؤول عن دور المرأة المحدود فيها ؟

٣ ـ غياب النظرة المقارنة في ورقة الباحثة . فلدينا ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن دور المرأة التابع والهامشي في التنظيمات والاحزاب الوحدوية،لا يختلف كثيراً عن طبيعة الدور نفسه في التنظيمات والاحزاب اللاوحدوية واللاقومية . بتعبير آخر أن الهامشية والتبعية هنا ليستا مقصورتين عن نوع من الاحزاب دون آخر . فالاحزاب الماركسية العربية ، والاحزاب الليبرالية القطرية ، والاحزاب المحافظة ، ليست في نظرنا احسن حالاً فيما يختص بادماج المرأة في صفوفها او في قياداتها . بل إننا يمكن أن نقول إن هامشية المرأة وتبعيتها كانت ولا زالت خصائص عامة عن وضعها ودورها في كل المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية بصفة عامة . وربما كانت تلك الهامشية التابعة للمرأة هي في النهاية انعكاس لهامشية وتبعية المجتمع العربي ـ امة واقطاراً ـ للنظام الرأسمالي العالمي القائم .

نقطة اخيرة ، ليست تحفظاً بقدر ما هي تساؤل . الا يجوز ان يكون الاخفاق الذريع للاحزاب والتنظيمات الوحدوية في انجاز الوحدة العربية ، الا يجوز أن يكون راجعاً لعدم الاشتراك الفعلي الواسع للمرأة العربية في هذه الاحزاب ؟

فيما عدا هذه الملاحظات والتحفظات فإنني أعتقد أن الباحثة قد قدمت لنا ورقة مركزة وممتازة ، نشكرها جميعاً عليها .

المناقشات

خير الدين حسيب : لدي ملاحظتان ، الاولى شكلية والثانية نقدية . الملاحظة الشكلية : استعمال الباحثة لبعض العبارات المطلقة مثل « كانت المرأة الحزبية شبه المتحرك الوحيد . . وكانت هي الرابطة شبه الوحيدة التي جمعت الحزب . . . » ، « وان الاتحاد النسائي العراقي وصل الى الاغلبية الساحقة من نساء القطر . . . الخ » والتي فيها الكثير من الاطلاق والتعميم وتستحق الوقوف امامها والكلام عنها بشيء من الدقة .

الملاحظة الثانية : في اعتقادي أن الباحثة لم توفق في اختيار المثلين ، فعلى عكس ما ارادت وقصدت فقد اختارت مثلين يصحان لأن يكونا من احسن التجارب لدور المرأة وانخراطها في العمل السياسي . فمن باب المصادفة أن يكون لي اطلاع لا بأس به على تجربة التنظيمين في العراق ،والى حد ما خارج العراق . كما أن اي دراسة من هذا النوع لا بد من أن تكون مقارنة . فلنقارن حزب البعث وحركة القوميين العرب بأي حزب في العالم ، حزب العمال ، حزب المحافظين ، فرنسا ، امريكا ، الاتحاد السوفياتي . كان بامكان الباحثة أن تطلع على موسوعة المعارف البريطانية ،وتحصل على المعلومات وستفاجأ ان نسبة مشاركة النساء والعوامل المختلفة التي ذكرتها لعدم استمرار النساء في العمل السياسي تنطبق على هذه المجتمعات الاخرى ، وبالتالي ليست هذه الظاهرة هي ظاهرة عربية فقط ، ولا بد من دراستها من زاوية اخرى وبتوجه آخر .

إن المثلين بالذات اللذين ذكرتها الباحثة كانا من الامثلة التي كان للمرأة فيهما دور متميز ورائد واستثنائي في المنطقة العربية . لقد ذكرت أن دورها انحصر في توزيع المناشير ، ونقل الرسائل ، والتظاهرات . . ولكن هكذا كانت طبيعة هذا العمل الحزبي كله في تلك

المرحلة من النضال الوطني للحزبيين نساء ورجالاً . كما أنه من الملاحظ أنه في الفترات التي كانت هذه الاحزاب تتبنى فيها سياسات قومية وحدوية واضحة ، كان النشاط النسائي على أوجه ،وبالذات في الفترة بعد ثورة تموز١٩٥٨ في اثناء فترة الصراع مع عبد الكريم قاسم والخلاف حول الوحدة . . . الخ . وقد برز هذا بشكل واضح في التنظيمات المهنية وفي الانتخابات التي كانت هي مجال النشاط القومي في العراق في تلك الفترة وكان العنصر النسائي اساسيا فيها .

إنني أعتقد أن المثلين اللذين اختارتهما الباحثة كانا مثلين ايجابيين في صالح اشتراك المرأة بنجاح في العمل السياسي وليس هنالك مجال في هذه المداخلة لاعطاء تفاصيل كثيرة عن هذا الموضوع ، لكني اعتقد أنه من المفيد أن تعيد الباحثة النظر في الدراسة في ضوء الدراسة المقارنة مع الاوضاع الاخرى في العالم لنرى اذا كنا نطلب ونحاول عمل المستحيل ام لا ؟ وهل هو من طبيعة الامور أن يكون دور المرأة محدوداً في العمل السياسي ؟ وهل هنالك عوامل موضوعية تتحكم بذلك ام لا ؟ وهل بالتالي يكون ما ذكرته الباحثة وما تريده يمثل قضية للمرأة خاصة بالعرب أم أنها قضية عالمية للمرأة ؟

عبد الهادي خلف : لا شك أن بحث الاستاذة بشور ، بجانب ميزاته الاخرى ، بحث جسور . يشير هذا البحث من ضمن ما يشير اليه الى احدى خصائص مساهمة المرأة في الحركة السياسية العربية ، الا وهي صعوبة الاستمرارية . فالمرأة تضطر الى الانقطاع عن العمل السياسي لعدة اسباب ، منها الزواج او رعاية العائلة او اضطرارها لارضاء الزوج غير الحزبي . . . الخ . وعدم الاستمرارية هذا يساهم من جهة في اضعاف امكان تراكم الخبرة السياسية الحزبية والتنظيمية لدى المرأة ، فكل جيل نسائي يبدأ من نقطة الصفر تقريباً . ويسهم عدم الاستمرارية هذا ، من الجهة الاخرى في اضعاف امكان خلق النموذج القابل لأن تتمثله وتطوره الاجيال اللاحقة . وهنا تتضح اهمية ابراز مسألة ان المخضرمين من الحزبيين الذكور هم اكثر وبقدر لا يسمح بالقياس من المخضرمات الحزبيات . ويشكل هذا في نظري ، علاوة على ذكورية الاحزاب الوحدوية ، خلفية يجب ابرازها باعتبارها تسهل فهم ما تشير اليه الباحثة بشور في مناقشتها للوضع التنظيمي والمكانة الحزبية للمرأة وكذلك لفهم خلفية الادوار التنظيمية الثانوية المنوطة بالنساء في تلك الاحزاب .

حامد عمار : ليس عندي تعليقات محددة في شأن ضعف الدور أو المكانة للمرأة في الاحزاب الوحدوية في الوطن العربي ، وانما أود أن أقدم بعض الخواطر العابرة عبر سماعي لعرض هذا الموضوع . هل عدم قوة تأثير المرأة في الاحزاب القائمة مرتبط بعدم مشاركة المرأة في الادوار الاولى من التكوين الحزبي في كادره او اطاره التنظيمي الأول ، ومن ثم عدم احتلالهن مراكز قيادية مؤثرة ؟ والخاطر الآخر هو اهمية قياس مدى تأثير المرأة في الاحزاب على أساس المعيار العددي او حجمهن في الحزب وانما على مدى التأثير في الاحداث والسياسات من الناحية النوعية . وهل هناك اختلاف في تباين موقف الاحزاب من المرأة وادماجها في النشاط الحزبي عندما يكون في المعارضة أو يكون في الحكم ؟ وهل تعبئته للمرأة في اثناء

المعارضة تمثل مجرد اللجوء الى مخزون احتياطي يدعم حاجاته المرحلية ، وتقل حاجاته الى هذه التعبئة عند توليه موقع السلطة السياسية ؟

مارلين نصر : لم تعالج الباحثة جانباً اساسياً من الموضوع هو تجربة التنظيمات الوحدوية الناصرية خارج وداخل مصر ، ان من حيث مكانة المرأة فيها او من حيث سياستها تجاه قضية المرأة العربية . وتؤكد الامثلة التي قدمتها الباحثة على ارتباط انتساب المرأة العربية في الاحزاب، يتوقف على انتساب احد افراد عائلتها إن كان اخاً او زوجاً او اباً، وزوال هذا الانتساب يتوقف ايضاً على زوال دور اخيها او زوجها . إن هذه الملاحظة تشير الى أن دور المرأة العربية في العمل السياسي لا يزال تابعاً لموقعها في الدائرة العائلية .

لدي تعليق آخر على ما قاله د. سعد الدين ابراهيم حول تأثير الاحزاب القومية بالعقلية التقليدية الاسلامية فيما يتعلق بنظرتهم لمكانة المرأة ودورها . لقد لاحظت من خلال اطلاعي على ادبيات وتجربة الاحزاب القومية انها أعادت تفسير العقيدة الاسلامية بشكل تقدمي واصلاحي ، فيما يتعلق مثلاً بمفهوم الاشتراكية عندما ووجهت بحملات نقد من قبل الانظمة العربية المحافظة . وكذلك واجهت الممارسة الناصرية الاتجاه الديني التقليدي فيما يتعلق بقضية المرأة ومساواتها بالرجل في ميادين التعليم والعمل والاحوال الشخصية . ولكن اعتقد أن هناك تقصيراً عاماً من اطراف الحركة السياسية العربية كافة ، ومنها القومية وغير القومية حول معرفة وتحليل ومعالجة بنى ما قبل الرأسمالية السائدة في المجتمع العربي منذ آلاف السنين والعقليات المرتبطة بها كالعقلية العشائرية والقبلية والطائفية ومنها ايضاً العقلية الابوية التي لا تزال تتحكم في وضع المرأة والرجل على حد سواء .

محمد الرميحي : اريد ان أشير فقط ـ دون الدخول في التفاصيل ـ الى أن الدراسات التي نشرت حول مساهمة النساء السياسية في الغرب كثيراً ما تكون محافظة في سلوكها السياسي ، هذه المحافظة ظهرت مثلاً في دراسة في بريطانيا اذ سئلت مجموعة كاملة من السيدات من العائلات العمالية ان يصنفن انفسهن في اي طبقة هن ، فكانت اجابة ٦٠ بالمائة منهن ، انهن من الطبقة الوسطى . والسؤال المهم هنا الا يمكن أن تتجه المرأة في مجتمعنا العربي لو قدر لها التصويت البرلماني في مجتمع ليبرالي الى تغليب كفة التوجهات المحافظة ؟

حكمت ابو زيد : اذا كان موضوع الندوة يتركز أساساً حول تقويم دور المرأة في حركة الوحدة العربية ، واذا كانت الأدوات التنظيمية هي وسيلة تعبئة وتوجيه امكانات المرأة في تحقيق هذا الهدف فإن السؤال الذي لا يزال مطروحاً وينتظر جواباً هو : هل استطاعت الأحزاب السياسية ، وعلى الأخص حزب البعث باعتباره النموذج الذي ركزت عليه الباحثة أن تعبىء جهود المرأة العربية في هذا السبيل ؟ وهل امكنها توظيف امكانات المرأة في هذا الاتجاه ؟ وهل تمكنت من ازالة الصعاب والعوائق الموروثة وغير الموروثة التي تحول دون انخراط المرأة في العمل الحزبي ؟ وهل تمكنت من اصدار الدساتير والقوانين واللوائح التي تغير

من الانساق القيمية التي تعوق حركة المرأة ، والتي تحكم علاقة الرجل بالمرأة والتي تؤثر بدورها على تحملها للمسؤولية وعلى احتلالها للمراكز القيادية المناسبة لامكاناتها وقدراتها ؟

ثم ما هي الأسس التقييمية التي يمكن استخدامها في قياس الاعمال الحزبية التي اشتركت فيها المرأة تحقيقاً لهدف التحرير والقومية ؟ وكيف يمكن مقارنتها بالاعمال غير الحزبية ؟ بعض هذه الاجابات تجدها في البحث الذي قدمته لهذه الندوة والبعض الآخر لا يزال ينتظر الاجابة[1] . ونحن اذ نتمنى للباحثة أن تجد المراجع التي تمكنها من الاجابة عن الاسئلة التي لم تجد بعد جواباً شافياً ، نقدر اقدامها على بحث موضوع شائك مثل هذا الموضوع الأمر الذي يدل على ما تتسم به من ارادة تمكنها من تذليل الصعاب العديدة في العمل الوطني .

نجلاء نصير بشور : أكرر هنا ، ان هذه الدراسة اولية هدفت منها اعطاء بعض المؤشرات ارجو أن تستكمل فيها بعد لتعطي الفكرة الصحيحة حول مكانة المرأة في الاحزاب الوحدوية . وأكرر ايضاً أن هذه المكانة لا تنفصل عن واقع الاحزاب نفسها ومدى ارتباطها بالاهداف القومية الكبرى والتي حددتها في منطلقاتها النظرية ، وبعامل أساسي مهم هو الديمقراطية ، والتي هي ربما كانت أزمة العرب في هذا العصر .

وسأرد على بعض النقاط التي طرحت من قبل الاخوة المشاركين فقط ، فليعذرني الاخوة الذين لم ارد عليهم . لقد تساءلت د. حكمت ابو زيد حول العمل الاجتماعي والسياسي فأعود بها الى الورقة او البحث نفسه ، فالمرأة تحمل العبء الاجتماعي اي المسؤوليات البيتية الاجتماعية والمتعلقة بظروف تخص اي فرد من افراد العائلة كالمرض او الحاجة المادية او الواجبات الاجتماعية الأخرى . وليس العمل الاجتماعي بمعناه العام والذي هو عمل له اهدافه السياسية عندما يطول عدداً كبيراً من الناس فيعالج مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة والتعليمية (كالأمية) ومشاكل الامومة والطفولة والضمان الاجتماعي والصحي وشؤون الجرحى والمعتقلين وأسرهم . واقول هنا ان العمل الاجتماعي بهذا المعنى ، لا ينتقص من نضالية المرأة ، ولكنه مجال من مجالات نضالها وعملها السياسي لرفع مستوى المرأة في مجتمعها وتوفير ظروف اجتماعية افضل تساعدها للانطلاق في العمل النضالي واخذ دور اكبر في مجتمعها نفسه . ولكن في الوقت نفسه اشدد انه يجب الا يتحول هذا العمل ليصبح مجالها الوحيد كما يحدث في كثير من الاحيان . ويصبح نضال المرأة مرادفاً للعمل الاجتماعي ويعتبر الرجل اي ممارسة له في هذا المجال انتقاصاً من نضاليته . فهي مسؤولية نضالية للرجل والمرأة معاً ، وهو احد مجالات عمل المرأة ونضالها ، ويجب أن يبقى كذلك ، والا فيصبح تحجيماً لدور المرأة السياسي والنضالي .

لقد طرحت قضية الناصرية والثورة الفلسطينية ، وقد أجبت عنهما في مقدمة بحثي

---

(١) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

فأرجو العودة اليه ، فالثورة الفلسطينية التي احصر عملي النضالي في اطارها ، هي طليعة الثورة العربية وهي الطريق نحو الوحدة الا أنني عالجت في هذا البحث ظاهرة الاحزاب الوحدوية تحركات سياسية ونضالات سياسية عامة فقط . كما أن موضوع نضال المرأة ضمن منظمات الثورة الفلسطينية قد فرز له موضوع خاص في هذه الندوة ضمن الحركات النضالية فلا أريد التكرار .

بالنسبة للعمل الوطني ونشاط المرأة المتميز فيه ، صحيح أن نضالات المرأة العفوية الوطنية في كثير من مراحل النضال كانت كبيرة وعامة . الا أن هناك تقصيراً كبيراً للاحزاب والحركات النضالية الوحدوية العربية في عدم تأخير هذه النضالات لضمان استمراريتها وتطويرها . فهذا دور الاحزاب وقد قصرت في هذا المجال. لذا نرى أن نضال المرأة الوطني العام يمر في مد وجزر حسب الظروف الوطنية والنضالية العامة في البلاد . واعطي مثلاً هنا في الاحداث اللبنانية الاخيرة . فقد برزت ظاهرة مهمة هي مبادرة العديد من الفتيات في الاحياء الى تشكيل هيئات شعبية واجتماعية للمشاركة في تحمل بعض اعباء النضال الوطني وكانت مستقلة عن الاحزاب ، ولم تستطع هذه الاحزاب تأخيرها ، وضمان استمراريتها فانتهت بانتهاء المرحلة الاولى من الحرب اللبنانية ، عدا بعض الاستثناءات هنا وهناك .

وأخيراً ذكر أن هناك ظواهر تشترك فيها المرأة العربية في عملها ضمن الاحزاب العربية مع النساء في انحاء العالم المختلفة . وهذا صحيح فالمرأة العربية تشترك مع المرأة في العالم في كثير من المشكلات وفي كثير من الظواهر المتعلقة بمكانتها في مجتمعها وأسرتها ، وفي وطنها وعملها النضالي . بل ان هذه المشكلات والظواهر تختلف ربما بالكم وليس بالنوع من مجتمع الى مجتمع آخر . ويرتبط هذا بمدى تخلف المجتمع وتطوره في نواحي الحياة المختلفة ، وفي مدى تحرره واستقلاله السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي .

القسم الثالث

المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثامن

أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج

محمد الرميحي

مقدمـــة

إذا كانت الاجابات التي يبحث عنها في العلوم الاجتماعية حول بعض القضايا المهمة ، التي لها علاقة بالمجتمع وتواجهه في زمان ومكان معينين ، هي إجابات مهمة وأساسية لمعرفة تحرك ذلك المجتمع وتصور مستقبله ، فإن الاسئلة المناسبة التي تطرح قد تكون أكثر أهمية من الاجابات خصوصاً إذا كانت الاسئلة الأكثر وضوحاً ودقة هي المعنية ، لذلك فإن اتجاه جمهرة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية الى طرح الاسئلة الصحيحة بدلاً من الحصول على اجابات عامة ، هو الخيار الاكثر دقة ، للوصول الى تصور أشمل للقضايا الاجتماعية[١] . وإذا عدنا الى عنوان الورقة ووضعناه في صيغة سؤال : هل أثّر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ؟ تكون الاجابة نعم ولا في الوقت نفسه ، كيف يحدث ذلك ؟ هنا تبرز اهمية طرح الاسئلة الواضحة قبل الاجابة عليها . فالاجابة بنعم ولا تعني بالتحديد الجدلية القائمة ، ليس في وضع المرأة في المجتمع العربي في الخليج فقط ، ولكن في وضع المرأة العربية ـ وفوق ذلك في وضع المجتمع العربي ـ وجزء منه هو المجتمع العربي الخليجي . والسؤال الذي يطرح ، وقد يكون اكثر وضوحاً ودقة هو ، ما هي التأثيرات السلبية والايجابية ـ إن وجدت ـ التي طرأت على مجتمع الخليج العربي بعد تدفق النفط ، وتأثير ذلك على وضع المرأة في هذا المجتمع ؟ هذا السؤال ، تحاول هذه الأسطر الاجابة عنه ، وقد لا تكون الاجابة قاطعة ونهائية .

الافتراض القائل بأن المجتمعات العربية في الخليج تختلف كثيراً عن المجتمعات العربية في

---

(١) انظر حول هذه المناقشة الكتاب الشهير التالي :

Alvin Toffler, *The Third Wave* (الموجة الثالثة) و (New York: Bantam, 1980).

مؤلف هذا الكتاب هو نفسه مؤلف صدمة المستقبل ، وفي الموجة الثالثة يحاول الكاتب أن يفسر ما يحيط بالعالم اليوم على أنه موجة ثالثة بعد موجتي اكتشاف الزراعة والثورة الصناعية .

أماكن أخرى افتراض قد يكون متسرعاً وغير علمي ، وما ينجم عنه بالضرورة أن قضية المرأة هناك ، تختلف عن قضية المرأة في بقية المجتمعات العربية ، قد يكون أيضاً متسرعاً وغير علمي .
ثم الافتراض القائل بأن قضية المرأة في مجتمع ما هي قضية خاصة ، هو ايضاً افتراض متسرع وغير علمي ، فلقد وصل كثير من المفكرين العرب وغيرهم الى أن قضية المرأة هي قضية المجتمع - وكذلك في المجتمعات العربية ، هي قضية متماثلة - والفرق هنا في خصوصية مجتمع ما ، تلك الخصوصية الهامشية والتي تشترك أساساً في مساحات واسعة من التماثل . ففصل قضية المرأة عن قضية المجتمع في الوقت الحالي وفي مرحلة تطور المجتمع العربي المعاصرة يعني تفسير بعض الاجزاء بالجزء الواحد ، وفي هذا افتقار قاطع للجدلية الاجتماعية والنفسانية ، على السواء كما يعبر احد الكتاب العرب[٢] .

لقد طرحت قضية المرأة العربية وقضية المرأة في الخليج ، من منظور خاص في كثير من الكتابات ، بعضها وضع قضية المرأة العربية ، على أنها قضية رجال ضد نساء[٣] أو على أنها قضية اقلية ضد أكثرية مثل أي اقلية في أي مجتمع في العالم تعاني ضغوط الأغلبية[٤] . ولقد وصفت المرأة العربية في الخليج من جراء هذا التسرع بصفة اخرى هي الترف (اطلاقاً دون تحديد) ودون ربطه بواقع المجتمع ، تشير احدى الدراسات في هذا الموضوع الى القول : « إن الاسراف على سبيل المثال صار طابعاً مميزاً لكثير من نساء الكويت ، ومظاهر الترف التي صارت تحيط بها نفسها ، تبدد كثيراً من وقتها ومالها على نحو لا تمارسه النساء في دول متقدمة كثيرة »[٥]! لا شك أن للمرأة قضيتها في المجتمع العربي المعاصر ، ولكنها ليست بأي حال منفصلة عن قضية المجتمع وقضية التقدم والتحرر بشكل عام .
كما أن للمرأة العربية في الخليج قضيتها الناتجة عن خصوصيات المجتمع الذي تعيش فيه ، ولكنها ليست بأي حال منفصلة عن قضية المرأة العربية عامة ، كما تشير احدى الدراسات : « إن المرأة الخليجية لا تشذ عن المرأة العربية لأنها تشاركها معظم الهموم ، باستثناء أقرب منه الى الكم منه الى الكيف »[٦] .
ومن هذا المنظور سوف نعالج قضية المرأة العربية في مجتمعات الخليج النفطية المعاصرة .

أولاً : اشكالية المرأة العربية : المحاور الثلاثة

تبقى ثلاثة محاور رئيسية لا يصح الدخول في مناقشة قضية المرأة قبل ايضاحها وهي بعيداً عن (الينبغيات) :

---

(٢) عباس مكي « المرأة وأزمة المجتمع العربي ، » الفكر العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٦ .

(٣) ربما في هذا الاطار يمكن رصد كتابات نوال السعداوي في قضايا المرأة العربية .

(٤) عبد الهادي خلف، « دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات ، » في: مركز دراسات الوحدة العربية ، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) .

(٥) ناصيف عبد الخالق « دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ، » في : الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ - ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

(٦) عبد الباسط عبد المعطي ، « في الوعي الزائف بالمرأة الخليجية ، » في : المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

المحور الأول

ماذا نريد نحن كمثقفين وقادة رأي من المرأة ، او بالتحديد ما هي صورة المرأة التي نرجوها في وطننا العربي؟ هل هي صورة المرأة في المجتمعات الغربية؟ بالطبع اذا كانت الاجابة بالايجاب، فإننا نسعى الى أن نصل بمجتمعاتنا الى صورة قريبة من المجتمع الغربي، سواء بالايديولوجية الشرقية (الاشتراكية) أو الغربية (الرأسمالية) . ومن الواضح أن تلك الرغبة لبعضنا بهذا الاتجاه أو ذلك دونها الكثير من العقبات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وكذلك الاجتماعية ـ وكما يشير مثقف عربي : « لو أن التقدم قضية معروفة الحدود ، الأول والآخر ، إذاً لأمكن القول اننا (كعرب) في هذه الدرجة أو تلك ، في لحظة من لحظات الزمن محدودة بتاريخ معين . . ولكنه ليس كذلك أنه (التقدم) ليس مطلقاً بل إنه نسبي »[٧] .

وهذا ما ينطبق على وضع المرأة كجزء من اشكالية التقدم والتنمية التي تضج بها كتاباتنا ويرفع مثقفونا صوتهم مردديها يومياً . وبما أن التخلف الاجتماعي هو من المميزات البارزة للمجتمع العربي . . . التخلف الذي يسود مجالات الحياة العربية كلها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً[٨] ، فإن اشكالية المرأة هنا تأخذ عمقاً أكبر من المساواة القانونية الشكلية في المجالات العامة ، وأعظم من حرية التعليم والعمل والخروج مع الرجل الى النزهة أو الاندية . إن اشكالية المرأة العربية والخليجية على السواء ، في نظرنا هي وعيها بانسانيتها ووعي المجتمع بأن المرأة انسانة . فإذا كانت التنمية كما نهدف اليها هي تحرير الانسان العربي من الخوف ، والحاجة ، واطلاق قدراته وامكاناته المادية والروحية ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اطار مصالح المجتمع ، فإن الوعي بانسانية المرأة (من قبل المرأة والرجل على السواء) هي الخطوة الاولى والرئيسة التي نرغب في أن تحققها المرأة العربية . إن وعي المجتمع بأدوار أفراده ووعي المرأة والرجل العربيين بواقع مجتمعهما والذي هو في هذه الفترة التاريخية لم يستطع أن يحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي الناجز ، هي القضية المركزية في نظرنا .

إن الامبريالية العالمية لا تزال تلقي بظلها على وطننا العربي وتتحكم فيه بقسوة ، عن طريق الاستيطان المباشر (في فلسطين) . وما يعنيه كل ذلك من تحدٍ وجدلية مع القوى الامبريالية ، وفي قضايا النفط (الانتاج والاسعار) ، وفي قضايا الفقر المدقع من جهة والغنى الاسطوري (لفئة قليلة) من جهة أخرى ، حيث الاغنياء يصبحون اكثر غنى والفقراء اكثر فقراً . في هذه الجدلية فإن المجتمع العربي تتسلط عليه فئات تابعة واجيرة للامبريالية العالمية ، لذلك فإن « الاستهتار العربي من قبل اصحاب السلطة (هؤلاء) ، لا يصيب العناصر المادية (ويبددها) ، وإنما يصيب على الأخص العناصر البشرية ـ فالانسان (رجل او امرأة) لا قيمة له ، حيث أن برامج

---

(٧) حافظ الجمالي ، « المرأة والتنمية ،» الفكر العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ١٥ .

(٨) مكي ، « المرأة وأزمة المجتمع العربي ،» ص ٨ .

التنمية العربية لا تهتم بتنمية العنصر البشري ، وإنما تقتصر بشكل لا عقلاني على تكوين المادة والمال لصالح حفنة ضئيلة جاهلة من المتملكين »[9] . وفي هذه الجدلية السياسية / الاجتماعية العالمية والمحلية فإن صورة المرأة المرجوة في مجتمعنا هي صورة الانسان المشارك في التنمية بكل تبعاتها وايجابياتها .

المحور الثاني

إن هذا المحور الذي يجب لفت الانظار اليه مسبقاً هو قيمة العمل والتعليم للمرأة في مجتمعنا العربي ، وبخاصة المرأة العربية في الخليج ، فقد اتجه بعض الدراسات الى اعطاء الكثير من الأهمية لنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ، ونسبة تزايد اعداد النساء الملتحقات بالدراسة . ولقد أثبتت الدراسات المنشورة أن الوطن العربي بمجمله بالنسبة للبيئات الثقافية الأخرى ، يوجد فيه عدد أقل من النساء المتعلمات ، وعدد أقل من النساء العاملات (عدا المهن الحرفية في البيوت والاعمال الزراعية)[10] . الا أن سؤالنا هو ، ماذا تعني الأرقام الصماء في دخول المرأة سوق العمل او حصولها على التعليم ؟

لا نريد أن نقلل هنا من مؤشر دخول المرأة في سوق العمل ، وكذلك حصولها على التعليم ، فقد ثبت في مجتمعات كثيرة أن هذين المؤشرين يعطيان بعض الامتيازات الاساسية للنساء[11] . الا أن التشديد غير الواقعي على (الأرقام) لا بد من أن نلفت النظر الى عدم واقعيته في كثير من أقطار العالم الثالث ، وهو صحيح بالتحديد في اقطار الخليج . فإن مجرد دخول المرأة سوق العمل ، ومجرد حصولها على التعليم قد لا يعني كثيراً الاعتراف بها كمواطنة وانسانة . وهناك مظاهر تؤكد عدم اهمية الارقام الصماء مثل عزل النساء في أعمال معينة كالتدريس ، والخدمات الاجتماعية فقط ، أو في حشو أدمغتهن بمعلومات تسهّل لهن محو أميتهن الأبجدية لا الحضارية والثقافية على نطاق واسع . لقد التحق اعداد كبيرة نسبياً من النساء في اعمال متعددة في بعض مجتمعات الخليج العربي المعاصر ، ولكن الكثير منهن ـ كالرجال ـ لا يجدن ما يعملن ، كما ذكر احد المصادر : « إنه من المعلومات العامة أن الموظف في الكويت لا يجد ما يعمله ! »[12] . وقد تكون تلك الملاحظات عامة وغير دقيقة ، الا أنها مؤشر الى قضية أساسية

---

(٩) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(١٠) Lois Beck and Nikki Keddie, *Women in the Muslim World,* 2nd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), p. 16.

(١١) انظر الدراسة الشاملة حول هذا الموضوع :

Nadia H. Youssef, *Women and Work in Developing Societies* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1974).

(١٢) Kamla Nath, «Education and Employment among Kuwaiti Women,» in: Beck and Keddie, *Women in the Muslim World, p. 181.*

هي الانتاج والانتاجية في المجتمعات النفطية العربية المعاصـرة وبالتالي القيمة الحقيقية لنسبة العاملات في قوة العمل . أما من جهة التعليـم فقد التحق اعداد متزايدة من النساء العربيـات في الخليج بالمدارس والجامعات، وقد أثبتت في قطاعات منها أنها اكثر استيعاباً من شقيقها الرجل ، الا أن التحذير وارد من أخذ الأعداد والنسب المطلقة كمؤشر رئيسي على حصول المرأة على وضعها كما يراد له في المناقشة السابقة . لأن الكثير من محددات التعليم (برامج التعليم نفسها ـ الكتب) ، وكذلك المحددات الاجتماعية التي تقف حجر عثرة امام المرأة العربية في الخليج . وفي هذا الاطار تشير احدى الدراسات الى هذه القضية بالقول : «لقد اظهرت الدراسة أن نسبة التحصيل في المدارس الثانوية او اجادة اللغة الانكليزية (شرطان لدخول كلية الطب في جدة) ، ليست بالضرورة عاملاً من عوامل استمرار الفتاة (السعودية) في دراسة الطب . . كما أن انخفاض مستواها في الثانوية واللغة الانكليزية لم يقف عقبة . . . إنما انسحب ٢١ بالمائة بسبب الزواج ، و٥٠ بالمائة لعدم الرغبة في دراسة الطب (بعد الالتحاق بالكلية) و ٢٩ بالمائة انسحبن لاسباب غير معروفة . . . قد تكون مثلاً عدم توفر وقت ولي الأمر المتفرغ لتوصيلهن الى الكلية ، او عدم تأقلمهن مع الجو الجامعي او السكن الداخلي أو خوفاً من نوعية العمل في المستشفى (لاحقاً) التي قد تؤدي الى الوجود في محيط الرجال»[١٣] .

إن الحديث عن اوضاع المرأة في سوق العمل وتعليمها (فقط) وانعتاقها بناء على ذلك ، هو مقولة اقتصادية نابعة من ايديولوجية المجتمعات البرجوازية الغربية ـ ومن منظور رأسمالي يتوجه الى الربح . أما ادماج المرأة العربية في سوق العمل فيجب النظر اليه لا لاهداف اقتصادية فقط ، انما لأهداف اخرى حقيقية هي تبديل الثقة بالشك ، والاحترام بالاحتقار . وقد فشل كتاب عرب كثيرون كتبوا عن المرأة في تحليل هذه الاشكالية . يجب النظر الى عمل المرأة في البيت ايضاً على أنه ادماج في الاقتصاد ، وعلى أساس أن تحقق انسانيتها في العمل داخل البيت او خارجه هو الموضوع الرئيسي . وحيث أن التعليم ظل للنظام الاقتصادي / الاجتماعي السائد ، فليس من المؤمل في كثير من أنظمة التعليم السائدة ، خصوصاً من حيث الكيف أن تقدم اي مساعدة حقيقية لوضع المرأة . ولا يزال التعليم بشقيه (للرجال والنساء) مفرغاً من محتواه ، ولا يحتوي على منظور تنموي واضح المعالم.

المحور الثالث

هو الذي يجب مناقشته، وهو بالتحديد وعي المرأة العربية بشكل عام ، ووعي المرأة العربية في الخليج بذاتها ومحيطها ، ومحددات هذا المحيط . واذا كان الوعي هو انعكاس للواقع الطبيعي والاجتماعي الذي يعيشه الانسـان في مجتمع ما في وقت ما ، فإن هذا الوعي للمرأة العربية في الخليج في الوقت الحـالي وعي محدود ، يزيده محدودية الواقع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه

---

(١٣) سميرة ابراهيم سلام ، «دراسة أسباب انسحاب الطالبات السعوديات في كلية الطب .،» في : المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

معززا من قبل المجموعات الاجتماعية المسيطرة والمرتبطة بالغرب ، والتي تنسجم مصالحها مع ذاك الوعي الزائف . وتشير كثير من الدراسات الميدانية مثلاً ، الى أن المرأة العربية في الخليج زاهدة في المشاركة السياسية(١٤) وعلى أنها « مخلوق ضعيف عاطفياً يحتاج دوماً الى الوصاية واشراف الآخرين »(١٥) . ترغب في العمل في قطاعات محددة (القطاع الحكومي) فقط . عليها أن تنفصل في التعليم والعمل عن الرجل(١٦) . وتتقبل قطاعات كبيرة من النساء في مجتمعات الخليج العربية هذه المفاهيم ، من خلال التعليم الرسمي ، ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة كي تشكل وعياً زائفاً بقضيتها وقضية مجتمعها . وتلخص لنا احدى الدراسات هذا الوعي الزائف للمرأة الخليجية بقضيتها كالتالي : تقدم لنا الصحف الخليجية المرأة في موقعها الاجتماعي التقليدي ، كزوجة وام وربة بيت ثم كطالبة واخيراً كموظفة ، وقد أدى ذلك الى تركيزها (الصحافة) على قضايا الطلاق وقوانين الأحوال الشخصية وحقوق المطلقات اكثر بما لا يقاس من الاهتمام بقضايا ومشكلات الانتاج والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية(١٧) . ولا يمكن بالطبع مطالبة الصحافة او وسائل الاعلام او برامج التعليم بأن تقدم وعياً حقيقياً للمرأة والمجتمع على نطاق واسع . لذلك فإن الوعي الزائف ، او عدم الوعي بقضية المرأة والمجتمع في الخليج هي من الأركان الرئيسية التي تعطل وتعوق الوصول الى الاهداف المبتغاة . لقد كتب قبل نصف عقد من السنين على أن : « قضية المرأة في الخليج لا يجب أن تصور على أنها قضية نساء فقط ، وأن حلها يكمن في مساواتها بالرجل ، ان القضية الاساسية في نظرنا هي القضاء على الاستغلال بكل صوره واشكاله في مجتمع الخليج »(١٨) .

ولا يزال ذلك التصور قائماً وحقيقياً، وقد شارك اعداد متزايدة من الباحثين وجهة النظر تلك(١٩) حتى التقت الى محصلة مفادها أن اوضاع المرأة العربية هي نتاج لأوضاع اجتماعية /

---

(١٤) انظر مثلاً : اللجنة الثقافية والاجتماعية للمرأة ، دراسات حول اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : مجموعة دراسات المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، نيسان / ابريل ١٩٧٥ (الكويت : مطبعة فهد مرزوق ، ١٩٧٥) (سنشير اليه لاحقاً بـ اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي)، خاصة بحث : اسحق القطب ، « اتجاهات الطالبات الخليجيات في جامعة الكويت نحو التعليم والعمل ، » ، وانظر أيضاً : فهد الثاقب ، « حول حجم العائلة العربية الكويتية ، » مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ٤ ، العدد ٢ (تموز / يوليو ١٩٧٦) .

(١٥) عبد المعطي، « في الوعي الزائف بالمرأة الخليجية ، » ص٥ .

(١٦) القطب : « اتجاهات الطالبات الخليجيات في جامعة الكويت نحو التعليم والعمل ، » ص ٣٧٥ +

(١٧) انظر : عواطف عبد الرحمن ، « صورة المرأة الخليجية في الصحافة الخليجية ، » في : المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١. ص ٤١ .

(١٨) انظر بحث محمد الرميحي ، في : اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي ، الفصل الأول ، ص ١٢ .

(١٩) انظر في ذلك :

Linder Usra Soffan, *The Woman of the Arab Emirates* (London: Croom Helm, 1980), p. 9,

وباقر النجار ، « المرأة وعلاقات الانتاج في مجتمعات الخليج التقليدية ، » في : المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

اقتصادية (مجتمعية) وأن فهمهـا ووضع الحلول لها ، يكمن في فهم واكتشاف قوانين المجتمع العربي وخصوصياته للوصول الى نموذج تنمـوي تكون المرأة والرجل فيه مورداً بشرياً أساسياً يعد لانجاز الاهداف التنموية الجديدة كما تخدمه في المقابل تلك الاهداف .

ثانياً : جدلية دراسة المرأة الخليجية

جدلية دراسة المرأة في المجتمع العربي الخليجي ، جدلية معقدة ـ لا يمكن اعطاء تصور وإجابات عن الاسئلة الكثيرة العالقة حولها ـ هل ادت (الفرص الجديدة) بالمرأة الى التقدم ، او الى التأخر ؟ هل هي اليوم أفضل مما كانت عليه في السابق أم أسوأ ؟ هل المحصلة ايجابية أم سلبية ؟

كل تلك الاسئـلة التي تبدو الاجابات عنها بنعم ولا ، في الوقت نفسه تـدل على أن الجدلية اكثر تعقيدا من محاولة تبسيطها ، او الرجوع الى اجابات واضحة وسريعة ، هي بالتحديد مشكلة المجتمع الخليجي النفطي اليوم ـ والذي تضربه (الموجة العالمية الثالثة) بكل قسوة وقوة ، بينما هو يحاول أن يتمالك رشده من ازمنة الاستعمار والاستغلال الطويلة . إن المجتمع الذي نحن بصدد دراسته « هو مجتمع ، ذو تشكيلة اقتصادية / اجتماعية متماثلة ومتباينة في الوقت نفسه » . فهو مجتمع قبلي ـ وفي الوقت نفسه تتقابل فيه المدينة والريف والبادية ، وتسيطر عليـه علاقات قبلية[٢٠] لذلك فإن التغير الاجتماعي الذي حصل في اطار هذا المجتمع وبخاصة بعد اكتشاف النفط وتدفق العائد المالي منه ، هـذا التغير قد اثر في وضع المرأة ، ولكن تأثيره الجدلي يمكن أن يوصف بأنه صرخة صامتة ، تناقض مازال يعايش هذه المجتمعات وتعايشه الاسرة وفي وضع المرأة في المجتمع يظهر هذا التناقض والتعايش بوضوح . كان الفائض الاقتصادي لهذه المجتمعات ، سواء من جراء اعمال الغوص على اللؤلؤ او التجارة المحدودة بين القرى والمدن او الزراعة ، محدوداً ولم يسمح بظهور تقسيم عمل (طبقي) . لقد كان تقسيم العمل لديها ، مثلها مثل بقية المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، تقسيم عمل بين الرجال والنساء ـ ومفهوم العمل في هذه المجتمعات ايضاً ليس مفهوم العمل في المجتمعات الغربية /البورجوازية الحديثة ـ وهو العمل المأجور ـ إنما العمل من اجل البقاء . في الزراعة وصيد اللؤلؤ والتجارة اورعي الماشية . وهناك شواهد كثيرة اليوم على أن تلك المجتمعات الزراعية وفي البدية كانت المرأة تتمتع نتيجة مشاركتها في العمل ، الذي يحفظ بقاء الاسرة والقبيلة ـ بمشاركة ـ إن لم نقل حرية ـ يفرضها هذا التقسيم للعمل ، وفي الوقت نفسه فإن هذه المجتمعات لم تكن (بدائية) بالمعنى الانثروبولوجي ، فقد كانت مستقرة لها تراث ثقافي وديني يؤثر على وضعها وعلاقاتها .

---

(٢٠) هناك دراسة مفصلة حول هذا الموضوع لـ : محمد الرميحي ، « التشكيل المتزامن والتنمية التابعة ـ دراسة في الجوهري والعام والمشترك لأقطار الخليج النفطية ». (غير منشورة) .

وفي بعض الاماكن الجغرافية، فإن هذه المجتمعات(مدينية)مثلها مثل مثيلاتها المجتمعات العربية المستقرة ، تستمد طقوسها الاجتماعية من واقع استقرارها . ولكن الظاهرة الاجتماعية المشتركة هي الائتلاف القبلي سواء أكان من قبيلة واحدة ، او من مجموعة من القبائل لها علاقات دموية حقيقية او مفترضة ، او علاقات ولاء وتبعية . على هذا المجتمع دخل تأثير الاستعمار المباشر أو غير المباشر الحديث بدءاً من القرن التاسع عشر ، وتعاظم في النصف الأول من القرن العشرين ، عندما اصبح معروفاً أن أرض هذه المجتمعات تحتوي على المادة الاساسية للحضارة وهي النفط ، فأدمجت هذه المجتمعات على فترات في السوق الرأسمالية الغربية ، وذلك من خلال استخراج النفط من قبل الشركات العالمية الغربية ، ولقد أصاب هذا التحول تلك المجتمعات أولاً خلال احتكاكها بالاستعمار ، وبعد ذلك خلال التحولات الاقتصادية التي جاء بها النفط ، اصابها باختلال في البنى الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة قبله فتهدمت وانسحق معظم النشاطات الاقتصادية السابقة ، وظهر الاعتماد على (اقتصاد حديث) الذي نتج عن تسويق الصناعات الغربية ، في الوقت نفسه فقد شجع الاستعمار والامبريالية نمط القرابة القبلي . وكان يعني تعامل السلطة الخارجية مع سلطة داخلية مؤيدة من تنظيم اجتماعي تقليدي ، ولقد كانت صيحة «فرق تسد» Divide and Rule ، صيحة مناسبة للاستعمار من جهة وللقوى القبلية من جهة اخرى ، فأصبحت العشيرة الأقوى والمسيطرة نتيجة لامتلاكها اكبر قدر من الفائض الاقتصادي ، هي العشيرة (الحاكمة) مع ولاء لها من مجاميع القبائل التجارية والقبائل المحاربة . وأصبح تشجيع ذلك النمط من العلاقات القرابية عملية مناسبة للوضع الجديد حيث يجمع الناس حول نظام اجتماعي (يمكن التحكم فيه والتعامل معه) في غياب نظام دولة حديثة ، كما أن بذر الخلافات بين تلك الأنظمة الاجتماعية (القبائل) في السابق حول الماء والأرض ، ولاحقاً حول المنافع التجارية والقوة السياسية ، لقد جعل كل ذلك من العائلة والقبيلة ركناً أساسياً من البناء الاجتماعي الجديد . ذاك بحد ذاته تناقض ذو جدلية واضحة ، فالأبناء وعددهم وعدد الزوجات ، ووضع الرجل في الاسرة ، اصبحت كما كانت معالم رئيسية للعلاقات الاجتماعية ، ومن هنا فلم تتغير علاقات الزواج ، ولا علاقة المرأة بالاسرة ، فقد حدث التغير في الشكل وليس في المضمون نتيجة الرغبة في استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية لضبط التغير الاجتماعي .

فالعائلة والقرابة تقويان من خلال علاقات الزواج ، لذلك فإن الزواج ليس قضية شخصية خاصة بالرجل والمرأة ، يختار هو او تختار هي من تريد نتيجة علاقات شخصية او رومانسية . الزواج هنا علاقة اجتماعية[٢١] فيها ما يسمح به وما يمنع عنه ، الى درجة تبلغ من القسوة ، فصل الزوج عن الزوجة او قتل احدهما ! ولم يغير الوضع الاقتصادي الجديد ، ولا التعليم او العمل ـ كثيراً من تلك المظاهر ـ فزواج (الأصيل) من (البيسري) او العكس زواج محظور من المجتمع والأهل على السواء[٢٢] هذا الحظر له أسباب اقتصادية وسياسية ـ وهو بالتحديد الاحتفاظ

---

(٢١) Beck and Keddie, *Women in the Muslim World*, p. 4.

(٢٢) مفهوما « الأصيل » و « البيسري » او « بني حضير » مفهومان شائعان في منطقة الخليج النفطية . =

بالثروة والسلطة لدى مالكيها . ولقد استمرت هذه الظاهرة في مجتمعات الخليج الى اليوم وإن طرأت عليها بعض الاستثناءات . الزواج إذاً عملية اجتماعية، (فالشيخ) شيخ القبيلة او الحاكم يستطيع أن يتزوج عدداً لا حصر له من النساء لسببين ، **الأول** ، هو الاكثار من الابناء رمز السلطة والقوة. **والثاني** ، هو الدخول في علاقات مع القبائل والاسر الأخرى لحفظ وتقوية الولاءات السياسية والاقرار بالسلطة . وإذا كانت الاسر (الأصيلة) تسمح بالتزاوج فيما بينها ، وبين القبائل الاخرى ، لا يربط ذلك بالعلاقات الدموية القرابية ، فإن (العشيرة) الحاكمة تحرم زواج بناتها من خارج الاسرة حتى لو كانت تلك الاسرة لها علاقات تجارية او سياسية معها .

لقد كان من المتوقع بعد ولوج هذه المجتمعات في السوق الرأسمالية الغربية أن تتولد تقسيمات عمل جديدة تتجه نحو « الانقسام الطبقي » في المجتمع . ولكن خصوصية هذا الولوج في السوق الرأسمالي في الوقت الذي سمح بظهور تشكيل أولي للطبقات المتوسطة والعمالية والعالية الا أن تشجع العلاقات القبلية والطائفية والخلافات بين المجموعات التقليدية (قبائل وطوائف) قد أضعف من نضوج تكوينات طبقية جديدة ومتميزة . اما ظاهرة زواج ابناء العم ، وبنات العم فهي ظاهرة متممة للحفاظ على العلاقات الاسرية والقرابية التقليدية ، فالاحتفاظ بممتلكات الاسرة والتكتل العائلي القبلي هو حجر الزاوية للاعتراف الاجتماعي وعلى الرغم من ملاحظة بعض الدراسات أن :

« الحاجة الى الارتباطات القبلية تذوب ـ في الوقت الحالي ـ ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن التقاليد القبلية هي ايضاً « تختفي » ». [٢٣] .

وعلى الرغم من أن شكل الملكية في المجتمع الخليجي قبل النفط ، كانت أكثر بساطة من شكلها الحالي ، إلا أن المرأة لم تكن قادرة بالفعل على امتلاك اشياء خارج سلطة الرجل على الرغم مما يتيح لها التراث ـ نظرياً ـ من حقوق للملكية والوراثة ، الا أن هذه الحقوق النظرية في المجتمعات الخليجية المعاصرة ما زالت بعيدة عن التطبيق الا في حدود ضيقة . وفي المجتمع العربي الخليجي المعاصر، ما زال الرجل بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو الوصي على ملكية النساء ، ويعزز هذا الموقف العملي وجهة النظر القائلة إن عزل المرأة اجتماعياً وثقافياً هو الذي يجعلها حتى في الحقوق المشروعة والمتفق عليها عاجزة عن ممارسة تلك الحقوق .

على الرغم مما قدمه الوضع الاقتصادي الجديد ـ مع بعض الاستثناء ـ كانت المرأة وما زالت تمثل ملكية خاصة للرجل ـ في الأغلب . وتعبر عن هذا الموقف احدى الكاتبات القاصات

= والأصيل (شعبياً) هو المنحدر من قبيلة او عائلة معروفة ، فالقبيلة لا تكون اصيلة لمجرد أنها قبيلة . اما البيسري اوبني حضير فهو الشخص (رجل او امرأة) الذي ليس له آباء واجداد معروفون . هذا ، فيما يتعلق بالتفسير الاجتماعي . ويقال ان كلمة (بيسري) في الاصل فارسية وتعني : انسان لا رأس له وهي نفسر الفهم السابق اي انسان لا اصل له !! وفي رأينا أن هذا التقسيم اقتصادي اساساً ، فالقبائل التي تملك الجمال هي عادة قبائل اكثر « احتراماً » من تلك التي تربي الماشية او تقوم بالزراعة . لتفاصيل اكثر حول هذا الموضوع انظر : محمد الرميحي ، **البترول والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة** (الكويت : مؤسسة كاظمة ، ١٩٧٦) .

(٢٣) Soffan, *The Woman of the Arab Emirates*, p. 11.

الخليجيات حيث تكتب عن وجهة نظر زوجة تجاه زوجها فتقول : « إنني اكرهه منذ اليوم الأول لزواجي منه ، لم استطع أن امنحه قطرة من الحنان او الحب ، لقد امتلكني يومها كما يملك السيد عبده »[٢٤] .

لقد نظرت مجتمعات الخليج ولا تزال الى المرأة على أنها حاملة شرف العائلة ! وقد مورست عليها أشكال من العزل بسبب ذلك ـ واذا كان شكل العزل قد اختلف من جراء التغير الاقتصادي الحديث، إلاَّ أن مضمونه قد استمر كما كان ـ لقد كانت الفتاة(تُخفَر)[٢٥] بمجرد أو قبل البلوغ في المجتمع الخليجي المستقر منتظرة في بيت والدها أن تتزوج ، وعلى الرغم من أن هذا (التّخفير) لم يعد كما كان في البيئات الحضرية على الأقل ، الا أن محتواه النفسي والواقعي استمر كما هو ويعتبر الرجال في العائلة ان أي تصرف غير مرغوب فيه اجتماعياً من الفتاة ، (الاخت او الزوجة) ، يعتبر ضرراً بشرف العائلة .

بعد فترة من التحرر النسبي للمرأة في البيئة الحضرية الخليجية في الستينات، بدأت الانتقادات الاجتماعية حولها من (التقليديين الجدد) ، فعادت من جديد الى (الحجاب) مرة اخرى[٢٦] . ويرى البعض أن (التقليديين الجدد) في مجتمعات الخليج المعاصرة يعودون الى (الخفارة) التي تبناها اجدادهم في السابق بمعناها (الانعزالي) لا المظهري فقط .

ويظهر النقاش الدائر حول (الحجاب) و (التحجب) للمرأة في مجتمعات الخليج العربية اليوم مدى التأثير الاجتماعي الحادث ومركزية المرأة (الشرف) فيه ، وإن كنا نعتقد أن شكل الملابس الخارجية للنساء لا يعني شيئاً البتة ، بل على العكس فإن في هجر تقليد ملابس النساء الغربيات والتوفير في صرف المبالغ الضخمة على الملابس والجواهر حسنة وايجابية في نضال المجتمع ضد التبعية، الا أن الملاحظ أنه مع هذا (الشكل الجديد) يأتي الصرف الباذخ من جديد والاعتماد على منتوجات الغرب الصناعية ايضاً ، فهو بذلك يفرغ من محتواه ، عدا الأهم أنه جزء من حملة أشمل لتأكيد دونية المرأة (فالحجاب) كما ينظر اليه (التقليديون الجدد) ، تتبعه مجموعة من السلوكيات ، كالامتناع عن الاختلاط بالرجال في دور العلم او العمل ، والقبول بتعدد الزوجات ، والقبول بالدور الثاني للمرأة في المجتمع وفي البيت ، وحتى الامتناع عن الانخراط في سلك تعليم قد يقود لاحقاً الى الاختلاط بالرجال . إنه الحفاظ على العفة من جديد للنساء ! وعزل جديد للمرأة . والنقاش الدائر حول وضع المرأة يأخذ بعداً تراثياً بين فئتين من المجتمع (التقليديون الجدد) و (المجددون) إذا أردنا تعبيرات اكثر اتساعاً وأقل تحديداً . والخلاف بين الفئتين هو في تفسير التراث ليس حول المرأة فقط ، ولكن حول أمور كثيرة اخرى، إلا أن قضية

---

(٢٤) انظر كلثم جبر ، « امرأة حاقدة ،» في : عمر محمد مصطفى الطالب ، « تطور المرأة في الخليج العربي من خلال القصة ،» في: المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

(٢٥) « التخفير » مصطلح حضري ـ ويعني عندما تصل الفتاة سن البلوغ بين ٩ ـ ١٢ سنة تقريباً تلبس الغطاء ، العباءة « البوشية » وغطاء الوجه « البرقع » وتلزم البيت حتى الزواج .

• (٢٦) هذه المرة « الحجاب » الذي يغطي الشعر ـ والملابس الفضفاضة التي تصل الى القدمين مع أن البعض يصر على لبس الكفوف وتغطية القدمين والوجه ايضاً .

المرأة تأتي في مركز دائرة الضوء ومجال احتكاك شديد ـ حيث يشعر التقليديون الجدد أن هناك (قيماً) و (عادات) و (تقاليد) تنضم اليه اغلبية او على الاقل لا يجرؤ الكثيرون على تحديها . وفي الأدبيات المكتوبة عن المرأة العربية / الاسلامية ، بوجه عام وجزء منها المرأة العربية المسلمة في الخليج ـ نجد أمامنا لوماً كبيراً على (التفسير) او التفسيرات المقدمة من قبل التقليديين الجدد . نجد مثلاً لندا صوفان تقول : «إن الشريعة الاسلامية قد أعطت المرأة حريات في حياة الأسرة ، والزواج والتعليم والاستقلال الاقتصادي»[٢٧] . إلا أن الاجتهادات المختلفة لتفسير الشريعة مع الاعراف والتقاليد المحلية هي التي وضعت المرأة (العربية / المسلمة) في درجة اقل مما تتيح لها النصوص ، وفي دراسة اخرى نجد ، أن وضع المرأة بهذا الخصوص يشرح كلمات وافكاراً ، اكثر قبولاً ولكن ليس بالضرورة أن تعبر عن الواقع فهي تشير الى : «إنه من التسرع غير المستحب أن توصف (الصحوة الاسلامية) ، على أنها رجوع الى (التقاليد) أو التراجع عن التحديث التي شهدتها المجتمعات العربية والاسلامية ، إنما هي قد تفسر على أنها توجه شامل (ليس للمرأة وحدها) وإنما للمجتمع ، ضد القيم الغربية الامبريالية»[٢٨] .

وقد تكون الكاتبة فيما نقلناه سابقاً عنها ، محقة في النظر الى قضية المرأة ، وموقف التقليديين الجدد منها ، ومن المجتمع ومن علاقات التبعية ، على أساس أن كل ذلك يؤدي الى مجتمع أكثر عدلاً وإنسانية وأقل ارتباطاً بالامبريالية الجديدة ، أما أن يشدد البعض على الشكل دون المضمون ، أو يعطي مضموناً مختلفاً وعزلياً للمرأة وطاقات المجتمع ، فإن ذلك يثير الشك والريبة ويقع تحت بند ضبط الكفايات البشرية وقمعها ومصادرة الامكانات المادية والفكرية والعاطفية لنصف المجتمع ، وهذا يقع في موقع مناسب وايجابي في خطط الامبريالية الجديدة . إن الجدلية التي نشاهد عناصرها وهي تفعل ، تتمشى بوضوح في وضع المرأة والحجاب وبدءاً من الستينات ومروراً بالنصف الأول من السبعينات ، استطاع المجتمع ـ في ظروف التحرر والصراع القومي ـ أن يعطي هامشاً ايجابياً لتحرك المرأة ـ كخروج المرأة من العزلة ، والتحاقها بالتعليم وأخيراً اسقاطها لرمز عزلها وهو الحجاب التقليدي بأشكاله المتعددة . ونجد لهذا التطور رصداً في الأدبيات التي درست هذه المجتمعات ـ فيشير احد التقارير الى أن بعض النساء (السعوديات قد تركن الحجاب)[٢٩] وفي دراسة اخرى في بدء السبعينات نجدها تقرر :

«في بدء السبعينات فإن الحجاب بدأ يتلاشى بين الشابات ؛ وذلك نتيجة التعليم والسفر والاحتكاك بالغرب»[٣٠] .

وفي وسط الخمسينات شاركت المرأة ـ في الكويت والبحرين ـ الرجل نشاطه السياسي من اجل المشاركة السياسية ، وفي صعود تلك الحركة أحرق بعض الفتيات عباءاتهن كاحتجاج على الحجاب الذي كان يمثل عائقاً لهن في المساهمة الاجتماعية[٣١] . هذه الطليعة من النساء اللواتي

---

(٢٧) Soffan, *The Woman of the Arab Emirates*, pp. 9 and 101.

(٢٨) Beck and Keddie, *Women in the Muslim World*, «The Introduction.».

(٢٩) The Minority Rights Group, *Arab Women*, report no. 27 (London: The Minority Rights Group, 1975), p. 11.

(٣٠) Nath, «Education and Employment among Kuwaiti Women.».

(٣١) انظر : زهرة دكسون ، الكويت ـ كانت منزلي ، ص ٥٨ .

قدن حركة التحرر ، واجهن صعوبات جديدة في وسط الستينات من فتيات الجيل الجديد (لابسات الميني جوب) على أساس أن ذلك تفريطاً واستخداماً سيئاً لحرية المرأة . . ومن جديد عدن مرة اخرى في وسط السبعينات لتحمل سخط التقليديين الجدد ـ والفتيات من الجيل الثالث اللاتي تدفقن للتحجب الجديد . هذه الجدلية ، تدلنا بوضوح الى موجات التغير الاجتماعي المتلاحقة والمتناقضة، وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على عمق التغيرات التي تجري في هذه المجتمعات نتيجة الأزمة الشاقة والثقيلة التي تعيشها من جراء الهيمنة الاستعمارية وسطوة الامبريالية الجديدة ، التي تعمق العزلة المجتمعية والسياسية لهذه المجتمعات العربية عن بعضها وكذلك عزلة المرأة واحتجابها في مجتمعاتها .

ولقد قُدِّم بعض التفسيرات السطحية لتلك الظواهر رغم نقدها لهذا الوضع ، ولكن السؤال الأساسي لم يطرح بعد من هذه التفسيرات : « إن النظرة الدينية للمرأة قد دخلت حيزاً مقلقاً ضمن اطار المرأة ، وذلك من خلال التفسيرات الخاطئة والنظرة المتعصبة الى دور المرأة في المجتمع ، وقد أثر ذلك باتجاه اختلاط المرأة بالرجل في مجالات العمل ، اضافة الى ممارسة المرأة لبعض المهن ، مما أدى الى تقليص دور المرأة بشكل كبير »[٣٢] .

ولكن السؤال الموجه الى التقليديين الجدد على وجه الخصوص ، والمطروح على الفكر التقدمي العربي هو : لماذا يقتصر التفسير التقليدي والخرافي للتراث على قضية المرأة ، بينما هناك الكثير من الأمور التي تجاوزتها الموجة التقليدية الى تشريعات حديثة او هي أساساً غير مطروحة . منها الامور الاقتصادية كالزكاة ، والسياسية ، ونظام الحكم والثروات غير المستغلة، والقوانين التجارية والأهلية وقوانين الجزاء . . . الخ لتسمية البعض عوضاً عن الاحاطة بالكل ؟

وتقع هذه الاشكالية (قضية المرأة) في التراث بشكل اعمق بكثير من أي معالجة سطحية لها أو محاولة تفسيرها تفسيراً سريعاً إيجابياً أو سلبياً ، إن علاقتها بالايديولوجية (الدين) علاقة عضويةوهذا ما يُرجح بعض الدارسين صعوبة اتخاذ خطوات تحديثية وجذرية فيه ، وعلى الرغم من اختلاف (الاجتهادات) و (التفسيرات) الا أن الطلاق النهائي من تفسير تقليدي الى ابداع ، عملية لا تزال في دور الحدوث ، لقد استشهدت احدى الدراسات بأن (الحجاب) في الهند قد اختفى بعد انحسار الامبراطورية الاسلامية ، كذلك فإن عادة ربط الأرجل للفتيات الصينيات قد تلاشت بعدما اصبحت غير قانونية في الصين. بينما تجربة ايران في اثناء فرض قوانين رفع الحجاب في الثلاثينات بشكل قانوني ، او منع تعدد الزوجات في تركيا (أتاتورك) قد ثبت التراجع عنها اجتماعياً لمعارضتها للجذور الايديولوجية والتراثية والاجتماعية[٣٣] في المجتمع . تلك امور تستحق الاهتمام والدراسة .

---

(٣٢) الاتحاد العام لنساء العراق ، « العوامل المؤثرة على دخول المرأة الى سوق العمل في منطقة الخليج ، » ص ١٦ (غير منشورة) .

(٣٣) Beck and Keddie, *Women in the Muslim World*, p. 25.

إن النقاش حول (الابداع) و (البدع) ، بين (التحديث) و (التقليد) بين التحرر الايجابي والانكفاء هو جزء من النقاش العام الدائر في المجتمع العربي اليوم ، ورغم ما فيه من اجتهادات متعددة ومتضاربة فإنه سيظل مجالاً للحوار وربما الصراع حتى اكتشاف قوانين وخصوصيات المجتمع العربي ، في العصر التكنتروني والامبريالية الجديدة ، عصر الموجة الثالثة .

ثالثاً : المرأة والأسرة في المجتمعات العربية الخليجية المعاصرة

ليس من السهل أن توضع تعميمات عامة وقاطعة لوضع المرأة والاسرة في هذه المجتمعات الجديدة وذلك لسببين **الأول** أن هذه المجتمعات تنقسم الى مجتمعات مدنية جرى فيها التحديث بشكل متسارع في حين أن المجتمعات الريفية وفي البادية قد شهدت هامشاً أقل من التحديث نتيجة موقعها وعلاقتها بالمدينة . إلا أن هذه المجتمعات قد الحقت بالسوق الرأسمالية ، وقد توسعت وتشابك بعضها ، حتى اصبحت مجتمعات (حضرية) اندمجت فيها القرية والمدينة والبادية ، كالبحرين والكويت وقطر ونجد مثلاً . فأصبح لدينا المجتمع(القبلي الحضري) . ولا يزال بعضها معزولا ، الا من الاتصالات الحديثة ، ولكن علاقات السوق الرأسمالية ، أدت الى تكوين جنيني طبقي مغلف بعلاقات القرابة ، واصبحت القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تحمي وتسلط علاقات السوق على المجتمع هي السائدة . لقد بدأت العلاقات الطبقية تحل تدريجاً ، بدلاً من العلاقات القبلية والعائلة وهي تاريخياً تسير بهذا الاتجاه ؛ وانحسار الانتاج التقليدي الذي شكل الاكتفاء الذاتي التاريخي ، للمدينة والقرية والبادية ، حيث اصبح الاعتماد على المنتوجات المستوردة هو الأساس ، وبالتالي استغنى المجتمع عن الانتاج ، وفقدت المرأة ـ حقيقة ـ كما الرجل ذلك الموقع المعترف به في الانتاج في القرية والبادية والمدينة ، لذا أصبح عزل النساء التقليدي ، اكثر عمقاً حيث استغنى المجتمع عن خدماتهن في الانتاج . حيث الفن الانتاجي حتى الأولي منه (الحرف والزراعة والصناعات اليدوية) اخذ ينحسر ، في الوقت الذي يتصاعد فيه الفن الاستهلاكي المبهر الأخاذ ، والذي اصبح مستطاعاً نتيجة بيع النفط وعائداته . إن دراسة محلية قد تعبر عن مجمل موقع العمل اليدوي والفني للجيل الجديد . حيث تقرر : « إن تغيراً واضحاً لم يطرأ على اتجاهات المجتمع (القطري) نحو تعلم الفن والعمل الانتاجي الفني اليدوي »[٣٤] . النظرة الى الانتاج وعلاقته بالعمل ، والقيم التي يمكن أن ترتبط بها لا تزال علاقة سلبية ، كما لاحظت كثير من الدراسات . وتلاحظ احدى الدراسات ، ربما بتشديد وتعميم يفوق الواقع حيث تقول : « فالعمل ليس مقدساً له قيمة في مجتمعات الخليج كما هو الحال في المجتمعات الأخرى . إن اتجاه دول البترول نحو أن تكون دول رفاه اي اعطاء مرتبات ومخصصات دون عمل بالنسبة لعامة الناس ـ هذا ينقص من الحاجة الى العمل، ويؤدي . . . الى كثرة

---

(٣٤) محمد احمد سلامة ، اتجاهات الأباء والأبناء نحو التعليم الفني اليدوي وعلاقتها بالمستوى الاقتصادي / الاجتماعي (قطر : جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، ١٩٧٩) ، « تلاميذ المرحلة الاعدادية ،» .

الغياب والتهرب من المسؤوليات والواجبات وتعطيل الأعمال دون سبب ، اي باختصار انعدام اخلاقيات العمل »[٣٥] .

وبالطبع هناك من لا يشارك الكاتب باطلاقه حكماً على انعدام اخلاقيات العمل في مجتمع كامل ـ واخراجه خارج تاريخ الدراسة الجدلية ـ الا أن نمط الانتاج الجديد (والذي يستخدم هنا الاصطلاح بتعسف) ، قد حرم المجتمع من المساهمة الحيوية في انتاج الخيرات ولم يخلق بديلاً كاملاً حتى الآن ، هو الذي جعل من وضع الرجل وبالتحديد المرأة دونياً لدى فئات الاغلبية من المجتمع . إن نمط الانتاج الاستخراجي الاستهلاكي التابع الذي استولت فيه اقلية على الثروة والسلطة ، وأصبحت المرأة فيه لا تخضع (كما يعتقد الكثيرون والكثيرات) موضوعياً وفعلياً لسلطة الرجل المطلقة ، إنما تخضع لسلطة الرجل في الفئة (الطبقية) المسيطرة . ان (مظهر) تسلط (مطلق الرجل) على (مطلق المرأة) مبني من خلال منظور البعض للبناء الفوقي في المجتمع وتأثيراته ، الذي يتجاهل العلاقات الاقتصادية وتبعيتها الى السوق الرأسمالية ، كما يتجاهل دور الرجل (التقليدي) في البناء الاجتماعي السابق على النفط وفي انه (الغواص ـ التاجر ـ المحارب ـ رجل الدين والسياسة) . إن الفهم الحقيقي لتلك العلاقات يفسر فهم اضطهاد (الرجال) للنساء ، في الفئات المتوسطة والفقيرة ـ فهؤلاء الرجال المحرومون من الثروة والسلطة يسمح لهم التحكم في مجال واحد ، يستطيعون التحكم فيه وهو النساء والأطفال . وعلى الرغم من انحسار الحاجة للأبناء اقتصادياً في المجتمع الخليجي الحديث ـ حيث اخذت الدولة (السلطة) ضمان المعيشة وبالتالي التحكم في المعاش والعمل ـ الا أنه حتى الآن ، لا يزال الطلب على الابناء الذكور طلباً عالياً في الاسرة العربية في الخليج ـ ولا تستطيع المرأة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي المريح ، الا بعد انجاب الابن الوارث ـ وتقاس الاسرة بقوتها عن طريق عدد الابناء الذكور ـ وللحفاظ على السلطة والثروة وبخاصة لدى الفئات العليا في المجتمع ينحصر التزاوج في ابناء العمومة ، الأمر الذي ادى ـ علمياً ـ الى تقلص عدد هذه الأسر وضعف نسلها والامر الذي سمح لاحقاً بالتزاوج البعيد للرجال فقط ، وجعل من مشكلة تأخر سن الزواج ، او عدم الزواج اطلاقاً لفتاة هذه الأسر مشكلة متضخمة في المجتمع الجديد ، تضاعفت نتيجة تعليم وعمل المرأة . ولقد دفع الجيل الأول من النساء المتعلمات اللواتي رفض اباؤهن تزويجهن الى فتيان ـ قدرت العائلة انهم اقل منهن مستوى اجتماعياً ـ ثمناً باهظاً ادى الى العنوسة اللعينة ، التي جاءت مع التغير الاقتصادي والاجتماعي دون أن تواجه بحلول نتيجة المحددات الاجتماعية .

ومن الملاحظات المهمة التي يقر بها كثير من الدارسين لوضع المرأة والأسرة العربية في الخليج أن التوجه الى بناء العائلات الصغيرة (النووية) بدلاً من العائلة الممتدة ـ افقياً أو رأسياً

---

(٣٥) حيدر ابراهيم علي ، « ادماج المرأة في خطة التنمية : مشاكل وامكانيات ، » في : المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ ، ص ٥٤ . على الرغم مما يبديه الكاتب من تعميم قد يجانبه فيه الصواب فهو يتجاهل الشرائح الاجتماعية المختلفة في هذه المجتمعات ويعطي تعميماً انطباعياً حولها ، إلا أن الاشكالية تبقى موجودة وملاحظة .

في السابق هذا التوجه كان نتيجة للتغيير الاقتصادي ـ وخطط الاسكان والرعاية الاجتماعية التي قدمتها الدولة الحديثة ـ وقد قفزت الدراسات الى القول باغلبية الاسرة النواة على الاسرة الممتدة وشبه الممتدة[٣٦]. وقد يكون ذلك احصائياً وظاهرياً صحيحاً ، إلا أنه بأخذ العلاقات الاجتماعية الواقعية القائمة فما زالت الاسرة الممتدة ـ الذي ساعد الوضع الاقتصادي على استقرار وحدتها مكانياً ـ ما زالت علاقتها شديدة الارتباط ـ سواء على الصعيد الاجتماعي ـ السكني (تسكن في مناطق متقاربة) أم على الصعيد الاقتصادي ، حيث يساعد افرادها بعضهم بعضاً في الحصول على عمل والترقي فيه ، واتاحة الفرص الاقتصادية المختلفة ـ تلك الظاهرة هي جزء من جدلية المحافظة والتغير اللذين يمكن ملاحظة تكرارهما في الكثير من الظواهر الاجتماعية في هذه المجتمعات .

١ ـ تعدد الزوجات والطلاق كظواهر اجتماعية

تعدد الزوجات والطلاق ، ظاهرتان اجتماعيتان مهمتان ، في مجتمع الخليج المعاصر ولهما صفة لصيقة بالمرأة ، ففي الوقت الذي تقلصت ظاهرياً خصوصاً لدى الطبقات المتوسطة ظاهرة تعدد الزوجات ، الا أنها ما زالت منتشرة بين قطاعات اجتماعية اخرى ـ البدوية والمترفة لأسباب متعددة ـ وإذا كانت ظاهرة تعدد الزوجات تشكل قضية جانبية نسبياً ، فإن ظاهرة الطلاق بدأت تقلق قطاعات اكبر من المجتمع وكلا الظاهرتين ، هما امتياز يتمتع به الرجل[٣٧] . إن الدراسات التي اهتمت بإشكالية الطلاق في المجتمع العربي الخليجي الحديث ، وصلت الى أن اتساع هذه الظاهرة هي نتاج جانبي للتغير الاقتصادي / الاجتماعي الحادث ، ويقع بين الفئات المتوسطة وفوق المتوسطة نتيجة اشكاليات اجتماعية تنصب على صعوبات التكيف او عدم التكيف مع الاوضاع الجديدة ، فالخلاف مع الحماة من جهة و « ارتباط الزوج ارتباطاً شديداً بعائلته ، (الأمر الذي يعزز مناقشتنا حول الأسرة الممتدة) يقف موقفاً سلبياً في تلك المنازعات بين الأم والزوجة »[٣٨] .

لقد ظهر من تلك الدراسة ، أن المطلقات قد استفدن من فرص العمل والتعليم المتوافر في المجتمع الحديث ، الا أن الظاهرة بحد ذاتها تعني الاضطراب الشديد في العلاقات الاجتماعية المتغيرة تحت الظروف الجديدة . واذا كانت الدراسة المشار اليها سابقاً قد اهتمت بالمجتمع الكويتي فقط ، فإن صعوبات الطلاق للمرأة في المجتمعات العربية الخليجية الحديثة الاكثر تقليدية قد تكون اصعب، فأحكام الطاعة التي تجبر المرأة على الالتحاق ببيت يعده لها

---

(٣٦) الثاقب ، « حول حجم العائلة العربية الكويتية ،» ص ٨٤ و
Soffan, *The Woman of the Arab Emirates*, p. 21.

(٣٧) احمد حيدان ، المرأة والحركة النسائية في البحرين (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١)، ص ٦٧ .

(٣٨) علية حسين ، « المرأة الكويتية المطلقة والعمل ،» في : المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١، ص ٧ . وعلى الرغم من أن هذه الدراسة رائدة في موضوعها ، الا أن الباحثة تمكنت من تقديم بُعد جديد للخلفية الاجتماعية الاقتصادية للمطلقات والمطلقين .

زوجها ، والاحتفاظ بالابناء لدى الزوج بعد سن معينة والعار الاجتماعي الذى تتحمله المرأة المطلقة بكونها عالة على رجل قريب من اهلها تسبب قلقاً نفسانياً واجتماعياً، على العكس مما كان موجوداً في المجتمع السابق : « حيث لم يكن هناك عار اجتماعي ثقيل على المرأة في الطلاق . . وليس بالغريب على المرأة أن تتزوج اكثر من مرة خصوصاً اذا كانت من عائلة كبيرة او معروفة بجمالها »(٣٩) .

لقد اصبح الزواج الى جانب كونه علاقة اجتماعية / سياسية ودينية في المجتمع التقليدي ، اصبح اشكالية اقتصادية فتأخر سن الزواج لدى الرجل والمرأة الناتج عن الوضع الاقتصادي الجديد قد قلل من تكوين العائلة ذات العدد الكبير ، كما أن صعوبات ما قبل الزواج ، من توفير المنزل ومتطلبات بيت الزوجية جعل الشباب اكثر عزوفاً عن الزواج ـ الى درجة أن (الدولة) قد خطت خطوات في هذا المجال من توفير المساعدات المالية لتشجيع الزواج الى الحد من المغالاة في طلب المهور قانونياً . لقد تصاعدت المهور في جو الرفاه الاقتصادي خصوصاً للفئات العليا في المجتمع مما جعلها رؤوس اموال اكثر منها مهور زواج واصبحت مظهراً اجتماعياً ، فحفلات الزواج قد تنفق في بعضها نفقات اسطورية نتيجة تكاتف المال والجهل في عقلية واحدة.

وعلى الرغم من القوانين الحديثة في بعض اقطار الخليج ، والتي اعطت اجوراً متساوية للعمل المتساوي للمرأة،وامتيازات للمرأة العاملة والأم والاجازات للولادة ووفاة الزوج . . . الخ من القوانين المختلفة الخاصة برعاية النساء ، والتي قد تظهر من وجهة النظر الليبرالية الغربية على أنها قوانين متقدمة ، فإن الملاحظة التي اوردناها تكراراً ما زالت قائمة وهي بالتحديد إن العبرة بالتطبيق ، والتمييز بين الحريات الشكلية والحريات الحقيقية . ولقد اظهرت دراسة قانونية هذا التناقض ـ حتى في الاقطار التي سنت القوانين الجديدة، فتقول احدى الدراسات : «وجدير بالذكر ، أنه على الرغم من أن الوضع الاجتماعي ، في الكويت ـ يقر حق المرأة في أن تتزوج ممن تختار ـ نجد أن قانون الاحوال الشخصية قد نص على أنه لا ينعقد نكاح البكر والثيب الصغيرة ومن في حكمها الا بإذن ابيها او جدها »(٤٠) . وتذهب الدراسة بعد عرض عام لوضع المرأة القانوني في الخليج الى ملاحظة : « مما سبق جميعاً يتضح بأنه ما زال هناك قدر من التمييز ضد المرأة ، في نص القانون ـ وعلى الأخص فيما يتعلق بحقها السياسي ، وفضلاً عن ذلك نجد أن العرف الاجتماعي والتقاليد التي تحكم في بلدان الخليج جانب مهم من الموضوع ـ قد خلقت واقعاً يساهم في اتساع الهوة التي تفصل ما بين النص والتطبيق »(٤١) .

هذا بالنسبة للاقطار التي يوجد فيها نص قانوني في الدستور المعلن ـ والقوانين الصادرة والسؤال هو : ما بال حقوق المرأة الواقعية في تلك الاقطار التي لا توجد فيها ـ حتى الآن ـ قوانين معلنة تنظم العلاقة بين المواطنين ؟

حقيقة الامر أن الوضع الاقتصادي الجديد قد أعطى الرجل (بمعناه الطبقي) امتيازات

---

(٣٩) Soffan, *The Woman of the Arab Emirates*, p. 19.

(٤٠) عثمان عبد الملك ، « حقوق المرأة الخليجية في القانون العام والخاص ، » في : اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي ، ص ٧٨ +

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

جديدة لعزل المرأة ـ وتلاحظ احدى الدراسات أن « تأثير التقاليد حول عزل النساء ما زال قوياً (في الامارات) ولا توجد امرأة تقرر بمفردها امتهان مهنة ما دون الحصول على موافقة أهلها ـ خاصة الرجل ـ رأس العائلة »(٤٢) . وتكاد هذه الملاحظة تنطبق على المرأة في المجتمع العربي الخليجي في كل مكان .

إذا كان المجتمع الجديد قد قيد المرأة ـ وبخاصة في الفئات المتوسطة والفقيرة ، فقد ألصق فيها ظاهرة ـ اقتصرت في الواقع على نساء الفئة المسيطرة . وقد تكون شرائح من الطبقة المتوسطة قد اتبعتها تقليداً أو تشبهاً ، تلك الصفة هي (الرفاه والبذخ) . ولقد تسرع بعض الدراسات التي اهتمت بالمرأة في الخليـج بتعميم تلك الظواهر على جميع الناس ، الأمر الذي خالف الواقع والمنطق العلمـي في دراسة المجتمع . والرفاه والانفاق والبذخ، ظاهرة طبقية واجتماعية واقتصاديـة ناتجة عن التكوين الاقتصادي الاجتماعي القائم في الخليج ـ وهذا الرفاه الذي يوفره (الرجل) المسيطر لنساء طبقته ، ما هو الا رشوة لعدم الاهتمام بالاشكالية الاجتماعية الحقيقية ـ وقد تظهر هذه الرشـوة في تكوين الجمعيات الخيرية التي تهتم فقط (بالخير) وباستعراض آخر الصيحات في الجواهر والملابس ، وهذا يفسر فشل الكثير من الجماعات والجمعيات التي تسيطر عليها نساء الطبقة المسيطرة في إحداث حركة اجتماعية حقيقية .

٢ ـ المرأة الخليجية بين التعليم والعمل

مع موقفنا المتحفظ ، والذي نوقش في صدر هذه الورقة ومؤداه : عدم وضع الكثير من التحليلات حول ربط علاقة التعليم والعمل بتحرر المرأة وتقدمها ، كما تتبناه التحليلات البورجوازية الغربية ، إذ ليس صحيحاً على الاطـلاق أن الاعداد الكبيرة للمتعلمات والعاملات يعني تلقائياً وضعاً افضل للمرأة دون النظر الى الاوضاع الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية المحيطة ، رغم ذلك التحفظ ، الا أن نظرة على تعليم المرأة وعملها في الخليج العربي النفطي تعطي مؤشراً مهماً ـ بجانب المؤشرات الاخـرى لفهم افضل لواقع المرأة وفي (الجدول الملحق رقم (١)) صورة نسبية لعدد العاملات المحليات ومطلق الاناث العاملات في مجتمعات الخليج ـ ومن خلال هذا الجدول يتبين لنـا النسبة الضئيلـة التي تساهم ـ ويسمح لها أن تساهم بها المرأة في قوة العمل ـ وتضيف هذه النسب جدلية جديدة لواقع هذه المجتمعات ، ففي الوقت الذي تستورد فيه قوة عمـل تصل الى اكثر من نصف المجتمع في بعض الاوقات من خارج نطاقها الجغرافي ـ وكذلك من خارج بيئتها الثقافية العربية ، تضع عزلاً على نصف طاقتها الموجودة محلياً . ويشاهد أيضاً تأثير (التقليديين الجدد) في هذا الاطار ، حيث كانت المرأة مندفعة في الستينات وبدء

---

(٤٢) Soffan, *The Woman of the Arab Emirates*, p. 81.

(٤٣) Nath, «Education and Employment among Kuwaiti Women,» p. 181.

كانت الاعداد في ذلك الوقت ـ على كل حال قليلة ـ فقد ورد ان مجموع عدد الخريجات الجامعيات بلغ ٢٤٤ خريجة .

السبعينات للمساهمة في التنمية في هذه الاقطار . وقد ظهر أن ٩٩ بالمائة من الخريجات الكويتيات في سنة ١٩٧٠ ساهمن في قوة العمل الكويتية وقتها[٤٣] ، الأمر الذي فقد حماسته واندفاعه بعد ذلك وقد ترجع الاسباب الى ضغوط (التقليديين الجدد) من جهة ، والواقع الاقتصادي من جهة اخرى . فحتى التوجه الى المشاركة في العمل قد كان ظاهرياً في بعض المجتمعات الخليجية ، وليس بسبب حاجة اقتصادية ملحة ، وكلما توافرت الوفرة المالية في المجتمع ، قلت تلك الحاجة - تلك ايضاً جدلية اخرى تضاف - ففي الوقت الذي توفر فيه الدولة مساعدات مالية للأرامل والمطلقات ويسعى فيه التقليديون الجدد الى بيع فكرة عمل المرأة في البيت ورجوعها لتربية الابناء يقل اهتمام المرأة بالعمل كنشاط اجتماعي / اقتصادي بنّاء .

ومن الملاحظ ، أن عمالة اليد العاملة الاجنبية (رجالاً ونساء) من خدم المنازل ، تزداد باطراد ، الأمر الذي يضع شكوكاً حول النقاش والفكرة الدائرة لارجاع المرأة الى البيت للعناية بالمنزل والاطفال ، ويغلّب الفكرة القائلة باستمرارية تلوّن المنطقة السكانية عن طريق جلب يد عاملة للعمل في المنازل بجانب الاعمال الأخرى المتعددة ، ولم تكن الفكرة التي راجت في اقطار عربية اخرى، من جانب التقليديين الجدد ، في أن عمل المرأة في سوق العمل يحرم الرجل من فرص العمل كما في مصر مثلاً ، يمكن أن تشيع في الخليج حيث أن العمل نفسه ، متوافر من جهة وغير منتج من جهة ثانية - فكان لا بد من الرجوع للفكرة الأولى القائلة بالحفاظ على الحشمة والستر وتجنب (البدع) ! حتى في المجتمعات الخليجية التي ظهر أن نسبة عالية من النساء تعمل في سوق العمل ، حيث أن البيئة الاقتصادية / الاجتماعية مواتية نجد محاولة العزل ظاهرة وملحوظة كما هو في البحرين حيث تعبر عن ذلك احدى الدراسات بالقول : « على الرغم من حصول المرأة (البحرانية) على بعض الاستقلالية الا أنها حتى الآن لم تحصل على الاستقلالية الكاملة . . فهي ما زالت تعاني التبعية ، وما زالت هناك ميادين يسودها الفصل بين الرجال والنساء ، وما زالت فئات من المجتمع تنظر الى الاختلاط في العمل على أنه شيء يجب محاربته »[٤٤] .

في اطار العجز في العمالة ووجود الفائض المعطل ، فإن الاصوات التي تردد بالاستفادة من عمل المرأة ، ولو حتى في بعض القطاعات أصوات مسموعة - لذلك فإن تعليم المرأة استعداداً لاستخدامها الانتقائي في بعض المهن عملية مستمرة في اقطار الخليج ، والتعليم تاريخياً في اكثرية مناطق الخليج هو حديث وحديث جداً . في السعودية ، قطر، الامارات ، وعمان خاصة تعليم الفتاة لم يبدأ الا في الستينات وفي السبعينات ، وتصف احدى الدراسات بشكل قصصي مميّز ، واقع التعليم واقبال المرأة عليه بالقول : « كل يوم - عدا يوم الجمعة - مجموعة من الفتيات الصغيرات يتضاحكن ويتحدثن مع بعضهن ، يمكن أن يشاهدن وهن في طريقهن الى المدارس في المدن والقرى العمانية ، يلبسن سراويل طويلة مربوطة فوق العقب وغطاء للرأس موضوعاً بمرونة وبعضهن يلبسن العباءة . إنه الجيل الأول من العمانيات باتجاه التعليم »[٤٥] .

---

(٤٤) علي حسن تقي ، « المرأة البحرينية في التعليم والعمل ،» في : اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي ، ص ١٨١ +

(٤٥) The Minority Rights Group, *Arab Women*, p. 13.

وفي السعودية احتفل عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بمرور عشرين سنة على بدء تعليم الفتاة النظامي والرسمي ـ وفي تقرير اعد بهذه المناسبة ، يصف الاهداف العامة لتعليم الفتاة (السعودية) بالقول : « إن هذا النظام التعليمي يستهدف اغراضاً عامة رئيسية تتلخص في فهم الاسلام وغرس العقيدة في نفوس الطالبات ونشرها ، وتزويدهن بالقيم والتقاليد الاسلامية ـ وخصائص هذا النظام المستمدة من الاهداف السابقة ، هي عدم اختلاط البنات بالبنين في جميع مراحل التعليم العام والعالي وتوفير هيئات التدريس النسائية »[٤٦] . في الفقرة السابقة جدلية جديدة تظهر لنا أن تعليم البنات المطلوب والمرغوب فيه يجب أن يكون ايضاً من قبل نساء . حيث يذهب التقرير الآنف الذكر الى القول : « وجهت الدراسة غاية كبيرة لانشاء دور الحضانة . . مما يشجع العاملات في التعليم على الاستمرار في العمل خصوصاً أن كثيراً من استقالات العاملات في مجال التعليم ، إنما ترجع في المقام الاول الى التفرغ لرعاية الاطفال. . . . حتى بلغ معدل الاستقالات اليومية في المرحلة الابتدائية ثلاث استقالات ، ما بين سعودية ومتعاقدة »[٤٧] .

الاشكالية هنا هي كرة ثلج ، اذا كان لا بد من ضرورة لتعليم الفتاة ، فالمرأة هي التي تعلمها واذا كانت تحتاج الى دور حضانة ، فلا بأس من افتتاحها وجلب نساء ايضاً للعمل فيها ، من المعروف أن التعليم في (السعودية) غير مختلط ، ومحرم على الرجال تدريس الفتيات فهو نظام منفصل . فوق ذلك ، فقد نص الفصل العاشر من نظام العمل والعمال في السعودية ، على أن يحظر في كل الأحوال اختلاط النساء بالرجال في أماكن العمل وما يتبعها من مرافق وغيرها . وحتى في بعض المجالات التي اتاحت ظروف العمل هذا الاختلاط المحدود ، سرعان ما طلبت السلطات الرسمية من الشركات طرد العاملات النساء وتوظيف رجال بدلاً منهن[٤٨] . الا أن المرأة نصف المجتمع ، فهي تحتاج الى أن تسافر فيجب عند الضرورة تفتيشها ، وتحتاج الى ملابس وادوات فلا بد من امرأة تبيعها تلك الملابس والأدوات . . . والحل المؤقت « المرأة الأجنبية » حتى في خطوط الطيران . وكأن المرأة امرأتان ، محلية يجب عزلها واجنبية يمكن استخدامها في أي موقع !!

على الرغم من المناقشة المنطقية القائلة ان تعليم المرأة وبالتالي عملها في مجتمعات الخليج الحديثة قد جعلها في « نقلة نوعية » من جراء العمل المأجور ، وحاجة بعض القطاعات الاقتصادية[٤٩] الى عملها ، وعلى الرغم من منطقية تلك المناقشة ، الا أن تفسير وضع المرأة الخليجية اليوم فقط بعلاقات السوق الرأسمالية وسوق العمل قد يؤدي الى عدم فهم واضح لاشكالية واقعها الملموس . إن الاحساس بالغربة الذي يتعاظم لدى قطاعات واسعة من المجتمع

---

(٤٦) المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للبنات ، تقرير اجمالي عن مسيرة العمل التربوي في مجال تعليم البنات بالمملكة عبر عشرين عاماً (سنشير اليه لاحقاً بـ التقرير التربوي). يجب التذكير بأن تعليم البنات في (السعودية) كان بنطاق محدود قبل ١٩٦٠ـ وكان اهلياً .

(٤٧) التقرير التربوي ، ص ٣ .

(٤٨) كان ذلك في سنة ١٩٧٣ انظر : The Minority Rights Group, *Arab Women*, p. 13.

(٤٩) خلف ، « دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات ، » ص٩ .

الخليجي ، المرأة والرجل ـ يعني أن علينا الابتعاد عن التفسيرات الجاهزة ، ومحاولة التعرف بعمق على الجدلية الاجتماعية / الاقتصادية / السياسية الحادثة في هذه المجتمعات ، والتي سوف تؤثر بعمق في تشكيلها في المستقبل . إن احادية التفسير الغيبي او المادي المبتذل لا يقنع الا السذج ـ ومظاهر عمل المرأة كمذيعة او مدرسة او حتى كعضو في الشرطة أو الجيش ، لا يعني ابداً انعتاق المرأة العربية في الخليج . إن الانعتاق الحقيقي هو حل الاشكالية الاجتماعية .

خاتمة

لقد زاد الوضع الاقتصادي الجديد في الخليج من ديناميات التحول وسرعة جدلية التفاعل الاجتماعي ـ ولقد أثر ذلك على المرأة بشكل إيجابي وسلبي في الوقت نفسه ـ إلا أن عدم التعرف الى القوانين الضابطة لايقاع الاشكالية الاجتماعية / السياسية في مجتمعات الخليج اليوم ، هو الذي يجعل من فهم قضية المرأة اكثر صعوبة ، إن التبسيط المخل في فهم مشكلة المجتمع بين التحديث والتقليد ، التحرر والتزمت ، هي مقابلات لا جدوى منها ، ولا تعني في التحليل الاخير شيئاً ملموساً .

وبعيداً عن (الينبغيات) غير المطلوبة في الدراسات الاجتماعية ، فإن الاهتمام بالاطار المجتمعي الشامل لفهم القضايا الاجتماعية الاقتصادية ، ومن ضمنها قضية المرأة هو المطلوب . لقد تبين من الدراسة السابقة أن هناك ظواهر اجتماعية ، تختفي لتعود من جديد وهذا يعني أن حلها لم يكن جذرياً وكاملاً . وما التحرر الظاهر للمرأة الذي اعتقد البعض أنه نهائي ، وحديث تبين بسرعة أنه فقاعات سرعان ما ذابت ، فالوضع القانوني للمرأة ما زال أساساً كما هو ، وما يتغير في النصوص استمر في التطبيق وقد حصر عمل المرأة وتعليمها في نطاق مهني ودراسات معينة فرضها المجتمع ، كما قيّدت حريتها السياسية والاجتماعية . وحتى يكون وضع المرأة باتجاه التحرر الحقيقي من الخوف والحاجة والاشتراك في تنمية الوطن ، لا بد من أن يكون هناك تغير اجتماعي جذري ، ما زالت ترهبه الفئات المسيطرة . وتستخدم في ذلك أساليب متعددة منها وسائل الاعلام الحديثة المرئية والمسموعة ومنها جماعات الضغط من التقليديين الجدد واشاعة التفسيرات المدغدغة لعاطفة المرأة القائلة إن الرجل يحترم المرأة ويخشاها في الوقت نفسه ، وذلك ما يفسر عزلها . إن قضية المرأة العربية في الخليج ، تبرز في جانب منها معضلة التبعية الاقتصادية التي تهيمن بشكل حاد وساحق على قدرات وامكانات المجتمع .

نسب الاناث العاملات في اقطار الخليج العربي (نسب مئوية)

القطر / النسب	الامارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
	١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٥
المواطنات العاملات الى مجموع العاملين	٠,٠٢	٣.٠٧	٢,١٤	٠,٦٢	٢,٤٦	١,٦٩
المواطنات العاملات الى مجموع العاملين المواطنين	١,٠٦	٤.٨٧	٣.٠٣	٣.٦٦	٨,٥٢	٢.٠١
المواطنات العاملات الى مجموع الاناث العاملات	٤,٨١	٥٦.٨٨	٣٥,٧٦	١٧.٠٦	٢٠,٩٨	٧٧.١٤
الوافدات العاملات الى مجموع العاملين	٣,٠٢	٢,٣٢	٣.٨٥	٣,٠٠	٩,٢٦	٠,٠٥
الوافدات العاملات الى مجموع العاملين الوافدين	٣.٧٧	٦,٢٧	٦,٤٦	٣,٦١	١٣,٠٢	٢,٥٥
الوافدات العاملات الى مجموع الاناث العاملات	٩٥,١٩	٤٣.١٢	٦٤.٢٤	٨٢,٩٤	٧٩.٠٢	٢٢.٨٦
المواطنات العاملات الى الوافدات العاملات	٥,٠٥	١٣١,٩	٥٥,٦٨	٢٠,٥٦	٢٦,٥٥	٣٣٧,٠٥

تعقيب ١

عبدالهادي خلف

بادىء ذي بدء ، أود أن أشير الى مدى اهمية البحث الذي يعرضه علينا الدكتور محمد الرميحي ، باعتباره يتناول موضوعاً مهماً ، لمنطقة مهمة من الوطن العربي ، وباعتباره ايضاً ، يتصدى لمهمة متشعبة الاطراف ، قد يحجم كثيرون عن التصدي لها . الا أن الباحث على عادته في مجالات أخرى ، لم يخيب ظننا في قدرته ، على أن يعطي جديداً في كل مرة ، وبخاصة بالنسبة لتلك المواضيع ، التي تشكل هواجساً تكاد تكون يومية .من هو أحسن،الانسان العربي بشكل عام أم الانسان العربي الخليجي بشكل خاص؟

لا خلاف على ما يشير اليه الباحث ، في أن طرح الاسئلة الصحيحة هو خيار اكثر دقة للوصول الى تصور اشمل للقضايا الاجتماعية . ولهذا ، فقد قام باعادة صوغ عنوان البحث ، ليكون في صورة سؤال محدد عن « التأثيرات السلبية والايجابية (إن وجدت) ، التي طرأت على مجتمع الخليج العربي بعد تدفق النفط ، وتأثير ذلك على وضع المرأة في هذا المجتمع » ؟ فهذا هو السؤال المحدد ، كما يراه الباحث الكريم،سيتناوله البحث الذي نناقش . وعلى الرغم من أن مثل هذا السؤال ، هو سؤال شامل وعام ، ويمكن أن يعاد طرحه ، من زاوية أخرى ، في صورة سلسلة من الاسئلة المحددة ايضاً ، الا أنه وضع على كاهل الباحث الكريم ، عبئاً لا أجد كثيرين مثله قادرين على حمله وايفائه حقه ، في ورقة واحدة ، الا في صورة رؤوس اقلام ، لاجابة او اجابات ، وفي صورة اشارات ، قد يغلب عليها التسرع وعدم العلمية ، اذا ما جاز لنا استعارة العبارة ، من بعض صفحات البحث الذي بين ايدينا .

يحدد الباحث ثلاثة محاور رئيسية ، لا يرى صحة الدخول في مناقشة قضية المرأة ، قبل القيام بايضاحها . كما يصل في خاتمة البحث الى تحديد دقيق ، نتفق معه فيه حول أن « الوضع الاقتصادي الجديد ، في الخليج منذ تدفق النفط قد زاد من ديناميات التحول ، وسرعة التفاعل الاجتماعي . ولقد اثر ذلك على المرأة بشكل ايجابي وسلبي في الوقت نفسه . . . » .

فما هي التأثيرات السلبية والايجابية التي طرأت على مجتمعاتنا الخليجية العربية ، والتي

انعكست سلباً وايجاباً على اوضاع المرأة فيها ، في الفترة الماضية ، منذ بدء تدفق النفط ، قبل ما يقارب نصف القرن ؟ لقد تهدمت وانسحقت ، يقول الباحث ، « معظم النشاطات الاقتصادية السابقة وظهر الاعتماد على اقتصاد حديث . . ناتج عن تسويق الصناعات الغربية ـ كما شجع الاستعمار والامبريالية نمط القرابة القبلي » . وعليه لم تتغير علاقات الزواج ولا اوضاع المرأة من الاسرة ، لا عبر تأثير الوضع الاقتصادي الجديد ولا عبر نشر التعليم وفرص العمل . هذا على الرغم من بدء انحسار التحجب ، وعلى الرغم من بدء مشاركة المرأة الرجل في النشاط السياسي الوطني ، بل وحتى على الرغم من ظهور من يسمين بلابسات الميني جوب ، وعلى الرغم من عودة التحجب من جديد وكذلك ، على الرغم من التقلص الظاهري لتعدد الزوجات بين الطبقات الوسطى ، واستمرار ظاهرة الطلاق ، او تحولها الى ظاهرة مقلقة .

لهذا نعود من جديد ، لطرح السؤال نفسه الذي تصدت الورقة لابرازه : ما هي تأثيرات تدفق النفط ، او لنقل الوضع الاقتصادي الجديد ذي نمط الانتاج الاستخراجي / الاستهلاكي / التابع ، على مجتمعات الخليج بشكل عام ، وعلى نسائه بشكل خاص ؟ على هذا السؤال لا تعطينا الورقة الا بعض ملامح الاجابة . وذلك لأن جدلية دراسة المرأة ، في المجتمع العربي الخليجي ، كما يحدد الباحث وبدقة ، هي جدلية معقدة .

اخيراً ، ودون الدخول في تفاصيل مفهومية وتفاصيل معطياتية ، قد نختلف عليها بهذا القدر او ذاك ، تبقى مجموعة اسئلة تستحق الطرح (كي لا نقول «ينبغي») سنبرز منها ما يلي :

١ ـ ما هو التغير الاجتماعي المطلوب محتوى وشكلاً ؟ وهل يمكن توقف حدوث تغير اجتماعي نوعي مرغوب فيه ، عبر تراكم سلسلة من التغيرات الاجتماعية ، التي قد لا تكون جميعاً مرغوباً فيها ؟

٢ ـ كيف أثّر بناء جهاز الدولة ومؤسساتها في بلدان الخليج العربية ، بعد بدء تدفق النفط ، على بنية مجتمعاتها وعلى اوضاع نسائها ؟

٣ ـ ما هي تأثيرات انتشار العمل المأجور ، وبروز النشاطات الاقتصادية الجديدة القائمة على نمط الانتاج الرأسمالي ، في بلدان منطقة الخليج العربي ، على العلاقات الاجتماعية التقليدية في تلك البلدان ، وبخاصة فيما يتعلق بالطائفية والقبلية ، ودونية مكانة المرأة ؟

٤ ـ ما هي الانعكاسات السلبية والايجابية(إن وجدت) لتدفق اليد العاملة الاجنبية باعتبارها احدى نتائج تدفق النفط ، في ظل نظام التبعية السائد في الخليج ، على امكانات التغيير ، وكذلك انعكاساته في مجال تكريس تهميش الدور النسائي في النشاط الاجتماعي والاقتصادي من جهة ، وعلى اضعاف امكانات مساهمتها في العملية التغييرية الاجتماعية ، باعتبارها ، كما نرى ، طريق حل الاشكالية الاجتماعية ؟

٥ ـ ما هي تأثيرات الحركة الاجتماعية المضادة ، وبخاصة تعبيراتها المنظمة سياسياً ، بما في ذلك الحركات النسائية السرية منها والعلنية ، في بلدان الخليج في مجال تأطير العمل باتجاه التغيير

الجذري سياسياً واجتماعياً وفكرياً واقتصادياً ، وفي مجال مساعي توحيد منطقة الخليج ، ضمن حركة الوحدة العربية ؟

هذه بضعة اسئلة ، نكتفي هنا بطرحها ، وقد أثارتها هذه الورقة المهمة والمثيرة للاهتمام ، نظراً لما تثيره مفاهيمها من اختلافات وتحفظات، وما تستند اليه من معطيات وخبرة .

تعقيب ٢

ثريا أحمد عبيد

أقدم شكري وتقديري للدكتور محمد الرميحي ، على بحثه القيم . لقد وضع في كلمات صريحة ما تريد المرأة في الخليج التعبير عنه من جدليات مختلفة مرتبطة بموقعها الفردي والجماعي ، بما فيه من مد وجزر ، اي ما فيه من اشكاليات المجتمع في الخليج العربي . كذلك أود شكر الزميل د. عبد الهادي خلف ، على تعقيبه الذي حاول فيه طرح اسئلة اضافية مفصلة هدفها بلورة السؤال الاساسي الذي يطرحه الباحث : هل أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج ؟ أجيء الآن لأكمل ما تقدم به الزميلان ، من محاولة لتوضيح اشكاليات المجتمع العربي في الخليج ، وما اتحدث عنه يأتي من تجارب شخصية نابعة من تراث كامن تحت رمال متحركة .

١ ـ يطلب د. الرميحي في مقدمة البحث من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية طرح الاسئلة الصحيحة بدلاً من الحصول على اجابات عامة ، للوصول الى توضيح الجدلية القائمة حول وضع المرأة العربية . لذلك من الضروري أن نطلب من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، رؤية المجتمع بمنهجية وبمنظار متحرك ديناميكياً وليس سطحياً جامداً ، معتمداً على تحاليل مبنية على ارقام احصائية جافة فقط .

٢ ـ أتفق مع الباحث في قوله ، ان المجتمعات العربية في الخليج لا تختلف عن المجتمعات العربية الأخرى ، وما فيها من اختلاف يأتي من خصوصية كل مجتمع على حدة . لقد جرت رؤية خصوصية المجتمع في الخليج ، بعيداً عن المجتمع العربي ، ليس في اجواء المحللين او المفكرين فقط ، بل ايضاً من افراد الشعب نفسه . وقد يرجع هذا الطرح ، والرؤية نتيجة العزلة الاجتماعية والنفسية والحضارية التي عاشتها مجتمعات الخليج ، والتي انفتحت فجأة ، وعلى غفلة من أفرادها . فظهرت الفوارق المجتمعية الخاصة بها ، ليس كتفاصيل حياتية ، ضمن اطار حضاري وتراثي واحد ، بل كقاعدة لرؤية الذات في اختلافها عن الغير . ومن الطبيعي أن يحدث هذا خاصة وأن الحياة المغلقة التي عاشوا فيها كانت مرجعهم الوحيد للمقارنة .

تأكيداً لهذا ، نجد أن الجميع متفق على أن قضية المرأة في البلاد العربية متشابهة، وان اختلفت في حدتها ، وأنها قضية المجتمع العربي المعاصر . والسؤال الذي ما زال مطروحاً هو : أين نبدأ وكيف في تشخيص هذه القضية ؟

٣ ـ قسم الباحث ورقته الى اقسام أساسية ، أولها يتعامل مع محاور لاشكاليات ثلاث :

أ ـ الاشكالية الأولى هي اشكالية المرأة العربية والخليجية ، أو وعي المرأة بانسانيتها ، ووعي المجتمع بها كانسانة . ولكن هل يعني هذا الوعي تعرف الفرد بنفسه كفرد في الاسرة وفي المجتمع ، له حقوق وعليه واجبات ؟ اعتقد أن انسانية المرء لا بد من أن تنبع من حريته ، في اختيار انماط حياته وادواره في هذا المجتمع ، بينما مجتمعنا الآن ، يفرض ادواراً استاتيكية جامدة على الرجال والنساء على السواء . أعتقد ان في حرية الأختيار تكمن انسانية الرجل والمرأة على السواء . إن وعي المجتمع بانسانية المرأة العربية ، والرجل العربي ، يعني محافظته على هذه القوى البشرية التي لابد أن يؤمن لها الفرص المتساوية في حياة كريمة من التأهيل والتعليم ، والعمل، والخدمات ، واعتبار أن دوري الرجل والمرأة في الاسرة ، كأب وأم ، عمل وطني تنموي يتطلب ، مثل غيره من المهام الوطنية ، التطور والتطوير . ولقد أكد الباحث في نهاية المحور الأول أن المطلوب هو تحقيق انسانية المرأة من العمل خارج المنزل أو داخله .

ب ـ الاشكالية الثانية ، هي القيمة الحقيقية للعمل والتعليم في مجتمعنا ، اننا نستعمل الأرقام والاحصاءات الكمية ، لنبين التقدم في هذين المجالين . ولكن الاعتماد على هذه الأرقام ، هو في الحقيقة هروب من مسؤوليات تنموية تغييرية جسيمة . هذه الأرقام ، لا تدل على أن المرأة تقع بين دوافع تحثها على التعليم والعمل في حين أن نمط الانتاج يغربها مع شريكها الرجل عن موارد بلادها . إن هذه الأرقام لا تدل على الفرص ، بل على ما هو قائم من ممارسات كثيرة منها عفوي . وفي الحديث عن الاحصاءات وقيمتها التحليلية، لا بد من ذكر الحاجة الكبيرة الى ابداع مؤشرات جديدة تستعمل العدد لتبين ليس الكم بل نوعية الحياة نفسها . إن الأرقام المستعملة حالياً ، تبين مجهود المخطط في الدولة ، ومجهود الدولة لمواجهة مشكلة اجتماعية معينة من منظور كمي ، ولكن هذه الأرقام ، لا تبين نجاح هذا المجهود الفعلي والنوعي ، وهذا ما هو مطلوب لنجعل هذه « الأرقام الصمّاء » كما سماها الباحث ، متكلمة متحركة ، مع حركة اشكاليات المجتمع الديناميكية .

ج ـ المحور الثالث متعلق باشكالية الوعي المحدود ، أو الوعي الزائف كما قال د. عبد الباسط عبد المعطي[1] . الاشكالية هنا مرتبطة بعدم رؤية المرأة لانسانيتها وليس بعدم مقدرتها على هذه الرؤية . وقد يرجع هذا الى انغلاق المجتمع الذي عاشت فيه المرأة الخليجية ، ومحدودية واقعها السياسي والاقتصادي ، ثم الانفتاح الاقتصادي الذي اعطاها نموذجاً واحداً من التغيير ـ

---

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، « في الوعي الزائف للمرأة الخليجية ،» في: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

نموذج المرأة المستهلكة لكل ما هو نافع ومضر ـ نموذج المرأة التي يتمشى نمط حياتها مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الصناعية الرأسمالية .

٤ ـ في القسم الثاني من البحث ، يتناول الباحث جدلية دراسة المرأة الخليجية ، ويحاول الاجابة عن سؤاله : هل أثر النفط ، على المرأة في الخليج ؟ ويأتي الجواب سلبياً وايجابياً ، ليبين توازناً مؤقتاً بين التناقض والتعايش داخل المجتمع وفي الاسرة . وفي مجال المرأة ، نؤكد ما يراه الباحث ، فالمرأة لها صورتان متناقضتان ولكنها يتعايشان في مجتمعنا العربي عامة ، والخليج خاصة . مثلاً ، نجد صورة المرأة الاعلانية ، ذات الوعي المزيف ، المرأة المرتبطة بالعالم الغربي في ظواهره وافكاره ، وصورة المرأة التي يجب أن تكون لترضي المجتمع ولتبقى جزءاً مقبولاً منه ، وهذه الصورة الثانية تتكون من ممنوعات الصورة الأولى .

في هذا القسم ايضاً طرح الباحث التغيير المظهري للسلطة القائمة في الخليج ، واكد أن ما يحدث هو تحويل القبائل من انظمة اجتماعية ، الى ركن أساسي في البناء الجديد الذي يتمثل في السلطة ، بمعنى آخر ، تحديث العشائرية في الخليج لخدمة المصالح الاستعمارية في المنطقة . ويقوم هذا التحديث في الابقاء على كل ما فيها من نظم اجتماعية متوازنة وبدائية (اذا كان لنا أن نستعمل هذا التعبير) ، وادخال هذه النظم ، في اطار اقتصادي سياسي جديد ، غريب على القبيلة وتركيبتها ، بحيث لا يمكن التعامل مع المظهر الجديد ، الا ضمن المفهوم الحضاري والتراثي ، مفهوم القبيلة . ولقد طرح المحلل السياسي لونشسكي[٢] أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تغيير الواقع القبلي القائم ، والمطلوب هو تحديث لهذا الوضع القائم ، ليتعامل ـ قدر المستطاع ـ والتغيرات الاجتماعية الداخلية .

ويقوم هذا الواقع في داخل العائلة ايضاً ، فهي تجد نفسها معتمدة على الروابط العشائرية وملتزمة بها ، وفي الوقت نفسه مفروض عليها التفاعل ومظاهر المجتمع الحديث بوعي زائف بهذه الحداثة . وتظهر هنا جدلية القديم والجديد في محاولة ايجاد التوازن بين التناقض والتعايش . مثلاً يبقى الزواج مؤسسة اجتماعية تبنى على علاقات اجتماعية عشائرية ، تمنع زواج البنت من خارج الاسرة الكبيرة، مما قد يؤدي الى علاقات تخل بالتوازن العشائري، مثل زواج فتاة من خارج العشيرة وضمن ظروف غير مقبولة اجتماعياً . ومن هذا المجال لا يتركنا الاعلام الغربي نواجه اشكالاتنا الداخلية ضمن حدودنا ، بل يستغل الغرب تراثنا بما فيه من تناقضات وتوازنات ليحوله الى مادة اعلامية سلعية ، تأتي عليه بأرباح طائلة على حساب تراثنا ـ مهما كانت ايجابياته وسلبياته .

والشيء نفسه حدث مع الحجاب ، فمفهوم العزل والحجاب كما تلبسه الآن المرأة الخليجية العربية ، يرمز الى رغبة المجتمع في عزل المرأة نفسياً ، وليس جسدياً واجتماعياً فقط . ويعتقد

---

(٢) George Lenczowski, ed., *United States Interests in The Middle East* (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980).

المجتمع أن هذا الحجاب الكامل يعزل المرأة ، أي يحميها ، من « الأوبئة » الاجتماعية التي تغربها عن مجتمعها العشائري القبلي بتراثه وعاداته . وفي حقيقة الأمر ، وعند التدقيق ، نجد الحجاب يمثل خوف المجتمع من المرأة وليس عليها ، وقد نقول خوفه من نفسه باتجاه المرأة وليس عليها . ومن هذا الحجاب الرمزي تكمن احدى الاشكاليات التي تحدثنا عنها ، والتي تتعايش وتتناقض في المجتمع الخليجي . وهنا ايضاً نرى مثلاً آخر لتعامل العالم الغربي الصناعي مع ظروفنا وعاداتنا الاجتماعية المعاصرة ، حيث أنه يستغلها لمصلحته الخاصة . فدور الأزياء المختلفة ، مثل كريستيان ديور في فرنسا ، ينتج ما تريده السوق الخليجية من ازياء ، عن طريق استعمال الزي العربي واخراجه في اطار جديد مزخرف ، بأسعار خيالية ، تشجع المرأة على الاستهلاك الخرافي ، وتربطها بسوق خارجية وحتى بتقاليد غريبة عليها . وتصبح حتى الأزياء الوطنية / التراثية مادة جديدة للانتاج الاستهلاكي الغربي الذي يعطينا « ليطورنا » ويدخلنا في دوامة ما يسمى « بالتقدم » المزيف ، وما ينتج عنه من انغماس في وعي اكثر زيفاً . ومما يحزن أن تشارك المجلات النسائية العربية في تشجيع هذا التيار ، وبالتحديد المجلات المرتبطة بالمرأة في الخليج ، مثل « الشرقية» و«اسرتي» حيث نرى قسماً خاصاً بالثياب التراثية في ابهتها « الديورية » الباريسية .

وكجزء من الوجود التناقضي في مجتمعنا في الخليج ، تأتي موجات التغيير الاجتماعي المتناقضة . نبدأ بالحجاب ، ثم نركض نحو السفور و « الميني جوب » (حتى تحت العباءة) ثم نتأرجح مرة اخرى نحو الحجاب . واذا تمعّنا في هذه الظاهرة ، نرى ما طرحه الباحث من حقيقة وهي أن هذه التغيرات ، ناتجة عن الأزمة الحياتية الاجتماعية ، التي يعيشها مجتمع الخليج المرتبطة بتبعيته الاقتصادية . واضيف الى هذا الرأي ، ما أراه من سبب آخر لهذه الظاهرة المتأرجحة بين الحجاب ، والسفور الا وهي غياب المرجع الواضح في هذا المجتمع ، فهوية الانسان في المجتمع الخليجي تحتاج الى تحديد ، هل المرأة (الفرد) جزء من قبيلة ؟ أم وطن ؟ هل هي من مجتمع محافظ ، ملتزم بالاسلام ، بروحيته وحرفيته ، أم أنه مشدوه ومشدود للغرب ومنتوجاته « العصرية » . ويأتي التقليديون الجدد ـ كما يسميهم الباحث بعدما رأوا انهيار الغرب ، وما يمثله من قيم ، وعادات وممارسات ، ليبحثوا عن مرجع جديد فيرجعون الى ما هو ثابت ومعروف ومقبول في المجتمع . والاسلام ليس بروحه بل ، كما يترجمه التقليديون الجدد من ممارسات ومظاهر مختلفة . ويأتي الغرب مرة اخرى ليحول ما يصر عليه التقليديون الجدد على أنه « مظاهر اسلامية صحيحة » (الحجاب الجديد) الى كماليات ومادة استهلاك نعطيه المال لشرائها ويعطينا بديلاً عن ثرواتنا ادوات تمسخ الاسلام ، والحجاب والتقاليد والتراث . وتغزو الاسواق وتدخل المنازل اغطية الرأس والجسد المصنوعة في العواصم الغربية ، ليس بهدف المحافظة على تقاليدنا بل للاستهزاء بديننا وبتراثنا وتقاليدنا الحياتية .

ويبرز هنا من جديد ، التناقض والتعايش مع الحجاب ، ودوره التقليدي وصورته الغربية ودوره الاستهلاكي . وجزء من التوازن في المجتمع ، كما اثبتت الحركة الجديدة للتقليديين الجدد ، ان حركة التغيير باتجاه « تحديث » المجتمع العشائري (اي تقليد الغرب مؤسسياً وقشوراً) كانت اسرع من المجتمع ومتخطية لقيمه المزمنة ، وسهُل التراجع عنها اجتماعياً لمعارضتها للجذور

الايديولوجية والتراثية والاجتماعية لمجتمعات الخليج العربي . وباتت المرأة في المجتمع الخليجي العربي تتعايش في مجتمع يتناقض ويتعايش فيه التحديث والتقليد ، الابداع والبدع ، التحرر الايجابي والانغلاق والانكفاء ، وهذا ما اكده الباحث في ورقته .

٥ ـ اما في القسم الثالث من البحث الخاص ، بالمرأة والاسرة ، فيطرح الباحث اشكالية التناقض بين القبيلة والطبقة ، بين الاستيراد والانتاج ، بين الاعتماد على الغير والتبعية والاكتفاء الذاتي ، والاعتماد على الذات . ونجد المرأة الخليجية العربية تسمع بما يسمى بالاعتماد الذاتي ، والانتاج الوطني ، وترى أن مجتمعها يعتمد على الايدي العاملة الاجنبية ، حتى في نتاج مواردها الوطنية غير النفطية مثل الزراعة (مهما كانت محدودة) . كذلك تسمع بالمطالبة العربية ، وفي مجتمعها ، بالاعتماد على الذات والمقدرات المحلية كهدف وطني للاستقلال وترى المجتمع يركض وراء الاستيراد واستهلاك المواد الاجنبية ، بل إنها ترى اقتصاد مجتمعها كله ـ حتى في عملية اخراج موارده الطبيعية وثروته الاساسية ـ اقتصاداً اتكالياً ، يلتزم بالتبعية الكاملة ليعيش . وتعيش المرأة ذات الوعي المحدود بين تناقضات الكلمة والممارسة وتعيشها ضمن الإطار الاجتماعي نفسه والاقتصادي والسياسي .

الجدلية الاخرى التي يطرحها الزميل الباحث ، هي اعتماد المجتمعات الخليجية على موارد بشرية اجنبية ، والمرأة معزولة عن المجتمع . وينادي الجميع بضرورة ابقاء المرأة في منزلها للعناية بامورها البيتية واطفالها ، اي المطالبة بارجاع الأم الى دورها التقليدي . ولكن هذه الام تواجه مشكلة عملية يومية تتلخص في ازدياد المدخول الذي ادى الى ازدياد الايدي العاملة في المنزل (الخدم والمربيات) ، مما أخذ عنها المسؤولية اليومية للعناية الروتينية بالمنزل والطفل ، واصبح دورها اشرافياً ، اذا صح القول . وبين ما يطرحه المجتمع من دور تقليدي ، وما تجده في داخلها من فراغ ، تتساءل المرأة في الخليج : من أنا ؟ ماذا أريد ؟ وماذا أعمل ؟ فأنا ليس لي دور خارج المنزل ، ودوري في المنزل يتقلص ! ويدفع هذا التناقض الى اختيار بديل لخلق توازن داخلي لدى المرأة ، وتصبح متحمسة بوعيها المحدود أو الزائف لتنهمك في النشاطات الاستهلاكية ، وتبتعد عن مدار نشاطات التنمية والانماء . وكما قلنا سابقاً ، لا تبقى هامشية في المجتمع فقط، بل هامشية الهوامش، بسبب كون الرجل هامشياً في مجتمع الخليج الحالي .

لقد ادى هذا التناقض الى نوع جديد من الاشكالية ، وهي الطفل وهويته واتجاهاته . تقليداً وتراثاً هو مرتبط بالعشيرة ، وبالاسرة وبالام العربية . وحاضراً ويومياً هو مرتبط بالمربية او بالخادمة الاجنبية (هندية مثلاً) ضمن اطار العشيرةوالاسرة العربية . فإذا به يتعايش مع مجتمعين ، ويتأثر بنمطين من التربية ، وينمو باحثاً عن نفسه ، ضمن هذه الاشكاليات المجتمعية الخانقة .

٦ ـ اخيراً ، يأتي السؤال ، ما هو مقياس التغيير ؟ لا بد من أن نكرر ما قاله زميلي الباحث ، وزملاء آخرون ، أن هذا المقياس ـ مهما كان ـ لا بد من أن يكون نسبياً مرتبطاً بالواقع . حتى هذه المرحلة ، ما زلنا نقيس التغيير من وجهة نظر المحللين الغربيين ومؤشراتهم . وقد نتناقض مع هذه

المؤشرات ولا نجد البديل ، ويعطينا هذا المقياس شعوراً بالتخلف الشديد ويغرس في نفوسنا الاستحالة بالوصول الى المستوى الصحيح في هذا المقياس . أفضل مثل لهذا الموضوع ما لمسناه في تجربة المرأة في مؤتمر المرأة العالمي ، الذي انعقد في كوبنهاجن عام ١٩٨٠ ، حيث وقفت نساء العالم الغربي ليطرحن مشاكلهن الخاصة ضمن معيار مجتمعي معين . وجاءت نساء العالم الثالث ليطرحن مشاكلهن الاجتماعيةويجعلهامرتبطة بواقع مناقض للمرأة الغربية ، ومبنية على النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في العالم الثالث ككل، وفي كل دولة على حدة . وظهرت لنا بوضوح التناقضات ليس في عالم المرأة المتخلفة فقط ، بل ان اشكالياتها ، وتناقضات مجتمعها أنها تبدو غير واضحة تماماً بمدى ربطها بنوعية وكمية التغيير في العالم الغربي ، هذا العالم الذي لا يرى الدول النامية الا من وجهة نظره الخاصة ومن منطلقات مصالحه .

وهنا لا بد من الاشارة ، الى ضرورة العمل على ايجاد مقياس مبدع ، يميز بين الحريات الشكلية والحقيقية - كما قال د. الرميحي ، يميز بين التغيير الشكلي والتغيير الحقيقي . ولا بد من أن نلتزم مع الباحث لمحاولة التعرف بعمق الى الجدلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعنا العربي عامة والمجتمعات الخليجية خاصة . إن الانعتاق الحقيقي ، كما سماه الباحث ، هو حل الاشكالية الاجتماعية التي تجعل من الفرد في الخليج - رجلاً كان أم امرأة - يشعر أنه ينبع من المجتمع لكنه ليس منه ، قريب منه ولكنه بعيد ، اصيل ولكنه غريب . ولدى حل هذه الاشكالية الاجتماعية لا بد من أن تحل معها ، اشكالية المرأة العربية في المجتمع الخليجي .

المناقشات

عباس مكي : أريد أن أتوقف أمام نقطة أساسية ومحددة ، قد أوصلتني اليها الدراسة القيمة ، للدكتور محمد الرميحي :

المشكلة الاساسية ، تكمن في الطفرة الاقتصادية الهائلة في البلدان العربية النفطية وخصوصاً الغنية عامة ، فقد حصل المجتمع (وبعض الأفراد تبعاً لانتماءاتهم الاجتماعية) على المال الوفير ، والسؤال الذي يطرح : هل تأمنت عقلنة استعمال هذه الأموال ، وفعلت فعلها في تغيير البنى الاجتماعية السائدة ؟

لقد تم التوسع في الانفاق والاسراف والاستهلاك على الصعيد المادي ، ولكن ذلك ، لم يستتبعه المزيد من التوسع ، وفي الانفتاح ، والتواصل والتبادل ، والانفراج على الصعيدين الاجتماعي والنفساني . وإنما برزت محاولات جديدة لاستعادة القديم ، والباسه لباس أموال النفط وسلعه المختلفة .

هذه الظاهرة ، رأى فيها الباحث عن حق نتاج من سماهم « بالتقليديين الجدد » الذين يستثيرون عملية الارهاب النفساني . والعودة المتزمتة الى الحجاب ، افهمها في هذا السياق : محاولة الاحاطة بالمرأة اجتماعياً(في اطار العائلة)وجسدياً في اطار قماش الحجاب ذي النوع الجيد والغالي ، حتى لا تتفاعل هي الأخرى ، مع بحبوحة اكتشاف المصادر الجديدة . وبهذا دون شك تبقى حبيسة القيم السائدة . وهذه المقولة تفترض بأن الحجاب يتماشى مع القيم القديمة ، والبنية الاجتماعية الاقتصادية السابقة . واما محاولة التشبث به ، في اجواء الطفرة الاقتصادية ؛ فهذا يعني ، عدم السماح للمرأة ، (كما يسمح للرجل) بالتنعم بالطفرة الاستهلاكية الجديدة التي وفرتها الاموال المستجدة .

علي شلق : نشكر د. محمد الرميحي على ما قدمه لنا من معلومات كانت لدينا مجهولة ، لم نقف على جريها وتقديرها . لقد لاح مظهر تشويش في القسم الأول من البحث بصورة خاصة ، اذ

دخّنت وغامت الافكار التي اراد التعبير عنها بموالاة الاسئلة المبلبلة ، وإن كانت تلك عبارة ماركس « بعض الموضوعات يجاب عنها باسئلة » . وهذا النمط اتبعه الجاحظ العربي قبل ماركس في اسئلة تضمنت الاجابات في رسالته التربيع والتدوير التي هزأ بها كل من احمد بن عبد الوهاب الكاتب ، وكذلك ابو الهذيل العلاف المعتزلي .

كذلك يلاحظ فقدان الضبط الزمني المتدرج الذي يتعلق بشؤ ون المرأة الخليجية . ونود أن نتساءل هل وضع الباحث حلولاً ، قد تكون الغاية من ورقة قيمة كهذه ؟ واذا تيسر لي أن اجيب فليس غير الثقافة ، او الثورة التي هي وليدة ثقافة !

حفيظة شقير: ما هو معنى الحجاب في بلدان الخليج ؟ سأنطلق من الواقع الذي نعيشه في تونس . فقبل الاستعمار كان الحجاب يمثل رمزاً لشخصية المرأة التونسية وجزءاً من التراث العربي الاسلامي . أما بعد الاستقلال ، فلم تعد المرأة تتحجب . ولكن بظهور التيار الديني في تونس ، بدأت المرأة المسلمة تتحجب حتى يمكن التمييز بينها وبين بقية التونسيات . فالحجاب اذن له معنى سياسي وهو الزام كل النساء اللاتي يعتنقن ايديولوجية التيار الديني . ما هي اذن العلاقة بين حمل الحجاب وظهور التيار الديني في بلدان الخليج ؟

عايدة مطرجي ادريس : لا أدري ، لماذا تملكني ـ وأنا أقرأ بحث د. الرميحي ـ شعور حاد بالاحباط ، ربما لأن عدداً هائلاً من النساء العربيات ما زلن ، رغم مظاهر التمدن والترف ، ورغم الاقبال على العلم والقراءة ، وعلى الرغم من المال القادر على محو الأمية من الوطن العربي كله ، ما زلن يعشن حياة صعبة ، لا انسانية في جوانبها الكثيرة . وربما ايضاً لاحساسي العميق بهذا الهدر للطاقات الانسانية في الوقت الذي نعاني فيه أزمة مصير وأزمة وجود . إن الباحث لا يقول إن النفط كان سلبياً او ايجابياً على اوضاع المرأة ، ولكن الوصف المأسوي الذي قدّمه يعطي الشعور بالسلبية . على اننا نتساءل : لو لم يكن هناك نفط ، هل كان الوضع افضل مما هو الآن ؟ هل كان الفقر مثلاً يعمق الاحساس بالوجود ، وبالتالي بالرفض ، والثورة والتفوق على الذات ؟

كان الامل يراودنا ، بأن المرأة في الخليج عندنا تنفتح امامها أبواب المعرفة ،ستندفع لتخترق المراحل وتواكب المسيرة النسائية في سائر الاقطار العربية . على أن الباحث يصدمنا حين يردد على مسامعنا هيمنة التقليديين الجدد على مصيرها وعلى مسار تقدمها . وان التحرر الظاهر لم يكن سوى فقاقيع سرعان ما تلاشت .

ومع ذلك ، هل يمكن للتاريخ أن يرجع الى الوراء ؟ هل يمكن للمرأة التي تقبل على السفر والعلم والاختلاط ، بسائر بنات جنسها ، أن تبقى محصنة ضد العدوى ؟ هل أن أزمة المرأة هناك ، هي أزمة المجتمع الخليجي بالذات في تخبطه وعدم وضوحه واهتزاز قيمه نتيجة التضعضع الذي خلقه الثراء المفاجىء ؟ لا شك في أن المسار الصحيح ما زال بحاجة الى المزيد من الوقت والمعاناة ، ليصحو المجتمع على ذاته ويخرج من مرحلة الانبهار .

أميرة الدرا : إن بحث د. الرميحي ، وتعقيب د. ثريا قد عززا وعمقا ايماني بنظرة مستقبلية متفائلة . . . فظاهرة صحية ، أن ينطلق من الخليج شباب مؤمن بقضيته ووجوده

العربي ، ومدرك لأبعاد المعركة الحضارية الشرسة التي نخوض اليوم حتى نعيش العصر الذي وجدنا فيه ، ولا نتأخر عنه عشرات السنين ، ولن اقول مئات السنين .

مهمتنا اليوم ـ نحن العرب ـ مهمة شاقة جداً لأنه بات لزاماً علينا أن نجتمع جميعاً على ردم الهوة التي تفصلنا عن عصرنا الذي نعيشه ، لأنه لم يبق هناك سر على أحد اننا نعيش عصراً نشعر فيه اننا غرباء حضارياً وعلمياً وصناعياً وانتاجياً . لقد أدركت من البحثين السابقين اننا نتحرك ، وفي الحركة النجاة . لن نسأل عن عمق التحرك ، ولا عن مدى فعاليته ، ولن نطالب بالنتائج . كل ذلك لا يهمنا بقدر ما يهمنا أن نتحرك ، ففي الحركة حياة وتطور وتغيير ، وما دام هناك شباب يحملون هذه الكفاءة العالية ، والتفكير العلمي الموضوعي الحذر المتفهم ، فإن أملنا يزداد وحماستنا تكبر وروابطنا العربية تقوى وتشتد وتتعانق على تأكيد الوحدة العربية وترسيخها . إن بحث د. الرميحي ، يعالج قضية الانسان العربي ، ولا اقول المرأة العربية ، لأن كل معالجة لواحد منهما يكون للآخر نصيب كبير فيها ، فالمرأة والرجل وجهان لعملة واحدة ولمجتمع واحد .

لقد قدم د. الرميحي بحثه من منطلق معاناة انسان عربي ينفعل بالواقع ، ويعيشه لينطلق منه الى التغيير ويكفيه انه يفكر بطريقة علمية موضوعية ، ويتحرك ويتخذ قراراته من ذاته ويحدد ويختار سلوكه الاخلاقي ، ولا ينتظر النتائج فليس المهم أن نصل وإنما أن نتحرك . وأكرر شكري وتقديري للدكتورة ثريا ، ود. الرميحي .

نجلاء نصير بشور : لقد اعطى د. الرميحي صورة واحدة ، عن واقع المرأة الخليجية ، سببها النفط ، والتغييرات الاجتماعية التي فرضها ، ولكني اتساءل ، الم يحصل رغم هذا او ربما بسببه أي تطوير ايجابي في واقع المرأة في الخليج ؟ وكيف يفسر الباحث الظواهر الاخرى التي نراها، كمساهمة المرأة الخليجية في الكثير من مجالات الحياة ؟

ثريا احمد عبيد : إن ظهور الحركة الدينية الجديدة ، والمد الديني القائم في منطقتنا العربية ، يستمدان قوتهما من الضياع والفراغ النفسي والاجتماعي الذي تعيشه المنطقة . لقد اصبحت الحركة الدينية الجديدة الاطار ، او المحور او المرجع ، لكل من يريد الهروب من ضياعه الفردي والمجتمعي ، او لمن يريد اخفاء المسؤ وليات ، والمهام الوطنية الملحة المتعلقة بالاستقلال والحرية والديمقراطية . وظهور الحجاب ، ازداد قوة مع هذه الحركة التي تترجم الاسلام ، وسماحته بنظرة منغلقة ورؤ ية قاتمة للانسان .

الفصل التاسع

المرأة العربيّة والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية

هنري عزام (*)

مقدمـة

إن للمرأة العربية دوراً مهماً في عملية التنمية ، وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً فلا بد من أن تتوافر للمرأة معطيات اساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية وتوجيهها ، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الانتاج الاقتصادي . وخير مؤشر لمدى مساهمة المرأة في عملية الانتاج الاقتصادي هو مدى مساهمتها في قوة العمل . إن جذب المرأة للعمل خارج المنزل لقاء أجر له مدلول سياسي واجتماعي بالاضافة الى مدلوله الاقتصادي . فأغلب الجمعيات المهنية هي تنظيمات تمارس السياسة بشكل أو بآخر . واليد العاملة المنتجة تمارس العمل السياسي على مستوى القاعدة ، ولها القوة الاقتصادية التي تجعل القرار السياسي فعالاً . كما أن اشتراك المرأة في عملية الانتاج يضعها في موضع قوة تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات ، ولها كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فاستقلال المرأة السياسي والاجتماعي لا بد منه لكي تلعب المرأة دورها المميز في حركة الوحدة العربية .

تشيّر التقديرات لحجم السكان في الوطن العربي اليوم أنه بحدود ١٦٠ ـ ١٨٠ مليون نسمة ، وبذلك يمكننا تقدير حجم النساء العربيات بحدود ٨٠ ـ ٩٠ مليوناً ، منهن حوالى ٤٠ ـ ٤٥ مليون امرأة بسن العمل ، وبذلك عندما نتكلم عن المرأة العربية المؤهلة للعمل فإننا نتكلم عن قوة عمل توازي ٤٠ مليون نسمة . إن مجتمعنا العربي الذي يحاول بكل طاقاته اللحاق بالدول المتقدمة هو بحاجة الى كل القوى العاملة لديه ، ومن غير المعقول أن تبقى المرأة وهي تكوّن قسماً لا يستهان به من موارده البشرية ، معطلة أو غير مشاركة بشكل فعال في عملية الانتاج . وبتبني موقف عقلاني اكثر تحرراً إزاء استخدام النساء تستطيع البلدان العربية المصدرة للنفط ، والتي تعاني ندرة القوى العاملة أن تستعين بالقوى العاملة النسائية لتحل محل الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الوافدة ، وبهذا تحد من اتساع عملية الهجرة ، وتقلل من المشاكل الاجتماعية الناتجة

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من الحضور ، قدم البحث د. غسان سلامة نيابة عنه . (المحرر)

عنها ، وتجعل السكان اكثر تجانساً . وتستطيع البلدان العربية المصدرة لليد العاملة الافادة ايضاً من قوة النساء لديها عن طريق تشجيع الاناث على متابعة تعليمهن في المدارس والجامعات ، وبخاصة المهنية منها وذلك كي يشغلن الوظائف التي اصبحت شاغرة بمغادرة المهاجرين الى البلدان النفطية.

إن البحث في موضوع المرأة العاملة العربية يجب أن ينطلق من ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المرأة من الاقبال على العمل ، ولكن دون أن يؤثر ذلك على اضعاف مؤسسة العائلة ، مع ما يرافق هذا الضعف من مشاكل تتعلق بنشأة الاطفال والشباب كما يحصل في كثير من البلدان الاكثر نمواً . هذا ما ستتعرض له في بحثنا ، والآن سنبتدىء برسم صورة عن واقع المرأة العاملة في الوطن العربي ، وسنعرض العوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في نسبة مشاركتها في سوق العمل .

اولاً : حجم وخصائص القوى العاملة للاناث في الوطن العربي

تعتبر معرفة حجم الاناث القادرات على العمل وخصائصهن من أهم الأمور التي يجب الانطلاق منها لدى التخطيط لقوة العمل حتى تستطيع تحقيق الاستفادة من هذه الطاقة الكبيرة في مجال التنمية الاقتصادية . وتحقيق التشغيل الامثل ليس بالمطلب السهل ، فهو يحتاج الى اعداد المرأة فنياً وعلمياً حتى تتمكن من ممارسة العمل واتقانه ، بالاضافة الى تهيئتها نفسياً لتقبل العمل خارج البيت .

إن المعدل الوسطي لزيادة السكان في المنطقة العربية هو حوالى ٣ بالمائة سنوياً مع معدلات مرتفعة من الخصوبة . وتتميز البنية الديموغرافية لهذه البلدان بالسكان الشباب ، اذ أن نسبة الاشخاص البالغة اعمارهم ١٥ سنة أو أقل تشكل ما يزيد عن ٤٨ بالمائة من العدد الاجمالي للسكان . ومعدل السكان الناشطين اقتصادياً في البلدان العربية منخفض جداً ، فهو لا يتعدى ٢٧,١ بالمائة مع معدلات قصوى ودنيا تبلغ ٢١,٧ بالمائة و ٣٢ بالمائة في بعض البلدان . ولكن هذا المعدل أقل من المعدلات الاجمالية للنشاط في المناطق النامية الاخرى، ٤٧,٧ بالمائة في آسيا و ٣٩ بالمائة في افريقية . وتشكل النساء ٩ بالمائة فقط من اجمالي السكان العاملين في الوطن العربي بأكمله ، مقارنة بنسبة ٢٦ بالمائة في بلدان نامية اخرى . في امريكا اللاتينية على سبيل المثال ، ٢٢,٣ بالمائة من اجمالي القوى العاملة هو من النساء ، وهي نسبة اعلى بكثير مما لدينا في الوطن العربي على الرغم من أن كثيراً من بلدان امريكا اللاتينية يمكن اعتباره على مستوى التنمية نفسه للبلدان العربية[١] .

وتشير البيانات الاحصائية المتاحة الى أن نسبة الاناث المشتغلات من مجموع الاناث في

---

(١) إن الدول التي تعكس أعلى نسب المشاركة ، هي الدول المتقدمة صناعياً في العالمين الرأسمالي والاشتراكي . فنسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في أمريكا الشمالية هي ٣٧,٤ بالمائة ، وفي الاتحاد السوفياتي هي ٤٧,٧ بالمائة ، وفي أوروبا الغربية ٣٢,٥ بالمائة ، وفي اوروبا الشرقية ٤٣,٦ بالمائة .

الوطن العربي لا تزال ضئيلة . وكما يشير الجدول رقم (١) فهذه النسبة تراوحت من حوالى ٣ بالمائة في قطر ودولة الامارات الى حوالى ٦ بالمائة في ليبيا والسعودية الى ١٨ بالمائة في لبنان وتونس . ولوحظ أن معدلات النشاط للاناث في الصومال بلغت حوالى ٢٩ بالمائة ، وذلك بسبب معدلات اشتراك النساء العالية بين البدو الذين يشكلون حوالى ٧٠ بالمائة من السكان . ويبدو بشكل عام أن النساء العربيات يلعبن دوراً اكبر في النشاطات الاقتصادية في تلك البلدان التي هي في أغلبيتها ريفية اوزراعية . فاستخدام النساء في الزراعة مقبول طالما كان محصوراً في المزارع العائلية ، ولكن حين تنتقل الاسر الى المدينة ، تكف عادة النساء عن الاشتراك في القوى العاملة[٢] .

ومن المفيد غالباً التمييز بين النشاطات الزراعية وغير الزراعية لأن الأولى ، وخصوصاً في المناطق الريفية ،تقوم بها النساء كجزء من مسؤ ولياتهن البيتية في المنزل . وحيث أن الاستخدام في القطاع الزراعي يعتبر غالباً كنشاط للدخل دون أجور، فإن النساء العاملات في هذا القطاع غالباً ما يحذفن من احصاءات القوى العاملة مما يقلل من معدلات اشتراك النساء في سوق العمل . حتى وبعد الاعتماد على الاستخدام غير الزراعي لقياس اشتراك القوى العاملة من النساء، يبقى هذا الاشتراك منخفضاً جداً في البلدان العربية كافة . ويعطينا الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للسكان الناشطين اقتصادياً (اناثاً وذكوراً) حسب القطاع في البلدان العربية لآخر سنة متاحة . ولا تزال نسبة ، لا بأس بها من النساء العاملات يعملن في القطاع الزراعي (٦٦,١ بالمائة في العراق ، ٦٩,٨ بالمائة في الاردن ، ٩٢,٢ بالمائة في الصومال ، ٨٧,٥ بالمائة في السودان و ٨٧,٢ بالمائة في الجمهورية العربية اليمنية) . ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية لمجموع الاقطار العربية بالنسبة للنشاط الاقتصادي للنساء العربيات . واستناداً الى الجدول نفسه ، فإن حوالى ٧٥ بالمائة من اجمالي النساء العاملات في البحرين هنّ في قطاع الخدمات (قطاعات ٦ ، ٧ ، ٨ و ٩) ، مقارنة بنسبة ٤٣ بالمائة في مصر و ٤٥ بالمائة في العراق ، ٥٧ بالمائة في لبنان و ٩٥ بالمائة في قطر ، و ٩٣ بالمائة في دولة الامارات . بينما نرى في قطاع التصنيع وقطاع البناء والتشييد ، وقطاع الكهرباء ، والغاز ، نسباً متدنية جداً ، لاشتراك المرأة في القوى العاملة لهذه القطاعات على سبيل المثال فقط ، ١٠ بالمائة من النساء العاملات في مصر ، و ٦,٣ بالمائة في الاردن و ١٠,٣ بالمائة في العراق ، و ١,٤ بالمائة في الكويت يعملن في قطاعات التصنيع والبناء والتشييد .

فبشكل عام اذاً ، تبقى نسب اشتراك المرأة في قطاعات الاقتصاد المنتجة متدنية جداً اذا ما قورنت بنسبة اشتراك الرجال ، بينما يستقطب قطاع الخدمات ، والقطاع الزراعي الاغلبية الساحقة من النساء العاملات في البلدان العربية كافة . إن احد الاسباب الرئيسية لهذا الوضع هو

---

(٢) لقد زادت نسبة مشاركة النساء في بعض البلدان العربية في السنوات الخمس الأخيرة . ولقد أشارت الاوراق الوطنية المقدمة الى المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة الذي عقد في كوبنهاغن للفترة من١٤ ـ ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ الى أن هذه النسبة قد وصلت في لبنان لعام ١٩٨٠ لحدود ٢٥ بالمائة وفي العراق ١٨ بالمائة وفي الاردن ١٥ بالمائة ، كما ارتفعت في ليبيا الى ٨,٢ بالمائة . . . الخ . ولقد اعتمد بعض البلدان مثل العراق الى اقرار هدف زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل المختلفة كهدف رسمي وضمن سياسة تنموية شاملة .

أن نسبة النساء خصوصاً في مواقع التأثير واتخاذ القرارات ما زالت نسباً طفيفة لا تذكر مع بعض الاختلافات بين الاقطار العربية ، خصوصاً للمستويات الوسطى . وهذا ما يحرم النساء من فرص احداث التغييرات في سياسات العمل ، والتنمية بما يسمح بأخذ حاجاتهن بعين الاعتبار ، وبما يساعد على زيادة نسبة مشاركتهن في الانتاج . كما يسمح باستمرار هذه المعدلات المنخفضة للمساهمة . كذلك فإن ضعف المساهمة لا ينحصر بالمواقع الادارية والسياسية ، وانما في مشاركة المرأة في المنظمات المهنية والنقابات ، وفي احتلال مواقع تأثير في الحركة النقابية بشكل يسمح باعطاء حاجات المرأة العاملة الاهتمام الذي يستحقه والذي يتناسب مع حجم مساهمتها الحالية في هذه النقابات .

غير أن الارقام الواردة سابقاً والمفصلة في الجداول (١) و (٢) لا تكشف عن حجم المجهود الذي تبذله المرأة العربية خصوصاً في الاقطار التي يتميز قطاعها الزراعي بالملكية الفردية الصغيرة ، حيث تكاد تعمل كل النساء بما فيهن الصبايا والمسنات في مزرعة العائلة دون اجر وبظروف قاسية . فالنسبة الاكبر من النساء العربيات ، يعملن ولساعات طوال ، ولكن عملهن غير موجه ولا يحصلن على مردود متناسب مع الجهد المبذول . كما أن هذا الجهد لا يصب في المجهود التنموي العام بشكل منظم . وكذلك لا تشمل هذه الارقام مجموع النساء اللواتي يعملن ويساهمن في اعالة اسرهن ولكن في مجالات غير منظمة وغير مشمولة باهتمام الاجهزة الاحصائية والمالية ، كالنساء اللواتي يعملن في البقالة والمنازل والكاسبات البسيطات (أي بالقطاع الحضري غير المنظم Urban Informal Sector) . وهذه ايضاً تمثل فئة مجهولة كبيرة تشارك في تحمل مسؤولية اعالة الاسرة ، ولكن جهدها لا يحتسب في الاحصاءات القومية ، ولا تخضع لاهتمام التنظيمات الرسمية أو النقابية ، كما لا تحصل على المكاسب المتحققة للمرأة العاملة المنظمة . كما أن جميع هذه الارقام لا تحسب الجهد المنزلي الذي تصرفه المرأة والذي لا توجد لحد الآن وسائل لتقدير حجمه ، او حجم مساهمته في الناتج القومي .

ومن الجدير بالتنويه هنا أن نوع النشاط الاقتصادي للنساء ، قد انحصر بشكل رئيسي في مهن معينة بدا أنها تناسبهن ، ولاسيما التعليم والتمريض . ففي الاردن مثلاً، ٧٠ بالمائة من استخدام النساء عام ١٩٧٥ كان في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة ، بما في ذلك الخدمات التعليمية التي تشكل ٤٨ بالمائة من إجمالي استخدام النساء . وفي دولة الامارات العربية المتحدة ، شكلت الاناث ٣٨,٧ بالمائة من إجمالي عدد المعلمين عام ١٩٧٣ ، ولكن النسبة ارتفعت الى ٤٥,٦ بالمائة ، و ٤٦,٦ بالمائة في العامين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ على التوالي . وتنطبق هذه الصورة على البلدان العربية الاخرى .

والاستخدام المقبول لدى النساء ، الذي يأتي في الدرجة الثانية ، بعد التعليم هو في المهن الطبية ، وبشكل أدق التمريض . اذ تشكل أغلبية العاملين في حقل التمريض في الوطن العربي . فمثلاً في عام ١٩٧٦ بلغت نسبة الاناث الى إجمالي العاملين في حقل التمريض ٧٤,٨ بالمائة في البحرين ، و ٦٣,٩ بالمائة في الاردن و ٦٩ بالمائة في الكويت . ويبين الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للنساء الناشطات اقتصادياً حسب المجموعات المهنية في الاقطار العربية المختلفة . وقد

تختلف النسبة المئوية للاناث الناشطات اقتصادياً التابعات للفئة ٠ ـ ١ (فئة العمال المهنيين والفنيين ومن يلحق بهم) الى حد كبير بين بلدان المنطقة . فبينما تكون هذه النسبة ٣,٩ في المغرب لسنة الاساس ١٩٧١ ، هي في لبنان اعلى وتبلغ ٢٠,٢ في سنة الاساس نفسها ، مقارنة بنسبة ٤٣,١ في قطر و ٢٨,١ في ليبيا . لكن اذا اخذنا بعين الاعتبار النسبة المئوية للنساء العاملات في هذه الفئة المهنية الى اجمالي السكان العاملين (من الذكور والاناث) ، تظهر الارقام تجانساً اكبر عبر هذه البلدان . فهذه النسبة ، على سبيل المثال ، هي ٣٣,٨ بالمائة في الكويت ، و ٢٠,٦ بالمائة في السودان ، و ٢٢,٢ بالمائة في تونس ، وكلها لسنة الاساس ١٩٧٥ .

وتشكل الاناث العربيات العاملات في الفئات المهنية الادارية (الفئة المهنية رقم ٢) ، نسبة مئوية ضئيلة جداً من الاناث الناشطات اقتصادياً لا تكاد تبلغ ١ بالمائة ، بينما تكون النسبة المئوية للنساء العاملات الى اجمالي السكان العاملين في هذه الفئة اعلى بقليل وتراوح بين ١٠,٧ بالمائة في مصر و ٠,٥ بالمائة في ليبيا . وبمعدل وسطي عام ، ينتمي ١٣ بالمائة من إجمالي الاناث العاملات من السكان في الوطن العربي الى الفئة المهنية رقم ٣ (الاعمال في المكاتب وما يتعلق بها) ، وتكون النسبة اقل بكثير حيث تبلغ حوالى ٢ بالمائة في الفئة المهنية رقم ٤ (عمال المبيعات) . وبالانتقال الى الفئة المهنية رقم ٥ (عمال الخدمات) وترتفع الى حد كبير النسب المئوية للنساء العاملات الى إجمالي الاناث العاملات من السكان . فهي على سبيل المثال ، حوالى ٤٥,٣ بالمائة في الكويت (عام ١٩٧٥) ، ٢٧,٨ بالمائة في البحرين (عام ١٩٧٩) ، ٧,٦ بالمائة في مصر (عام ١٩٧٨) ، و ٢١,٤ بالمائة في لبنان (عام ١٩٧٠) . وعلى هذا تشكل الاناث في اعمال الخدمات نسبة ضخمة من إجمالي الاناث الناشطات من السكان في المنطقة .

وتختلف النسبة المئوية لاجمالي الاناث العاملات في الفئة المهنية رقم ٦ (الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة والاحراج) كثيراً بين بلدان المنطقة . فحيث تكون هذه النسبة منخفضة جداً في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة (اقل من ١ بالمائة) ، تبلغ ٣٧,٧ بالمائة في المغرب ، ٦٠,٦ بالمائة في سورية و ٢٥,١ بالمائة في تونس . ومن الواضح أنه كلما اتسع القطاع الريفي في هذه البلدان ، ارتفعت النسبة المئوية للاناث العاملات في هذه الفئة المهنية . وباستثناء لبنان وسورية والمغرب وتونس وجمهورية اليمن العربية ، تكون النسبة المئوية للنساء الناشطات اقتصادياً والتابعات للفئة المهنية ٧ ـ ٩ (عمال الانتاج ومن يتبعهم ، النقل ، المعدات ، العمال الميكانيكيون والكادحون) منخفضة الى حد ما ، انظر الجدول رقم (٣) . وتميل بلدان المنطقة النفطية الى أن تكون محافظة اكثر من غيرها ازاء تشغيل النساء في الفئات المهنية ٧ ـ ٩ . كذلك فإن البلدان التي هي على مستوى اعلى من التصنيع والتنمية تكون النسبة المئوية للقوى العاملة والاناث الناشطات في هذه الفئة المهنية اعلى مما هي عليه في بلدان المنطقة الأخرى .

إن الفئات المهنية التي تمتص غالبية الاناث العاملات في الوطن العربي هي تلك الموجودة في الخدمات الاجتماعية والادارة العامة والزراعة والخدمات الشخصية . والذي يجمع بين كل هذه المهن أنها لا تعرض المرأة العاملة الى كثير من الاحتكاك مع العاملين الذكور . ولا يمكن تطبيق هذا التعميم على كل البلدان العربية بسبب الاختلافات الموجودة في سياسات الاستخدام واسواق

العمل لهذه البلدان . ففي العراق وسورية مثلاً تبذل جهود كثيرة لفتح ابواب العمل امام النساء في المهن والمجالات كافة ، من الاعمال الصناعية ، الى الاعمال الهندسية ، الى الاعمال الميدانية والاعمال المهنية التخصصية (٣٠ بالمائة من مجموع الاطباء في العراق مثلاً هم من النساء) .

ثانياً : وضع المرأة في المجتمع العربي

يمكننا القول ، إن النظرة للمرأة في المجتمع العربي بشكل عام تتأرجح بين **ثلاثة اتجاهات** :

الاتجاه الأول : وهو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسماً وعقلاً والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد الا وهو الزوجية بمفهومها الخضوعي ، والامومة بمفهومها التوالدي الرعوي . ويعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين ، ويرون في اختلاط المرأة وعملها خارج المنزل العيب والعار وفساد الاخلاق . ولكن هؤلاء لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف ، رغم قسوة عملها ، وهذا ما يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع الى اسباب دينية اصيلة ، إنما مرده الى التشبث بالتقاليد ، والرغبة في امتلاك المرأة والسيطرة عليها .

الاتجاه الثاني : ويمثل فكر الغالبية من الرجال والنساء وهو يتسم بنظرة متحررة نسبياً دون أن يكون ذلك معارضاً للتقاليد المستقرة ، ومع ابقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة الى رعايته ، سواء أكان أباً أم زوجاً أم أخاً . ويعترف اصحاب هذا الاتجاه للمرأة بحق العمل ، ولكن في نطاق وظائف معينة تنسجم وطبيعة المرأة مثل التعليم والتمريض والخياطة وما شابه . فعمل المرأة هذا مقبول ومرغوب فيه ، لكونه يساعد على زيادة دخل الاسرة وتحسين احوالها ، ولا يرى فيه خلقاً لكيان مستقل ، يحرر المرأة تحرراً كاملاً ويساويها في علاقتها والرجل .

الاتجاه الثالث : وهو الاتجاه المتحرر المنفتح والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويرى في المرأة الانسان القادر على العمل والابداع وممارسة الحرية ، وتحمل مسؤولياتها دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل . ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع العربي يعود لانعدام حرية المرأة وجهلها ، وعدم اطمئنانها على مستقبلها لكونهاعضواً غير فعال ومنتج في هذا المجتمع . وهؤلاء يطالبون بفتح الابواب امام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف انواعه .

هذه الاتجاهات الثلاثة تظهر من خلال الدراسات والمسوحات التي اجريت في بلدان المنطقة المختلفة . على سبيل المثال: أظهر مسح اجري في الكويت[٣] لتقويم موقف المجتمع من تعليم

(٣) انظر : فهد الثاقب، « المرأة في المجتمع المعاصر ، » في : اللجنة الثقافية والاجتماعية للمرأة ، دراسات حول اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : مجموعة دراسات المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، نيسان / ابريل ١٩٧٥ (الكويت : مطبعة فهد مرزوق ، ١٩٧٥) .

واستخدام المرأة ، ان موقف الناس المتصلب ازاء استخدام النساء اخذ يلين ، لكنه ما زال بشكل عام يتميز بكونه محافظاً . فلقد كان ٧٠ بالمائة من الذين اجابوا لا يعترضون على عمل المرأة مع اختيار الاغلبية الساحقة منهم (٩٠ بالمائة) الاستخدام لدى الحكومة وبخاصة التدريس ، كالحقل المفضل للعمل . والسبب الذي اعطي لتفضيلهم لهذه المهنة هو أن التعليم يوفر ادنى حد من الفرص للاختلاط بين الجنسين . ومن ناحية اخرى ، حين وضعت الافضليات بين العمل والمنزل ، اعتبرت الاغلبية أن المنزل اهم من العمل . إلاّ أن ١٣ بالمائة من النساء (ذوات التعليم العالي) و ٢ بالمائة من الرجال يفضلون العمل على المهمات الروتينية المنزلية . وفيما يتعلق بالتعليم وفي المسح نفسه الذي تم اجراؤه ، أشار ٩٦ بالمائة بأن على المرأة أن تتعلم ، وكان معظم الذين لم يوافقوا على ذلك من الاميين . وعلاوة على ذلك ، ٨٥ بالمائة من الذين اجابوا فضلوا أن تتوقف المرأة في تعليمها عند المستوى الثانوي ، واشاروا الى أن التعليم الجامعي والمهني للنساء ليس ضرورياً .

واظهرت دراسة اخرى اجريت في لبنان لتقويم برامج الاستخدام في المنزل للنساء الريفيات اللبنانيات[٤] على أن النظرة المحافظة لعمل المرأة اللبنانية في الريف اخذت تلين ، فلقد جاء خمسا الاجابات الكلية في جانب العمل خارج المنزل . وكانت انواع العمل المفضلة ـ مرة اخرى ـ التدريس والتمريض والوظائف في المكاتب . ومن المثير للاهتمام والملاحظة ان من بين ٥٢ ممن اجبن عن الاسئلة كن راغبات في العمل خارج بيوتهن ، ١٦ منهن فقط بحثن عن عمل ، و٩ منهن فقط حصلن عليه في الواقع . وأشار معظم اللواتي لا يرغبن في العمل الى أن السبب الرئيسي في ذلك هو معارضة الأهل .

وتشير كذلك دراسة اخرى اجريت في الاردن[٥] الى تراخ في الموقف السلبي ازاء استخدام النساء ، الا أن العوامل الاجتماعية والتقليدية والعائلية لا تزال من الامور التي يركن اليها لتفسير المعدل المنخفض لاشتراك الاناث في القوى العاملة . وحين لاحظ ٩ بالمائة فقط من النساء العاملات البالغ عددهن١٨٩ امرأة ـ واللواتي شملتهن الدراسة ـ مشاكل من جراء العمل مع الرجال ، لوحظ أن الاغلبية من النساء العازبات تخطط لترك اعمالها بعد الزواج . وقال ٤٤ بالمائة من النساء المتزوجات انهن سيتركن العمل بعد انجاب الاولاد . وكان ٤١ بالمائة يفكرن في ترك العمل لانه لم يعد باستطاعتهن التوفيق بين واجباتهن المنزلية ومتطلبات الوظيفة . واكثر

---

(٤) انظر :

United Nations. Economic Commission for Western Asia (ECWA). Social Development and Human Settlement Division. «Evaluation of Home Based Employment Programmes for Lebanese Rural Women.» Beirut. 1978.

(٥) انظر :

Kamal Abu-Jaber; S. Abdel Ati, and F. Ghoraibeh, «Conditions of Some Working Women in Jordan.» in: ECWA. Seminar on Population and Development in the ECWA Region. Amman, Jordan. 18-30 November 1978.

الاسباب المشتركة التي اعطيت كان ان الازواج في الشرق الاوسط يرفضون المساعدة في اعمال المنزل .

وحتى اليوم ، يمتنع القطاع العام وكذلك الكثير من الشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية والخليج عن توظيف النساء المتزوجات بسبب التزاماتهن العائلية التي يفترض انها تصرف انتباههن عن العمل . فوجود المرأة العربية داخل هذه البيئة الاجتماعية وذبذبة الظروف المحيطة بها ، والصراع القائم بين الافكار المتحررة والتطور العلمي والتكنولوجي من جهة والتقاليد والعادات المتوارثة والمقيدة لحرية المرأة وعملها من جهة اخرى ، تجعل من تحليل المشاكل التي تواجه المرأة العاملة العربية امراً ليس بالسهل .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل

هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وديموغرافية متشابكة تلعب دوراً فعالاً في عملية جذب المرأة الى العمل خارج المنزل . فما هي اهم هذه العوامل وكيف يمكننا تهيئة الظروف المناسبة التي تشجع المرأة على الاقبال على العمل ؟

١ ـ التعليم والتأهيل والتدريب

يزيد التعليم والتدريب من امكانية المرأة على العمل ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة ، ويخفض نسبة الخصوبة ويضعف التقاليد ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة . وهذا ما تبرزه المعطيات الاحصائية ، اذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه . وهذا طبيعي ، فالمرأة عند حصولها على مؤهل علمي تأنف التفرغ للاعمال المنزلية الروتينية المملة وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها .

والواقع أنه قبل أن يصل تعليم النساء الى حد ادنى مقبول ، الامر الذي لم يتحقق بعد في كثير من البلدان العربية ، اذ ما زالت الامية متفشية وبشكل اكبر بين النساء منها بين الرجال[٦] (انظر الجدول الرقم(٤)) . فإن انخفاض نسبة الخصوبة ، وارتفاع نسبة الاستخدام لن يصبح حقيقة واقعة . ومع أن عدد الاناث العربيات اللواتي يتابعن تحصيلهن العلمي في المدارس والجامعات هو

---

(٦) لا بد من الاشارة الى أن الوطن العربي كان الأول في العالم الثالث من حيث تحقيق الانخفاض في معدلات الأمية بين الرجال خلال فترة الستينات وأوائل السبعينات كما تدل إحصاءات منظمة الاونسكو الرسمية ، غير أنه كان الاخير من حيث تحقيق انخفاض الأمية بين الاناث . لقد بلغت الامية بين الاناث في الوطن العربي في عام ١٩٧٠ حوالى ٨٥ بالمائة من مجموع البالغات مقابل ٦٠ بالمائة لجميع البلدان النامية .

في تزايد مستمر في معظم البلدان العربية (الجدول رقم ٥) ، وهذا تطور ايجابي ، غير انه لا يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم اليد العاملة للاناث . فتعليم المرأة في كثير من الاحيان ينظر اليه بكونه عاملاً يهيء المرأة لتصبح زوجة واما اكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل . وكثير من الكتب المدرسية المتبعة في مناهج التعليم لا تعكس صورة متقدمة للمرأة كانسان فعال ، وناشط اقتصادياً واجتماعياً وغالباً ما تصور المرأة على انها ملتزمة بدورها الرئيسي والوحيد ، الا وهو دور الام وربة المنزل . وكذلك فإن ارتفاع معدلات التسرب بين الاناث المسجلات ، وتوجه الاناث اللواتي يكملن الدراسة نحو اختصاصات اجتماعية لا تتوافر فرص عمل ملائمة معها ، ثم القيم الاجتماعية التي تعتبر العلوم الطبيعية والتكنولوجيا هي علوم خاصة بالرجل ، كلها امور تحد من فعالية تعليم النساء ولا تساعد على زيادة اشتراكهن في سوق العمل .

وعلى الرغم من أن القوانين والانظمة المتعلقة بالتعليم هي متقاربة في البلدان العربية كافة ، حيث تؤمن هذه البلدان فرصاً متساوية للتعليم لكلا الجنسين ، الا أنه لم يحدث الا مؤخراً أن توافرت التسهيلات المطلوبة للفتيات . لقد كان معدل الزيادة السنوية لتسجيل الفتيات على المستويات التعليمية كافة حوالى ٨ بالمائة ، وهو أعلى من معدل زيادة تسجيل الذكور البالغ ٦,٣ بالمائة . ومع ذلك فإن نسبة الفتيات الى اجمالي عدد المسجلين هو اقل بكثير من نسبة الذكور . وفي عام ١٩٧٥ ، بلغت هذه النسبة ٣٨ بالمائة و٣٣ بالمائة و ٢٨ بالمائة بالنسبة للصفوف الاولى والثانية والثالثة على التوالي ، ومن المتوقع أن تزيد بشكل ملحوظ عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ٦) .

أما بالنسبة الى مستوى التحصيل العلمي للاناث من السكان ، فإننا نلاحظ عام ١٩٧٥ انخفاض معدل التسجيل بالنسبة لفئة الاعمار ١٢ ـ ١٧ سنة مقارنة بفئة الاعمار ٦ ـ ١١ سنة ، مما يشير الى خروج الاناث بنسبة عالية من التعليم بعد المرحلة الابتدائية . وتشير معدلات التسجيل لفئة الاعمار ١٨ ـ ٢٣ سنة الى أن قسماً صغيراً من الاناث فقط يدخل الجامعات في البلدان العربية كافة . ويختلف توسع التعليم الابتدائي من قطر عربي الى آخر ، لكن عدم المساواة في فرص التعليم المتوافرة للصبيان والفتيات ، وفي فرص التعليم بين المناطق الريفية والحضرية هو الشائع في المنطقة ككل . وعدم فعالية التعليم الابتدائي ، حتى حين يكون الزامياً ، يظهر بشكل خاص بالنسبة للفتيات في المنطقة الريفية . ومع ذلك فإن التسجيل في المدارس الابتدائية ، قد ازداد بشكل ملموس في كثير من بلدان المنطقة .

لقد ارتفعت ايضاً نسبة تسجيل الفتيات في المدارس الثانوية في الوطن العربي ككل ، ولكن هذه النسبة جاءت اقل بكثير مما هي عليه في المستوى الابتدائي ، عاكسة ، كما بحثنا آنفاً ، التقليد المستمر للزواج المبكر للفتيات وتفضيل تعليم الصبيان . ففي كل الاقطار العربية ، ارتفعت النسبة المئوية للفتيات في مرحلة التعليم الثانوي من ٣٠ بالمائة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ الى ٣٣ بالمائة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ (الجدول رقم ٦) . اما على صعيد التعليم العالي ، فإن نسبة الطالبات ارتفعت من ٢٤ بالمائة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ الى ٢٨ بالمائة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ في الاقطار العربية ككل ، ووصلت في الكويت الى ٦٣ بالمائة و ٦٧ بالمائة في قطر ، ولكنها بقيت منخفضة في

الجمهورية العربية اليمنية حيث وصلت الى ١٠ بالمائة ، وفي المملكة العربية السعودية حيث بلغت ١٧ بالمائة .

وكما هو متوقع ، فإن التدريب المهني للفتيات لا يزال غير متطور . ففي احسن الحالات لم يحصل التعليم المهني او الفني الا على ٤ الى ١٥ بالمائة من الفتيات في الوطن العربي كافة ، وكان التدريب بالنسبة لهؤلاء الفتيات محصوراً في مهن الخياطة والتعليم والتمريض والطبع على الآلة الكاتبة . فمثلاً عام ١٩٧٦ ، لم يكن لدى معهد التدريب المهني في البحرين اي طالبات من الاناث ، وفي عام ١٩٧٨ وصلت نسبة النساء في المعهد الى حوالى ٦٠ بالمائة ، والاغلبية كانت ملتحقة في دورات تدريبية للتعليم والتمريض . وكذلك في الجمهورية العربية اليمنية ، فقد كان ٧٨,٦ بالمائة من الطلاب في مراكز التدريب التعليمي من الفتيات عام ١٩٧٨ ، معظمهن في حقول التعليم والتمريض واعمال السكرتارية . وفي الاردن ، ارتفعت النسبة المئوية للاناث في برامج تدريب المعلمين من ٢٣,٧ بالمائة عام ١٩٦٧ الى ٣٦,٦ بالمائة عام ١٩٧٦ ، وبلغت النسبة المئوية للاناث فى مدارس التمريض ٩٥,٧ في المائة عام ١٩٧٦ .

وعلى هذا فإن برامج التدريب بشكل عام في الاقطار العربية تتجه نحو ابراز الدور الاقتصادي التقليدي للنساء ، حيث تحدد تحضيرهن من اجل مهن معينة في قطاع الخدمات مثل التمريض والنسج والتعليم واعمال السكرتارية . ومن الواضح أنه يجب اعادة النظر في تصنيف الوظائف ، او فرص التدريب على أساس الجنس لاعطاء النساء فرصة التوصل الى انواع من التدريب غير تلك التي تعتبر انها انثوية تقليدياً . ومع هذا ، فإن المرء يستطيع القول ان فرص التعليم المتوافرة للنساء تعكس مواقف المجتمع ونظرته الى النشاطات التي يراها مناسبة لكي تمارسها المرأة خارج اطار الادوار التقليدية لها في الزواج ، وانجاب الاطفال . فالتعليم يرفع سن الزواج ، ويؤثر سلبياً على الخصوبة ، ويغير نظرة المرأة العربية الى الدور الذي تريد أن تقوم به في مجتمعها ، ويساعدها على دخول سوق العمل ومنافسة الرجل في كل المجالات .

ولا بد من الاشارة الى احد الاسباب الذاتية الاخرى لانخفاض معدلات مشاركة النساء في سوق العمل ، الا وهو شخصية المرأة العربية التي ما زالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس، تحمل قيماً تعتبر العمل هو حالة اضطرارية وفنية ، وان الهدف الاول لها يتركز في حياتها الزوجية وحياة اطفالها . هذه العوامل النفسية تمثل ظواهر مهمة لا يجوز اغفالها ، على الرغم من أن اسبابها ترتبط باساليبنا التربوية (في المنزل وفي المدرسة) ، فمكانة الفتاة هي دون مكانة الفتى ، وأساليب التربية لا تغذي فيها روح التفوق على أخيها الرجل والابداع في العمل المهني ، بل تغرس فيها ما يسمح لاسرتها باتخاذ القرارات المهمة الخاصة بحياتها وبتمحور كل حياتها حول الرجل : الأب والاخ والزوج والابن ، الذي يتحمل (اجتماعياً) مسؤولية اعالة الاسرة ويتم تأهيله للعمل .

٢ ـ بنية الاقتصاد ونموه وتأثيره على التوزيع السكاني واستخدام الاناث

لقد صاحب تطور الانظمة الاقتصادية العربية من اقتصاديات زراعية او صحراوية الى

اقتصاديات متقدمة نسبياً ، تغيير في التوزيع السكاني ، وزيادة ملحوظة في نسب مشاركة النساء في القوى العاملة . ففي البلدان الاقل نمواً ، وهذه غالباً ما تكون بلداناً زراعية ، تتوافر فرص العمل للنساء في الزراعة والحرف اليدوية والخدمات المنزلية . ويتم القيام بهذه المهن التي تتماشى مع مستوى التعليم المنخفض بشكل عام داخل المنزل ، من قبل عمال الاسرة دون الحصول على تعويض مالي لهذه الاعمال . وكثير من النساء اللواتي يقمن بهذا النوع من العمل لا تشملهن الاحصاءات الرسمية للقوى العاملة، مما يفسر انخفاض معدلات اشتراك النساء في تلك البلدان .

ومع التنمية والتغييرات البنيوية للاقتصاد ، تتجه الخدمات المنزلية نحو التقلص وتحل محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والرعاية) كمصدر مهم للزيادة في الطلب على عمل الاناث . وتتوافر انواع جديدة من الوظائف ذات اجر وشروط عمل افضل ، مثل الاعمال المكتبية والادارية العامة ، مما يجذب قسماً اكبر من النساء للاشتراك بسوق العمل . فالتغييرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في الستينات والسبعينات وما رافقها من نمو اقتصادي واجتماعي كان لها تأثير ايجابي على معدلات اشتراك النساء العربيات في سوق العمل . وكما رأينا آنفاً ، زادت نسبة اشتراك المرأة العربية في قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة وكذلك الصناعة (ولو بنسب اقل) ، بينما اخذت اعمال الخدمات الشخصية والحرف اليدوية تقل تدريجياً . وكذلك فإن الاستبدال المتزايد للحرف اليدوية بالتصنيع ، واستبدال العامل الفرد بالشركات في قطاعات الخدمات والتجارة ، وظهور وتوسع خدمات جديدة (في التعليم والصحة والعمل المكتبي . . . الخ) ، وهيمنة قطاع النفط والفائض الضخم من الاموال التي ادخلت في مشاريع التنمية على المستويات الوطنية والاقليمية ، كل هذا احدث تغييراً جوهرياً في الطلب على عمل الاناث في المنطقة .

كذلك كان للنمو الاقتصادي تأثير واضح على توزيع السكان داخل البلدان العربية وعلى المستوى الاقليمي ايضاً . ولقد اصبحت الحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغييرات في التنظيمات الاجتماعية ، مظهراً بارزاً للمجتمع العربي في الوقت الحاضر . ومما يميز التحضر في البلدان غير النفطية في المنطقة هو المعدل الاكثر ارتفاعاً لاشتراك الاناث في القوى العاملة . فالاعضاء الاناث في العائلات المهاجرة من المناطق الريفية يقبلن العمل في وظائف ذات اجر منخفض في قطاعات معينة ، وخصوصاً في القطاع الحضري غير الرسمي (Urban Informal Sector) . فهذا القطاع يؤمن فرص عمل للاعداد المتزايدة من المهاجرين الريفيين . ومما يدفع المهاجرين الى المدن ، بما فيهم النساء ، للعمل خارج المنزل حاجتهم الماسة للدخل المادي المتواصل . فالنفقات الاستهلاكية هي أعلى بكثير مما كانت عليه في اسلوب حياتهم ذي الاكتفاء الذاتي في المناطق الريفية . وفي البلدان النفطية ، حيث نجد موقفاً اكثر تزمتاً ازاء استخدام النساء ، فإن عمل الاناث ينخفض بشكل حاد بعد الهجرة . وكما يلاحظ **كناورهاوز** في الدراسة التي اجراها في ٤٣٠ مزرعة في المملكة العربية السعودية ، « إذا انتقلت العائلة الى المدينة ، فإن نساء

اللواتي يشكلن ٢٦ بالمائة من قوة العمل في المزرعة سوف ينفصلن عن القوى العاملة لأنه لا يسمح تحت اي ظرف من الظروف للنساء أن يعملن في منطقة حضرية خارج المنزل »(٧) .

إن هجرة الشباب من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ومنها الى بلدان المنطقة النفطية قد غيرت تقسيم العمل في المناطق الريفية . فاشتراك النساء في قوة العمل في بلدان مثل اليمن والاردن والسودان قد ارتفع كثيراً ، كما أن القطاع الزراعي في عدة بلدان عربية قد اصبح يعتمد بشكل متزايد على النساء من أجل تأمين القوى العاملة اللازمة .

ومن الميزات البارزة الاخرى للبلدان العربية ظاهرة الهجرة الاقليمية . فالبلدان المصدرة للقوة العاملة ، مثل الاردن ومصر ولبنان وسورية والجمهورية العربية اليمنية ، يتم استنزافها من شبابها القادرين الذين يغادرون هذه البلدان سعياً وراء وظائف اكثر ايراداً في دول المنطقة النفطية . والموقف السلبي في البلدان النفطية ازاء استخدام الاناث وصعوبة الحصول على سمات دخول لعائلات المهاجرين ينعكس في نمط الهجرة من ناحية الجنس . فالرجال يهاجرون عادة دون زوجاتهم او اقاربهم من الاناث لانهم يعلمون صعوبة تأمين السكن لعائلاتهم والتعليم المناسب لاولادهم . فاتجاه الهجرة هذا خلق نقصاً في العمل في اسواق البلدان التي تنطلق الهجرة منها ، واصبح يتم بشكل متزايد ملء شواغر وظيفية كثيرة بالاعضاء الاناث من القوى العاملة . ففي اليمن على سبيل المثال ، تقوم النساء بشكل مطّرد بنشاطات كانت حتى وقت قصير مقصورة على الرجال .

٣ ـ السياسات والقوانين والخدمات التي تساهم في تسهيل عملية خروج المرأة الى العمل

ليس من العدل أن ندفع المرأة الى العمل خارج المنزل بتأثير حاجة الاسرة الى دخل اضافي مساعد ، دون أن نؤمن لها الخدمات المساعدة التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي وتضعها على قدم المساواة مع الرجل ، والا فستكون النتيجة وبالاً على المرأة والعائلة والمجتمع . فمن تغيير نظرة الرجال الى المرأة العاملة ، الى ايجاد فرص عمل ملائمة للمرأة ، الى مساعدة الرجل للمرأة في العمل المنزلي ، الى زيادة عدد دور الحضانة ورياض الاطفال ، وتحسين الخدمات في هذه الدور ، الى ضمان حق المرأة بالعودة الى العمل بعد اجازات الولادة وتربية الاطفال ، الى الاستعانة بالادوات المنزلية الحديثة التي تتطلب الجهد الاقل . كل هذه امور تلعب دوراً مهماً وتساعد في جذب المرأة للمساهمة بالنشاط الاقتصادي خارج المنزل .

---

(٧) R. Knauerhause. «Social Factors and Labour Market Structure in Saudi Arabia.» Yale Economic Growth Center Discussion Paper no. 247. 1976.

إن لانخفاض معدلات مشاركة النساء وتمركزهن في مجالات معينة أسباباً ترتبط بالمؤسسات المستخدمة للنساء والتي غالباً ما يديرها الرجال ، وينقلون اليها نظرتهم الخاصة الى المرأة ، ويعاملون النساء العاملات في مؤسساتهم في ضوء هذه المنطلقات . فالنساء مثلاً ، غير مؤهلات لتحمل مسؤليات كبرى ، وعملهن وقتي وغير ضروري (لأن الرجل هو المعيل) ، لذلك لا تبذل هذه الادارات الفرص لتدريب النساء ، وتطوير قدرتهن وتأهيلهن لتحمل مسؤوليات اكبر فقط ، بل غالباً ما تلجأ الى ممارسات تعزز نظرتها هذه الى المرأة وبشكل يضمن استمرار الوضع الحالي عوضاً عن معالجته . ويمكننا أن نفترض بأن هذه الممارسات الادارية تتحمل المسؤولية الاكبر في ضعف تمثيل النساء في المواقع العليا يضمن اهمال حاجات النساء في المواقع الدنيا ، مما يجعل قدرتهن على الاستمرار في العمل منخفضة .

ومن الاسباب الأخرى لهذا الوضع هو ضعف مساهمة المرأة في مواقع التخطيط ، واتخاذ القرار ، فالمخططون في الوطن العربي هم رجال غالباً ما لا يمتلكون اي فكرة عن حاجات نصف المجتمع الذي يخططون له ، وهذا يساهم في استمرار الوضع القائم . لذا كان لا بد من الدعوة لاقامة وحدات تخطيط تهتم بشؤون المرأة العاملة وتابعة لمؤسسات التخطيط المركزية او لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية المختلفة . ومن الضرورة الاشارة هنا الى امر مهم ، وهو أن عمل المرأة العربية في المنزل وتربية اطفالها سيظل يمثل اهمية كبيرة بالنسبة للاسرة والمجتمع العربي ، ما دام هذا المجتمع لم يوفر للمرأة بعد الامكانات والظروف التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي ، وتساعدها على الجمع بين العمل داخل المنزل وخارجه . فنحن لا نريد أن تحسن اليد العاملة كماً ونوعاً على حساب اضعاف مؤسسة العائلة كما حصل في كثير من البلدان الاكثر نمواً . المعضلة اذاً بالنسبة للتنمية العربية ، هي كيف نستطيع أن نوفق بين هدف المحافظة على العائلة وهدف ادخال المرأة في النشاط الاقتصادي .

ويقترح أن تبنى سياسة تشجيع دخول المرأة سوق العمل وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وعن طريق استعمال موازين القوى العاملة التي تزودنا بالمعطيات عن حجم الحاجة من القوى العاملة النسائية لتنفيذ الخطط التنموية . ولتفادي حصول خلل في سوق العمل ما بين الذكور والاناث ، وما يرافقه من ظهور بطالة يصعب على كثير من البلدان العربية امتصاصها خلال فترة قصيرة ، يجب اتباع سياسة الجذب التدريجي لفئات النساء المختلفة لسوق العمل . فمثلاً نبتدىء بجذب فئات النساء الاكثر جاهزية للمساهمة في النشاط الاقتصادي مثل النساء المتعلمات والنساء الراغبات بالعمل واللواتي لا يملكن اطفالاً تجاوزوا سن الدراسة قبل الالزامية وهكذا .

وهناك موضوع آخر يجب الاشارة اليه في هذا المجال ، وهو أن هناك فئة من النساء يرغبن في العمل ، غير أن مسؤولياتهن المنزلية تحول دون تفرغهن بشكل كامل خلال الاسبوع او خلال اليوم . ولقد لجأ بعض الدول الغربية الى توفير فرص عمل لهذه الفئة من النساء بما يتناسب واوضاعهن .ولنأخذ على سبيل المثال «العقد المشترك» الذي اعطته احدى شركات سوبر ماركت في

هولندا للنساء العاملات على الصندوق لديها ، فلقد اعطت الشركة عقداً واحداً يغطي ساعات العمل العادية لامرأتين بوقت واحد تتفقان فيما بينهما على الساعات التي تعمل كل واحدة منهما خلال اليوم ، وبذلك تتعاون الامرأتان على تغطية حاجات عائلتيهما من دون أن يؤثر ذلك على انتاجية العمل في الشركة المعنية . هناك امثلة اخرى كثيرة عن اختبارات ناجحة للتوفيق بين الاهداف العائلية والاهداف الاقتصادية يجب دراستها والاستفادة منها لوضع السياسات الانمائية لطبيعة مجتمعنا واقتصادنا .

يجب أن تتغير نظرة الرجل العربي الى العمل المنزلي كعمل لا يلائم طبيعة الرجل ولو تدريجياً . فكما يطالب المجتمع المرأة بأن تساعد في عملية النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج ، كذلك للمجتمع حق بأن يطالب الرجل بمد يد المساعدة في العمل المنزلي . فمن خدم نفسه في البيت ، وساعد في تربية اولاده وسمح لزوجته بأن يكون لها الوقت الكافي للعمل المنتج والمطالعة لتبقى على مستوى من الادراك والنمو الفكري والنفسي يرضى عنه الرجل ، يكون قد أسدى بذلك خدمة كبيرة لنفسه واسرته ومجتمعه . ومن المهم ايضاً للمجتمع العربي بأن يجد فروعاً اقتصادية جديدة للانتاج الاجتماعي التي تؤدي الى اختصار العمل اللازم في المنزل ، مثل انتاج المأكولات المطبوخة او نصف المطبوخة ، وتوسيع شبكة المغاسل الآلية ، واستخدام الآلات الكهربائية للاعمال المنزلية وما شابه ، كلها امور تخفف من اعباء العمل المنزلي وتشجع المرأة على المشاركة في عملية الانتاج الاقتصادي . كذلك فإن توسيع شبكة دور الحضانـة ورياض الاطفال امر لا بد منه اذا ما أردنا جذب عدد اكبر من النساء ، من العمل المنزلي للعمل الاجتماعي . والاهم من ذلك هو تأمين الخدمات في تلك المؤسسات بشكل جيد وملائم ، اذ ليس الهدف ايواء الاطفال ، بل المساهمة في تربيتهم نفسياً وصحياً وتقديم الخدمات لهم بشكل يرضي الاهل والمجتمع بشكل عام .

إن البلدان العربية يجب أن تعيد النظر بالتشريعات لديها فيما يخص اجازات الولادة للمرأة العاملة . واذا ما أخذنا على سبيل المثال أنظمة الامم المتحدة فيما يخص المرأة العاملة ، نجد أن المنظمة تمنح الموظفات الحوامل لديها اجازة امومة براتب مدتها ثلاثة اشهر تبدأ في الاحوال العادية خلال الشهر التاسع من الحمل . يجب الاخذ بمثل هذه التشريعات والاضافة عليها مثلاً ، قانون يسمح للمرأة العاملة باخذ اجازة سنتين او ثلاث دون راتب للاعتناء بطفلها الرضيع في السنوات الاولى مع الاحتفاظ بحقها الكامل بالعودة الى عملها السابق لفترة الاجازة ، كذلك منح الام (او الاب) اجازة بسبب مرض الابن خصوصاً ان الطفل لا يمكن ارساله الى دور الحضانة خلال فترة مرضه .

وهناك تشريعات وقوانين اخرى وضعتها منظمة العمل الدولية تهدف الى تحسين شروط عمل المرأة وخصوصاً ما يتعلق بالامهات ، مثل تساوي الفرص والاجور بين المرأة والرجل ، وحماية الامومة ، ومراقبة عمل المرأة في القطاعات المختلفة ، وسياسة التوظيف وما شابه . وبعض هذه القوانين لم يقر بعد من قبل عدد من الاقطار العربية كما يظهر من الجدول رقم (٧) . فتشريعات العمل هذه اذا لم تعمَّم وتطبَّق عملياً في الاقطار العربية ستبقى عائقاً نحو دخول المرأة

مختلف قطاعات الانتاج حتى أن في العديد من القوانين التي اقرت من قبل منظمة العمل الدولية نرى أن التطبيق الفعلي لها ما زال ينطوي على التمييز الذي نجد آثاره على مجمل النظرة الاجتماعية للمرأة .

٤ـ دور النقابات في معالجة مشاكل وحاجات النساء

إن احد اهم اسباب الوضع الراهن للمرأة العاملة هو ضعف دورها في قيادات النقابات والمنظمات ، وضعف اهتمام قيادات هذه النقابات بأوضاعها وحاجاتها لاسباب عدة ، اهمها سلبية المرأة وترددها في التعبير عن حاجاتها والمطالبة بمعالجتها ، بالاضافة الى موقف الرجل السلبي من المشاركة الفعالة للمرأة في العمل النقابي .

والعمل النقابي لا يمكن أن يتخذ طابع التقسيم بين الجنسين ، فهو مسؤولية عامل وعاملة يحملان صفة مهنية واحدة . ويفرض الانخراط في النشاط التنظيمي المهني على المرأة أن تكون كتفاً الى كتف مع الرجل في حين تثير هذه الصورة هواجس وهموم الكثير من افراد المجتمع . والفتاة هنا اما تخضع فتنزوي ، او تتمرد وتتحدى وتجد نفسها في النهاية وحيدة وغير مقبولة عائلياً واجتماعياً . فابتعاد المرأة عن المستوى القيادي نقابياً وسياسياً ميزة من مزايا المجتمع المتخلف الذي لا يؤمن بالمرأة كانسان صاحب قدرات . ويمكن للتنظيمات النقابية مساعدة المرأة العاملة العربية في امور شتى ، اهمها المساعدة على تطبيق سياسة اجتماعية تضمن للنساء امكانات وفرص عمل متساوية مع الرجل كي لا يبقى حقهن هذا في اطار الاعتراف به فقط وانما يتحول الى تطبيق وممارسة دون تمييز . كذلك يمكن للنقابات مساعدة المرأة في تصفية كل اشكال التمييز المسلط ضدها في مجال اختيار المهنة والتأهيل المهني ، وبتطبيق الأجر المتساوي لقاء نفس العمل ونوع العمل ، كما تستطيع النساء النضال من خلال النقابات من اجل تطبيق الحقوق التي يجب أن تتمتع بها الام مع ممارسة سياسة عائلية عادلة ، وغيرها من المطاليب العادلة للنساء العاملات .

ورغم تزايد عدد النساء العاملات في الوطن العربي وخصوصاً اللواتي هن مسؤوليات عائلية في العشرين سنة الماضية ، فإن نسبة التنظيم النقابي لدى النساء ما زالت ضعيفة جداً (ومعدومة في بعض البلدان) بالقياس الى التنظيمات النقابية في صفوف الرجال ومقارنة بمشاركة المرأة العاملة في الحركة النقابية في البلدان المتقدمة[٨] . فدور النقابات في الوطن العربي لا يختلف كثيراً عن دور الادارات التقليدية وهذا وضع غير مقبول . فالنقابات يجب أن تتحمل مسؤوليتها الكبرى في احداث التغييرات الاجتماعية الجذرية ، وهي لا تستطيع اداء هذا الدور اذا اهملته في صفوفها .

---

(٨) فمثلاً تشكل النساء العاملات اكثر من ٢٧ بالمائة من النقابيين الكنديين ، و ٢٩,٦ بالمائة من النقابيين اليابانيين ، و ٥٠ بالمائة من مجموع النقابيين في المانيا الديمقراطية و ٤٤,٨ بالمائة من النقابيين في تشيكوسلوفاكيا . كما أن حوالى نصف النقابيين في الاتحاد السوفياتي هم من النساء ، وفي الولايات المتحدة حوالى ١٧ بالمائة من ٤٠ مليوناً من انساء العاملات هن نقابيات ، بينما بلغ التمثيل النقابي بين الرجال حوالى ٣١ بالمائة .

ومن المشجع أن بعض البلدان العربية (سورية والعراق مثلاً) تعطي موضوع النقابات والاتحادات النسائية اهتماماً اكبر ، وتبذل الجهود لتجسيد زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل كافة . فالاتحادات النسائية في هذه البلدان تلقى الاهتمام والدعم المطلوبين واللذين يساعدانها على القيام بدورها الرائد لتطوير وضع المرأة العاملة العربية وضمان حقوقها . والحركة النقابية في الوطن العربي بحاجة الى الدعم المطلق من قبل الحكومات كافة لتتمكن من استقطاب النساء العاملات ودفعهن الى احداث التغيير الاجتماعي المنشود .

٥ ـ المطالب الاساسية لتحسين وضع المرأة العربية

إن اعداد المرأة للحياة العملية ضرورة حتمتها ارادة التغيير والتطوير الحضاري في المجتمعات العربية ولن يتم الا وفقاً لخطة عملية شاملة ومتكاملة تنطلق من تقدير الموقف الحالي للمرأة وتضبط مرحليات المستقبل القريب والبعيد للانتقال بها من الوضع الحالي الى الوضع المنشود ، على أن يكون الهدف الاساسي لهذه الخطة هو دعم وتحسين وضع المرأة في الوطن العربي من اجل تحقيق التنمية القومية على اساس من الحقوق والواجبات تجاه النساء انفسهن ، وتجاه الاسرة وتجاه المجتمع . ولتحقيق الوضع المنشود للمرأة العربية لا بد من توفر المطالب التالية :

أ ـ تغيير نظرة المرأة العربية لنفسها ولمقدرتها على الانتاج الفعال والمشاركة وجعلها مهيأة نفسياً لتحمل المسؤولية ، واعباء العمل خارج وداخل المنزل .

ب ـ تحسين قدرات المرأة وامكاناتها بمنحها كل فرص التعليم والتدريب المهني ورفع الامية .

ج ـ منح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل ، اما من ناحية الاجر او فرص العمل او الترفيع في الوظيفة وغيره ، واجراء التعديلات التشريعية المناسبة .

د ـ نشر صورة ايجابية للمرأة العاملة بواسطة وسائل الاعلام وتغيير الافكار التقليدية حول الادوار التي يتوجب على المرأة ان تقوم بها .

إن الحاجة لوضع خطة شاملة تعالج مشاكل المرأة بصورة متكاملة مع مشاكل المجتمع ككل وتشير الى التغييرات الاساسية اللازمة . ولتحقيق مثل هذه الخطة لا بد من توافر العناصر التالية :

ـ وجود سياسة واضحة ومناخ ملائم لدمج المرأة في عمليات التنمية القومية ومشاركتها في عمليات التخطيط والتنفيذ .

ـ متابعة تنفيذ تلك السياسة من جانب السلطة على مختلف المستويات وتنشيط اجهزة الاعلام في هذا الاتجاه .

ـ جمع المعلومات والبيانات كافة حول الوضع القائم فعلاً ، وتعزيز الخدمات القائمة في نطاق الاولويات .

ـ توفير الجهاز الكفء والموارد البشرية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة ودعمه بالتشريعات اللازمة .
ـ بعث التنظيمات النسائية وتدعيم القائم منها .

وختاماً يمكن القول إن هذه الطموحات لا يمكن أن تتحقق من دون ان تتحقق للوطن العربي طموحاته في تحقيق الوحدة والقضاء على التمزق الذي يستنزف طاقاته بأكثر من وسيلة ومن دون سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن خلق مجتمع تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية وتضع ثرواته المادية في خدمة ثروته البشرية . وهذه الطموحات للوطن العربي لا يمكن تحقيقها اذا بقي نصفه مشلولاً كلياً غير قادر على المساهمة المباشرة في دفع حركة المجتمع ، وغير قادر بالتالي على خلق جيل فعال وواع ، وبذلك نعتقد بأن تحقيق النهضة العربية المنشودة غير ممكن من دون تحقيق اهداف الادماج التام للمرأة في المجهود التنموي الجاري في الوطن العربي .

ملحـــق

تحليل تفاضلات (Regression Analysis) مشاركة المرأة في القوى العاملة في الوطن العربي

إن الغرض من هذا الملحق هو تحليل واختبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الوطن العربي ، حيث أنه لم يتم القيام الا بالشيء القليل حول هذا المجال[٩] . والنموذج المقدم هنا مطبق على قطاع عرضي يتألف من ثمانية عشر بلداً عربياً ، مع اخذ عام ١٩٧٥ كسنة اساس . ويمثل استخدام النساء في الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٤ سنة مشاركة القوى العاملة النسائية . ويفترض النموذج أن مشاركة القوى العاملة النسائية هذه (LFPR) تعتمد سلبياً على معدل المواليد الخام (CBR) وعلى النسبة المئوية للمهاجرين في سوق العمل (M / L) ، وهذا عامل ايجابي بالنسبة لبلدان المنطقة المصدرة للقوى العاملة ، ومعدل الامية بين الاناث (Illit) وهذا عامل سلبي ايضاً ، ومتغير ووهمي (D) . ويأخذ (D) قيمة واحد في البلدان التي نجد فيها ادنى حد من التقييدات المفروضة على نشاطات الاناث ، وتأخذ قيمة صفر في بلدان المنطقة الأخرى .

---

(٩) قدر عزام نموذجاً من اربعة معدلات تقوم الدراسة بتحديدها وتحليلها وهي : المعادلة الخاصة بمعدل المواليد والمعادلة الخاصة بمعدل الوفيات عند الاطفال ، وتلك الخاصة بتعليم الاولاد ، والمعادلة المتعلقة بمعدل مشاركة المرأة واستعمال المعلومات والاحصاءات المتوفرة لمختلف الدول العربية لسنة أساس ١٩٧٠. انظر : Henry Azzam, «Analysis of Fertility and Labour Force Differentials in the Arab World,» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia,* no. 16 (June 1979).

وقد ادخل معدل المواليد الخام كمتغير مستقل لأنه عامل مهم في تحديد الغرض من اليد العاملة النسائية . إن عبء رعاية الطفل مقروناً بمعدلات ولادة مرتفعة ، يؤثر تأثيراً سلبياً على انضمام النساء الى القوى العاملة. وكما أشرنا في سياق بحثنا، فإن بلدان المنطقة المصدرة للقوى العاملة مثل الاردن ومصر ولبنان وسورية والجمهورية العربية اليمنية والتي شهدت تدفقاً من المهاجرين الى بلدان المنطقة النفطية اخذت تظهر في اسواق العمل ويشوبها نقص في كثير من المهن . ويتم ملء شواغر كثيرة بالاعضاء الاناث من القوى العاملة الوطنية . وعلى هذا فإن النسبة المئوية للمهاجرين في القوى العاملة (M / L) يتوقع أن تكون مرتبطة ايجابياً باشتراك القوى العاملة النسائية . فكلما ازدادت النسبة المئوية للمهاجرين الى القوى العاملة ، ازداد الطلب على اليد العاملة النسائية لتحل محل العمال المهاجرين .

ويتوجب أن يكون معدل الامية بين الاناث مرتبطاً سلبياً مع اشتراك القوى العاملة النسائية . فكلما ارتفع مستوى تعلم القراءة والكتابة للاناث ، ازداد ثمن فرصة عدم النشاط وازداد ايضاً معدل اشتراك الاناث في القوى العاملة . اما المتغير الوهمي (D) فمن المتوقع أن يكون مرتبطاً إيجابياً باشتراك القوى العاملة النسائية . فمن الواضح انه في البلدان التي تتضاءل قيودها على أنشطة المرأة ، فيها معدلات مساهمة اعلى بين النساء .

ولا بد من أن نذكر أن اختيار المتغيرات التفسيرية في النموذج لم يكن مقتصراً على المتغيرات الاربعة المذكورة آنفاً . فالمتغيرات الاخرى (مثل درجة التحضر ، التحصيل العلمي ، دخل الفرد . . . الخ) ادخلت في احدى المراحل ، ولكنها عادت وحذفت من النموذج بسبب ضعف قوتها التفسيرية . وقد اعطيت المعلومات المستخدمة في النموذج في الجدول المرفق . وكان من التقييدات الرئيسية للدراسة النقص في المعلومات الديموغرافية الموثوق بها في المنطقة . والى جانب ذلك ، فإن مقارنة احصاءات القوى العاملة عبر القطاعات صعبة عملياً بسبب الاختلافات في التعاريف والتصنيفات المستخدمة في مختلف البلدان العربية .

تقدير المعادلة :

$$LFPR = 20.431 - 0.085\ CBR + 0.094\ M / L - 0.092\ Illit_f + 0.887\ D$$
$$(0.301) \qquad (1.51) \qquad (0.254)$$

$R^2 = 0.30$

LFPR = معدل اشتراك المرأة في القوى العاملة بين سن ١٥ ـ ٤٤
CBR = معدل المواليد الخام
M / L = نسبة المهاجرين الى القوى العاملة
$Illit_f$ = معدل الامية بين النساء
D = متغير وهمي

إن للمعاملة المقدرة الاشارات والحجم المتوقع الا أن قيم (t) (المعطاة بين قوسين)

ليست كلها مهمة احصائياً على مستوى ١٠ بالمائة والمتغيرات المستعملة في المعادلة تفسر فقط ٣٠ بالمائة من التغيرات حول اشتراك القوى العاملة النسائية ($R^2 = 0.30$) . وفي كثير من البلدان العربية ، لا يعتبر عمل النساء في القطاعات التقليدية والذي يتم القيام به غالباً كجزء من العمل العائلي كاشتراك فعلي في القوى العاملة ، ولا يدخل في احصاءات القوى العاملة . بينما تعتبر بلدان اخرى في المنطقة بعض النشاطات النسائية في القطاع التقليدي كعمل خارج المنزل ، مما يدخل النساء العاملات في هذا القطاع احصاءات القوى العاملة لهذه البلدان ونتيجة لذلك فإن التضارب الناشىء عن الارقام المعطاة حول اشتراك القوى العاملة النسائية ، لا يمكن تجاهله ببساطة او التقليل من اهميته في دراسة تحليلية كهذه . وباعادة تعريف المتغير الرئيسي في النموذج لكي يشمل النساء العاملات في قطاع الخدمات والصناعة فقط ، فإننا نتوقع أن نكون في وضع افضل لاستخدام المعلومات المتوافرة لدينا ولتقديم تفسير اوضح للتغيرات في اشتراك القوى العاملة النسائية في الوطن العربي .

الاحصاءات المستعملة في النموذج (سنة أساس ١٩٧٥)

البلد	LFPR	M / L	CBR	$Illit_f$	$LFPR_{SI}$	D
الاردن	١٢.٥	٤٢.٠٩	٥٠.٠	٤٥.٧	١٢.٨	١
الامارات العربية المتحدة	٣.٣	٢١.٢٣-	٥٠.٠	٦١.٩	٦.٢	صفر
البحرين	٩.٩	٩.٤٢-	٤٥.٠	٦٤.٦	٩.٤	صفر
تونس	٨.٥	٢.٧٩	٣٩.٩	٨٧.٠	٢٨.٨	١
الجزائر	٤.٣	٢.٠٢	٤٨.٧	٨٥.٤	١٣.١	١
الجماهيرية العربية الليبية	٥.٠	٥٥.٩٢-	٤٥.٠	٥٣.٠	١٣.٤	صفر
الجمهورية العربية السورية	٢١.١	٤.٨٥	٤٧.٨	٧٦.٠	١٤.١	١
السودان	١٠.٦	٠.٨٩	٤٧.٨	٩٠.٠	٢٣.٨	١
العراق	٤.٢	٠,٥٢-	٤١,٦	٨٢,٨	١١.٦	١
عمان	٢.٠	١٦.٧٠	٥٠,٠	٩٨,٠	٦.٠	صفر
قطر	٢.٢	١٨,٥٢-	٥٠,٠	٩٨,٠	٣.٣	صفر
الكويت	١١.٦	٤٧,٩٦-	٥١,١	٥٢.٠	١١.٤	صفر
لبنان	١٨.٤	٦.٦٤	٣٣,٠	٤٤,٠	٣١.٣	١
مصر	٧.٦	٤.٢٦	٣٥,٥	٧١,٠	٢٠,٥	١
المغرب	١٥.١	٠,٠٧	٤٦.٠	٨٨,٢	٣٩,٠	١
المملكة العربية السعودية	٤.٧	٢٩.٣٦-	٤٨,٩	٩٨,٠	٤.٢	صفر
اليمن	١٢.١	٢٥,٥٤	٤٨,٩	٩٨,٤	٦.٧	صفر
اليمن الديمقراطية	١٨.٥	١٩.٦٥	٤٥.٤	٩١,٣	٥.٨	صفر

LFPR = معدل اشتراك المرأة في القوى العاملة بين سن ١٥ - ٤٤

$Illit_f$ = نسبة الامية للنساء

M / L = نسبة المهاجرين الى القوى العاملة

$LFPR_{SI}$ = معدل اشتراك المرأة في القوى العاملة بين سن ١٥ - ٤٤ في قطاعي الصناعة والخدمات

CBR = معدل المواليد الخام

D = متغير وهمي

وباستخدام المتغيرات التفسيرية نفسها التي استخدمت من قبل ، اي معدل الولادة الخام (CBR) والنسبة المئوية للمهاجرين الى القوى العاملة (M / L) ، ومعدلات الامية للاناث ($Illit_f$) ، والمتغير الوهمي (D) لدراسة تأثيرها على التغير الحاصل في معدلات نشاط النساء العاملات في قطاعي الصناعة والخدمات تم تقدير المعادلة التالية :

$$LFPR = 32.751 - 0.544\ CBR + 0.078\ M / L - 0.002\ Illit_f + 13.198\ D$$

SI (1.623) (1.980) (0.225) (3.592)

$R^2 = 0.61$

وكان للمعاملات المقدرة الدلالة والاشارة المتوقعة ، وباستثناء معدلات الأمية للنساء ($Illit_f$) جاءت كل المتغيرات مقبولة احصائياً على مستوى ٥ و١٠ بالمائة . ولهذه المعادلة قوة تفسيرية اعلى من قوة المعادلة المقدمة أعلاه ، وهي بشكل عام تعتبر اكثر ملاءمة . إن نتائج هذا الجزء تؤكد الفرضية الرئيسية القائلة بأن اشتراك القوى العاملة النسائية في الوطن العربي يعتمد على العوامل التحتية الاجتماعية ـ الاقتصادية والديموغرافية . إن التمييز بين النشاطات النسائية في القطاعات غير التقليدية (الخدمات والصناعة) والقطاعات التقليدية (الزراعية) سيزيد من قدرتنا على شرح التغييرات في اشتراك القوى العاملة النسائية لبلدان المنطقة . وكما هو الحال في البلدان الاخرى الاقل نمواً ، تعاني البلدان العربية التمثيل المتدني والتضارب في عدد الاناث الناشطات اقتصادياً في القطاعات التقليدية . وحتى تتوافر معلومات اكثر وثوقاً لاشتراك الاناث في الزراعة ، فإنه من الافضل للمرء أن يلجأ الى اشتراك الاناث في القطاعات غير التقليدية لشرح التغيرات في استخدام الاناث عبر البلدان .

ونتيجة مهمة اخرى لتحليل التفاضلات هذه هي انه هناك علاقة سلبية ومهمة بين الخصوبة واشتراك القوى العاملة النسائية . إن معدلاً عالياً للخصوبة يعمل كخافض لاشتراك القوى العاملة النسائية في بلدان تكون فيها الحاجة كبيرة الى قوة النساء لتعزيز عملية النمو والتنمية . وتستطيع البلدان النفطية غير المكتظة بالسكان أن تستعيض عن الاعداد المتزايدة باستمرار من العمال الوافدين بالقوة النسائية لديها اذا ما اعطيت الفرص لهذه القوة أن تؤهل وتدرب ، بينما تستطيع البلدان العربية المصدرة لليد العاملة أن تستفيد كذلك من قوة النساء لديها بتشجيع الاناث على ملء الوظائف التي بقيت شاغرة بسبب مغادرة العمال الذكور .

الملحق الاحصائي

جدول رقم (١)

الاناث ذوات النشاط الاقتصادي في البلدان العربية

البلد	السنة	عدد السكان الاناث	الاناث ذوات النشاط الاقتصادي	نسبة الاناث ذوات النشاط من عدد السكان الاناث (٪)	نسبة الاناث ذوات النشاط من ١٥ سنة وما فوق (٪)	نسبة الاناث ذوات النشاط من مجموع قوة العمل (٪)
الاردن	١٩٧٥	٩٤٤٠٠٠	٥٨٧٨٨	٦.٢	–	٢٣.٢
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٧١٤٦٠	٩٩٦١	٥.٨	١٠.٢	٣.٤
البحرين	١٩٧٩	١٤٦١٠٠	١٢٦٠٠	٨.٦	٨.٤(أ)	٩.٤
تونس	١٩٧٩	٣٠٩٠٦٠٠	٣٤٥١٠٠	١١.٢	١٩.٢	١٨.٩
الجزائر	١٩٧٥	٨٥٣٢٠٠٠	١٥٩٠٠٠	١.٩	٣.٢	٤.٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	١٠٥٧٣٧٦	٣٦١١٨	٣.٤	–	٦.٨(ب)
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٩	٤٢٧٦٥٥٢	٣٤٢٨٥٣	٨.٠	١٣.٤	١٥.٨
السودان	١٩٧٣	٧٤٢٠٨٨٣	٩٢٤٢٤١	١٢.٥	٢٢.٨	٢٠.٨
الصومال	١٩٧٥	١٦٠٣٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٢٢.٨	٣٧.٥	٢٩.٤
العراق	١٩٧٧	٥٨١٧٥٩٩	٥٤٤٣٧٨	٩.٤	١٥.٧	١٧.٤
قطر	١٩٧٥	٣٩٥٢١	١٣٩٣	٣.٥	–	٢.٩(ب)
الكويت	١٩٧٥	٤٥١٠٦٩	٣٤٨٣٠	٧.٧	–	١١.١(ب)
لبنان	١٩٧٥	١٤٢٥٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٩.٦	١٧.٣	١٨.٤
مصر	١٩٧٨	١٨٤١٠٩٠٠	١١١٢٠٠٠	٦.٠	٨.٣	١٠.٤
المغرب	١٩٧٥	٨٧٥٨٠٠٠	٦٩١٠٠٠	٧.٩	١٣.١	١٥.١
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٣١٤٩٧١٣	٦٩٨٦٣	٢.٢	–	٥.٦
موريتانيا	١٩٧٥	٦٤٩٠٠٠	١٧٠٠٠	٢.٦	٤.٠	٤.٣
اليمن	١٩٧٥	٢٣٧١٠٩٢	١٣٧٧٧٢	٥.٨	–	١٢.١(ج)
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٨٠٣٢٥٨	٥٩٨٥٩	٧.٥	–	١٧.٧

(أ) للعمر ٢٠ سنة وما فوق .

(ب) للعمر ١٥ سنة وما فوق .

(ج) للعمر ١٠ سنوات وما فوق .

ملاحظة عامة : تشير العلامة «ـ» الى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :

United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia* (Beirut: ECWA, 1980), 3rd issue, and

International Labour Organization (ILO), *Yearbook of Labour Statistics, 1977, 1980,* 2 vols. (Geneva: ILO. 1978, 1981).

ـ بالنسبة للامارات العربية المتحدة : الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥** (ابو ظبي : الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٧).

ـ بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، امانة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، **المجموعة الاحصائية ، ١٩٧٥** .

ـ **بالنسة لقطر** :

Qatar in collaboration with the British Middle East Development Division, «Population Census, 1970.» (Unpublished).

ـ بالنسبة للكويت : الكويت ، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥** (الكويت : الادارة المركزية للاحصاء ، ١٩٧٦) ، ج ١ .

ـ بالنسبة للملكة العربية السعودية : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م : البيانات التفصيلية** (الدمام : مطبعة التريكي ، ١٩٧٧) .

ـ بالنسبة لليمن : الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، **التعداد العام للمساكن والسكان ، ١٩٧٥ : النتائج الأولية** ، ط ٣ (صنعاء : الجهاز المركزي للتخطيط ، ١٩٧٦) .

ـ بالنسبة لليمن الديمقراطية : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **كتاب الاحصاء السنوي ، ١٩٨٠** (عدن : الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٨٠) ، العدد ١ .

جدول رقم (٢)

السكان ذوو النشاط الاقتصادي في البلدان العربية حسب اقسام النشاط الاقتصادي والجنس ، لآخر سنة متاحة (نسب مئوية)

أقسام النشاط الاقتصادي	الاردن (١٩٧٥)				الامارات العربية المتحدة (١٩٧٧)				البحرين (١٩٧٩)				تونس (١٩٧٥)			
	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٤٣,٢	٦٩,٨	٩٤,٤	٣٢,٨	٤,٨	٠,٤	٤,٦	٠,٣	٢٤,٩	٣,٦	١٩,١	٥,١	٣٧,٢	٢٥,١	٣٥,٠	١٣,٢
المناجم والمحاجر	١,٤	*	١,١	٠,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٨	١,٢	٠,٣	١,٠	٨,٠	٢,٢	٠,٢	١,٨	١,٦
الصناعات التحويلية	٨,٢	٦,٢	٧,٧	١٨,٦	٦,١	١,١	٥,٩	٠,٦	١٤,٤	١٩,٢	١٥,٧	٣٢,٨	٩,٤	٤٥,٢	١٦,٠	٥١,٩
الكهرباء والغاز والمياه	١,١	٠,١	٠,٨	١,٥	٢,٢	٠,٣	٢,١	٠,٤	١,١	٠,٥	٠,٩	١٣,٤	٠,٩	٠,٢	٠,٨	٤,٥
التشييد والبناء	٤,٣	*	٣,٣	٠,٢	٣٣,١	٢,٥	٣٢,٠	٠,٣	١١,٤	٠,٧	٨,٥	٢,٢	١١,٤	٠,٤	٩,٤	٠,٨
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	١٢,٧	٠,٧	٩,٩	١,٨	١٣,٢	٤,٣	١٢,٨	١,٢	١٧,٩	٢٤,٩	١٩,٨	٣٣,٩	٩,٢	٢,٦	٨,٠	٦,٠
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٩	٠,٨	٥,٥	٣,٤	٨,٢	٣,٤	٨,٦	١,٣	١٠,٣	١,٨	٨,٠	٦,٠	٤,٤	١,٠	٣,٨	٥,٠
المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال	١,٣	٠,٩	١,٣	١٦,٦	١,٩	٥,٧	٢,٠	٩,٠	٣,٤	٤,٧	٣,٨	٣٣,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٥	٢٤,٦
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٠,٩	٢١,٥	٢١,٠	٢٣,٨	٢٨,٠	٨٠,٢	٢٩,٦	٨,٨	١٥,٢	٤٤,١	٢٣,٠	٥١,٧	١٣,٩	١٧,٣	١٤,٥	٢٢,٠
النشاطات غير الواضحة	–	–	–	–	٠,٢	٠,١	٠,١	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٢٨,٢	١٠,٩	٧,٣	١٠,٢	١٣,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٦,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٨,٤

يتبع

جدول رقم (٢) / تابع

أقسام النشاط الاقتصادي	الجماهيرية العربية الليبية (١٩٧٣)				الجمهورية العربية السورية (١٩٧٩)				السودان (١٩٧٦)				الصومال (١٩٧٠)			
	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٢١,٨	٣٨,٥	٢٢,٩	١١,٤	٢٧,٥	٦٠,٣	٣٢,٦	٢٨,٩	٦٣,٥	٨٧,٥	٦٨,٥	٢٦,١	٨١,٤	٩٢,٢	٨٤,٦	٣٢,٤
المناجم والمحاجر	٢,٣	٠,٩	٢,٢	٢,٨	*	٠,٢	٠,١	١٠٠,٠	٤,٧	٢,٩	٣,٧	١٦,١	٧,٩	١,٣	٥,٩	٦,٣
الصناعات التحويلية	٤,١	٤,٦	٤,٢	٧,٤	١٦,٦	٢١,٢	١٥,٩	١٢,٠								
الكهرباء والغاز والمياه	١٧,٩	٠,٦	١٦,٧	٠,٢	١,٧	٠,٥	١,٥	٥,٦	١,١	*	٠,٩	٠,٩				
التشييد والبناء	٢,٠	٠,٣	١,٩	٠,٩	١٦,٤	١,٢	١٤,٠	١,٤	٢,٣	٠,١	١,٨	٠,٩				
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٧,٥	١,٥	٧,١	١,٤	١٢,٠	١,٦	١٠,٤	٢,٤	٥,٧	١,٩	٤,٩	٨,٠	١٠,٧	٦,٥	٩,٥	٢٠,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٨,٧	١,٠	٨,٢	٠,٨	٥,٣	٠,٦	٤,٦	١,٩	٤,٢	٠,٧	٣,٤	٤,٢				
التأمين والمال والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال	١,٢	١,٤	١,٢	٨,٣	١,١	٠,٩	١,٠	١٣,٢	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)				
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٣١,٢	٥٠,٤	٣٢,٥	١٠,٥	١٩,٤	٢٢,٥	١٩,٩	١٧,٧	١٨,٥	٦,٩	١٦,٨	٨,٤				
النشاطات غير الواضحة	٣,٣	٠,٨	٣,١	١,٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٥,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٩,٧

يتبع

جدول رقم (٢) / تابع

أقسام النشاط الاقتصادي	العراق (١٩٧٧)				قطر (١٩٧٠)				الكويت (١٩٧٥)				لبنان (١٩٧٥)			
	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٢٣,٤	٦٦,١	٣٠,٩	٣٧,٤	٤,٤	٠,١	٤,٣	٠,١	٢,٨	٠,١	٢,٥	٠,٣	١٥,٩	٢١,٩	١٦,٩	٢٢,٣
المناجم والمحاجر	١,٤	٠,٤	١,٢	٥,٨					١,٨	٠,٤	١,٦	٢,٩	٠,٢	*	٠,٢	*
الصناعات التحويلية	٩,٤	٩,١	٩,٣	١٧,١	١٥,٨	٣,٠	١٥,٤	٠,٦	٩,٢	١,٠	٨,٢	١,٤	١٧,٤	٢٠,٨	١٨,٠	٢٠,٠
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٩	٠,٢	٠,٨	٤,١					٢,٨	*	٢,٤	٠,٢	١,٠	١,٢	١,١	٢٠,٠
التشييد والبناء	١٢,٦	١,٠	١٠,٥	١,٦	١٦,٦	٠,٢	١٦,١	٠,١	١٢,٢	٠,٤	١٠,٨	٠,٤	٨,١	*	٦,٧	*
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٨,٢	٣,٠	٧,٣	٧,٢	١٦,٧	٢,٤	١٦,٣	٠,٤	١٤,٧	٢,٦	١٣,٣	٢,٣	١٧,٠	١٩,٦	١٧,٤	١٩,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٨	٠,٩	٥,٨	٢,٨	٦,٨	٠,٦	٦,٧	٠,٢	٥,٧	١,٥	٥,٣	٣,٤	٨,٨	*	٧,٣	*
المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال	١,٠	١,٠	١,٠	١٦,٣	٠,٦	١,٠	٠,٦	٤,٦	٢,٢	١,٩	٢,٢	١٠,٤	٣,٤	٤,٠	٣,٥	١٩,٥
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٣٤,٥	١٦,١	٣١,٣	٩,٠	٣٩,١	٩٢,٧	٤٠,٦	٦,٦	٤٨,٦	٩٢,١	٥٣,٧	٢٠,٠	٢٧,٨	٣٢,١	٢٨,٥	١٩,٤
النشاطات غير الواضحة	١,٨	٢,٢	١,٩	٢٠,٦	—	—	—	—	*	*	*	١٠٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١٧,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٢

يتبع

جدول رقم (٢) / تابع

أقسام النشاط الاقتصادي	مصـــر (١٩٧٨)				المملكة العربية السعودية (١٩٧٧)				موريتانيــا (١٩٧٠)				اليمــن (١٩٧٥)			
	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الإناث الى المجموع	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الإناث الى المجموع	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الإناث الى المجموع	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الإناث الى المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٤٣,٤	١٠,٦	٤٠,٦	٢,٣	٤٠,٣	٦٠,٣	٤١,٥	٨,٢	٨٧,١	٩٣,٨	٨٧,٦	٤,٧	٧٦,٧	٨٧,٢	٧٧,٢	٤,٩
المناجم والمحاجر	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٨,٧	١,٦	٠,٥	١,٥	١,٧					*	*	*	*
الصناعات التحويلية	١٥,١	٩,٣	١٤,٦	٥,٦	٤,٤	٤,٠	٤,٤	٥,١	٤,٠	*	٣,٩	*	٢,٢	١,٣	٢,١	٢,٧
الكهرباء والغاز والمياه	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٧,٧	١,٠	٠,٣	٠,٩	٢,٢					٠,٢	*	٠,٢	*
التشيد والبناء	٤,٣	٠,٦	٣,٩	١,٣	٩,٢	*	٨,٧	*					٢,١	٠,٣	٢,٠	٠,٦
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٩,٧	٥,٦	٩,٣	٥,٢	٨,٧	٣,٢	٨,٤	٢,٢					٧,٢	٢,٧	٧,٠	١,٧
النقل والتخزين والمواصلات	٥,٠	٢,٢	٤,٨	٤,٠	٦,٨	٠,٥	٦,٤	٠,٤	٨,٩	٦,٢	٨,٥	٣,٢	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٠
المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال	١,٠	١,٩	١,١	١٥,٤	٠,٧	*	٠,٦	٠,٢					٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٤
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	١٦,٢	٣٨,٧	١٨,٢	١٨,٦	٢٣,٧	٣٠,٢	٢٤,١	٧,١					١١,٠	٨,٣	١٠,٩	٣,٣
النشاطات غير الواضحة	٤,٢	٣٠,١	٦,٤	٤٠,٩	٣,٦	١,٠	٣,٥	١,٦	–	–	–	–	*	*	*	١,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,٤

يتبع

جدول رقم (٢) / تابع

أقسام النشاط الاقتصادي	اليمن الديمقراطية (١٩٧٦)			
	ذكور	أناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع
الزراعة والغابات والنفط	٤٢,٦	٧٩,٥	٤٩,١	٢٨,٦
المناجم والمحاجر	٠,٧	*	٠,٦	*
الصناعات التحويلية	٤,٥	٣,٣	٤,٣	١٣,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١,٠	*	٠,٩	١,١
التشييد والبناء	٥,٥	*	٤,٥	*
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٩,١	٠,٣	٧,٥	٠,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٨	٠,١	٣,٩	٠,٥
التأمين والمال والخدمات المتصلة بالعقارات والاعمال	٠,٢	٠,١	٠,٢	٨,٧
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٦,٩	٧,٨	٢٣,٥	٥,٩
النشاطات غير الواضحة	٤,٧	٨,٩	٥,٥	٢٨,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٧

(أ) محسوب ضمن قطاع تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق .

ملاحظات عامة :

- تشير العلامة «ــ» الى أن البيانات غير متوفرة .
- تشير العلامة «*» الى أن البيانات غير جديرة بالذكر او صفر .

المصادر : احتسبت من :

ECWA, *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia*, 3rd issue; ILO, *Labour Force Estimates and Projection: 1950-2000* (Geneva: ILO, 1977),and ILO, *Yearbook of Labour Statistics, 1980.*

عائشة عبدالله ، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان ،» في : المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ، ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي ، الكويت ، ١٦ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

- بالنسبة للامارات العربية المتحدة : الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ .
- بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، أمانة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، المجموعة الاحصائية ، ١٩٧٥ .
- بالنسبة للكويت : الكويت ، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ ، ج١ .
- بالنسبة للمملكة العربية السعودية : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة ، التعداد العام للسكان ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م : البيانات التفصيلية .
- بالنسبة لليمن الديمقراطية : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وزارة التخطيط ، المكتب المركزي للاحصاء ، تقديرات سكانية ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ .

جدول رقم (٣)

توزيع الاناث ذوات النشاط الاقتصادي حسب أقسام المهن في بعض البلدان العربية (نسب مئوية)

البلـد	السنة	الاناث ذوات النشاط الاقتصادي		أقسـام المهـن							غير مصنف حسب المهن
				(٠-١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧-٩)	
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٩,٥٣٩	أ	٤٥.٣	٠,٤	٢٠,٧	١.٥	٣٠.٤	٠,٤	١,٢	٠,١
			ب	١٩,٦	٠,٧	٦,٣	٠,٨	٦,٢	٠.٣	٠.١	١,٧
البحرين	١٩٧٩	١٢,٦٠٠	أ	٣٣,٣	٠,٨	٢٧,٠	٤,٧	٢٧,٨	١.٦	٣,٢	١,٦
			ب	٢٨,٦	٢,٠	٢١,٠	٥,٦	٢٣.٨	٤.٤	٠.٦	٥.٦
تونـس	١٩٧٥	٢٧٦,١٥٠	أ	٥,٨	٠.١	٦.٢	٠.٩	٩.٨	٢٥.١	٤٧.٢	٥.٠
			ب	٢٢,٢	٤.٩	٢٠,٠	٣,٥	٢٨.٤	١٣.٢	٢٣.٩	١٣.٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	٣٦,٩١٠	أ	٢٨.٠	*	١,٧	٠.٥	٢١.٧	٣٧,١	٥,٢	٢.٨
			ب	١٩,٢	٠,٥	٤,٥	٠.٦	١٠.٠	١٢.٢	١,٠	٣,٣
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٩	٣٣١,٥٦٤	أ	١٥.٩	٠.٢	٧.١	٠.٨	١,٩	٦٠.٥	١٣.٦	—
			ب	٢٦,٤	٥.٦	١٤,٧	١,٣	١١.١	٢٩.٣	٥.٥	—
السـودان	١٩٧٦	١٠٢٠,٣٩٤	أ	٢.٠	*	٠.٥	١.٦	٢.٩	٨٧.٧	٣.١	٢.٢
			ب	٢٠.٦	١,٠	٨.٤	١٠.١	٩.٥	٢٧.٨	٦.٣	٣.٦
قطـر	١٩٧٠	١.٣٩٣	أ	٤٣.١	٢.٨	١٢.٧	١.٢	٣٩.٢	*	١.٠	*
			ب	٢٣.٣	٥.٣	٣.٩	٠.٤	٥.٨	*	٠.١	*
الكويـت	١٩٧٥	٣٤.٨٣٠	أ	٤٠.٧	٠.١	١٢.٢	٠.٩	٤٥.٣	*	٠.٨	*
			ب	٣٣.٨	١.٥	١١.٢	١.٣	٢٠.٢	٠.١	٠.٣	٥٠.٠
لبنان	١٩٧٠	٩٩.١٣٥	أ	٢٠.٢	٠.٢	٩.٨	٣.١	٢١.٤	٢١.٤	١٨.٦	٥.٣
			ب	٣٧.٨	٢.١	٢١.٦	٤.٦	٣٣.٧	٢٠.٩	١٠.٠	١٠.٨(ح)
مصـر	١٩٧٨	٨٥٨.٥٠٠	أ	٢٨.٩	٢.٠	١٨.٠	٣.٧	٧.٦	١٠.٢	٦.٧	٢٢.٩
			ب	٢٦.٣	١٠.٧	٢١.٦	٠.٥	٨.١	٢.٣	٢.٧	٤٧.٠
المغرب	١٩٧٠	٦٠.١٥٥	أ	٣.٩	٤.٦		١.٧	٢٠.٦	٣٧.٧	١٩.٦	١١.٩
			ب	١٥.٠	٢٣.٣		٤.٥	٣٨.١	١١.٢	١٥.٦	٢١.٠
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٩٧.٤٤٩	أ	١٨.٤	٠.١	١.٠	٢.٧	١١.٦	٥٩.٨	٦.٤	—
			ب	١٥.٣	٠.٧	٠.٨	٢.٤	٦.٧	٨.٠	١.٣	—
اليمـن	١٩٧٥	١٣٢.٣٩٩	أ	١.١	*	٠.٤	١.١	٢.٥	٦٤.٩	٣٠.٠	—
			ب	٨.١	٠.٧	٣.٥	٢.٧	٢.٧	٢٢.١	٦.٥	—

جدول رقم (٣) / تابع

(أ) التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي حسب اقسام المهن .

(ب) التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي من مجمل العاملين (ذكور واناث) في كل من اقسام المهن .

(ج) بما فيه المتعطلون .

اقسام المهن

(٠-١) : اختصاصيون ومهنيون .
(٢) : اداريون .
(٣) : كتاب .
(٤) : عمال مبيعات .
(٥) : عمال خدمات .
(٦) : عمال زراعيون ومواشي، وعمال غابات،وصيادون .
(٧ - ٩) : عمال انتاج، نقل وميكانيكيون .

ملاحظات عامة :

ـ تشير العلامة «*» الى أن البيانات غير جديرة بالذكر او صفر .

المصادر : احتسبت من : عائشة عبدالله ، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان .» و
ILO. *Yearbook of Labour Statistics. 1977. 1979. 1980.* 3 vols.

ـ بالنسبة للامارات العربية المتحدة : الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥** .

ـ بالنسبة لقطر :

Qatar in collaboration with the British Middle East Development Division. «Population Census. 1970.».

ـ بالنسبة للكويت : الكويت ، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥** .

ـ بالنسبة للمملكة العربية السعودية : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م : البيانات التفصيلية** .

ـ بالنسبة لليمن : الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، **التعداد العام للمساكن والسكان ، ١٩٧٥ : النتائج الأولية** .

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للاميين والاميات البالغين ١٥ سنة فأكثر من العمر في بعض البلدان العربية

البلـد	السنـة	نسبة الأمية عند الذكور (٪)	نسبة الامية عند الاناث (٪)
الأردن	١٩٦١	٤٩,٩	٨٤,٨
	١٩٧٦	١٩,٠	٤٥,٧
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	٧٣,٠	٩١,١
	١٩٧٥	٤١,٦	٦١,٩
البحريـن	١٩٦٥	٦٣,٩	٨١,٨
	١٩٧٥	٤٢,٠	٦٤,٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٢	٤٦,٥	٨٣,٢
	١٩٧٥	٣٤,٠	٧٦,٠
العـراق	١٩٦٥	٦٤,٤	٨٧,٢
	١٩٧٥	٥٨,٥	٨٢,٨
الكويـت	١٩٧٠	٣٦,٦	٥٨,١
	١٩٧٥	٣٢,٠	٥٢,٠
لبنـان	١٩٧٠	٢٥,١	٤٧,٩
	١٩٧٥	٢٠,٠	٤٤,٠
مصـر	١٩٦٦	٥٢,٠	٧٩,٠
	١٩٧٥	٤٣,٢	٧١,٠

المصادر: احتسبت من: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، (إكوا)، نشرات المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لدول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (بيروت: إكوا: ١٩٧٨) (لكل قطر نشرة)، و

United Nations (UN), Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, *Demographic Yearbook, 1971* (New York: UN, 1972).

جدول رقم (٥)

تطور نسب انتساب الاناث الى المجموع حسب مراحل التعليم في البلدان العربية

البلـد	السنـة	ابتدائـي (٪)	ثانـوي (٪)	جامعي (٪)
الاردن	١٩٦٨	٤٢,٨	٣٠,٢	٢٥,٧
	١٩٧٦	٤٦,٧	٤١,٥	٣٣,٥
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٢	٣٩,٨	٣١,٨	٤٩,٦
	١٩٧٦	٤٦,٥	٤٢,٨	٨٢,٠
البحريـن	١٩٦٨	٤٢,٠	٣٨,٢	٥٠,٣
	١٩٧٦	٤٤,٢	٤٦,٣	٥٢,٨
تونـس	١٩٦٧	٣٦,٧	—	١٨,٥
	١٩٧٧	٣٩,٨	٣٥,١	٢٦,٢(د)
الجزائـر	١٩٦٨	٣٧,٥	٢٩,٢	٢٢,٥
	١٩٧٦	٤٠,٦	٣٤,٢	٢٣,٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٦٦	٢٩,٠	١٣,٠	٩,٤
	١٩٧٦	٤٦,٦	٣٦,٤	١٥,٨(أ)
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٧	٣٤,١	٢٤,٢	١٧,٠
	١٩٧٦	٤٠,١	٣٢,٥	٢١,٢(ج)
السـودان	١٩٦٧	٣٢,٦	٢٣,٤	١٠,٧
	١٩٧٦	٣٧,٠	٣١,٧	١٦,٠(ج)
الصومال	١٩٧٦	٣٥,٤	٢٢,٣	١٠,٧
العـراق	١٩٦٨	٢٩,٤	٢٥,٦	٢٤,٠
	١٩٧٦	٣٥,٦	٣٠,١	٣٢,٨
عمـان	١٩٧١	١٢,٧	—	—
	١٩٧٥	٢٧,٢	١٦,٥	—
قطـر	١٩٦٨	٤٣,٦	٢٦,٧	—
	١٩٧٦	٤٧,٤	٤٦,٠	٥٨,٠
الكويـت	١٩٦٨	٤٣,٨	٤١,٠	٤٦,٣
	١٩٧٦	٤٦,٥	٤٥,٣	٥٥,٠
لبنـان	١٩٦٨	٤٥,٥	٣٨,١	٢١,٥
	١٩٧٢	٤٦,٣	—	٢٤,٨(ب)

يتبع

تابع / جدول رقم (٥)

مصـــر	١٩٦٧	٣٨,٤	٣١,٣	٢٣,٢
	١٩٧٦	٣٨,٨	٣٧,١	٣١,٠
المغـــرب	١٩٦٨	٣٢,٥	٢٥,٧	١٤,٥
	١٩٧٦	٣٦,٠	٣٥,١	١٨,٦(ج)
المملكة العربية السعودية	١٩٦٨	٢٨,١	١٤,٢	٥,٥
	١٩٧٥	٣٥,٩	٢٩,٦	٢٠,١
اليمـــن	١٩٦٧	٧,٠	٦,٩	–
	١٩٧٥	١١,٠	١١,٨	١٠,٢
اليمن الديمقراطية	١٩٦٧	٢٠,١	٢١,٥	–
	١٩٧٤	٣٠,٣	٢٠,٩	١٩,٢

(أ) البيانات لعام ١٩٧٤ . (ج) البيانات لعام ١٩٧٥ .

(ب) البيانات لعام ١٩٧١ . (د) البيانات لعام ١٩٧٦ .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من :

UN, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, *Statistical Yearbook, 1970, 1976* (New York: UN, 1971, 1977), and UN, ECWA, *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia,* 3rd issue.

جدول رقم (٦)

تطور توزيع التلاميذ في المراحل التعليمية حسب الجنس في البلدان العربية ، للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ و ١٩٨٥ (نسب مئوية)

المرحلة التعليمية	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٥	
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث	نسبة الذكور	نسبة الاناث
الابتدائية	٦٤	٣٦	٦٢	٣٨	٥٩	٤١
الثانوية	٧٠	٣٠	٧٦	٣٣	٦٣	٣٧
الجامعية	٧٦	٢٤	٧٢	٢٨	٦٨	٣٢
المجمـــوع	٦٦	٣٤	٦٤	٣٦	٦١	٣٩

المصدر : احتسب من :

UNESCO, «Recent Quantitative Trends and Projections Concerning Enrolement in Education in the Arab Countries,» in: the Conference of Ministers of Education and Ministers Responsible for Economic Planning in the Arab States, 4th, Abu Dhabi, 7-14 November 1977. *New Prospects in Education for Development in the Arab Countries* (Paris: UNESCO, 1978).

جدول رقم (٧)

اقرار البلدان العربية بتشريعات منظمة العمل الدولية المتعلقة بشروط العمل للمرأة ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩

البلـد	رقم البنـد													عام الانضمام في المنظمة
	(٣)	(٤)	(٤٥)	(٨١)	(١٠٠)	(١٠٣)	(١١١)	(١١٨)	(١٢٢)	(١٢٧)	(١٢٩)	(١٣٥)	المجموع	
الأردن	○	○	○	×	×	○	×	×	×	○	○	○	٦	١٩٥٦
الامارات العربية المتحدة	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	صفر	١٩٧٢
البحرين	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	صفر	١٩٧٧
تونس	○	○	×	×	×	○	×	×	×	×	○	○	٩	١٩٥٦
الجزائر	×	○	○	×	×	○	×	○	×	×	○	○	٨	١٩٦٢
الجماهيرية العربية الليبية	×	○	○	×	×	×	×	×	×	○	○	○	٩	١٩٥٢
الجمهورية العربية السورية	○	○	×	×	×	○	×	×	○	○	×	×	٩	١٩٤٧
السودان	○	○	○	×	×	○	×	○	×	○	○	○	٥	١٩٥٦
العراق	○	○	○	×	×	○	×	×	×	○	○	×	٨	١٩٣٢
قطر	○	○	○	×	○	○	×	○	○	○	○	○	٣	١٩٧٢
الكويت	○	○	○	×	○	○	×	○	○	○	○	○	٤	١٩٦١
لبنان	○	○	×	○	×	○	×	○	×	×	○	○	٨	١٩٤٨
مصر	○	○	×	×	×	○	×	○	○	○	○	○	٦	١٩٣٦
المغرب	○	×	×	×	○	○	×	○	○	○	○	○	٦	١٩٥٦
المملكة العربية السعودية	○	○	×	×	×	○	×	×	○	○	○	○	٧	١٩٧٦
اليمن	○	○	○	×	×	○	×	○	○	○	○	○	٤	١٩٦٥
اليمن الديمقراطية	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	صفر	١٩٦٩

البند رقم (٣) : متعلق بعمل المرأة قبل وبعد الولادة

البند رقم (٤) : متعلق بعمل المرأة الليلي

البند رقم (٤٥) : متعلق بعمل المرأة بالمناجم في كل الفئات

البند رقم (٨١) : متعلق بمراقبة العمل في القطاعين الصناعي والتجاري

البند رقم (١٠٠) : متعلق بتساوي الاجور بين المرأة والرجل للقيام بنفس العمل

البند رقم (١٠٣) : متعلق بحماية الامومة (مراجع عام ١٩٥٢)

البند رقم (١١١) : متعلق بالتمييز النوعي فيما يختص بالتوظيف ومجالات التقدم

البند رقم (١١٨) : متعلق بالمساواة في المعاملة بما يتعلق بأمور الضمان الاجتماعي

البند رقم (١٢٢) : متعلق بسياسة التوظيف

البند رقم (١٢٧) : متعلق بالحمولة القصوى الممكن حملها ، جرّها او دفعها من قبل المرأة

البند رقم (١٢٩) : متعلق بمراقبة العمل في الزراعة (١٩٦٩)
البند رقم (١٣٥) : متعلق بممثلي العمال (١٩٧١)

ملاحظات عامة :

ـ تشير العلامة « × » الى أن البند أقرّ .

ـ تشير العلامة « O » الى أن البند لم يقرّ بعد .

المراجع

١ ـ العربية

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . « خطة العمل العربية . » في : المؤتمر الاقليمي بشأن دمج المرأة العربية في التنمية ، عمان ، ٢٩ ايار / مايو ـ ٤ حزيران / يونيو ١٩٧٨ .

الخماش ، سلوى . المرأة العربية والمجتمع التقليدي . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

اللجنة الثقافية والاجتماعية للمرأة . دراسات حول اوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : مجموعة دراسات المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، نيسان / ابريل ١٩٧٥ . الكويت : مطبعة فهد مرزوق ، ١٩٧٥ . « حول المرأة العربية في الكويت والخليج العربي . » اعداد احمد عبد القادر عبد الباسط ؛ « المرأة في الاسلام . » اعداد محمد عبد الهادي ابو ريضة ، و « المرأة في المجتمع المعاصر . » اعداد فهد الثاقب .

المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية . ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي ، الكويت ، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . « دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان . » اعداد عائشة عبدالله، و « الموارد البشرية في الكويت . » اعداد ناصيف عبد الفتاح .

المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة العمل ، دائرة المنشورات ودائرة شؤون المرأة . « المرأة الاردنية . » عمان ، ١٩٧٩ .

منظمة العمل العربية . الحلقة الدراسية حول دور المرأة العاملة في المجتمع الاردني ، عمان ، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . « عرض موجز عن المرأة العاملة في البلاد العربية . » اعداد سيدة العقربي، و « المؤسسات الطوعية وعلاقتها بالمرأة . » اعداد انتصار جردانة .

ـــ . الدورة التدريبية الخاصة بالمرأة العاملة والحركة النقابية في القطر اللبناني، بيروت ، ٢٥ آب / اغسطس ـ ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ . « ما هو مستقبل العاملة في لبنان وماذا يجب أن تكون . » اعداد ليندا مطر ؛ « المرأة العاملة العربية : الواقع والطموح . » اعداد سعاد برنوطي ؛ « المرأة العاملة في الحركة النقابية لدى الدول الصناعية المتقدمة . » اعداد سيدة العقربي ، و « المرأة العاملة في لبنان والصعوبات الاجتماعية التي تواجهها في ممارستها النضال النقابي . » اعداد نجاح منصور .

ـــ . لجنة المرأة العاملة ، الدورة الاولى : وثائق . تونس: ١٩٧٤ .

Books

Blaxall, M. and B. Reagan (eds.). *Women and the Workplace.* Chicago and London: University of Chicago Press, 1976.

Boulding, E. [et al]. *Handbook of International Data on Women.* California: Sage Publications, 1976.

Boserup, E. *Woman's Role in Economic Development.* London: Allen and Unwin, 1970.

Cooper, C. A. and S.S. Alexander (eds.). *Economic Development and Population Growth in the Middle East.* New York: Elsevier, 1972.«Fertility Patterns and Their Determinants in the Arab Middle East.» By T.P. Schultz.

Fernea, E.W. and B.Q. Bazirgan (eds.). *Middle Eastern Muslim Women Speak.* Austin, Texas, University of Texas Press, 1977.

International Labour Organisation [ILO]. *Labour Force Estimates and Projections: 1950-2000.* 2nd ed. Geneva: ILO, 1977. 2 vols.

——. *Yearbook of Labour Statistics, 1978.* Geneva: ILO, 1978.

Makhlouf, Carla. *Changing Veils, Women and Modernization in North Yemen.* London: Croom Helm, 1979.

Population Reference Bureau [PRB]. *World Data Sheets.* Washington D.C.: PRB, 1978.

Omran, A.R. (ed.). *Egypt: Population Problems and Prospects.* Chapel Hill: Carolina Population Center, 1973. «Status of Women and Family Planning in a Developing Country - Egypt.» By A. Hussein.

Standing, G. *Labour Force Participation and Development.* Geneva: ILO, 1978.

——, and G. Sheehan. *Labour Force Participation in Low Income Areas: Case Studies.* Geneva: ILO, 1978.

Tinker, Irene and M. Bobramsen, (eds.). *Women and World Development.* Washington D.C.: Overseas Development Council, 1976. «Women in Development: Urban Life and Labour.» By Nadia H. Youssef.

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], Population Di-

vision. *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for the Countries of the Economic Commission for Western Asia.* Beirut: ECWA, Population Division, 1978.

Woodsmall, Ruth F. *The Role of Women, Their Activities and Organisations in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria.* Vermont: Elm Tree Press, 1956.

Youssef, Nadia H. *Women and Work in Developing Societies.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1974.

Periodicals

El-Assad, S. and A. Khalifa. «Fertility Estimates and Differentials in Jordan, 1972-1976.» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commisson for Western Asia:* No. 12, June 1977.

Azzam, Henry. «Analysis of Fertility and Labour Force Differentials in the Arab World.» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia:* No. 16, June 1979.

Bindary, A., C.B. Baxter and T.H. Hillingsworth. «Urban-Rural Differences in the Relationship between Women's Employment and Fertility: A Preliminary Study.» *Journal of Biosocial Science:* Vol. 5, no. 2.

Chamie, May. «Sexuality and Birth Control Decisions among Lebanese Couples.» *Signs:* Vol. 3, no. 1, 1977. (Special issue)

Dodd, P.C. «Family Honour and the Forces of Change in Arab Society.» *International Journal of Middle East Studies:* Vol. 4, no. 1, February 1973.

Haddad, W. «The Legal Provisions Governing the Status of Women in Some Arab Countries.» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia:* No. 14, June 1978.

McCable, J.L. and M.R. Rosenweig. «Female Labour Force Participation, Occupational Choice, and Fertility in Developing Countries.» *Journal of Development Economics:* Vol. 3, no. 2, 1976.

Papanek, Hanna. «Development Planning for Women.» *Signs:* Vol. 3, no. 1, 1977. (Special issue)

Preston, S.H. and A.T. Richards. «The Influence of Women's Work Opportunities on Marriage Rates.» *Demography:* Vol. 12, no. 2, May 1975.

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. *Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia:* Second Issue, Part 1, 1978.

Youssef, Nadia H. «Differential Labour Force Participation of Women in Latin America and Middle Eastern Countries: The Influence of Family Characteristics.» *Social Forces:* Vol. 51, no. 2, December 1972.

——. «Social Structure and the Female Labour Force: the Case of Women Workers in Muslim Middle Eastern Countries.» *Demography:* Vol. 8, no. 4, November 1971.

Zurayk, Huda, «The Effect of Education of Women and Urbanization on Actual and Desired Fertility and on Fertility Control in Lebanon.» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia:* No. 12, June 1977.

Papers and Documents

Anker, R. «An Analysis of Fertility Differentials in Developing Countries.» in : International Labour Organisation [ILO]. «World Employment Programme Research Working Paper.» Geneva, 1976.(Mimeo.)

Commission Economique Pour L'Asie Occidentale [CEAO]. «Les Statuts légaux de la femme musulmane dans plusieurs pays du Moyen-Orient.» (E/ Conf. / 60 / Sym. iv / 17. (Mimeo.)

Knauerhause, R. «Social Factors and Labour Market Structure in Saudi Arabia.» Yale Economic Growth Center Discussion Paper no. 247, 1976.

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], Social Development and Human Settlement Division. «Evaluation of Home Based Employment Programmes for Lebanese Rural Women.» 1978.

Conferences, Seminars and Workshops

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. Seminar on Population and Development in the ECWA Region, Amman, Jordan, 18-30 November 1978. «The Changing Role of Arab Women.» By Huda Zurayk; «Conditions of Some Working Women in Jordan.» By Kamal Abu-Jaber, S. Abdel-Ati, and F. Ghoraibeh, and «Employment and Development.» By ECWA.

——, Educational, Social and Cultural Organisation (UNESCO). Conference of Ministers of Education and Ministers Responsible for Econmic Planning in the Arab States, 4th, Abu Dhabi, 7-14 November 1977. *New Prospects in Education for Development in the Arab Countries.* Paris: UNESCO, 1978. «Recent Quantitative Trends and Projections Concerning Enrolement in Education in the Arab Countries.» By UNESCO

Workshop on Technical Cooperation among Developing Countries and Women, Tehran, Iran, 1978. «Technical Cooperation among Developing Countreis and Women's Role in Development in the ECWA Region.» By ECWA.

تعقيب ١

عباس مكي

بعد القراءة المتأنية التي أجريناها لهذه الدراسة ، رأينا أن نقصر تعقيبنا عليها على مستويين :

الأول: يركز على استخلاص الأفكار الأساسية التي يركز عليها الباحث .
الثاني : يعرض أفكارنا الأساسية التي برزت في أثناء اطلاعنا على الورقة وبعدها .

١ ـ ما هي الأفكار الأساسية التي يركز عليها د. هنري عزام ؟

إنه يشير في البدء الى الدور النسائي المهم في عملية التنمية ، والمؤشر الأساسي لذلك هو مدى مساهمة المرأة في قوة الانتاج الاقتصادي . ذلك أن « جذب المرأة للعمل خارج المنزل لقاء أجر له مدلولان سياسي واجتماعي بالاضافة الى مدلوله الاقتصادي » . . . « كما أن اشتراك المرأة في عملية الانتاج يضعها في موضع قوة . . . فاستقلال المرأة السياسي والاجتماعي لا بد منه كي تقوم المرأة بدورها المميّز في حركة الوحدة العربية » .

ثم يخلص في مقدمته الى التركيز على « أن البحث في موضوع المرأة العاملة العربية ، يجب أن ينطلق من ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المرأة من الاقبال على العمل ، ولكن دون أن يؤثر ذلك على اضعاف مؤسسة العائلة . . .» . هذه هي الصورة النظرية ـ بداية ونهاية ـ التي ينطلق منها الباحث . وبعدها ينتقل الى تحليل المعطيات الميدانية والاحصائية الواسعة والغنية التي اعتمدها ، وساعدته على رسم صورة كمية (حجم وخصائص القوى العاملة للاناث في الوطن العربي) وصورة نوعية (وضع المرأة في المجتمع العربي) . لكي ينتهي بعد ذلك الى عرض مستفيض « للعوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل » .

أ ـ أما لجهة حجم وخصائص القوى العاملة للاناث في الوطن العربي ، فيشير الباحث الى الآتي :

ـ ان نسبة الاناث المشتغلات من مجموع الاناث في الوطن العربي لا تزال ضئيلة وهي تراوح بين ٣ بالمائة و ٦ بالمائة و ١٨ بالمائة الى ٢٩ بالمائة ، تبعاً لبنى الأقطار العربية المختلفة، وهذه النسب تشير الى أن استخدام النساء في الزراعة مقبول ما دام محصوراً في المزارع العائلية . ولكن الانتقال الى المدينـة يخفض من نسب اشتراك النساء في القوى العاملة .

ـ ان النشاطات الريفية ليست كلها زراعية ، وانما هي ايضاً منزلية تدبيرية (مما لا يحسب مادة في الاحصاءات الرسمية) .

ـ ان نسبة اشتراك المرأة في قطاعات التصنيع والبناء والتشييد والكهرباء والغاز متدنية جداً قياساً بالنسب الذكورية . الا أن العمل النسائي الضئيل ينحصر في قطاعات الزراعة والمنزل والخدمات .

ـ هناك قوة عمل نسائية مجهولة ايضاً ، من اللواتي يساهمن في اعالة أسرهن في مجالات غير منظمة ، وغير مشمولة باهتمام الدوائر الاحصائية والمالية (البقالـة والمنازل والكـاسبات البسيطات ، القطاع الحضري غير المنظم) .

ـ انحصر النشاط الاقتصادي للنسـاء في قطاع الخدمات في مهن معينة (يمكن أن نسميها أنثوية تدبيرية) : مثل قطاع التعليم بالدرجة الأولى وقطاع التمريض بالدرجة الثانية .

ـ واما العربيات العاملات في الفئات المهنية الادارية ، فإن نسبتهن ضئيلة جداً قياساً بالاناث الناشطات اقتصادياً (الأعمال في المكاتب وما يتعلق بها ، المبيعات) .

ويخلص الباحث ليقوم بشكل إجمالي : « إن الفئات المهنية التي تمتص غالبية الاناث العاملات في الوطن العربي، هي تلك الموجودة في الخدمات الاجتماعية والادارة العامة والزراعة والخدمات الشخصية . . وكل ما يجمع بين كل هذه المهن انها لا تعرض المرأة العاملة الى كثير من الاحتكاك مع العاملين الذكور . . » .

ب ـ **وضع المرأة في المجتمع العربي** : يرى الباحث أن النظرة العربية نحو المرأة تتأرجح بين ثلاثة اتجاهات :

ـ الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسماً وعقلاً . . ويحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض . . الزوجية . . بمفهومها الخضوعي والامومة بمفهومها التوالدي الرعوي . . ويستند الى الدين ، ويرفض اختلاط المرأة . . الخ .

ـ الاتجاه الغالب (التوفيقي) المتحرر نسبياً دون أن يكون معارضاً للتقاليد . . (ويركز على الأعمال النسائية) .

ـ الاتجاه المتحرر المنفتح الذي يساوي بين حقوق وواجبات المرأة وحقوق وواجبات الرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ج ـ **العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل** ، فيعرض الباحث ما يلي :

ـ التعليم والتأهيل والتدريب : فيرى أنه يزيد من امكانية المرأة على العمل ويخفض نسبة

الخصوبة ويضعف التقاليد ، ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة ، والمشكلة العربية تتجه نحو ابراز الدور الاقتصادي التقليدي للنساء . ويشير الباحث أخيراً ، الى أن احد الاسباب الذاتية الاخرى لخفض معدلات مشاركة النساء في سوق العمل . . هو شخصية المرأة العربية التي ما زالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس .

- **بنية الاقتصاد ونموه وتأثيره على التوزيع السكاني واستخدام الاناث** ، فمع التنمية والتغييرات البنيوية للاقتصاد ، تتجه الخدمات المنزلية الى التقلص ، وتحل محلها الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والرعاية، مما يزيد في الطلب على الاناث . وايضاً الاستبدال المتزايد للحرف اليدوية بالتصنيع ، واستبدال العامل الفرد بالشركات في قطاع الخدمات والتجارة ، وهيمنة قطاع النفط والفائض الضخم من الأموال في مشاريع التنمية قد أحدثت تغييراً جوهرياً في طلب اليد العاملة النسائية . وان هجرة الشباب الى المنطقة النفطية زادت أيضاً في طلب النساء العاملات مكان الشباب المهاجرين (هذا يطرح مشكلة اضافية وهي القيود التي تفرضها الاقطار العربية التي تستقطب الشباب المهاجرين ، دون سفر النساء معهم كزوجات أو كعاملات) .

- **السياسات والقوانين والخدمات التي تساهم في تسهيل عملية انطلاق المرأة للعمل** يذكر منها الباحث على سبيل المثال : تغيير نظرة الرجال الى المرأة العاملة - ايجاد فرص عمل ملائمة للمرأة مساعدة الرجل للمرأة في العمل المنزلي - زيادة دور الحضانة ورياض الأطفال وتحسين الخدمات في هذه الدور - ضمان حق المرأة بالعودة الى العمل بعد اجازات الولادة وتربية الاطفال ، الاستعانة بالادوات المنزلية الحديثة . ويخلص الباحث الى تحديد « المعضلة » على الشكل التالي : « كيف نستطيع أن نوفق بين هدف المحافظة على العائلة وهدف انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي ؟» .

ولهذا يقترح على سبيل المثال ايضاً : « نبتدىء بجذب النساء الاكثر جاهزية للمساهمة في النشاط الاقتصادي ، مثل النساء المتعلمات ، والنساء الراغبات في العمل ، واللواتي ليس لهن اطفال في سن الدراسة قبل الالزامية . . . » . وايضاً ، اعتماد المثال الغربي في « العقد المشترك » (هولندا مثلاً) . وكذلك تغيير نظرة الرجل العربي الى العمل المنزلي كعمل لا يلائم طبيعة الرجل . . الخ . وأخيراً ، اعادة النظر بالتشريعات المتعلقة باجازات الولادة للمرأة العاملة ، وقوانين الأجر المتساوي للعمل . . . الخ .

- **دور النقابات في معالجة مشاكل وحاجات النساء** ، فيلاحظ الباحث ضعف دور المرأة العاملة في قيادة النقابات والمنظمات ، وهذا يعود الى دور الرجل السلبي من مشاركة المرأة الفعّالة في العمل النقابي . ويرى أهمية العمل النقابي لدعم عملية التغيير للواقع النسائي في مجالات العمل وتشريعاته .

- **المطاليب الأساسية لتحسين وضع المرأة العربية وهي** : تغيير نظرة المرأة العربية نحو نفسها ؛ تحسين قدرات المرأة ؛ منح المرأة الحقوق المتساوية مع الرجل ؛ تغيير الصورة

الاعلامية عن المرأة ؛ وجود سياسة واضحة تطبقها السلطة على مختلف حلقاتها حيال المرأة .

وينتهي الباحث اخيراً في بحثه الى اهمية الوحدة في عملية التغيير هذه .

٢ ـ ملاحظاتنا حول الدراسة

أ ـ يرسم الباحث صورة كمية واضحة المعالم عن وضع المرأة العربية في شتى مجالات العمل ، ويرى في هذه الصورة ـ حقاً ـ عائقاً أساسياً في عملية التنمية ، وأكثر من ذلك يرى أن حركة التطور العربية في هذا المجال ما زالت تراوح مكانها ، ولا بد من تدخل نوعي لرفع كل العوائـق وطبعاً الى جانب مزيد من التدخل الكمي . والتدخل النوعي هذا يكون عندما تتغير صورة المرأة العربية عن نفسها ، وتتغير ايضاً صورة الرجل عنها . ولكن الاشكال الذي احسست أن الدراسة التي نحن بصددها قد وقعت فيه هو أنها وقعت في موقف توفيقي حكمها منذ البداية وحتى النهاية . فهي ترى وجوب مراعاة زيادة الانتاج (عن طريق مساهمة المرأة) ، والحفاظ على الأسرة والعائلة في آن واحد . ويبرز ذلك أخيراً من خلال الحديث عن المعضلة النسائية في نهاية الدراسة .

إنني أقف هنا فعلاً وبشكل خاص في حيرة قلقة ، فالباحث ينفذ بدقة الى صلب القضية النسائية والعربية بشكل عام ، ولكنه يمسك (وأتمنى أن أكون مخطئاً) عن استغلال هذه الدراسة النافذة الى حدودها الضرورية اجتماعياً ، فاما أن نهتم بالأسرة ، واما أن نهتم بالاقتصاد ، بمعنى آخر أنا كاقتصادي اقيس الامور أولاً بهذا المعيار وعلى الاجتماعي أن يهتم بالقضايا الثانية (او الثانوية) التي تنتج عن العملية الاقتصادية . ونحن هنا لا نقول أبداً بفصل الاقتصاد عن الاجتماع (وهل هذا ممكن ؟) وإنما نرى الا ننطلق اولاً في معالجتنا للاقتصاد من منطلقات غير اقتصادية . والسؤال الذي أطرحه هنا هو التالي : لماذا المحافظة على العائلة وأي نوع منها نريد المحافظة عليه ، ولماذا الهجوم عليها أيضاً ؟ الجواب عن السؤال يحدد المعضلة الأساسية التي يجب أن يتمحور حولها اهتمامنا . ولكي أكون واضحاً ، فأنا أرى ـ نظرياً على الاقل وفي ندواتنا المتخصصة ـ أن الأسرة حاملة العادات والتقاليد هي العائق الاساسي أمامنا حيال قضية المرأة . هذه هي المعضلة الأولى التي انطلق منها .

ب ـ إنني أرى أن النظرة العربية نحو المرأة ، هي في نهاية التحليل متأرجحة في اتجاهين فقط : محافظ ومتقدم . وأما الاتجاه التوفيقي فهو الحركة ما بينهما اما محافظ ، واما متقدم ، على الصعيد العملي .

ج ـ إن الباحث يرسم خطوطاً أساسية كقاعدة فاعلة لتغيير واقع المرأة أرى أنها تتمحور في اتجاهين هما التعليم والتأهيل والتدريب استناداً الى نظرة عربية متحررة ومتقدمة حيال المرأة ، ونقابات عمالية ومهنية فعّالة تهدف أولاً وقبل كل شيء الى تغيير القوانين (العمل وايضاً الأحوال الشخصية) ومقدمة لتغيير الممارسات والعادات والتقاليد حول وجود المرأة ووجدانها . وأعتقد أن في هذا الجانب يكمن العطاء البارز للباحث .

تعقيب ٢

درّة محفوظ

تميز هذا البحث بشرح وتجسيم النظريات الخاصة بعمل المرأة ، وبالكشف عن العلاقة بين عمل المرأة في المجتمعات العربية والواقع الاقتصادي . وهذه الطريقة تمكّننا من فهم هذا العرض لكونها تنطلق من العوامل العامة الى العوامل الخاصة . ومن مكاسب هذه الطريقة الاطلاع على

Les mécanismes de fonctionnement du système économique qui agissent dans le sens du blocage du dévéloppement du travail féminin.

إن الباحث من خلال بحثه اتاح لنا الفرصة بأن نستخلص قواعد عامة وبخاصة بعمل المرأة ، وعلى سبيل المثال استخلص أن البلدان الاكثر تصنيعاً من غيرها تكون فيها النسب المئوية لعمل المرأة خارج البيت أكثر قيمة وخاصة في الدرجات ٧ الى ٩ اي عامل ، وعامل غير مختص وكادح . كما استنتج أن نشاط المرأة يزداد كلما ارتفع مستواها الثقافي لكن ان تكون هذه العلاقة ميكانيكية والدليل على ذلك ، أن هذه القاعدة الاخيرة ليس لها صدى في الجزائر ، اذ نلاحظ على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم لدى اليد العاملة الشغيلة النسائية فإن المشاركة ما زالت ضئيلة في الدورة الاقتصادية .

وبين هذا البحث التناقضات الخاصة بين البلدان العربية ، مثلاً استيراد اليد العاملة وفي الوقت نفسه ، قلة تشغيل النساء في البلدان المصدرة للنفط . ولكن رغم كل هذه الجوانب الايجابية ، فإننا نجد في هذه الورقة بعض النواقص وهذا أهمها :

١ ـ فيما يتعلق بمفهوم التنمية ، فإن الباحث يستعمل لفظة التنمية قاصداً بها استيعاب اكثر عدد ممكن من النساء في سوق الشغل . لكن هذا التفسير (Definition) غير كافٍ في نظرنا لأنه نسبي ويدل على جانب واحد من التنمية ، وهذا المقياس يستعمل خصوصاً من طرف رجال السياسة . وكان من الضروري أن يحدد معنى التنمية لأنها تختلف من قطر الى آخر في الوطن العربي . فالبعض يرى أن التنمية هي التطور الاقتصادي ، ولكنه يتجاهل بأن بعض أنماط

التنمية السائدة في الوطن العربي ما هي الا شكل من اشكال التضخم المالي وبالتالي فعدم المساواة بين المرأة والرجل وبصفة عامة التفاوت بجميع اصنافه يساهم في خلق ديناميكية ضرورية للتضخم ، لكن البعض الآخر يعني بالتنمية الهدف الى توزيع متوازن للثروات والمداخيل .

٢ - لم يوضح مفهوم النشاط الاقتصادي ، هل يوجد مقياس موحد لكل البلدان العربية ؟ نلاحظ ان في بعض البلدان تراوح سن الناشطين بين ١٥ الى ٤٥ سنة ، وفي البعض الآخر يعتبرون السن بدءاً من ١٥ سنة او من ١٨ سنة .

٣ - لم يتطرق الباحث لظاهرة هجرة الكفاءات واليد العاملة على الرغم من أنه تعرض الى مسألة النزوح . وكان من الضروري تفسير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب في هجرة اليد العاملة .

٤ - لم يتعرض الباحث الى الاسباب التي تملي على المرأة اختيار المهن الحرة . ونعلم أن من أهم هذه الأسباب مقاييس الانتداب والاجراءات القمعية التي تتعرض اليها المرأة عندما تختار الوظيفة العمومية مثلاً . كذلك فإن المرأة تبتعد عن المهن العلمية ، والسبب في ذلك يرجع الى نوعية التعليم الذي تتلقاه والمتسم بالمحافظة على القيم التقليدية .

وخلاصة القول ، يجب التكثيف في الدراسات المقارنة لواقع المرأة العربية في الدورة الاقتصادية ، وتوحيد الثقافة المدرسية والانماط الثقافية الخاصة بعمل المرأة .

تعقيب ٢

نورة الفلاح (*)

عالج د. عزام في ورقته جوانب عديدة من عمالة المرأة ، كما احتوى بحثه على الكثير من المعلومات التي تجيب عن العديد من الاستفسارات حول هذا الموضوع. ويصعب ـ في رأيي ـ معالجة ما يتعلق بعمل المرأة من حيث مشاركتها في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية في ورقة واحدة ، فكيف اذا كان البحث يشمل الوطن العربي كله . إن ما يضاعف الصعوبة خصوصيات التخلف في كل قطر والتي تفوق العموميات مما يجعل الدراسة المقارنة أنسب من النظرة العامة حتى مع افتراض أن هناك تشابهاً تاماً في بعض أسباب التخلف ونتائجها . وإن كانت النظرة التقليدية العامة واحدة في كل اجزاء الوطن العربي ، إلا أن الظروف الخاصة التي يمر بها كل مجتمع تحدد هذه النظرة ، كما تحدد الثقافة العامة للمجتمع بما يتلاءم وواقع البناء الأساسي . والخوف أنه في غمرة الاهتمام بالعموميات أو افتراضها أن ننسى الخصوصيات أو نرفضها ، فتكون النتيجة تشخيصاً للواقع غير دقيق وفهماً غير صحيح، فتأتي المعالجة عامة لحالات غير متشابهة .

ومما يلفت النظر في بحوث المرأة والعمل أن ينظر الى عمل المرأة خارج البيت من زاوية الحاجات لقوى بشرية حيث تتطلع المجتمعات للحاق بمن سبقها في التطور. ويصبح الامر مجرد مشكلة نقص في القوى العاملة البشرية ، فلو دربت المرأة وأعدت لان تعمل فستحل هذه المشكلة . فالنساء كما يقول د. عزام في مقدمة بحثه ، لو عملن فستحل مشكلة النقص في القوى العاملة في المجتمعات العربية النفطية وتملأ الاماكن الشاغرة في المجتمعات العربية غير النفطية ، بسبب هجرة الذكور الى النوع الاول من المجتمعات . لهذا ـ فهو يرى ـ أن « موضوع المرأة العاملة العربية يجب أن ينطلق من ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المرأة من الاقبال على العمل » . وكأن المجتمع العربي عامة في وضع قادر على عمل ذلك . إن نوع التخلف أعمق من مجرد

(*) نظراً لعدم تمكن د. نورة الفلاح من الحضور ، قدمت الآنسة سوسن يموت هذا التعقيب نيابة عنها . (المحرر)

تقصير في اعداد الفرد لينخرط في القوى العاملة ويدفع بالمجتمع الى الأمام . إننا في وضع متخلف لا يعامل فيه الفرد كانسان قادر على العمل والانتاج . إن المشكلة في عدم مساهمة المرأة هي النظرة المتخلفة للمرأة كشيء لا كانسان حرم من حقوق الانسان ، ومنها حق العمل واختيار نوعه . إن هذه الحقوق في مجتمعنا العربي تدون في الوثيقة الرسمية لكل مجتمع ، وفي التوصيات التي تذيل كل بحث ولا احد يتقيد بما جاء في الوثائق او يعمل بالتوصيات . إن النظرة للمرأة لن تتغير الا بتغير محتوى الثقافة العامة للمجتمع التي هي جزء منها . وحيث أن الثقافة لا تصدر في فراغ فإن تغيير ما ترتكز عليه الثقافة هو الطريق لتغيير هذه النظرة المتخلفة التي أشار اليها الباحث في اكثر من موضع في بحثه هذا .

إن ما جاء في الورقة كأسباب في تدني نشاط المرأة ـ بوجه عام ـ وفي العمل المنتج بوجه خاص ، مثل ابعاد المرأة عن مواقع التأثير واتخاذ القرارات وعن النقابات، هو في الحقيقة نتيجة النظرة للمرأة وليس سبباً . وما ذكره الباحث كعوامل لجذب المرأة للعمل خارج البيت مثل التعليم والتأهيل والتدريب لن يكون لها تأثير لأن التعليم النظامي وبرامج التدريب والتأهيل ذات محتوى متخلف تعكس النظرة للمرأة . وهنا أحيل الباحث على محتوى كتب الدراسة ليرى صورة المرأة في الكتاب الدراسي في المدارس العربية . التعليم كنظام اجتماعي يعكس تخلف البناء الذي يشكل النظام التعليمي احد اجزائه ، ولا يمكن أن يناقضه او يكون مخالفاً لبقية الاجزاء . وقد لاحظ الباحث نفسه أن التعليم في المجتمعات العربية يعد المرأة للبيت وللدور التقليدي وان التعليم يختلف حسب الجنس . وتوجه المرأة لما يسمى بالتعليم الذي يناسب الاناث . ومع انتشار التعليم ومجانيته والزاميته في بعض البلاد العربية الا أنه لم يساعد النساء على تفهم حقهن في العمل ، والمطالبة به للاسباب التي ذكرتها . وكثير من المتعلمات ـ خصوصاً في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ـ حرمت عليهن التقاليد العمل خارج البيت .

بجانب التعليم ذكر الباحث ، أن هناك عوامل اقتصادية وأخرى ديموغرافية مرتبطة بها كان لها تأثيرها في عمل المرأة خارج البيت ، مثل «تطور الانظمة الاقتصادية العربية الى اقتصاديات متقدمة نسبيا» . وهنا اختلف مع الباحث في استعمال كلمة تطور . اذ أن ما حصل في الحقيقة هو تحول في الانشطة الاقتصادية فكان أن ساد نشاط على بقية الانشطة ، او حصل تعديل في بعضها ، فاختفت انشطة وظهرت اخرى جديدة . مثل اختفاء الحرف وبعض الصناعات وظهور قطاع التعدين واقتصاد التصدير بسبب تحول مجتمعاتنا العربية الى محيطات لمراكز النظام الرأسمالي . والتغيرات الاقتصادية هذه ليست تطوراً ، هذا اذا افترضت أن التغيرات ليست للأسوأ . اما العوامل الديموغرافية فلم تكن ولن تكون ذات تأثير . ولو كان الامر كذلك ، فإن عدم عمل المرأة راجع للعرض والطلب . واننا أمام مشكلة بطالة مؤقتة بدأت في الحل حين نزح الذكور من السكان الى مناطق اخرى من المجتمع العربي فتوافرت شواغر امتصت بطالة المرأة . وكيف في هذه الحالة نفسر عدم عمل المرأة خارج البيت في المجتمعات التي تعتمد على العمالة الخارجية بسبب النقص في القوى العاملة ؟ ولو رجعنا الى الجداول الاحصائية في هذا البحث لوجدنا أن هذا النوع من

المجتمعات تنخفض فيه نسبة العاملات من النساء في القوى العاملة مقارنة مع المجتمعات التي لا تحتاج الى عمالة خارجية .

إن التسهيلات التي جاءت في البحث بقصد تشجيع المرأة على العمل مثل التشريعات والسياسات والخدمات معظمها جيدة ولكنها لن تحصل في ظل الواقع الحالي لأن التشريعات والسياسات والخدمات لا تصدر في فراغ . إن الواقع العربي من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه لن يفرز هذه التحولات والتغيرات المطلوبة . إن المجتمعات التي عملت هكذا وسبقتنا في تذليل الصعوبات أمام المرأة العاملة كانت تؤمن بحق المرأة في العمل . وان المطالب التي نادى بها الباحث لن تتحقق في ظل البناء القائم في مختلف أجزاء الوطن العربي ، وأذكره بما جاء على لسانه حيث يقول « نحن لا نريد أن نحسن اليد العاملة كماً ونوعاً، على حساب اضعاف مؤسسة العائلة كما حصل في كثير من البلدان الاكثر نمواً . المعضلة اذاً بالنسبة للتنمية هي كيف نستطيع أن نوفق بين هدف المحافظة على العائلة وهدف ادخال المرأة في النشاط الاقتصادي » . فإن الخوف من التطور هو المعضلة . إن انعكاسات الوضع القائم على الانسان العربي حالت دون الرؤية الواضحة لتجربة الآخرين الذين ساروا شوطاً في التطور . فأصبح لا يراهم ، وانما يرى ما يرغب في أن يراه .

وفي موضع آخر يقول الباحث : « يقترح أن تبنى سياسة تشجيع دخول المرأة سوق العمل وفق متطلبات الاقتصاد الوطني عن طريق استعمال موازين القوى العاملة التي تزودنا بالمعطيات عن حجم الحاجة من القوى العاملة النسائية لتنفيذ الخطط التنموية . ولتفادي حصول خلل في سوق العمل ما بين الذكور والاناث وما يرافقه من ظهور بطالة . . . يجب اتباع سياسة الجذب التدريجي لفئات النساء المختلفة لسوق العمل » . اذاً في ظل الواقع القائم سيتراجع المخطط . حسب هذه التحفظات عن توافر العمل للجميع من منطلق حق الانسان في العمل ذكراً كان أم أنثى . إذاً التوصيات او المطالب التي تضمنها البحث ومن اهمها ما جاء في (ثالثاً ـ ٥ ـ أ) معروف مقدماً أنها غير قابلة للتطبيق في ظل الوضع الحالي . لأن المرأة حسب هذا البند عندما تغير نظرتها لذاتها ، وبالتالي تعي حقوقها ستحارب من قبل الرجل الذي لا يلوم التخلف الذي كان السبب في تعطله ، بل سيلوم المرأة منادياً باعادتها الى البيت بحجة ما حدث لمؤسسة العائلة وما حدث للمرأة بسبب عملها خارج البيت ، الحجج المعروفة التي ترددها المجتمعات كهروب من التخلف وما ينتج عنه .

المناقشات

مي صايغ : لي ملاحظات اسجلها على ورقة د. هنري عزام طبعاً الملاحظات عديدة وكثيرة ولكن سوف اكتفي ببعضها :

المرأة العربية لها دور تلعبه في عملية التنمية ذلك أن التغييرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال العقود الاخيرة فرضت تحرراً نسبياً ومحدوداً للمرأة بما يخص بيع قوة عملها وأدخلت اعداداً منها في عملية الانتاج الاجتماعي . الا أن هذا التحرر يبقى محكوماً بسقف الحواجز المفروضة على تطور قوى الانتاج بفعل النمو الرأسمالي التابع والمشوه للمجتمعات العربية وبحكم استمرار الاحتلال الصهيوني وسياسته التوسعية واستيطانه للارض الفلسطينية والعربية وتهديده الدائم للسيادة والاقتصاد العربيين . ومن هذا المنطلق يقوم الباحث بالوعظ والارشاد مقدماً جملة من النصائح . يقول : « بتبني موقف عقلاني اكثر تحرراً ازاء استخدام النساء تستطيع البلدان العربية المصدرة للنفط والتي تعاني ندرة القوى العاملة لديها أن تستعين بالقوى العاملة النسائية لتحل محل الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الوافدة وبهذا تحد من اتساع عملية الهجرة وتقلل من المشاكل الاجتماعية الناتجة عنها » . وأسأل من اين تأتي هذه القوى العاملة الوافدة للعمل ، انها ليست من اليمن فقط وليست من المهاجرين الاجانب ، إنما جزء كبير منها أتى بمعظمه من اقطار عربية اخرى ، حال تخلف الصناعة فيها او تشوهها دون استخدام طاقاتها في الانتاج . وحل مشكلات هؤلاء الوافدين الاقتصادية عبر تشغيلهم في البلدان النفطية يطغى بما لا يقاس على المشكلات الاجتماعية التي من الممكن أن تنشأ عن طريق الهجرة .

هذا بالاضافة الى أنني لا أرى خلف مثل هذه النصيحة الا منطلقاً يعتمد التجزئة منهجاً بدل الوحدة ، حيث يتحدث الباحث عن تجانس السكان . فإذا كان اللبنانيون او الفلسطينيون او السوريون او المصريون يتم اعتبارهم مهاجرين ووجودهم يؤدي الى عدم تجانس السكان في البلدان النفطية فإن هذه هي تجزئة قطرية وخلفية الباحث خلفية ليست وحدوية وانما هي خلفية تجزيئية . طبعاً يجوز أن يفكر الباحث (خلينا ننصفه) ان وجود هؤلاء العمال في اقطارهم ممكن

أن يفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويصعّد من درجة رفضهم للاوضاع الى درجة أن تقودهم الى الثورة التي يمكن أن تغير الواقعين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي خرجوا منها وهذا ليس مجال بحث هنا .

والنقطة الاخرى : اين هذه البلدان العربية التي تستطيع استيعاب القوى النسائية المنتجة بشغل الوظائف الاجتماعية التي اصبحت شاغرة بمغادرة المهاجرين الى البلدان النفطية طبعا ضيق الاوضاع الاقتصادية في لبنان مثلا ونتيجة المشكل الاقتصادي الذي حصل قد ادى الى هجرة العديد من الايدي العاملة الى دول الخليج والى الخارج ايضاً بحثاً عن الرزق فهل هجرة النساء يمكن أن تؤدى الى ايجاد عمل للنساء اللبنانيات ؟ فالشيء نفسه بالنسبة لفلسطين ، فإن تأسيس القاعدة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨ قد ادت الى هجرة اعداد كبيرة من الفلسطينيين الى دول الخليج وكذلك الامر عام ١٩٦٧ واستمرت عملية الهجرة . طبعاً بالنسبة للشرط الذي وضعه الباحث والذي تحدث عنه الاخوة ، والخاص بالمؤسسة العائلية . فالباحث كأنه يضع العصا في عجلات العربة ويصرح بمخاوفه، فهويتبنى من جهة مشاركة المرأة في العمل ومن جهة اخرى يضع شروطاً لهذه المشاركة ، فهي مشروطة بالحفاظ على مؤسسة العائلة .

إن مؤسسة الاسرة الحالية هي نتاج تطور النظم الاجتماعية على مدى تاريخ الحضارة الانسانية التي شهدت اشكالاً مختلفة ومتباينة للمؤسسة العائلية . فدور الاسرة في المجتمعات الصناعية المتطورة يختلف عنه في المجتمعات النامية ودور الاسرة في المجتمع الاشتراكي يختلف عنه في المجتمع الرأسمالي ولا شك أن انخراط المرأة في العمل ومشاركتها في اعالة الاسرة وانتشار المدارس والمؤسسات التربوية المختلفة والتي تشارك الاسرة في رعاية وتربية الاولاد واستغناء المجتمع عن الصناعات المنزلية كافة والاستعاضة عنها بما تنتجه المصانع والمشاغل قد غيّر من مهام الاسرة ومن وظيفتها . فشكل المؤسسة العائلية غير ثابت في كل زمان ومكان وهي قابلة للتطور والتغيير فهل يدعونا الباحث الى التمسك بشكل معين من اشكال المؤسسة العائلية ؟ وكذلك أريد أن أسأل اي مؤسسة عائلية يدعوها ويدعو اليها في شكل متطور من المؤسسة العائلية في بعض المجتمعات العربية التي تتألف من زوج وزوجة واولاد ، ثم هناك مؤسسات اخرى من زوج واربع زوجات وكذلك كما يوجد اشكال اخرى من المؤسسات العائلية ، فهو لم يحدد اي مؤسسة عائلية عربية يدعو اليها ؟ طبعا الغاء المؤسسة العائلية في هذا البحث ، وابحاثنا كلها حتى الآن غير مطروح للنقاش وهو متروك لمجرى التطور الطبيعي لمجتمعنا العربي . طبعا الباحث يجري جملة مقارنات بين الاقطار العربية المختلفة فيما يختص بعمل المرأة . وهو عندما يتحدث عن مشاركة المرأة في الانتاج وعن مشاركة المرأة مثلاً في قطاع الخدمات ويشير الى نسب عالية عن مشاركة المرأة في قطاعات مختلفة تقليدية وقطاع الخدمات ، وأنها لا تشارك في قطاعات اخرى ، وكل هذا يتم دون التحدث عن تخلف التصنيع وعن التخلف الاقتصادي في الوطن العربي . انا اقول انه ليس من السهل اجراء مقارنات صحيحة حول مشاركة النساء في العمل لأن التفاوت الواضح في التطور الاقتصادي يختلف من

بلد الى اخر ويحول دون اجراء مقارنات حقيقية في هذا الموضوع ، مثلاً ترتفع نسبة مشاركة النساء في فئة العمال المهنيين والفنيين في البلدان العربية التي بنت اقتصاداً صناعياً مهما كان تقويمنا لهذه الصناعة في بلد مثل مصر ، حيث ترتفع نسبة مشاركة النساء .

ويمكن لهذه القوائم أو هذه الاحصائيات أن تحدثنا عن اوضاع النساء في كل قطر من الاقطار على حدة وبصورة نسبية وليس مشاركة المرأة فقط ولا التفاوت الاقتصادي فقط بل ايضاً النظام الاجتماعي وموقفه الايديولوجي من قضية المرأة . وبصدد دور النقابات المهنية كلنا نعرف أن النقابات المهنية في اي بلد من البلدان يحدد دورها النظام الاجتماعي فهناك نقابات مهنية ممكن أن تكون ثورية وغيرها ممكن أن تكون غير ثورية وممكن أن تكون النقابات رصيداً للسلطة الحاكمة وممكن ألّا تكون ، وممكن أن تستغل ثورياً وممكن ألّا تستغل ثوريا وبالتالي تحديده انها تقوم التربية السياسية لكن اي تربية سياسية ؟ ولم يعرف أن النقابات المهنية هي التي تقوم بالتغيير ، فمن الممكن أن تهيء لكن الذي يقوم بالتغيير هو الجماهير الشعبية وثوراتها بقيادة احزابها أو تحالف احزابها . طبعاً ممكن أن يتم الاستغلال والاضطهاد باشكالها المختلفة المفروضة على المرأة العربية وعموم الوطن ، كالاستغلال القومي والاستغلال الطبقي والاستغلال الجنسي الذي هو استغلال المرأة .

لقد اهمل الباحث اوضاع المرأة الفلسطينية ومعروف أن اكبر نسبة عالية من العاملات هن عاملات فلسطينيات نتيجة ظروف التشرد وظروف الثورة التي فرضت على المرأة الفلسطينية منذ بدء الهجمة الامبريالية أن تكون جزءاً أساسياً في اعالة الاسرة والمساهمة في العمل ونحن لا ننظر الى قضية العمل الا من منطلق تطويره لأوضاع المرأة الفلسطينية او بناء الكادر البشري الذي يشكل جزءاً أساسياً في بناء الشعب الفلسطيني خارج وطنه ، وتنمية الكادر البشري مهمة أساسية من مهام الثورة الفلسطينية ومن مهام كل العاملين في هذا المجال لأنها هي البيئة الاساسية التي يتربى فيها الثوار وهي الرصيد الموضوع من أجل المساهمة في مهام التحرير . والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية كلها اهتمت بدراسة اوضاع المرأة الفلسطينية وآخرها كان مؤتمر كوبنهاجن الذي افرد بنداً خاصاً لدراسة اوضاع المرأة الفلسطينية وافرد بنداً خاصاً لدراسة اوضاع المرأة في ظل الاحتلال ـ اثر الاحتلال على اوضاع المرأة الفلسطينية ـ وهنا اطالب المركز بافراد دراسة خاصة عن اثر الاحتلال على اوضاع المرأة العربية بشكل عام . واقصد المرأة اللبنانية والسورية والاردنية والمصريـة والفلسطينية . . . ومدى تأثير القاعدة الصهيونية على مجمل الأوضاع في الوطن العربي ، وكان من الممكن أن تساعدنا في تحركنا من أجل تنظيم وتطوير عملنا وتطوير أوضاعنا في صفوف شعبنا من اجل الاستمرار في النضال ومن أجل الوصول الى تحقيق اهداف امتنا العربية في التحرر والوحدة وبناء المجتمع العربي التقدمي .

خير الدين حسيب : فيما يتعلق بالملاحظات التي ابديت حول الاتجاه الوحـدوي للباحث . . . الخ ، اعتقد أن الباحث كان واضحاً في اكثر من موقع ، ولو أمعنا النظر بالبحث كله بشكل متأنٍ لوجدنا أن العديد من الملاحظات لم تكن في محلها .

كما اود التعليق على ما جاء في البحث حول محاولة التوفيق او ايجاد معادلة او صيغة للتوفيق بين مشاركة المرأة في التنمية وبين المحافظة على العائلة. لقد استمعت الى اكثر من تعقيب حول ذلك وكان منها تعقيب د. عباس مكي الذي استنتج أن هنالك نموذجين نموذجاً محافظاً ونموذجاً متقدماً، واقطار العالم اما تسلك هذا او ذاك، فكيف يمكن أن نوفق فيما بينهما؟ من المهم أن نحدد ماذا نقصد «بالمحافظ» وماذا نقصد «بالمتقدم» وهل نقصد بنموذج الاسرة المتقدمة او التقدمية ذلك النموذج الموجود في الاقطار المتقدمة أم لا؟ اذا كان هذا هو النموذج المقترح فإن القضية تستحق الوقوف امامها بتأنٍ. مبدئياً أنا مع مشاركة المرأة في التنمية ومع اعطائها دورها فيها، ومع التغيير المؤسسي الذي يمكنها من أن تلعب ذلك الدور. لكنني مع الباحث واحب أن اشدد على موضوع التوفيق بين مشاركة المرأة في التنمية وبين موضوع الاسرة. لقد توقف الباحث حول مشاركة المرأة العربية في العمل عند حدود احصائيات ١٩٧٥ و ١٩٧٦وقد يكون معه الحق حيث لا تتوفر احصائيات لسنة ١٩٨٠. ولكن الصورة الآن في الوطن العربي عموماً مختلفة عما كانت عليه عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وهي تتغير بشكل سريع.

إن موضوع مدى مساهمة المرأة في العمل وفي التنمية يتحدد بمدى وجود فرص للعمل، ومدى توفر الكفاءات اللازمة للمرأة لاشغال هذه الوظائف، ومدى وجود الاطار المؤسسي الذي يتيح لها ذلك. ففي بعض الاقطار العربية، وأنا اتكلم تحديداً عن البلد الذي لدي اطلاع عليه اكثر من غيره وهو العراق، فإن المرأة قطعت فيه اشواطاً كبيرة جداً من المساهمة في عملية التنمية وهي تتمتع بفرص متساوية في العمل مع الرجل، كما أن الاطار المؤسسي وحتى القانوني قد تجاوز العقبات امامها. واعتقد أن عملية التنمية التي تقوم في اقطار عربية اخرى تفرض وستفرض نفسها في هذا المجال.

ولكن المسألة كما أراها هي ليست أن تشارك المرأة العربية في التنمية او لا تشارك، فهو امر حسمته عملية التنمية نفسها وتعليم المرأة ولكن المسألة التي تعنيني هي ما هو النموذج الذي نحاول الاقتداء به لتلك المشاركة، وهل أن مشاركة المرأة في التنمية يجب أن تكون بالضرورة على حساب مؤسسة العائلة؟ لقد اتيحت لي في عام ١٩٧٤ فرصة لقضاء اربعة اشهر في الاتحاد السوفياتي كأستاذ زائر في اكاديمية العلوم السوفياتية، واتيح لي الانتقال في جمهوريات عديدة والاطلاع على معامل ومزارع ومؤسسات مختلفة فيها. إن الاتحاد السوفياتي هو احد الاقطار الذي تمثل نسبة مساهمة المرأة في اليد العاملة فيه من اعلى النسب في العالم على قدر علمي. وانا لا استطيع أن اجزم بأن الصورة التي لاحظتها هي صورة دقيقة وشاملة ولكنها هي نتيجة اطلاعي في جمهوريات مختلفة وفي مؤسسات مختلفة وفي مصانع وزيارة عائلات . . . الخ، على مدى اربعة اشهر. لا شك أن الطفل في الاتحاد السوفياتي موضع رعاية كبيرة من الدولة. ولكن ما هو وضع العائلة؟ الصورة الغالبة بقدر ما اتيح لي الاطلاع هي بالشكل التالي: لو اخذنا عائلة من زوج وزوجة يعملان ولديهما اطفال، فإن العمل يبدأ الساعة التاسعة صباحاً وغالباً ما يكون محل السكن بعيداً عن محل العمل مما يضطر العمال أن يخرجوا قبل ساعة على الاقل ليذهبوا الى دار الحضانة ليضعوا فيها أولادهم ثم يذهبون الى العمل الذي يستمرون فيه الى

حوالى الساعة الخامسة والنصف او السادسة مساء مع فترة للغداء . وبعد ذلك يرجعون الى دار الحضانة ليأخذوا اولادهم ثم يعودون الى البيت ليحضروا وجبة العشاء ، هذا اذا لم يذهب احدهم لشراء حاجاتهم وهذا يستغرق وقتاً . بعد ذلك ينام الطفل وينامون هم متعبين . . . الخ . هل هذا هو نموذج العائلة الذي نحب أن نصله بالمساهمة الكاملة للمرأة في عملية التنمية ؟ وفي ضوء هذه النماذج تتضح اهمية مقولة الباحث في المحاولة للتوفيق بين التنمية ومؤسسة العائلة .

أعتقد أن هنالك مرحلة هامة في حياة العائلة هي مرحلة انجاب الاولاد وحتى بلوغهم السن التي يذهبون فيها الى مدارس الروضة ، فليس هنالك ما يعوض عن الام في العائلة في هذه المرحلة، انها مرحلة خطيرة في تاريخ وحياة العائلة وفي تربية الاطفال وان المربيات (وان توفرن) او دور الحضانة لا يمكن أن تحل محل الام . كما لا بد من أن نأخذ في الاعتبار أنه مع تقدم المجتمع فإن المربيات لن يتوفرن . وفيما يتعلق بالمربيات فالملاحظ أنه مع توسع فرص العمل امام المربيات العربيات فإن عددهن يقل تدريجاً وتحل محلهن مربيات هنديات وباكستانيات وفيليبينيات يتولين تنشئة اولادنا في الخليج ، وهو نموذج بدأ يصل الآن لبنان حيث تعمل اعداد كبيرة من الفيليبينيات كمربيات ، وانا اتساءل هنا هل عمل المرأة وسيلة أو غاية ؟ اذا كان وسيلة فالوسيلة يجب أن تكون بما يخدم مؤسسة العائلة وبخاصة خلال المراحل او الفترات التي تتعلق بتربية الاطفال .

ولولا ضيق الوقت لاعطيت نماذج اخرى في اقطار غربية مثل انكلترا وغيرها بقدر ما اتيح لي من فرص الاطلاع هناك خلال اقامة خمس سنوات فيها ، حيث انه من امنيات المرأة المتزوجة هناك أن يصل دخل العائلة الى الحد الذي يمكنها أن تترك العمل وتتفرغ اربع او خمس سنوات او اكثر او اقل لانجاب الاولاد وتربيتهم . انني اعتقد أن المرأة العربية بحاجة لأن تتخلص من عقدة الاضطهاد (Persecution Complex) وتنظر وتتصرف بثقة بنفسها وتتطلع الى بعض الاشياء التي تطالب بها كوسائل وليست غايات بذاتها ، وتكون اختياراتها بما يحقق سعادة العائلة ويبقي على تماسكها . هذا لا يعني أن الوضع الحالي جيد ومقبول ، فعلى الرجل أن يقوم بدور اكبر مما يساهم فيه حالياً في اعمال البيت واعمال العائلة وتربية الاطفال . ولكن المساهمة شيء وان يترك العمل كله لمربيات اجنبيات او لدور الحضانة شيء آخر . إن حياة عائلية يحرم فيها الاطفال في السنين الاولى من رعاية امهاتهم ويعيشون على الاغذية الجاهزة(المعلبات) قد لا تكون هذه الحياة بالضرورة افضل من حياتنا الآن .

عبد الهادي خلف : يبدو لي أن جزءاً لا بأس به من التساؤلات التي طرحت حول ورقة د. هنري عزام ومنها تعقيب د. محفوظ ود. نورة الفلاح ، كان من الممكن الاجابة عنه بالاطلاع على ورقة للباحث سبق أن نشرها بالانكليزية تحت عنوان :

«Participation of Arab Women in the Labour Force: Development Factors and Policies,»

وفي اعتقادي أن هذه الورقة اضعف بكثير من الورقة التي اشرت اليها والتي ناقش فيها دور الدين الاسلامي وممارساته ، بما في ذلك الحجاب والعباءة النسائية ، بالنسبة لتوسيع دور المرأة في عملية التنمية ، وناقش ايضاً جوانب اخرى من الخلفية الحضارية ـ الاجتماعية ـ الدينية المؤثرة في هذا المجال ، علاوة على مناقشة دور الخصوبة ودور مؤسسة الزواج في عرقلة دور المرأة في التنمية . ولهذا كنت اتصور ان الباحث كان يستطيع أن يوفي موضوعه حقه ، وان يساعدنا على استيعاب افضل للاشكاليات التي يتعرض لها .

ثريا احمد عبيد : مع تقديري للدكتور عزام ، لكنني لا بد من أن اعلق على بحثه الذي يتميز بالثراء في المعلومات والفقر في المفاهيم . وأول ما دفعني للتعليق هو استعمال الباحث كلمة « تأنف » في عبارة تأنف المرأة التفرغ للاعمال المنزلية الروتينية . اذ ارى أن هذه الكلمة تعبر عن روح التعالي ، وما يتضمنه من طرح طبقي ليس فقط بمفهومه الاقتصادي بل الاجتماعي ايضاً فالمرأة المتعلمة تكون طبقة اقتصادية او اهم ، طبقة فكرية تتعالى فيها عن القيام بالعمل المنزلي الذي يترك لمن هم محدودو الفكر ، محدودو التعليم ، محدودو الدخل ، وكأن هذه المحدودية نابعة عنهم تلقائياً وليست مرتبطة بحرمانهم من الحق في تساوي الفرص في هذه الحياة . واعتبر هذه الكلمة ، « تأنف »، كذلك اهانة للمرأة التي اختارت أن تبقى في المنزل وتدير شؤونه بنفسها ، لأن هذه الكلمة تظهرها وكأنها سقطت من صفوف المناضلين في العمل والتنمية . وتزداد حقيقة كلماتي عندما نضع هذا الطرح في ضوء المجهود الذي يبذل في مختلف الدول لايجاد طريقة علمية لاعطاء العمل المنزلي قيمة اقتصادية كجزء من الحسابات الوطنية لكل دولة .

ويطرح الباحث فكرة مساواة المرأة بالرجل ، التي أرى انها ناتجة عن المنظور الليبرالي الغربي لقضايا المجتمع الذي يمارس فيه على الاقل ـ الحد الادنى ـ من الديمقراطية . اما في وطننا العربي ، فلابد من أن أسأل اية مساواة ؟ هل مساواة المرأة بالرجل تعني خروجها من المنزل صباحاً ورجوعها اليه بعد العمل ؟ هل هي مساواة أجرها بالرجل كما تطرح النساء في الدول الغربية ؟ في مجتمعنا العربي ، القضية ليست مساواة المرأة بالرجل ، خاصة وان فاقد الشيء لا يعطيه . الرجل العربي لا يملك حقوقه الاساسية وكثيرون لا يقومون حتى بواجباتهم المحدودة . بماذا تتساوى المرأة معه ؟ اذا كان المطلوب هو مساواتها بالرجل فعلى الأقل تأتي المساواة في الفرص حتى ضمن المجتمع الحالي الفاقد للحرية والديمقراطية . والتنمية ليست مساواة الرجل بالمرأة بل هي عملية خلق وابداع للرجل والمرأة على السواء .

والباحث يطلب اشراك المرأة مع الرجل في تنمية المجتمع ، ومع صحة هذا المطلب ، الا أنه يحصر العمل التنموي وتنمية المجتمع في كون المرأة عاملة ام عاطلة عن العمل ، ويطلب مساعدتها للخروج للعمل عن طريق بعض التسهيلات والخدمات . اعتقد أن التنمية واسعة المدى ، لا تنحصر في مشاركة المرأة في سوق العمل فقط . إن التنمية الحقيقية هي مشاركة افراد المجتمع ـ ذكوراً واناثاً ـ في كل ما يتطلبه المجتمع من خدمات واعمال ، بما فيه تربية الاطفال ، والعمل السياسي والاجتماعي . لذلك اود أن أسأل: هل المرأة المشاركة في عمل سياسي او في تجمع نسائي ليس له مردود مادي ملموس تقوم بعمل تنموي ؟ هل هي مشاركة في التنمية ؟

ليندا مطر : جاء في بحث د. عزام ما يلي : « ليس من العدل أن ندفع المرأة الى العمل خارج المنزل بتأثير حاجة الاسرة الى دخل اضافي مساعد ، دون أن نؤمن لها الخدمات المساعدة التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي وتضعها على قدم المساواة مع الرجل ، والا فستكون النتيجة وبالاً على المرأة والعائلة والمجتمع » .

ثم يسارع الباحث ليقول عند تحديده لمطالب تحسين وضع المرأة العربية « تغيير نظرة المرأة العربية لنفسها ولمقدرتها على الانتاج الفعال والمشاركة وجعلها مهيأة نفسياً لتحمل المسؤولية واعباء العمل خارج وداخل المنزل » .

وهذا يعني أن العمل المنزلي يبقى اختصاص المرأة فقط . وهذا ما يجب علينا أن نعالجه ان كنا فعلاً ننشد المساواة ونريد ادماج المرأة في التنمية والانتاج . وبعد أن يتحدث الباحث عن ضعف الدور الذي تحتله العاملة في النقابات والذي برأيه يجب أن تنخرط فيها وتقف جنباً الى جنب مع الرجل يضعها امام حلين لا ثالث لهما اذ يقول : « والفتاة هنا اما تخضع فتنزوي ، او تتمرد وتتحدى وتجد نفسها في النهاية وحيدة وغير مقبولة عائلياً واجتماعياً » ولم اصادف يوماً نقابية ناشطة غير مقبولة عائلياً واجتماعياً بل بالعكس فهي محترمة ومقدرة من قبل زميلاتها وزملائها في المهنة وفي المجتمع .

اما بالنسبة للوائح الاحصائية الملحقة بالورقة فهي تظهر التمييز اللاحق بالمرأة العربية في مجال التعليم حيث تتفشى الامية بشكل رهيب بين النساء . وكنت أتمنى أن تحظى هذه الناحية - اي معالجة كيفية القضاء على آفة الامية في الوطن العربي - بدراسة خاصة ، او ندوة دراسية خاصة ، لأن الدراسة عن التعليم ومستقبله ليس لها علاقة بمكافحة الامية .

عايدة مطرجي ادريس : بحث قيّم تطرق بطريقة علمية دقيقة الى مختلف الجوانب التي تحيط بالمرأة العاملة في بلادنا العربية . ويهمني لفت النظر الى النقاط التالية :

١ - لا بأس من تشجيع المهن التي تتناسب وميول المرأة الطبيعية كالتدريس والتمريض والرعاية الاجتماعية والاعمال الادارية بمختلف فروعها (على أن تظل جميع فرص العمل الاخرى متاحة لها) وعلى أن تعتبر هذه المهن في اطار تقسيم للعمل العام . فبهذه النظرة المحددة نقيم هذه الاعمال التي لاحظ البعض أنها لم تخرج عن الاطار العام للاهتمامات النسائية وان تركها - بغالبيتها - وقفاً على المرأة يحطّ من قيمة هذه المهن كعمل اجتماعي رفيع في مجتمع ذكوري .

٢ - ولا بأس من اعادة الاعتبار للعمل المنزلي وتصنيفه جزءاً من العمل العام ، وتقدير الجهد الذي تبذله المرأة تقديراً مادياً وحتى مأجوراً الى جانب تقديره المعنوي . اما مردوده - في موجة الغلاء لليد العاملة والقليلة في مجتمعنا - فيمكن أن يكون مساهمة مهمة من المرأة في الدخل الاقتصادي للاسرة وبالتالي للوطن (خاصة في حال استحالة خروج المرأة للعمل في الخارج بسبب كثرة الاطفال او عدم تأهيلها) .

٣ - تأكيد الباحث على اهمية مؤسسة العائلة امر بالغ الخطورة في مجتمع ما يزال يقيم للاسرة

وزناً كبيراً . اذ لن يفيد المجتمع أن تتحسن اليد العاملة النسائية كمّاً ونوعاً على حساب المرأة .

٤ ـ ما الحل اذن ؟ عزوف المرأة عن العمل ؟ إن الضرورات النفسية (تأهيل المرأة ووصولها الى مرتبة علمية عالية) والضرورات الاقتصادية باتت تحتم مشاركة عمل المرأة في الدخل العام للاسرة . كذلك فإن استهلاك طاقاتها وتوزيعها على حساب راحتها امر باتت تشكو منه المرأة لقيامها بعمل مزدوج : في البيت كأي ربة اسرة وفي الوظيفة كأي زميل ذكر . انها مشكلة ينبغي حلها .

٥ ـ نوافق على تبني الحلول التي اقترحها الباحث وندعو الى دعمها من قبل المؤسسات النقابية والنسائية والسلطوية وأهمها :

ـ اشراك المرأة في عملية التخطيط، واتخاذ القرار في وحدات تابعة لمؤسسات التخطيط المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية .

ـ اتاحة الفرص امام المرأة لتولي مسؤوليات اكبر وتطوير قدرتها والاعتماد عليها بمهمات بحيث لا يمكن الاستغناء عن خدماتها .

ـ ايجاد فروع اقتصادية تؤدي الى اختصار العمل .

ـ مساعدة الرجل لها في المنزل .

ـ ايجاد شبكة واسعة لرياض الاطفال .

على أن هناك ملاحظة ينبغي ايرادها : ربما عجز دخل المرأة خارج المنزل عن تأمين بديل لها في البيت وفي رياض الاطفال وفي تأمين الاجهزة الكهربائية وفي الاستعانة بمأكولات جاهزة ومعلبة . . . الخ . ذلك أن توفير هذه الاحتياجات لا يمكن أن ينظر اليها خارج تخطيط اقتصادي عام يتناول المجتمع ككل وفق خطة سياسية تحدد هوية النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة وتعمل المرأة ضمن قوانينه .

الفصل العاشر

المرأة العربيّة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر

درّة محفوظ

أولاً : مشكلية عمل المرأة[1]

إذا اقتصرنا على ما يصرح به جل المسؤولين السياسيين ببلدان المغرب العربي حالياً في خطبهم الرسمية حول وضعية المرأة ، يذهب بنا الظن الى أن قضية التكفل بحاجاتها الخاصة والاستجابة لها ، قد انتهت أو هي في طريق الحل ، فمعظمهم يعترف بأن تحسين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة في الحياة القومية ابعد من الاهداف الاساسية للتنمية[2] . لكن اهمية هذا الالتزام في حاجة الى تقويم ، انطلاقاً من الاجراءات المحسوسة ، والسياسات الرامية الى ارتقاء حقيقي للمرأة ، وجعلها عضواً ناشطاً في نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكافىء . ذلك أن عمل المرأة قد اصبح مشكلاً اجتماعياً ، وموضوع جدال غالباً ما تكون المرأة غائبة عنه . وهذا الاهتمام ، لا يعود بالدرجة الاولى الى ارتفاع عدد النساء العاملات ، بل الى تغيير في طبيعة عمل المرأة .

لقد اشتغلت المرأة منذ القـدم في الصناعات التقليدية ، او في الحقول ، لكن هذه

---

(١) اكتفاؤ نا ببلدان المغرب العربي الثلاثة تونس والجزائر والمغرب ، لا يعني اهمالنا لليبيا وموريتانيا ، وإنما أجبرنا على ذلك لانعدام المعطيات الضرورية للقيام بدراسة شاملة .

(٢) نذكر وبخاصة : الجزائر ، **الميثاق الوطني الجزائري،** ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ ، حيث النهوض بالمرأة ينبع من مبدأ العدالة والمساواة ، وهو حاجة ضرورية تمليها جدلية التقدم والديمقراطية وبناء صرح البلاد بناء متناسقاً ، واعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق في جزائر حرة ، ثورية واشتراكية . كما أننا نشير الى احد خطب الرئيس بورقيبة العديدة والمخصصة للمرأة (تونس ، ٢٤ / ٦ / ١٩٦٦) ، حيث يقول : « إن قضية المرأة التي ينبغي تحقيق رقيها ، وجعلها عنصراً مفيداً في المجتمع ، شبيهة بقضية تحرير الوطن ، فكلتاهما تستوجب ارادة وحباً للغير وخطة منتظمة ومثابرة في العمل ، كما تتطلب الايمان واليقين بالانتصار رغم الانتكاسات الظرفية للكفاح . ولا يمكن للمجتمع أن يكون سليماً متوازناً ما دام نصفه ، وهو العنصر النسائي ، تحت السيطرة وعرضة للاستغلال والاهانة » .

الاعمـال حتى وإن كانت مؤجرة ، فإنها كانت تعتبر امتداداً لأنشطتها المنزلية و « لوظائفها الطبيعية » كالانجاب وانتاج الغذاء واللباس . وكان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة يقع حسب العلاقة الثنائية التالية : داخل البيت ـ خارجه ، وبمرور الزمـن اصبح هذا الاختلاف بين الجنسين يمثل ، خصوصاً في اذهان الرجال، تفاوتاً اوجدته القيمة الاقتصادية المسندة لعمل كل منهما . اما الظاهرة الحديثة والتي تبعث على الحيرة لحداثتها فتتمثل في دخول المرأة سوق العمل المدر للدخل، خارج البيت . فهذا النوع من النشاط النسائي ، يحرج لانه يستعير اشكالاً وظروفاً شبيهة بتلك التي عرف بها عمل الرجل ، ولأنه يكون في قطيعة مع النظم والقوانيـن التي حافظت على الفصل بين الرجال والنســاء في المراتب وانماط العيش .

وسنتناول في هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين عمل المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المؤثرة في ذلك .

إن ما نلاحظه ، هو أن من يريد القيام بدراسة حول العمل النسائي ، لا يسعه الا أن يأسف لانعدام المصادر السوسيولوجية والتاريخية . فعدا بعض الكتاب المتعاطفين مع الحركة النسائية ، والذين يتخذ اسلوبهم شكل المطالب والتنديدات الحماسية ، اكثر منه تحليلاً ونقداً دقيقين . إن جل المنظرين طرحوا العمل النسائي من نظريتهم العامة حول العمل . واعتبر هذا الموضوع في سوسيولوجية العمل ، موضوعاً هامشياً وغير جدير بالعناية . ولو أن بعض هذه الدراسات ، ركزت بين وجود علاقة متينة بين التنمية الاقتصادية ، وبين مساهمة المرأة في الدورة الاقتصادية ، ففي فترات الحركية الاقتصادية والتشغيل الكامل ، يلاحظ ارتفاع مستوى تشغيل المرأة وعكس ذلك ، ففي فترات الأزمـات ترى المرأة اول من يرجع الى البيت قسراً[٣] .

على أن العامل الاقتصادي ، وإن كان دوره أساسياً وحتمياً ، فإنه ليس مانعاً لعوامل اخرى ، ذلك أن المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسـية قد تحد من تأثيره حداً قوياً . وهذه المعطيات ، كانت غالباً ضد مساهمة المرأة مساهمة فعالـة في الحياة الاقتصادية بالبلدان العربية الاسلامية ، حتى وإن سارت الاصلاحات والارادة السياسية في هذا الاتجاه .

ثانياً : مكانة المرأة في المجتمع المغربي

يمكن لنا القول إن مكانة المرأة المغربية العربية عامة ، ومكانة المرأة الناشطة بصفة خاصة ، بالنسبة لاستغلالها في بلدانها ، ليست مختلفة اختلافاً كبيراً عن نظيراتها العربيات : فالدين يحتل مكانة عامة في هذه البلدان ، وتعاليم الاسلام تنظم الحياة الاجتماعية والسلوك الفردي . ولئن اعتبر القرآن أن منزلة الرجل ومنزلة المرأة متكاملتان من حيث الجوهر والأصل ، الا

---

(٣) هذه احدى الخلاصات المهمة التي ذكرتها ايفلين سولورو في كتابها « تاريخ وسوسيولوجية العمل النسائي » حيث درست عمل المرأة في بلدان اوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . انظر :
Evelyne Sullerot, *Histoire et sociologie du travail féminin* (Paris: Gonthier, 1968).

أن الوضع القانوني للمرأة المسلمة ، يبقى بعيدا عن المساواة بين الجنسين[٤] .

إن اقصى ما تعترف به الشريعة للمرأة على الصعيد الاقتصادي هو حقوقها في المهر ، والاحتفاظ برزقها . اما فيما يتعلق بالارث فللرجل مثل حظ الانثيين . لكن هذه الحقوق ، لا يتم التقيد بها واقعياً فنلاحظ العديد من الاسر تسعى بواسطة التربية والزواج الى اقناع المرأة بعدم المطالبة بنصيبها وعدم فرض القسمة . ويضاف الى هذا بعدٌ آخر له طبيعة اجتماعية ، ويبرر من خلاله تهميش المرأة في الحياة الاقتصادية . وهذا البعد ، هو النظام الابوي الذي تقوم عليه التركيبة الاجتماعية . إن التنظيم الاجتماعي لبلدان المغرب الثلاثة يعتبر ابوياً أساساً ، فيعطي للرجل النفوذ المطلق ، سواء أكان في الاسرة ام في المجتمع . وقد جاءت الشريعة الاسلامية لتدعم هذا التنظيم بتكريس تقسيم العمل بين الجنسين . فواجب الرجل اعالة المرأة ، والعمل لفائدتها ومقابل ذلك على المرأة طاعته والخضوع له .

وهكذا فإن « مؤامرة ممتدة الجذور ، عبر الحقب والقرون ، تارة سلبية وتارة نشطة ، متكونة من الصمت والرفض ، من العقلنة الشكلية ، ومن القمع لعبت شيئاً فشيئاً وبنجاعة ضد المرأة العربية فأبعدتها عن الحياة العامة ، وأرجعتها الى البيت وحرمتها من الملكية ، وقتلت فيها كل روح مبادرة ، ولم تعترف لها في نهاية الامر بابسط الحقوق »[٥] .

وبدخول الاستعمار بلدان المغرب ، تونس ، المغرب والجزائر ، ازدادت حدة الفوارق على اختلاف انواعها . واذا استثنينا بعض مظاهر الحداثة الخادعة في المدن خاصة ، فإن النهج العام كان يسير باتجاه تهميش دور المرأة في الحياة الاجتماعية . وعلى الرغم من وجود مفكرين ومصلحين ونقابيين ومناضلين ، سواء في الجزائر او تونس او المغرب قد تعرضوا الى قضية تحرير المرأة ، الا أنها بقيت تعاني الجهل والفقر وعدم المساواة .

ففي تونس نشر الطاهر الحداد وهو نقابي ومتحمس للحركة النسائية ، سنة ١٩٣٠ كتابه « اسرتنا في الشريعة والمجتمع » يوصي فيه الحداد خاصة بتعليم البنات وفق اساس قومي يحدد برامجه . كما يرى ، وجوب تدريب المرأة على مهنة حتى تضاعف مداخيل العائلة ، وحتى تعيش محترمة الجانب ، كريمة في حال الترمل او الطلاق . وهو يدعو كذلك الى مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية . ويعتبر الحداد من الأولين الذين دعوا الى رفع الحجاب ، باعتباره رمز خضوع المرأة وانقيادها . لكن افكار الطاهر الحداد ، لاقت معارضة عنيفة من قبل سلطات الاستعمار التي رأت في مطالب تحرير المرأة ، خطوة اولى نحو المطالبة بتحرير الوطن، كما لاقت هذه الأفكار مقاومة واستنكاراً من طرف « الناطقين الرسميين باسم الاسلام » وهم شيوخ الزيتونة الذين كانوا يرون في كل حركة نسائية خطراً نتيجته « ذوبان الشخصية الوطنية . . . » .

---

(٤) انظر : عبد الوهاب بوحديبة ، « مكانة المرأة في الاسلام ، » في : اسباب الوجود (Raisons d'être) (تونس : مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٠) (بالفرنسية) .

(٥) المصدر نفسه .

أما في المغرب ـ قبل الاستقلال ـ فقد اهتم المسؤولون بضرورة ادماج المرأة في عملية التنمية . ففي سنة ١٩٤٥ ، وفي حديثه عن مشاكل تعليم البنت ، وتكوينها ذكر المغفور له محمد الخامس : « لا يمكن لأمة أن تعيش ونصفها مشلول » . وإذا تفحصنا الوضع في الجزائر ، لاحظنا أن تاريخها لا ينفصل عن تاريخ المناضلات : حضريات ، بدويات ، طالبات ، امهات ، طبيبات . . . وقد شاركن منذ البدء في المقاومة على اختلاف اشكالها[٦] وبخاصة في الكفاح المسلح ، مما دفع بعضهم الى القول : « إن المقاومة بالجزائر كانت دائماً مختلطة » . وإن « المرأة الجزائرية قد اكتسبت حقها المدني باتم معنى الكلمة ، وذلك بفضل مساهمتها النشطة في تسيير البلاد »[٧] .

بعد هذا العرض السريع ، والجزئي حول مكانة المرأة ، ودورها الاجتماعي الاقتصادي قبل الاستقلال لنا أن نضع السؤال التالي : كيف تبدو وضعيتها اليوم ؟ سنركز في اجابتنا عن هذا التساؤل ، على مدى مساهمة النساء في الحياة الاقتصادية . لاننا نفترض أن المرأة تكتسب بالعمل اساساً القدرة ، والسلطة في العائلة والمجتمع ، كما يتسنى لها المشاركة بصفة فعلية ، في القرارات وفي تحمل المسؤولية .

ثالثاً : عمل المرأة في المغرب العربي الكبير

١ ـ الجوانب النظرية

إن الاحصاءات الخاصة حول عمل المرأة في البلدان المغربية ، وكذلك شأنها بالنسبة للبلدان العربية ، تدل على ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي . وإذا أجرينا فحصاً حول نسب اشتغال النساء ، لوجدنا ما يلي : ١٨,٩ بالمائة بتونس ، ٨ بالمائة بالمغرب ، ٤,٦ بالمائة بالجزائر[٨] . والملاحظة النظرية الرئيسة التي ينبغي ابداؤها ، تتصل بتقويم النشاط الاقتصادي للمرأة وتعريفها . فالاحصاءات الرسمية تعتبر ـ شخصاً مشتغلاً زمن تعداد السكان ـ كل من يمارس شغلاً ، يدر عليه دخلاً (سواء بأجر او بغيره) على أننا اذا قمنا بدراسة حول العمل النسوي ادركنا أن الهفوات والتصنيفات وحتى المفاهيم ليست حيادية . فتوجد نزعة مثلاً تقلل من الوزن الحقيقي للنساء العاملات في القطاع الفلاحي[٩] .

---

(٦) سنشير الى القارىء بالرجوع الى شهادات آسية الجبار في :

Assia Djebar, *Femmes d'Alger dans leur appartement* (Paris: Des femmes, 1980).

(٧) نقلاً عن : نادية عيناد ـ ثابت ، « مساهمة الجزائريات في حياة البلاد ،» في :

Christiane Souriau, ed., *Femmes et politique autour de la Méditerranée* (Paris: L'Harmattan, 1980).

(٨) اعتمدنا على : تعداد ١٩٧٥ بالنسبة لتونس ، وتعداد ١٩٧١ بالنسبة للمغرب وتعداد ١٩٧٧ بالنسبة للجزائر .

(٩) كان عدد العاملات بالفلاحة في تونس ، يقدر خلال تعداد عام ١٩٦٦ ، بـ ٦٥٠٠٠ امرأة ؛ في حين أن التحقيق حول العمل الفلاحي الذي جرى سنة ١٩٦٢ يذكر ، أنه توجد ٢٥٠ ٠٠٠ امرأة مشتغلة . وكذلك فإن دراسة للتثبت اجريت بالمغرب ، اثر تعداد عام ١٩٧١ ، بينت أن ٤٥ بالمائة فقط من النساء هن ربات بيوت .

وغالباً ما تتجاهل الاحصاءات من يعملن في بيوتهن كاللاتي يشتغلن بالصناعات التقليدية . والانتقاد المهم الموجه لهذه الاحصاءات ، هو أنها تنظر نظرة منقوصة لدور المرأة في الحياة الاقتصادية ، عندما لا تهتم بالعمل النسوي الا من حيث كونه عملاً بمقابل او مؤجراً . إن العمل المنزلي ، باعتباره يدر دخلاً لا يعتاش به ، ولا يحظى بالتعليل . لهذا نرى الاحصاءات تضع ضمن صنف « نساء بالمنزل » اعداداً كبيرة : ٣,٦١٧,٤٠٧ بالجزائر ، ١,١٠١,٠٩٠ بتونس اعمارهن اكثر من ١٥ سنة ، وهن لسن مشتغلات ولا عاطلات .

وتوجد محاولات تحليل جديدة تسعى الى استخراج خصائص العمل المنزلي(١٠) . وهي تؤاخذ التحليل الاقتصادي الكلاسيكي على اخراجه العمل المنزلي من العمل الاقتصادي ، وحتى من الحقل الاقتصادي عامة مع الاعتراف له بدور مهم في المحافظة على قوة العمل . ومن الفرضيات المقدمة لتفسير هذه الظاهرة ، هو أن الوضع الهامشي للعمل المنزلي يفصل بالفعل بين قوة العمل المؤجر ، وقوة العمل المنزلي . ولقد انحصرت قوة العمل النسوي في العمل بالبيوت وتركزت عليه ، وذلك لاسباب تاريخية . وهذه الخاصية تجعل العمل يفقد قيمته التسويقية . ولتقويم هذا العمل « المجاني » ينبغي القيام بتحقيقات منتظمة ، وشاملة حول استعمال المرأة اوقاتها في فترات مختلفة واماكن مختلفة(١١) .

وبعد ما عرضنا الحدود النظرية لهذا العمل ، لنا أن نشير كذلك الى الحدود التي تفرضها المقارنة بين بلدان المغرب الثلاثة . فنظراً الى أن الاحصاءات اداة موجهة لرجل التخطيط ، ولرجل السياسة فهي شديدة الصلة بالخصائص السياسية والاقتصادية لكل بلد . لذلك ، فإن المقارنات صعبة او سطحية ومثال ذلك ، أن الصنف المعبر عنه بـ « النساء بالبيت » يضم بالجزائر النساء المشتغلات جزئياً . بينما الامر مختلف بالنسبة لتونس والمغرب . وبما أن الاحصاءات ليست موضوعة على الاسس نفسها ولا بالاصناف نفسها ، فإننا نفضل أن نقدم التطور الحديث للعمل النسائي في كل بلد من بلدان المغرب على حدة .

٢ ـ عمل المرأة في المغرب الأقصى

نذكر أنه تكونت لدينا فكرة اولية عامة ، عن العمل النسائي في المغرب الأقصى من

---

(١٠) نذكر منها محاولة فتحية حقيقي ، « العمل النسوي ، الشغل المؤجر والعمل المنزلي ،» في : اعمال الايام الدراسية والتفكير الخاصة بالنساء الجزائريات ، ايار / مايو ١٩٨٠ ، وكذلك محاولة كريستيان بالوا ، في : Cristian Palloix, *Travail et production* (Paris: Maspéro, 1978).

(١١) لقد اثبت أن العمل الذي تنجزه النساء في البيت ، يمثل ما لا يقل عن ٤٠ بالمائة من الدخل القومي العام في الولايات المتحدة .وربما تكون هذه النسبة ارفع في الانظمة الاقتصادية الاقل خضوعاً للعملة . أما في البلدان النامية ، فإن الانتاج الغذائي واعداد الأغذية وخزنها هي من عمل المرأة ، وكذلك فإن تسويق ما زاد عن الحاجة يمثل احياناً ٥٠ بالمائة من الانتاجية القومية . أنظر : « وضعية النساء وهناء الاطفال ،» في : *Carnets de l'enfance* (UNICEF), no. 49 / 50 (1980).

خلال نسبة النساء العاملات والبالغة ٨ بالمائة حسب احصاء ١٩٧١[١٢] . فالنساء المشتغلات يمثلن ١٥,٢ بالمائة من جملة اللاتي في سن العمل (١٥ سنة فما فوق) . فمن الواضح ، أن هذه الأرقام تبين أن اندماج المرأة المغربية في الحياة الاقتصادية ، ما زال محدوداً . كما يلاحظ أن وضع المرأة المغربية في الواقع ما زال مختلاً رغم أنها لا تعتبر الآن قاصرة ، كما كان الشأن قبل الاستقلال . فالتشريع المغربي يساوي بين الرجل والمرأة امام القانون ولا يوجد تمييز قوامه الجنس (حق الانتخاب ، حق الاضطلاع بكل الوظائف . . .)

لا شك في أن انخفاض نسبة التعليم بين الفتيات ، يفسر جزئياً ضعف وجود النساء في سوق الشغل . فنسبة الامية على الصعيد الوطني تبلغ ٧٦ بالمائة ، وتصل الى ٨٦ بالمائة لدى النساء ، و ٩٨ بالمائة بالنسبة للريفيات . والجدير بالذكر أيضاً أن ما يزيد عن نصف الاطفال في سن الدراسة لا يؤم المدارس (نسبة التعليم ٤٤ بالمائة) . وفي بدء التعليم الابتدائي بلغت نسبة الفتيات المرسمات (المسجلات) ١٥ بالمائة على المستوى الوطني ، و٥ بالمائة بالوسط الريفي[١٣] . ومما يزيد الامر خطورة ، هو أن ٦٥ بالمائة من المواطنين المغاربة يقيمون في الريف .

من الخطأ تفسير محدودية الدور الاقتصادي للمرأة المغربية ، بالخصائص الاجتماعية الثقافية للنساء المغربيات وحدها ، او بثقل التقاليد والمواقف التمييزية ، اذ يضاف الى كل ذلك مميزات سوق الشغل وبخاصة البطالة . وفعلاً لقد تضاعف عدد النساء الباحثات عن شغل حسب المعطيات الرسمية عشر مرات ، ما بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، وبلغت نسبة البطالة النسائية ٢١ بالمائة من مجموع العاطلين عن العمل سنة ١٩٧١ بعدما كانت تمثل ٢ بالمائة . وإن ارتفاع البطالة بين النساء كان اكثر وضوحاً في المدن ، ما دامت امرأة من اصل خمس ، ذكرت أنها عاطلة عن العمل ، يضاف الى ذلك أنهن نساء في مقتبل العمر : ٤٥ بالمائة منهن راوحت اعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة ، واغلبهن يبحثن عن اول شغل في حياتهن واكثر من النصف (٥٧ بالمائة) لهن مستوى تعليمي معين[١٤] .

ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن المرأة المغربية قد تطورت حيث لم تعد تقبل ابعادها عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فهي تقتحم سوق الشغل ولكن النظام الاقتصادي عاجز عن الاستجابة لطموحاتها . وبالاضافة الى النساء اللائي لا يجدن عملاً ، فإن المشتغلات شابات

---

(١٢) كما ورد في : International Labor Office, *Statistical Yearbook*. وتبلغ نسبة النساء العاملات في الوسط الحضري ١٧ بالمائة ، ونسبة العاملين من الذكور ٧٦ بالمائة . انظر : « التحقيق عن الشغل في الوسط الحضري ، ١٩٧٦» .

(١٣) انظر : « النهوض بالمرأة المغربية وادماجها في مسيرة التنمية ،» .

(١٤) من الجدير بالذكر أن الحائزين على شهادة تعليم من بين طاقة الانتاج معرضون للبطالة اكثر من غير الحائزين على أيّ شهادة ، فالنسب ، بالتتالي ، هي : ٩,١ بالمائة و ١٤ بالمائة . انظر : « التحقيق عن الشغل في الوسط الحضري ، ١٩٧٦ » .

ايضاً (٤٤ بالمائة) منهن دون الـ ٢٥ سنة وان عدداً منهن في المراكز الحضرية ، لم يتجاوزن بعد مرحلة الطفولة . لقد اثبت تحقيق عام ١٩٧٦ حول الشغل بالوسط الحضري ، أن ٥ بالمائة من الفتيات اللائي تراوح اعمارهن بين ٧ و ١٤ سنة يشتغلن ، وجلهن عاملات في المنازل (٨٥ بالمائة) او بقطاع النسيج ، والصناعات التقليدية . ففي تلك السن ، لم تنضج قابلياتهن الجسدية بعد ، وحري بهن أن يكن على مقاعد الدراسة[١٥] .

من ناحية اخرى ، فإن المرأة المغربية باعتبارها تتزوج في سن مبكرة نسبياً[١٦] نراها تنزع الى التخلي عن نشاطها المهني عندما تتزوج ويتبين ذلك من انخفاض نسبة المشتغلات، ما بين ٢٥ و ٣٥ سنة . كما تقل مساهمة المرأة في الحياة العملية او تعظم بحسب حالتها الشخصية . فنسب النشاط في الوسط الحضري هي التالية :

غير متزوجات	٩ (٪)
متزوجات	٨ (٪)
ارامل	٢٣ (٪)
مطلقات	٤٦ (٪)

إن اعلى نسبة من المشتغلات نجدها بين النساء المطلقات والأرامل ، ويعني ذلك أن المرأة لا تشتغل إلاّ تحت ضغط المتطلبات الحياتية ، ولا سيما عندما لا يكون لها زوج ينفق عليها . وبعكس ذلك ، بمجرد أن يحقق الزوج دخلاً كافياً لاعالة اسرته ، يعمد الى سحب زوجته من ميدان العمل المهني . وفعلاً ، فإن مقارنة الاسر التي للزوج فيها شغل قار (العمل الدائم) والاسر التي ليس له بها شغل قار ، تفضي الى أن « من أهم مشاغل رب الاسرة عندما يحصل على شغل قار ، أن يخضع للنمط الاجتماعي السائد لدى البورجوازية الصغيرة ، حيث يعد عمل المرأة غير ذي اعتبار باستثناء التوظيف والتدريس »[١٧] . وتشتغل النساء أساساً في الفلاحة (٣٧,٨ بالمائة)[١٨] فيخضعن للتشغيل المتقطع (العمل المؤقت) ولضعف الاجور ، ولظروف عمل اشد من

---

(١٥) توزع الفتيات اللائي تراوح سنهن بين ٧ و ١٤ سنة والبالغ عددهن ٦٢٣١٥٠ على النحو التالي : ٣٠٣٤٣ يشتغلن (٥ بالمائة) - ٣٧٣٩٠٩ تلميذات (٦٠ بالمائة) - ٢١٨٨٩٨ خارج المدرسة ولا يشتغلن (٣٥ بالمائة) .

(١٦) يتربص الزواج المبكر بالفتيات منذ سن البلوغ ، ابتداء من سن ١١ - ١٢ سنة ، احياناً . وذلك يساهم في الحد من حظ التلميذات في الالتحاق بالمدارس الثانوية . فقد اثبتت دراسة حول تعليم البنات في منطقة الناظور أن ٣٥ بالمائة من الاولياء يفكرون في تزويج بناتهن عندما يبلغن من العمر ما بين ١٢ و ١٥ سنة ، و ٣٨ بالمائة عندما يبلغن ما بين ١٥ و ١٨ سنة . انظر : السباعي دريسي علي ، تعليم البنات في المغرب الاقصى ، ١٩٧١ - ١٩٨٠ .

(١٧) فرانسواز ناجي - بوشانين ، « ضعف التشغيل والاستهلاك في بلدان المغرب ، » في : ملتقى الديموغرافيا المغربية ، ٤ ، ١٩٨٠ .

(١٨) وفق تعداد ١٩٧١ .

ظروف الرجال . لذلك تهجر النساء الريف عندما تتاح لهن الفرصة للبحث عن عمل صناعي بالمدينة .

إن تقسيم العمل بالريف اقل وضوحاً منه بالمدن فالمرأة تنجز اعمالاً خارج المنزل وداخله ، ولعل هجرة النساء من الارياف الى المراكز الحضرية ، تساهم في غلغلة فكرة عمل المرأة بين الاوساط الحضرية باعتبار المرأة عاملاً اقتصادياً يفرض خدماتها في سوق الشغل مثلها مثل الرجل(١٩) . وان النساء اللائي ينزحن من الريف الى المدينة بسبب حدة ازمة البطالة والفقر ، لا يحالفهن الحظ لانهن لا يجدن بدأ ـ بالمراكز الحضرية ـ من قبول اعمال قليلة الاهمية كاعوان خدمات وعاملات ، وعاملات يوميات وهي اعمـال جعلت دور المرأة بالنسبة الى الانتاج ثانوياً . فالتحقيقات التي اجريت في الوسط الحضري اثبتت فعلاً أن النساء العاملات ، ليس لهن الحظوظ المهنية نفسها التي يتمتع بها الرجال .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) أن أكثر من نصف النساء المشتغلات في وسط حضري ، إنما يشتغلن عاملات وعاملات يوميات (٥٥,٩ بالمائة) . وتنطبق هذه الملاحظة في الحقيقة ـ ولكن بدرجة أقل ـ على الرجال أيضاً . ونشير أيضاً الى أن الأعمال التي تعرض أكثر فأكثر على النساء الراغبات في شغل هي من هذا الصنف(٢٠) تماشيا مع نمو صناعة النسيج

جدول رقم (١)

توزيع السكان النشطين المشتغلين بوسط حضري حسب المهنة والجنس (نسب مئوية)

المهنـــة	اناث (٪)	ذكور (٪)	المجموع (٪)
١ ـ المهن الحرة والعلمية والتقنية وما شابهها	٦,١	٧,٧	٧,٣
٢ ـ التجارة	٢,٧	١٨,٥	١٣,٦
٣ ـ كوادر الادارة والموظفين وما شابههم	٥	٦,٦	٦,١
٤ ـ المستخدمون المتخصصون بالخدمات	١٩,٦	١١,٦	١٤
٥ ـ ٦ ـ الفلاحة وتربية الماشية والغابات والصيد البحري والصيد وما شابه ذلك . .	٧,٩	٧,٤	٧,٥
٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ العمال ، والعمال اليوميون غير الفلاحين	٥٥,٩	٤٢,٧	٤٦,٦
١٠ ـ اشخاص لا يمكن تصنيفهم مهنياً	٢,٧	٥,٥	٤,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسب من : « التحقيق حول الشغل في الوسط الحضري ، ١٩٧٦» .

(١٩) تبرز هذه الفكرة من خلال دراسة اجريت بعد تحقيق في صافي ، اهم ميناء عالمي لصيد السردينة حيث تعمل ١٠ ٠٠٠ امرأة موسمياً، انظر : هـ . شلبي ، « عمل المرأة والتصنيع ،» في : ملتقى الديمغرافيا المغربية ، ٣ ، تونس ، ١٩٧٨ .

(٢٠) جاء في تعداد سنة ١٩٧١ أن ٣٠,٤ بالمائة من النساء المشتغلات في وسط حضري انما يشتغلن عاملات وعاملات يوميات .

والصناعات الغذائية . فالامر يتعلق إذن باعمال لا تتطلب الا حداً أدنى من الاختصاص وتوفر عادة اجوراً ضعيفة بالاضافة الى انها اعمال غير قارة .

وإن لم تشتغل المرأة المغربية عاملة او عاملة يومية ، فإنها تعمل متخصصة بالخدمات ويشمل هذا الصنف في الحقيقة الخادمات خاصة (٦٢,١ بالمائة) وعاملات المنازل وحارسات العمارات والطباخات وخدمات اخرى من الصنف نفسه . ولا نجد الا نسبة ضئيلة من النساء في المهن التي تتطلب اختصاصاً (٦,١ بالمائة) ويوجدن خاصة بقطاع التعليم كما نجد ايضاً طبيبات ومحاميات ومحللات في المختبرات ، غير ان عددهن محدود . فما هو إذاً الوضع المهني لهؤلاء النساء العاملات ؟

وباستثناء الفلاحة ـ حيث يتمثل دور المرأة في مساعدة العائلة ـ فإن اكثر من نصف النساء العاملات في وسط حضري يتمتع باجر قار (٥٤,٥ بالمائة) . الاّ أن الشغل في المغرب الاقصى ما زال يسوده الطابع التقليدي ، لذلك نجد عدداً لا بأس به من النساء ، يشتغلن « مستقلات » (٣١,٢ بالمائة) وعدداً آخر يشتغل معينات عائليات او « متربصات » (١٣,٧ بالمائة) : يعملن في الخياطة او التطريز او صناعة التريكو بالمنازل او بائعات متجولات او « متربصات » بمراكز الصناعات التقليدية لصناعة الزرابي (المساند) . وفي مثل هذه الحالات ، ليس لهن حظوظ كبيرة في أن يصبحن بدورهن مشغلات (حسب تعداد سنة ١٩٧١ نجد أن ٠,٦ بالمائة من النساء مقابل ٥,٧ بالمائة من الرجال في الاوساط الحضرية ، ينتمون الى هذا الصنف) .

من كل ما سبق يمكننا استخلاص نتيجة اولى : لئن احتاج سوق الشغل اكثر فأكثر لليد العاملة النسائية ، فإن الاعمال المعروضة على النساء بقيت في مجموعها لا تستجيب ، كما ينبغي لطموحاتهن في الارتقاء الاجتماعي والمهني .

وبعض النساء يهاجرن الى بلدان اخرى بحثاً عن عمل عندما يعوزهن ذلك في المغرب ، اما بصحبة ازواجهن او بمفردهن ، لذلك نجد سنة ١٩٧٥ بفرنسا ١١١٠٤٥٠ شخصاً من المغرب العربي منهم ٢٦٠,٠٠٠ من المغرب الاقصى ، ومن بين هؤلاء نجد ١٤٢,٦٨٠ رجلاً نشطاً و ٩٥٧٥ امرأة نشطة[٢١] . إن النساء المغربيات يعملن اكثر من التونسيات والجزائريات ، وحتى إن بقيت مساهمتهن في الحياة النشطة دون مساهمة غيرهن من الاجنبيات ، فإنهن يعملن اكثر من النساء المغربيات الباقيات بالبلد . ولعل هذا « النشاط الزائد » نسبياً يفسر الانتقاء الذي تحدثه الهجرة : فاللائي يهاجرن هن الاكثر حيوية والاكثر رغبة في العمل ، وقد اثبتت الدراسات التي اجريت في البلدان المضيفة وخصوصاً في فرنسا ، أن المغربيات يعملن خادمات او عاملات او عاملات لهن بعض الاختصاص[٢٢] .

---

(٢١) حسب معطيات المعهد القومي للاحصاء والهجرة كما وردت في : ميشال الابراهيمي ، « المواطنون المغاربة النشطون في فرنسا سنة ١٩٧٦ ،» في : ملتقى الديمغرافيا المغربية ، ٤، ١٩٨٠ .

(٢٢) مرجعنا في ذلك خاصة : نساء ومهاجرات .

وخلاصة القول ، إن كثيراً من النساء في المغرب الأقصى قد تمكَّنَّ من الحصول على شغل خارج البيت مقابل اجر ، ولكن المكانة الاجتماعية المهنية التي اعطيت لهن ، ظلت دون ما أعلن عنها رسمياً بكثير ، وليس من شأنها أن تساهم في تحسين وضع المرأة . إن تحجر التقاليد ، والعقلية المحافظة ، يحدان من مساهمة النساء المغربيات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . فالقيود المفروضة على التعليم ، والمكانة الاجتماعية المهنية المتدنية ، لا تساعدان المرأة المغربية على المساهمة مع الرجل المغربي في تشييد مجتمع عصري متطور .

إن الاختيارات الاقتصادية والسياسية ، هي سبب الحاجة لليد العاملة النسائية الشابة ، وغير المختصة اللازمة لتطوير قطاع التصدير . فقد راهن المغرب مثلما راهنت تونس على صناعة النسيج ، والصناعات الوسيطة لحل مشكلة البطالة . وعلى الصعيد الوطني ايضاً ، اختار رأس المال الوطني الاستثمار في السياحة والبناء ، حيث تسهل المضاربة . وبذلك يتضح ان التجاء السلطة ليد عاملة ملائمة تستجيب للحاجات الجديدة للبلاد ، وليس مرده رفع شأن المرأة بقدر ما هو تلبية حاجات للسوق العالمية .

٣ ـ عمل المرأة في تونس

بعد الاستقلال ساهمت عدة عوامل في تدعيم عمل المرأة ، ومن اهم هذه العوامل نذكر تطور الادارة ، والخدمات الاجتماعية ، ونمو مراكز العمران تدريجاً ، وتعليم الفتيات ، لذلك وضع المشترع ترتيب تنظيم العلاقات المهنية ، وتيسر دخول المرأة سوق الشغل وحمايتها صحياً . فقد بادر التشريع التونسي بتحرير المرأة في اطار الاسرة ، وعلى صعيد الحياة العامة ، باصدار مجلة الاحوال الشخصية في ١٣ آب / اغسطس ١٩٥٦[٢٣] وقد مكنها ايضاً من الاستقلال القضائي[٢٤] ، كما اقر الدستور أن « كل المواطنين متساوون في الحقوق ، والواجبات وهم سواء أمام القانون » .

ونجد في قانون الشغل العزم نفسه على جعل المرأة مواطنة كاملة الحقوق ، وذلك خلال صنفين من الاجراءات : المصادقة على اتفاقيات دولية تتعلق بالمرأة العاملة ، واصدار مجلة الشغل بمقتضى قانون ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٦٦ التي تضمن التساوي بين الرجل والمرأة . إن اهم بنود المساواة هي :

ـ مساواة امام حق الشغل المعترف به لكل الاجزاء دون تمييز . فالنصوص نفسها تنظم

---

(٢٣) لمزيد من المعلومات ، انظر : نزيهة الاكحل ـ عياط ، المرأة التونسية ومكانتها في القانون الوضعي ([تونس]: دار العمل ، [١٩٧٨]) (بالعربية والفرنسية) .

(٢٤) ينص الامر الصادر في ٣ / ٨ / ٥٦ في مجلة العقود والالتزامات على أنه « يعد راشداً بمقتضى هذا القانون كل شخص من جنس الذكور والاناث بلغ من العمر او فاق العشرين سنة » . اما النص القديم فيعتبر « راشداً كل شخص من جنس الذكور تجاوز ١٨ سنة . . ويبقى الشخص من جنس الاناث تحت الوصاية الى موفى سنتين بعد زواجه » .

العلاقات بين اصحاب العمل والأجراء رجالاً كانوا أم نساء .

ـ مساواة في ممارسة المهن نفسهـا باعتبار الشروط المطلوبة من الرجل والمرأة هي واحدة وخصوصاً الشهادات .

ـ للمرأة حرية الانتهاء الى النقابات وممارسة انشطة نقابية . كما اعترفت مجلة الشغل للمرأة العاملة (سنة ١٩٦٦) بحقوق اخرى ، مثل عطلة الولادة ، وساعات الرضاعة وقاعاتها (بالمؤسسات التي تشغل خمسين امرأة على الاقل) .

وصدرت نصوص اخرى هدفهـا تنظيم العـلاقات المهنيـة ، وتجنب مختلف انواع التجاوزات ، نخص بالذكر منها القانون المتعلق بوضع عمال المنازل (١٩٦٥) ، فهذا الصنف من العمال المتكون اساساً من النساء ، اصبح ذا اهمية متزايدة نظراً لتزايد عدد النساء المشتغلات خارج المنزل . فالعائلات تنتدب نساء او فتيات صغيرات في الغالب للقيام بالاشغال المنزلية ومن بينها رعاية الاطفال . فقد حدد ذاك القانون هذا الصنف من العمل وضبط شروط الانتداب في ذلك ، انه منع تشغيل الفتيات اللائي يقل عمرهن عن اربع عشرة سنة ، ولكنه سمح بتشغيل البنات اللائي يراوح عمرهن بين١٤ و ١٨ سنة ، وذلك بعد اعلام وزارة الشؤ ون الاجتماعية ، ولا توافق الوزارة الا بعد اجراء تحقيق اجتماعي حول المشغل . ويحتم القانون نفسه على ادارة المشغل تأمين حقوق العاملة ويحدد شروط الطرد والعقاب . أما الوظيفة العمومية فمفتوحة حسب النصوص في وجه الرجال والنساء على حد سواء ما دامت تلك النصوص ، لا تميز بين الجنسين في تطبيق القانون الاساسي . وهذه اللمحة عن قانون الشغل ، تعطينا فكرة عن مكانة المرأة قانونياً في عالم الشغل ، ولكن السؤ ال الذي يطرح حول هذا المجال هو التالي : الى اي حد تتجسم مبادىء المساواة والحريـة التي تقرها النصوص في الواقع بحقوق وامتيازات فعلية ؟ وما هو واقع المرأة في عالم الشغل ؟

من الواضح أن بعداً اجتماعياً كاملاً يدخل بين الوضع القانوني والوضع الفعلي ، وهذا البعد الاجتماعي يتميز بالتحجر تجاه كل تغيير او تجديد ، سواء من حيث النظرة الاجتماعية والافكار المسبقة والقوالب الجامدة ، تجاه عمل المرأة ، وهي مشتركة بدرجات متفاوتة بين بلدان المغرب الثلاثة . ومما يزيد مقاومة التغيير عمقاً ، أن دخول المرأة الى الشغل خارج المنزل ، انما يحدث ضمن مجتمع يطغى عليه الطابع الابوي التقليدي حيث يخضع تمثل الشغل للتقسيم التقليدي بين الجنسين .

والعامل الآخر وربما الأهـم الذي يساهم في الحفاظ على التفاوت بين الوضع القانوني والوضع الفعلي للنساء في عالم الشغل ، هو السياسة الاقتصادية المتبعة في تونس وبخاصة خلال العشرية الماضية . فبعد تجربة التعاضد والتخطيط الموجـه التي اعتبرت نتائجها سلبية اتجهت البلاد بعد سنة ١٩٧٠ نحو وجهة اقتصادية تحررية ، مع محاولة الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للفترة السابقة . وتتميز هذه السياسة باختيارين رئيسيين : الرهان على التصنيع وتنمية القطاع الخاص . لقد واصلت الدولة تسيير القطاعات الاساسية الكبرى وتنظيمها ، وهي قطاعات

تتطلب تمويلات ضخمة ولا تشغل كثيراً منها ، المناجم والطاقة والنقل ، وتشجع في الوقت نفسه سيطرة القطاع الخاص على وسائل الانتاج ، لذلك نجد القطاعات الأكثر احداثاً لمواطن الشغل بيد القطاع الخاص الذي تقدم له الدولة تشجيعات مهمة حتى ينجز مهمتين انيطتا بعهدته ، هما تصنيع البلاد ، وحل مشكل البطالة . ذلك أن البطالة وخصوصاً في صفوف الشباب قد تفاقمت ما دام عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف ثلاث مرات خلال عشر سنوات[٢٥] .

هذان « الضغطان » يلجأ اليهما ايضاً لتبرير اختيار آخر ، ناتج عن الاقتصاد الليبرالي وهو فتح البلاد لرؤوس الأموال الاجنبية ، وتركيز مؤسسات اقتصادية اوروبية على الساحة الوطنية . ولتيسير ذلك ، صدرت نصوص تشريعية جديدة ، كان همها « ايجاد حلول سريعة لمشاكل التشغيل ونقل التكنولوجيا بتطوير انتاج السلع الاجنبية محلياً والصناعات التصديرية » وقد اسند قانون نيسان / ابريل ١٩٧٢ وقانون ١٩٧٤[٢٦] امتيازات جبائية ومالية مهمة مما جعل تونس تنعت بكونها « جنة جبائية واجتماعية جديدة للمستثمرين الاجانب » .

في الواقع لم تعط تلك التشريعات نتائجها المرجوة . فباعتبارها تنتج اساساً للتصدير كان تصريف انتاجها غير خاضع لارادة تونس . يضاف الى كل ذلك ، أن الوضع المهني لنسبة مهمة من الاجراء غير قار ، او انهم مهددون في كل لحظة بالبطالة ، دون أن يكونوا قد اكتسبوا اي تكوين مهني . غير أن اهم التبعات ، تتمثل في كون المؤسسات المحدثة في اطار هذا القانون ، ينحصر جلها في قطاع النسيج ، حيث نجد فيه ٨٠ بالمائة من مجموع مواطن الشغل المحدثة . ويشغل هذا القطاع أساساً يداً عاملة نسائية شابة غير مختصة في معظمها وهي محبذة خصوصاً لانضباطها ولكونها لا تطالب رفع اجورها اسوة بمثيلتها في اوروبا .

وفي نهاية الامر ، يمكن تنزيل التفاوت بين قوانين الشغل عامة ، وتلك المتعلقة بتشغيل المرأة وخصوصاً من ناحية وواقع الاجراء ، رجالاً ونساء ، ومن ناحية اخرى ضمن هذا السياق الاجتماعي والاقتصادي ، وفي اطار علاقات اجتماعية وثيقة الارتباط بعلاقات انتاج يسودها النمط الرأسمالي . ولا يمكن أن نثبت بأن هذا الوضع هو نتيجة لسياسة باتم معنى للكلمة ، وإنما هو متولد عن انصاف حلول ، واهمال وتأخير الاوامر التنفيذية . . الخ ، إنه ناتج بالاحرى عن غياب سياسة ، وهو ما يمثل في حقيقة الامر نوعاً من السياسة .

أ ـ مساهمة المرأة في الدورة الاقتصادية في تونس

من بين ١,٦٢١,٨٢٠ فرداً عاملاً وقع احصاؤهم سنة ١٩٧٥ ، يمثل العنصر النسائي ٣٠٣,٥١٠ افراد وهو ما يعادل ١٨,٧ بالمائة من المجموع . الا أن عدد النساء اللائي في سن

---

(٢٥) بلغ عدد العاطلين عن العمل بين الشباب لأول مرة ، سنة ١٩٦٦ ، ٤١٠٠٠ وبلغ عددهم سنة ١٩٧٥ ، ١١٩٠٠٠ .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر : عبد الحفيظ اللوز ، « التشريعات الجديدة للاستثمارات الاجنبية بتونس ومراقبتها وحمايتها ، » (اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، باريس ، ١٩٧٨) .

الشغل (١٥ سنة فأكثر) يبلغ ١,٦٠٣,٧٣٠ مما يجعل نسبة التشغيل بين النساء تمثل ١٨,٩ بالمائة (مقابل ٨١,٠٧ بالمائة من بين الرجال) .

وبوسعنا أن نستخلص من هذه الملاحظة الاولى ، إن من بين خمسة اشخاص يعملون ، لا نجد الا امرأة واحدة ، أو أن فرص الحصول على عمل لدى النساء اللائي في سن الانتاج لا تتجاوز واحداً من خمسة ، في حين تصل حظوظ الرجل اربعة من خمسة . وهذا نعتبره غير كافٍ رغم ما حققته نسبة اشتغال المرأة من نمو منذ سنة ١٩٥٥ ، حيث لم تكن نسبة النساء العاملات تتجاوز اذ ذاك ٥,٥ بالمائة .

ب - سن النساء النشيطات

لقد ارتبط فتح سوق الشغل للنساء بدخول نساء اصغر فأصغر الى الحياة النشيطة حسب التعداد الاخير فإن الفتيات اللائي تراوح سنهن بين ١٥ و ١٧ سنة يمثلن ١٨,٣٨ بالمائة من مجموع المشتغلات في حين لا يمثل الذكور الذين لهم السن نفسها الا ٩,١٩ بالمائة . وبالنسبة للنساء فالفترة التي لهن اكثر حظاً للاشتغال في اثنائها هي الممتدة بين ١٩,١٥ سنة ويشهد على ذلك ارتفاع نسبة النشاط في الشريحة العمرية ١٥ - ١٧ سنة (٢٩,٣٤ بالمائة) وتبلغ تلك النسبة ذروتها ما بين ١٧ و ١٩ سنة (٣٠,١٧ بالمائة) ثم تنخفض بعد ذلك . اما لدى الرجال ، فترتفع نسبة النشاط تدريجياً حتى سن الثلاثين ، لتصل اقصاها (٩٨ بالمائة) ما بين ٣٠ و٤٩ سنة ثم تبدأ في الانخفاض تدريجياً .

ونستخلص مما سبق ، أن المرأة تدخل سوق الشغل في سن مبكرة ، وان حياتها النشطة محدودة المدة . وتشغيل الفتيات في سن مبكرة وبتكوين بسيط - وهو ما تميزت به السياسة الاقتصادية في السنوات الاخيرة - تشمل أساساً فتيات في سن كان من المفروض أن يكن في اثنائها على مقاعد الدراسة ، وهذا مما يجعلنا نطرح مسألة تعليم النساء واعدادهن للحياة النشطة .

ج - الفتيات بين الدراسة والشغل

إن مقارنة نسبة التعليم والشغل توضح لنا كيف يتضافر نظام التعليم وسوق الشغل للحد من طموح الشباب عامة والفتيات خاصة .

نستخلص أن حظوظ تعليم الفتيات لم ترتفع الا قليلاً ، حتى وان تدهورت حظوظ الذكور تدهوراً ملموساً . وبعكس ذلك ، فإن ارتفاع نسبة النشاط بينهن كان اكثر سرعة من ارتفاع نسبة النشاط بين الذكور ، اذ تضاعفت نسبة الفتيات العاملات ثلاث مرات . ورغم أنه يمكن رد نصيب مهم من هذا الارتفاع الى دقة التقديرات المتعلقة بالعمل النسائي سنة ١٩٧٥ وبخاصة بالقطاع الفلاحي ، فإننا نجد حالياً بسوق الشغل نسبة مهمة من الفتيات اللائي انقطعن عن الدراسة او لم يدخلنها البتة . وفعلاً يمكن القول بأنه بعد ربع قرن من الاستقلال ، ورغم الاصلاحات المتعاقبة لقطاع التعليم فإن نسبة مهمة من النساء ، ما زلن اميات سواء بين مجموع السكان ام بين المشتغلات . ومع ذلك فلنا أن نتساءل عن الوضع بالنسبة للمتعلمين .

جدول رقم (٢)

نسبة التعليم والشغل من سن ١٥ - سن ١٩ حسب الجنس ، للسنتين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ (نسب مئوية)

الجنس	نسبة المتعلمين (٪)		نسبة المشتغلين (٪)	
	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٦٦	١٩٧٥
ذكور	٤٣,٨	٣٦,١	٥٤,٥	٦٣,٦
اناث	١٥,٩	١٨,٦	٨,٩	٢٩,٦

المصدر : احتسب من : محفوظ الدراوي ، « حركات اصلاح التعليم واخضاعه للمقتضيات المهنية والتفاوت الجهوي في تونس ،» (اطروحة دكتوراه ، الحلقة الثالثة ، جامعة السوربون ، ١٩٧٨) ، ص ٢٠٤ (بالفرنسية) .

جدول رقم (٣)

توزيع العاملين ونسبة النشطين حسب الجنس والمستوى الدراسي (نسب مئوية)

المستوى الدراسي	توزيع العاملين (٪)		نسبة النشطين (٪)	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اميون ومتعلمون بالكتاب	٥٨,٧٤	٦٠	٨٤,٩	١٤,٤
تعليم ابتدائي	٢٥,٠٢	٢٤,٥٦	٨٦,٦	٣١,٦
تعليم ثانوي	١٢,٩٣	١٧,١٩	٦١,٦	٣٣,٦
تعليم عال	١,٦٦	١,٥١	٧٥,٦	٥٢,٧
آخرون	١,٧١	٠,٧٣	—	—
المجموع	١٠٠	١٠٠	٨١,٤	١٨,٩

يرينا القسم الايمن من الجدول في مستوى التوزيع العام ، أن الفرق بين المستوى الدراسي للرجال والنساء ضعيف ، ومع ذلك فإن الفرق بين الجنسين لصالح الرجال بشكل ملموس لا يستثنى من ذلك الا مستوى التعليم الثانوي حيث تفوق نسبة النساء نسبة الرجال (١٧,١٩ بالمائة و ١٢,٩٣ بالمائة على التوالي) . أما في نسب النشطين (القسم الايسر من الجدول) فنلاحظ أنها ترتفع كلما ارتفع المستوى الدراسي للمرأة في حين أن نسب النمو غير متناسقة لدى الرجال ، بل يمكننا القول إن ارتفاع المستوى الدراسي لديهم لا يصحبه بالضرورة تحسن في فرص الشغل . وتبعاً لذلك يمكننا القول إن النساء العاملات محرومات إجمالاً من

التعليم ، وان حظوظهن في الحصول على شغـل تزداد كلما ارتفع مستواهن الدراسي . وبذلك ندرك ما يكتسبه تعليم الفتيات من اهمية .

يعتبر تعليم الفتيات مـا زال ضعيفاً وغير كافٍ رغم ما نلمسه من تقدم في هذا المجال. فبين ٦ و١٣ سنة لا نجد الا ٥٦,٢ بالمائة من الفتيات تؤم المدارس مقابل ٨٣,٥ بالمائة من الذكور ، وكثيرات هن اللائي ينقطعن عن الدراسة منذ سن العاشرة . في هذه السن نجد تقريباً فتاة من اثنتين تؤم المدرسة (٥٢,٩ بالمائة) وضحية هذا التعليم المنقوص هن فتيات الريف حيث ما زال الاعتراض على تعليم الفتيات متغلغلاً . ولكن يبدو أن العامل الاكثر اهمية ، إنما هو المستوى الاقتصادي للعائلات . فبدءاً من سن معينة ، تصبح الفتاة مورد رزق ومنتجة اضافية في الفلاحة والصناعة التقليدية . وقد تجبر على ترك المدرسة ايضاً لتشتغل خادمة لدى اسرة حضرية ، ويجلب هذا الصنف من الفتيات خصوصاً من الولايات غير المحظوظة اقتصادياً بالشمال الغربي .

إن واقع المرأة في سوق الشغـل ناتج إذاً عن عوامل الانتقاء والتمييز الدراسيين ، يلقي في سـوق الشغل بجمهـرة من الفتيات لم تتجـاوز اغلبيتهن الساحقـة مستـوى التعليم الابتدائي[٢٧] . ولكن هذا لا يكفي لتفسير الظروف الحالية لعمل المرأة ما لم نضف اليه قوانين سوق الشغل ، وهو ما ننوي تقديمه بالاجابة عن السؤال التالي : اي المهن تقدم الآن للنساء ؟ وما هي المكانة المخصصة لهن ضمن الانشطة الاقتصادية ؟

جدول رقم (٤)

توزيع الاناث حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ونسبته للمجموع القومي ، لسنة ١٩٧٥ (نسب مئوية)

القطاع الاقتصادي	الاناث العاملات (٪)	نسبة الاناث العاملات الى المجموع القومي (٪)
القطاع الفلاحي	٢٧,٣٩	٤١,٠٦
القطاع الصناعي	٤٩,٢٥	٢٨,٧٥
قطاع الخدمات	٢٣,٣٦	٣٠,١٩
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : استناداً الى : « السكان المشغولين ،» حسب تعداد ١٩٧٥ (آخر تعداد متوفر) ، والى « السكان النشطين ،» حسب تعداد ١٩٦٦ .

نلاحظ أن نصف النساء يعملن في القطاع الصناعي . اما في القطاع الفلاحي فنسبتهن دون المعدل القومي . وزيادة على ذلك فإن حجمهن قد انخفض بالنسبة الى تعداد ١٩٦٦ (٣٧

(٢٧) نذكر أن جدول توزيع السكان العاملين حسب المستوى الدراسي ينص على أن ٨٤,٥ بالمائة من النساء لم يجتزن هذا المستوى .

بالمائة) وقطاع الخدمات ايضاً في انخفاض لكنه ما زال يشغل ربع النساء . ونلاحظ أن تشغيل النساء في الفلاحة محدود جداً ، وان ٤٥,٠٠٠ من اصل ٦٩,٠٠٠ تنتجن في نطاق الأسرة ، اي تساهمن في الاشغال الفلاحية دون اجر ولا مقابل مدة يومين في الاسبوع على الاقل . وهذا الوضع يتعلق في اغلب الاحيان بفتيات لم يسعفهن الحظ للدخول الى المدرسة بحكم تشتت السكن في الوسط الريفي . يضاف اليهن فتيات انقطعن عن المدرسة في سن مبكرة يتكون من مجموعهن رصيد هائل من اليد العاملة المعرضة لجميع صور الاستغلال .

وغالباً ما تعبر تلك الفتيات للباحثين في اثناء الاستبيانات عن خيبة ظنهن في المدرسة كوسيلة للحصول على شغل لائق . تقول نعيمة القروي في الموضوع نفسه « اكدت لي كل من استجوبتهن ، انهن لم يستفدن شيئاً من سنوات الدراسة ، وأنه لا فرق بينهن وبين من لم يذهبن الى المدرسة قط . وانهن ليرغبن في العمل في بعض مصانع الخياطة . . . » وتفسر ظروف العيش الصعبة في الريف نفور المرأة من العمل الفلاحي ، وتفضيلها العمل بالمصانع . ومن جهة اخرى ، فإن الصناعة تجلب بالخصوص النساء الصغيرات السن . وذلك يتضح عندما نتأمل في تطور عدد مواطن الشغل غير الفلاحية .

جدول رقم (٥)

تطور عدد المشتغلين بالاعمال غير الفلاحية لمن هم دون الخامسة عشرة حسب الجنس ، للسنتين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ (نسب مئوية)

العمـــل	اناث (٪)		ذكور (٪)	
	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٦٦	١٩٧٥
صناعات يدوية	٤٨,٤	٧٢,٥	٢٨,٤	٢٨,٤
خدمات	٥٠,٣	٢٦,٥	٦١,٧	٤٣,٧
البناء والاشغال العامة	١,٣		١٠,٥	٢٤,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

فهذا يظهر أن الشغل الاساسي الذي يعرض على اغلبية المبتدئات في الحياة المنتجة ، ينحصر في الصناعات اليدوية ، بينما الشغل المعروض على الرجال اكثر تنوعاً وزيادة على ذلك فإن ثلث النساء العاملات يشتغلن خصوصاً في قطاع النسيج ، ولأهمية عمل المرأة في هذا القطاع ، رأينا من المفيد أن نحلله بمزيد من التفصيل .

د ـ النساء في قطاع النسيج

لقد بلغ عدد النساء في قطاع النسيج سنة ١٩٧٥ ، ١١٦ الفاً اي ما يمثل ٨٠ بالمائة من مجموع اليد العاملة في هذا القطاع . ومن جهة اخرى فإن الفتيات دون العشرين سنة ، قد تضاعف عددهن خمس مرات بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ ويمثلن حالياً ٦٠ بالمائة من العمال في هذا

القطاع . وهن في اغلب الاوقات نساء يعتبرن في صنف « المستقلات » (٦٤٧٠٠ اي ٥٦,٤ بالمائة) أو « المساعدات العاملات » (١٤,١٣٠ اي ١٢,٣ بالمائة) اذ يتعاطين بالمنزل او عملاً حرفياً وبصفة غير قارة ، وانشطة تقليدية تتمثل في صنع الزرابي ، والأغطية ، والبسط ، وأقمشة الغزل للباس التقليدي .

ومما تجدر ملاحظته ايضاً ، أن هؤلاء النسوة اللائي يشتغلن لحسابهن الخاص ، او لحساب الغير، هن محرومات من الضمانات الاجتماعية والقانونية التي يتمتع بها الاجراء من عطل خالصة الاجر وعائدات التقاعد والتأمين على المرض . إن تصاعد عدد هذا الصنف من العاملات ، يعود الى تشجيع الدولة له والهادف الى تخفيف حدة ضغط البطالة ، وتوجيه قوى الشغل نحو قطاع تقليدي هامشي في مستوى التشريع رغم مساهمته الفعالة في الانتاج الاقتصادي .

٤ ـ عمل المرأة بالجزائر

لقد شاركت النساء الجزائريات ، كما اشرنا الى ذلك فيما سبق ـ بعدد كبير ـ في الكفاح من اجل تحرير الوطن وتعزيز الاستقلال وتطوير ظروف حياتهن الاجتماعية والثقافية ، ولكن يبدو أن الاختيارات السياسية والاقتصادية جعلت حاجات النساء الضرورية في مرتبة ثانوية وهذا يدل عليه ما جاء في الميثاق الوطني من تعريف للدور الاجتماعي الاقتصادي للمرأة : « تمثل النساء نصف السكان النشطين ، وتكون مصدراً لا بأس به لقوة العمل بالبلاد بحيث يكون تجميدها لا يدل الا على ضعف الاقتصاد ، وتأخر التطور الاجتماعي .على أن ادماج المرأة الجزائرية في مسالك الانتاج ينبغي أن تعتبر فيه الضغوط المتصلة بدورها كأم وكزوجة في بناء العائلة وتدعيمها باعتبارها خلية تأسيسية للوطن . وعلى الدولة ، أن تشجع المرأة على العمل في مواطن الشغل التي تستجيب لقدراتها وكفاءاتها في المضمار نفسه وعليها الاكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة بعمل المرأة. كما أنه من واجبها وضع قوانين دقيقة تهدف الى ضمان حماية الامومة واستقرار الاسرة ، وعلى الدولة ادخال التغييرات الضرورية على الانشطة التي تمارسها النساء ، بحيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الاسرة والمجتمع »[٢٨] .

ويعكس هذا التحليل تصور السلطة القومية والرأي العام فيما يتصل بعمل المرأة الجزائرية ودورها في التنمية . فالمكانة الاجتماعية المخصصة لها ، تنحصر في دورها كأم وكزوجة وليس لها أن تعمل ، الا اذا كانت مضطرة الى اعانة عائلتها وزوجها . ومن هنا لا نستغرب اذا لاحظنا ، أولاً أن الجزائر لها اضعف نسب الاشتغال في العالم لأن الخصائص الاجتماعية ـ الثقافية وخصائص جهاز الانتاج لا تسهل كما يبدو دخول المرأة سوق الشغل . فالنسبة الاجمالية لاشتغال المرأة لا تتجاوز ٢,٦ بالمائة لسنة ١٩٧٧[٢٩] وان تضاعف عدد النساء العاملات منذ سنة ١٩٦٦ الى ٩٤,٣٠٠ وصار ١٤١,٠٠٠ .

---

(٢٨) الميثاق الوطني الجزائري ، ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ ، كما ورد في : عيناد ـ ثابت ، « مساهمة الجزائريات في حياة البلاد » .

(٢٩) النسبة الاجمالية للاشتغال تساوي مجموع النساء النشطات على مجموع النساء ، في حين أن نسبة النساء =

ورغم ذلك فلا يمكننا ارجاع هذا التأخر الى تعليم البنت الذي هو في نمو مستمر ، فنسب ارتياد المدرسة وصلت الى ٧٠ بالمائة سنة ١٩٧٧ بينما كانت ٤٧ بالمائة سنة ١٩٦٦ . لكن البنات المزاولات للتعليم ، يبقين دون المعدل القومي (٦٠ بالمائة سنة ١٩٧٧) . ويتضاءل وزنهن في التعليم الثانوي والعالي لفائدة الذكور وذلك لتخلي بنات الوسط الريفي عن المدرسة[٣٠] . اما الخاصية الثانية والمهمة للعمل النسائي بالجزائر بالاضافة الى ضعفه ، فهي تجمعه في الوسط الحضري .

نلاحظ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٧ ازدياد النساء العاملات بالمدن على حساب الريف[٣١] . وقد لاحظ علماء الاقتصاد والاجتماع الجزائريون اهمية التطور النوعي للعمل النسائي الذي « تحول شيئاً فشيئاً من نشاط فلاحي ضعيف الاجر (اهمية عدد المعينات العائلية) ومرتبط من حيث التنظيم بالانتاج المنزلي الى شغل حضري منفصل عن العمل بالمنزل ويقابله اجر فهذا التوسع للشغل الحضري مهم جداً من زاوية مكانة المرأة في علاقات الانتاج . فهو يحدد حركة ثنائية تتكون من التأجير من جهة والتأهيل الاجتماعي للعمل من جهة اخرى »[٣٢] .

جدول رقم (٦)

تطور نسب العاملات حسب فروع النشاط الاقتصادي، للسنتين ١٩٦٦و ١٩٧٧ (أ) (نسب مئوية)

السنة / القطاع الاقتصادي	١٩٦٦	١٩٧٧	الفارق
الفلاحة	٢٣,٣٥	٥,٧١	١٧,٦٤-
الصناعة	١٤,٩٤	١٧,٢٥	٢,٣١+
البناء والاشغال العامة	٠,٦٩	٢,٠٤	١,٣٥ +
الخدمات	٥٨,٣٦	٦٩,٢٩	١٠,٩٣ +
غير مذكور	٢,٦٦	٥,٧١	٣,٠٥ +
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

(أ) باستثناء طالبات الشغل لأول مرة .

المصدر : احتسب من : فتحية حقيقي ، « العمل النسوي ، الشغل المؤجر والعمل المنزلي ، » في : اعمال الايام الدراسية والتفكير الخاص بالنساء الجزائريات ، ايار / مايو ١٩٨٠ .

= العاملات بمقارنتها مع مجموع النساء اللاتي هن في سن الشغل تمثل ٤ بالمائة .

(٣٠) تمثل الفتيات بالوسط الريفي ثلثي النساء ويتوزعن كما يلي : ١٦,٧ بالمائة من التلميذات في سن ٦ ـ ١٤ سنة ، ٦,٥ بالمائة من التلميذات في سن ١٥ ـ ١٧ سنة ، و ٣,٣ بالمائة من التلميذات في سن ١٨ فما فوق ، انظر : المصدر نفسه .

(٣١) تبلغ نسب الاشتغال الاجمالية النسائية لعام ١٩٦٦ ، ٢,٩٢ بالمائة في الوسط الحضري و ١,١٢ بالمائة في الوسط الريفي و ٥,١٢ بالمائة في الوسط الحضري و ٢,٦١ بالمائة في الوسط الريفي لعام ١٩٧٧ .

(٣٢) حقيقي ، « العمل النسوي ، الشغل المؤجر والعمل المنزلي ، » .

أما الخاصية الثالثة فهي تتمثل في اهمية النساء المتقدمات طلباً للشغل لاول مرة وما يثير انتباهنا هو ان ارتفاع نسبة الاشغال الجملية ترجع أساساً الى هذا الصنف من طالبات الشغل واللاتي لم يعملن البتة . وتمثل هؤلاء النساء قوة عمل مهيأة وطاقة جاهزة لتوسيع حجم الاجراء .

وهذا الفائض من اليد العاملة النسائية يأتي ليفند الفكرة القائلة إن موانع دخول المرأة سوق الشغل تتمثل أساساً في الافكار القديمة والمواقف الرجعية . والحقيقة أن الموانع المهمة ناتجة عن جهاز الانتـاج الذي يجعل دخول المرأة في الحياة العملية خاضعاً لانتقاء شديد ، بحصره في بعض الانشطة الاقتصادية وبعض المهن .

إن الانخفاض المهم في الفلاحة يقع لفائدة فرع الخدمات (اكثر من ثلثي النساء المشتغلات) . وهذا الاتجاه المكثف للنساء نحو فرع الخدمات يحافظ على قوة العمل النسائية خارج حلقة العمل الصناعي . ويتأكد ذلك بأصناف المهن المعروضة على الجزائريات .

ـ نلاحظ كما في الجدول رقم (٧) ارتفاعاً مهماً في عدد المشتغلات في الادارة وانخفاضاً في عدد المشتغلات في فرع الخدمات . وقد يفسر هذا بعدم انفصال الفرعين المذكورين .

جدول رقم (٧)

توزيع العاملات حسب المهن ، للسنتين ١٩٦٦ و ١٩٧٧
(نسب مئوية)

المهنـة	١٩٦٦	١٩٧٧	الفارق
المهنة العلمية والحرة	١٨.٦	٣٠,٥	+ ١١,٩
مدير واطار عال	١,٢٥	١,٢١	- ٠,٢٤
موظفون اداريون	١٠,٥	٢١,٩٣	+ ١١,٤٣
تجار ومن شابههم	١,٦٥	٠,٦٣	- ١,٠٢
عمال بالفلاحة	٢٢,٢٧	٥,٢٠	- ١٧,٥٧
عمال بالصناعة	١٤,٦٧	١٠,٠٦	- ٤,٦١
عمال بالخدمات	٢٩,٦١	٢٧,٦٤	- ١,٩٧
غير مصرح بها	٠,٩٥	٢,٨٣	+ ١,٨٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	صفر

المصدر : احتسب من : فتحية حقيقي ، « العمل النسوي ، الشغل المؤجر والعمل المنزلي ، » في : اعمال الايام الدراسية والتفكير الخاص بالنساء الجزائريات ، ايار/مايو ١٩٨٠ .

ـ أما نصيب النساء العاملات في القطاع الصناعي فقد عرف انخفاضاً ملحوظاً .

ولكي تحصل المرأة على شغل ، ينبغي ان يكون لها مستوى معين من الاختصاص ، وفي فترة أزمات البطالة يجب ان يكون هذا المستوى ارفع من مثيله عند الرجل . وتكون الشهادة متخذة كمصفاة للدخول الى عالم الشغل .

جدول رقم (٨)

المستوى العلمي للجنسين (نسب مئوية)

آخر شهادة متحصل عليها	الاناث	الذكور
شهادات عليا	٢,١	٠,٥٢
بكالوريا (ثانوية)	٤,٢٨	٠,٩٥
مؤهل	١٦,٦٨	٣,٤٩
شهادة ابتدائية	١٢,٧	٦,٦٨
مهندس اطار فني عام	٠,٣١	٠,٢٤
فني واصحاب اختصاص عال	٤,٩٩	١,٧٤
عمال مختصون	٢,٤	٠,٢٤
غير مذكور	٠,٩٥	٠,٧٧
دون شهادة	٥٤,١٨	٨٤,٩٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

نستخلص من الجدول السابق ، أن النساء المشتغلات ارفع مستوى من الرجال ، لأن نسبة حاملات المؤهلات العلمية (الشهادات) اكثر من نسبة حاملي الشهادات ، وهذا مهما كان نوع الشهادة المتحصل عليها . على الرغم من أننا لاحظنا آنفاً أن النساء اقلية في صنف الاطارات العليا ، ونفترض أن سبب ذلك ، يرجع الى انهن اقل من حيث العدد فحسب ، وان القسط الاوفر من مواطن الشغل يحتله الرجال . كما توجد عوامل اخرى يضاف تأثيرها الى العوامل المذكورة ، والتي تجعل المرأة على هامش القطاعات الاقتصادية الاكثر تطوراً . واهم هذه العوامل قطعاً ، هو نظام التكوين او التدريب لما له من وظيفة في اعادة فرز التفاوت بين الجنسين . فالاحصاءات تثبت أن نصف النساء المشتغلات في الجزائر قد مررن من النظام المدرسي ، ونحن نعرف ان الاعداد المدرسي وصنف الدراسة المتبعة ، يحددان تحديداً كبيراً الاندماج المهني للفتاة . كما أن تمثيل النساء الجزائريات ضعيف في الاختصاصات الصناعية والتقنية والتجارية . في حين أن عددهن مرتفع في الشعب التي تعتبر تقليدياً نسائية كالنسيج

والخياطة والحلاقة والاختزال واللباس . وفي نهاية هذا العرض ، يمكن الخروج ببعض الخلاصات حول عمل المرأة بالجزائر .

إن اغلبية قوة العمل النسائية غير معتمدة في نشاطات مؤجرة ، ويعتقد ٩٥ بالمائة من رجال التخطيط ، ان المرأة ينبغي أن تبقى في البيت . ويبدو كذلك ، أنهم يعتبرون أن تشغيل المرأة ، ليس قضية اولية في الوقت الحاضر . فالاختيارات السياسية والاقتصادية الحالية تعطي الاولوية للتصنيع ، والصناعات الثقيلة التي تتطلب رؤوس اموال كثيرة ، ولكنها ضعيفة التشغيل . كما أن هذه الاختيارات نفسها لم تتجه نحو تنمية الفلاحة التي نتج عنها أن ثمانية او تسعة ملايين ساكن ، الذين يعيشون من الرعي او الفلاحة ومن بعض الانشطة الهامشية لم يحسنوا ظروف عيشهم. فاصبحت الجزائر تستورد اكثر فأكثر المواد الفلاحية (الزراعية)من البلدان المتقدمة مما جعلها في تبعية اقتصادية وسياسية . بالاضافة الى ذلك ، فإنّ قوة العمل النسائية المتوافرة والمتخصصة نسبياً مبعدة عن القطاع الصناعي المتطور ، وعن الفروع العلمية والتقنية ، أي عن كل ما يفيد مستقبل المجتمع . لكن هذا العدد الكبير من النساء ، سيضغط على دخول سوق الشغل ، وستولد وضعيتهن المتناقضة صراعات ، تكون مصدر تحولات نوعية على المدى القريب او البعيد .

خاتمـــة

لقد حللنا فيما سبق مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب الثلاثة . وبينا أن تنمية هذه البلدان ، تتطلب دخول المرأة عالم الشغل ، ولكننا لاحظنا أن مشاركتها في العملية الاقتصادية تبقى محدودة . فتونس والمغرب اللذان لهما توجهات اقتصادية متماثلة من ليبرالية وتفتح على الخارج ، ونمو القطاع التصديري ، والصناعات التحويلية ، يمتازان بتشجيع اليد العاملة غير المختصة وبخاصة النسائية منها . بينما لاحظنا بالنسبة الى الجزائر أن للمرأة دوراً ثانوياً للغاية في عالم الانتاج ، وفي الحياة العامة مما دعا بعضهن الى القول ، إن تحرير المرأة بالعمل المهني لا يعدو أن يكون اسطورة .

هذه الدراسة التي اردناها شاملة بقدر الامكان ، والتي لا تخلو من بعض الثغرات ، تحتاج الى مواصلة البحث في جانب آخر من القضية يتصل بالمواقف والاتجاهات والتصورات الاجتماعية للمرأة في بلدان المغرب ، سواء لدى النساء انفسهن ، او في المجتمع عامة . وتجدر الاشارة الى أن البحوث والدراسات القليلة التي تعرضت الى هذا الجانب من العمل النسائي قد تمت في اطار اطروحات او من قبل بعض المنظمات النسائية التي تسعى الى ابراز النواحي الايجابية من عملها ، او اخيراً من بعض الجامعيين ومن النساء خاصة ، اما الاستنتاجات المهمة لهذه الدراسة فهي التأكيد على ما يلي :

- يعتبر عمل المرأة سواء داخل العائلة او في المجتمع ضرورة اقتصادية قبل كل شيء .

وفي اغلب الحالات نجد المرأة قد تمثلت هذا المفهوم وتبنته . حقاً ، إنه بالنسبة للكثيرات منهن لا تخولـهن بعض الاعمال التي يمارسنها النظر الى الامور نظرة مغايرة للنظرة التقليدية ، فضعف الاختصاص ، وضعف الاجر اللذان لا يتماشيان مع الاعمال المنزلية الشاقة التي تقوم بها المرأة عادة ، لا يوفران لها فرصة التفتح واثبات الذات .

ـ لقد اثبتت البحوث والدراسات القليلة المنجزة حول اختيارات الشبان لاصناف الدراسة ولمهن المستقبل ، أن الفتيات يتجهن نحو المهـن التي لا تتعارض مع دورهن في البيت (كالتعليم) والتي توفر لهن فرصة التعبير والابداع كالصحافة ، والتي تضمن لهـن مكانة اجتماعية عالية ومداخيل مرتفعة ، كالطب والصيدلة كما يفضلن الانشطة المهنية التي تعتبر امتداداً طبيعياً لادوارهن التقليدية،كالتمريض والاستقبال والسياحة.ودلت بعض هذه الدراسات ، أن الاناث لا يملن دائماً الى الخطـط التي تتطلب صفات التسيير والاشراف والسلطة عامة كقائد الطائرة او الباخرة ، والعمل في اعلى مراتب الجندية والاختصاصات العلمية والتقنية ، ويمكن تفسير ذلك ، بأن ليس للفتاة الثقة الكافية في نفسها للقيام بهذه الاعمال ، أو بأن المجتمع ما زال يرفـض أن يرى المرأة تحتل مواطن شغل مخصصة عادة للرجال .

ـ والملاحظ أن التربية ـ سواء العائلية ام المدرسية ، وكذلك وسائل الاعلام الجماهيري ـ تعمل على ابقاء التقسيم الفاصل بين عمل المرأة وعمل الرجل ، ولا تساعد على ظهور انماط جديدة تخص الانشطة المهنية لكل منهما . على أن ارتقاء المرأة الى اعلى مراتب السلم المهني ، ووجودها في مناطق النفوذ والقـرار من شأنهما أن يعيدا النظر في النموذج التقليدي ويعملا على تغييره . وهذا لا يتحقق الا متى انخرطت المرأة في المنظمات القومية النسائية ، والنقابية الممثلة تمثيلاً حقيقياً لحاجات النساء ومطامحهن . ويعود ضعف انخراط النساء في هذه المنظمات ، اما الى انعدام الوعي الكافي بالدور الذي يمكن أن يضطلعن به ، وبوزنهن الحقيقي في المجتمع ، او الى رفضهن الدخول في هياكل تخضع لتأطير سياسي معين .

ونحن نعتقد ، أن الحكومات والمنظمات القومية والاقليمية بتطويرها لوضعية المرأة وإشراكها مشاركة فعلية في الدورة الاقتصادية ، والحياة السياسية ، اعتماداً على مبادىء المساواة والحرية من شأنها أن تساعد على ايجاد وعي وايمان بالقضايا الاساسيـة المطروحة على الساحة العربية ، ومنها قضية الوحدة المنشودة .

تعقيب

حفيظة شقير

يبدو لي من المهم جداً أن ندرس التفاوت بين قوانين الشغل التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل ، والواقع الاجتماعي الذي يكرّس الفوارق .

١ ـ **الاجور**: في القطاع الخاص وبخاصة في قطاع النسيج ، هناك ٨٠ بالمائة من النساء لا يتمتعن بامتيازات ولا بحقوق متساوية مع الرجل . ويجب الاشارة الى أن المستثمر الاجنبي يفضل انتداب المرأة على الرجل للاسباب التالية :

- قلة وعيها بالمشاكل التي تعانيها .
- قلة خبرتها وصغر سنها .

ـ عدم الاستقرار في المهنة في غالب الاحيان لأنها تتزوج وتجبر على ترك عملها من طرف زوجها او تطرد عندما يكون لها نشاط نقابي رغم أن القوانين تعترف بحق المرأة في النشاط النقابي .

ـ قبولها للأجر الأدنى لعدم وجود مواطن الشغل ، وكل النساء اللائي يشتغلن في قطاع النسيج لهن مسؤوليات عائلية وهن ملزمات بالعمل لمساندة عائلاتهن .

٢ ـ **نوع العمل** : عندما نتعرض الى نوع العمل الذي تقوم به المرأة نرى أنها في غالب الاحيان تمتهن المهن غير الاساسية التي لا تعطيها أي مسؤولية ويتمثل عملها في تنفيذ اوامر الاعراف (أرباب العمل) والمسؤولين الرجال . مثلاً ، في الوظيفة العمومية في تونس نلاحظ أن نسبة النساء من بين « الكتبة والمنفذين » مرتفعة جداً وتمثل ٨٥,٧ بالمائة أي اللائي يعملن في الدرجة (ج) . أما بالنسبة للدرجة (أ) وهي أعلى درجة من الوظيفة العمومية فنسبة المجازات او الحاصلات على تأهيل عال هي ضئيلة جداً : ٣,٠ بالمائة من النساء اللائي يشتغلن في الوظيفة العمومية بتونس .

والملاحظ أن الاوساط الحكومية لا تعترف للمرأة بامكاناتها وطاقاتها فإن الاعمال

الثانوية تسند اليها بينما تسند للرجل الاعمال الرئيسية . وحتى وإن تقرر تسمية مديرات مؤسسات فذلك في ميادين خاصة . في تونس عام ١٩٨٠ بادرت الأوساط الحكومية بتسمية امرأة على رأس مؤسسة قومية (الديوان القومي للتنظيم العائلي) .

أين نجد المرأة إذاً ؟

في أغلب الاحيان تكون نسبة تشغيل المرأة مرتفعة في التعليم (وجود المرأة مهم في التعليم يمثل ١٦,٩٠ بالمائة من المدرسين في تونس) . لكن هذه النسبة لم توزع بصفة متساوية ، لذا نجد ٦٧,٥ بالمائة في التعليم الابتدائي ، و ٢٦,٧٨ بالمائة في التعليم الثانوي والعالي . ونلاحظ أن معظم العاملات في التعليم من « المعلمات » لا تتعدى درجة تعليمهن مرحلة التعليم الثانوي . أما في التمريض والعلاج ومنذ عام ١٩٥٨ ، فإن عدداً أكبر من النساء اللائي لم يمتهن التعليم يعملن في قسم العلاج ممرضات وبنسبة ضئيلة طبيبات .

كيف يفسر وجود المرأة المرتفع في ميادين التعليم أو التمريض ؟ هل هناك مهن خاصة بالمرأة أو مهن تتطلب منها استعمال خصائصها الأمومية أو نوع من الصبر كما يقول البعض ؟ على سبيل المثال ، فإن المرأة لا تشتغل الا بنسبة ضئيلة في ميادين اخرى في تونس نجد من بين ١٣٢٠ مهندساً ٢٠ مهندسة فقط وفي القضاء فكل القاضيات متخصصات بقضايا الاحوال الشخصية او محاكمة الأطفال (محاكم الاحداث) . على أن هذا الوضع بدأ يتغيّر الآن .

لم تتعرض الباحثة الى مساهمة المرأة في الحياة النقابية الا بصفة وجيزة ، فوجود المرأة في النقابات ضئيل جداً في تونس ٣ بالمائة من الأجيرات فقط منتميات الى النقابات وهذا ما يدل على عدم وعي المرأة وكذلك نلاحظ أنها لا تتحمل أي مسؤوليات نقابية الا في ميادين معينة (التعليم ، النسيج) . ولا تعتني النقابة بصفة فعالة بمشاكلها ، كل هذا ناتج عن وجود الرجل المكثف والعقلية السائدة عنده اذ هو لا يمكّنها ويرفض الاعتراف بقدرتها على تحمل المسؤولية النقابية . وبهذه الصفة فغياب المرأة عن الساحة النقابية وعدم تحملها المسؤوليات النقابية يعزز عدم الاهتمام بمشاكل المرأة .

تعاني تونس البطالة بصفة حادة وهناك من يعتقد بأن من أسباب البطالة هو مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية . وبدأ البعض يفكر في الحلول للتصدي لهذه الأزمة . ولكن من الغريب أن تبرز بعض الحلول المقدمة للرأي العام كتشغيل المرأة نصف الوقت المحدد لعمل الرجل . وكلنا يعلم أن حق المرأة في العمل حق لا رجوع فيه . ولكن بتوخي مثل هذه الطرق يقع خرق هذا الحق والحد من استقلالها الاقتصادي الذي يمثل الضمان الحقيقي لتحررها . فالعمل (نصف الوقت) يمثل نمطاً من أنماط عدم الاعتراف بحق المرأة في الشغل ، وعدم مساواتها بالرجل على الرغم مما تنص عليه القوانين . وهو يستجيب الى رغبة الذين يفكرون أن عمل المرأة يمثل سبباً من أسباب البطالة . ولكن هل المرأة مسؤولة حقاً عن البطالة ؟ وهناك أيضاً سؤال يجب الاهتمام به هو : هل تحرّر المرأة مرتبط بحقها في العمل ؟ وهل المرأة تتحرر عندما تكتسب حقها في الشغل ؟

المناقشات

غسان سلامة : اثمن طبعا عمل د. درة . وهو كنز من المعلومات قدّم اضافة حقيقية وجدية الى اعمال هذه الندوة . ولكني أتمنى على الباحثة أن تعيد النظر ببعض نتائجها الاحصائية بعد الاستفادة من مصادر اخرى قد تكون الجداول التي تتضمنها ورقة عزّام منها . بالنسبة للمغرب الأقصى مثلاً الجدول الاول (عزام) ، يشير الى حوالى ضعف الرقم الذي تذكره الباحثة بالنسبة للمغرب الأقصى انطلاقاً من ارقام ١٩٧١ فهي تذكر أن النساء يشكلن ٨ بالمائة من قوة العمل بينما يشير الجدول المذكور الى ١٥,١ بالمائة .

اما ما ذكرته عن الجزائر ، فهو الى حد ما يطابق ما ورد في دراسة عزام . لكن الجزائر ليست البلد الأقل تشغيلاً للمرأة في العالم ولا حتى في الوطن العربي فحسب . . . الا أن النسبة تبقى منخفضة بشكل هائل فهي ٤,٣ بالمائة لدى عزام و٤,٦ بالنسبة لمجموع النساء في سن الشغل و ٢,٦ بالنسبة لمجموع النساء النشيطات على مجموع النساء صافي بالمائة في ورقة الباحثة . وأعتقد أننا ما زلنا بحاجة الى تحليل دقيق لهذا الواقع بالنظر الى تقدم الجزائر الواضح في ميادين اخرى .

أشارت الباحثة بحق الى العمالة المغربية المهاجرة الى اوروبا. وهي ترى أن المرأة المهاجرة اكثر اقبالاً على العمل في دول الهجرة . ولكن الارقام التي تذكرها لا تحمل هذه النتائج . فالمهاجرات العاملات يمثلن اقل من ٧ بالمائة من عدد المهاجرين العاملين من المغرب الأقصى . وأعتقد أن هنا اشكالية يجب القاء مزيد من الضوء عليها وهي : تغيير الظروف الحضارية والاقتصادية ومدى تأثيرها على انخراط المرأة في العمل خارج المنزل .

ويبدو أن سياسة « المناطق الصناعية الحرة » التي تتبعها تونس منذ سنوات قد اثرت ايجاباً على تشغيل المرأة التونسية حيث وصلت نسبة العاملات في مصانع النسيج وفق هذه السياسة ثمانين بالمائة من قوة العمل . وسؤالي الآن يدور حول مصير العاملات اللاتي

اكتسبن خبرة صناعية في حال استبدال هذه السياسة ، إن كان بتأميم هذه المصانع او بقفلها لاسباب خارجة عن ارادة تونس .

وبعد، إن النتائج التي توصلت اليها الباحثة تشير الى أن الوضع في المغرب الاقصى ليس خصوصياً بشكل يبرر فصل هذا الجزء عن الوطن العربي ، ولو دراسياً ، عن الاجزاء الأخرى . فدراسة د. حفيظة ، ومساهمة د. درة تشيران الى قدر كبير من التشابه يحملني على التمني عليهما بتوسيع رقعة اهتمامهما لاحقاً ، وبالارتكاز على الجدية التي اتضحت من بحثيهما على مجمل الوطن العربي .

نقطة اضافية في هذا المجال : هي اللغة التي تكتب فيها الابحاث . فالكتابة بالعربية تـؤدي، كما هي الحال هنا ، الى قدر كبير من انتشار المعلومات والافكار . مما يسمح بمزيد من المقارنة مع دراسات اخرى حول اجزاء اخرى من الوطن العربي . وبهذا ايضاً تكون المرأة قد ساهمت في بناء صرح الوحدة العربية .

خير الدين حسيب : تمتعت فعلاً بقراءة هذا البحث وبالمعلومات الغنية التي احتواها . إنما لدي ملاحظتان منهجيتان . الملاحظة الأولى تصب حول النتائج التي تترتب على البدء بآراء مسبقة ومحاولة تفسير بعض الظواهر حسب هذه الآراء المسبقة ، وبالذات ما ذكرته د. درّة عن موضوع النسبة العالية لاشتغال التونسيات في قطاع النسيج . هذه ظاهرة لا تنطبق على تونس فقط إنما هي ظاهرة عالمية . وبخاصة ذلك القسم من صناعة النسيج الذي يحتاج الى دقة ومهارة العنصر النسائي . ويبدو أن هناك خصائص معينة في المرأة لا اريد أن اقول أنها غير قابلة للتغيير ، تفرض نفسها وتجعلها اكثر انتاجية من الرجل في هذا القطاع من الصناعة . لكن هذه الظاهرة ليست خاصة بتونس ،فهي في العراق،كما لاحظت الشيء نفسه في مصانع النسيج المماثلة التي زرتها في الاتحاد السوفياتي ، وفي الهند . وبالتالي من الممكن في حالة تونس أن يكون القطاع الصناعي للنسيج موضع استغلال الاستعمار والشركات العالمية . . . الخ . ولكن تفسيرها لهذه الظاهرة ، اي غلبة العنصر النسائي في قطاع النسيج، بأنه نتيجة لاستغلال الشركات العالمية للمرأة لا يكفي وحده على الاقل .

والملاحظة الاخرى استنتاجاتها في نهاية الورقة حيث تقول : « ودلت بعض هذه الدراسات ، أن الاناث لا يملن دائماً الى الخطط التي تتطلب صفات التسيير والاشراف والسلطة عامة كقائد الطائرة أو الباخرة والعمل في أعلى مراتب الجندية والاختصاصات العملية والتقنية ويمكن تفسير ذلك بأن ليس للفتاة الثقة الكافية في نفسها للقيام بهذه الاعمال أو بأن المجتمع ما زال يرفض أن يرى المرأة تحتل مواطن شغل مخصصة عادة للرجال». إن الدراسات المقارنة تساعدنا اكثر على فهم الظاهرة وهل أن هذه الظاهرة خاصة بالمغرب العربي او بالوطن العربي كله او بالعالم كله . فقد سافرت كثيراً وعلى مدى ثلاثين سنة بالطائرة ولم اشاهد مرة واحدة أن قائد الطائرة هو سيدة . ثم ، هل أن المساواة تتحقق فقط عندما تقود المرأة الطائرة والباخرة وتصبح قائدة فرقة في الجيش؟ إنها ظاهرة عامة في العالم كله وهي ان نسبة المراكز القيادية التي تحتلها المرأة محدودة. ولذلك يجب درس الظاهرة من

هذا الجانب وليس قضية خاصة بالوطن العربي او بالمغرب العربي كما أنه ليس بالضرورة أن بعض المراكز والاعمال مثل اعمال الهندسة المدنية التي تحتاج الى جهد وشقاء واشراف وعمل تحت الشمس ، هي بالضرورة افضل مكان لعمل المرأة . هذا مع العلم أنه على الاقل في بعض الاقطار العربية فإن الفرص متاحة فعلاً للمرأة أن تدخل جميع ميادين الشغل . فقد لاحظت في تونس ، وبدأ تطبيقه مؤخراً في العراق ، وجود شرطيات للمرور يقمن بالعمل بأحسن طريقة ممكنة، فالفرص متاحة احياناً وغالباً ولكن لا يجب أن تكون هذه المساواة المطلقة هدفاً بحد ذاته، فالمهم أن تتوافر لديها الكفاية وفرصة العمل ولنتركها بعد ذلك تختار الوظيفة او العمل الذي يناسبها اكثر . وعلينا قدر الامكان أن نتأكد أن بعض الظواهر ليست خاصة بنا وحدنا وان الدراسة المقارنة تساعدنا في فهم اعمق للمشكلة وشكراً .

أميرة الدرا : إن ادماج المرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع وانما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتحرير الانسان ـ رجلاً كان أم امرأة ـ واعداده ، وتمكين طاقاته الكاملة من اثراء الحياة لنفسه ولمن حوله . **إنما لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزامها بأداء مسؤولياتها والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من ادوار في حياة مجتمعها .**

وحين يصبح عمل المرأة واجبات وحقوقاً ، جهداً واستمتاعاً ، عطاء وأخذاً . . . حينذاك تكون المرأة قد قامت بدورها الحقيقي المطلوب في المجتمع . ولكن ما يبدو أن مشكلة المرأة لا تزال قائمة في مغرب الوطن العربي كما هي الحال في مشرقه ، فقد جاء في بحث د. درة محفوظ ما يلي : «لئن احتاج سوق الشغل اكثر فأكثر لليد العاملة النسائية فإن الاعمال المعروضة على النساء بقيت في مجموعها ذات مستوى ضحل ولا تستجيب كما ينبغي لطموحاتهن في الارتقاء الاجتماعي والمهني» ثم ذكرت في نهاية بحثها : «إن ارتقاء المرأة الى أعلى مراتب السلم المهني ووجودها في مناطق النفوذ والقرار من شأنهما أن يعيدا النظر في النموذج التقليدي ويعملا على تغييره» . لقد أصابت الباحثة الهدف بهذه المقولة . . . **فيما لم تساهم المرأة بشكل كامل في وضع وتنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والسكانية فإن دورها سيبقى هامشياً وأنها ستبقى علة تخلّف المجتمع** وشدّه الى الوراء .

إن فرص ترقية المرأة خلال العمل ما زالت محدودة وبصورة خاصة في الترقي للمواقع الادارية العليا وكذلك المراكز القيادية . وان وجود عدد رمزي من النساء في هذه المواقع لا يشكل شيئاً، ولا يحل المشكلة . . . فما زالت الفروق بعيدة بين الرقم (١) وما يليه وما زالت الفروق واحداً يليه العدد ستة او سبعة . ومن هذا المنطلق نجد أن المرأة التي تحمل المؤهلات والكفاءات العالية ما زالت تشكو وتتضجر ولا تجد لذة واستمتاعاً في العمل . ولعل ذلك يفسر الردة المخيفة اليوم في محاولة ابعاد المرأة عن ميدان العمل ، لأنها بدأت تشعر بأنها تعطي اكثر مما تأخذ وبأنها تتحمل مسؤوليات ولا تأخذ حقوقاً .

مارلين نصر : أود أن استفسر حول ما ورد في بحث د. درة حول عمل المرأة المغربية

في الريف . عندما قالت أن المرأة تشتغل في الريف خارج المنزل، هل تقصد بذلك أنها تعمل خارج البيت في دائرة الملكية الزراعية العائلية او العشائرية او أنها تشتغل في العمل الزراعي المأجور الذي تأخذ به الاحصائيات الرسمية . وقد استندت على هذا لتقول أن المرأة الريفية تنقل معها بعد هجرتها الى المدينة العقلية المتفتحة النابعة من تجربتها في العمل خارج المنزل ، وهي لا تتردد امام الانخراط في العمل في المدينة وتزيد بذلك نسبة النساء العاملات في المدينة . اعتقد أن سلوك المرأة الريفية المهاجرة الى المدينة تجاه العمل يختلف كثيراً حسب نوعية عملها السابق في الريف . فإذا كان محصوراً داخل الملكية العائلية اعتقد أنها ستتردد في المدينة امام الانخراط في العمل خارج البيت الا اذا اجبرتها الحاجة المادية الى القيام بذلك . اما اذا كانت معتادة على العمل المأجور الزراعي فأصبح من الاسهل عليها الانخراط في العمل المأجور الصناعي .

وعندما انتقلت الى عمل المرأة في المغرب قالت إنه ظرفي ومؤقت ومبكر وأنه ينتهي في سن الزواج وذكرت أن زوجها يجبرها اجمالاً على ترك العمل . ولكن اعلم بعد عمل دام سنوات في محو الامية لدى العاملات ، أن الفتاة في الاوساط الشعبية لا تعمل خارج البيت حباً بالعمل ورغبة بالتحرر ، إنها تعمل في معظم الحالات مرغمة تحت ضغط الحاجة المادية التي تجبرها على العمل في المصانع . وأنه عمل مرهق لا يحرر . فيبدو لها الزواج كباب للخلاص للعودة الى المنزل والهروب من المصنع حيث لاتزال شروط العمل شاقة جداً في مجتمعنا خاصة . فلا يجب أن ننظر الى عمل النساء في الاوساط الشعبية بعقلية النساء العاملات من الطبقة الوسطى اللواتي قد اكتسبن شيئاً من التحرر والترقي من خلال عملهن في التعليم او في الوظائف الرسمية او في ممارسة المهن الحرة . فهذه الشروط التي تلاقيها الفتيات العاملات من الطبقات الوسطى نادراً ما تلاقيها الفتيات (والرجال) العاملات في المصانع والمزارع حيث لا يزال يعمل معظم النساء العربيات العاملات .

حفيظة شقير : فيما يخص عدم اهتمام النقابات العربية بقضية المرأة فإن بعضاً من النساء النقابيات بدأ يفكر في التحسس لهذه القضية وقد قام بعضهن بمحاولات تكوين لجان نقابية نسائية في اطار النقابات العمالية الهدف منها توعية المرأة العاملة بمشاكلها وبأهمية القضية النسائية والقيام بدراسات موجهة لكل النقابيين حتى يتسنى للقيادات النقابية « الرجالية » معرفة المشاكل الخاصة بالمرأة وأخذها بعين الاعتبار ثم تبني الحلول المناسبة والدفاع عنها .

درّة محفوظ : من اهم التعليقات هي الملاحظة المنهجية التي ابداها د. خير الدين حسيب وهي : وضعية المرأة في قطاع النسيج بتونس لا تُفسّر الا بعوامل داخلية كالاختيارات الاقتصادية ومعطيات سوق الشغل ولكن بخصوصيات قطاع النسيج سواء في تونس او المغرب او حتى غيرهما من البلدان الاوروبية . فأنا أؤيده في ذلك ولكن مع اعتبار العوامل الداخلية اكثر تأثيراً وهو السبب في اختيار تونس قبل غيرها من البلدان المجاورة من طرف المؤسسات الاوروبية .

القسم الرابع

المَرأة والتنمِيَة الثقافيَّة والفكريَّة



الفصل الحادي عشر

صورة المرأة العربية في الإنتاج الثقافي العربي

لطيفة الزيات (*)

- ١ -

تعينّ علي في هذا البحث المحدد أن أركز على نموذج معين من نماذج النتاج الثقافي وعلى نقطة واحدة ومحددة في تناول هذا النموذج . وقد اخترت الأدب القصصي بوصفه النموذج الذي يتسع لرصد القيم الاجتماعية السائدة في واقعنا العربي في سكونها وحركتها . واخترت العرض لمنظور الكاتب العربي دون الكاتبة العربية لأنه المنظور الأعم والأكثر امتداداً في التعبير عن القيم السائدة والمتصارعة في هذا الواقع . وشئت في تناولي لهذا النموذج التركيز على زاوية واحدة تتمثل في وضع المرأة ككبش الفداء وهو وضع في اعتقادي لا ينفصل عن ماض مثقل بالهيمنة الاستعمارية والطبقية ، وهو يتفاقم مع تصاعد الأزمة الراهنة التي تصالحنا على تسميتها بأزمة الحرية والديمقراطية .

في ظل الهيمنة الاستعمارية التي تتفاوت من قطر عربي الى آخر ، وفي ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقدر يتفاوت من قطر الى قطر ، يتحول هرم السلطة الى بناء محكم ، شديد الاحكام ذي مستويات لانهائية يقمع بمقتضاها كل مستوى المستوى الذي يليه قمعاً فكرياً ومادياً ، وبينما تندرج المرأة كفرد في هذا المستوى أو ذاك من مستويات هرم السلطة ، تندرج كامرأة على اطلاقها خارج هذا السلم كأداة انجاب أو كأداة متعة ، وهي في الحالتين كبش فداء . ويرتبط وضع المرأة ككبش فداء بوضعية المجتمع نفسه ، وبنفسية المقهور القاهر التي تتمخض عنها هذه الوضعية . وكلما غابت الحرية في مجتمع من المجتمعات ، تفاقمت الأزمة وازداد الشعور بالاحباط ، وتزايدت الحاجة الى كبش الفداء وساء وضع المرأة .

ومع تزايد أزمة الطبقات الحاكمة ازدادت حاجتها الى نشر الوعي الزائف وامتدت

(*) نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحضور لاسباب خارجة عن ارادتها ، قدم البحث د. عبد الهادي خلف نيابة عنها . (المحرر)

الحاجة الى تشييء البشر نساءً كانوا أم رجالاً . وعملية التشييء تمتد الآن لتصيب الرجل بمدى ما أصابت وتصيب المرأة . والانسان يسلب ذاته الحرة وارادته الحرة وبالتالي قدرته على الفعل الحر . وهو يصدر عن وعي زائف تمليه عليه السلطة في محاولة لشل فاعليته ، وحرف انتباهه عن الاسباب الحقيقية المسؤولة عن احباطه . وتوجيه غضبه الى غير غايته الاصيلة ، وتفريغ عنفه ونقمته من محتواها الاجتماعي وصرفها الى كبش فداء من نوع أو آخر . وفي مثل هذا المناخ تسود نفسية المقهور القاهر ويتفجر الانسان بالاحباط العاجز والرغبة في تدمير ذاته وذوات الآخرين ويتسم فعل الانسان بالزيف وهو يصب نقمته على الهدف الأضعف والايسر ، ويجد في المرأة كبش الفداء الذي يلقي عليه بكل احباطه وعجزه وخوفه وعذاباته .

وتجسد بعض المقتطفات القصصية التي يستعين بها هذا البحث طبيعة الواقع الذي نحياه ، ووضعية المرأة في ظل هذا الواقع وانعكاس الاوضاع على علاقتها بالرجل حتى في أكثر جوانب هذا الواقع خصوصية . وكيان المرأة كما يتبدى في هذه المقتطفات يختزل الى عنصر أنوثة يؤدي وظيفة انجاب الاطفال والمحافظة على الملكية الفردية من الصلب الى الصلب أو الى اداة متعة ، وهو في كلتا الحالين شيء يملكه الرجل. ومفهوم الجنس الذي يطالعنا في هذه المقتطفات مفهوم من آلاف المفهومات المتخلفة التي تحكم واقعنا العربي ، ولكنه مفهوم يجسد بأكثر مما يجسد اي مفهوم آخر طبيعة هذا الواقع . ويعلق عليه تعليقاً صارماً وموجعاً. والرجل الذي ينظر الى الجنس كعملية عدوان وقنص وصيد وغزو وانتصار واذلال يصدر عن نفسية المقهور القاهر ، وهو رجل حرمه مجتمعه من كل شيء : من الحرية والفاعلية والايجابية والقدرة على الفعل واغناء الذات وتوكيد الارادة وتحقيق الهدف والتفاعل الخلاق ، وألهاه بمعارك وهمية يحوز فيها انتصارات وهمية تكرس وضعه واحباطه وعجزه . واذا كانت هذه الاوضاع تشل فاعلية الرجل العربي مرة فهي تشل فاعلية المرأة مرتين ، ولا خلاص منها الا بمزيد من الوعي من جانب الرجل ومن جانب المرأة على حد سواء .

- ٢ -

في رواية نجيب محفوظ بداية ونهاية[١] نلمح جانباً من البعد الطبقي لهذا المفهوم للجنس . و« حسنين » وهو شخصية رئيسية من شخصيات الرواية ينتمي الى البورجوازية الصغيرة ، ويجسد تطلعاتها . والشخصية هنا ناقمة على الوضع الطبقي في مجتمعها ، وهي محبطة غاية الاحباط نتيجة لانتمائها لطبقة في أواخر السلم الاجتماعي ، وراغبة أشد الرغبة في تجاوز وضع يصنّف الناس فوق بعض طبقات . ولكن نفسية الشخصية هنا هي شخصية المقهور القاهر ، العاجز الطاغية ، ومن ثم فبدلاً من أن تتطلع الشخصية الى تغيير الاوضاع التي تضعها موضع القهر هذا ، تسعى الى أن تلعب دور القاهر فتغزو الطبقة الغنية عن طريق امتلاك جسد امرأة من نساء هذه الطبقة . وحسنين اذ يشهد من بعيد ابنة احدى أسر البورجوازية الكبيرة ، لأول مرة ، يلمح فيها الجسد دون الوجه ، ويتلظى برغبة الاستحواذ

(١) نجيب محفوظ ، بداية ونهاية ، ط ٦ (القاهرة : مكتبة مصر) .

على هذا الجسد كما تلظى برغبة الاستحواذ على « فيللا » الاسرة وحديقتها ونجفة بهو الاستقبال . ويقول « حسنين » مخاطباً نفسه : « ما أجمل أن أملك هذه الفيللا وأنام فوق هذه الفتاة ، ليست شهوة فحسب ، ولكنها قوة وعزة . فتاة مجد تتجرد من ثيابها وترقد بين يديّ في تسليم مسبلة الجفون وكأن كل عضو من جسدها الساخن يهتف بي قائلاً سيدي . . . هذي هي الحياة اذا ركبتها ركبت طبقة بأسرها »[٢] .

وفي زينب والعرش لفتحي غانم يقع عبد الهادي رئيس تحرير العصر الجديد والراهب الذي وهب حياته للوصول الى القوة والسلطة والحفاظ عليها ، في حيرة شديدة وهو يتعرف الى زينب ، ومشاعره نحو المرأة تتحرك لأول مرة ويطالعنا وهو يتأمل الموقف على الدروس الاولى التي تلقاها عن العلاقة بين الرجل والمرأة . وهي دروس لها صلة بغريزة الجنس ، وغريزة التملك والسيطرة ، ولا صلة لها بذلك الذي يسمونه في الاشعار والروايات الحب . وهذه الدروس المستفادة هي حصيلته كشاب في الثلاثينات من القرن العشرين في بلدته طنطا ، وحصيلته كنديم لأبناء الاقطاعيين في هذه الفترة التي استبد بها الاقطاع في أرض مصر . وأول هذه الدروس أن العيب ليس قيمة مطلقة بل هو قيمة نسبية محدودة بحدود الطبقة الاجتماعية المعينة : « . . . . إن العيب له جغرافية خاصة ، وله حدود داخل الطبقة فالفلاح الفقير يقتل ابنته اذا ما تهاونت في شرفها مع فلاح فقير مثله ، اما اذا اصبحت محظية لدى السيد فلا عيب في الأمر ، لأن السيد من طبقة اخرى ومن عالم آخر خارج حدود العيب والشرف »[٣] .

ولأن هذا المفهوم ينبع من توازن القوى داخل مجتمع اقطاعي تحكمه ملكية الأرض ، فالفلاح ضمن هذا التصوّر يقدم جسد المرأة الى الاقطاعي لقاء هبة مالية او ابتغاء لأمن وحماية ، او طمعاً في نسل من صلب السيد ، والفلاحة ذاتها تفعل الشيء نفسه والفعل نفسه وهذا تجسيد لشعور طبقة بأنها مملوكة قولاً وفعلاً من جانب طبقة اخرى ، واقرار بأحقية هذه الطبقة في الملكية . ونفسية الفلاح هنا هي نفسية العبد الطاغية وهو كعبد يكرس ملكيته للسيد على جبهة ، وكطاغية يعوض عن احباطه الكامل بالعنف الدموي على الجبهة المقابلة وهو كعبد يقدم كل مقدساته للسيد تقرباً وزلفى وكطاغية يضفي على مقدساته قداسة مضاعفة مضحكة ومبكية معاً في الجبهة المقابلة ، وهو كعبد لا يمتلك حتى ذاته في مواجهة السيد ، ويمتلك المرأة اختاً وزوجة وابنة في الجبهة المقابلة. وهو ينظر الى المرأة مثلما ينظر اليها السيد كمجرد شيء او جسد يملكه ، وإن كان السيد دون غيره يشاركه هذه الملكية . ويحكي عبد الهادي عن صديقه لطفي مكي ابن احد الاقطاعيين في طنطا في الثلاثينات :

« كان يرى صديقه لطفي مكي يمارس غرائزه مع الفلاحات الفقيرات ، وكأنه يتعامل مع بضاعة . احياناً كان يتقدم له شيخ الغفر بعروض معقولة ، أن يدفع خمسين جنيهاً لأهل العروس حتى يستطيعوا تجهيزها مقابل أن يتمتع بها اسبوعاً قبل زواجها ، واحياناً كانت تأتيه فقيرات ليكون حملهن الأول منه لتطمئن الى أن

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ .

(٣) انظر : فتحي غانم ، زينب والعرش (القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٣)، ص ٢١٦ .

ابنها جاء من صلب الاسياد . كان كل ما يطلبنه هو الكسوة والطعام وقبلها حماية وأماناً ، كن يعتبرن اجسادهن ملكاً لأسيادهن ، والسيد مسؤول عن تصرفاته ، فإذا كانت المرأة التي يتمتع بها بكراً فعليه أن يزوجها بعد ذلك من احد اتباعه واذا كانت زوجة فعليه أن يرسل اليها في المواسم والاعياد ما يجود به ، ولا احد في القرية يجسر على الكلام . . . . كل شيء يحدث وكأنه لم يحدث والعرف صارم والتقاليد قاسية ، فإذا تجاسر رجل في القرية على أن يتهم امرأة أنها فعلت كيت أو كيت مع سيد القرية فهو مارق مصيره القتل »[٤] .

ويشعر الانسان لوهلة وهو يعيد قراءة هذا المقتطف انه في عالم كابوسي مستحيل ، عرفه مضحك ومبك معاً وتقاليده تحمي الجريمة وتتستر على المجرمين ، وتدفن الجميع في بئر بلا قرار وتردم التراب عليهم وتئد من يجسر أن يطل برأسه من الحفرة ملتمساً لنسمة حياة، عالم يعز على التصديق ، ولكن تبقى حقيقة أن هذا العالم هو تجسيد صغير لعالمنا ولوضع البشر والمرأة في عالمنا ، وهو تجسيد مع الفارق يختلف في التفاصيل هنا وهناك ، ولكنه يبقى سلبياً في جوهره .

- ٣ -

وتكتسب العلاقة الجنسية بعداً عرقياً أيضاً كما تكتسب بعداً طبقياً ، وهو بعد لا يرتبط في أدبنا بالجنس الحاكم أو الجنس السيد ، وانما بالجنس المحكوم او المسود وتتردد هذه الأبعاد في أذهان الشخصيات الروائية من الرجال في اتصال بالاجناس الاجنبية وبخاصة تلك التي استعمرت الوطن العربي أجيالاً ، الاتراك ، البريطانيون ، والفرنسيون . وفي رواية **زينب والعرش** نتبين العلاقة المركبة ما بين الفلاح المصري والحاكم التركي في وقت حكم فيه الاتراك مصر ، ووسيلة الفلاح العاجزة لتحرير نفسه من ربقة السيادة التركية هو حكم امرأة تركية في الفراش : « نحن نعرف أن الرجال في بلدنا كانوا يسعون وراء الزواج من المرأة التركية ، لا لجمالها فحسب ، وانما لأنهم يهتمون اهتماماً خاصاً بأن ينتمي نسلهم الى أصل تركي ، فالاتراك حكموا مصر والامة العربية عدة قرون وكانوا أصحاب السلطة التي لا معقب عليها ، فكان الفلاح يشعر في قرارة نفسه انه اذا ما حكم امرأة تركية في الفراش ، فكأنه تحرر من عبوديته ، وخرج عن وضعه الاجتماعي الى وضع ارقى ، وان ابناءه سوف يتباهون من بعده بأنهم من نسل تركي حاكم »[٥] .

وتكثر مثل هذه الاشارات في هذه الرواية او القصة العربية أو تلك ، غير أن الكاتب السوداني الطيب الصالح يعمق من هذا المفهوم متوصلاً الى كل ابعاده ، وهو يجعل منه موضوعاً (تيمة أساسية من تيمات) روايته **موسم الهجرة الى الشمال** . ونحن نلتقي في هذه الرواية بشخصيتين رئيسيتين : شخصية مصطفى سعيد الذي ينتهي بالهلاك المعنوي والمادي ، وشخصية الراوي الذي ينتهي بالخلاص المادي والمعنوي ايضاً . ومصير الشخصيتين يتلاقى ، واحداث الرواية تتأزم ويكاد النقيضان يتحولان الى شبيهين غير أن الراوي يفلت من مصير مصطفى سعيد ، اذ يتخلص من نفسية المقهور القاهر بانتمائه الاصيل الى الأرض ، الى

---

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الجنوب دون الشمال ، فالكاتب يؤمن بأن بذرة العنف والحقد المتمثلة في الاستعمار تنتمي الى الشمال دون الجنوب ، الى اوروبا دون افريقيا والوطن العربي . ومصطفى سعيد الذي تشوهت شخصيته نتيجة الاستعمار الانجليزي ، والذي اصيب بالدونية والاستعلاء معاً وهو يتلقى العلم في اوروبا ثم يعين استاذاً في احدى جامعاتها يعرف هذه الحقيقة . وهو اذ يقف امام محكمة انجليزية يحاكم بتهمة قتل زوجته الانجليزية والتسبب في انتحار ثلاث نساء اخريات ، يصف نفسه وهو يتأمل المحاكمة بأنه ليس سوى قطرة من السم الذي حقنت به اوروبا شرايين التاريخ عن طريق الاستعمار وهي تغزو وتحتل وتقهر وتعزز الدونية في الملايين من البشر :

« . . . . إنني أسمع في هذه المحكمة صليل سيوف الرومان في قرطاجة وقصة سنابك خيل اللنبي وهي تطأ ارض القدس . البواخر مخرت عرض النيل اول مرة تحمل المدافع لا الخبز ، وسكك الحديد أنشئت اصلاً لنقل الجنود . وقد أنشأوا المدارس ليعلمونا كيف نقول « نعم » بلغتهم . انهم جلبوا الينا جرثومة العنف الاوروبي الاكبر الذي لم يشهد العالم مثيله من قبل في السوم وفي فردان ، جرثومة مرض فتاك اصابهم منذ اكثر من الف عام نعم يا سادتي ، انني جئتكم غازياً في عقر داركم ، قطرة من السم الذي حقنتم به شرايين التاريخ انا لست عطيلاً ، عطيل كان اكذوبة »[٦] .

وغزو مصطفى سعيد هو « غزو المقهور العاجز » غزو الفراش ، او غزو المرأة ، وهو يختلف في الشكل وإن لم يختلف في الجوهر عن محاولة « ود الريّس » « غزو » « حسنة » التي تصبح زوجة ثم ارملة لمصطفى سعيد ابان الحدث . ويقول مصطفى سعيد مخاطباً الانجليز : جئتكم غازياً في عقر داركم ، ويتسبب في مقتل امرأة ، وفي انتحار ثلاث ، ولكنه ليس فريداً في الاعتقاد بامكانية هذا الغزو الرخيص ، بل هذا هو المفهوم السائد بين المغلوبين على امرهم . يقول وزير افريقي يحضر مؤتمراً في الخرطوم للراوي مشيراً الى مصطفى سعيد :

« . . . . . . الدكتور مصطفى سعيد كان استادي عام ١٩٢٨ ، كان هو رئيساً لجمعية الكفاح لتحرير افريقيا وكنت عضواً في اللجنة . يا لـه من رجل ، انه اعظم الافريقيين الذين عرفتهم ، كانت له صلات واسعة ، يا الهي . ذلك الرجل . كانت النساء عليه كالذباب . كان يقول سأحرر افريقيا بـ . . . وضحك حتى بانت مؤخرة حلقه »[٧] .

ومصطفى سعيد « الغازي » انما هو في واقع الأمر مغزو ، ومصطفى سعيد القاتل ، إنما هو في واقع الامر مقتول كما يتضح من بناء الرواية . وشخصية مصطفى سعيد كما كان يرسمها الكاتب شخصية تسعى الى تدمير ذاتها في المقام الأول ، اي شخصية انتحارية وليس تدمير الآخرين سوى المعبر لتدمير الذات ، هذا التدمير الذي يتجسد في الرواية في مشهد قتل

---

(٦) انظر : الطيب صالح ، موسم الهجرة الى الشمال ، ط ٢ (بيروت : دار العودة ، ١٩٦٩) ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

مصطفى سعيد لزوجته الانجليزية جين موريس ثم انتحاره أو غرقه في فيضان النيل وهو يتجه شمالاً . ومصطفى سعيد ذو العقلية الجبارة محروم من المشاعر الانسانية ، وهو لا يعرف الانتماء ولا الحب ولا السعادة ، ولا يتمتع بالقدرة على الضحك . وهو يكرس قدراته كأستاذ في جامعة انجليزية لهدف واحد وهو تدمير ذاته عبر تدمير الآخرين ، والعلاقة الجنسية بالنسبة اليه ليست سوى التعبير والتجسيد لهذه الرغبة في تدمير الذات والآخرين ، كما يتضح في مشهد قتل جين موريس ومن اشارات الحرب والقتل والافتراس التي تصف الرموز الجنسية . وهو يتساءل بعد قضائه سبع سنوات في سجن انجليزي وعودته الى السودان : هل كان من الممكن تلافي مأساة قتل الزوجة الانجليزية ، وتواتيه الاجابة بالنفي لأن « وتر القوس مشدود ولا بد من أن ينطلق السهم »[8] . وتتوالى الاوصاف لعضو الذكورة وللعملية الجنسية مشبعة بنقيع الحرب والضرب والقتل والعدوان والدم والجراح : « كنت في تلك الايام ، حين تصبح العتمة مني على مد الذراع ، يعتريني هدوء تراجيدي . كل الحمى والوجيب في القلب ، والتوتر في العصب يتحول الى هدوء جراح وهو يشق بطن المريض »[9] .

وكان مصطفى سعيد يضع المرايا في غرفته ليتوهم أنه لا يغزو انجليزية واحدة بل كل الانجليزيات ، وحتى يبدو له انه يضاجع « حريماً كاملاً في آن واحد » وكلما سقطت ضحية جديدة توهم أنه سيطر على المدينة مكتملة وأن المدينة ترقد تحت قدميه : « المدينة قد تحولت الى امرأة . وما هو الا يوم أو اسبوع ، حتى أضرب خيمتي ، وأغرس وتدي في قمة الجبل »[10] .

وليست تشوهات شخصية مصطفى سعيد بالتشوهات الفريدة ، بل تكاد تكون تشوهات نمطية لشخصية المقهور القاهر التي يفرزها مجتمعنا ، وللمفهومات المشوهة للمرأة والجنس التي يفرزها مجتمعنا ، ولا هي بالتشوهات الغريبة على واقع تعرض لكل ألوان القهر . ويتساءل الانسان الى متى يظل هذا المفهوم للجنس كصيد وقنص واستحواذ وافتراس وملكية ووأد لمنابع الحياة سائداً بيننا ، ويتلقى اجابة عن لسان مصطفى سعيد . وقد لا نجد الاجابة شافية ، ولكنها على الاقل تحتوي على تبرير لهذا السلوك العدواني القبيح وهذا المفهوم الاقبح للجنس . يقول مصطفى سعيد لسيدة انجليزية توصيه بالشجاعة والتفاؤل : « صدقت يا سيدتي ، الشجاعة والتفاؤل . ولكن الى أن يرث المستضعفون الأرض ، وتسرح الجيوش ويرعى الحمل آمناً بجوار الذئب ، ويلعب الصبي كرة الماء مع التمساح في النهر ، الى أن يأتي زمان السعادة والحب هذا ، سأظل اعبّر عن نفسي بهذه الطريقة الملتوية . وحين أصل لاهثاً قمة الجبل وأغرس البيرق ، ثم التقط انفاسي واستجم ، تلك يا سيدتي نشوة اعظم عندي من الحب ومن السعادة »[11] . هكذا إذاً كانت « يوتوبيا » مصطفى سعيد مستحيلة ، فإن التغيير الذي ينشده يظل رهناً بوراثة المستضعفين للأرض .

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٧٠ .

تروض الفتاة العربية منذ الطفولة للقيام بالدور الذي يرسمه لها المجتمع ، أي انجاب الاطفال وضمان الحفاظ على الثروة ، والانتقال من ملكية الأب الى ملكية الزوج ، ومن طاعة الأب الى طاعة الزوج . وكبت كل الغرائز والاحاسيس والمشاعر والاحلام والتطلعات والرغبات ضمان أكيد لانتقال الثروة من جيل الى جيل من صلب الزوج والأب . ووصاية الرجل ، ووصاية الام ، ووصاية الرأي العام ، ووصاية المجتمع على المرأة ضرورية لضمان انتقال الملكية الفردية من الصلب الى الصلب وازدهار هذه الملكية الفردية . ولا يخطر ببال احد أن المرأة انسان له ككل انسان قيمه الاخلاقية التي يتمسك بها وان الاخلاص للزوج شعور ينبع من الداخل ولا يملى من الخارج أياً كانت الوصاية . ولأن اسهل الطرق في الوطن العربي هو أقصرها وأكثرها ردعاً ، ولأن القهر يمتد كالسرطان من نظام الدولة الى نظام الأسرة من طبقة الى طبقة ومن رجل الى رجل ومن امرأة الى امرأة ، تتعدد أدوات القهر . فالأب قاهر ، والأم التي قهرت تتحول الى أداة قهر ، ومن الطبيعي أن ينتهي هرم القهر بقهر المرأة ذاتها لنفسها ، وبارادتها الحرة ، أو بما تتوهم أنه ارادتها الحرة .

يتعرض الرجل شأنه شأن المرأة لعملية ترويض بقدر متفاوت وبصورة مختلفة اذ يعد الرجل بدوره لأداء الدور المرسوم له في اطار المجتمع . وعادة ما تنصرف وسائل التربية والاعلام والتعليم الى ابراز عناصر الايجابية والعدوانية والشجاعة والاقدام والابتكار في الرجل بينما تعنى بتكريس عناصر السلبية والاستسلام والنكوص والاتكالية في المرأة . والصورة المثالية التي يتبناها المجتمع هي صورة المرأة التي تنفي ذاتها وفكرها ومشاعرها في الرجل، المنكرة للذات والمضحية بها والقادرة على تحمل المكاره والصعاب بقلب راض متسامح وعطوف وودود ، وهي صورة المرأة الرقيقة الوديعة الباسمة العذبة الهادئة دائماً وابداً ، والتي لا قبل لها بالعنف ولا التدمير ولا قدرة لها عليهما، ولا قبل لها بالغضب والتمرد والثورة ولا قدرة لها عليها .

والمرأة عادة ما تتبنى هذه الصورة المثالية التي يمليها عليها المجتمع تبنياً كليّاً أو جزئياً او عادة ما تتظاهر على الأقل بتبنيها لكي تتواءم مع المجتمع مبدية للعالم الخارجي المظهر دون المخبر ، وطاوية الاعماق على ما يختلج في كيانها من احباط وغضب وثورة وميل الى العنف والعدوانية نتيجة هذا الاحباط ، وميلها الطبيعي هذا الى التدمير عادة ما يتخفى موغلاً في الداخل بدلاً من أن ينصرف الى الخارج ومؤدياً الى تدمير الذات عوضاً عن تدمير الآخرين . وللمرأة نفسية المقهور القاهر ، وهي ترغب في ممارسة القهر على الآخرين مثلما يمارس عليها ، وهي تمارسه فعلاً في علاقاتها بابنائها أحياناً ، وفي علاقاتها بمرؤوسيها احياناً،وفي علاقاتها بمن هو دونها في السلّم الاجتماعي احياناً اخرى ، ولكنها لا تمارسه الا في حدود خوفاً من الخروج عن اطار الصورة المثالية التي يرسمها المجتمع للمرأة . والصورة المثالية التي يشكلها المجتمع للرجل تختلف عادة كل الاختلاف . فالرجل المثالي هو الرجل العدواني المقتحم المقدام القانص الغازي المنتصر الصياد القادر على انتزاع ما يريد من الحياة ، وعلى املاء

وجوده وارادته وأفكاره على الآخرين ، وهو القوي الذي لا يضعف والصلب الذي لا يلين ، الذي تندرج عدوانيته كسمة لازمة من لوازم رجولته او ذكورته . والرجل عادة ما يتبنى الصورة التي يواجهها به المجتمع سواء أكان قادراً على تمثل هذه الصورة نفسياً أو لم يكن ، وهو عادة يتظاهر بتبني الصورة ليتواءم مع مجتمعه الذي يدفعه دائماً وأبداً تجاه المزيد من التبني لهذه الصورة .

والصورة المثالية التي يطرحها المجتمع للرجل وللمرأة تتسق مع حاجات هذا المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره ، وهي صورة تتغير مع تغير حاجات هذا المجتمع ، وقد يتطلب المجتمع من الرجل الفاعلية والايجابية في مرحلة ، وقد ينكر عليه هذه السمات ويسلبها منه في مرحلة تالية . وطالما كان خط التطور في المجتمع الطبقي خطاً صاعداً استمرت حاجة هذا المجتمع لفاعلية الرجل وايجابيته والى سلبية المرأة وانصياعها ، والمجتمع الطبقي في حاجة الى هذه الايجابية لضمان تطور اقتصاده ومؤسساته السياسية والاجتماعية والثقافية والى تلك السلبية لضمان أسس الملكية الفردية التي يستند اليها . واذا ما بدأ خط تطور المجتمع يعاني الهبوط بدلاً من الصعود ، ودخل هذا المجتمع أزمة من أزماته الخانقة اصبحت فاعلية الفرد وايجابيته عنصر تهديد لهذا المجتمع وتوقف امكان استمرار نظام هذا المجتمع على شل فاعلية الرجل وايجابيته، وتحويله الى انسان مسلوب الذات والارادة ، تملي عليه السلطة تفكيره ومشاعره وارادته وفعله ، اي على تحويل هذا الرجل الى شيء .

وقد تصاعدت أزمة مجتمعنا العربي حتى بلغت أوجها في العقد الاخير ، وتمخضت عن عملية قمع مادية ومعنوية شرسة تواضعنا على تسميتها بأزمة الحرية والديمقراطية ، وتحت وطأة هذه الأزمة تتحطم الأطر التقليدية للمجتمع العربي ، وتتحطم بالتالي الصورة التقليدية للرجل والصورة التقليدية للمرأة ، وعملية التشييء تمتد لتشمل الرجل كما تشمل المرأة . وتلك هي عملية سلب الانسان حريته وتحويله بالتالي الى شيء. وعلى كل المستويات يمارس القهر المادي والمعنوي لسلب الانسان رجلاً كان أم امرأة حريته او ذاته الحرة . وحرية الانسان تتمثل أولاً في ذات حرة قادرة على أن تصدر عن فكر مستقل ومشاعر مستقلة وفعل مستقل ، وتتمثل ثانية في قدرة هذه الذات على الدخول في علاقات صميمية مع المجتمع والناس من حولها ، علاقات تغتني بها الذات وتغني الآخرين . وبدلاً من الوعي المستقل الذي يصدر عن الذات يحل الوعي الزائف الذي تغرسه وسائل التربية والاعلام والتقاليد بداية بالأب وانتهاء بأعلى هرم السلطة ، وبدلاً من القدرة على التفاعل الخلاق مع الآخرين والمجتمع يصاب الفرد بحالة الشيئية والاغتراب التي يستحيل في ظلها ازدهار علاقة انسانية او علاقة اجتماعية . وفي ظل هذا المناخ من القهر تضيع القيم ويشيع الشعور بالاحباط ويتفجر هذا الشعور عنيفاً مجنوناً في محاولة لتدمير الذات وتدمير الآخرين . وتتحطم الصورة التقليدية للرجل كما تتحطم الصورة التقليدية للمرأة ويصاب الادب والأديب بالدوار وهو يحاول الامساك بواقع تحللت أطره .

- ٥ -

ومنذ اواسط الستينات على وجه التحديد وأدبنا العربي يعاني تغيراً ملموساً ، وما زلنا نلمح هنا وهناك وما بين الحين والحين شخصيات من لحم ودم لها ابعاد الشخصية الانسانية المتعددة الابعاد ، ولكنها شخصيات تنتمي لرؤ ية ماضية لواقع مضى كان خط تطور الواقع العربي فيه في صعود ، وشخصيات يبدعها في الغالب كتاب قدامى عايشوا المجتمع العربي في سنوات مده الثوري اكثر مما عايشوا جزره الثوري ، كتاب لا ينتمون الى الاجيال الجديدة . والتجديد ليس رغبة في التقليد كما يتوهم البعض بل هو ضرورة لأن الواقعية التقليدية تقتضي نوعاً من التصالح بين الكاتب وبين الواقع الذي يصوره بين العالم الداخلي لهذا الكاتب والعالم الخارجي أياً كان نقده وادانته لهذا الواقع . وامكانات مثل هذا التصالح تكاد تكون معدومة الآن . ومنذ اواخر الستينات والأدب العربي يوغل في مسالك مختلفة محاولاً الامساك بالواقع العربي او هارباً من هذا الواقع ، وقد غرق الأدب العربي ، والقصص العربي خاصة احياناً في العالم الداخلي للكاتب دون عالمه الخارجي ، مسجلاً لحالة الاغتراب والحصار النفسي وعجز الفرد عن التعامل مع الحياة ، وانعدام الجدوى والمعنى الذي يستشعره الفرد ، وسعي الأدب حيناً وتحت وطأة الاحداث الى تسجيل شهادة عن هذا الواقع عامداً الى الدلالة المجردة ومختزلاً الواقع الحي الى علامات أشبه بعلامات الجبر وضارباً بالمتطلبات الفنية عرض الحائط وهو يخرج باشكال هندسية متقنة الصيغة والحبكة والصناعة . وضاع الأدب احياناً في متاهات التجريب والتغريب تكريساً لاغتراب الفنان ، هذا في حين نجح الأدب اخيراً وعلى يد صفوة من الكتاب أغلبهم من الاجيال الجديدة في الوصول الى نوع من الواقعية الرمزية توحي ايحاء مكثفاً بطبيعة الواقع العربي الذي نعيشه ودالاً عليه .

- ٦ -

يمسك اسلوب زكريا تامر بالحقائق الرئيسية في مجتمعنا العربي الراهن وهو يخوض ازمته الراهنة في ايجاز موجع ، وفي تصوير كاريكاتيري صارم يخرج بقصصه من باب التخصيص الى باب التعميم . وكل قصة من قصص زكريا تامر عالم صغير متكامل مستقل بذاته يوحي ايحاء دالاً ومكثفاً على الواقع العربي الذي نعيشه،وكل جزئية يتناولها زكريا تامر تحمل بذور المجتمع مكتملاً ، والكل هو جماع جزئياته ، والكاتب يهتم بكل جزئياته ويتمتع بالبصيرة التي تتيح له ادراج كل جزئية من الجزئيات في كليتها أياً كانت هذه الجزئية . وزكريا تامر إذ يحكي حكاية حب أو زواج ، او جوع أو قتل ، أو لحظة صفاء يكدرها عنف، يحكي قصة واقع بأكمله بكل مقوماته . وقصة **العرس الشرقي**[١٢] . كما يوحي العنوان تحكي قصة زواج صلاح بهيفاء . والحدث يدور في نطاق الأسرة ولا يخرج ابداً عن هذا النطاق . غير أن كل قصة من قصص الكاتب كما ذكرنا عالم صغير يحمل كل مقومات العالم الكبير ، عالم صغير يلخص في كثافة دالة ويعلق في ايجاز موجع على هذا العالم الكبير . والأب في قصة **العرس**

---

(١٢) انظر : زكريا تامر ، « العرس الشرقي ،» في : **الرعد (قصص)** : (دمشق: اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٠) ، ص ٥٧ - ٦٢ .

الشرقي هو ذلك الحاكم على قمة السلطة او ذلك . والابن او العريس هو الفرد هنا وهناك الذي لا تزال العائلة والسلطة تروضه حتى يفقد ذاته الحرة تماماً ويستحيل الى شيء مسلوب الارادة محتاج للحماية ، وغير قادر على الاخذ والعطاء . والعروس في هذه القصة هي المرأة هنا او هناك التي اختزل المجتمع كيانها الى جسد ، ووجودها الى اداة جنس وانجاب . والقصة تعلق على طبيعة المجتمع وزواج بين شيئين ، شيء يصبو الى أم تتحمل عنه اعباءه ، وشيء يصبو الى تحقيق الوظيفة التي رسمها له المجتمع ، وهي انجاب الاطفال ، وطبيعة زواج يتم في ظل نظام قائم على القهر العام والأسري ، ونظام لا يعترف الا بقيمة واحدة هي قيمة الاقتناء ، اقتناء المال والبشر .

وفي قصة العرس الشرقي يعود الطالب صلاح من المدرسة معلناً سأمه من الدراسة ورغبته في الزواج ، مضمراً اختيار زوجة تساعده في حل مسائل الحساب . ويتقبل الأب الرغبة بعد أن يقدم له الصبي فرائض الطاعة فريضة فريضة تثبت توافقه مع مجتمعه وتثبت أنه ما زال الطفل المطيع الذي يترك للأب مهمة اختيار يومه وغده ومصيره . وقبل أن يصدر الأب قراره بصلاحية الابن للدخول في مرحلة الزواج والمواطنة ، يسعى الى التأكد من قدرته على أن يكون زوجاً صالحاً ومواطناً صالحاً . ويطلب الأب من الابن أن يقبل يده مرة ، فيفعل ثم يطلب منه أن يقبلها ثلاث مرات فيفعل ، ويغتبط الأب ويبقى سؤال اخير ليطمئن الأب . واذ يجيب صلاح بأنه يترك اختيار الزوجة للأب ينجح في الاختيار ، ويصبح الزوج المثالي والمواطن المثالي . واذ تنتهي طقوس ترويض العريس في الغرفة الأولى تبدأ طقوس شراء العروس في غرفة ثانية . ويدور جدال كبير بين الأبوين تتخلله(الاكليشيهات) المحفوظة عن أهمية الأخلاق وحسن الجوار الى أن يتم الاتفاق على تسعير العروس على أساس ثلاثين ليرة لكل كيلو من اللحم : «وارسلت هيفاء على عجل الى السوق ، وهناك وضعت على ميزان كبير ، فبلغ وزنها خمسين كيلوغراماً . ودفع والد صلاح الثمن بينما كانت الزغاريد تتعالى ، ثم اقتيدت هيفاء الى الغرفة المخصصة لصلاح ، واقفل الباب باحكام غير أن الجارات تزاحمن حوله بغية النظر من ثقب القفل للاطلاع على ما يجري داخل الغرفة»[١٣] .

وفي الغرفة الثالثة يجري الطقس الثالث ، طقس الزوجة الأم . بعد أن تسد هيفاء بنت السادسة عشرة فتحة الباب حتى لا يطلع احد على ما يجري في الغرفة ، يسألها صلاح إن كانت ما زالت على وعدها في مساعدته في حل مسائل الحساب وتجيب بالايجاب ، ولكنها بخفة المرأة البالغة الواثقة بذاتها تجره الى ما لا بد منه لتكتمل مراسم الزواج . وتستخدم في ذلك الحيل التي تستخدمها لاغراء طفل صغير للقيام بما لا يرغب في الواقع في القيام به ، وهيفاء تتطلع للقيام بالدور الذي أعدت له ، دور الزوجة الجسد أداة الانجاب . وصلاح يتطلع الى الام الحامية الحاضنة التي تحل مسائل الحساب ويصطلي في الوقت نفسه بالرغبة في ايقاع الاذى بالآخرين نتيجة الاحباط : «ووجد صلاح نفسه منساقاً الى الدنو منها . وأجبره صدرها

---

(١٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

العاري على أن يلصق وجهه بها ، ثم تلقف فمه حلمة نهدها الفتي بينها ما زالت تجتاحه رغبة ضارية في التهامها . ولم يأكل صلاح النهد إنما أجهش بالبكاء حائراً بعد لحظات حين لم يمنحه النهد حليباً دافئاً »[١٤] .

وهذه هي بعض حقائق العرس الشرقي كما يراها زكريا تامر ، ورغم التصوير الكاريكاتيري وربما بسبب التصوير الكاريكاتيري تفصح القصة عن التشويه الذي أصاب الشخصية العربية في ظل تفاقم أزمة الحرية والديمقراطية ، وتفضح الكثير من المفهومات الخاطئة عن المرأة وبالتالي عن الزواج ، وما ينتظره بعض الرجال في مجتمعنا العربي من الزواج والزوجة ، وتمسك بالحقائق الأساسية في واقعنا . وقد تكون الصورة صارمة ولكنها صادقة .

- ٧ -

في قصة الخراف[١٥] يضعنا زكريا تامر من جديد في عالم صغير يعلق في دلالة وكثافة على العالم الأكبر ، والعالم هنا عالم حارة السعدي ، والسلطة ليست متمثلة في الأب هذه المرة ولكنها متمثلة في شيخ الحارة ، ونحن قد اقتربنا اكثر من الواقع الخارجي او المجتمع في كليته ، ونحن نتعرف الى حارة السعدي وأهلها في اكثر من قصة من قصص دمشق الحرائق ، كما نتعرف الى شيخها ايضاً ، اذ يستخدم الكاتب هذه الحارة في اكثر من قصة من قصص هذه المجموعة ، والحارة حارة فقراء جائعين يستلهمون الوعي المزيف من شيخ مسجدهم والفكر والايحاء بالعمل . ونحن قد استمعنا الى شيخ مسجدهم وهو يخاطبهم مبرراً فقرهم فيقول ان الله خلق البشر على الوان: رجال، وفقراء من تراب : « إن الله هو الذي خلق الرجال والنساء والاطفال والطيور والقطط والاسماك والغيوم ، وهو الذي خلق ايضاً عباده الفقراء من تراب ، فيهز الرجال رؤوسهم موافقين ، فوجوههم تشبه تراباً لم تهطل فوقه قطرة مطر ،وبيوتهم من تراب ، ويوم يموتون يدفنون في التراب »[١٦] .

وفي قصة الخراف يستشير أهل الحارة الشيخ في امر ابنة الحارة عائشة الطالبة الجامعية التي خلعت الملاءة واكتفت بعقد المنديل حول رأسها . ويشير عليهم الشيخ بالرجوع الى أهل البنت في هذا الأمر الخطير ، ويرجع أهل الحارة الى الأخ فيوصيهم بالاهتمام بنسائهم دون اخته ، ويرجعون الى الأب فيقول انه على ثقة من سلوك بنته ويتساءل ساخراً عن مدى ارتباط الشرف بالملاءة « إذا ارتدت عاهر ملاءة فهل تصير شريفة فاضلة ؟» . ويرجع أهل الحارة الى شيخهم مغتمين خوفاً من أن تقتدي نساؤهم بعائشة ويفلت الزمام ويقرر الشيخ أن «المرأة مخلوق فاسد ، واذا أفلت زمامها عاثت فساداً وخراباً » . ويقرر الشيخ أن وجود امرأة بلا ملاءة في الحارة سيحيل رجال الحارة كلهم الى زناة ، لأنهم سيضطرون بغواية ابليس الى النظر الى تقاطيع جسم المرأة ويعانون بالتالي الرغبة في الزنا ، وفي النهاية يوحي الشيخ الى اهل

---

(١٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(١٥) انظر : زكريا تامر ، « الخراف ،» في : دمشق الحرائق (قصص) (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٣) ، ص ١٠٩ - ١١٥ .

(١٦) انظر : تامر ، « موت الشعر الأسود ،» في : المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .

الحارة بقتل عائشة وهو يقول « يا أولادي واخواني ، الساكت عن المنكر كمرتكب المنكر ، فاعملوا ما ترونه صواباً ، والله الموفق »[17] . ويتحرش شبان الحارة بعائشة التي تقابل تحرشهم باستعلاء وثقة بالذات واذ يبادر الاخ للدفاع عن اخته يكممه الشبان ، وبعد تكميمه يطعنه احدهم بالسكين . ويموت ابن الحلبي واخو عائشة ويؤدي اهل الحارة صلاة شكر وراء شيخهم :

« ولما غابت الشمس واقبل ظلام الليل، اصطف رجال حارة السعدي وراء الشيخ محمد وادوا صلاة العشاء بخشوع بينما كانت عائلة الحلبي ترتدي ثوب الحداد »[18] .

وتكشف قصة الخراف عن آلية القهر الذي تلجأ اليه الطبقات الحاكمة في فترات الانهيار وتفاقم الأزمات ، وتجسد القهر على مختلف مستويات السلم الاجتماعي . وأهل حارة السعدي الذين يقبعون في آخر السلم قد تحولوا الى اشياء تفعل بوحي شيخ المسجد وممثل السلطة . وفعل اهل الحارة يكرس وضعهم في اسفل السلم بدلاً من أن يغيره ، وعنفهم ينحرف عن مساره الطبيعي ضد من يتسبب في فقرهم وتخلفهم منصرفاً الى كبش فداء . واهل حارة السعدي المقهورون ، قاهرون لنسائهم ، يعيشون على رعب من أن يفلت منهم الزمام الوحيد الباقي في ايديهم . وهم يقتلون ابن الحلبي لأنه رفض أن يندرج في دائرة القهر، ويستحيل الى قاهر لأخته ، وهم يخشون أن تقتدي النساء بالاخت وهم يدركون حتى الاعماق ان من لا يملك مصيره لا يستطيع بداهة أن يملك مصائر الآخرين وإنما يستعين عليهم بالقهر والتقاليد والاعراف والاوامر والنواهي . والأخ الذي رفض أن يكون مقهوراً قاهراً هو كبش الفداء في هذه القصة نيابة عن الاخت ، وهو قد لقي مصرعه لأنه رفض أن يتواءم وأن يتحول الى شيء مندرج في دائرة القهر .

اما في قصة موت الشعر الأسود[19] في نفس المجموعة القصصية فتصبح المرأة نفسها كبش الفداء يفرغ فيها اهل الحارة عنفهم ويصبون عليها نقمتهم على أوضاعهم . يخرج أهل حارة السعدي من المسجد بعد صلاة الظهر « يرين عليهم خشوع هادىء وكآبة عذبة »[20] لأن منذرالسالم قد قتل أخته فاطمة « الفاكهة التي تحلم بها كل الاشجار » ، ذات الشعر الاسود و « الخيمة التي تمنح الامان للمطارد الخائف » ، وزوجة مصطفى الرجل « الذي يملك وجها لا يبتسم »[21] . والذي « يرى في منامه حلماً واحداً يركض فيه تحت مطر غزير دون أن تبلله قطرة ماء »[22] . واهل الحارة يشعرون بهذا الخشوع الهادىء وهذه الكآبة العذبة لأن منذر السالم قد قتل اخته فاطمة فقتل بذلك آخر مصدر للجمال والامان في الحارة ، وأعلن أهل الحارة أن « العار في حارة السعدي لا يمحوه سوى الدم » . واهل الحارة حرضوا على

---

(١٧) انظر تامر، « الخراف ،» ص ١١١ .

(١٨) انظر : المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

(١٩) انظر : تامر، « موت الشعر الأسود، » ص ١٣٧ ـ ١٤٠ .

(٢٠) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٢١) انظر : المصدر نفسه ، ص١٣٨ .

(٢٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

الجريمة ووقفوا شهوداً عليها ، والعار هوعارهم والضحية بريئة والزوج الذي أوهم الأخ واهل الحارة أن فاطمة ارتكبت جريمة الخيانة الزوجية ينتقم من عجزه عن منح الحب وتلقيه ، ويمارس نفسية المقهور القاهر . وتتحول فاطمة الى كبش فداء يمتص سخط الزوج وأهل الحارة .

والحقيقة أن الزوج الذي لا يعرف كيف يبتسم والذي يركض دائماً في الحلم تحت المطر دون أن تبلله قطرة ماء قد تحول الى شيء عاجز عن العطاء وبالتالي عن التلقي. وقد تحول الى شيء يحاول أن ينتزع الحب بالقهر. ومصطفى يطلب الى فاطمة تقديم فروض الطاعة وتقدمها طائعة فقد تعلمت في طفولتها وصباها كيف تقدمها ، ومصطفى يقهر فاطمة ليستمع الى كلمات الحب التي يتوق اليها ، ولكنه لا يستمع أبداً لهذه الكلمات ، لأن احداً ما لم يعلم فاطمة الحب ولا كلمات الحب ، لا الأهل ولا الزوج ، ولا أهل الحارة . ومن ثم تفشل المحادثة التالية المتكررة في انتزاع كلمات الحب من فمها . وتلقى فاطمة مصرعها دون أن تدري حتى مبرراً لهذا العقاب المروع الذي نزل بها :

وكان مصطفى يقول لفاطمة : انا رجل وانت امرأة والمرأة يجب أن تطيع الرجل . المرأة خلقت لتكون خادمة للرجل .

فتقول له فاطمة : « إني اطيعك وافعل كل ما تريد » .

فيصفعها قائلاً بضيق : « عندما اتكلم يجب أن تخرسي » .

فتبكي فاطمة ، ولكنها كانت كعصفور صغير مرح طائش ، فتكف عن البكاء بعد هنيهات ، ثم تضحك وهي تمسح دموعها فيغمض مصطفى عينيه ، ويتخيل فاطمة تقول له بذل : « أحبك وأموت لو هجرتني »[٢٣] .

ولكن فاطمة لم تقل له يوماً ما يتوق اليه ، ولأن فاطمة لم تقل كلمات الحب التي يسعى اليها مصطفى بالقسر ، يقرر مصطفى الطلاق ويذهب الى مقهى حارة السعدي وعلى مسمع من الجميع يقول لأخي فاطمة : قبل أن تقعد كعنتر بين الرجال، اذهب وخذ أختك من بيتي »[٢٤] . ويقتل الاخ « فاطمة » ذات الشعر الاسود لأنها لم تنطق بكلمة الحب التي لا يعرفها الأخ ولا مصطفى ، ولا احد من اهل الحارة الذين شهدوا مقتل فاطمة دون أن تمتد يد لنجدتها . وتموت فاطمة دون أن تدري ودون أن يدري أهل الحارة أن الحب لا ينمو في ظل القهر ولكن تبقى ملايين الفتيات يلحجن في دق الابواب يستجدين الانتشال من اوضاع لا تطاق ، ويطلبن العودة الى الحياة من حياة تئد الحياة ، ويستعطفن حتى لا تتلطخ يد الأهل والاحباب بالدم . ويتكرر المشهد ويتلطخ السكين بالدم على يد المقهورين القاهرين والمرأة دائماً كبش الفداء : « وهكذا مات الشعر الأسود ، ولكن فاطمة ما تزال تركض في حارة السعدي ، وتطرق أبواب بيوتها مستنجدة ، فلا يفتح باب من الأبواب ، وتتلطخ السكين بالدم »[٢٥] .

---

(٢٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٢٤) انظر : المصدر نفسه، ص ١٤٠ .

(٢٥) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

تعقيب

صفية سعادة

لا أدري لماذا درجنا على الصاق عناوين لأبحاثنا بما لا يتفق وموضوع البحث . فحين قرأت عنوان هذا البحث وهو «صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي» ظننت أنني سأقرأ بحثاً تختار فيه الكاتبة بعض النماذج القصصية ، وتعرض من خلالها صورة المرأة ، وتستخلص ـ إن شاءت ـ الأسباب التي أدت الى هذه الصورة . لكنني ما ان باشرت بقراءة المقطع الأول حتى وجدت أن د. لطيفة الزيات تنطلق من نظرية تؤمن بها ، ومن ثم تعود الى النتاج القصصي فتختار ما ينسجم وهذه النظرية ، اذ تقول : «وشئت في تناولي لهذا النموذج التركيز على زاوية واحدة تتمثل في وضع المرأة ككبش الفداء ، وهو وضع في اعتقادي لا ينفصل عن ماض مثقل بالهيمنة الاستعمارية والطبقية» .

السؤال المطروح اذاً في هذا البحث ليس صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي، بل وضع المرأة العربية ، وهل وضعها هو نتيجة الهيمنة الاستعمارية والطبقية ام لا الا أنه وعلى الرغم من تأكيد الباحثة أن وضع المرأة ككبش فداء ، «لا ينفصل» عن هيمنة الاستعمار والطبقية تعود لتقول في المقطع نفسه «وتندرج كامرأة على اطلاقها خارج هذا السلم ، كأداة انجاب او كأداة متعة» .

إذا،وضع المرأة وضع خاص وهو ينفصل عن هيمنة الاستعمار والطبقية.هذا ما أراه،اذ أن المرأة العربية لم تكن في وضع حر قبل مجيء الاستعمار.افلم تكن المرأة كبش فداء يقدم من تاريخ بلادنا وحضارتها ؟ الم يكن وأد البنات شائعاً درءاً للعار؟! الم تقدّم الفتيات العذارى هبة للنيل متى طاف ؟ ألم يكن ملك سومر يضاجع كل عذراء قبل زواجها ؟! ألم تأت الاديان السماوية الثلاثة لتكرّس الوضع القائم وإن بدرجات مختلفة ؟ الم ترتكز هذه الاديان الثلاثة على صرح النظام الأبوي وهيمنة الرجل على المرأة ؟ ألا تزال هذه القوانين مسيطرة على أحوالنا الشخصية فما أن تتزوج المرأة حتى تكون قد وقّعت على صك تنازلها الشرعي بيدها ؟ وبالتالي، هذا النظام ملازم لنا ملازمتنا لتراثنا ، ومن العبث أن نرجعه الى

الاستعمار ، فالاستعمار لم يغيّر الوضع بل أزّمه وعقّده والطبقية لا تفسر لماذا وضع المرأة مغاير عن وضع الرجل ضمن طبقتها ومحيطها .

وبعد هذا تنتقل الباحثة الى فكرة ثالثة وهي حرية الفرد ، وترى أن آفتنا في أن المجتمع العربي لا يسمح للفرد بممارسة حريته وتحقيق ذاته . ثم هي تنتقي أمثلة لعدد من الرجال المسحوقين بفعل الضغط الاجتماعي ، وتطالب المجتمع بمؤسساته ووسائل تربيته واعلامه أن يتغير. فهل هذا معقول ؟ وهل شاهدنا سلطة ما تتنازل عن قمعها لأنها تؤمن بحرية الفرد ؟ وهل رأينا مجتمعا يتغير من تلقاء نفسه دون أن يكون هناك أفراد مستعدين أن يخوضوا معركة حريتهم ؟

المشكلة كما أراها ليست في المجتمع فقط ، بل هناك خلل فظيع في النفوس ، وهذا الخلل ناتج عن تربية ،وممارسة قيم كانت تفي بالغرض في العصور الغابرة ، انما هي عاجزة عن مجابهة الحاضر ، لأن هذا الحاضر يعتمد في دفقه على الفرد لا على نظام العشيرة وعلى التمرد،لاعلى الطاعة وعلى كسر القيود لا إحكامها . كيف نريد مجتمعاً حراً حين يتزلف الابن لوالده ويمسخ شخصيته استرضاء ؟ فمن اين ستأتي هذه الحرية والديمقراطية ؟ أتهبط من السماء على طبق من ذهب ؟ هل هي دين جديد منتظر ؟ ام هي موقف نابع من الذات التي ترفض الاذعان ؟

في نظري ، إن هذه هي المعضلة الاساسية . لقد درج عندنا الفرد أن يتلقف ، أن يقبل أن يستكين تحت شعارات كثيرة تؤلف كلها هيكلية هذا المجتمع التقليد ، الدين ، العشيرة ، العائلة . الانسان كفرد ليس قيمة في مجتمعنا ، وطالما الأمر كذلك فلا نستطيع أن نحلم لا بحرية ولا بديمقراطية لأن أساس هذين النظامين هو حرية الفرد وقدسيته كانسان . والأزمة هي أزمتنا نحن دون غيرنا . هي أزمتنا مع تراثنا ومع نفوسنا . فنحن أمام مفترق طرق : اما اختيار قيم جديدة وممارستها واما التشبث بالقديم . والمجتمع العربي برمته واقع تحت وطأة هذا الصراع . لنأخذ مثالاً على قولنا قصة موسم الهجرة الى الشمال .

ما الذي يفعله مصطفى سعيد ؟ شيئان . أولهما ، أنه لن يغير مسيرته حتى يتغير العالم :

« الى أن يرث المستضعفون الأرض وتسرح الجيوش ويرعى الحمل آمناً بجوار الذئب ، ويلعب الصبي بكرة الماء مع التمساح في النهر الى أن يأتي زمن السعادة والحب هذا ، سأظل انا أعبّر عن نفسي بهذه الطريقة الملتوية » .

فان يقدم أحدنا على عمل ثم يلصق التهمة بالآخر ، معناه أنه لا يريد أن يحمل مسؤولية اعماله ، ومن ثم يرفض أن يبدأ بالتغيير ، او أن يغير نفسه منتظراً أن يأتيه الفرج بفعل ساحر : هذان الموقفان لهما دلالة على العجز ، الذي وصل اليه الفرد في بلادنا . والشيء الثاني الذي يفعله مصطفى سعيد هو نبذ الغرب والعودة الى الأرض كفلاح . والأولى يوتوبيا فيها قفزة نحو المستقبل المرجو ، والثانية يوتوبيا اللجوء الى الماضي والاحتماء به . والحلاّن غير واقعيين ، لأنهما لا يتعاملان مع الحاضر . والنتيجة بالطبع هي الفشل ، اذ أن مصطفى سعيد لا يستطيع أن يظل مزارعاً فيموت وهو يحاول الرحيل. والذي حدث لمصطفى

سعيد يحدث الآن لنا كلنا . فنحن في ضياع تام ما بين القيم المختلفة والمتغايرة . فمن جهة « ذاك دفء الحياة في العشيرة، فقدته زمانا في بلاد تموت من البرد حيتانها»[1] . ومن جهة أخرى « كانت أمي لي بالمرصاد ، تذكرني بمن مات ومن تزوج . . . »[2] ، « وقالت بنت مجذوب ضاحكة : خفنا أن تعود الينا بنصرانية غلفاء »[3] . واخيراً ، « الدنيا تسير باختيارنا أو رغم أنوفنا . وأنا ، كملايين البشر ، اسير ، أتحرك ، بحكم العادة في الغالب ، في قافلة طويلة ، تصعد وتنزل ، تحط وترحل »[4] . ففي الصفحة الواحدة نواجه العشيرة ، التقاليد ، الدين ، والفرد غائب .

إلا أن العودة الى الوراء مستحيلة ليس لمصطفى سعيد فقط ، بل لكل من يعايشه في محيطه السوداني . فنرى زوجته بت محمود ترفض الزواج من ود الريّس الذي قبله ابوها ، ومن ثم تقتله وتقتل نفسها . وتقوم قائمة العشيرة لأن حادثة كهذه لم تحصل من قبل . فالذي حصل أن بت محمود انتقمت لحريتها ، هذه الحرية التي تعلمتها من مصطفى السعيد ، وشاركتها زوجة ود الريّس التي زغردت لبت محمود . وبما أن الباحثة لم تحدّد القيم التي على أساسها نستطيع التفريق ما بين « الوعي الزائف » و « الوعي المستقل » ، يصعب علينا فهم هاتين المقولتين . هذا ، عدا أننا لا نستطيع أن نقارن ما بين « الوعي الزائف » و « الوعي المستقل » ، اذ أنه من الوجهة المنطقية ما يوازي « الوعي المستقل » هو « الوعي غير المستقل » او الوعي التابع او الخاضع لا الزائف .

والارجح أننا لا نزال نعاني كلنا وطأة الوعي التابع او الخاضع للتقليد ، اذ أنه ليست عندنا الجرأة الكافية لمجابهة مجتمعنا بقناعاتنا، فنعيش على مستويين : مستوى الكلام فيما بيننا ، ومستوى الفعل حيث لا يحرك احدنا ساكناً ، على أساس أن اليد الواحدة لا تصفق . أليس هذا احباطاً ؟ الم ننتزع كل معنى لقولنا ؟ ألم يصبح قولنا « كليشيهات » نرميها هنا وهناك ؟ وكيف لا يكون الكاتب في حال اغتراب وهو لا يعرف ما يريد ، وإن عرف خاف ، وإن جوبه تراجع كما يتراجع صلاح امام نهد زوجته « لانه لم يمنحه حليباً دافئاً ؟» أيعني هذا اننا لا نزال في مرحلة ما قبل الفطام ؟

وتلمح الباحثة أن الرجل حر في بعض الفترات التاريخية اذ تقول : « وطالما كان خط التطور في المجتمع الطبقي خطا صاعدا ، استمرت حاجة هذا المجتمع لفاعلية الرجل وايجابيته ، والى سلبية المرأة وخضوعها . . . واذا ما بدأ خط تطور المجتمع يعاني الهبوط بدلا من الصعود ، اصبحت فاعلية الفرد وايجابيته عنصر تهديد لهذا المجتمع » .

---

(١) انظر: الطيب صالح ، موسم الهجرة الى الشمال ، ط٢ (بيروت : دار العودة ، ١٩٦٩) ، ص ٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

أتوقف عند هذا المقطع لسببين . أولهما ، انني أجد صعوبة في تحديد « المجتمع الطبقي ». فهل هناك في أكثر البلدان ديمقراطية او اكثرها اشتراكية مجتمع غير طبقي ؟ وهل نستطيع القول ان المجتمع العربي طبقي بينما المجتمعات الاخرى غير طبقية ؟ واذا كانت المجتمعات المتحضرة طبقية فما الذي يميزنا عن غيرنا ؟ والسبب الثاني ، قولها ان مجتمعا كمجتمعنا يسمح بفاعلية الرجل ، في صعوده. وهنا ، أخالفها الرأي لأن المجتمع الذي يرتكز على الدين والعشيرة لا يفسح المجال أمام الحرية الفردية ، وكل من يتمرد على القانون او يحاول كسره يصبح صعلوكاً . لذا ، أرى أن الفرد غير موجود فعلاً في مجتمع كهذا ، لا في الصعود ولا في الهبوط ، لأن الاسس التي بني عليها المجتمع لا تتغير ما بين صعوده وهبوطه . ولهذا السبب أيضاً اتساءل حول معنى وخلفية « المد الثوري » . فهل كان هناك فعلاً مد ثوري ؟ ولماذا توقف هذا المد ؟

احاول أن أطرح هذه الاسئلة لنحاول الاجابة عنها معاً دون ايجاد المخارج السهلة والصاق التهمة بالآخر او اخراج نفسي من الموضوع وكأنه لا يعنيني . وبعد ، أين وضع المرأة في هذا كله ؟ تقول الباحثة في بدء بحثها انها تناولت منظور الكاتب عوضاً عن الكاتبة « لأنه المنظور الاعم والاكثر امتداداً » . فهل منظور الكاتب أعم لأنه يتجاوب مع قيم المجتمع فيما يختص بالمرأة ، بينما الكاتبة رافضة لهذه القيم ؟ وهل نهمل الكاتبة لأن منظورها خاص ؟ وإن كان الامر كذلك ، أليس تمردها ونقمتها أبلغ دليل وأدق وصف لواقعها وصورة مجتمعها ؟ أمن المعقول أن نغفل نحن الباحثات منظور المرأة ومعاناتها ؟ لقد كان من الممكن القول ان الباحثة لم تتناول نتاج المرأة الادبي لضيق المجال ، أما أن تبرّر ذلك بقولها إن الرجل منظوره أعم فخطير جداً ، اذ أن ذلك يعني أن العام هو المهم ، بينما الخاص غير مهم ، ثم وفي الصفحات التالية تطالب الباحثة باستقلالية الفرد وذاتيته ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ارى أن الغوص في نتاج المرأة الأدبي هو ذو فائدة كبيرة لأنها بريئة من تراث المجتمع وقوانينه . فهي الضحية وكبش الفداء ، لذلك حين تثور المرأة باستطاعتها أن تنظر الى الواقع بحرية وجرأة دون الاحساس بالاثم والذنب النابعين عن المشاركة في سنّ وتطبيق قوانين مجحفة . وتقول الباحثة : إن المرأة ، ينظر اليها على أنها أداة : اداة متعة وأداة انجاب . أي ان المرأة محددة بهاتين الوظيفتين ، وكل عمل تقوم به غير هاتين الصفتين ، يعني خروجها عن الدور الاساسي . الا أن هذا الواقع يعني ايضاً أن الهدف من ممارستها للجنس امتاع الرجل لا استمتاعها وكذلك في الانجاب . ومن هنا لا يحق للمرأة المتعة وليس لها اولاد . العيب هو أن تتصرف المرأة او البنت وكأنها حرة . الرجل حر بها ، اما هي فليست حرة لا به ولا بنفسها .

وفي وضع المرأة هذه ، التي هي تابع التابع ، الا تدخل ايضاً لعبة المقهور القاهر وبمهارة فائقة ؟ الا تصبح المرأة المسحوقة جلاداً ؟ حبذا لو التفتت الباحثة الى هذه النواحي خصوصاً ان البحث يشدد على صورة المرأة لا صورة الرجل العربي . المرأة هي الآخر ، بالنسبة للرجل ، هي الضد ، هي كالسالب بالنسبة للموجب وكالظلام بالنسبة للضوء ، هي

ما يجب قهره واحكام القفل عليه . فالى متى يظل الرعب مهيمناً على الرجل العربي ؟ هذا الرعب الذي بلغ اقصاه الى درجة حرم بها الرجل من اظهار عواطفه ، بل شجع على أن يجعل نفسه دون احساس ، وعدّ ذلك من مقومات الرجولة والفحولة . فكيف نستطيع بناء مجتمع نصفه مرفوض ، أكان هذا النصف العنصر الانثوي ، او كان هذا النصف الصفات الانسانية التي يتحلى بها الانسان ، كالحب والمحبة والوداعة والسلام ؟

المناقشات

عايدة مطرجي ادريس : يؤسفني أن يأتي الظلم هذه المرة من « بيت ابي » كما يقولون . فقد كان لنا في هذه الدراسة امكانية التعبير عن الذات « النسائية » بصدق وجرأة واسترسال وتأمل وعمق لم يكن بامكان الدراسات العلمية ذات المنهج الاجتماعي المعتمدة على الرصد او الاستفتاء او الاستنتاج أن تصل الى اغواره السحيقة من النفس .ذلك أن الاستفتاء يضع المرء في مواجهة علنية مع الغير . وبذلك تتشوه الرؤ ية او تتجمل . ولكن حين يواجه المرء نفسه بنفسه ، وفي لحظات التأزم القصوى . فإن عامل الصدق والاخلاص يكشف عن الوجه الحقيقي لما يعانيه الانسان .

هذه الفرصة ضاعت من هذه الندوة ، وبسبب رؤ ية خاطئة تبنتها الباحثة اذ اعتمدت على منظور الكاتب العربي دون الكاتبة لاعتقادها بأنه المنظور الاعم والاكثر امتداداً في التعبير عن القيم السائدة والمتصارعة في هذا الواقع . كيف يمكن أن يكون التعبير الذكري اكثر عمومية واكثر امتداداً بصدد القيم السائدة المتصارعة عن التعبير الانثوي . ألِأنّ عدد الكتاب اكثر من عدد الكاتبات ؟ إن الكم هنا لا قيمة له . إن النوعية ما ينبغي الالتفات اليها . اصحيح أن الكاتبة العربية في المجال الروائي بنوع خاص لم تستطع أن تعبر عن القيم السائدة والمتصارعة ؟

إنني ارفض هذا التمييز في الجنس على صعيد الفن والادب . بل لقد اعتبرت الكاتبة أن الفن هو مجال الانقاذ ـ ربما ـ الوحيد ، للخروج من عقدة نقص لازمتها قروناً . كما اعتقد ان الكاتبات العربيات ـ وبشكل خاص الموهوبات منهن ـ قد عبّرن عن الصراع القائم في المجتمع بالجدية والاصالة والعمق الذي تميّز به التعبير الموهوب للكاتب . إننا ازاء عمل ادبي ، يرصد ذبذبات المجتمع الاكثر عمقاً ، عبر ذات مرهـفة هي الذات الفنية ، تبلغ درجة الحساسية لديها حداً يلتقط أدق الارهاصات واكثرها امتداداً وتشعباً في المكان والزمان . وقد استطاعت الكاتبة العربية ، ولأول مرة في التاريخ الحديث ، أن تعبر عن هذه

الارهاصات وان تنبىء بتصدع ينذر المجتمع ، وبتحولات جذرية لا بد من أن يؤخذ بوجهات نظرها : واهمها ترسيخ قدرتها على الرفض ، اثبات وجودها كانسانة تتألم وتفرح وتناضل، تعيش همومها وهموم أسرتها وهموم مجتمعها وهموم الوطن وهموم الانسانية . وليس هنا مجال تعداد الاسماء . انهن وعلى امتداد الوطن العربي ، وحتى في اكثر المجتمعات العربية تخلفاً ينبعن كلما زاد القهر ، ويؤكدن حقهن ، كانسان في الحياة . لقد تجاوزت الكاتبة العربية خاصة في الفترة القريبة عقدة النقص . ولم يعد يرهقها التقويم انطلاقاً من الجنس . لقد حققت مساواتها بنفسها ، انتزعت حقوقها ولم تنتظر أن تعطى لها .

وفي اعتقادي أن ملاحظة الباحثة قد اعادتنا الى نقطة الانطلاق .

١ ـ لماذا التركيز على زاوية واحدة تتمثل فيها المرأة ككبش الفداء ؟ هل هذه الصفة ملازمة لطبيعة المرأة ؟ لماذا هذا التخصيص بالذات ؟ فإذا الماضي ما زال يلقي بثقله عليها فإن آثار هذا الماضي البغيض قد بدأت تنجلي بعدما قطعت المرأة اشواطاً على طريق المعرفة والعلم ، وبالتالي على طريق الوعي بذاتها وحقها في الحرية والحياة. فإلى متى تظل توصم بكبش الفداء؟

٢ ـ أوافق الباحثة في تحليلها لروايات نجيب محفوظ وفتحي غانم والطيب صالح ؛ اذ يظهر فيها أن قمع المرأة يعود الى قمع الرجل وشعوره بالاحباط والعجز .

٣ ـ لقد اكتفت الباحثة بعرض صورة المرأة الى حدود الستينات ما عدا نموذج واحد هو زكريا تامر. لو تابعت سيرها لامتداد ربع قرن ، هي في عمر المرأة ، وما أحرقته من مراحل ، قرونا ، وعبر نماذج لكتاب اكثر شمولا واكثر عمقا ، لبزغت امامها « ام سعد » غسان كنفاني ، بطلات غادة السمان المتمردات ، نساء نوال السعداوي الثائرات ، نساء سحر خليفة ، رتلا من الوجوه المتعددة للمرأة . ينقص البحث اذاً الرؤ ية الشاملة والرؤ ية المدققة ، والرؤ ية القادرة على انتشال العمومية من التشعبات والخصوصيات .

٤ ـ هذا البحث يبعد عن اطار الندوة . اذ انه لم يقترب من اعطاء اي نموذج كتابي لأي كاتب او كاتبة عملت او دعت او صورت اي مظهر يتعلق بالوحدة العربية ، باحثة كانت ام روائية ام شاعرة .

٥ ـ على الرغم من أزمة الحرية والديموقراطية ، فإن الكاتب العربي ـ او الكاتبة ـ استطاع ، ولو عن طريق الرمز أن يعبر عن أزمته وعن شوقه الى الحرية . وهو من أجل شرف كلمته لاقى في كثير من الاحيان السجن والموت .

عايدة نعمان : معاناة المرأة ليست فقط من التراث الموروث الذي سلبها الكثير من فرديتها واستقلالها . ومعاناتها أيضاً من كون الرجل العربي رجلاً مهزوماً. إن هزيمته وعلى كل الصعد تقريباً تكاد تجد متنفساً فقط في انتصاره على المرأة وبالذات على جسدها من خلال النماذج الادبية التي عرضت في دراسة د. الزيات . إن التحرر من الموروث ربما يؤدي الى

انتصار للرجل العربي ومن ثم الى عتق المرأة لأن الرجل لن يكون بحاجة الى متنفس من حصاره بالهزيمة في حياته العربية . وهذه الآراء استشففتها من هذه الدراسة أرجو أن تعطي مزيداً من الاضواء .

حامد عمار : ورقة د. الزيات تمثل عرضاً محدداً لصورة المرأة في الرواية والقصة كما أشارت الى ذلك . ويستكمل هذه الورقة التعرف الى صورة المرأة في مجالات الانتاج الثقافي المختلفة من شعر وتصوير ومسرح وسينما ، وفنون تشكيلية الى غير ذلك . وهي مع ذلك تمثل ورقة ادبية تحس بمشكلات عصرها وجنسها .

ومع ذلك فإن ملاحظات د. صفية سعادة في حاجة الى مناقشة ، وبخاصة فيما يتعلق بالبدء بافتراضات ونظرية معينة توجه الاختيار وهذا ما تأخذه على الباحثة ، وترى انه من الواجب أن تبدأ بالتحليل للنصوص ، ثم تصوغ بعد ذلك النظرية او الاطار النظري لكن الواقع أن المرء لا يستطيع أن يتخلص من الافتراضات حتى في المنهج الذي تريده د. سعادة . ثم إن تركيز د. سعادة على منطلق الفرد وتغييره لنفسه ومواجهة الخلل في النفوس . وهذا منهج اخلاقي وعظي ، وليس منهجاً اجتماعياً . فالفرد الغائب انما هو غائب عن معاناته في المجتمع ، ولا يمكن أن يكون التغيير مجرد مواجهة كل فرد ليغير نفسه .

أميرة الدرا : الأدب العربي في جانبه القصصي الروائي ماذا قدم للمرأة العربية ؟ (باعتبار أن الثورة الادبية كثيراً ما تسبق وتمهد لاية ثورة اجتماعية) . . كنت آمل أن ألمح ما يشابه هذا العنوان على بحث د. لطيفة الزيات .

لقد ركزت الباحثة على انتاج الرجل في هذا المجال وتجاوزت انتاج المرأة . وهو غير قليل . وهي تتقدم ببحث يصب في قضية المرأة وتحرر المرأة ـ لندوة تعقد من اجل تحقيق دور المرأة في حركة الوحدة العربية . لماذا فعلت ذلك ؟ إن غيابها عن الندوة يضطرنا الى أن نبقي السؤال معلقاً ولا سيما أن الباحثة تدفع اليوم ثمن حريتها وراء القضبان .

إن أي تغيير من أي نوع لا يمكن أن يتم من غير أن يكون هنالك انسان وراءه يضع له الاسس المادية او العقلية او العلمية لقيامه . ومَنْ أحق من المرأة الرائدة في تحمل عبء هذه المسؤولية ؟ ومن هذه النقطة بالذات نتوجه بالعتب على الباحثة وهي من الرائدات في مسيرة المرأة . كيف غابت عنها حقيقة اهمية الادب القصصي النسائي العربي ، فهو مهما كانت قيمته او غزارته فيكفي أنّه يكشف عن مخزون اعماق المرأة . اننا بحاجة الى دراسة هذا الجزء من الادب القصصي الروائي عسى أن نتغلب على الصعوبات التي تأتي من داخلنا قبل تلك التي تأتي من خارج نفوسنا ، لنسهر على عملية ولادة الانسان العربي الجديد (المرأة) بأكثر ما لدينا من كفاءة واقل ما لدينا من عجز .

غسان سلامة : أتفق مع ما قيل على هذه الورقة من حيث طابعها الجزئي وأجزم بأن محتوى الورقة هو دون عنوانها بكثير . فقد عالجت الرواية دون الانتاج الثقافي العربي بكامله ،

رواية وشعرا وغناء وسينما ومسرحا . . . الخ . كما أنها اهتمت بالانتاج الروائي الذكوري دون الانتاج النسائي . ناهيك بأن الامثلة التي اختارتها ليست كافية ، ولا تصور مجمل ما ارادت بحثه . انني بالتأكيد اتفق مع الانتقادات التي وردت في هذا الصدد . إلا أنني تمتعت ، على الرغم من ذلك ، بقراءة هذه الورقة . وقد يكون لذلك سببان . **الأول** هو الاسلوب الادبي الجميل الواضح والمعبّر ، والاستشهادات التي أوردتها في سياق طرحها ، مختارة بشكل ذكي والخلاصات التي توصلت اليها مثيرة للتفكير . **والثاني** هو طرحها الجريء للعبة الجنس والسلطة ، وهي لعبة قاسية قمعية في معظم الاحيان بل مدمية كما في قصة الطيب صالح ، او في العديد من كتابات أدباء المغرب العربي الكبير . لذلك فإني اعتقد أن الفكرة التي عولجت هي اكثر تمثيلاً للايديولوجية العربية المعاصرة مما يبدو للوهلة الأولى .

حكمت ابو زيد : ألخص ملاحظاتي على ورقة د. الزيات في النقاط التالية :

١ ـ إن النماذج الادبية التي وقع عليها اختيار مقدمة الورقة من الرواية المعاصرة بمصر والسودان يجعل ورقتها قاصرة على انتاج **بلدين عربيين** فقط ومن ثم فهي لا تكفي للتعبير بوضوح عن رأي الكتّاب العرب جميعهم من قضية المرأة وعلى جميع ساحات الوطن العربي .

٢ ـ حيث أن الورقة المقدمة قد اكتفت بنماذج قليلة من الرواية المصرية والسودانية المعاصرة ، فلا يمكن والحال هذه أن نصفها بالشمولية او بالقدرة على استيعاب جميع ميادين الانتاج الثقافي كله .

٣ ـ اذا ما انطلقنا من المقولة التي تذهب الى أن المرأة هي اقدر على التعبير عن نفسها ومعاناتها فإن هناك ضرورة حتمية لاختيار نماذج ادبية **لكاتبات عربيات** توضح فيها موقفها من مشكلاتها ، ورأيها في موقف الرجل منها ، واتجاهاتها من **القضايا** التي تمر بالوطن العربي وكان أحرى بالباحثة أن تستعين ببعضها حتى يمكنها المقارنة بينها وبين ما كتبه الادباء من الرجال .

٤ ـ كان لا بد من اخضاع هذه النماذج للمنهج المقارن في صورة تتابع زمني لا تقل فترته عن الخمسين عاماً حتى نتبين مدى التغير الذي طرأ على موقف هؤلاء الكتاب والكاتبات وما هي اسباب وعوامل هذا التغير ان وجدت . وبهذا يكون التحليل المقارن شاملاً **البعد الزماني** و **البعد المكاني** و **البعد النوعي** . وإنني أرى أن رواية **الباب المفتوح** التي وضحت فيها الباحثة ما طرأ على موقف المرأة والرجل من تغيير ازاء العلاقة بينهما وازاء استجابتهما لدوافع **الثورة العربية في مصر** ،وازاء اشتراكهما معا في المعركة النضالية من اجل الحصول على حرية الوطن والمواطن لنموذج يدل على رأي تقدمي كما يشير الى العلاقة المتكاملة بين الرجل والمرأة في فترة زمنية ازدهر فيها الانتاج الثقافي وتبلورت فيها آمال وطموحات الامة العربية .

٥ ـ إنني لواثقة بقدرة الباحثة على سد الثغرات التي تعانيها ورقتها ، ولو أنها كانت حاضرة معنا لاستطاعت أن تعالج موضوع « الانتاج الثقافي »والمرأة العربية بوضوح وبمنهجية ، وبشكل شمولي تفصيلي ، بحيث ترد على المداخلات والتعقيبات التي أبدها الزملاء والزميلات اثناء قراءة ومناقشة الورقة .

٦ ـ لقد برهنت المرأة بحق أنها تلقى مصير الرجل نفسه في سبيل التعبير عن رأيها تجاه المشكلات المجتمعية التي يعانيها الوطن العربي . وتمثل الباحثة احد هذه النماذج الحية لقدرة المرأة العربية في تحمل مسؤوليتها القومية بنجاح . فما عادت القضية اذن قضية نوعية بين الرجل والمرأة ، بقدر ما هي قضية مشتركة ووحدة مصير فهلا وعينا هذا الدرس ؟

عايدة مطرجي ادريس : تعليقاً على ما جاء في مداخلات بعض الزملاء من أن الباحث حر في اختيار الموضوع الذي يشاء وفي الطريقة التي يشاء وفي انتقاء الشواهد والامثلة كما يشاء اقول : إن الباحث غير حرّ في ذلك كله ، بل هو مقيّد في هذه الحرية بالذات ، مقيد بالموضوع الرئيسي الذي هو موضوع الندوة الأم الذي نظمه « مركز دراسات الوحدة العربية » وهو « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية » ومقيد بالموضوع الفرعي المطالب بمعالجته انطلاقاً منه ورجوعاً اليه ، بحيث تصب جميع الاستشهادات والادلة لتعزيز الطرح واثرائه ، واقناع المتلقي له . اما معالجات موضوع يصلح لأي ندوة ، ويمكن أن يحمل اي عنوان ، ويمتلىء بشواهد منتقاة بطريقة كيفية لا تنتظم في شمولية الموضوع ولا في خصوصياته ، معالجات كهذه ، تنفي عن نفسها جدية الباحث ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الضمير المهني الملتزم به وتجاه المركز الذي تحمل مشقة الدراسة والتخطيط لتأتي الندوة وقد احاطت بجميع الفروع لتغطية الفكرة الأم ، وتجاه المشاركين واحترامهم .

عبد الهادي خلف : شجعتني مداخلة د. حامد عمار ومداخلات اخرى على ابداء ملاحظة واحدة، وهي ملاحظة جانبية متعلقة باسلوب تعاملنا مع اوراق هذه الندوة . فمن الملاحظ عبر اليومين الماضيين أن تعابير مثل « تجب اعادة النظر في البحث » ، او « البحث غير شمولي » الى آخر ذلك من التقويمات الشمولية التي تعوزها الدقة . فمن الصعب في اعتقادي ان يستطيع باحث ما او باحثة ما ارضاء رغباتنا كافة او التجاوب مع توجهات مدارسنا البحثية المفضلة . فمثل هذا المطلب وإن كان واقعياً في مجالات اخرى ، يبقى اقل جدوى من التركيز على مناقشة المفاهيم والمناهج والاستنتاجات باعتبار أن نقاشاً مثل هذا سيسهم في اغناء الحوار الدائر حول الموضوع الذي تصدت له هذه الندوة .

فيما يتعلق بالعنوان، فلقد اوضحت الباحثة في اول فقرة من بحثها ، الحدود التي سيلتزم بها بحثها . الا وهي متابعة كيف تنعكس أوضاع المرأة في جانب محدد هو تحولها الى كبش فداء اجتماعي ، ومن خلال منظور محدد هو منظور الكاتب العربي لا الكاتبة . وربما نتفق جميعاً على صعوبة أن تتناول ورقة لندوة الموضوع بالطريقة التي تقدمها د. صفية سعادة. أما فيما أثارته د. سعادة والاستاذة ادريس عن مدى جدوى او لنقل مدى صحة اعتماد منظور الكاتب لا الكاتبة . ففي اعتقادي أن هناك عاملين لا بد من الالتفات اليهما ، **الأول** هو أن النشاط الادبي العربي شئنا ام ابينا هو كأي نشاط اجتماعي آخر ، نشاط يغلب عليه الاسهام الذكوري . **والثاني** ، أن الكاتب الذكر يعكس بشكل أكثر وضوحا ، الفكر السائد في مجتمعنا وهو فكر ذكوري ايضاً . بالطبع فإن النقاش لا بد من أن يكون مفتوحا طالما أننا في جلسات حوار . ولكن الطريق قد لا ينتهي : فلماذا نأخذ نجيب محفوظ ولم نأخذ توفيق

الحكيم ؟ ولماذا زكريا تامر وليس حنا مينة ؟ ولماذا نأخذ زينب والعرش لفتحي غانم بدلاً من الرجل الذي فقد ظله ؟ ولماذا قصصاً وليس شعراً ؟ ولماذا ؟ ولماذا؟ الخيارات كثيرة لمواضيع بحث . وكان اختيار د. الزيات ، هذا الذي بين ايدينا ويجب أن نتعامل واياه على هذا الاساس .

صفية سعادة : أود التعليق على ما قاله د. حامد عمار في هذه المشكلة الثنائية ما بين الفرد والمجتمع لما لها من اهمية في نمو المجتمع العربي واتمنى لو نستطيع الانطلاق من هنا والتعمق في هذه النقطة في ندوات لاحقة او ابحاث . اما فيما يختص بما قاله د. خلف من أن د. الزيات كانت محقة في اختيارها لنموذج الكاتب لا الكاتبة فأقول أن د. الزيات حرة في اختيارها للنموذج انما تبريرها هو غير المقبول. اذ أن الادب القصصي يقوم على خصوصية الكاتب في رؤيته للمجتمع .

لطيفة الزيات : فيما يلي ردي التحريري على التعقيبات والمناقشات حول البحث الذي تقدمت به لندوة « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية » تلك الندوة التي تغيبت عن حضورها على غير ارادة مني .

١ ـ يختلف مفهومي لماهية البحث عن مفهوم الذين ابدوا شكوتهم من عدم شمولية العلاج وقصوره عن الوفاء بتقديم صورة متكاملة للمرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي . ومفهومي للبحث في ظل المساحة المتاحة هي الامساك بجزئية تندرج في اطار العنوان ، وفي اطار الندوة . والضرب في اعماق هذه الجزئية واكتشاف ابعادها والخروج بنتائج محدودة عن دلالتها العامة في النتاج الثقافي وفي المجتمع نفسه . وهذا ما قمت به فعلاً ، ولم تغير التعقيبات والمناقشات من يقيني بأني قمت بما يتعين علي القيام به في ظل مفهومي ولا من ايماني بأني توصلت في هذا السياق الى نتائج لا بأس بها . واذكر بالشكر والامتنان تعليق د. حامد عمار ، والاستاذة عايدة نعمان ، ود. عبد الهادي خلف ، ود. غسان سلامة الذي عاب عليّ الكثير ، وكال لي الكثير من المديح ايضاً حين قال « لذلك فأنا اعتقد أن الفكرة التي عولجت هي اكثر تمثيلاً للايديولوجية العربية المعاصرة مما يبدو للوهلة الاولى . » .

ولبحثي طابعه الجزئي ، وإن كان لهذا الطابع الجزئي دلالته الشاملة العامة التي ترسم من خلال النتاج الثقافي صورة لوضع المرأة في ارتباط بالرجل ، وفي ارتباط بالمجتمع الذي ينتميان له وهذه الجزئية التي عرضت لها تكشف بوضوح عن طبيعة مجتمعنا العربي وعن العوائق الكامنة فيه والتي تحول دون مساهمة المرأة والرجل الفعالة في بناء الوحدة العربية . ولم استهدف عرضاً شمولياً قط من الناحيتين القطرية والزمانية الى جانب استحالة مثل هذا العرض في المساحة المتاحة ، وهذا ما طالبت به كل من د. صفية سعادة والاستاذة عايدة مطرجي ادريس ود. حكمت ابوزيد . واشكر د. ابو زيد والاستاذة اميرة الدرا هذا الحرج الذي استشعرتاه نيابة عني ونتيجة لوجودي في السجن في هذا الحين ، واؤكد لهما ، مع امتناني العميق لكل ما قالتاه عن انجازاتي ومواقفي ، إني لا استشعر اي حرج بالنسبة للبحث

الذي تقدمت به للندوة . فلا يحق لاحد أن يحاسبني على ما لا استهدف تحقيقه كما لاحظ بحق كل من د. حامد عمار ود. عبد الهادي خلف . ولا يحق لاحد أن يحاسبني على أن طريقتي في تناول الاشياء طريقة مباشرة ، وقاسية احياناً وغير تقليدية في معظم الأحيان .

٢ ـ شكك البعض في مدى علاقة الجزئية التي عرضت لها في بحثي وبموضوع الندوة . واری بأن قوة هذه العلاقة لا انعدامها هي التي ازعجت هذا البعض ، فقد خلص البحث الى أن هناك اوضاعاً كامنة في بنية المجتمع العربي تشل فاعلية الرجل مرة وفاعلية المرأة مرتين ، واشار البحث ضمناً الى أن نمو القومية العربية وارساء الوحدة العربية رهين بكفاحنا جميعاً من أجل تغيير هذه الاوضاع . والجزئية التي تناولتها جزئية صغيرة ولكنها جزئية دالة تكشف عن وضعية المجتمع العربي ذاته في ظل تراث من الهيمنة الطبقية والاستعمارية وفي ظل تفاقم ازمة الحرية والديمقراطية في الامة العربية بدرجة تتفاوت من قطر الى قطر ، وقد كتبنا كثيراً وتداولنا كثيراً وتحاورنا كثيراً حول الوحدة العربية ، ولكن يبقى كلامنا مجرد فض مجالس ما لم نعرض **للعوائق الحقيقية التي تحول دون مساهمة الانسان العربي مساهمة فعالة في بناء هذه الوحدة** .

وادرك أني ضربت وضربت في العمق ولهذا انزعج البعض . ويقول البحث الذي تقدّمت به بصريح العبارة،أو بما اعتقد أنه صريح العبارة،ان تحقيق الوحدة العربية رهين قبل كل شيء بكفاح الانسان العربي لانتزاع اكبر قدر من الحرية والديمقراطية في قطره وبكفاحه من اجل تحرير ارادته ، وان الوعي بطبيعة البنية والقيم التي تحكم وضع الرجل ووضع المرأة والعلاقة فيما بينهما وانصراف كليهما عن المعركة الحقيقية امر اساسي . وخرجت بهذا من خلال نماذج من النتاج الثقافي تكشف عن حقيقة هذه البنية وهذه القيم . وربما لأني شخصت المرض ، وأوضحت أن هناك شيئاً ما عفن في « الدانمارك » ولم اكتف بتقديم المسكنات والمهدئات والمشجعات والمطمئنات، شاء البعض الا يفهم ما توصلت اليه ، او أن يرفضه .

٣ ـ عابت علي اكثر المعلقات والمعقبات باستثناء الاستاذة عايدة نعمان استخدامي منظور الكاتب دون منظور الكاتبة . وقد قلت بالحرف الواحد في بحثي « واخترت العرض لمنظور الكاتب العربي دون الكاتبة العربية لأنه المنظور الأعم والأكثر امتداداً في التعبير عن القيم السائدة والمتصارعة في هذا الواقع » . واعتقدت وما زلت أن هذه معلومة لا تقبل الجدل ، ومن هنا استعصى عليّ فهم الاعتراضات التي اثيرت حول هذا الاختيار . « والنشاط الأدبي العربي . . » كما تفضل وأشار د. عبد الهادي خلف « شئنا ام ابينا ، هو كأي نشاط اجتماعي آخر ، نشاط يغلب عليه الاسهام الذكوري . وثانياً ان الكاتب الذكر يعكس بشكل اكثر وضوحاً الفكر السائد في مجتمعنا وهو فكر ذكوري ايضاً » . هذا بوجه عام ، وبوجه خاص لم اكتب بحثاً في فراغ ، وقد عناني في المقام الاول الخلاص من جزئية ذات دلالة عامة ببعض القيم التي تشل فاعلية الرجل العربي مرة ، والمرأة العربية مرتين ، وقد أملى عليّ هذا الهدف اللجوء الى منظور الكاتب دون منظور الكاتبة ،

فالكاتبة هي في معظم الاحيان الثائرة والرافضة لقيم مجتمعها بينما لا ينطبق هذا الوصف على كل الكتاب من الرجال .

وكان عليّ وفقاً للدكتورة صفية سعادة الا اغفل منظور المرأة ومعاناتها ، ووفقاً للدكتورة حكمت ابو زيد الا اغفل حقيقة وهي ان المرأة اقدر على التعبير عن ذاتها من الرجل ، وأن اسجل موقف الكاتبات العربيات من مشاكل المرأة والقضايا العربية . اما الاستاذة اميرة الدرا فقد احتارت في امري : كيف اغفل ـ وانا المرأة التي تقف خلف القضبان تدفع حريتها ثمن الادب القصصي النسائي ، وساقت لي عتاباً في منتهى الرقة على النقيض من الاستاذة عايدة مطرجي ادريس التي قررت أن تبريراتي لاختيار منظور الكاتب دون منظور الكاتبة مرفوضة واتهمتني بخيانة بنات جنسي واحتجت على تمييزي للرجل على المرأة ، وعابت عليّ اهمالي للكتابات النسائية ، وتصاعد غضبها الى حد توجيه اتهامات جائرة لي وللبعض الآخر من الباحثين كنت اود ان تتجنبها .

وعلم الله اني لست بحاجة الى من يذكرني بمعاناة المرأة العربية ، ولا بقدرتها دون الرجل على التعبير عن هذه المعاناة ، ولا بمواقف المرأة من القضايا العربية، ولا بالتقدم الذي احرزته المرأة في الكتابة القصصية ، ولا بانجازات المرأة العربية عامة . فلم أكن في اي مرحلة من عمري بمعزل عن هذه المعاناة ، ولا عن هذا التعبير ولا عن تلك المواقف ولا عن هذا الانجاز . فكيف يتأتى أن اتنكر لانجاز انا جزء لا يتجزأ منه ساهمت في بنائه وساهم في بنائي . وكل ما في الامر أن هذا الانجاز لم يشكل جزءاً من الهدف الذي استهدفته في بحثي ومن ثم لم يعنني عرضه في هذا البحث بالذات . ولم اكن معنية كما ارادت لي الاستاذة مطرجي باعطاء « نموذج كتابي لاي كتاب او كاتبة عملت او دعت او صورت اي مظهر يتعلق بالوحدة العربية باحثة كانت ام روائية ام شاعرة » . وكان ما عناني شيء اكبر واعظم واكثر جذرية من هذه الظاهرة المعزولة هنا او هناك . كان ما عناني وما زال في المقام الاول هو مصير امة هي الأمة العربية ، ومصير وحدة هي وحدة هذه الامة . وهذا هو التزامي المهني والوطني والقومي الذي دفعت ثمنه حريتي ،ولو لم تتغير الاوضاع لدفعت ثمنه حياتي .

الفصل الثاني عشر

صورة المرأة العربية في الإعلام العربي ـ دراسة تطبيقية: الإعلام المصري والصحافة الخليجيّة

عواطف عبد الرحمن (*)

أولاً : أهداف الدراسة والمنهج المستخدم

١ ـ الهدف الاساسي للدراسة

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة العربية من خلال تحليل مضمون المواد الاعلامية المنشورة في الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية وبرامج الاذاعة والتليفزيون ؛ وأيضاً من خلال المقابلات التي تمت مع العديد من المحررات والمذيعات والمسؤولات عن صفحات المرأة في الصحف المصرية ، والطالبات اللائي يدرسن في الجامعات المصرية . وهناك عدة أهداف فرعية تنبثق عن هذا الهدف الرئيسي ، يمكن ابرازها على النحو التالي :

أ ـ تقديم الصورة الاعلامية للمرأة العربية من خلال اطار علمي ، يهدف الى تحديد وابراز الادوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة العربية في مواقعها المختلفة .

ب ـ المقارنة بين الصورة الاعلامية وبين الواقع الاجتماعي الفعلي الذي تعيشه وتساهم في تشكيله المرأة العربية ، سواء في داخل الاطار الاسري او مجالات العمل أو التعليم او المشاركات الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ج ـ محاولة رصد اتجاهات الصحف العربية ازاء قضايا المرأة ، مع العمل على تفسير أسباب هذه الاتجاهات وتأثيراتها السلبية والايجابية على الاوضاع العامة للمرأة في الوطن العربي .

(*) لم تتمكن الباحثة من حضور الندوة لاسباب خارجة عن ارادتها ، وقد قدمت د. صفية سعادة البحث نيابة عنها . (المحرر)

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الفروض الاستطلاعية ، صيغت على شكل تساؤلات ، يمكن تلخيصها على النحو التالي :

ـ ما هي القضايا والمشكلات المتعلقة بالمرأة والتي تتركز حولها اهتمامات الصحف العربية ، وهل تمثل هذه القضايا والمشكلات جزءاً من هموم ومشاغل المرأة العربية في المرحلة الراهنة ؟

ـ ما هي الفئات النسائية التي يتكرر الحديث عنها في أبواب المرأة في الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في الوطن العربي ؟

ـ ما هو التصور الذي تطرحه الصحف العربية بشأن قضايا العمل والتعليم ومشاركة المرأة في النشاط السياسي والاجتماعي العام . . ؟

ـ الى أي مدى تلتقي آراء الصحف في قضايا المرأة مع وجهات نظر النساء العربيات . . ؟

٢ ـ الاطار المنهجي للدراسة

يتضمن الاطار المنهجي للدراسة تحديد نوع الدراسة والمناهج المستخدمة لانجازها وتحديد أدوات البحث ، سواء ما يتعلق بوسائل جمع المادة العلمية ، أو أساليب تحليلها . وبالنسبة لتحديد نوع الدراسة فهي تتضمن مرحلتين : المرحلة الاستطلاعية ، وتهدف الى الكشف عن الملامح العامة للمواد الاعلامية المنشورة في الصحف الخليجية عن المرأة ، ثم المرحلة الوصفية وتتضمن تصنيف المواد التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية، وتحديد خصائصها بشكل يسمح بالاجابة عن الفروض والتساؤلات المطروحة في صدر الدراسة .

٣ ـ المنهج المستخدم في الدراسة

لقد تمت الاستعانة بعدة مناهج لانجاز هذه الدراسة ، يبرز في مقدمتها منهج المسح الاعلامي الذي اعتمدنا عليه في انجاز المرحلة الاولى من الدراسة ، والتي اتسمت بالطابع الاستطلاعي ثم لجأنا الى الاستعانة بمنهجي دراسة الحالة ، وذلك للتركيز على بعض الاقطار العربية (مصر ـ الكويت ـ الامارات العربية ـ البحرين) وأيضاً للتركيز على بعض الصحف التي تصدر في تلك الاقطار . وأخيراً لم يخل الامر من اللجوء الى المنهج المقارن لاجراء بعض المقارنات الزمنية والموضوعية التي فرضتها طبيعة الدراسة .

٤ ـ أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على اسلوبين محددين لجمع وتحليل المادة الاعلامية الخاصة بالبحث وهما :

أ ـ اسلوب تحليل مضمون المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة في بعض صحف الخليج العربي .

ب ـ المقابلات مع القيادات النسائية في مجال الاعلام المصري وبعض الطالبات الخليجيات في القاهرة .

٥ ـ عينة الدراسة

استلزمت طبيعة الدراسة ضرورة تحديد العينة في اطاراتها الثلاثة المعروفة ، وهي الاطار المكاني (الجغرافي) والاطار الموضوعي (الصحف والقضايا) ثم الاطار الزمني (الفترة والتواريخ) .

وفيما يتعلق بالاطار الاول فقد تم اختيار اربعة اقطار عربية هي مصر والكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين .

أما الاطار الثاني ، ويتعلق بالصحف ، فقد تم تحديده على مستويين : أولهما يتعلق بالصحافة المصرية ، ونظراً لتوافر الصحف عمدنا الى اختيار عينة ممثلة للصحف والمجلات المصرية تتوافر فيها الشروط المنهجية . وفيما يتعلق بالصحف الخليجية فقد فرضت الظروف ضرورة الاقتصار على بعض الصحف الصادرة في تلك البلدان والتي تتوافر اعدادها لدينا .

عينة الصحف المصرية : لقد تم اختيار كل من **الاهرام** كصحيفة يومية و **أخبار اليوم** (كجريدة اسبوعية) و حواء باعتبارها المجلة النسائية الوحيدة المتخصصة في مصر .

عينة الصحف الخليجية وهي : (١) جريدة **الوطن** ومجلة اسرتي وتصدران في الكويت ؛ (٢) مجلة **الأزمنة العربية** وجريدة **الاتحاد** ومجلة **زهرة الخليج** ، وجميعها تصدر بدولة الامارات العربية المتحدة ؛ (٣) مجلتا **المواقف** و **البحرين** وتصدران بالبحرين .

أما الاطار الثالث للعينة وهو الاطار الزمني فقد راعينا الاقتصار على عام ١٩٨٠ بالنسبة للصحف الخليجية . أما بالنسبة للصحافة المصرية فقد حرصنا على أن تشمل العينة فترات زمنية مختلفة تبدأ بالسبعينات وتمتد خلالها حتى نهاية عام ١٩٧٩ . اما العينة البشرية فهي تتمثل في الصحافيات والكاتبات في صفحات المرأة في الصحف المصرية بالاضافة الى بعض الطالبات الخليجيات في مصر .

أما عينة البرامج النسائية في الاذاعة والتليفزيون المصري : فقد تم اجراء دراسة مسحية لبرامج المرأة في الاذاعة والتليفزيون المصري خلال عام ١٩٧٩ وقد شملت هذه البرامج ما يلي :

- الى ربات البيوت والمرأة العاملة — في البرنامج العام
- للنساء فقط ومع الستات — في اذاعة الشرق الاوسط
- دنيا المرأة — في ركن السودان

ـ ست البيت	في اذاعة الاسكندرية
ـ دليل المرأة	البرنامج الثاني بالتليفزيون
ـ عزيزتي الام ـ عزيزي الأب	البرنامج الاول بالتليفزيون
ـ مجلة المرأة	البرنامج الاول بالتليفزيون

ثانياً : النتائج الخاصة بالاعلام المصري والمرأة

تتضمن النتائج خلاصة ما أسفرت عنه الدراسة الاستطلاعية والتحليلية للصحف المصرية وبرامج المرأة في الاذاعة والتليفزيون المصري ، ونتائج الاستبيان الذي أجري مع الاعلاميات المصريات في مجال المرأة .

وفيما يلي نتائج الاستبيان مع المحررات في الصفحات النسائية في الصحف المصرية :

١ ـ نتائج الاستبيان مع محررات الصفحة النسائية في الصحافة المصرية

احتوى الاستبيان الذي اجري مع ١٤ محررة متخصصة بشؤون المرأة وينتمين الى مختلف الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية المصرية التي اختيرت منها عينة الدراسة ، على ثلاث وحدات أساسية تضمنت حوالى ثلاثين سؤالاً . ولقد تم تصحيح استمارة الاستبيان في صيغتها النهائية بعد اجراء عدة اختبارات على عينات صغيرة اسفرت عن اضافة بعض التعديلات في صوغ الاسئلة ، وحذف بعض الاسئلة غير الضرورية. واستقر الرأي في النهاية على تقسيم الاستمارة الى ثلاث وحدات رئيسية . تضمنت الوحدة الاولى البيانات الاساسية الخاصة بالمحررات اللائي أجري معهن الاستبيان . وتركزت الوحدة الثانية (١٧ سؤالاً) حول المعلومات والبيانات الخاصة بالصحافة النسائية في مصر بشكل عام . أما الوحدة الثالثة فقد دارت حول المواد الاعلامية التي يشتركن في تحريرها واقتراحاتهن لتطويرها .

هذا وقد أسفرت نتائج الاستبيان عن ما يلي :

أ ـ وافقت ٦٠ بالمائة من المحررات على ضرورة أن تكون هناك صحافة نسائية متخصصة استناداً الى وجود مشكلات واهتمامات خاصة بالمرأة ، ولا يمكن تناولها من خلال الصحافة المتنوعة أو الشاملة . اما الـ ٤٠ بالمائة اللائي رفضن وجود صحافة نسائية ، فهن يفسرن ذلك بضرورة التركيز على كون المرأة انساناً في الاصل لا بد من أن تقرأ كل شيء وتتساوى مع الرجل سواء في الاهتمامات او المشكلات وخصوصاً انه لا يوجد في الحياة شيء يهم المرأة وحدها دون الرجل .

ب ـ وافقت أغلبية اللائي أجبن بالموافقة على ضرورة وجود صحافة نسائية متخصصة على تخصيص ملاحق خاصة في العدد الاسبوعي للصحيفة اليومية . وقد بلغت النسبة ٧٢,٧

بالمائة . كما وافق ١٨ بالمائة منهن على تخصيص صحف خاصة للمرأة بينما طالبت ٩ بالمائة من المحررات بتخصيص ركن للمرأة في الصحف اليومية .

ج - من الغريب أن المحررات أجمعن على ضرورة أن تنفرد الصحافة النسائية بالموضوعات الخاصة بتربية الاطفال والعلاقات الاسرية ومشاركة المرأة في مشروعات التنمية والحياة السياسية ، وذلك بنسبة ١٠٠ بالمائة بينما بلغت نسبة اللائي وافقن على الانفراد بموضوعات الموضة والازياء والتجميل ١٨ بالمائة فقط . وسوف تزداد الدهشة اذا القينا نظرة متأملة على ترتيب أولوية هذه الموضوعات في نظر محررات الصحافة النسائية . فقد أجمعن على وضع دور المرأة في التغير الاجتماعي والتنمية والتحديث في صدر الموضوعات يليه الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الاسرية ثم دور المرأة في الحياة السياسية فالانجاب وتربية الاطفال ودور المرأة كربة بيت وأخيراً يأتي دور الازياء والتجميل كي يحتل المرتبة السادسة في الترتيب .

د - أما جمهور الصحافة النسائية فقد أجمعت المحررات بنسبة ٩٠ بالمائة على رفض تخصيص المواد الاعلامية للمرأة فحسب بل طالبن بنسبة ٦٣,٦ بالمائة بضرورة توجيه هذه المواد الاعلامية لكل من النساء والرجال والاطفال معاً . وقد اتفقت المحررات بالاجماع بنسبة ١٠٠ بالمائة على ضرورة توجيه الصحافة النسائية للشابات والناضجات ثم للمرأة بعد سن الـ ٤٥ بنسبة ١٨,٢ بالمائة .

هـ - أجمعت المحررات بنسبة ١٠٠ بالمائة على ضرورة اقتصار الصحافة النسائية على اهتمامات ومشكلات وهموم المرأة في المدن الكبرى والعواصم ثم المدن الصغرى . أما المرأة الريفية فقد أبدت رفضاً تاماً لاحتمال التوجه اليها من جانب الصحافة النسائية .

و - أما المهن التي ترى المحررات التركيز عليها في الصحافة النسائية فهي تتساوى من ناحية نسبية موافقتهن عليها . وهي بالترتيب ربة البيت - المتعلمة غير العاملة - العاملة المثقفة ثم القيادات النسائية .

ز - تجمع محررات الشؤون النسائية في الصحف والمجلات المصرية على الموافقة على صفحات المرأة في الصحف اليومية والاسبوعية من حيث دورية الصدور واشكال الاخراج وذلك بنسبة ١٠٠ بالمائة أما من حيث الموضوعات فقد رأى ٧١ بالمائة منهن أنها جيدة بينما رأت الباقيات بنسبة ٢٨,٦ بالمائة أنها مقبولة فقط ومن ناحية فئات الجمهور الذي تتوجه اليه الصحافة النسائية فقد وافق حوالى ٦٢,٥ بالمائة على اعتباره كافياً وملائماً ، بينما رأى ٣٥ بالمائة أنه ليس كافياً بل لابد من العمل على توسيعه .

ح - وفيما يتعلق بصورة المرأة التي تبرزها الصحافة النسائية حالياً فقد رأت أغلبية المحررات(بنسبة٧١,٤ بالمائة)أنها صورة غير معبرة عن قطاع كبير من النساء ولا تلقي الضوء الكافي على المرأة المصرية بل وتركز على فئات معينة . بينما رأت مجموعة قليلة من المحررات (بنسبة ١٤ بالمائة) أنها صورة حقيقية ورأت مجموعة اخرى تمثل النسبة نفسها أنها صورة مشوهة .

ط ـ وعند تحديد نوع الصورة التي تركز عليها الصحافة النسائية فقد أجمعت المحررات بنسبة ١٠٠ بالمائة على أن الصورة البارزة هي صورة المرأة شريكة الرجل في البيت والعمل والحياة وتليها صورة المرأة المشاركة في التنمية والمهتمة بقضايا مجتمعها (وقد وافق على ذلك ٧١ بالمائة من العينة) . أما الصور الاخرى للمرأة فقد تفاوتت آراء المحررات حولها ، وخصوصاً صورة الزوجة التي تسعى لارضاء زوجها (وافق عليها ١٤ بالمائة من العينة) وكذلك وافقت النسبة نفسها على وجود صورة المرأة التافهة الثرثارة التي تشغلها الخرافات والسحر وأعمال الشعوذة . هذا وقد وافقت المحررات بنسبة ٦٢,٣ بالمائة على أن هناك بعض الامور التي تشوب صورة المرأة المصرية في الصحافة النسائية .

ي ـ أما عن الصورة التي ينبغي أن تقدمها الصحافة النسائية للمرأة المصرية فقد وافقت المحررات بنسبة ٦٠ بالمائة على ضرورة ابراز صورة المرأة المساوية للرجل ، اما الباقيات وهن يمثلن ٤٠ بالمائة فقد وافقن على ابراز صورة المرأة المثقفة المتعلمة .

ك ـ رأت أغلبية المحررات (نسبة ٥٧,٥ بالمائة) أن الصحافة النسائية لها تأثير على المرأة المصرية بقدر اكبر قليلاً من المتوسط ، بينها رأت مجموعة أخرى من المحررات بلغت ٢٨,٦ بالمائة من العينة أن تأثير الصحافة النسائية كبير على المرأة المصرية . اما المجموعة التي رأت أن هذا التأثير ضعيف فقد بلغت ١٤,٥ بالمائة .

ل ـ وعن مظاهر تأثير الصحافة النسائية على المرأة المصرية فقد رأى نحو ثلث المحررات أنه يتجسد في ازدياد فهم المرأة لمشكلات مجتمعها ، بينها رأت مجموعة تبلغ نسبتها ٢٣ بالمائة من العينة أن هذا التأثير يظهر في التطور الاجتماعي الذي استتبع جميع الحملات الصحافية التي شنتها صفحات المرأة في الصحف والمجلات المصرية ، وهناك مجموعة بلغت نسبتها ١٥ بالمائة ترى أن هذا التأثير قد ظهر في عادات تربية الطفل وفهم مشكلاته . وهناك نسبة ضئيلة من المحررات بلغت ٧ بالمائة ترى أن هذا التأثير قد ظهر في ارتفاع نسبة اهتمام المرأة بأناقتها .

م ـ وفيها يتعلق بالمواد الاعلامية التي تشترك المحررات في اعدادها للصحافة النسائية فقد اتضح أن هناك محررة واحدة مسؤولة عن الصفحة النسائية في حوالى ٦٠ بالمائة من الصحف والمجلات وهناك جهاز تحرير كامل للصفحة بنسبة ٤٠ بالمائة (جريدة الاهرام ومجلة حواء) ، وأن اختيار جهاز التحرير الخاص بصفحات المرأة يتم في اغلب الظروف بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية (٥٠ بالمائة) وأن ٣٠ بالمائة يتم اختيارهن بناء على ظروف الصحيفة او المجلة ذاتها ، أما المجموعة التي يتم اختيارها بناء على الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة فهي لا تتجاوز ٢٠ بالمائة من جهاز التحرير .

ن ـ وعن العوامل التي تؤثر في تحديد مساحة صفحات المرأة فقد اتضح أن كلا من رئيس التحرير وارتفاع اسعار الورق يؤثران بشكل متساوٍ على تحديد هذه المساحة (٤٠ بالمائة لكل منهما) اما الاعلانات فإن تأثيرها لا يزيد عن ٢٠ بالمائة .

س ـ اما عن اولوية اهتمام الصفحات النسائية بالموضوعات المختلفة فقد تصدرت القائمة

الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الاسرية والزوجية ، ثم وظيفة المرأة كربة بيت ، فدور المرأة في التنمية وتلاها دور المرأة في الحياة السياسية ثم نشاط المرأة في الخارج ، وأخيراً تربية الاطفال والموضة والازياء والتجميل . وهنا يبدو الاختلاف بين التصور الذي طرحته المحررات في اول الاستبيان وعن اولوية الموضوعات التي يجب أن تركز عليها الصحافة النسائية وبين الواقع الفعلي الذي تمارسه المحررات في صفحات المرأة ، اذ احتلت الموضوعات الخاصة بدور المرأة في التغير الاجتماعي والتنمية صدر القائمة في التصور الاول ، بينما جاء ترتيبها الثالث في الواقع الفعلي. كذلك اختلف ترتيب بقية الموضوعات فقد جاء دور المرأة كربة بيت في الترتيب الخامس ، بينما هو فعلياً يحتل الترتيب الثاني . ويلاحظ عموماً أن التصور الذي طرحته المحررات يركز على الموضوعات التي تتناول الادوار العامة للمرأة في مجال التنمية والحياة السياسية ويمنحها الاولوية على الادوار التقليدية للمرأة كربة بيت وكأم وكأنثى ، بينما تسجل صفحات المرأة واقعاً مغايراً لذلك ، اذ تركز على الادوار التقليدية للمرأة وتمنحها الاولوية على الادوار العامة .

ع - ترى مجموعة من المحررات (٤٠ بالمائة من العينة) أن هناك بعض الموضوعات التي تهم المرأة ولا تركز عليها الصحافة النسائية ، مثل علاقة المرأة بالمجتمعات المحلية التي يسودها التخلف الاجتماعي والمشكلات التي تعانيها المرأة في هذا المجال ، وكذلك الموضوعات المتعلقة بمشكلات ربة البيت وكيفية التغلب عليها بأسلوب عصري .

ف - وعن دور حارس البوابة في الصفحات النسائية وتحديد ما يجوز وما لا يجوز نشره ، فقد اتضح أن الموضوعات المحظور نشرها تنحصر في قضايا الجنس والموضوعات الشخصية وكل ما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية الجديد ، بدعوى أن ذلك قد يستفز بعض الفئات في المجتمع المصري .

٢ - النتائج الخاصة بالبرامج الاذاعية والتليفزيونية المصرية

فيما يلي بعض الملاحظات على برامج المرأة في الراديو والتليفزيون المصري :

أ - تركز هذه البرامج في الغالب على جانب واحد من جوانب حياة المرأة كزوجة وأم وانثى فتهتم بالموضة والازياء وجمال المرأة وكيفية رعايتها لطفلها ومعاملتها لزوجها ، وبخاصة في برامج المرأة بالتليفزيون ، ولا تعنى هذه البرامج بالادوار المهمة الاخرى التي ينبغي أن تلعبها المرأة في المجتمع ، كمنتجة ومبدعة ومساهمة في التنمية ، ومشاركة في الحياة العامة والعمل السياسي .

ولا شك أن هذه البرامج ، بوضعها الحالي ، تدعم لدى المرأة احساسها بأنها انثى فقط ، وان دورها الوحيد هو في البيت كزوجة وكأم . وان كانت برامج المرأة بالاذاعة تهتم - وإن كان قليلاً - بدور المرأة في التنمية ومشاركتها في الحياة العامة .

ب - تهتم برامج المرأة سواء في الاذاعة والتليفزيون بطائفة واحدة من النساء يمكن تصنيفهن كالآتي : الشابات المتعلمات تعليما متوسطا ، اللائي ينتمين اما الى الطبقات المتوسطة

او الطبقات القادرة او الغنية المقيمات بالمدن وبخاصة المدن الكبرى .

في حين أن هناك الفتيات في سن المراهقة او قبل الزواج لهن قضايا وموضوعات ومشاكل ، وكذا النساء في سن ما بعد الشباب لهن ايضاً قضاياهن الخاصة ، وهذه الفئات العمرية جديرة من برامج المرأة بالعناية والاهتمام ومعالجة الموضوعات المتعلقة بها . وكذلك للعاملات والمتعلمات تعليماً عالياً والمثقفات مشاكلهن، والتي ينبغي أن تكون موضع اهتمام برامج المرأة ، وإن كانت هذه الفئة حقيقة تشكل نسبة اقل من النساء في مصر بالقياس الى المتعلمات تعليماً متوسطاً او الاميات ، الا أن لهذه الفئة دوراً مهماً في توعية غيرهن فهن يكوّن او يجب أن يكوّن قيادة الرأي في مجتمعاتهن المحلية .

ولا يمكن أن نغفل ان المرأة في الريف ـ حيث تسكن اكثر من ٧٥ بالمائة من سكان مصر ـ لها قضاياها المختلفة عن قضايا المرأة الحضرية ، بحكم اختلاف البيئة والظروف والوضع الاجتماعي . وهذه المرأة التي تنتشر بينها الامية ، والتي لا يمكنها الاستفادة من الصحف والمجلات لا تحظى بأي اهتمام من جانب وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، رغم انتشار الترانزستور في الريف المصري وبدء انتشار التليفزيون في القرى التي وصلتها الكهرباء .

ج ـ اتضح من دراسة مؤهلات الجهاز الذي ينتج برامج المرأة سواء ، في الاذاعة او التليفزيون ومدى تخصصهم ، ان معظم العاملات به متخصصات اما بالاعلام (٢٠ بالمائة) سواء بالحصول على الدرجة الجامعية الاولى في الاعلام او على دبلوم دراسات عليا في الاعلام ، وفريق آخر متخصص بالاقتصاد المنزلي او من الحاصلات على اجازة الآداب .

٣ ـ النتائج النهائية

اسفرت التحليلات الجزئية لمضمون صفحات المرأة في كل من جريدة **الاهرام** اليومية وجريدة **اخبار اليوم** الاسبوعية مع المجلة النسائية المتخصصة **حواء** ، وذلك خلال عقد السبعينيات ، بعد مقارنتها بنتائج الاستبيان الذي اجري مع محررات الصفحات النسائية في الصحف والمجلات المصرية ونتائج الدراسة المسحية لبرامج الاذاعة والتليفزيون عن النتائج التالية :

أ ـ تقدم لنا الصحافة المصرية سواء المقروءة ام المسموعة والمرئية ، المرأة في مواقعها وأدوارها المختلفة كزوجة وأم وربة بيت وامرأة عاملة تشارك في عمليات التنمية والحياة السياسية . ولكن تركز الصحافة على الادوار التقليدية للمرأة ، بل وتبرز الجوانب المتخلفة من اهتمامات المرأة مثل الازياء والمكياج وكل ما يتعلق بالانوثة ، ويتم ذلك على حساب الادوار الاخرى للمرأة كشريكة في الانتاج وفي بناء الاسرة وفي اتخاذ القرار السياسي في مختلف جوانب الخلق والابداع الفكري والفني .

ب ـ لا تحاول الصحافة النسائية المكتوبة والمسموعة والمرئية الاقتراب من مشاكل وهموم

الغالبية العظمى من نساء مصر في الريف او في الاحياء الشعبية ، وذلك بالتعرض بالتحليل او الكتابة عن المشكلات التي تمس هذه القطاعات التي تشكل اكثر من ٨٥ بالمائة من النساء المصريات ، والتي تنبع جميعها من الفقر والامية والنضال الضاري الذي تخوضه المرأة المصرية المنتمية لتلك القطاعات ، في مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وانعدام الامان والشعور بالعجز الناتج عن عملية التغيير الاجتماعي الذي لا تجني المرأة المصرية الكادحة سوى سلبياته . كل هذه التفاصيل غائبة تماماً عن صفحات المرأة ، وذلك عن عمد وليس عن غفلة ، كما اثبتت نتائج الاستبيان الذي أجري مع محررات الصحافة النسائية في مصر ، والذي اكدن فيه ضرورة اقتصار الصحافة النسائية على معالجة اهتمامات ومشكلات نساء المدن فقط . وهذا ما يعكس الانتماء الاجتماعي والطبقي لهؤلاء المحررات ، فضلاً عن انعزالهن الموضوعي عن واقع الريف المصري بنسائه ورجاله معاً . فهن ينتمين الى الشرائح الوسطى والعليا من نساء المدن ويتعاملن مع الشرائح النسائية المماثلة ولا تتوافر لديهن معلومات عن واقع المرأة المصرية في الريف . وهنا تبرز أهمية الافادة من الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد عن المرأة المصرية ، وذلك بالعمل على استثمار نتائجها في تعميق وتعزيز المواد الاعلامية التي تنشر عن المرأة المصرية سواء في المدن او الريف . هذا بدلاً من المعالجات السطحية لقضايا المرأة والتي تزخر بها الصحافة النسائية .

ج ـ إن التحيز الاجتماعي لنساء المدن على حساب نساء الريف ولصورة المرأة كأنثى جميلة انيقة على حساب الصور الاخرى للمرأة كمنتجة ومشاركة في التنمية وفي صنع القرار السياسي وكعاملة وأديبة وفنانة وكانسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات ، هذا التحيز قد يكون مفهوماً ومبرراً اذا افترضنا أن هذه الكتابات موجهة أصلاً الى قراء تتحدد اهتماماتهم بدائرة مصالحهم . ولكن إذا كانت الصحافة تزعم أنها تحاول شق قنوات اعلامية متنوعة تشمل مختلف القطاعات الجماهيرية ، لذلك فإنها ملزمة ازاء قرائها في المدن بأن تطلعهم على انماط الحياة ومشاكل وهموم النساء من الطبقات الاخرى ، وليس من مهام الصحافة القومية تكريس عزلة الطبقة الوسطى داخل ابراج عاجية سواء أكانوا رجالاً أم نساء .

د ـ يتضح لنا التناقض بين صورة المرأة كما تقدمها الصحافة المصرية وبين الصورة المرتسمة في اذهان المحررات والكاتبات اللائي يتولين كتابة ونشر المادة الاعلامية التي تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وايجابياتها . ولا شك أن ذلك يرجع الى العديد من الاسباب في مقدمتها الاسلوب الذي يتم به اختيار الجهاز التحريري في صفحات المرأة ، وكما جاء على لسان المحررات في الاستبيان ، وهذا علاوة على الاسباب الأخرى التي تتعلق بالسياسة التحريرية العامة لكل صحيفة والانتماء الاجتماعي والطبقي لهؤلاء المحررات والاطار الثقافي المحدود الذي ينحصرن بداخله .

هـ ـ تركز صفحات المرأة في الصحف والمجلات المصرية ، وكذلك البرامج الاذاعية والتليفزيونية على المرأة في سن معينة (الناضجات والشابات) وتهمل الفتيات في سن المراهقة ،

الا في مناسبات موسمية مثل فترة الامتحانات .كذلك لا تهتم بالاطفال الا في مراحل طفولتهم الأولى .

وهذا يثير مرة اخرى قضية عدم توافر الدراسات والمعلومات الجادة التي تتناول مشكلات واهتمامات هاتين الفئتين (المراهقات والاطفال) فضلاً عن انعدام وجود سياسات تحريرية واضحة لصفحات المرأة تحدد الاولويات وتبلور الخط الفكري والاجتماعي الذي تلتزم به ازاء قارئاتها وقرائها .

ثالثاً : نتائج اللقاءات مع الفتيات الخليجيات في القاهرة

لقد تم اجراء عدة لقاءات مع عدد من الطالبات الخليجيات اللائي يدرسن بالجامعات المصرية ، حيث أجريت عدة مناقشات حول أوضاع المرأة الخليجية ومشكلاتها الاجتماعية في المرحلة الراهنة ، وذلك بهدف اجراء المقارنة بين صورة المرأة الخليجية كما تعرضها الصحف وبين الواقع الفعلي الذي تم استخلاصه من هذه اللقاءات .

ويمكن تلخيص نتائج هذه المناقشات في النقاط التالية :

- الحصار الاجتماعي المضروب حول المرأة العربية بصفة عامة نتيجة التمسك الشديد بالتعاليم الدينية والنظر الى المرأة كأنثى مكانها البيت .

- حرمان بعض الفتيات من التعليم وإن كانت هذه المشكلة قد خفت حدتها في السنوات الاخيرة فسمح للفتاة بالتعليم حتى الجامعة واحياناً تتعلم بالخارج . وظل الحصار مفروضاً على فتاة البادية في بعض الاسر التي لم يتم وعيها بدرجة كافية .

- التبعية الاقتصادية للرجل ، فالوصول الى أعلى درجات التعليم لا يعني السماح للفتاة بالعمل . وهناك مجالات محظور عمل المرأة بها كالعمل الدبلوماسي مثلا ، وينحصر العمل في حقل التربية والتعليم او المستشفيات او وزارة الشؤ ون الاجتماعية و ٩٠ بالمائة من النساء العاملات يعملن بحقل التدريس .

- انعدام المشاركة السياسية وتختلف درجة المشاركة المسموح بها للمرأة في دول الخليج العربي ، فهي اما محرومة من حقوقها السياسية كحق الترشيح والانتخاب ، أو أنها منحت هذا الحق ولكن انخفاض درجة الوعي الذي وصلت اليه المرأة يحول دون ممارستها له .

- حرمان الفتاة من حق اختيار شريك حياتها .

أما عن المشكلات المتعلقة بواقع المرأة الخليجية خصوصاً في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط (عينة طالبات الامارات) فيمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ ـ الترف : نتيجة تأثيرات النفط وارتفاع مستوى المعيشة في دولة الامارات أصبح الترف سمة مميزة للشرائح العليا في المجتمع ، وبالتالي فكل سبل الرفاهية توافرت للمرأة في الامارات ونتج عن ذلك تفسخ العلاقات داخل الاسرة . فالعلاقة بين الطفل وأمه أصبحت أقل تماسكاً عن ذي قبل ، نتيجة وجود الخادمة والمربية التي تقضي للطفل حاجاته وتقلل من اعتماده على أمه .

وفي أغلب الاحيان تكون المربيات والخادمات والسائق والطاهي وغيرهم من الخدم من أصل آسيوي ، وبالتالي يتشرب الاطفال من عادات وطباع غير محلية وتؤثر في سلوكه . والدليل على ذلك أن بعض الجرائم ارتكبها اطفال بتحريض من خدمهم الاسيويين . وينتج عن الترف كمشكلة اساسية عدد من المشاكل الفرعية .

٢ ـ الفراغ : نتيجة توافر وسائل الرفاهية للمرأة وحرمانها من حق التعليم ، وإن حصلت عليه، منعت من العمل ، ونتيجة قيام افراد آخرين بانجاز الاعمال التقليدية التي تشمل اعمال المنزل وتربية الاطفال وعدم وجود مؤسسات اجتماعية تستوعب هذا الفراغ وتشغله،أدى فراغ الزوجات وانشغال الازواج الى انفصال فكري بينهما .

٣ ـ وكاحدى نتائج الترف والفراغ أصبحت المرأة في الامارات غير قادرة وغير مستعدة لبذل اي مجهود عقلي او حركي لأنها اعتادت الراحة ، وبالتالي قل نشاطها في الجمعيات النسائية ، وهي المؤسسات الاجتماعية الوحيدة التي تمارس المرأة نشاطها من خلالها .

كما عجزت هذه الجمعيات عن استقطاب اهتمام الطالبات وخريجات الجامعة للمشاركة في الانشطة والتنمية ومحو الامية . ويرجع هذا الى ضعف الكوادر الادارية وعدم وجود أنشطة رياضية او ثقافية على مستوى يجذب الطالبات . فمعظم هذه الجمعيات ترأسها زوجات الشيوخ، وبالتالي لا تلقى اقبالاً من المرأة العادية باستثناء جمعية دبي التي ترأسها سيدة عادية لذلك فقد نجحت في جذب المرأة هناك . ولكن الجمعيات النسائية بصفة عامة لم تنجح اعلامياً كتجمعات نسائية حيث ليس لها برنامج محدد ، بالاضافة الى سلبية المثقفات وعدم مشاركتهن في انشطتها ، لكنها بدأت اخيراً في ادخال عناصر شابة .

٤ ـ الزواج المبكر : ويكثر في المناطق المتخلفة الشرقية او الجنوبية من الامارات ، حيث تزوج الفتاة في سن ١٠ و ١٢ سنة ، وإن كانت هذه الظاهرة بدأت في الانحسار بعد انتشار الوعي بين الاهالي .

٥ ـ المغالاة في المهور : كتقليد من تقاليد الزواج اعتادت العائلات الكبيرة ان تغالي في مهور بناتها فتضع بذلك عقبة امام الشباب من المواطنين لذلك يلجأ الكثير منهم الى الزواج من الاجنبيات .

٦ ـ التحيزات العرقية: بعض المقيمين في الامارات ليسوا من اصل عربي ولكن من اصل

فارسي لذلك فبعض العائلات الكبيرة تتمسك بزواج بناتها من عائلات اصلها عربي ولا تقبل الزواج من الفرس .

٧ ـ المشاركة السياسية : مشاركة المرأة في السياسة منعدمة ، فهي غير ممثلة لا في المجلس الوطني ولا في المجالس البلدية .

رابعاً : النتائج العامة للدراسة حول صحف الخليج

أسفرت المؤشرات الاستطلاعية والتحليلات الجزئية لمضمون صفحات المرأة في كل من جريدتي **الوطن** الكويتية و**الاتحاد** (ابو ظبي) وكل من مجلة **اسرتي** (الكويت) و**زهرة الخليج** (ابو ظبي) ، **المواقف** و **البحرين** (البحرين) وذلك خلال عام ١٩٨٠ عن النتائج التالية :

١ ـ تقدم لنا الصحف الخليجية المرأة في مواقعها الاجتماعية التقليدية كزوجة وام وربة بيت ثم كطالبة واخيراً كموظفة . وقد أدى ذلك الى تركيزها على قضايا الزواج والطلاق وقوانين الاحوال الشخصية وحقوق المطلقات ، اكثر بما لا يقاس من الاهتمام بقضايا ومشكلات المرأة الخليجية في مواقع الانتاج والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢ ـ تتخذ بعض الصحف الخليجية التي خضعت للدراسة موقفاً معادياً لعمل المرأة ، بل تحرض على المطالبة بضرورة عودة المرأة الى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل الى جهودها ، أكثر من حاجة المجتمع لدورها العام . وتستند هذه الصحف في موقفها المعادي لعمل المرأة الى اسانيد دينية واجتماعية في الغالب . هذا بينما تركز مجلة **الأزمنة العربية** على قضايا التحرر الاجتماعي والانساني للمرأة الخليجية وتبدي تشجيعاً واضحاً ومساندة لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية .

٣ ـ تتوجه الصحف الخليجية في مجملها الى نساء المدن المتعلمات ، سواء ربات البيوت أم الموظفات والطالبات ، وتبدي تجاهلاً واضحاً ازاء قضايا ومشكلات نساء البادية اللائي يشكلن اكثر القطاعات النسائية تخلفاً وفقراً وأمية في منطقة الخليج .

٤ ـ تهتم المجلات النسائية في الخليج بالتركيز على النماذج الغربية للمرأة كما تروج للقيم الاستهلاكية الغربية من خلال المواد الاعلامية والاعلانات التي تنشرها عن الازياء والمكياج والاثاثات الغربية كرمز للعصرية والتحضر .

٥ ـ يغلب الطابع الديني على معالجة قضايا المرأة في معظم الصحف والمجلات الخليجية بينما يغلب الطابع العلماني العصري على معالجة مجلة واحدة لقضايا المرأة . هذا في الوقت الذي تتميز ردود القراء في المجلة نفسها بالطابع الديني .

٦ ـ تنفرد مجلة **الازمنة العربية** بمعالجة قضايا المرأة كجزء من قضايا المجتمع ، كما تتميز بنشر وجهات النظر المختلفة المتعلقة بحقوق المرأة الخليجية وقضاياها وهمومها ، اذ تضم بين صفحاتها

أشد الآراء مناصرة لحرية المرأة وحقها في العمل والتحرر الاجتماعي ، وفي الوقت نفسه تهتم بنشر ردود القراء وآرائهم التي تتضمن في الغالب رؤية تقليدية محافظة بشأن قضايا المرأة .

٧ ـ رغم التقدم الاجتماعي والثقافي الذي احرزته المرأة في بعض دول الخليج ، وخصوصاً الكويت والبحرين ، ورغم أن الصحف الخليجية تتوجه أساساً الى القطاعات النسائية المتعلمة ، الا أن ذلك لا ينعكس على مضامين المواد الاعلامية الخاصة بالمرأة والتي يدور أغلبها حول المسائل والاهتمامات التقليدية (الطهي ـ الازياء ـ الزينة ـ تربية الاطفال) . وإن كان ذلك لا يعني عدم اهتمام الصحف الخليجية بالكتابة عن النماذج الناجحة من النساء الخليجيات ، سواء في مجال العمل او النشاط الاجتماعي ، ولكن بنسبة تقل كثيراً عن الصورة الفعلية للمرأة في الخليج .

٨ ـ هناك اجماع لدى الطالبات الخليجيات على احساسهن بالاغتراب ازاء ما تنشره الصحف والمجلات الخليجية عن المرأة مع بعض الاستثناءات القليلة مثل مجلة **الأزمنة العربية** . اذ يرون أنها تعكس أفكاراً وثقافات وافدة ، ولا تعكس القضايا الحقيقية التي تعانيها غالبية النساء الخليجيات ، سواء ربات البيوت اللائي ينتظرن من الصحافة أن تساعدهن على شغل اوقات فراغهن بطريقة ايجابية تساعد على تطوير قدراتهن العقلية والابداعية والاجتماعية ، كذلك الموظفات والطالبات اللائي لا يجدن في الصحف أدنى انعكاس او اهتمام بجوهر القضايا والهموم التي تصادفهن في هذه المرحلة الحرجة من التطور الاجتماعي لمنطقة الخليج ، او ينتظرن من الصحافة أن تفتح امامهن آفاق الثقافة الجادة وترشدهن الى كيفية المساهمة بفاعلية في تطوير وتنمية مجتمعاتهن ، من خلال عرض تجارب النساء والدور الذي قمن به في النهوض بمجتمعاتهن سواء في العالم المتقدم او العالم النامي ، او التركيز على الجوانب الايجابية في حياة النساء العاملات في الوطن العربي وأقطار الخليج ايضاً . كذلك يطالبن بضرورة عرض قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع ، وتجنب الفصل التعسفي الذي يؤدي الى الوقوع في أسر النظرة الجزئية لوضع المرأة ودورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعها ، مما يؤدي في النهاية الى التضليل والاساءة الى قضايا المرأة والمجتمع، وذلك بالعمل على تكريس الاوضاع التقليدية المتخلفة بترشيح القيم المعادية لنهوض المجتمع بنسائه ورجاله معاً .

خامساً : نتائج عامة

١ ـ ما زالت وسائل الاعلام العربية ـ التي تناولتها الدراسة ـ لا تعبر بالدرجة المطلوبة عن مشاكل وهموم المرأة العربية، وإن اختلفت درجة ذلك فيما بين هذه الدول ، قياساً للتقدم الذي أحرزته في المفاهيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية . فحركة تحرير المرأة بدأت في مصر بشكل واضح منذ العشرينات من هذا القرن ومن ثم فهي قد قطعت شوطاً لا بأس به ، على العكس من حركة تحرير المرأة الخليجية التي ظهرت في السنوات الاخيرة وما زالت بقايا الدعوة

لضرورة بقاء المرأة في البيت ترعى الاطفال قائمة تدعمها من جانب انصارها اسانيد وحجج دينية .

وإن كان هذا لا يمنع من وجود استثناءات في الحالتين فما زال بعض المواد الاعلامية في وسائل الاعلام المصرية يلح على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت ، وفي الوقت نفسه فهناك بعض المواد الاعلامية في الصحافة الخليجية ـ وبالذات مجلة **الأزمنة العربية** ـ تسعى من أجل التحرر الاجتماعي والانساني للمرأة الخليجية وتشجعها على العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمعاتها .

٢ ـ اتضح أن وسائل الاعلام المصرية لا تحاول الاقتراب من مشاكل وهموم الغالبية العظمى من نساء مصر في الريف والأحياء الشعبية وهناك تحيّز واضح لنساء المدن على حساب نساء الريف وان المواد الاعلامية تهتم بدرجة كبيرة بانوثة المرأة وجمالها والموضات ، وفي الوقت نفسه ظهر هذا الاتجاه في الصحافة الخليجية التي تتوجه الى نساء المدن المتعلمات وتتجاهل قضايا ومشكلات نساء البادية . وتركز هذه الصحافة على النماذج الغربية للمرأة وتروج للقيم الاستهلاكية الغربية من خلال المواد الاعلامية والاعلانات التي تقدمها عن الأزياء والماكياج والأثاث الغربي .

٣ ـ تتفق وسائل الاعلام المصرية مع الصحافة الخليجية في تركيزهما ، وإن اختلفت الدرجة ، على صورة المرأة التقليدية كأنثى على حساب صورتها كمنتجة ومشاركة في التنمية وصنع القرار السياسي وعالمة وأديبة وفنانة وانسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات وان ظهرت الصورة الاخيرة بشكل أكبر كثيراً في الاعلام المصري .

٤ ـ تظهر الفجوة بين ما تقدمه وسائل الاعلام عن المرأة وبين ما تريده المرأة فعلاً . ففي حين رأت أغلبية المحررات في الجهاز التحريري لصفحات المرأة في الصحافة المصرية أن تأتي موضوعات دور المرأة في التغيير الاجتماعي والتنمية والتحديث في صدر الموضوعات التي ينبغي أن تهتم بها الصحافة النسائية ثم الموضوعات الخاصة بالعلاقات الاسرية، فدور المرأة في الحياة السياسية ، وفي النهاية المواد الاعلامية الخاصة بالأزياء والتجميل ، ظهر من تحليل مضمون هذه الصفحات انها تركز على الانوثة والجمال والازياء والعلاقات الزوجية والأسرية .

كذلك ظهرت الفجوة واضحة بين ما تريده الخليجيات من الصحافة النسائية وبين ما تقدمه فعلاً هذه الصحافة. فالطالبات الخليجيات يرين أنها تعكس أفكاراً وثقافات وافدة ولا تعكس القضايا الحقيقية للنساء الخليجيات ويطالبن بضرورة عرض قضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع . وهنا تظهر خطورة انعدام الثقة بين المرأة العربية وصحافتها . فانعدام الثقة يؤدي بالضرورة الى ضعف تأثير هذه الصحافة وعجزها عن القيام بدورها في عملية التغيير الاجتماعي والتحديث الذي تستهدفه البلاد العربية كأقطار تسعى للنمو .

تعقيب ١

عايدة مطرجي ادريس

طالعت باهتمام دراسة الدكتورة عواطف عبد الرحمن . وقدّرت الجهد الذي بذلته في طريقة بحثها المعتمدة على ما يفرضه علم الاجتماع الحديث من احصاء ومسح ومقارنة واستنتاج . على أن لي بعض الملاحظات التي رأيت أن أضيفها تعقيباً على هذا البحث :

١ ـ فيما يتعلق بموضوع البحث بالذات ، فقد فوجئت بأن الدراسة ذات صلة ضعيفة جداً بالموضوع الرئيسي الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية وهو « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية » . رجعت الى التخطيط العام للندوة ، واطلعت على سائر الابحاث المقدمة ، فإذا بها ، كلها ، ترتبط بالفكرة الأم ، سواء تمّ ذلك من حيث الوصف للخصائص العامة للمرأة العربية (حتى عندما تطرق البحث الى دراسة اقليمية) ، أم من حيث ضرورة قيام حركة نسائية شاملة ، أم من حيث ارجاع فشل تحرر المرأة الى فشل المجتمع العربي نتيجة التجزئة وبعثرة الجهد ، أو وضع استراتيجية تعتمد وحدة النضال العربي النسائي . أما هذا البحث ، فهو يبتعد عن هذا الاهتمام ، ولا يرتبط ، لا من قريب ولا من بعيد ، بالهدف العام . فكأنما كتب لغير هذا المجال ، فألحق بالندوة . فلو فرضنا عدم توافر أيّ نشاط نسائي يتناول الاهتمام الوحدوي في مصر حالياً ، فقد كان على الدراسة أن تشير على الأقل الى هذه الناحية السلبية ، إن كانت بالفعل سلبية ، فتعلّل سبب اهمالها لهذه الناحية ، وتحلل أسباب هذه السلبية وظروفها السياسية بعدما ابتعدت مصر ، على الصعيد الرسمي ، عن الهموم الوحدوية ، بينما هي لا تزال شعبياً ملتصقة بها .

٢ ـ المطلوب من البحث اعطاء صورة للمرأة العربية في الاعلام العربي : ثم اعطاء دراسة تطبيقية عن المرأة في مصر والخليج . اذن فالموضوع يفترض ابراز خصائص عامة تشترك فيها المرأة ، على صعيد الاعلام ، في مختلف البلدان العربية . وقد كان من المؤمل أن تضع الدراسة يدها على هذه الخصائص العامة ، ثم تشير الى ما تنفرد به المرأة في مصر او الخليج ، عن سائر الاقطار ذات الاهتمامات الوحدوية كالعراق وسورية وليبيا ولبنان .

٣ ـ اقتصرت الدراسة على الصحافيات الموظفات أو المحررات أو المذيعات والطالبات وزوايا « ركن المرأة » في الاذاعة والتلفزيون كوجوه للاعلام العربي . وأغفلت الوجوه العلمية والفنية والادبية والسياسية للمرأة البارزة في الاعلام بالذات . اوليست الندوات الصحافية ، أو المؤتمرات النسائية ، أو المقالات المنشورة والدراسات والكتب التي تساهم فيها المرأة ، بصفتها الانسانية ككاتبة وباحثة وسياسية وفنانة ، احد مظاهر الاعلام ؟ لماذا اقتصرت الدراسة على هذا النطاق الضيق الذي يتناول المجلات النسائية المتخصصة أو الزوايا المخصصة للمرأة فقط ولم تتعرض للصحافة الراقية حيث تبرز أسماء نسائية لها رصيدها في الحركة القومية التحررية الوحدوية ؟ لماذا لم تشر ، ولو اشارة سريعة الى هذه المجلات النسائية ذات التوجه القومي الوحدوي التي تصدر في دمشق او بغداد أو بيروت أو طرابلس الغرب أو القاهرة ، موضوع دراستها حيث لا تزال فكرة الوحدة تتأجج في الخفاء ويناضل من أجلها الرجال والنساء ؟ كيف لم تشر الدراسة الى أن وسائل الاعلام الرسمي تحاول عبثاً أن تطمس هذه الوجوه فتكشف ما يضم التجمع الوحدوي مثلاً من مناضلات كاتبات وفنانات عانين القمع والسجن والاضطهاد وقد ذكرت اسماؤهن الصحافة المصرية كمعتقلات أو مسرّحات من العمل ؟

٤ ـ اقتصرت الدراسة على مصر فقط ومن عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ وهي الفترة التي تلت بعدها الرسمي عن الهم الوحدوي . أرى أنه ، تقديراً لمصر ، وثقلها الواقعي والحقيقي والرائد في الحركة القومية الوحدوية ، ما كان يجوز لهذه الدراسة ، من حيث هي دراسة جادة ، ومن حيث هي تلقى من على منبر وحدوي رفيع ، أن تعطي هذا الوجه القاتم وغير الحقيقي للمرأة المصرية . كان ينبغي أن ترتد قليلاً الى الخلف ، الى السنوات التي تحققت فيها ، على الصعيد الرسمي ، أول وحدة عرفها العرب . فتسجل ما حققته الثورة من اعلان مساواة المرأة التامة بالرجل على أساس ديمقراطي ، وما أتاحته من حق لها في الانتخاب والمشاركة السياسية والمساهمة في الاتحاد الاشتراكي ، (وقد كان بمثابة البرلمان) . ألم تلعب المرأة دوراً في تعزيز هذه الوحدة ؟ وهل لا تزال قادرة ، رغم الظروف القاسية ، على الاسهام ؟ إن حضور اكثر من شخصية نسائية مصرية بارزة في هذه الندوة ، يؤكد ثقل المرأة المصرية في الحركة الوحدوية وفي المساهمة الجادة والعميقة في وضع استراتيجية شاملة لتحرير المرأة العربية .

ونعود لنتساءل لماذا ربطت الباحثة بين الاعلام المصري والصحافة الخليجية ؟ وما هو وجه الشبه بينهما ؟ هل السبب في أن الكثير من رجال الاعلام المصري يعملون في الصحافة الخليجية ؟ اذا كان هذا هو السبب ، فإن الصحافة الخليجية ، أيضاً تقوم على أكتاف فريق كبير من اللبنانيين والسوريين الذين يعملون كالمصريين في التوجيه الثقافي والاعلامي . وهل يعود السبب لأن الطلبة الخليجيين يدرسون في الجامعات المصرية فيعطون صورة عن المرأة في بلدانهم ؟ الصحيح أن الطالبات الخليجيات يدرسن أيضاً ، وباعداد كبيرة ، في لبنان وفي الجامعات العالمية وفي جامعات بلدانهن بالذات ، فما مبرر الربط اذن ؟

أما نتائج اللقاءات ، وإن اعتمدت على احصاءات أجرتها الباحثة ، الا أنها لا يمكن أن تكون شاملة ، لأن المسح لم يتناول مختلف الشرائح في المجتمع المصري أو الخليجي ، موضوع

الدراسة . كما أن الدراسة لم تعلق على نتائج الاحصاءات فتحلل أسبابها وظروفها . وقد اكتفت احياناً بالاشارة الى التناقضات الحاصلة بين الصورة في الاعلام والواقع الفعلي من دون أن تذكر سبب هذا التناقض الا عرضاً وبطريقة تدعو الى الارتباك مثلاً ٤٠ بالمائة من المحررات يشرن الى التناقض بين اهتمامات الصفحات النسائية وبين اهتمامات المرأة الفعلية. و ٦٠ بالمائة من المحررات و ٩٠ بالمائة من النساء القارئات يرفضن هذه الصورة . (صورة المرأة التقليدية كزوجة وام وربة بيت وانثى) . فما دامت المحررات والقارئات يرفضن هذه الصورة فكيف أقرّت هذه الصورة، واين موضع الخلل ؟ هل في النظام السائد ام في التوجيه السياسي ، ام في فشل حركة الاصلاح ، ام في فشل الثورة ، أم في تخلف المجتمع ؟ إن الدراسة لا تشير الى ذلك .

في موضع آخر ، تعترف الدراسة بأن هذه الاهتمامات (المرأة كأنثى) هي على حساب الجوانب الاخرى للمرأة (المصرية) « كشريكة في الانتاج وفي بناء الاسرة وفي اتخاذ القرار السياسي في مختلف جوانب الخلق والابداع الفكري والفني » . كيف توصلت الباحثة ، وهي التي تعتمد في استنتاجاتها على المسح الاحصائي، الى اقرار هذه الحقيقة: « شريكة في الانتاج والابداع»؟ اين هي الاحصاءات التي ارتكزت عليها ، وأين ثبتت جوانب الخلق الفكري والفني ؟ كان مؤملاً أن تعطي الدراسة صورة كاملة للمرأة المصرية في الاعلام وأن تلجأ الى مسح آخر يضاف الى السابق ، يتناول نشاط المرأة المبدعة من خلال وسائل الاعلام بالذات . فالصحافة المصرية تنشر لعدد ليس قليلاً من النساء برزن في حقول القصة والشعر والنقد ، كما برزن في الدراسات التحليلية لعلم النفس وعلم الاجتماع ، وساهمن مساهمة كبرى في الفكر السياسي العربي الوحدوي ، وفي العمل النقابي والمهني والاجتماعي . وما كانت الصورة كافية فقط لتؤخذ من « ركن المرأة » وما اليها ، أما بالنسبة لاهتمامات المرأة كما وصفتها وكما توردها وسائل الاعلام التي ارتكزت عليها الدراسة ، فإن المشكلات الرئيسية التي تعانيها المرأة المصرية (٨٥ بالمائة) في « نضالها الضاري » غائبة تماماً عن صفحات المرأة وذلك عن عمد وليس عن غفلة . من غير الجائز ، في دراسة احصائية كهذه أن تورد هذه الوقائع ، من دون استشهادات واثباتات مدعومة بالنسبة المئوية . كيف تسنى للباحثة ، أن تؤكد أن هذه الاهتمامات غائبة بالفعل ، ولماذا هي غائبة ؟ ولأي سبب تغيب عن عمد لا عن غفلة . هل يفسر انتماء المحررات الى الطبقات الوسطى وحده هذا الغياب ؟ او اختيار المحررات الكيفي دون الاعتماد على الكفاءات ؟ إن ٦٠ بالمائة من المحررات ينكرن أن تقتصر اهتمامات الاعلام على الأدوار التقليدية للمرأة . فمن يفرض هذا العمد ؟

وفيما تستنكر الباحثة « المعالجات السطحية لقضايا المرأة التي تزخر بها الصحافة النسائية » تؤكد ضرورة الافادة من الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد عن المرأة المصرية . وهذا بالذات ما كان ينبغي أن تعتمده الباحثة في هذه الدراسة : الرجوع الى الدراسات الجادة والعميقة عن المرأة واستخلاص دراسة ترتكز على مسح شامل لنضال المرأة الفعلي سواء في مجالات الحياة اليومية او ما هو مسجل او مكتوب عن هذه الحياة ، وتعتمد على

وضوح الرؤية وبلوغ الهدف بكل تجرد العالم وجرأته ، أيا كانت النتائج التي تتكشف عنها . وبذلك يتضح لنا ارتباط قضية المرأة بقضية التحرر السياسي . فما دام هناك قمع يحول دون ذكر الحقائق ، فإن قمع المرأة وتغيّب دورها الانساني سيظل ابداً السند لشرعية النظام القائم على الاستبداد والاستهلاك وهدر نصف طاقات المجتمع في التفاهة والتشيؤ .

لقد كان من الافضل أن يتعرض البحث ، للصورة المشوهة للمرأة المصرية من خلال وسائل الاعلام الرسمية . كيف ؟ ولماذا ؟ وبعد مقارنة علمية دقيقة بين الواقع الفعلي والصورة البارزة من خلال الاعلام نتبين حقيقة النضال الطويل والمر الذي خاضته المرأة العربية في تخفيف ظلم مزدوج رزحت تحته كمواطنة في مجتمع مقهور ينفض عنه نير الاستعمار والتخلف وكأنثى خاضعة لمجتمع ذكوري . إن الجهد الذي بذله البحث لاثبات تفاهة الاعلام النسائي الرسمي جهد يكاد يكون ضائعاً : إذ باستطاعة أي راصد اجتماعي ، او غير راصد متخصص ، ودون الاعتماد على أي منهج احصائي علمي ، أن يتحقق من ضحالة الصفحات النسائية سواء في مصر او في غيرها من البلدان العربية . ذلك أن المادة معروضة ومتوافرة اما الصور الحقيقية في مجتمع مقموع ، فهي التي تحتاج الى الكشف . ونحن هنا نستثني المجلات النسائية المتخصصة ذات التوجهات القومية والانسانية والتي تساهم في تفجير طاقات المرأة وتعزيز دورها الخلاق والفاعل في الحياة ، وإن لم يغب عن ذهننا ما لهذه المجلات ايضاً من خدمة دعائية للنظام القائم . الا أننا نعترف ، أن قضية المرأة ككل ، تظل في النهاية ، قاطفة الثمار .

أما نتائج اللقاءات التي برزت من خلال احصاءات أجرتها الباحثة مع عدد من الطالبات الخليجيات فإنها أيضاً تعطي صورة ناقصة الابعاد . صورة اجمالية تكتفي بالظاهر ولا تنفذ الى الاعماق حيث تغلي ، على نار هادئة ، مشاعر الكبت والظلم والاضطهاد الذي تعانيه المرأة كجنس والذي بدأ يتفجر على لسان قلة مميزة من النساء ،هن على ندرتهن، رائدات الحركة التحررية النسائية في مجتمعاتهن . وهن اللواتي يعبّرن عن ضمير جماهير واسعة من النساء . هذه اللمعات ، او الاضاءات كان ينبغي للدراسة أن تتطرق اليها ، عبر العديد من القصص والقصائد والابحاث التي نشرتها صحف الخليج ، وعبر المؤتمرات الاقليمية لنساء الخليج والجزيرة العربية ، وعبر التنظيمات النسائية الشعبية وعبر الاقبال الهائل على التعليم ودخول الجامعات ، وعبر معارض الكتب المزدحمة بالشابات يفاجئنك بوعيهن الاجتماعي والسياسي ، وفهمهن للقراءة الجادة العميقة . لقد حرمت المرأة طويلاً ، وتألمت كثيراً ، ولا أشك لحظة في أنها كانت تعي هذا الألم، ولكنها كانت مغلوبة على أمرها ، تصرخ ولكن بصوت يظل يصدى داخلها . وما أن اتيح لها بعض المجال ، حتى هبت تحرق المراحل ، يدفعها رصيد غني من التجارب ، واضعة أمام أفقها أن المعركة التي تخوضها هي معركة وجود . هذا لا ينفي طبعاً حقيقة الاحصاء حول النظرة الى المرأة في الخليج كأنثى وما يلحق هذا النعت من اضطهاد وتبعية خاصة حيث تتفشى الأمية بين الرجال والنساء على السواء .

وبصدد المشكلات المتعلقة بواقع المرأة الخليجية وإن اتت الدراسة على ابرازها بشكل عام وصارم فإنها تترك مجالاً للنقاش . فالترف الذي تحدثت عنه والذي نتج عنه تفسّخ في

العلاقات الأسرية ، وان كان صحيحاً وواقعاً ، إلا أنه لا يطول ، كما ذكرت ، سوى الشرائح العليا في الخليج . فهل مجتمع الخليج كله من الشرائح العليا ؟ إن كان الاحصاء قد جرى مع هذه الشرائح ، فإنه غير شامل . فهناك العديد من الطالبات الخليجيات في جامعة بيروت العربية مثلاً يدرسن بالمراسلة ، ويعملن خلال العام ليستطعن تأمين دراستهن ، ووضعهن اكثر بكثير من وضع الاكثرية الساحقة من نساء الخليج . فليس الترف هو القاعدة . وانما هو الاستثناء . اما الفراغ الذي تحدثت عنه الدراسة ، فهو ايضاً فراغ الشرائح العليا وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية وأسرية ، فهل صحيح أن مجتمع الخليج يخلو من نساء فقيرات ؟

وأما النتيجة التي توصلت اليها الباحثة فهي بالغة الخطورة : وهي أن المرأة في الامارات غير « قادرة وغير مستعدة لبذل اي مجهود عقلي او حركي » . حكم اعدام قاطع وجازم وغير قابل لوقف التنفيذ . وهو حكم يناقض الطبيعة الانسانية واشواقها في التحرر . وهو يتناقض مع الاستنتاج المهم الذي توصلت اليه الدكتورة نوال السعداوي حيث ذكرت في بحثها القيم والشامل : « وقد أدهشني في هذا المؤتمر (مؤتمر الكويت لنساء الخليج والجزيرة العربية ١٩٨١) هذا العدد الكبير من الطالبات والنساء العربيات من بلاد الخليج العربي اللائي ملكن المبادرة والثقة بالنفس والوعي السياسي » وكان هذا الحكم وليد لقاءات متعددة ومناقشات كما ذكرت . وهذ الرأي للدكتورة السعداوي اقرب الى الواقعية والى المنطقية . اذ أن الاعداد الكبيرة من النساء اللواتي يحصلن على تعليم جامعي لا يمكن أن تذهب ثقافتهن في الفراغ ، ولا بد للعلم ، ولهذا الانفتاح على الافق العربي عامة والعالمي احياناً ، من خلال الجامعات أو المؤتمرات أو الكتب أو المناقشات أو اللقاءات ، لا بد لهذه العوامل جميعاً من أن تترك تصدّعات في الصرح التقليدي .

كذلك ينبغي تسجيل ملاحظة بارزة غفلت عنها الدراسة : تركيزها على ما يقال عن المرأة، كيف يصفها الغير، وكيف يموضعها الآخرون في المجتمع بصرف النظر عن رأي المرأة نفسها بنفسها وباختيار موضعها . لذلك ينبغي الالتفات الى بعض الممثلات لحركات التمرد والمطالبة بحقوق المرأة عبر الاتحادات النسائية الخجولة احياناً في مطاليبها وعبر التعبير الفني الجريء حيث ترتفع اصوات نسائية ترفض الواقع ، وتظهر الوجه الحقيقي ، لأول مرة في تاريخ النساء الخليجيات للجلاد وتلقي الاضواء الكاشفة على الضحية . وحبذا لو توقفت الباحثة قليلاً امام أخبار الجرائم في وسائل الاعلام العربية ، وأمام محاولات الانتحارات النسائية ، هرباً من الظلم والعذاب ، وأمام محاولات الهرب من البيت الابوي كوسيلة للاعلان عن مشاعر الحب وحقها في هذا الحب الذي لا يزال يعتبره المجتمع المحافظ عاراً ، وامام هذا النهم في التمتع بالحياة ، حتى في جوانبها الفاحشة احياناً، وفي اكثر المجتمعات محافظة كتعبير مضاد للقهر الطويل ، وليس فقط كرد فعل للغنى والفراغ كما صورهما البحث .

لا يغرّن البذخ الزائف ، فلربما انطلقت من تحته أعنف مسيرة لتحرير المرأة العربية . فبقدر عنف القهر وعمقه وتشعبه في النفس تكتسب الثورة النسائية المقبلة لا محالة اصالتها وجديتها . وقد بدأت شراراتها تسطع في المجالات الابداعية ، القصصية والروائية بنوع خاص .

حبذا لو شملت هذه الندوة موضوع : كيف عبّرت المرأة العربية عن نفسها « ثقافياً » على غرار الدراسة التي قدمتها الدكتورة لطيفة الزيات: وأظهرت كيف صور الروائيون العرب المرأة من خلال مفهومهم العقائدي لها . واكرر تقديري للجهد المنهجي الذي بذلته الباحثة وللمعلومات العامة التي عرضها بحثها . ولا شك في أن هذا الحوار الديمقراطي والمناقشات الحرة لوجهات النظر المختلفة ستصبّ جميعها لخدمة قضية المرأة ، كجزء لا يتجزأ من قضية تحرر المجتمع العربي ، هذا التحرر الذي لا يمكن أن يتحقق الا في ظل وحدة عربية منفتحة تصهر الطاقات الاقليمية وتفجرها .

تعقيب ٢

عايدة نعمان

قبل أن أبدأ لا بد من التوضيح أنه بسبب الوقت المحدد جداً الذي أتيح لي للاطلاع على هذه الدراسة ، لم أتمكن من الرجوع الى أي مصادر اخرى يمكن أن ترفد هذا الموضوع فتوسعه وتعمقه . ولذا اكتفي بذكر ملاحظات عامة منطلقة من نتائج هذه الدراسة فقط . وأود أن أشكر الدكتورة عواطف عبد الرحمن على هذه الدراسة الميدانية القيمة التي سيكون لها اسهام فعال في الابحاث المستقبلية في هذا المجال للاسباب التالية :

١ ـ انها تشكل مستنداً علمياً موثّقاً لقياس وتقويم مدى مساهمة الاعلام في بعض الاقطار العربية في دفع الحياة العربية نحو التقدم والتحرر ، بخاصة أنه يتناول معالجة أشد القطاعات العربية حاجة الى هذا التطور .

٢ ـ انه يشكل منطلقاً ونواة لمسح أوسع وأعمق يجب أن يتبع هذه الدراسة وأن يشمل معظم الأقطار العربية ، هذا مع العلم أن نتائجه تنسحب فعلاً على غالبية المجتمعات العربية .

٣ ـ من الممكن أن تشكل هذه الدراسة نواة لدراسات مقارنة بين وضع المرأة في الاعلام في بعض الأقطار العربية وصورتها في المجتمعات الاكثر تقدماً وتحديد الاتجاهات الاعلامية المطلوبة اذا ما اريد لهذا الاعلام دوراً فاعلاً في تغيير الواقع العربي.

أما من ناحية المنهجية التي استخدمت ، فقد كنت أفضل ومن أجل دراسة أكثر تكاملاً لو أن عينة من القارئات العربيات اخذ رأيهن أيضاً فيما تطرحه وسائل الاعلام من أطر تحاول تقييد المرأة داخلها . ما مدى انتشار هذه الصحافة بين النساء مثلاً ؟ ما هي مظاهر رفض هذه الصورة الاعلامية وما هي مظاهر تقبلها ؟ ثم لو أن الباحثة توصلت الى قياس او رصد لمدى التغيير الذي احدثته وسائل الاعلام في الصورة الواقعية للمرأة ومدى التغيير الذي يمكن للواقع أن يحدثه في الاعلام النسائي .

أطرح هذه التساؤلات لأن الدراسة نفسها تعرض مفارقة لا بد من التوقف عندها . وهي

أن المحررات في الصحافة النسائية كدن يرفضن صورة المرأة في وسائل الاعلام ، هذه الصورة التي يساهمن في رسمها وتحديدها ، وهنا يبدو الاختلاف بين التصور الذي طرحته المحررات في أول الاستبيان عن أولوية الموضوعات التي يجب التركيز عليها . . وبين الواقع الفعلي الذي تمارسه المحررات في صفحات المرأة .

اما نتائج الدراسة او الاستبيانات فهي ليست بغريبة ولا يمكن أن تفاجئنا ، حين ندرك أن معظم وسائل الاعلام يسيطر عليها الرجال من ناحية والقوى السائدة في الحياة العربية من ناحية اخرى . فلا هذه القوى تسعى الى تغيير في البنية العربية كي لا يطرح التغيير خيارات تحاول هذه القوى جاهدة أن تتلافاها . ولا الرجال في الوطن العربي بصورة عامة يسعون الى تغيير في العلاقات الاجتماعية يمكن أن يشكل تهديداً لامتيازاتهم الموروثة . لذا ومن خلال الاستبيان بدا واضحاً أن وسائل الاعلام التي درست تسعى الى ترسيخ إن لم نقل إلى تأييد وضع المرأة وذلك من خلال :

١ ـ الاصرار على ابراز ادوارها التقليدية كرديفة للرجل ـ زوجة ـ أم ـ ربة بيت . . . الخ .

٢ ـ إن الدور الاخطر المطروح من خلال وسائل الاعلام هذه هو دور المرأة المستهلكة ـ بكسر اللام مع أن كسر اللام وفتحها ينطبقان على وضع المرأة ـ باستمرار . إن مزيداً من الاستهلاك الذي سيتم عن طريق المرأة هو مزيد من سلب لارادتها ووسيلة مغرية لترويضها ومن ثم ترويض الاسرة العربية بمجملها من قبل قطاعات الانتاج التي هي ليست عربية في معظم الاحيان بل غربية .

٣ ـ إن المرأة الريفية والعاملة الكادحة في الوطن العربي هي الاكثر حاجة الى التطور والتحرر والمساواة . وهذه المرأة بالذات هي مهملة من قبل قطاع الاعلام في مؤامرة صمت واضحة . وهنا نتساءل هل هي مهملة لأسباب اقتصادية لأنها لا تستطيع الاستهلاك قدر المرأة العربية في المدن ، عدا عن ظروف استغلالها كعاملة ومزارعة ؟ أم أن ملامسة واقع المرأة الريفية والمرأة الكادحة يستتبع ارادة في التغيير لم تتوافر بعد لدى القوى التي في يدها القدرة على التغيير ؟

٤ ـ ان يكون الرجل في وسائل الاعلام هذه حريصاً على مكاسبه ومواقعه في الحياة العربية فهو امر غير مستغرب ! ولكن أن تكون المرأة ضالعة أيضاً في تجذير استغلال المرأة وتخلفها أمر فيه الكثير من الغرابة ويطرح حتمية توعية المرأة بالذات وتحميلها المسؤولية الأساسية في عملية تطوير اوضاعها .

٥ ـ إن معظم المحررات اللواتي تناولهن هذا البحث هن من خريجات كليات الاعلام وهذا يطرح تساؤلاً حول مدى تحسس كليات الاعلام بمسؤولياتها في التنمية العربية الى جانب المؤسسات التربوية الأخرى .

٦ ـ ليست مشكلة وسائل الاعلام العربية كما أظن مقصرة في حق المرأة العربية ، إنها في غالبيتها مقصرة في حق الانسان العربي لأنها في معظم الاقطار تبدو اداةً لترسيخ الواقع بكل

اذلالاته واحباطاته كونها ذراعاً للقوى المستفيدة والتي يتناقض التغيير مع مصالحها . وما لم تتغير الظروف السياسية لكي تأخذ وسائل الاعلام على عاتقها مهمة تحديث الحياة العربية وأنسنة الانسان العربي - مع كل ما في ذلك من مجازفة - فهل تنتظرون للمرأة العربية صورة أكثر جدية وأكثر أمانة للواقع من تلك التي برزت من خلال دراسة الدكتورة عواطف عبد الرحمن لصورة المرأة في كل من الاعلام المصري والاعلام الخليجي ؟

تعقيب ٣

مارلين نصر

نرحب بهذه الدراسة التطبيقية التي حاولت الباحثة من خلالها أن ترسم صورة المرأة العربية عبر وسائل الاعلام من صحافة واذاعة وتلفزيون ، وفي منطقتين عربيتين ؛ مصر وبلدان الخليج العربي (الكويت ، دولة الامارات العربية المتحدة ، والبحرين) . ولم تكتف الباحثة بتحليل مضمون هذه الوسائل الاعلامية او المرسلات(Messages)، بل حاولت ايضاً استقصاء آراء طرفين مهمين في سلسلة الاتصال، وهما : **طرف المرسلين** ، وذلك باستبيان اراء بعض محررات الصفحة النسائية في الصحافة المصرية . **وطرف المرسل اليهم** ، اذ حاولت جزئياً اخذ آراء الطالبات الخليجيات في مصر حول الصحافة النسائية الخليجية . وفي التعقيب التالي سأحاول الوصول الى بعض النتائج المهمة والممكن استخلاصها من هذه الدراسة التي وصلتنا بشكل المواد الخام المحولة جزئياً .

أولاً : ما يمكن استنتاجه من استبيان فئة (مرسلات) اعني محررات الصفحة النسائية في الصحافة المصرية .

١ ـ العقلية الطبقية لدى معظم المحررات : فهن من ناحية يستبعدن من جمهور الصحف النسائية ، الفئات الاجتماعية الريفية (ثانياً ـ ١ ـ هـ) . كما يستثنين فئة من المهن النسائية الواجب التركيز عليها وهي فئة العاملات غير المتعلمات من الاوساط الشعبية وهذه فئة تزداد اهميتها بين فئات اليد العاملة النسائية ، وبخاصة في مصر (ثانياً ـ ١ ـ و) .

٢ ـ تأثير العقلية والبنية الابوية في المؤسسات الصحافية : يمكن أن نستنتج من استبيان المحررات أن العقلية الابوية لا تزال سائدة في المؤسسات التي يعملن فيها وحتى في الصحافة النسائية ، ومن مظاهرها :

أ ـ تأثير الوساطة والعلاقات الشخصية بنسبة ٥٠ بالمائة في توظيف المحررات . في حين أن الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة لا يدخل في هذا الاختيار ، الا بنسبة ٢٠ بالمائة . ولا نستبعد

أن يلعب الذكور لا سيما الذين يحتلون المراكز العليا في الادارة في المؤسسة ، دوراً كبيراً في توظيف المحررات . (ثانياً ـ ١ ـ ٣) .

ب ـ يتبين من التناقض الواضح بين رغبة معظم المحررات في التركيز أولاً على دور المرأة في التنمية والحياة السياسية (ثانياً ـ ١ ـ ج) وبين الواقع الفعلي الذي تمارسه في صفحات المرأة حيث يأتي التركيز الأول على العلاقات الأسرية والزوجية ووظيفة المرأة كربة بيت ، يتبين أن هناك ارادة غير ارادتهن تجبرهن على اختيار مواضيع متماشية مع العقلية الابوية (ثانياً ـ ١ ـ س) .

وتظهر ايضاً وطأة العقلية الابوية التسلطية في حظر الرقابة الداخلية والخارجية من نشر كل ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية الجديد في مصر وقضايا الجنس .

٣ ـ وفي حين أنه لا يمكن أن نستنتج من أجوبة المحررات أي ميل للخروج من الاطار الطبقي الضيق الذي وضعن انفسهن فيه (التوجه الى النساء المثقفات غير العاملات والى العاملات المثقفات بالافضلية) ، يبدو بالعكس أن لديهن نزعة اكيدة الى التحرر من العقلية الابوية او الذكورية المسيطرة على مهنتهن ، ويظهر ذلك بتفضيلهن ، كما سبق وذكرنا، التركيز على دور المرأة في التنمية والحياة السياسية ، ورغبتهن في عدم التركيز على دور المرأة كربة بيت (جاء في المرتبة الخامسة) ، في حين أنه يظهر في الواقع الفعلي (اي في الصحف) في المرتبة الثانية .

ثانياً : ننتقل لفئة المرسَلات اي للوسائل الاعلامية التي حللتها الباحثة : من صحف وبرامج اذاعية وتلفزيونية في مصر والخليج . إن النتائج التي قدمتها الباحثة حول صورة المرأة العربية في المرسلات الآنفة الذكر ، لا تلقي اضواء كافية على الموضوع للاسباب التالية :

١ ـ إن المنهج المتبع ليس « بتحليل مضمون » ، بالمعنى العلمي للكلمة ، كما جاء في مقدمة البحث . ويظهر ذلك من النتائج التي قدمتها فهي لم تطبق على المادة المدروسة (الوسائل الاعلامية)فئات تحليل محددة ، كما هو مفروض في منهج تحليل المضمون (ذلك أنها لم تعلن عن هذه الفئات ولا يمكن استخلاصها من النتائج) . ولم تجر تحليلاً كمياً لمضمون الصحف ، اذ لا تظهر في النتائج أي نسبة مئوية تقدر وزن هذه النتيجة بالنسبة لتلك . وكذلك لم تجر تحليلاً كيفياً لمحتوى الصحف اذ لا تعطي اي تفصيل مصحوب بالامثلة والاستشهادات ، واكتفت بابداء ملاحظات عامة من نوع « تركيز الصحافة المصرية على الادوار التقليدية للمرأة » .

٢ ـ لم تحدد الباحثة العينة بدقة ، إذ اكتفت بذكر اسماء الصحف والبرامج والسنوات المدروسة . فلم نعرف إن كانت حللت فعلاً كل الاعداد او كل البرامج في السنوات المذكورة أم أنها اختارت عينة ممثلة لها ، وهل اختارت كل المقالات ام بعضها او اقتصرت على تحليل العناوين ؟

وعلى كل حال فإن الاستنتاجات التي تقدمت بها حول صورة المرأة في وسائل الاعلام ، وهي قليلة (ثلاثة استنتاجات من تحليل البرامج الاذاعية والتلفزيونية في مصر ، وثلاثة

استنتاجات عن تحليل الصحافة المصرية) وقد وردت بصيغة عامة، توحي بأن الباحثة لم تقم بتحليل فعلي لمحتويات الصحف(بغض النظر عن المنهج المتبع)وانما اكتفت بالاطلاع عليها وتسجيل بعض الملاحظات . وبالتالي يتبين أن المجهود العلمي الواضح الذي بذلته الباحثة في استبيان محررات الصحف (٣٠ سؤالاً و ١٤ محررة) لا يقابله مجهود مماثل في تحليل وسائل الاعلام في مصر . الا أن النتائج التي تقدمت بها تؤكد ـ على عموميتها ـ ما أسفر عنه استبيان فئة المحررات ، أعني:

أ ـ التوجه الطبقي للاعلام النسائي في مصر : بمعنى التوجه الى النساء المتعلمات من الطبقات الوسطى وما فوق، وفي المدن فقط .

ب ـ إن وطأة العقلية الابوية التسلطية تظهر في وسائل الاعلام الموجهة للنساء ، اكثر مما جاء في تقدير المحررات .

ثالثاً : ملاحظات حول مدى تكامل وانسجام البحث : لم تقارن الباحثة كما كنا ننتظر ، بين نتائج تحليل صورة المرأة في الصحف الخليجية وصورتها في الصحف ووسائل الاعلام المصرية ، لتستنتج منها مقدار التشابه والتباين في صورة المرأة في منطقتين عربيتين مختلفتين من ناحية العوائد الاجتماعية ، من حيث انها زراعية وحضرية مدينية منذ آلاف السنين في مصر، وقبلية بدوية وحديثة التمدن في الخليج . وقد حاولنا اجراء المقارنة ، فلاحظنا (في غياب فئات التحليل) من قراءة الاستنتاجات أن النقاط المدروسة في الصحافة الخليجية ليست هي نفسها التي درست في الصحافة المصرية ، وان الاولى اكثر تفصيلاً (٧ نقاط) من الثانية (٣ نقاط) . وبالتالي صعبت المقارنة بين الاثنتين الا في الخطوط العريضة المعروفة سلفاً .

١ ـ تبين أن الصحف الخليجية اسيرة العقلية الأبوية اكثر بكثير منها في معالجتها لأوضاع المرأة ، اذ يغلب عليها التركيز على الادوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت ، ومعارضة عمل النساء . ويغلب ايضاً على معظمها الطابع الديني المحافظ في معالجة قضايا المرأة . ولا ادري لماذا شددت الباحثة بشيء من التحفظ او التعجب على الانشغال بمعالجة قضايا الطلاق وحقوق المطلقة وقوانين الاحوال الشخصية « اكثر بما لا يقاس من اهتمامهم بمشكلات المرأة الخليجية في مواقع العمل والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية » ؟ (رابعاً ـ ١) . اليس الأمر طبيعياً في مجتمع قبلي ما قبل الرأسمالية لم تدخله أنماط الانتاج والثقافة الحديثة الا حديثاً وبشكل جزئي ؟ فلا عجب أن تكون المشاكل العائلية هي المشاكل الاساسية في مجتمع تسوده البنية والعقلية القبلية الأبوية . وأن تكون قضايا الانتاج والمشاركة السياسية ثانوية او غير واردة ، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع المرأة .

٢ ـ ويبدو ، خلافاً للصحافة المصرية ، أن هناك صراعاً في الصحافة الخليجية حول طريقة معالجة قضايا المرأة ، بين اتجاه محافظ واتجاه متحرر تعبر عنه مجلة **الأزمنة العربية** . لا ادري اذا كان هذا التباين ناتجاً عن غياب فعلي لهذا الصراع في مصر ، او عن سبب منهجي قد يعود لطريقة اختيار عينة الصحف المصرية :هل تمثلت في هذه العينة الصحف المصرية المحافظة ام لا ؟

رابعاً : ملاحظات منهجية عامة : ونبدي اخيراً بعض الملاحظات المنهجية العامة التي تنطبق على اجزاء البحث بمجملها :

١ ـ حبذا لو قدمت لنا الباحثة قوائم اسئلة الاستبيانات لمحررات الصحف المصرية وللطالبات الخليجيات . إن هذه الاسئلة التي لا بد من عرضها في هذا النوع من الدراسات التطبيقية ، تسمح اولاً بفهم الاستنتاجات بشكل أوضح ، اي بوضعها في الاطار الذي حدده مضمون السؤال وكيفية طرحه ،وتسمح ايضاً بتوضيح النقاط الغامضة في الاستنتاجات .

٢ ـ حبذا ايضاً لو قدمت الباحثة مجموعة فئات التحليل او على الاقل الموضوعات التي تابعتها في الصحف والبرامج الاذاعية والتلفزيونية في مصر والخليج ، لكي يتسنى للقارىء مقارنة النتائج فيما بينها ومعرفة حدود البحث ووضعه في اطاره الصحيح منذ البداية . اما اذا كانت الدراسة استطلاعية (فيما عدا استبيان المحررات) لكان من الأفضل الاعلان منذ البداية عن طابعها هذا .

وهناك عدم انسجام واضح بين أجزاء الدراسة من حيث دقة المناهج او الأساليب المطبقة ، وعدد الاسئلة ومحتواها ، واختلاف بين ما حلل في الاعلام المصري والخليجي ، حيث اقتصر في الخليج على الصحف وآراء الطالبات في هذه الصحافة (وهن في طرف المرسل اليهم) ، في حين أنه شمل في مصر الى جانب الصحف ، الاذاعة والتلفزيون، واستبيان محررات الصحف (وهـن في طرف المرسلين) .

إن ذكر هذه الثغرات في الدراسة يجب الّا تطمس نواحيها الايجابية ، وهي محاولة دراسة تطبيقية مقارنة لصورة المرأة من منطقتين مهمتين من الوطن العربي ،ومحاولة ـ ولو جزئية ـ لتغطية اطراف سلسلة الاتصال : طرف المرسلين ، وسائل الاعلام (المرسلات) ، وطرف من اطراف المرسل اليهم .

المناقشات

حكمت ابو زيد : سوف اجمل الملاحظات التي ابديها على الدراسة التي تقدمت بها د. عواطف عبد الرحمن في النقاط التالية :

١ ـ تعاني الدراسة غموضاً شديداً من حيث ما عنته الباحثة من مفهوم « صورة المرأة العربية » . . ترى هل عنت به Profile ؟ او Picture ؟ وماذا تعني بهذين المفهومين ؟ أو هل تراها عنت بها السمات الشخصية للمرأة العربية ؟ أم هل تراها عنت بها قضاياها أو مشكلاتها ؟ ام هل تراها عنت بها اهتماماتها أو رغباتها ؟ أم هل كانت تقصد بها آمالها وطموحاتها ؟

ما أريد أن أؤكده هنا هو ضرورة توضيح معاني المفهومات كخطوة اولى تضمن لنا سلامة خطوات البحث العلمي ، ومن شأن عدم التعرض لتوضيح مدلولات المفهومات أن يثير مشكلات نظرية ومنهجية ، كما يؤدي الى عدم التأكد من صدق النتائج التي توصلت اليها الباحثة في الجزء التطبيقي من دراستها .

٢ ـ اذا ما افترضنا جدلاً بتوافر المنهجية حين صممت الباحثة دراستها (وهو أمر لا يبدو واضحاً جلياً من الدراسة المقدمة ، كما أشارت الى ذلك بتفصيل د. مارلين نصر في تعقيبها على البحث) فإن القصور في اختيار عينة البحث يقلل من قيمة نتائجه ، كذلك فإن عدم توضيح أدوات البحث التي استخدمت للتوصل للنتائج أمر يناقض المنهج العلمي ، ومن ثم فمن الطبيعي أن تبدو نتائج الدراسة غير متفقة او غير متناقضة مع الافتراضات التي وصفتها الباحثة .

٣ ـ يبدو لي من قراءة البحث في صورة متكاملة أن « الاهداف الفرعية » التي عددتها الباحثة في البدء هي أكثرها انطباقاً على محتوى الدراسة وبالتالي فإنني اقترح أن يصاغ عنوان البحث حول « اتجاهات المرأة العربية من القضايا والمشكلات التي تطرحها وسائل الاعلام العربي : عينة للمرأة المصرية والخليجية» .وبهذا لا يحدث تناقض بين عنوان البحث ومحتواه وادوات البحث . . .الخ .

٤ ـ تقتضي المنهجية أن يربط الجزء النظري بالجزء التطبيقي ، حتى يبدو البحث في صورة متكاملة ، وحتى لا يعاني الفصل التعسفي بين جزئيه .

٥ ـ ارجو أن تركز الباحثة على معرفة مدى اهتمام المرأة العربية بهموم الوطن السياسية ، وبقضاياه الحيوية وهو ما يبدو أن صحافتنا العربية لا توليه اهتمامها ولا سيما بالنسبة للصحافة النسائية في مصر . ولعل اهمالها اياها جاء عن قصد او عن غير قصد . ترى هل يمكن أن توضح الدراسة ما اسباب هذا الاهمال ؟

٦ ـ حين تتاح للباحثة فرصة مراجعة بحثها ارجو أن تتسع العينة لتشمل اجزاء اخرى من الوطن العربي ، حتى تتضح امامنا صورة اتجاهات المرأة العربية نحو قضايا وطنها ومشكلات بلادها ـ كما أرجو أن تصاغ استمارة البحث بحيث تتضمن هذه القضايا والمشكلات .

خير الدين حسيب : لقد حاولت بالنسبة لبحث د. لطيفة الزيات وبحث د. عواطف عبد الرحمن ، تجنب الكلام قدر الامكان ، خصوصاً أن الباحثتين غير موجودتين. واعتقد أنها مناسبة مفيدة في هذه الندوة لنتدارس ونتداول هموم ومصاعب تثبت تقاليد علمية في العمل الفكري العربي . إن الطريقة التي جرى عليها المركز في الاعداد لهذه الندوات هي تأليف لجان تحضيرية لكل ندوة حيث تقوم اللجنة باعداد مخطط مفصل للندوة يتضمن المواضيع التي تشتمل عليها الندوة مع شرح لكل موضوع يبين ما يتوقع من الباحث أو الباحثة أن تعالجه ، ثم يطلب من الباحث الذي يوافق على اعداد البحث أن يوافي المركز خلال شهر من موافقته بمخطط اولي للبحث لنتأكد من أن الباحث سيعالج فعلاً ما هدف اليه المركز واللجنة من وضع البحث .ولكن الذي يحصل انه رغم التأكيدات المستمرة لا يتقدم بمخطط اولي للبحوث الا القلة القليلة جداً ، كما يحصل ايضاً أنه على الرغم من اعطاء فرصة احياناً تراوح بين اربعة الى ستة اشهر لتقديم البحث فإن الباحث يتأخر في تقديم البحث عن الموعد المقرر ، ولا يقدم البحث الا في وقت متأخر بحيث يكون المركز أمام الامر الواقع خاصة حينها يخرج البحث عن حدود الموضوع الذي طلب من الباحث تغطيته ولا يغطي موضوع البحث وهذا ينطبق بالذات على البحثين اللذين قدما في هذه الندوة حول صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي ، وصورة المرأة العربية في الاعلام العربي . إن ما كان يهدف اليه المركز من هذين البحثين هو غير ما قدم فيهما وهذه هي الظروف الموضوعية لما حصل والنتيجة التي انتهينا اليها ، وبالتالي فإن اية تعديلات في العنوان لن تغير من حقيقة اننا لم ننجح حتى الآن تماماً في ارساء تقاليد علمية كافية حتى نلتزم بها جميعاً وشكراً .

عايدة مطرجي ادريس: لا أزال اصر ، وذلك انطلاقاً من الدراسة التي حاولت جاهدة أن اربط بين خيوطها على أن « البحث » قد أعد ، كل جزء منه على حدة ، ولغير هذه الندوة .

حامد عمار : اود أن أشير الى ما ذكر من عدم توافر عناصر التحليل اللازمة في ورقة الكاتبة . وأشير الى أن ما ورد في هذه الورقة يمثل مختصراً لدراسة سابقة لها اوضحت فيها اسلوب الدراسة ومنهجيتها ، واوضحت فيها تحليل المضمون لما ورد في الصحافة المصرية من صور لمواقف المرحلة في الحياة العامة .

صفية سعادة : اشارك الدكتورة حكمت في فهمها لعنوان بحث د. عواطف عبد الرحمن ، إذ انني مثلها ، فهمت أن ما تبحثه الكاتبة هو ناحية محددة الا وهي المجلات النسائية والزاوية المتخصصة بالمرأة في الجرائد المصرية المختلفة وهي لا تتكلم او تتطرق الى موضوع المرأة الكاتبة في الجريدة كسياسية او كمؤرخة او كشاعرة . . . الخ . ثم اريد أن أنبّه الى ضرورة النظر في هذه المجلات النسائية من الناحية الاستهلاكية . فتخصص هذه المجلات في المرأة ، كزوجة وكأم وكربة بيت له هدفه . اذ أن هذه المجلات تقوم على الاعلانات كسلعة . هذا عدا عن أن الاعلانات في مجملها تصور المرأة ـ الجسد ـ الغاوية وتركز على ذلك في اظهار وابراز السلع المنشود بيعها .

عواطف عبدالرحمن(*):اشكر الاخوات العربيات اللائي كابـدن مشقة قراءة البحث غير المكتمل وقمن بابداء عدة ملاحظات تناول بعضها الجوانب المنهجية في البحث واقتصر البعض الآخر على طبيعة المعلومات والنتائج التي توصل اليها البحث وسوف اتناول في ردي الموجز أهم هذه الملاحظات وأجدرها بالمناقشة .

١ ـ الملاحظات المنهجية

أ ـ لقد ورد في كلمة الدكتورة حكمت ابو زيد عبارة غريبة تشير الى غموض الدراسة وعدم تحديد ما هو المقصود بكلمة (صورة المرأة العربية) . والواقع أنني قد قمت بتوضيح ذلك في (الهدف الاساسي للدراسة)مما لا يستوجب اصلاً ورود هذا التساؤ ل واذا كانت الدكتورة حكمت تتساءل عن المفهوم الاجنبي الخاص بصورة المرأة فالمقصود به كلمة Image وليس Profile او Picture كما جاءت ملاحظتها الأولى .

كذلك فإنني قد أشرت الى ادوات البحث واعتماد الدراسة على اسلوبين محددين لجمع وتحليل المادة الاعلاميـة وهـما : اسلوب تحليل المضمون والمقابلات الحرة والمقننة مع القيادات النسائية في مجال الاعلام المصري وبعض الطالبات الخليجيات . واذا كان المقصود بتوضيح ادوات البحث هو الافاضة في الشرح فإنني كنت على استعداد للقيام بذلك لو كان قد اتيح لي فرصة حضـور الندوة واستكمال هذا الحوار المفيد .

كذلك الملاحظة الخاصة بعينة الدراسة وقصورها ولا استطيع أن احدد ما هو المقصود بكلمة قصورها . هل كان من المتوقع أن تشمل هذه العينة حجماً اكبر واعداداً اكثر سواء من الصحف العربية او القيادات الاعلامية النسائية في الوطن العربي ، او الطالبات العربيات ، وكيف يتاح هذا لبحث استطلاعي المقصود به فتح الطريق امام المزيد من الابحاث المماثلة كي يتسنى لنا على امتداد الوطن العربي اجراء مسوح استكشافية لصورة المرأة العربية في الاعلام .

(*) ارسل المركز الى د. عواطف عبد الرحمن المحضر الكامل للجلسة التي نوقش فيها بحثها ، وقد تفضلت باعداد هذا الرد تحريرياً . (المحرر)

ب ـ أختلف مع د. مارلين نصر في تسمية تحليل المضمون بالمنهج وهو لا يزيد عن كونه اداة للتحليل ولم يرقَ بعد الى مرتبة المنهج المتكامل رغم اختلاف آراء اساتذة الاعلام والاجتماع حول هذه النقطة . والواقع أن عرض الدراسة بهذا الشكل الموجز قد اساء كثيراً الى اطارها المنهجي بعدم الاشارة تفصيلاً الى فئات التحليل وجداول التحليل الكمي والمؤشرات الوصفية للجداول .
وقد اقتصرت الدراسة بالشكل الذي قدمت به على النتائج الكيفية العامة ولكن اود أن اؤكد للدكتورة مارلين نصر رداً على ملاحظاتها المنهجية القيمة بأن هذه الدراسة تتضمن ملخصاً للنتائج التي اسفرت عنها الدراستان اللتان اجريتهما عن (صورة المرأة المصرية في الصحافة والاذاعة والتليفزيون) (وصورة المرأة الخليجية في الصحافة) . وكنت أود أن استكمل هذا العرض بإجراء مقارنة شاملة لصورة المرأة العربية في مصر وفي بلدان الخليج مع الاشارة الى الاسباب التي تكمن خلف هذه المواقف والظواهر التي رصدتها الدراسة ولكن لم يسمح لي الوقت حيث حاصرتني مهام عديدة ، وقد ارجأت هذا الجانب للفترة التي سبقت الندوة ، وذلك املاً في الانتهاء منها قبل حضوري ومشاركتي في الندوة ولكن كانت للظروف احكام اخرى بالنسبة لي ، وللعديد من المثقفين والوطنيين المصريين .

والواقع أن الدراسات التي تستخدم اسلوب تحليل المضمون يجب أن يقوم بعرضها الباحث نفسه كي يكون متاحاً له فرصة الرد على جميع الاستفسارات المنهجية التي وردت ، والخاصة بفئات التحليل ، واستمارة الاستبيان وسائر الجوانب المنهجية التي تحتويها الدراستان السالفتان كل منهما على حدة . وهناك اشارة مهمة تتعلق بنوعية الدراسة فهي في الاساس دراسة استطلاعية لانه لم يسبق القيام باجراء دراسات لقياس وتحليل اتجاهات الصحف العربية نحو المرأة ، وقضاياها ومشكلاتها ولما كان من الصعب بل من المحال منهجياً القيام بتحليل صورة المرأة في الاعلام العربي قبل القيام باستكشاف واستطلاع ورصد اتجاهات وسائل الاعلام العربية نحو المرأة ، لذلك كان من المنطقي أن تتضمن هذه الدراسة مؤشرات عامة ونتائج قابلة للمناقشة والاخضاع لمزيد من الدراسات الاكثر دقة وتحليلاً وهي الدراسات السببية لمعرفة اسباب الظواهر والاتجاهات التي توصلت اليها الدراسة الاستطلاعية التي نحن بصدد مناقشتها .

٢ ـ الملاحظات العامة

أ ـ اشارك الاخت عايدة ادريس الامل في أن الدراسة كان يجب أن تتضمن اشارة تفصيلية عن صورة المرأة العربية في الاعلام العربي ، ثم تشير الى ما تنفرد به المرأة في مصر او الخليج عن سائر الاقطار العربية ، مثل العراق والجزائر وسورية ، ولكن كيف يتاح ذلك لباحثة مصرية بمفردها ، وهذا الامل يتطلب تحقيقه وجود فريق من الباحثات العربيات تقوم كل منهن بتغطية صورة المرأة العربية في الاعلام العراقي او السوري او الجزائري ، ثم يقمن بعقد ندوة لمناقشة النتائج والملابسات التي احاطت بهذه البحوث الرائدة . وهذا يشكل النواة الحقيقية لمعالجة قضايا المرأة العربية .

ب - لم افهم ماذا تقصد السيدة عايدة ادريس بكلمة الصحافة الراقية وهل هناك نوعان من الصحافة العربية احداهما راقية والاخرى غير راقية ؟ الواقع أن هذا التعبير غير دقيق ولا يعبر عن واقع الصحافة العربية التي تزخر بشتى الاتجاهات ويمكن تصنيفها الى عديد من التصنيفات طبقاً لطبيعة المنهج الذي تستخدمه في التصنيف سواءأكانت دورية الصدور(يومية - شهرية)أم نوعية القوى الاجتماعية (عمالية - طلابية - فلاحية) او طبيعة الاتجاهات السياسية والثقافية او طبقاً للنوع والجنس (صحافة اطفال - صحافة نسائية) .

ج - تتساءل الدكتورة عايدة ادريس عن سبب لجوئي الى الربط بين الاعلام المصري والصحافة الخليجية وهنا اجيب بأنني قد قمت باجراء دراسة استطلاعية للتعرف الى صورة المرأة المصرية في الاعلام ، ثم قمت باجراء دراسة عن صورة المرأة الخليجية في الصحافة قدمتها لمؤتمر المرأة الخليجية في اذار / مارس ١٩٨١ وقد أردت ان اقدم لندوتكم نتائج الدراستين معاً للاستفادة بهما في اجراء مزيد من الدراسات المماثلة واملاً في امكانية عقد ندوة تتناول صورة المرأة العربية في الاعلام تشارك فيها ممثلات للمرأة من جميع الاقطار العربية ومن خلال المناقشات والحوارات البناءة يمكن دفع حركة الواقع النسائي العربي خطوة الى الامام سعياً الى مزيد من الوضوح وفهم الذات ومن اجل تغيير هذا الواقع الى الافضل .

د - اما النتيجة الخاصة بواقع المرأة العربية في الامارات وعلى أنها غير قادرة وغير مستعدة لبذل اي مجهود عقلي او حركي فهي ليست نتيجة اوحكماً بقدر ما تمثل احدالاجوبة التي تكررت في الاستبيان الذي اجريته مع الطالبات الخليجيات في القاهرة .

الفصل الثالث عشر

شخصيّة المرأة العربيّة : الخصائص السيكولوجيّة للمرأة العربيّة

عباس مكي

مقدمة

إننا نحاول عدم الوقوع في مخاطر التنظير من ناحية ، و « النفسنة » من ناحية ثانية ، عندما نتطرق الى الحديث عن الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية . وعاصمنا من ذلك امران :

- الوعي التام بأن الخصائص السيكولوجية هي نتاج للجدلية القائمة بين الفرد والمعطيات الموضوعية للمجتمع الذي يعيش فيه .
- القناعة العميقة بحركية وتغير الخصائص السيكولوجية تبعاً لتغير الظروف الموضوعية (التي هي الاساس في كل تفاعل ذاتي معها) .

في هذا الاطار لا بد من الاشارة الى أن المرأة العربية تعيش في اقطارها المتعددة أزمة مجتمعاتها المتشابهة ، فتتوحد بذلك معاناة نسائنا العربيات في مجالات حياتهن اليومية : من الاسرة التي تخنقها بقوانينها الشخصية ، الى العمل الذي اذا خرجت الى مجالاته يخنقها بقوانينه القاسية نصاً أو ممارسة ، الى علاقتها بذاتها المكبلة بالقيم التي تلف فكرها وجسدها فتجعل منها قيمة / عملة للاستعمال والتبادل . إننا نرى بدءاً ، أن النساء العربيات متساويات وموحدات على صعيد الواقع المتخلف[1] الذي يعشنه والذي يتميز بالعناصر التالية :

الهيمنة الاستعمارية التي تبرز بخاصة على الصعيد الايديولوجي ، ممارسة الرجل بالنيابة سلطة الطبقة المسيطرة على المرأة ، التخلف الاجتماعي الذي يبرز على شكل اجحاف يطال العنصر البشري الخصب والغني الذي هو المرأة والمتمثل بقوانين الاحوال الشخصية وبقوانين العمل ،

---

(١) عباس مكي ، « المرأة وأزمة المجتمع العربي ، » الفكر العربي السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) .

والمعاناة القمعية ، من اعتلال خطير في الحياة الديمقراطية ، مما يظهر لدى المرأة العربية على شكل مصادرة للتعبير الحر ومنع لحق الكلام على أنواعه .

هذه المساواة السلبية التي تجمع النساءالعربيات في واقعهن ، تشكل الاساس الموضوعي لمجموعة من التحركات النضالية لتغيير هذا الواقع ، وإقامة أسس ايجابية لوحدة عربية تجتمع فيها المرأة مع الرجل على حد أدنى من المساواة المطلوبة في اقطارنا العربية . إن هذا الواقع ، وبالمنظور التحليلي الذي نراه ـ والذي يبرز في الوقت نفسه رؤ يتنا لتخطيه ـ يختصر السبب الرئيسي لغياب المرأة العربية عن العمل العربي القومي الوحدوي ، ولتقوقعها في هامشية تخنقها وتخنق بالتالي مجتمعها لأنها تختزل منه نصف عناصره واكثر .

والواقع عينه ـ هذا الذي نتصدى لكشفه وتحليله ـ هو الذي يملي الاستراتيجية المثلى لادماج المرأة العربية في الحركة القومية العربية . ومساهمة منا في كشف هذا الواقع وتحليله ، لم نرد أن نتوقف طويلاً عند عرض الادبيات التي كتبت حول هذا الموضوع ، وإنما سنعتمد في منهجيتنا على عرض أهم نتائج دراستين ميدانيتين قمنا بهما في لبنان(٢) وكان عامل الجنس فيهما من العوامل الرئيسية لكشف جوانب العلاقة القائمة بين السلطة والشباب . إننا نعتبر نتائج هذه الاعمال الميدانية وتحليلاتها العيادية مؤ شراً لمعاناة المرأة العربية ، آملين أن نستطيع تعميم الدراسة عن طريق عينة تشمل أقطاراً عربية أوسع وأشمل . وسنعرض فيما يلي اهم نتائج هاتين الدراستين في ضوء موضوع بحثنا الحالي .

أولاً : الأبناء والسلطة الأبوية

إن النتائج الاساسية والنهائية التي توصلنا اليها في دراستنا لحركة السلطة الابوية على الابناء (عن طريق بحثنا عن المنع والامتثال له أو عدمه من قبل الابناء) قد ألقت الاضواء التالية على الفرضية المنبثقة عن الاطار النظري العام للدراسة . الفرضية كانت كالآتي :

« تميل الشابات لتمثُّل القيم الاسروية أكثر من الشباب ، وهن يظهرن تكيفاً أكثر مع الفكرة الاجتماعية السائدة حول دورهن . (الذي يتحدد بالقبول والتسليم ، حتى الخضوع المطبوع بعناصر السلبية والتلقي) وذلك نتيجة التراث التاريخي الثقافي الذي يخضعن له . . . » .

وبالفعل ، فإن فرز النتائج النهائية الاحصائية للدراسة التي اجريناها في لبنان(٣) ، تبعاً لعامل

---

(٢) زهير حطب وعباس مكي ، السلطة الأبوية والشباب ، دراسة ميدانية اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١) ، وحطب ومكي ، « مأزم الشباب العلائقي وأشكال التعاطي معه ، » (دراسة ستصدر عن معهد الانماء العربي) .

(٣) حطب ومكي ، السلطة الابوية والشباب ، دراسة ميدانية اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها . وقد تناولت عينة غطت ٢٥٠ استمارة في مختلف المناطق اللبنانية وتبعاً لعدة عوامل اجتماعية .

الجنس بمتغيريه ، الذكور والاناث ، أعطى المعدلات التالية : (انظر الجدول رقم (١)) .

جدول رقم (١)

موقف الابناء من السلطة الابوية (نسب مئوية)

موقف الابناء / الجنس	المنـع (٪)	الامتثـال (٪)	عدم المعانـاة (٪)
ذكور	٢٥,٢٥	٤٤,٨	٧٣,٨٢
اناث	٤٣,٢٩	٧٠,٨٥	٧٥,٠٤

المصدر : احتسب من : زهير حطب وعباس مكي ، **السلطة الابوية والشباب ، دراسة ميدانية اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١) .

والتحليل النهائي والاجمالي لهذه المعطيات ، في محاولة لقياس مدى صوابية امانة وصلاحية الفرضية الرابعة ، يمكن أن يندرج على النحو التالي (معطياً تأكيداً ايجابياً لهذه الفرضية) :

١ ـ إن السلطة الابوية تمنع على الاناث أكثر مما تمنع على الذكور في مجالات الحياة اليومية ووقائعها المختلفة .

وهذا يعني أن الفتاة تتعرض للمنع ـ في حياتها اليومية والعادية ـ أكثر مما يتعرض له الفتى . والسبب في ذلك يعود الى التقويم الاجتماعي ـ الاسري السلبي للمرأة على أنها اضعف من الرجل ، واكثر عورة منه ، واكثر التصاقاً بشرف الاسرة وكيانها وكرامتها وعرضها . وبذلك فهي اكثر قدرة على التعبير والتجسيد الرمزيين لكيان الاسرة وممتلكاتها . والمرأة في هذا السياق ، هي رمزياً ومادياً ، العملة النادرة والصعبة ، تدخل في عمليات العرض والطلب ـ خاصةً واستثناءً في اطار قواعد وقوانين الاسرة (وهي قواعد دينية اجمالاً) ، مما هو منصوص عليه في قوانين الزواج والطلاق والاحوال الشخصية إجمالاً . وتجدر الاشارة هنا الى أن معظم قوانين الاحوال الشخصية في الاقطار العربية لا تزال تخضع لهذا المنطق الذي يمارس المنع على المرأة أكثر مما يمارس على الرجل . وهذه قضية تجمع النساء العربيات وتوحدهن سلبياً ، وتستدعي عملاً دؤوباً لخلق حركة تعبيرية في سبيل عقلنة هذا المنطق وبالتالي توحيدهن ايجابياً عن طريق مساواتهن بالرجل وجعله هو ايضاً قيمة معترف بها لهن . إن المرأة التي تملك السلطة العاطفية : حناناً وعطفاً وتوليداً وتدبيراً ، تعطي لها هذه السلطة في مقابل السلطة الأقوى اجتماعياً ، تلك التي يملكها الرجل والمتمثلة في سلطة القانون والاقتصاد .

وعلى هذا ، فإن لعبة السلطتين تمارس بأن تعطى المرأة السلطة العاطفية السلبية ، شرط أن تمارسها داخل قوانين الرجل وفي اطار سلطته القانونية (أي في اطار السلطة الأبوية) . ما عدا ذلك

يمنع عنها أكثر مما يمنع عن أخيها الشاب. إن المنع يرتبط بالتقويم الذي يطال الكائن الممنوع . والمرأة تقوّم على أنها كائن ينتج اقتصادياً وينجب اسرياً ويشبع عاطفياً ، ولا حق له بالاشباع الذاتي الا في اطار قوانين الرجل. وهذا ما لا نجد نظيراً له عند الرجل ، مما يفسر تعميم المنع على مجالات حياة المرأة أكثر بكثير مما نجده في مجالات حياة الرجل في المجتمع الابوي .

والمعدلات التي نراها هنا تفيد بالفعل أن السلطة المانعة تعمل في النهاية لصالح الفتى أكثر مما تعمل لصالح الفتاة . فالفرق في حجم السلطة المفروضة على الفتاة والفتى هي النصف تقريباً ، اي أن حجم سلطة المنع على الذكور هي نصف حجم سلطة المنع على الاناث . وهذا ما سيشكل لاحقاً ، الاساس الاجتماعي الموضوعي الذي سيمنع من انبناء الانا الأعلى عند المرأة وما « سيفرض » على الرجل استمرارية فرض سلطته عليها من خارجها دون اللجوء الى سلطتها الذاتية الضعيفة .

٢ ـ ومع ذلك ، فإن الشاب يمتثل لسلطة المنع الابوية أقل ما تمتثله الشابة لسلطة المنع الأبوية (أي أن الفتاة تمتثل أكثر) ، رغم أن هذه السلطة هي في غير صالحها وتطال مجمل حياتها وحركتها وكيانها ووجودها . والفرق بين النسب المعدلة لامتثال الشباب والشابات هو النصف تقريباً . وهكذا ، فإذا كان المنع على الفتاة هو ضعف المنع على الفتى من ناحية ، والامتثال عند الشابات هو أيضاً ضعف الامتثال عند الشباب ، فإننا نجد أن القمع الابوي السلطوي يقابله الخضوع الانثوي المضاعف بشكل مزدوج (قياساً بوضع الشاب). وهذه ظاهرة تتساوى فيها النساء العربيات نظراً لخضوعهن لمنطق ذكري واحد وموحد لحالاتهن الشخصية وفي العمل ايضاً .

والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو التالي : ما هي الأواليات والوسائل التي تفرض هذا الخضوع المبالغ على الفتاة ؟ وتجدر الاشارة الى نوعين من الخضوع ، الخضوع الواعي التكتيكي (والمؤقت) ، والخضوع اللاواعي العفوي « والنهائي » . إن الفرد يمكن أن يتصرف حيال المعطيات السلطوية نفسها التي تمنع عليه واقعة ما ، بشكلين سلوكيين مختلفين :

أ ـ هو أن يعرف بوعي تام حيثيات المنع وقوة السلطة التي تمنع ذلك ، ويتصرف على معرفة بهذا الواقع ، ويخضع مؤقتاً لهذه السلطة ويعانيها ، وينتظر الفرصة المؤاتية لكي يخرج من اطار الخضوع لها . وهو بذلك يعتبر قوة السلطة التي تواجهه على أنها قوة المنع التي لا تصل في ذهنه الى مستوى قوة التحريم بما لها من طاقة غيبية اسطورية فعالة وغلابة . إن سلطة المنع هذه تبقى سلطة خارجية اجتماعية أبوية ، وتأخذ قوتها من الوجود المادي لرموزها وحامليها . وعلى هذا فإنها لا تتحول الى داخل الفرد ، ولا تصل عبر تمثل عميق ولا واعٍ الى مستوى السلطة الذاتية ، أي الأنا الأعلى . وهذه السلطة تفرض على الفرد احترامها المؤقت بحيث أنها تنتفي بانتفاء الوجود الفاعل المادي أو الهوامي لرموزها المباشرين .

ب ـ والشكل السلوكي الثاني الذي يمكن أن يعتمده الفرد حيال المعطيات السلطوية نفسها التي تمنع عليه واقعة ما ، يتم بشكل لا واعٍ لحيثيات المنع ولقوة السلطة التي تمنع ذلك . إنه يخضع نهائياً وحتى اشعار آخر لهذه السلطة ولا يعاني ذلك الا اذا وصل الى حالات سلوكية انفجارية مرضية

وبشكل رمزي . إنه يخضع للسلطة ، وخضوعه هذا يعبر القاعدة . وعلى هذا فإن قوة السلطة المانعة تصل عنده الى مستوى التحريم وذلك بأن تصل في ذهنه الى قوة غيبية اسطورية فعّالة وغلابة . وهو ، إن صودف ولم يحترم هذه القوة المحرّمة ولم يمتثل لها لسبب أو لآخر ، فإنه يصبح فريسة وعرضة لمشاعر الذنب والندم والعذاب الذاتي والداخلي . وسلطة المنع ـ التحريم هذه تتحول الى سلطة ذاتية على شكل أنا أعلى قوي عميق وفاعل ، وذلك عن طريق التمثل اللاواعي للسلطة الأبوية ، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من الشخصية . ولا تحتاج بعد ذلك الى تلازم واستمرارية للوجود المادي والمباشر للسلطة الابوية وإنما تصبح الأنا الأعلى ، أي السلطة الذاتية المندوبة الدائمة والمباشرة التي تلازم الفرد كظله ولصالح سلطة المنع التي تتحول الى سلطة التحريم الأقوى .

ويمكن أن نأخذ مثالاً على ذلك : لنأخذ شابتين تعيشان في أجواء السلطة المانعة نفسها حيال قضية محددة ومعروفة جداً في الاوساط المحافظة ، أي قضية الحجاب . الشابة الأولى تتصرف على أساس السلوك الأول وهي بذلك تبقى في اطار المنع ، والشابة الثانية تتصرف على أساس السلوك الثاني وتنتقل الى مستوى التحريم . وإذا حاولنا أن نفهم دلالات هذين النوعين من السلوك ، يمكن أن نقول بأن الموقف الواعي الذي يبقي السلطة في اطار المنع ، يشير الى امكانية وجود معاناة عميقة وبدايات حالات صراعية ومأزمية عند الفتاة (أو الفتى) . على أن الموقف اللاواعي والذي يحمل السلطة الى مستوى التحريم ، يشير الى استمرارية عدم المعاناة حيال هذا الواقع ، ما يطمس معطياته ويجعل الفتاة (أو الفتى) تعيش على شكل تطابق كامل مع الاطار الاجتماعي المفروض والذي يطلب الخضوع له .

ونشير أخيراً في هذا المجال ، الى أن الامتثال هو غير التمثل . فالامتثال يعني الخضوع للسلطة ، والخضوع يمكن أن يكون مؤقتاً واعياً ، ونهائياً لا واعياً كما قلنا . على أن التمثل يعني الاستيعاب اللاواعي والعميق لمعطيات السلطة الأبوية ، ويعني بخاصة الانتقال بالسلطة من اطار المنع الى اطار التحريم على طريق خلق بنية سلطة ذاتية قمعية على شكل أنا أعلى . إن النساء العربيات يمتثلن لقانون السلطة التي تمنع أكثر مما يمتثل الرجال لها . وتلك ظاهرة توحيدية بشكل سلبي ايضاً .

٣ ـ إن الذي يحسم موضوع التمثل من الامتثال هو مستوى المعاناة أو عدمها ، مستوى الوعي أو عدمه ، أي مستوى الحالة الصراعية المأزمية . فعدم المعاناة تشير الى ترسيخ الأنا الأعلى بنيوياً ودينامياً والامتثال يرسخها دينامياً على أساس سلطة أبوية لها وجود مادي مباشر فقط . والمعاناة تشير الى بدايات تحلل الانا الأعلى بنيوياً وبالتالي دينامياً والى بدايات الصراع المأزمي الوجداني والوجودي . والمعدلات النهائية تشير الى ما يلي :

أ ـ إن الاناث يملن أكثر من الذكور الى عدم المعاناة ، وهذا يعني ترسيخ الانا الأعلى بنيوياً وبالتالي دينامياً . وهكذا فإن الفتيات يملكن سلطة ذاتية أكثر مما يملك الشاب .

ب ـ على أن الفارق بين نسبتي عدم المعاناة بين الذكور والاناث هي قليلة جداً (تتعدى ثلاثة بالمائة) ، علماً بأن سلطة المنع على الفتاة هي نصفها عند الفتى ـ وكذلك بالنسبة للامتثال ـ وهذا يعني أن مصلحة الشاب الذكر تفرض عليه عدم معاناة لأن محتوى السلطة وعملية الامتثال لها هي

لصالحه . ولذلك فإن نسبة عدم معاناته لها دلالات عيادية كبيرة ، والفتاة التي تقارب الشاب بعدم المعاناة من حيث النسبة تحمل أيضاً الدلالات العيادية نفسها .

هذا يعني أنها تساويه في عدم المعاناة (ولا تفوق عليه كثيراً) ، مما يشير الى بدايات معاناة ووعي وتحلل من السلطة المانعة عن طريق تحلل السلطة الذاتية . ثم ان نسبة المعاناة لدى الفتاة ، وإن كانت تتساوى تقريباً مع نسبتها عند الشابة ، الا أنها اكثر دلالة منه . إن حوالى ٢٥ بالمائة من الفتيات ، ومثلها من الشباب الذكور الذين يعانون سلطة الأهل (الأقل اهمية لدى الذكور منها لدى الاناث) ، تشير الى بدايات وعي اكبر لدى الذكور . فالاناث إجمالاً ، حولن السلطة الأبوية الى سلطة ذاتية اكثر من الذكور ، انهن ملكيات أكثر من الملوك الذين تعمل السلطة في النهاية لصالحهم وعلى حساب اخواتهم .

إن التماسك واضح على مستوى السلطة الابوية المانعة من ناحية ، وعلى مستوى الخضوع لهذه السلطة من ناحية ثانية ، تم استتباعاً على مستوى تحولها الى سلطة ذاتية أي أنا أعلى تطمس كل مظاهر الوعي عند الاناث إجمالاً ، ولا تعطي النتيجة نفسها لدى الذكور . وبالنسبة المئوية نفسها الذكرية والانثوية تعاني ، أي تبدأ بالتحرك ضد سلطة أبوية (اضافة الى الامتثال لها) ، وتظهر على شكل اكثر دلالة عند الفتاة منها عند الفتى . يعني هذا أن حركية الذكور في بدايات التحلل والرفض لهذه السلطة هي اكثر قوة منها لدى الاناث (اي أن وعي الاناث هو اقل من وعي الذكور) . إن هذه القضية تعيد طرح الجدل الذي اشار اليه فرويد في مقاله حول الانعكاسات النفسانية لاكتشاف الاختلافات الجسمية بين الجنسين[٤] ، والتي يشير فيها الى تكوين بنية الأنا الأعلى لدى الفتاة في رحلتها نحو تكوين انوثتها ، وذلك نظراً لتطابق سلطة الأهل والزوج عليها بموازاة سلطتها الذاتية على نفسها . إنها ايضاً قضية مشتركة بين النساء العربيات تبحث لها عن حل وحدوي يزيل العوائق ويطرح الاساس الصالح لقيام سلطة أقل قمعاً على النساء واكثر عقلانية من قبل الرجال في مجالات الاحوال الشخصية والعمل ايضاً .

ثانياً : مأزم الشباب العلائقي وحركة المرأة العربية

إن بعض النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا لمأزم الشباب العلائقي ، واشكال التعاطي معه ، ألقت مزيداً من الاضواء على حركة المرأة العربية في أجواء معاناتها . وهذه الدراسة الميدانية قد شملت ٢٥٠ شخصاً (من ١٨ سنة الى ٢٣ سنة) ، ونشير هنا الى أهم النتائج الاحصائية التي حصلنا عليها تبعاً لعامل الجنس : (ونحن هنا نثبتها لما لها من قدرة للدلالة على واقع المرأة اللبنانية العربية وكمؤشر لواقع المرأة العربية إجمالاً) .

---

(٤) Sigmund Freud, *Quelques conséquences psychologiques de la difference anatomique entre les sexes, la vie sexuelle* (Paris: P.U.F., 1969).

١ ـ في مجال اتخاذ المواقف المغايرة للاهل ولرغباتهم ، فإن ٦٤,٩٢ بالمائة من الذكور يفعلون ذلك في مقابل ٥٨,٢٥ بالمائة من الاناث.

٢ ـ في مجال التعامل مع الطاقات الشابة ، فإن ٩,٧ بالمائة من الاناث يشعرن بأن طاقاتهن الجسدية والعاطفية مكبوتة ، في مقابل ٦,٧ بالمائة من الذكور الذين يشعرون بذلك . وأما لجهة كبت الطاقات الفكرية ، فإن ١٣,٥٨ بالمائة من الاناث في مقابل ١١,١٧ بالمائة من الذكور يرون ذلك .

٣ ـ وحول أشكال التواصل داخل الاسرة اللبنانية فإننا وجدنا ما يلي :

الجنس / شكل التواصل	ذكور (٪)	اناث (٪)
يستمع الى آراء الاهل وينفذ ما يراه مناسباً	٦٦,٩٠	٧٥,٩٦
يستمع الى آراء الأهل وينفذ عكس مضمونه	١٧,٢٦	٩,٦١
يستمع الى آراء الاهل وينفذ مضمونها كلياً	١٢,٢٣	١٠,٥٧
الاكتفاء باعطاء العلم بالقرار	١,٤٣	٠,٩٦
عدم العودة الى الاهل اصلاً	٠,٧١	٠,٩٦

٤ ـ وحول شعور الابناء باهمال الواجب المفترض والذي ينتظره الطرف الآخر :

الجنس / شعور الابناء بالاهمال	ذكور(٪)	اناث (٪)
من جانب الأهل	٢,٨٤	١٢,٠٦
من جانب الابناء	١١,٥٧	٩,٤٠
من جانب الاثنين معاً	٠,٦٥	٢,٠١

٥ ـ بماذا يفسر الصراع بين الاهل والابناء ؟

الجنس / تعليل الصراع	ذكور (٪)	اناث (٪)
بالانتماء الى جيلين مختلفين	٥٦,٧١	٥٠,٨٥
بالميل من قبل الشباب		
نحو الالتزام الحزبي والسياسي	٢٢,٨٣	١٩,١٤

٦ ـ عن الانفجار العلائقي وأنماط السلوك الاجرائي :

الجنس / نمط السلوك الاجرائي	ذكور (٪)	اناث (٪)
اسلوب المناقشة لحسم الخلافات		
الاب هو الذي يناقش	٢٧,٧٧	٢٩,٠٥
الام هي التي تناقش	٢٧,٥١	٣٠,٩٢
الاخ الاكبر هو الذي يناقش	٤٠,٢١	٣٩,٧٩
اسلوب الوعظ والارشاد		
الام هي التي تعظ وترشد	٤٣,١١	٤١,٤٤
اسلوب التحديد بالطرد من المسكن		
الأب هو الذي يهدد بالطرد	١٢,٢٢	٣,٣٧
اسلوب الطرد الفعلي من المسكن		
الأب هو الذي يطرد فعلياً	٣,٨٨	١,٣٥

خلاصة ما قدمنا ، نرى أننا اذا حاولنا أن نرسم منحى حركة المرأة قياساً بالرجل في مجال التعامل مع السلطة الابوية ، فإننا نثبت الآتي :

ـ أن المرأة هي أقل من الرجل اتخاذاً للمواقف المغايرة لرغبات الأهل .

ـ والمرأة تشعر أكثر من الرجل بأن طاقاتها الجسدية والعاطفية مكبوتة ، وكذلك بالنسبة لطاقات المرأة الفكرية .

ـ والمرأة تستمع اكثر من الرجل لرأي أهلها وتنفذ ما تراه مناسباً من هذا الرأي . وهي تنفذ اقل من الرجل عكس مضمونه رأي الأهل بها ولكنها تنفذ أقل من الرجل ايضاً آراء الأهل كلياً ، ثم انها تكاد تتساوى مع الرجل في عزوفها عن الاكتفاء باعطاء العلم بقرارها الى الأهل وبعدم العودة اصلاً الى الأهل .

ـ والفتاة ترى أن الأهل هم الذين يهملون الواجب المفترض منهم تجاه أبنائهم ، على أن الفتى يرى أن الأبناء هم الذين يهملون واجباتهم المفترضة نحو أهلهم .

ـ والذكور يفسرون الصراع بين الأهل والابناء ، أولاً بالانتماء الى جيلين مختلفين ، وثانياً بالميل عند الشباب نحو الالتزام الحزبي والسياسي اكثر من تفسير الاناث لذلك .

ـ وحول الانفجار العلائقي وانماء السلوك الاجرائي ، فإن الاناث والذكور يتشاورون معاً من حيث الشعور بأن اسلوب المناقشة لحسم الخلافات يعتمده الأخ الأكبر (أو الاخت الكبرى) ، ثم تأتي الأم وبعدها الأب . ويرون أيضاً (الذكور والاناث) بأن الأم هي التي تعظ وترشد . ويرون ايضاً

(الذكور والاناث) بأن الوالد هو الذي يهدد بالطرد من المسكن . ويرون ايضاً (الذكور والاناث) بأن الوالد هو الذي ينفذ تهديده بذلك . مع الاشارة الى أن الاناث يرين ذلك أقل بكثير من الذكور (وهذا يعني أن سلطة الوالد على الابناء الاناث تتحاشى كل ما له علاقة بالعيب والشرف والكرامة مما يسببه خروج البنت من المنزل الابوي) . واخيراً ، فإننا نرى بأن هذه النتائج يمكن أن تكون متقاربة في الاقطار العربية إذا ما تيسر التنفيذ الميداني للدراسة في هذه الاقطار ، وذلك نظراً للتجانس النوعي في المشكلات التي تعانيها المرأة العربية .

وإذا كانت مشكلة المرأة عموماً ، تكمن في كونها مستغلة من قبل رجل الطبقة في مجالات حياتها اليومية ، فإن مشكلة المرأة العربية تكمن في كونها تابعة لرجل الطبقة في وجودها وكيانها وحركتها أكثر بكثير مما نجده عند المرأة في العالم الغربي ، وكأن مجتمعنا المقموع والمقهور اقتصادياً واجتماعياً رأى في اسقاط قهره وارتهانه على المرأة فعل مداورة لواقعه وعملية تنفيس عن معاناته ، فظن أنه مارس عليها ومعها عملية تحرير ذاتية عن طريق استشعاره لقدرته على القمع والقهر والسيطرة هو الآخر ، اذ شعر بأنه هو أيضاً يمكنه أن يسيطر ويستغل وليس الاجنبي فقط . نرى بأن الخروج من هذه الهوامات لا يكون الا بعقلنة العلاقة بين الصبي والمرأة ، وهل تكون العقلنة خارج اطار عقد يجسد المعادلة الجديدة بقانون جديد في مجالات الحياة كلها ؟

ثالثاً : بعض الملاحظات النظرية التوثيقية

انطلاقاً من العرض التحليلي لنتائج الدراسة التي اجريناها حول أوضاع الشباب اللبناني العربي (والتي توقفنا فيها عند أوضاع الشابات العربيات) ، فإننا نرى أهمية الاشارة الى الدراسات الاخرى التي اجريت في هذه المجالات ، أو التي يمكن أن تنفذ معتمدة التوجهات الاساسية التي حكمت دراستنا . وفي هذا المجال نشير الى الآتي :

١ ـ لقد حال بين تنفيذ دراستنا الحالية في اقطار عربية عدة صعوبة التنسيق مع فرق الدراسات الاجتماعية في تلك الاقطار . وهذه الصعوبة تعود الى تجاذب وتنافر المنطلقات النظرية التي تحكم الدراسات في هذا المجال والتي منها ما هو فكري ومنها ما هو تنظيمي . وأملنا أن نستطيع مجدداً تعميم وتوسيع العينة التي اعتمدناها ، حتى نخرج من اطار لبنان ونطبق استمارتنا المعتمدة ـ والمثبتة في ملاحق الدراسة المنشورة ـ في أقطار عربية عدة توخياً لقياس صوابيتها وأمانتها وصلاحيتها .

٢ ـ إننا نرى الضرورة القصوى في مجال الدراسة الاجتماعية في اقطارنا العربية ، للخروج من دوامة التنظير التي لا حد لها ، والخروج أيضاً من دوامة التجريب التي لا ضابط لها ، لكي نستقر في أجواء تتسم بالواقعية والعقلانية والتوافق مع معطيات الواقع العربي : فلا نستفيض في التقني بما كتب من قديم الزمان وحديثه ، ولا نطفو على سطح الظاهرة التي ندرسها فنستحصل على بعض المعطيات الاحصائية التي لا تعتبر دائماً كمؤشرات لها دلالاتها في الواقع الاجتماعي . ونرى أهمية وضرورة

التقاط المحاور النظرية الاساسية فعلاً ثم الشروع في رصد الوقائع العملية المثبتة لها . وهذا ما اجتهدنا لتأكيده في هذه الدراسة ولا نعرف اذا كنا أصبنا وحزنا على الحسنتين .

٣ ـ ولا بد من الاشارة الى بعض الأدبيات التي ظهرت في مجال دراستنا ، والتي تسير إجمالاً في أجواء توجهاتنا النظرية العامة ، والتي غطت بعض الأقطار العربية وتوصلت الى نتائج نظرية بخاصة واحصائية احياناً ، مما يساعد في تحديد الاطار النظري لدراسات مستقبلية .

ـ إن د. نوال السعداوي التي ظهر لها منذ بدايات السبعينات (منذ سنة ١٩٧٢) وحتى الآن ، مجموعة من الدراسات العيادية والاحصائية حول المرأة المصرية ، تعتبر محطة اساسية في هذا المجال . فكتاب **المرأة والجنس** يعتبر كتاباً أساسياً من حيث اعتماد متغير الجنس كأساس لفهم حركية ومعاناة المرأة العربية . وتابعت بعد ذلك كتبها الاخرى التي تسير في الاتجاه النظري نفسه : **الانثى هي الأصل ، المرأة والصراع النفسي ، الرجل والجنس ، الوجه العاري للمرأة العربية** .

ونحن الآن بصدد اجراء دراسة تطال « عوائق مشاركة المرأة العربية في العمل الاجتماعي » بالتنسيق مع الدكتورة نوال السعداوي . وكذلك شاركت الدكتورة سلوى الخماش ، ايضاً في رسم التوجهات النظرية للدراسات المستقبلية حول المرأة العربية ، وبخاصة من خلال كتابها **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف** .

٤ ـ وفي مجال المؤتمرات العلمية التي عقدت تحت التوجهات الاساسية المشار اليها في مجال قضايا المرأة ، نشير الى « المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية » والذي عقدته الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت بتاريخ ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

كما نشير الى دراستين اساسيتين تتماشيان مع اهتماماتنا العامة :

ـ « نحو ادماج المرأة الكويتية المعالة في التنمية » للطيفة عيسى الرجيب . تخلص هذه الدراسة الى مجموعة من الاقتراحات العلمية لمساعدة المرأة الكويتية المعالة في عملية اقتحامها للحياة الاجتماعية . وخلاصة هذه الدراسة تتوافق مع توجهاتنا الأساسية بخاصة في مجالات قوانين الاحوال الشخصية . (وهذا جاء في البند الخامس من الفقرة الاخيرة تحت عنوان « نظرة الى مستقبل المرأة الكويتية المعالة ») .

ـ ونشير ايضاً الى دراسة الدكتورة علية حسين ، حول « المرأة الكويتية المطلقة والعمل » .
والتي تشير في نهاية بحثها المقدم الى المؤتمر الى بعض النتائج حول أسباب الطلاق وجوانبه السلبية والايجابية وكيفية الاستفادة من المطلقات عن طريق مشاركتهن في عملية التنمية . ولعل أهم ما تشير اليه الباحثة والذي يتقاطع مع توجهاتنا النظرية يتركز حول ما تقوله عن أسباب الطلاق ، وأهمها أسلوب الاختيار في الزواج .

٥ ـ وفي مجال التشريعات القانونية التي نعتبرها المؤشر الأساسي لتطوير واقع المرأة العربية ، نشير ايجابياً الى المحطات الاساسية في هذا المجال :

ـ إن تونس هي من الأقطار العربية الاساسية في هذا المجال . ومجلة الاحوال الشخصية التي صدرت سنة ١٩٦٥ كانت المؤشر الاساسي لذلك ، حيث اتخذت مجموعة من الاجراءات القانونية لكي يتم تصويب وضع المرأة التونسية التي تعاني كثيراً قمع المجتمع الابوي الطبقي . وكذلك فإن اليمن الديمقراطية قد خطت خطوات أساسية في هذا المجال .

ـ وأما في لبنان فإن واقع المرأة على صعيد الاحوال الشخصية ما زال متأخراً ، ذلك أنها تعود الى القوانين الدينية التي تتحكم في هذا البلد . ولا بد من تخطي هذه القوانين في اتجاه علماني حتى تستطيع المرأة اللبنانية من أن تكون بالفعل رائدة في أوساط النساء العربيات .

ـ وأما في العراق فإن التجربة بالغة الاهمية . إن الاتحاد العام لنساء العراق يقوم منذ سنوات بنشاطات واسعة ومتعددة الجوانب محاولاً تغيير وضع المرأة العراقية . وقد تركزت نشاطاته حول القضايا التنظيمية لكي يصبح الاتحاد أداة فعّالة وفاعلة في عملية تغيير المجتمع العراقي ، وكذلك حول القضايا المبدئية والأهداف العامة التي تصر على نهج مساواة عميقة بين الرجل والمرأة في العراق . ولعل أهم النشاطات تركزت في اطار أعمال سكرتارية الشؤون القانونية في الاتحاد ، تلك التي أصدرت تقريراً عاماً وشاملاً قدم الى المؤتمر التاسع للاتحاد في بغداد في الفترة من ١١ الى ١٥ آذار / مارس ١٩٨٠ . وفي هذا التقرير اشارة واضحة الى الاهمية القصوى المعلقة على عملية التغيير في مجالات الاحوال الشخصية .

وأخيراً ، فإن المنحى العام الذي يرسم شخصية المرأة العربية يتجانس نوعياً في الاقطار العربية بمجملها . ولا بد من الاعتراف بأن الواقع التقسيمي للوطن العربي يثير اشكالات وصعوبات اضافية أمام الدراسات الميدانية التحليلية في آن واحد ، تلك التي تهدف الى الوصول الى عمق الظاهرة النسائية العربية . والندوة الحالية حول المرأة ، والتي يرعاها مركز دراسات الوحدة العربية يمكن أن تتحول الى منسق لمختلف الأقطار حول قضايا المرأة العربية وتساهم بشكل فعّال في تحديد المنطلقات النظرية العامة التي يشير اليها أي بحث مستقبلي حول هذه القضايا .

ونحن نرى وجود علاقة جدلية عميقة بين الواقع الاجتماعي (وبخاصة القانوني المكتوب منه) وبين المعاناة النفسانية والبنية الشخصية للانسان . ولهذا السبب لا يمكننا أن نفهم البنية الشخصية للمرأة العربية (التي هي معطيات فوقية وظواهر مرئية) دون الدخول في تفاصيل وتشابكات المعطيات التحتية اللاواعية والتي تعود أساساً الى تشكلات الواقع الاجتماعي العام أو الخاص الذي تعيش فيه المرأة العربية . وتوجهاتنا الأساسية تركز على الاهمية المركزية للجانب القانوني الذي يقبض على خناق النساء العربيات ويظهر على شكل معاناة مرهقة في أوساطهن . ولا ننسى الاشارة الى أن أثر القانون عليهن ليس ميكانيكياً ولكنه جذري في أي حال !

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

حطب ، زهير وعباس مكي . **السلطة الابوية والشباب ، دراسة ميدانية اجتماعية نفسانية حول طبيعة السلطة وتمثلها** . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١ .

ــــ ، وعباس مكي . « مأزم الشباب العلائقي واشكال التعاطي معه . » (دراسة ستصدر عن معهد الانماء العربي) .

الخماش ، سلوى . **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف** . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٣ .

السعداوي ، نوال . **الأنثى هي الأصل** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

ــــ . **المرأة والجنس** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

ــــ . **المرأة والصراع النفسي** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

ــــ . **الوجه العاري للمرأة العربية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

دوريات

مجلة الاحوال الشخصية (تونس) ، ١٣ / ٨ / ١٩٥٦ .

مكي ، عباس . « المرأة وأزمة المجتمع العربي . » **الفكر العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (أيلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) .

مؤتمرات

الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية . المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، ٢، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

مؤتمر الاتحاد العام لنساء العراق ، ٩ ، بغداد ، ١١ ـ ١٥ آذار / مارس ١٩٨٠ . « تقرير سكرتارية الشؤون القانونية . » .

٢ ـ الاجنبية

Freud, Sigmund. *Quelques conséquences psychologiques de la differance anatomique entre les sexes, la vie sexuelle*. Paris: P.U.F., 1969.

تعقيب

أميرة الدرا

إن تحليل شخصية المرأة العربية ودراسة خصائصها السيكولوجية بالغوص الى أعماقها ، لم يعط الاهتمام المطلوب ولم ينل اهتماماً يعتد به ، رغم ما يتفق بأن دراسة شخصية المرأة واعتبارها قوة اجتماعية له المكانة الاساسية . ولا شك أن موضوع المرأة يزداد أهمية في المجتمع العربي .

ـ فهل شاركتم في أحد المؤتمرات الوطنية أو الاقليمية التي عقدت بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ؟

ـ أو هل قرأتم واحداً أو أكثر من مئات الكتب التي تبحث في قضية المرأة ؟

ـ بل هل ساهمتم في احدى الندوات الكثيرة التي تدعو الى محاربة التخلف والجهل وابراز دور المرأة في المجتمع ؟

ـ أم هل اطلعتم على واحدة من الدراسات الكثيرة التي تدور حول ضرورة ادماج المرأة في التنمية الشاملة ؟

ـ هل زرتم واحداً : من الاتحادات النسائية المنتشرة في معظم الأقطار العربية ؟

مؤتمرات تعقد ، ندوات تدار ، نشرات توزّع ، كتب تتصدرها عناوين صارخة ، كلها عن المرأة ، تحرر المرأة ، دور المرأة ، قضية المرأة ، . . . المرأة . . . المرأة . . **وماذا كانت المحصلة ؟**

إن شخصية المرأة العربية لا تزال مجهولة ودورها الحقيقي لا يزال مجمداً في صورة نمطية محدودة لا تساير متطلبات التنمية في القرن العشرين ولا توسع نطاق المشاركة فيها . إننا نسلّط الاضواء على المشكلة ، على القضية ونسى صاحبة القضية في بقعة ضوئية وأكثر ضبابية ، تسيّرها العناوين ، وتدور بها الاضواء وتلف رأسها المناقشات والجدليات والتوصيات ، . . . وهي حيرى متشككة لا تعرف ما تريد وما تطلب ، منفعلة أكثر منها فاعلة ، لا ينالها من التغيير ولا يلحق بها من التطوير الا

الكثير في المظهر ، والقليل القليل في المضمون .

إن ادماج المرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع ، ولا مجرد محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وإنما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتحرير الانسان . « الانسان مشكلة من ؟ هل هو مشكلة ذاته ؟ مشكلة طبيعته وكونه ؟ أم هو مشكلة عمله ؟ وفي هذا السياق اذا كانت المرأة جزءاً من مشكلة ، فإن تحليل هذا الجزء بأمانة والتزام هو أول واجبات العالم المناضل معاً »[1] .

ومن هنا تنبع أهمية بحث د. عباس مكي . إن أهميته تنبع من طبيعة موضوعه وطريقة تناوله ، فهو يبحث في شخصية المرأة العربية .

وفي الحقيقة ، أن مهمة التعقيب على مثل هذا البحث ليست بالمهمة السهلة ، فهو يتناول موضوع العمق الانساني . والنفس الانسانية محيط تتلاطم أمواجه وتصعب على الباحث متاهاته ، وأعتقد أن هذا الموضوع ، ومهمة التعقيب عليه تقع وتنجح في دائرة المختصين في هذا المجال . ولذلك فإنني أقدم اعتذاري قبل أفكاري فقد لا أصيب الهدف أو أصل الى المستوى الذي أرغب فيه وأريده ، ولكن شجعني بل دفعني الى التعقيب ، أنني أبني آرائي على تجارب حقيقية كسبتها في ميدان العمل مع المرأة وللمرأة وهدفي الأول أن أتحرر من الداخل وأن أنتصر على عجزي الداخلي . .

لقد جاء بحث الدكتور مكي غنياً في معلوماته وتحليلاته فهو :

١ ـ لم يقع في منزلق التنظير والتفسير ، كما ذكر في الصفحة الأولى من بحثه وتجاوزهما الى اعطاء الحلول فذكر أن تغيير الظروف الموضوعية للمجتمع هو الذي سيغيّر الخصائص السيكولوجية للمرأة وقد انتقى ثلاث نقاط مهمة واعتمدها كأساس تنطلق فيه الى التغيير المنشود : قانون الأحوال الشخصية ؛ قوانين العمل نصاً وممارسة ؛ علاقة المرأة بذاتها المكبلة بالقيم التي تلف فكرها وجسدها فتجعل منها قيمة (عملة) للاستعمال والتبادل .

٢ ـ ألقى الضوء على الواقع المتخلف الذي تعيشه المرأة وركّز على : ممارسة الرجل لسلطة الطبقة المسيطرة على المرأة ؛ الاعتلال الخطير في الحياة الديموقراطية .

٣ ـ اعتمد في دراسة الواقع المعاش (كشفه وتحليله) على دراستين ميدانيتين قام بهما في لبنان ، وكان عامل الجنس فيهما من العوامل الرئيسية لكشف جوانب العلاقة القائمة بين السلطة والشباب .

٤ ـ اعتبر نتائج الاعمال الميدانية وتحليلاتها العيادية مؤشراً لمعاناة المرأة العربية ، على أمل تعميم الدراسة عن طريق عينة تشمل أقطاراً عربية أوسع وأشمل .

٥ ـ انتهى الى ضرورة البحث عن حل وحدوي يزيل العوائق ويطرح الأساس الصالح لقيام سلطة

---

(١) انظر : « المرأة مشكلة من ؟ » الفكر العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٧ / ١٨ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٥ .

أقل قمعاً على النساء وأكثر عقلانية من قبل الرجال في مجالات الأحوال الشخصية والعمل أيضاً . وكذلك الى عقلنة العلاقة بين الصبيّ والمرأة في اطار عقد يجسّد المعادلة الجديدة بقانون جديد في مجالات الحياة كلها .

٦ ـ قدم بعض الملاحظات النظرية التوثيقية في ثلاث نقاط : تجاذب وتنافر المنطلقات النظرية التي تحكم الدراسات في هذا المجال والتي منها ما هو فكري ومنها ما هو تنظيمي ؛ ضرورة التقاط المحاور النظرية الأساسية فعلاً ثم الشروع في رصد الوقائع العملية المثبتة لها ؛ أشار الى بعض الأدبيات التي ظهرت في مجال الدراسة .

٧ ـ أشار الى أن الواقع التقسيمي للوطن العربي يثير اشكالات وصعوبات اضافية أمام الدراسات الميدانية التحليلية التي تهدف الوصول الى عمق الظاهرة النسائية العربية .

٨ ـ أقرّ وجود علاقة جدلية عميقة بين الواقع الاجتماعي (وبخاصة القانوني المكتوب منه) وبين المعاناة النفسانية والبنية الشخصية للانسان . فجاءت توجهاته الأساسية تركز على الأهمية المركزية للجانب القانوني الذي يقبض على خناق النساء العربيات ويظهر على شكل معاناة مرهقة في أوساطهن .

لقد قدم الباحث جهداً علمياً مشكوراً ولكن موضوع العمق الانساني شائك ، معقد ومتعدد الجوانب وعلى الرغم من قراءتي للبحث أكثر من مرة فقد أثار لدي بعض التساؤلات والاستفسارات وتتبلور أهم ملاحظاتي فيما يلي :

١ ـ المفهومات هي لغة البحث العلمي ، ولا بد من أن نستخدم في بحوثنا تعريفات اجرائية واضحة محددة ، وأن نحدد جيداً مفهوماتنا حول تلك البحوث ، وبذلك نقي أنفسنا خطر الوقوع في الخلط والتناقض ، ويكون التواصل العلمي بيناً سهلاً ، ميسوراً ، والغريب أنه على الرغم من أن هذا البحث ينصبّ على شخصية المرأة العربية الا أنه قد خلا من تحديد لمفهوم الشخصية أولاً كما خلا من تحديد لمفهوم المرأة أو تعريف اجرائي للمرأة العربية التي انصبت عليها الدراسة ثانياً . وعلى هذا الأساس لا بد أن نتساءل من هي المرأة ؟

المرأة كائن بشري ، وكل كائن بشري يكافح ويصارع ، يصارع ما حوله وما يضطرب في داخله فيسعد ويشقى ويأمل وييأس وينجح ويخفق . ونقطة الاختلاف في هذا التعريف هي « حق المرأة في أن تكافح وأن تصارع ما حولها وما يضطرب في داخلها » .

أرى ضرورة اضاءة هذه النقطة بالذات ونحن نقوم بتحليل لشخصية المرأة العربية ، فهي في ظني نقطة البدء في حل قضية المرأة لأن المرأة ما زالت تعرّف بطبيعتها الانثوية التي تجعل منها إنساناً ضعيفاً بطبيعته ، انساناً قاصراً يكافح عنه ويصارع عنه أو من أجله . . . وهي تقف متفرجة أكثر منها منتمية ، كل ما هو يقين عند المرأة العربية اليوم هو أن معركة تدور وتتصاعد باسمها . هل هي من أجلها ؟ هل هي في صالحها ؟ ما هو دورها فيها ؟ هل هو دور رئيسي أم ثانوي ؟ هل تقف واثقة أم

متشككة ؟ هل تبدو كارهة حاقدة ام محبة عادلة ؟ هل هي منتمية لذاتها ولجنسها أم لمجتمعها وأمتها ؟

الجواب ، لا نفي ولا ايجاب ، المرأة اليوم تقف حائرة لا تعرف بالتحديد ما تريد وما تطلب ، هل الرجل هو خصم لها ؟ وعليها أن تنتزع حقوقها منه ؟ أم أن هناك أطرافاً أخرى تنازعها حريتها وتسلب منها حقوقها ؟

هل على المرأة أن تتبادل الادوار مع الرجل فتحتل مكانه ؟ أم عليها أن تنفصل عنه فيكونان معسكرين ، معسكر رجال ومعسكر نساء . . أم الحل في أن تضع يدها في يده نداً للند بعد أن تدرك وتقتنع أن مشكلتها هي مشكلته وأنهما شريكا حياة ومصير ولا بد لهما من المساهمة معاً في صنع الحياة على أساس من التعاون والمساواة ؟

المرأة اليوم تقف على مفترق الطرق ، فهل تضع رجلها في مسارها الصحيح؟ ومن يفعل ذلك ؟ المرأة نفسها ؟ أم الرجل ؟ أم الاثنان معاً ؟ والسؤال يطرح نفسه من هي المرأة الرائدة التي تقود المسيرة ؟ ومن هو الرجل الرائد الذي يقود المسيرة ضمن الظروف القائمة في الوطن العربي من كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبسؤال آخر ما هو التعريف الاجرائي للانسان الجديد (رجلاً كان أم امرأة) حتى نجعله الأساس الذي ننطلق منه في دراساتنا الميدانية والتطبيقية .

٢ ـ لقد أشار الباحث في مقدمة بحثه الى ثلاث نقاط رئيسة يمكن أن نعتمدها كأساس ننطلق منه الى التغيير المنشود وهي : قانون الأحوال الشخصية ؛ قوانين العمل نصاً وممارسة ؛ علاقة المرأة بذاتها المكبلة بالقيم التي تلف فكرها وجسدها .

لم يشر الباحث مطلقاً الى أهمية الدور الذي تلعبه القيم والأحاسيس في عملية التطوير الاجتماعي داخل المجتمع المعاش ، فلكل مجتمع أخلاق معينة تكفل قيامه واستمراره والقيم كما قد تكون عائقاً في سبيل التغيير قد تكون دافعاً للتغيير . وللأسف ، فإن الباحث لم يوضح القيم العائقة ولم يلتفت أبداً الى القيم التي تدفع ، ولم نعرف أي القيم نأخذ وأيها نترك ؟ بل ما هي القيم التي تلف جسد وفكر المرأة وتكبلها فهو لم يأتِ على ذكر واحدة منها واكتفى بالاشارة التي بقيت غامضة غائمة .

٣ ـ إن منطلق العمل الناجح في أي مجال من المجالات هو البحث الميداني للواقع المقرر احداث التغيير فيه . وقد وفق الباحث في اعتماده على دراستين ميدانيتين أجراهما في مناطق مختلفة في لبنان لتحليل أعماق المرأة ودراسته ولا شك في أن الكاتب قد توصل الى اعماق المرأة ووضع يده على الجرح حين توصل الى أن مشكلة المرأة العربية في كونها تابعة لرجل الطبقة في وجودها وكيانها وحركتها . وأضيف على ذلك متسائلة .

ما منشأ هذه التبعية ؟ وهل هي حقاً طبيعة خلقية في المرأة ؟ كيف تأصلت فيها حتى باتت جزءاً لا يتجزأ منها ، وباتت تستعذب العبودية وتسعى عمرها كله لمرضاة الرجل مما جعلها تعيش في سرية نفسية حتى مع ذاتها ، لا تجرؤ على التعبير عما يختلج في أعماقها وعما تتطلبه روحياً ونفسياً مهما كان ما تريده أبيض ، شريفاً ، طبيعياً ، فهي دائماً في اغتراب ، غربة عن نفسها ، وغربة عن رجلها وعن

مجتمعها ، ولذلك لم تتفوق ولم تبدع ، وبقيت هامشية ، تعيش على السطوح الخارجية للحياة وتكرس وصفها الدوني وتمارس القمع مع بناتها بالاسلوب نفسه الذي مورس عليها يوماً واضطهدها . لقد توصل د. عباس الى التعرف الى الأساس الاجتماعي الموضوعي الذي يمنع من انبناء الأنا الأعلى عند المرأة ويفرض على الرجل استمرارية فرض سلطته عليها من خارجها دون اللجوء الى سلطتها الذاتية الضعيفة .

ثم تحدث عن مستوى المعاناة او ما سماه الحالة الصراعية المأزمية وان الاناث حولن السلطة الأبوية الى سلطة ذاتية أكثر من الذكور،منهن ملكيات أكثر من الملك . ثم ذكر أن السلطة الذاتية هي أنا أعلى تطمس كل مظاهر الوعي عند الاناث إجمالاً . وتوصل اخيراً الى أن وعي الاناث هو أقل من وعي الذكور . ثم أعطانا الحل عندما أكد على اهمية البحث عن حل وحدوي يزيل العوائق ويطرح الأساس الصالح لقيام سلطة أقل قمعاً على النساء وأكثر عقلانية من قبل الرجال في مجالات الاحوال الشخصية والعمل ايضاً .

وأعود ثانية الى التساؤ ل فقد رأى الباحث الحل في قيام سلطة أقل قمعاً على النساء وأكثر عقلانية من قبل الرجال في مجالات الاحوال الشخصية والعمل . . . الحل مقبول ولكن أين دور المرأة فيـه ؟ هل نخلص من الدراسة الى أن تبقى المرأة منفعلة أكثر منها فاعلة ؟ تتلقى وتنتظر ولا تبادر أو تثور !

إنني أرى أن المرأة هذا الانسان التابع المستعبد شأنه شأن كل الآخرين من المستعبدين ، فكما يحمل المستعبدون دائماً في أعماقهم بذور التمرد والثورة . هكذا هي المرأة العربية ، اذا تعمقنا في شخصيتها . إن تمردها لما يزل مستكنا في الأعماق لأنه لم ينفجر بعد في ثورة حقيقة تحصل المرأة من خلالها على حقوقها كانسان فاعل في هذا المجتمع ، إنسان واثق من نفسه ، صانع هذه الحياة . والمرأة اليوم وفي كل يوم تترجم ثورتها وتمردها بصور شتى منها الايجابية ومنها السلبية بحسب شخصيتها وما كسبته من الحياة في الميادين الثقافية والعلمية والاقتصادية . . . والاّ فما معنى وجود صور شتى ووجوه كثيرة لظلم المرأة للرجل .

المرأة تنتقم من الرجل وتتمرد عليه في صور شتى لا مجال لتعدادها ولكنها موجودة بنسب تكاد تعادل صور ظلم الرجل للمرأة ولكن في أشكال وألوان ومظاهر مختلفة تماماً وهذا ما يفسر تخلف المجتمع ككل . ولن يغيب عنا جميعاً أن نذكر هنـا القلة المثقفة الواعية المدركة لأهمية دورها والمؤ منة بوجودها الانساني ورسالتها الانسانية العربيـة من النساء .

إن هذه الصفوة تقف اليوم باصرار لا تكل همتها ولا تفتر ، تحقق ذاتها بالعمل ، بالعطاء ، بالاعتزاز بأنوثتها وتكرس هذا الاعتزاز بصور شتى من الثقة بالنفس ، تناضل بجدية باصرار ، تتفهم ما يدور حولها ، في أسرتها ، في وطنها ، في أمتها تحاول جادة أن تكون منتمية لا متفرجة تنتزع حقوقها انتزاعاً . أظن أن هذه الصفوة من النساء قد قطعت أشواطاً كبيرة في حين أن الرجل الذي يظن أنه حاصل على كل شيء بقي مطمئناً الى مكاسبه المتوارثة إن لم أقل (سلبياً) . إن من يتابع قراءة هذا التعقيب قد يتبادر لذهنه أنني أستطرد . ولكن ما قصدت هو أن أبرز أن المرأة الصفوة تقوم بدور رائد

مهم . فبماذا كوفئت وكيف استقبلها المجتمع (نساء ورجالاً)؟

فالمرأة النخبة تنصب عليها ابنة جنسها المرأة بالذات بغضبتها وتمردها وثورتها التي لم تتحقق حين عجزت عن مجابهة الرجل وأخذ حقوقها منه ، فتجردها من كل نجاح او عرفان او احترام او فضيلة وتسعى جاهدة لتحطيمها وتمزيقها . . ومن هذا المنطلق اثني على رأي د. حليم بركات « الانسان الوحيد الذي تستطيع المرأة أن تضطهده هو امرأة اخرى » .

وجرى على ألسنة العامة وكلام العامة من فلسفة الأجيال : الله « لا يحكم امرأة بامرأة أخرى » . **فالمرأة الجاهلة** تضطهد ابنة جنسها في حالتين أثنتين ، إن كانت دونها بالقمع والكبت ، وإن كانت أحسن منها بالتجريح والغيبة وترويج الشائعات واختلاق الأكاذيب والافتراءات . ومن هذا المنطلق أرى صعوبة بالغة بل مستحيلة في انجاح حركة نسائية مهما كانت منطلقاتها النظرية علمية موضوعية .

أما موقف الرجل من النخبة الواعية المثقفة فليس بأحسن حالاً من موقف المرأة نفسها . وأرجو ألا أكون مبالغة أو منحازة فيما سأورده عن دور الرجل في مختلف درجات ثقافته وعلمه أو جهله ودراية في ترسيخ شخصية المرأة الانسان .

إن الرجل ما زال يؤكد للمرأة العربية المتعلمة الواعية رجولته بفعل في منتهى السلبية . وفي عينة عشوائية لاحصاء نسبة زواج الرجال المتعلمين المثقفين أو ما يسمى بالنخبة المثقفة ذات الدخل المرتفع (طبيب ، مهندس ، محام ، صيدلي ، متخصص ناجح . . .) من نساء متعلمات مثقفات ، عاملات ، في المستوى نفسه أو أقل بقليل نجد أن هذه النسبة قد لا تصل الى (١ بالمائة) وهذا يحدد لنا موقف الرجل المثقف المتعلم المقتدر من المرأة الواعية العاملة وبكلمة موجزة من انسانية المرأة وشأنها ودورها في المجتمع . أما نسبة زواج الرجال المتعلمين ذوي الدخل المحدود من نساء متعلمات عاملات فنشهد بارتفاعها وقد تصل الى أكثر من (٤٠ بالمائة) وهذا ايضاً يحدد مرة ثانية موقف الرجل المتعلم غير المقتدر من قضية تحرر المرأة وعملها ، لأنه في هذه المرة يستغلها استغلالاً اقتصادياً وهو مضطر اضطراراً الى تقبل عملها ونوعاً ما حريتها نظراً لأوضاعه الاقتصادية ومن هنا ، يمكننا أن نفسّر لماذا ترتفع نسبة الطلاق في هذه الفئة من فئات المجتمع . فالمرأة التي ذاقت طعم الحرية وعرفت حلاوتها من الصعب عليها أن تعود فتستسلم للعبودية التي يحاول الرجل أن يفرضها عليها كما ركزت على ذلك د. نوال السعداوي .

هذا باختصار موقف المتعلمين المثقفين من الرجال فما بالنا بموقف الجهلة والتجار وأصحاب رؤوس الأموال ؟ ! وهنا لا يمكننا التغاضي عن الموقف الجريء الذي تسجله المرأة على الرجل، فالمرأة المثقفة المتعلمة الواعية ترفض الارتباط بمن هو أقل منها علماً ودراية وكفاية وخبرة ، إنها ترفض الارتباط برجل لا يشدها اليه رباط فكري وروحي وانساني ، وأعتقد أن هذا الموقف يفسر وجود نسبة عالية من النساء المثقفات الواعيات المدركات اللواتي يمتلكن الحلاوة والجمال والظرف عانسات أو مطلقات .

إن المرأة العربية المثقفة الواعية تسجل تمثلاً أعمق لمفهوم الحرية والثورة البشرية والرقي البشري في حين ارتضى الرجل العربي لنفسه وهو في قمة تربعه على ذروة العلم والنضج أن يبقى سلبياً مطمئناً الى مكاسبه المتوارثة . إن الرجل المثقف الواعي المدرك يكرّس صورة جده وجد جده فيقوم بدور الوصي على القاصر والمستعبد على المستعبد والظالم على المظلوم حين لا يسعده الارتباط الا بمن تصغره سناً وعلماً وثقافة ودراية وخبرة وأكثر من ذلك كله حين يصرّ على ألا تعمل زوجه . فكيف نريد من المرأة أن تتحرر إذا كان الرجل يفضلها خرساء ، بلهاء ، وأمية ويخاف منها اذا تجاوزت في دراستها مرحلة السرتفيكا (المرحلة الابتدائية) كما جاء على لسان الشاعر نزار قباني .

أظن أننا لن نختلف بأن هذا الموقف علة من أكبر العلل وأخطرها في تخلف المجتمع العربي وعدم تقدمه . إن دور الرجل لا يقل أبداً عن دور المرأة في شد الوطن العربي الى سلاسل التخلف والجهل والجمود وإن كان يبدو الوهلة الأولى ،للنظرة السطحية ، أن الرجل قد قطع نصف الطريق الى التقدم وخلّف المرأة وراءه تتعثر في أول الطريق .

إنني أرى أن الرجل والمرأة على حد سواء ما زالا في أول الطريق ، وأنهما معاً قد ضلاّ الطريق والا ما معنى أننا ما زلنا نراوح مكاننا وان تقدّمنا خطوة عدنا القهقرى خطوات . **والمشكلة الجذر** أمامنا أن الدور القيادي في كل مجالات الحياة للرجل وإن كانت هناك أدوار قيادية للمرأة فلا أظن إلا أنها صورية (لا تسمن ولا تغني من جوع) . فمن الذي يبحث عن الحل الوحدوي الذي ارتآه د. عباس مزيلاً للعوائق ومن الذي سيقيم سلطة اقل قمعاً على النساء ؟ اهو الرجل ؟ أيّ رجل ؟! ام أن هناك مواصفات محددة لهذا الانسان الذي سيجد الحل او سيسير بهذا الحل . اذا اتفقنا على أنه انسان فلا فرق في أن يكون امرأة ام رجلاً ومن هذا المنطلق يمكننا أن نصل الى حل معقول وهو أن يقف الرجل والمرأة نداًلند ، يداًبيد ، عددين متقابلين ، اثنين لا واحداً ، لأن الواحد الصحيح = صفراً . إنه وجود سلبي بل خطوة بعد العدم ، الحياة الايجابية تبدأ من العدد(اثنين)ولكي يظل العدد(اثنين) موجوداً دائماً يجب أن يحافظ كل واحد فيه على قوته الخاصة فإذا تضخم واحد على حساب واحد ، او ابتلعت قوة احدهما قوة الآخر ، رجع العدد (اثنين) الى واحد صحيح اي الى الوجود السلبي .

والحياة الايجابية تتطلب وجود جملة قوى تتقابل وتتوازن مناهض بعضها بعضاً في الكون والمجتمع .

يقول توفيق الحكيم : « كل قوة تتضخم تريد ابتلاع غيرها . . ففي المجال السياسي والاجتماعي مثلاً الرأسمالية أرادت ابتلاع العمل . . . الاستعمار يريد ابتلاع الشعوب . . . الطبقة القوية تريد ابتلاع الأمة كلها . . . الغرب يريد ابتلاع الشرق . . . » فهل نزيد فنقول الرجل يريد ابتلاع المرأة ! والى الباحث أتوجه بسؤ الي من الذي يقوم بعقلنة العلاقة بين الرجل والمرأة في اطار عقد يجسّد المبادلة الجديدة بقانون جديد في مجالات الحياة كلها ؟ أهو الرجل أم المرأة ، أم الاثنان معاً ؟ أم أن الجواب هو : لماذا كل هذه الاسئلة ، أفلا نعرف أن الحل والنهي والسلطات الحقيقية كلها بيد الرجل ؟! أم أن الباحث (وهو الرجل) - وأرجو الا أكون قد ظلمته فضل - الا يضع النقاط على الحروف .

ما فهمته من الحل الذي طرحه الدكتور عباس - وأرجو ألا أكون مخطئة - أنه ينتظر من

السلطة الحاكمة أن تصدر تشريعات جديدة وتسنّ قوانين جديدة لتجسّد المعادلة الجديدة بقانون جديد في مجالات الحياة كلها . فكيف غاب عنه أن السلطة كلها بيد الرجال ؟ وكيف ارتاح الى هذا الحل ؟ بل كيف يضمن أن نصل الى هذا الحل ، والمرأة صاحبة القضية غائبة ، أو تركها الباحث غائبة مرتاحة أو غير مرتاحة تنتظر الأمر بالتنفيذ .

إن الحقيقة تكمن في أن الرجل ما زال يجهل أنه يجهل،أو يتجاهل أهمية المرأة (كعنصر بشري) ، (كقوة بشرية) في تنمية المجتمع وتقدمه وتحضره أولاً وأننا ما زلنا (نساء ورجالاً) نجهل مفاتيح النفس البشرية التي تصنع الحضارة وأننا ما زلنا نجهل أن وراء المال والعلم والثقافة انساناً من نوعية ما وشخصية من نوعية ما ، هي التي تختار أو لا تختار أن تضع العلم والثقافة والمال في خدمة التقدم والتحرر والوحدة ثانياً . وأننا ما زلنا نجهل ثالثاً ، ان الانسان العربي (امرأة ورجلاً) بحاجة الى الحرية بدءاً من اللقمة التي يضعها في فمه ، فهي بحاجة الى حرية اليد التي تتناولها . والانسان العربي لا يمكنه انماء طبيعته العقلية والخلقية اذا كان مقيداً بالاعتبارات الاجتماعية وغيرها .

ولذلك لا بد من أن تترك للانسان العربي حرية ممارسة الاختبار الخلقي في سلوكه اليومي لتنمو شخصيته ويتخذ قراراته بنفسه ويقرر أفعاله بنفسه وهذا لا يكون الا بالممارسة العملية . ليحرر الانسان العربي نفسه من نفسه المزيفة في حركة ثورية عربية رائدة تقف فيها المرأة الى جانب الرجل . اثنان لا واحد ، ندّان لا خصمان . وما أظن الاّ أن العبء الأكبر في تحقيق هذه الثورة أو لنقل الخطوة الأولى أو المبادرة من مسؤ ولية المرأة لأن الرجل ما زال متمسكاً بوحدانيّته لا يفرط فيها وهو يظن أنه غير خاسر .

المناقشات

مارلين نصر : اهنىء د. عباس على هذه الدراسة الرصينة ، الجديدة من نوعها ، ذلك أن الدراسات التطبيقية في علم النفس الاجتماعي لا تزال قليلة جداً وهي صعبة لأنها تدخل مقاييس ومفاهيم جديدة في هذا الميدان . وقد اغنتنـا هذه الدراسة معرفة بنفسية المرأة العربية وآلية سيطرة العادات والعقلية التقليدية عليها وعلى الذكور في الوقت نفسه وإن بدرجة أقل . وأهنئه على ربطه منذ البدء بين نفسية المرأة العربية وقضية الوحدة من خلال الفرضية التالية : إن النساء العربيات يعانين من وضع سلبي يوحدهن : هو وحدة حال تتطلب كما قال وحدة حل ، او حلول بالاتجاه نفسه . إنه من القلة الذين ربطوا منذ البدء في بحثهم بين هذين الأمرين ولم يأت بربط ميكانيكي .

لديّ بعض الأسئلة الاستيضاحية حول بعض المفاهيم التي وردت في الدراسة كمفاهيم « المنع » و « الامتثال » . فالباحث لم يوضحها ويعرفهـا بشكل كاف . فماذا يعني بها : المنع عن ماذا ؟ والامتثال بمن ؟ وفي اي ميادين يجري « المنع » و « الامتثال » . وإذا توضحت هذه المفاهيم في الاستمارة والدراسة التطبيقية . فلماذا لم يوضحها الباحث في العرض الذي قدمه لنا ؟

وأتساءل ايضاً ماذا يعني الباحث بمفهوم « رجل ـ الطبقة » . فقد استنتج في نهاية التحليل « أن المرأة لا تزال خاضعة لرجل ـ الطبقة » فماذا يعني بهذا المفهوم ، الذي سبق واستعمله في ندوات اخرى ؟ هل هم الرجال الذين ينتمون الى الطبقة نفسها أم رجال الطبقة المسيطرة . أم كل الرجال بغض النظر عن اي طبقة ينتمون اليها ؟ ولماذا يستعمل صيغة الفرد ؟ ولماذا استعمل مفهوم « الرجل ـ الطبقة » ولم يستعمل مفهوم رجل ـ الاسرة او رجل ـ العائلة خصوصاً ان كل بحثه ينصب على تحليل علاقة الابناء والبنات بأهلهم داخل الدائرة العائلية وليس داخل دائرة الانتاج . فعندما استعمل مفهوم رجل ـ الطبقة أحالنا الى ميدان آخر هو ميدان علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية خارج الدائرة العائلية حيث تسود

علاقات الانسال أو اعادة انتاج الجنس البشري (Reproduction) .

لديّ تساؤ ل اخير أوجهه للباحث : هل يمكن أن يستنتج من بحث ميداني اقتصر على عينة صغيرة في لبنان ، نتائج يعممها على نفسية المرأة العربية ؟ هل نسبة « المنع » و « الامتثال »هي نفسها ؟ في لبنان أولاً : هل هي نفسها في كل الفئات والطبقات الاجتماعية وبين كل الطوائف وفي الريف والمدينة ؟ وهل هي نفسها على الصعيد العربي في بيروت والرياض مثلاً ؟ او في الريف المغربي والصعيد المصري ؟ هناك شيء من التسرع في تعميم نتائج البحث المحصور في لبنان على النطاق العربي العام .

صفية سعادة : لدي ملاحظتان **أولاهما**، هل من الممكن تعميم استبيان أخذ في لبنان على اقطار الوطن العربي كافة ؟ هذا مع العلم أن نسب الاختلاف ما بين الذكور والاناث ليست بنسب كبيرة . وقد تكون النسب اكثر اختلافاً في الريف او في مدن عربية أخرى . وقد تختلق المرأة او الشابة الاجوبة فيأتي الاحصاء مشوهاً . **وثانيتهما** ، هل نستطيع فعلاً أن نضع خطاً قاطعاً ما بين التمثل والامتثال . فالدكتور عباس مكي يعطي مَثَل الحجاب ، وهذا مهم . فلقد رأينا نساء اوائل القرن العشرين ينزعن الحجاب ثم تعود بناتهن الى وضعه اليوم فكيف نستطيع الفصل بين التمثل والامتثال والمعاناة وعدمها ؟

حامد عمار : هذه دراسة منهجية رصينة بلا شك ، وتمثل محاولة لمجال معرفي هو المجال السيكولوجي لسبر اغوار هذا المجال كحصيلة لمختلف العوامل الاجتماعية . ولا بد من الاعتراف بأن محاولة هذه الدراسة مقتصرة على سمات شخصية معينة ، المرتبطة بعوامل المعاناة ونتائجها النفسية في التفاوت بين التمثل والامتثال . وهناك سمات اخرى مهمة متصلة ومتفاعلة مع السمات التي ركزت عليها الدراسة . ومن ذلك على سبيل المثال العمليات النفسية كعمليات التبرير والاسقاط ، والدوافع الخارجية والذاتية ، المثابرة ، العقلنة الموضوعية ، وادراك الذات والموضوع ، الشعور بالذنب . . . الخ . وما يتجسد من مفارقات وتباين سيكولوجي بين الجنسين نتيجة التكوينات الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها .

هناك مسألة اخرى حول الدلالة الاحصائية للمعطيات الرقمية الواردة في الدراسة ، خصوصاً لصغر حجم العينة التي لم توضح الدراسة مقوماتها ، كذلك كان بودنا أن نطلّع على نموذج الاستبيان لقياس المواقف النفسية الخاصة بالمنع او المعاناة ، او غيرها من السمات .

درّة محفوظ : يعطي الدكتور عباس الاولوية لعوامل خارجية في التغيير الذي يصدر في سلوك النساء متبعاً في ذلك نظرية Reîch ولكن كان بودنا لو أبرز البحث أهمية الميكانيزمات النفسية (mécanismes psychologiques) التي تستعمل في التربية كالتمثل (interiorisation) او الشعور بالذنب (culpabilisation) والتي تهدف الى تكريس الافكار الجامدة (stereotypes) والتي من شأنها أن تسيء الى تطور شخصية المرأة لانها تقدمها أساساً كقوة عمل أو كأداة لذّة .

حكمت أبو زيد : هذه الدراسة ، التي تتناول الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية

هي محاولة جادة من باحث تقدمي ، حرص على تشخيص الأدوار الاجتماعية ، وابراز انعكاساتها على هذه الخصائص ، كما تميز بالنظرة المتفائلة لمستقبل أفضل للمرأة العربية ، الأمر الذي أحاطها بقدر من الثقة والتطلع الى التغلب على النقائص والعيوب التي تعانيها ، شريطة أن تتغير الظروف الموضوعية التي تعوق حركة اندماجها في الحركة القومية . والسؤال الملح والذي أطرحه هنا : ترى كيف يتم هذا ومتى ؟ لكنني أريد أن أشير الى بعض ما يمتاز به هذا البحث من النواحي الموضوعية وألخص ذلك في النقطتين التاليتين :

- الجدية والتجديد معاً سواء في المنهج المتبع أو في تفسير النتائج المستخلصة ، وهو الشيء الذي يتضح من مقارنته ببعض البحوث الرائدة التي سبقت ويأتي على رأس القائمة بحث د. عثمان نجاتي والذي يتناول اتجاهات الشباب العربي ويقوم على مقارنة بين الشباب العربي ممثلاً في الشباب العراقي والمصري وشباب الولايات المتحدة الامريكية . . . ولقد كان التركيز فيها على السلطة الابوية والقيم الاسرية . . وغير ذلك من المتغيرات التي اعتمد عليها في التحليل الكمي للنتائج ، كذلك اعتمد فيها على التصور النظري الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث الميداني .

- لما كانت دراسة د. عباس مكي من النوع الميداني فمن الطبيعي أن يعتمد فيها على الاحصائيات والبيانات الرقمية . ولكن ما يميز هذا البحث عن الكثير من البحوث الامبيريقية هو ، ربط النتائج الكمية بالتحليل الكيفي ، وبهذا تفادى الباحث الكثير من أسباب القصور التي تعانيها الدراسات الأخرى التي تقتصر في تحليلات نتائجها على جانب واحد من العملة بدلاً من الوجهين إن صح لنا أن نستخدم هذا التعبير .

وهناك ملاحظات اخرى ألخصها في النقاط التالية :

١ - غيبة النظرية أو الاطار التصوري الذي لا بد من أن يسبق البحث الميداني ؟ فالى أي المدارس الفكرية ينتمي الباحث ؟ هل هي المدرسة السلوكية التي ترتكز في تفسير الخصائص السيكلوجية والسلوك الفردي الى البيئة ؟ أو هل هي المدرسة الشرطية التي تؤمن بتغيير أنماط السلوك بشرط تغيير المؤثرات الطبيعية ؟ أو المدرسة الفرويدية للتحليل النفساني التي تعتمد على الحالات العيادية في تشخيصها للخصائص السيكلوجية للاصحاء والمرضى على السواء ؟ السلوك ؟ أم للمدرسة الماركسية .

٢ - إن الكثير من المفهومات التي تضمنها البحث تحتاج الى شرح لمدلولاتها لا سيما وهي مصطلحات تتصل بالنظرية او النظريات التي يرتكز اليها الباحث ومنها : **القيم الأسروية ؛ وسلطة الأنا** .

٣ - فيما يتعلق بالادوات المستخدمة في البحث الميداني . يبدو أن الاعتماد هنا كان على طريقة الاستبيان بأنواعها المختلفة ، وهي تعتمد على السؤال المباشر للشخص المفحوص والذي يوجه لمعرفة آرائه في المشكلات والظواهر التي يعانيها . . وفي هذه الحال لن تخرج

الاجابة عن نعم أو لا أو لا أعرف . وقد لوحظ في البحوث الميدانية والتي تتناول مثل هذا الموضوع أن الشباب المفحوصين كثيراً ما يراعون مقتضى الحال ، فيجيبون الاجابة التي ترضي عنهم الاستاذ الفاحص أو الممتحن وكثيراً ما أخفوا ما يعتمل في نفوسهم من أحاسيس ومشاعر ، وكثيراً ما يحجمون عن الاجابة التي تتنافى مع الاعراف والتقاليد التي يحرص المجتمع على الحفاظ عليها واحترامها ولا سيما في حال الاناث من الشباب . ومن هنا جاءت فائدة الاختبارات الاسقاطية التي تحاول أن تستشف خفايا النفوس دون محاولة تزييفها من الشخص المفحوص او محاولة اخفائها وراء آليات او ميكانيزمات دفاعية أو هجومية .

٤ ـ حول الابعاد او المتغيرات التي ارتكز اليها البحث الميداني ، فيبدو أن الجنس أو النوع هو المتغير الذي اعتمد عليه البحث في معرفة الاتجاهات للشبان والشابات من ناحية السلطة الأبوية ومدى تمثلها . وكان لا بد من أن نأخذ في الاعتبار أبعاداً اخرى لا تقل اهمية عن النوع او الجنس مثل البعد العمري ، والمتغير الطبقي ، والمتغير الثقافي ، والمتغير المكاني (حضر ، ريف ، عاصمة ، مدينة ، بادية . . الخ) وكذلك المتغير الديني (مسيحي ، مسلم) .

٥ ـ بالنسبة لنتائج الاختبارات وتفسيرها فقد ذكرت سابقاً أنه يصعب على القارىء أن يتصور الاطار النظري الذي بنى عليه البحوث الميدانية . كذلك فإن هناك صعوبة في معرفة المحكات والمعدلات المستخدمة في قياس مدى المعاناة التي يشعر بها الشباب او الشابات ازاء السلطة الابوية ، وازاء سلطة القهر أو المنع او المنح والمنّ وأرى أن هناك تناقضاً بين ما أسفرت عنه النتائج من أن الاناث يملن أكثر من الذكور الى عدم المعاناة الامر الذي يعني ترسيخ **الانا الاعلى بنيوياً وبالتالي دينامياً** علماً بأن الفتاة هي التي تتعرض للمنع في حياتها اليومية والعادية اكثر من الفتى .

أليس من الممكن أن نفسر ذلك بآليات أو ميكانيزمات دفاعية حيث في محاولتها الالتزام بالقواعد المسلكية التي تفرضها الأسرة وتحكم بها على علاقاتها تتفادى المواقف الصدامية وبالتالي تجنب نفسها **الصراع** و **القلق** و **التوتر** الذي كثيراً ما ينشأ اذا ما قاومت الاوامر المانعة والتي كثيراً ما تؤدي الى حرمانها من متابعة الدراسة او التردد على العمل ؟

وانني أميل في هذه الحالة الى تفسير ذلك بقدرة الفتاة على التكيف والمواقف الصدامية وعلى التحايل للوصول الى تحقيق اهدافها ، واما تمثلها للسلطة الأبوية ووصولها الى مستوى السلطة الذاتية فهو تفسير انبثق عن المعنى الفرويدي للانا العليا ، وكما ذكرت سابقاً أنه يصعب على غير المتخصص متابعة هذا **التصور الفرضي** ولا يعني **الواقعي** في جميع الحالات .

ثم كيف نقيس مستويات المعاناة . . وما هو المستوى الادنى والاعلى ؟ هل تقاس بمستويات الانا ، والهو ، والانا العليا . . (بهذا الترتيب التصاعدي) ؟ وبالتالي ما هو مستوى الصراع المأزمي الوجداني الوجودي ؟ ثم كيف السبيل الى وصول الفتاة الى مستوى التمثل اللاواعي للسلطة الابوية بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من الشخصية ؟ وهل يعتبره

الباحث مستوى صحياً ام مرضياً ؟ او هل يراه لا هذا ولا ذاك وإنما هو مستوى تكيفي ؟ او مستوى يتميز بغياب الوعي ؟

٦ ـ ارجو الا يكتفي الاستاذ الباحث في صوغ نظرياته على الحالات العيادية للتعرف الى الخصائص السيكلوجية للمرأة المصرية منذ بدء السبعينات . كذلك فإنني أشك في صدق وثبات الاحصائيات التي تدعي أنها لعينات ممثلة والتي تفسر السلوك وخصائص الشخصية من منظور متغير واحد وهو الدافع الجنسي .

٧ ـ اما وقد اقتصر البحث الميداني على « عينات » من الشباب اللبناني من الجنسين فهل يمكننا أن نثق بالنتائج التي توصلنا اليها عن الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية ؟ والا ترى أن الشباب اللبناني يختلف اختلافاً كبيراً عن بقية الشباب العرب ؟ واذا لم يكن الاختلاف في النوع فهو في الدرجة في جميع الحالات .

٨ ـ اخيراً فإن أغلب الظن أن الكثير من الملاحظات السابقة مصدرها الاختصار الذي قدم به البحث الاصلي ، وليس من شك أنني اتطلع الى قراءة متأنية وممتعة للاعمال الرائدة التي يقوم بها د. عباس مكي وزملاؤه في هذا المجال مع تمنياتي بالتوفيق .

عايدة مطرجي ادريس : يهمني أن أكشف عن وجه غير سلبي هذه المرة . فاحيي جدية البحث ومسؤوليته والجهد المركز فيه .

ورداً على السؤال الذي طرحته د. ابو زيد على د. عباس مكي من أنت والى أي مدرسة تنتمي ، اقول ان الباحث على ما يبدو من خلال الطروحات ، لم يتقيد بمدرسة معينة ، وإنما حاول أن يستفيد من مختلف المدارس النفسية وبخاصة من الفرويدية ، ومن الواقعية ومن الماركسية ، ومن التجريبية ، اقول اطلع على هذه المدارس لاثراء شخصيته ، ولا عيب في ذلك ، ثم هضمها بعدما صهرها انطلاقاً من ذاته ومن واقعه العربي المحلي ، حاول جاهداً أن يكوّن رؤية تنطلق من الفرويدية تحليلاً لواقع المرأة العربية الرازحة تحت مشاعر الكبت والحرمان . وهذا ما يفسره لنا عاملا الامتثال والتمثل .

فالامتثال هو الرضوخ لسلطة خارجية . وحين تعنف هذه السلطة وتمتد في الزمان والمكان داخل الشخصية الانسانية ، تتغلغل الى اعماق النفس وتنصهر في النفسية الأولى وتتوحد بها وتؤلف شخصية جديدة . وهذا ما تآلف على تسميته بالتمثل أو الاستبطان interioriser . وهذا التفسير الذي ينطبق على المرأة العربية ، حين تصبح هي نفسها مراقبة نفسها نعانيه في عالم الكتّاب . فلفرط ما تتسلط مراقبة ما على الكاتب يأتي يوم يصبح الكاتب فيه بغنى عن اي رقابة خارج ذاته ، يصبح هو نفسه رقيب نفسه يحاسبها بمنطق اعنف من منطق الرقيب . وهذا الانفصام في الأنا هو ما عبر عنه بكلمة الأنـا والأنا الأعلى le moi et le sur-moi . وهذه الشخصية الجديدة لا يمكن تفكيكها الا بعملية انفجار ، او ثورة انطلاقاً من الواقع المعاش . وهنا يبدو تأثير المدرستين الواقعية والماركسية عليه . اما طريقة

بحثه ومنهجه ، فلا ريب أنه سلك منهج المدرسة التجريبية في اخضاع الفكرة للتجربة والاستفتاء وما الى ذلك .

عباس مكي : اشكر السيدة اميرة الدرا لما جاء في التعقيب ، على ما قلته في دراستي . واشكر كذلك جميع السادة الزملاء على مداخلاتهم التي افادتني وعلمتني الكثير سواء في المنهجية أو على صعيد المفاهيم والمحتوى . ونظراً للوقت القليل الذي منحني اياه السيد رئيس الجلسة لاثبات ملاحظاتي حول مداخلات الزملاء فإنني اجيب عنها مجتمعة ومصنفة على الشكل التالي : بعضها ركز على المنهجية (من فرضيات وتقنيات) ، والبعض الآخر ركّز على المحتوى : من مفاهيم وخلاصات وتحليلات .

١ ـ لجهة المنهجية ، والسؤال من أنا (منهجياً طبعاً) أقول : إنني لست واطسنياً على الرغم من أنني اقبل الكثير من نظرية واطسن ولست « بافلوفياً » على الرغم من أنني اقبل الكثير من نظرية بافلوف . ولست فرويدياً خالصاً مع أن فرويد طبع بالعمق توجهاتي من الاساس ، ولكنني اعتمدت منهجية رايش التي تبحث عن جدلية التقاطع ما بين متغيرين : الجنس والاقتصاد في محاولة لدراسة الظاهرة الاجتماعية . وأنا اعمل في اطار مختبر « لابلانش » وفديدا في اطار علم النفس الاجتماعي العيادي التحليلي (في جامعة باريس) . ومن هنا انطلقت في خلفياتي النظرية والمنهجية .

أما لجهة التقنيات ، فإن قناعاتي الاساسية هي أن التقنية الاسقاطية هي افضل ما ينفذ الى عمق الظاهرة . ولكنني حاولت تطعيم تقنية الاستمارة (الامريكية الامبريقية) بالعمق التحليلي العيادي من خلال تركيزها على فلسفة نظرية تحليلية . (تتعامل مع متغيرين: الجنس والاقتصاد) . وهذا ما يمكن ملاحظته في الكتابين الصادرين وفيهما تفصيلات واسعة عن الفرضيات والعينة وتحليل النتائج والاستمارة وصوغها بشكل مجدد على ما اعتقد .

والاحظ أخيراً في هذا المجال الى أنني حملت وزر تقنية الاستمارة مع مشاركتي في اتخاذ موقف نقدي منها . وهذا ما هدفت اليه محاولاتنا (مع زملائي الباحثين د. زهير حطب ، والاستاذ مروان حوري) في استنباط استمارة مجددة .

٢ ـ اما على صعيد المفاهيم فإنني لم اجد متسعاً من المكان والزمان في الورقة التي قدمتها لكي احددها بشكل اوضح . واتوقف هنا بسرعة عند بعض التساؤلات في هذا المجال :

أ ـ كيف « احدد » المرأة ؟ : انها كائن غني جداً :

ـ ينتج : وهو يخضع للتحليل الاجتماعي الاقتصادي هنا ، ويدخل في عملية الانتاج المقيم اقتصادياً أو غير المقيم . وهي تتساوى جزئياً مع الرجل في هذا الواقع .

ـ ينجب : وهي تلعب دور « ست البيت » وأم وزوجة . . . وتعيد بذلك قوة الانتاج عن طريق التوليد . وهذه من اولى خصائصها .

- يشبع : عاطفياً الرجل وليس لها حق الاشباع الذاتي (بالاستناد الى القانون المرعي الاجراء . . .) .

ب - كيف احدد رجل الطبقة ولماذا لم اتحدث عن رجل الاسرة : وذلك يعود الى منطلقاتي النظرية الاساسية التي ترى في بنية الأسرة خلية اجتماعية مرتبطة ، بالبناء الاجتماعي الاقتصادي العام . ورجل الاسرة يعمل على تمرير سلطة رجل الطبقة وايديولوجيته الى الابناء لتعويدهم على الخضوع الى سلطته في المجالات الاجتماعية اللاحقة خارج الاسرة .

ج - المنع والامتثال والتمثل والمعاناة ، ببساطة اقول بأن المنع يطال المتغيرين الاساسيين (الاقتصادي والجنسي) وقد حددناه في دراستنا على شكل « لائحة سلوكية يومية » . اما **التمثل** فهو عملية ادخال واجتياف القيم الاجتماعية السائدة المرتبطة أساساً بالقانون السائد . (intériorisation) . أما **الامتثال** : فهو الخضوع لمفاعيل السلطة (soumission) . واما **المعاناة** : فهي مشاعر الالم والتفاعل المتوتر والهادر للطاقات بنتيجة القمع ، وهذا يظهر عن شكل سوي أو على شكل مرضي .

واخيراً ، قضية الحجاب فهي مرتبطة بالسلطة التي تفرضها ، فإذا كانت قوية نفذت الى اعماق من تفرض عليهن وتحولت في اطار عملية **التمثل** الى امتثال ، اما اذا كانت هذه السلطة ضعيفة تحولت مفاعيلها (فرض الحجاب) الى عملية بسيطة وسطحية تكتيكية ومؤقتة . وهكذا يتم التراوح من الحجاب الى السفور على صعيد الفرد تبعاً لتحول الموانع نفسها على صعيد المجتمع ، في اطار جدلية متكاملة لا يمكن الدخول هنا الى مزيد من تفصيلاتها .

القسم الخامس

نظرة مُستقبليَّة

الفصل الرابع عشر

نظرة مستقبلية للتربية والتعليم وعلاقتهما بمشكلات المرأة العربيَّة واسهامها بعملية الانصهار القومي

هشام نشابة

مقدمــة

شاء منظمو هذه الندوة أن يطرحوا على الباحث تحت هذا العنوان الكبير عدة قضايا مرة واحدة . ولو انصفوا لخصّوا كلا من هذه القضايا ببحث مستقل . فتحت هذا الموضوع تطرح قضية مستقبل التربية والتعليم وهي قضية تشغل الناس جميعاً فضلاً عن العاملين في هذا الميدان نظراً لما يشهده الفكر التربوي نظرياً وعملياً من تغيرات جذرية تجعل ـ اليوم ـ ما كان من المسلمات في علم التربية موضوع شك وتساؤ ل . هناك مشكلات المرأة العربية . والمعلوم أن هذه المشكلات هي من اعقد المشكلات المعاصرة لا في الوطن العربي وحسب ، بل وفي العالم اجمع ، وانما هي في الوطن العربي اكثر تعقيداً ، اذ تتداخل فيها قضايا واعتبارات عديدة ليست الدينية والعقائدية منها الاقل شأناً . وهذا ما جعل العديد من الكتاب يتجنبون الخوض في هذا الموضوع الحساس. فكم من كاتب اتهم بالعداء للمرأة والانتصار لها كما لو أن المسألة تحزب او تحيز . فآثر تجنب الموضوع لكي لا يزج نفسه في شأن تغلب فيه العاطفة على التفكير الرصين . ثم هناك اخيراً **مشكلة الانصهار القومي** وهي القضية الكبرى بالنسبة لكل عربي يحرص على أن يرى الامة العربية مزدهرة ومنيعة وقادرة على مواجهة التحديات الحضارية ، والسياسية والعسكرية التي تواجهها في هذا العصر .

لذلك اقول ، إن منظمي هذه الندوة قد شقوا على الباحث فيما طلبوه منه . . . ولو اقتصر طلبهم على بحث جانب من هذه الجوانب لخففوا عنه بعض العناء . ولذلك كان لا بد في هذا البحث القصير من أن افرض على هذا الموضوع حدوداً قد تتنافى مع طبيعته ولكنها تجعل البحث ممكناً في اطار الوقت المخصص لتقديمه . وقد ساقني السعي لوضع الموضوع في اطار ضيق ، أن أبدأ بالبحث في دور التربية والتعليم في معالجة مشكلة المرأة العربية . ثم اتناول دور المرأة العربية في التربية والتعليم، واخيراً اتناول قضية الانصهار القومي بشكل عام ، اذ لا أرى للمرأة فيها دوراً يختلف بشكل أساسي عن دور الرجل .

أولاً : دور التربية والتعليم في معالجة مشكلة المرأة العربية

إذا كان دور التربية والتعليم هو من اكبر الادوار شأناً في النهضة العربية، فإنه دون شك اكبرها قاطبة في نهضة المرأة العربية .

فالمرأة العربية طاقة غير مستغلة ، إن لم نقل مهملة أو مهدورة . وان من مقاييس التقدم او التخلف استغلال الطاقات او هدرها في المجتمع . وإنه من غير المجدي أن ننحي باللائمة في هذا الهدر على طرف معين أو جهة معينة او على الرجل بوجه خاص . كذلك لا يجدي ، في مجتمع ينظر الى المستقبل ويتحفز للنهضة أن يحمل الدين او التراث او العادات والتقاليد مسؤولية هذا الهدر . بل إن في التركيز على هذا الجانب السلبي من الموضوع مضيعة للجهد الذي يجب أن ينصرف لمعالجة الهدر الحاصل بشكل ايجابي بناء ، بغض النظر عن الاسباب والظروف التي ادت اليه . وتجدر الاشارة الى أن صرف جهود بعض المثقفات العربيات الى توزيع مسؤولية تردي وضع المرأة العربية على الدين تارة وعلى التراث تارة ، وعلى الرجل والعادات والتقاليد تارة اخرى لم يأتِ بنتيجة ايجابية في اغلب الأحيان بل أدى الى وضع قضية نهضة المرأة العربية في حالة مواجهة مع الدين والتراث والتقاليد ، وصور النهضة النسائية كما لو انها ثورة على مجتمع الرجال . بينما واقع هذه النهضة هو كواقع كل نهضة اجتماعية انها تريد أن تستفيد من الدين والتراث والتقاليد وجميع القوى في المجتمع لتحقيق التقدم المنشود .

فإذا دارت عجلة التقدم فستجد المرأة في الدين ، وفي الاسلام بوجه خاص ، وفي التقاليد العربية وسائر العوامل المؤثرة في تكوين الانسان العربي دوافع للسير قدماً في عملية النهضة . فالمسألة اذاً تبدأ بالكف عن النظر الى الوراء والانصراف الى بناء المستقبل . هنا يبرز دور التربية والتعليم باعتبار أنهما الاساس الذي يحول الانسان من كمية مهملة ومهدورة الى كفاءة تستجيب لحاجة اجتماعية . ولو نظرنا الى وضع الاناث في المجتمع العربي المعاصر لوجدنا أن حظهن من التعليم لا يزال اقل بكثير من حظ الذكور . فالاناث في المدارس والجامعات اقل عدداً من الذكور وهذا الاعتبار العددي وحده كاف للحد من فرص العمل للنساء في المجتمع العربي . ففي لبنان حيث فرص التعليم متوافرة وحيث توجد تقاليد تربوية عريقة تساعد على اقبال الاناث على التعليم ، تدل آخر الاحصاءات أن عدد الاناث في المدارس والجامعات ما زال اقل من عدد الذكور[1] .

وليس المهم في هذه المرحلة من تقدم المجتمع العربي ، ان نركز على الفروع التي ترتادها الفتيات لنشير الى ضرورة تشجيع دخول الفتيات الفروع العلمية دون الادبية ، بل

---

(١) انظر : الجمهورية اللبنانية ، المركز التربوي للبحوث والانماء ، الاحصاءات التربوية لعام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ (بيروت : المركز التربوي للبحوث والانماء ، ١٩٧٤) .

المهم اليوم أن تدخل كل فتاة المدرسة ومن ثم أن تنتقل حسب كفاءتها الى مراحل التعليم العليا ، دون أن يحول في سبيل ذلك حائل قانوني او اجتماعي . والملاحظ أن ثمة سعياً عربياً واضحاً في هذا الاتجاه حتى في اكثر المجتمعات محافظة ، والموقف الرسمي في جميع البلدان العربية دون استثناء يؤيد هذا الاتجاه(٢) فقد وضعت جميع البلدان العربية محو الامية هدفاً اساسياً من أهدافها .

غير أن التعليم الجامعي في غالبية البلدان العربية لا يزال تطغى فيه اعداد الذكور على اعداد الاناث ، واحسب أن مرد ذلك ليس لمعارضة اصيلة لاستمرار تعليم الاناث في هذه المرحلة بقدر ما هو ناتج عن تقصير مؤسسات التعليم العالي من جهة عن استيعاب جميع المتقدمين للدراسة الجامعية ، ولتدني عدد الاناث عن عدد الذكور في مراحل التعليم الثانوية من جهة اخرى . ولو أن اقبال الاناث على التعليم في مراحل ما قبل الجامعة ، كان معادلاً لعدد الذكور لتكون ضغط اجتماعي كافٍ للتوسع في التعليم العالي بحيث يستوعب اعداداً متوازية من الجنسين . وكل هذا يشير الى ضرورة الاصرار قبل طرح اي مشكلة اخرى على التحاق جميع الفتيات بالمدارس ولتحقيق ذلك لا بد من نشر الوعي التربوي في المجتمعات العربية التي لم ينتشر فيها هذا الوعي بعد . فإذا ما تحقق ذلك ، تكون عجلة التقدم قد بدأت تدور ولن تتمكن قوى التخلف او الجمود ان تقف دون سيرها قدماً .

وقد تثار في هذا المجال قضية الاختلاط في مراحل التعليم . فبعض دعاة التجديد يدعو الى هذا الاختلاط بدعوى انه جزء من الاعداد التربوي للحياة حيث يعمل الرجال والنساء جنباً الى جنب ، غير أنه يبدو لي أن مشكلة الاختلاط ـ مشكلة مصطنعة ـ ولا اراها الا وسيلة لعرقلة تقدم العملية التربوية . فلا أرى الاختلاط في التعليم يحل مشكلة ذات شأن او يخلق مشكلة . فتجارب الاختلاط في الوطن العربي لم تأتِ بنتائج سلبية خطرة . اذ انني لم اطلع حتى تاريخه على أي تقارير موثقة تشير الى تدهور علمي او خلقي في اي مجتمع عربي حصل نتيجة الاختلاط على مقاعد الدراسة ، بل ان عوامل التردي العلمي او الخلقي حيثما وجد كانت ولا تزال لاسباب اخرى يرتبط اكثرها بوسائل الاعلام وتفكك العائلة وانتشار العقائد الاباحية المستوردة وليس بين الباحثيـن الاجتماعيين من ذوي الرصانة الفكرية من عزا هذه الامور من قريب او بعيد الى الاختلاط بين الاناث والذكور في المدارس والجامعات في الوطن العربي . ولعل عدم وجود احصاءات دقيقة عندنا حول اثر الاختلاط في المدارس على قيام العلاقات الجنسية هو الذي جعل الباحثين الاجتماعيين يحجمون عن اعطاء صورة واضحة عن أثر الاختلاط بين الجنسين في مختلف المراحل الدراسية .

وجدير بنا أن نطرح مشكلة الاختلاط في نوادي الشباب وجمعياتهم ومراكز تسليتهم لا في المدارس ، والى أن يصبح في الوطن العربي مثل هذه النوادي والجمعيات والمراكز فستبقى

---

(٢) انظر : [المملكة العربية السعودية]، البيان العالمي عن حقوق الانسان في الاسلام ، ٢١ ذو القعدة ١٤٠١ هـ ، ١٩ سبتمبر ١٩٨١ م ([د.ن.]: [د.ت.]).

مشكلة الاختلاط في المدارس مشكلة ثانوية . لقد درجنا ـ مع الاسف ـ على تحميل المدرسة مسؤوليات تتجاوز امكاناتها وأهدافها فثمة ميل في الوطن العربي بين المثقفين عامة لاحلال المدرسة محل النادي والجمعية الاجتماعية ومركز التسلية ، بل حتى محل الأب والام في تربية الاولاد . والواقع أن لجميع هذه المؤسسات دورها التربوي الاساسي الذي لا يجب ولا تستطيع المدرسة أن تحل محلها في مجالات عملها . ومن الثابت أن للمؤسسة التعليمية مهمة تربوية فضلاً عن مهمتها التعليمية وان المجالين التربوي والتعليمي متداخلان تداخلاً عميقاً وبخاصة في المراحل الاولى للدراسة ، غير أن مشاكل أوقات الفراغ عند الشباب وتعدد النشاطات الاجتماعية والرياضية باتا بحاجة الى مؤسسات متخصصة ـ فضلاً عن العائلة ـ لترعى حياة شبابنا . وعندما تنشأ هذه المؤسسات لا بد من أن تعالج مشكلات الاختلاط فيها ، ولكن هذا يخرج عن النطاق المحدد لهذا البحث .

غير أن المشكلة التربوية الكبرى التي تقع على عاتق المؤسسة التربوية والتعليمية هي ـ وستبقى الى زمن بعيد ـ مشكلة نوعية التعليم الذي يقدم للاناث بالمقابلة مع نوعية التعليم الذي يقدم للذكور . فهل من الضروري أن تقدم للفتيات في مجتمعنا برامج دراسية تختلف عن تلك التي تقدم للفتيان ؟ وهل هناك على مستوى التعليم العالي فروع مغلقة لجنس دون آخر ؟ وهل في المجتمع ـ نظرياً ـ مجالات للعمل مقصورة على الرجال دون النساء او العكس بالعكس ؟ سنحاول الاجابة عن كل هذه الاسئلة بايجاز .

لقد درج المربون على اعتبار المراحل الاولى للتعليم قاسماً مشتركاً بين ابناء الوطن جميعاً . لذلك سميت هذه المراحل الاولى بالتعليم الاساسي . غير أن بعض البلدان العربية ، المملكة العربية السعودية خاصة ، فرقت حتى في التعليم الاساسي بين الذكور والاناث من حيث البرامج والمناهج التربوية ، ثم اتبعت تعليم الذكور لوزارة المعارف بينما جعلت تعليم الاناث تابعاً لادارة خاصة . وواضح من أن الفلسفة التربوية التي بني عليها هذا التفريق ترى أن مهمة الفتاة في المجتمع هي أولاً ، أن تكون أماً صالحة تتعهد أولادها وبيتها وثانياً ، أن تعمل إن رغبت في ميدان التربية والتعليم . فالافضلية الاولى هي تعليم الفتاة لتصبح أما وربة بيت[٣] .

وتختلف على هذا الاساس البرامج التربوية التي تقدم للفتيات اختلافا أساسيا عن البرامج التي تقدم للفتيان . وقد أدى هذا الاتجاه التربوي الى الحد من وصول الفتاة الى مراحل التعليم العالي . وقد حدا هذا الواقع بالعديد من الفتيات السعوديات اللواتي يرغب أولياؤهن بتوفير التعليم العالي لهن أن يذهبن للدراسة في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في البلاد العربية خارج المملكة حيث تتبع الفتيات البرامج التعليمية نفسها التي يتبعها الفتيان والتي تعدهم لدخول الجامعات . وليس من السهل التكهن عما سيكون عليه

(٣) Abdel-Wahhab Ahmad Abdel-Wassi, *Education in Saudi Arabia* (Glasgow: Macmillan, 1970), pp. 36-39.

تعليم الفتيات في المملكة العربية السعودية خلال العقدين المقبلين ولكن تزايد الفتيات السعوديات من حملة الشهادات الجامعية سيؤدي تدريجاً الى دمج برامج تعليم الفتيات والفتيان عاجلاً او آجلاً ، والاكتفاء ببعض المواد التعليمية الخاصة بالفتيات لتعطى في مدارس البنات . بينما تستأثر المدارس بمواد أخرى مهنية خاصة للصبيان . إن الصورة التي تقدمت تصدق الى حد ما على جميع البلاد العربية ، وإن كانت السعودية تعتبر اكثر محافظة من سواها في هذا الميدان .

إن هذا الوضع التربوي في مراحل التعليم الاولى قد انعكس على مراحل التعليم التي تليها وحتى على مجالات عمل المرأة في المجتمع العربي . فثمة فروع في الجامعات العربية لا مجال للفتاة فيها ، فإن دخلتها فتاة فإنها الحالة الشاذة التي تستدعي الاستغراب واحياناً الاستهجان . وهذا الوضع بدوره ينعكس على سوق العمل فتندر الكفايات عند النساء في مجالات معينة وبالتالي تصبح هذه المجالات حكراً على الرجال دونهن. غير أن ثمة بوادر تشير الى أن المستقبل سيكون مختلفاً تماماً عن حالنا اليوم من هذه الناحية . فتزايد الفتيات في الجامعات العربية ظاهرة ملفتة للنظر ولئن كان اقبالهن حتى اليوم قد كان على الفروع الأدبية عامة ، فإن اعداداً متزايدة منهن تقبل اليوم على الفروع العلمية والمهنية تمشياً مع تيارات تربوية دولية . إن ما كان نادراً في هذا المجال منذ ربع قرن اصبح امراً طبيعياً اليوم في أغلب المجتمعات العربية . وان التطور الكبير المنتظر في العقدين هو اقبال الفتيات على الفروع المهنية ما قبل الجامعية كالزراعة ، وعلم الكمبيوتر ، وصيانة الآلات الدقيقة ، والميكانيك . وما الى ذلك مما بدأ سوق العمل في البلاد العربية يتطلبه بصورة متزايدة يوماً بعد يوم . إن هذه الفروع وغيرها ستجذب الفتيات فضلاً عن الفتيان في مقبلات الايام .

فيما تقدم من هذا البحث انصب الاهتمام على الاعداد أو الارقام بينما يجب أن نتذكر دائماً أن نوعية التعليم ستبقى هي مقياس الفائدة التي سيجنيها المجتمع منه[٤] ، وأن جميع الدلائل تشير الى أن ازدياد اعداد المتعلمين والمتعلمات غالباً ما يكون على حساب نوعية التعليم ، لذلك وجب التيقظ دائماً لحفظ المعادلة بين عاملي الكم والكيف في العملية التربوية . وترتبط نوعية التعليم ارتباطاً وثيقاً بعملية التقويم ، أي بالامتحانات ومقاييس التعليم على اختلاف انواعها ، وقد تفشى الغش في هذا الجانب من التربية تفشياً جعل منه كارثة دولية[٥] . لذلك فإن كل توسع تعليمي لا يرافقه تقدم اخلاقي بين المعلمين والمتعلمين على حد سواء يبقى عملية سطحية وغير مجدية على المدى البعيد . والملاحظ أنه كلما زاد التنافس في المدارس والجامعات ، زادت محاولات الغش والاحتيال للفوز بالشهادات والدرجات العلمية ، وكثيراً ما يساعد النظام التربوي على ذلك والعاملين فيه اما مباشرة أو بشكل غير مباشر . ولا نستطيع التوسع هنا في هذا الموضوع وإنما نشير اليه اشارة عابرة لنلفت

---

(٤) Louis François, *The Right to Education, Proclamation to Achievement : 1948-1968* (([Paris] : UNESCO, 1968), pp. 24-62.

(٥) Frank Bowles, *Accès à l'enseignement superieur* (Paris: UNESCO, 1964), pp. 64-65.

الانتباه الى أن العملية التعليمية تفقد مقوماتها اذا لم تجعل تنمية الاخلاق والروادع الخلقية هدفها الاسمى . فعندما نتحدث عن نوعية التعليم لا نقصد انتاجيته المادية وارتباطه بحاجات المجتمع وحسب ، وإنما نشير ايضاً وبالدرجة الأولى الى اخلاقياته ايضاً .

خلاصة القول ، إن حل مشكلات المرأة العربية مرتبط بافساح فرص التعليم امامها في جميع المراحل والمستويات ، وتنمية وعيها للاستفادة من هذه الفرص كلما توفرت لها واستعدادها لاقتحام مختلف ميادين المعرفة النظرية والعملية والمهنية . فالمجتمع العربي تاريخياً يقدر العلم والعلماء ، هذا التقدير من تقاليده الراسخة التي يجب أن تدركها المرأة وتستغلها لما فيه مصلحتها فتتحول عن طريق العلم من قوة كامنة او مهدورة الى قوة فاعلة متأثرة ومؤثرة في المجتمع العربي .

ثانياً : دور المرأة العربية في التربية والتعليم

إذا كانت ظاهرة تأسيس المدارس والجامعات من أهم معالم التاريخ العربي في القرن التاسع عشر ، وافساح المجال للاناث لدخول هذه المدارس ، فقد يكون من أهم معالم التاريخ التربوي في القرن العشرين دخول المرأة العربية الجامعات والاعتماد عليها في التعليم في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية . فعندما دعا في القرن الماضي ، **الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي** الى تعليم البنات اعتبرت دعوته ثورية ، ولكن عندما بدأت الفتاة في القرن العشرين تقوم بدور المعلمة لم يعتبر ذلك غريباً ولا مستهجناً اذ لم يرتفع صوت يعارض عمل المرأة في التربية والتعليم ، بل اعتبرته اكثر المجتمعات العربية محافظة ، امراً طبيعياً ومقبولاً . ففي المملكة العربية السعودية مثلاً رأت ادارة تعليم البنات أن الفرع الجامعي الذي يمكن أن ترتاده المرأة داخل المملكة هو فرع اعداد المعلمات .

وقد أقبلت المرأة العربية على مهنة التعليم اقبالاً كبيراً أولاً لأن هذه المهنة تنسجم مع دورها التقليدي كمربية وهو التطور الطبيعي لهذا الدور ، وثانياً لأنه المجال الذي يكاد يكون الوحيد المفتوح امامها . صحيح أن بعض الفتيات اقتحمن ميدان الطب والتمريض والحقوق والآداب والعلوم فدرسن هذه العلوم ، إن في الجامعات العربية أو الاجنبية في البلاد العربية أو خارجها ، ولكن اعدادهن ظلت قليلة جداً حتى منتصف القرن العشرين . ويمكن بالتالي اعتبارهن الحالات الشاذة أو النادرة التي لا يمكن القياس عليها . وقد لا نجد هذه الحالات الا في لبنان ومصر ، والى درجة اقل في سائر البلاد العربية . أما في حقل التعليم فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت اعداد متزايدة من الاناث يعملن في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية ، فإذا جاء النصف الثاني من القرن العشرين ، اصبحت المعلمات تشكلن الاكثرية في الهيئة التعليمية في هذه المراحل . وان عدد المعلمات في تزايد مستمر ، ومن المتوقع أن يصبحن خلال العقدين المقبلين اكثرية في الهيئات التعليمية في المراحل المتوسطة والثانوية في

اكثر البلدان العربية . ويمكننا أن نتوقع ايضاً أن عددهن سيوازي عدد الرجال في الهيئات التعليمية في الجامعات خلال الفترة نفسها .

ويرى بعض المربين في هذه التطورات بعض الاخطار ، فيدّعون أن طغيان العنصر النسائي في الهيئة التعليمية سيجعل المجتمع المدرسي مجتمعاً غير طبيعي ، ويصور للتلميذ مجتمع الكبار من خلال النساء اللواتي يعلمنه لا من خلال الرجال والنساء على حد سواء. غير أنه يمكن اعتبار هذه التطورات اجمالاً تطورات ايجابية ومفيدة . فقد اثبتت المرأة العربية ـ كزميلتها الغربية ـ أنها اكثر اندفاعاً وثباتاً وتفهماً للمهمة التربوية والتعليمية من الرجل خصوصاً في مراحل التعليم الاولى . كما اثبتت المرأة أنها تستطيع أن تجمع بين مسؤوليات بيتها ومسؤولية العمل المدرسي ، فظاهرة التخلي عن العمل بعد الزواج عند المرأة في طريقها الى الزوال . وقد يقال ان سبب ذلك هو تزايد الشعور عند ركني العائلة الأب والام للتعاون في تحمل الاعباء المادية ، وهو سبب وجيه دون شك ، ولكن السبب الاهم هو أن المرأة المتعلمة والمعدة لمهنة معينة لا تستطيع غالباً أن تضحي بهذه المهنة وستشعر بفراغ إن لم تزاول عملاً مجدياً خارج بيتها بالاضافة الى عملها المنزلي . ويبدو أن المرأة تستطيع أن تتكيف مع مهنة التعليم اكثر من غيرها نظراً لما درجت عليه المؤسسات التربوية من تخصيص عطل طويلة في كل عام ، تستطيع المرأة أن تنصرف خلالها الى ممارسة واجباتها كربة بيت وزوجة .

وانطلاقاً من واقع التزايد المستمر في عدد المعلمات وعلى أساس أن مهنة التعليم ستكون مهنة انثوية في المستقبل ، فإن دور المرأة في ميدان التربية والتعليم سيكون في العقدين المقبلين دوراً يفوق في أهميته دور الرجل . ولكن استمرار تأثير المرأة في عملية التربية والتعليم ـ تأثيراً يفوق تأثير الرجل ـ لا يرتبط بعدد النساء العاملات في هذا الميدان وحسب ، فإن ميدان التربية يشهد تغيرات أساسية في محتويات البرامج وأساليب التعليم ووسائله . فبقدر ما تستطيع المرأة أن تكون رائدة في التجديد التربوي من حيث البرامج والأساليب والوسائل تستطيع أن تحافظ على زمام التربية والتعليم بيدها . كما أن تطور المدنية الحديثة قد أوجد للعاملين في الحقل التربوي مشكلات معقدة لا بد للمرأة ، وهي المرشحة لتكون المسؤولة الاولى عن تربية الناشئة من أن تتصدى لمعالجة هذه المشكلات وأن توجد لها الحلول الملائمة .

أما بالنسبة للانصهار القومي فالمبدأ الاساسي الذي يجب الانطلاق منه هو أن السعي الى هذا الانصهار هو احدى الغايات التي يجب أن يسعى الى تحقيقها الانسان العربي من الموقع الذي هو فيه . وانه من المتعذر أن نفاضل بين المواقع في هذا المجال . وبالتالي لا أرى للمرأة العربية من المنظور القومي العربي دوراً خاصاً أو مميّزاً عن دور الرجل ، والا لوجب علينا أن نتحدث عن دور الرجل في الانصهار القومي ايضاً . غير أننا نقر بضرورة درس **دور الام في غرس مفاهيم الوحدة العربية** في ولدها ، ودور المعلم والمعلمة في هذا المجال ، وطرق ترسيخ هذه المفاهيم . ذلك أن الايمان بالوحدة العربية لا يتأتى عند الطفل والمراهق ، بل أكاد اقول حتى عند غالبية الكبار ، عن طريق المنطق المجرد ، وإنما يتأتى بوسائل اخرى متعددة

ترتبط بالبيئة الاجتماعية والفكرية التي ينشأ فيها . إنه من الخطأ الجسيم الاعتقاد أن مجرد التحدث باللغة العربية والتعرف الى التاريخ العربي يكفيان لغرس الايمان بالوحدة العربية عند ناشئتنا خاصة ، وفي المجتمع عامة . إن البيئة الفكرية اكثر تأثيراً في غرس المفاهيم من العلم المجرد . فقد يتكلم الطفل اللغة العربية ويتأثر بالعادات العربية ، ثم يضعف ارتباطه بهذه اللغة والعادات أو يعزز وفقاً للبيئة التي ينشأ فيها . والبيت اكثر اهمية من المدرسة في تكوين البيئة او الجو الفكري الملائم للانصهار القومي من المدرسة، اذ قد تغلب على المدرسة الهموم التعليمية على حساب التكوين الخلقي والقومي . من هنا دور الولي ـ والام بوجه خاص ـ في عملية الانصهار القومي المنشود عن طريق غرس الروح القومية العربية أولاً ، ثم بالتعويض عن تقصير المدرسة في هذا الميدان .

نظرة مستقبلية

أشرت في مقدمة هذا البحث الى أن الميدان التربوي يشهد اليوم تغييرات جذرية وتطرح فيه مشكلات عويصة . فأي التقاليد العلمية نبقي ، وأيها نترك . وأي توازن دقيق يجب اعتماده بين العلم والاخلاق ، وبين المدرسة والحياة ، وبين أوقات الفراغ وأوقات العمل ، وبين مهمة المعلم أو المعلمة في نقل المعارف وتجديدها ، وبين التخصص الدقيق والثقافة العامة وبين ديمقراطية التعليم وتساوي الفرص فيه من جهة وبين الحفاظ على النوعية من جهة اخرى . إن على المرأة العربية أن تتصدى لهذه المشكلات وغيرها . ولا يستطيع المرء أن يلم بجميع التحديات التي تواجه المجتمع العربي في هذا الميدان وانما أرى ضرورة الاشارة الى بعضها بدءاً بوسائل الاعلام ـ الراديو والسينما والتلفزيون ـ ومنافستها للمدرسة كوسيلة تعليم وتربية .

١ ـ إن المدرسة ووسائل الاعلام يعملان بخطين متوازيين في ميدان التربية والتعليم وان ادخال الراديو والسينما والتلفزيون في المدرسة ، لم يؤت نتائج مرضية حتى اليوم حتى في البلاد المتقدمة(٦) . وقد يعزى هذا الفشل الى فقدان التعاون والتنسيق بين المعلم من جهة وهذه الوسائل التعليمية الجديدة من جهة اخرى . بل إن الوسائل السمعية والبصرية الحديثة يمكن أن تشكل خطراً بالغاً على الثقافة القومية بخاصة عندما ينتشر استعمال الاقمار الصناعية لبث البرامج التثقيفية . وهذا ما دعا اليونسكو الى وضع شرعة دولية للاعلام حفاظاً على الميزات الثقافية للدول في مواجهة الطغيان الثقافي للدول التي تمتلك وسائل اعلام متقدمة . ولقد اثبتت وسائل الاعلام الحديثة أنها اكثر جاذبية من الكتاب ، فأقبل عليها الطالب بشغف

---

(٦) انظر :

Pierre Schaffer, «Incidence des moyens d'information sur les contenus de l'éducation générale, compte tenu des évolutions.» in: UNESCO, Colloque International sur l'Evolution des Contenus de l'Education Générale au Cours des Deux Prochaines Decennies, Paris, 1980.

يجسده عليه المعلمون ، ونبهتهم الى ما يمكن أن تحققه هذه الوسائل من فوائد وما تحمله من أخطار على الثقافة القومية . لذلك كان على المعلمين أن يتقنوا استعمال وسائل الاعلام الحديثة قبل أن يستفحل امرها وتصبح ادوات طيعة في ايدي اعداء الثقافة العربية .

٢ ـ اعادة النظر في مفهوم الامية والثقافة ، فالقضية الكبرى التي ستواجه التربية في الوطن العربي هي في اعادة النظر في مفهوم الامية على أساس انها ليست جهل القراءة والكتابة وحسب ، بل أنها تشمل ايضاً الجهل في استعمال الآلة الحديثة. ومن هنا ضرورة تعديل برامج التعليم بما يتفق وهذه الغاية التربوية الرئيسية . والثقافة ليست بعد اليوم اكتساب المعرفة العامة ، وإنما هي معرفة استخدام بنوك المعلومات . إن الطرق التقليدية في استرجاع المعلومات بواسطة الرجوع الى الكتب ، وطرق تخزين المعلومات التقليدي لم تعد صالحة لعصر كثرت فيه هذه المعلومات حتى ضاقت بها خزائن الكتب ، كما وان لعامل السرعة في الحصول على المعلومات دوراً مقرراً في التقدم العلمي .

٣ ـ تجديد المعلومات ، حيث أن التربية المتكاملة المستديمة ، أو ما يسمى ايضاً بالتربية مدى الحياة ، لم تعد ترفاً فكرياً في المجتمع الحديث . فالمثقف الذي لا يجدد معارفه لا يلبث أن يفقد الصلة بمحيطه ويفقد بالتالي دوره في هذا المحيط .

هذه ثلاثة تحديات رئيسية أرى مستقبل التربية العربية رهناً بحسن مواجهتها، وان على المرأة العربية ـ وهي اليوم تتحمل قسطاً ذا شأن كبير من المهام التربوية ، ونتتظر أن تزداد مسؤوليتها في هذا الميدان ـ واجب معالجة هذه التحديات وايجاد الحلول الملائمة لها والا فإن خطر استمرار هدر الطاقة النسائية في الوطن العربي سيبقى الى أمد بعيد .

تعقيب ١

حامد عمار

لا شك أن د. نشابة ، مشكور على محاولته معالجة هذا الموضوع المعقد في حلقاته وتشعباته ، فعناصره تتألف من التربية في قواها وعواملها المتعددة وفي التعليم كنظام مؤسس وفي علاقة ذلك بمشكلات المرأة العربية ، ثم مساهمة هذه النظم من خلال ما تؤثر فيه من البشر ـ رجالاً ونساء ـ في عملية الانصهار القومي ، ومراحله وصوره من تعاون وتضامن وتكامل وتوحد كاطار حتمي لحرية الوطن وكرامة المواطن . ولا بد لي من الاشارة الى وقوعي في مأزمين في قبولي التعقيب على هذه الورقة : أولهما ، مأزم الساعات الاربع والعشرين منذ تسلمت الورقة ، والمأزم الثاني ، طموحي الذاتي باعتباري من المخضرمين في هذا الميدان لأن احاول فتح آفاق جديدة او القاء أضواء كاشفة .

ولكن ما حيلتي ، ومن ثم فسوف أصوغ تعقيبي في لغة البرقيات أعرض فيها بعض القضايا الرئيسية التي تفتح المجال للمناقشة الى جانب الورقة الرئيسية . وابدأ في القضايا التي أكدها الكاتب في بحثه :

١ ـ أكد الكاتب على أن دراسة التربية والتعليم ، إنما تمتد الى جبهات عريضة منها الى جانب التعليم المدرسي النظامي ، التعليم اللانظامي ، في الاسرة والنادي واجهزة الاعلام ونظم المعلومات ومجالات تعليم الكبار . وهذه قضية أساسية في فهم القوى التربوية المؤثرة والمشكلة للصغار والشباب والكبار من الجنسين .

يبقى السؤال هنا الى أي مدى يتعرض كل من الجنسين لمؤثرات هذه القوى والمؤسسات والوسائل التعليمية وما مضمون كل منها ، وهل من خصوصية مستهدفة أو سائدة في هذا المضمون لكل من الذكور والاناث ؟ وما هي احتمالات التغير المستقبلي في هذه القوى والمؤسسات ؟ ثم يبقى بعد ذلك سؤال أكبر ،وهو ما علاقات النظام التعليمي، النظامي على الاقل، باعتباره أحد الانساق الفرعية في مجموعة الانساق المجتمعية الاخرى ، ومن بينها الانساق

السياسية والاقتصادية وانساق العلاقات الاجتماعية . هل هو مجرد نسق متوازن مع الانساق الاخرى ، أم متخلف عنها ، أم محرك قائد لها ؟ وهذه العلاقات ـ كما تظهر من دراسة التاريخ التربوي ـ وتتفاوت حسب مطاليب السلطة التي توجه المجتمع ، كما تتفاوت من حقبة الى حقبة ؟ اين موقع نظامنا التعليمي من حركة الانساق المجتمعية الاخرى في المرحلة الحالية ؟ وليس من أحكام القيم المتسرعة أن يقال انه في المرحلة الحالية للوطن العربي ، لا يعدو مجرد كونه تابعاً لها أو في أحسن الحالات متوازناً معها. وبالتأكيد فإنه لا يمثل نسقاً طليعياً قائداً لاهداف التنمية العربية وتطلعاتها الوحدوية .

٢ ـ كذلك يشير الكاتب الى النمو في تعليم البنات بصورة عامة في الاقطار العربية . وذلك اتجاه ملحوظ لا يمكن انكاره . لكنا اذا أخذنا عامل الزمن وبعد المستقبلية ، فإننا نجده سيظل جهداً قاصراً حتى نهاية هذا القرن .

٣ ـ حين ننظر الى مؤشرات التعليم الكمية نجد أن نسبة **الامية** بين النساء (١٥ سنة فما فوق) تقدر حالياً بأكثر من ٧٠بالمائة، وتبلغ النسبة بين الذكور ٤٥ بالمائة . والتناقص السنوي بين الاميات الكبار لا يزيد عن $\frac{١}{٢}$ بالمائة سنوياً ، بينما يبلغ ١ بالمائة بين الذكور . ومع ذلك فالاعداد المطلقة للاميين والاميات تزداد . لذا فإننا بحاجة الى بعد زمني قد يصل الى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين للتخلص من أمية النساء والرجال .

٤ ـ أما فيما يتعلق **بالنمو الكمي في مراحل التعليم** المدرسي الحالية ، فإن البيانات التالية تبين هذا النمو في امتداده المستقبلي ، حتى نهاية القرن الحالي ، وهي محسوبة على أساس معدلات النمو خلال السبعينات :

السنة / المرحلة التعليمية	١٩٧٠ (٪)			١٩٨٠ (٪)			١٩٩٠ (٪)			٢٠٠٠ (٪)		
	ذكور	أناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
المرحلة الاولى (٦ ـ ١١ سنة)	٧٣,٤	٤٣,٧	٥٧,٩	٨٨,٦	٦٣,٦	٧٨,٤	٩٢,٤	٧٩,٨	٨٨,٣	٩٤,٤	٩٠,١	٩٠,٢
المرحلة الثانية (١٢ ـ ١٧ سنة)	٢٨,٢	١٢,٦	٢٠,٦	٤٥	٢٥,٦	٣٥,٩	٥٣,٥	٣٤,٨	٤٥,٧	٥٦,٨	٤١,٣	٥٠,٣
المرحلة الثالثة (١٨ ـ ٢٣ سنة)	٤,٩	١,٦	٣,٣	٩,٠	٤,٥	٦,٩	١٤,٢	٨,٥	١١,٩	٢٢,٢	١٣,٢	١٩,١

المصدر : احتسب من : منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) ، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلدان العربية ، «تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية ،» بيروت ، ١٩٧٩ (غير منشورة) .

هذه الارقام بالغة الدلالة، ويبقى السؤال كيف يمكن تسريع هذه المعدلات ، وتطوير نوعية التعليم في الوقت نفسه ؟ وتزداد المشكلة التعليمية في امتدادها المستقبلي ، اذا ما أدركنا أن ما ينفق على التعليم في الوطن العربي حالياً يبلغ حوالى ٥,٩ بالمائة من إجمالي الناتج القومي .

وهو حمل لم تبلغه اي من اقطار العالم الثالث ، بل ولم تتجاوزه الا بقليل كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي حيث وصل الى ٦,٣ بالمائة ، ٦,٦ بالمائة على التوالي .

٥ ـ يشير الباحث بحق الى ما هو ملحوظ بوضوح من تدني المستوى التعليمي ، وهو أمر لا يحتاج منا الى مؤشرات احصائية سواء نظرنا اليه من الناحية الاكاديمية المألوفة ، او من الناتج النهائي في تكوين قدرات خريجي المدارس والمعاهد والجامعات في مسيرة التنمية العربية الذاتية .

وسوف لا ألجأ الى نوعية التعليم الاكاديمية والاخلاقية التي تعرض لها الكاتب ، وإنما سأشير الى التكوين الشخصي للخريجين وتأثيرهم وانتاجهم في قضايا التنمية الاقتصادية ، والتطوير الاجتماعي والانتاج الثقافي . وسوف أعرض ذلك في مجموعة من العلائق المأزمية في دور الخريجين :

ـ الى اي مدى ينمي التعليم القدرات والمهارات الانتاجية والى أي مدى ينمي الشهية للتطلعات والنزعات الاستهلاكية لدى كل من الجنسين .
ـ تقدير وأهمية العمل التعاوني المشترك، والعمل الفردي الذاتي .
ـ نزعات التجديد والتجريب والابداع في مقابل نزعات التقليد والامتثال والاتباع .
ـ محاولة التعاطف مع الواقع وتطويره وايجاد الحلول الذاتية المناسبة في مقابل تجاهل الواقع ، والتطلع الى انماط خارجية واصطناع حلولها الجاهزة .
ـ تكوين الولاءات والانتماءات القومية والوطنية ، ومعاناة مسؤولياتها في مقابل الاغتراب والبحث عن الخلاص من خلال النقمة او التعالي أو الفكاك بالهجرة الى وطن آخر .
ـ الرغبة في الانجاز الممكن في مقابل الطموح المثالي .
ـ التوجه العلمي فكراً وعملاً في مقابل الفكر الهلامي والعمل الانتهازي .
ـ ترسيخ أهمية المشاركة الشعبية على مختلف مستوياتها في مقابل التسلط التكنوقراطي التخصصي .
ـ خلق مصادر الثروة المجتمعية في مقابل تراكم الثورة المالية .
ـ المعاناة وبذل الجهد المتواصل وصولاً الى الهدف مقابل الوصول اليه من أقصر الطرق الوهمية وغير المشروعة والمغامرة أحياناً .

ولعلي لا أكون مبالغاً إن قلت ان التعليم بصورته ونوعيته الحالية ينمي القدرات والاتجاهات الاولى بمعادلة حسابية بينما ينمي القدرات والاتجاهات المقابلة بمعادلة هندسية . وهذا يقتضي منا تحليلاً واعياً لا لمجرد البرامج المقررة أو المناهج المرسومة أو الكتب المدرسية ، وإنما يقتضينا أن ندرس أيضاً البرامج والمناهج والكتب غير المقررة ، وكذلك أن تدرس المناهج المستترة وجوباً أو جوازاً ، وبعبارة اخرى المناخ التربوي العام بمختلف مقوماته ومدخلاته .

أما اشكاليات التعليم في الانصهار القومي فإنني اود أن أشير الى بعض الاشكاليات التي لها صلة بالمتعلمين من خريجي المدارس والجامعات ونظم التكوين في تلك المؤسسات ، وذلك في اطار التعاون العربي في صورته الراهنة :

١ ـ اشكالية التعاون العربي من خلال المساعدات المالية التي تقدم بعض البلدان العربية الى بلدان عربية اخرى في مجال نمو مؤسساتها التعليمية ، وما يرتبط بذلك من بعض الشروط في توجيه التعليم ومنطلقاته .

٢ ـ تنقل الخبرات العلمية والفنية في البلدان العربية ، وما يحدثه من آثار ايجابية في البلدان المستوردة ، وما يحدثه من آثار سلبية في كثير من الاحيان بالنسبة لقضايا الانصهار القومي ، وللتنمية العربية في مجمل الوطن العربي .

٣ ـ تطوير المناهج تحت شعار البيئة المحلية ، وانحسار الموضوعات القومية .

٤ ـ تناثر مؤسسات التعليم العالي والجامعات والبحث العلمي على أساس قطري لعوامل مختلفة ، مما يضعف الأثر الحقيقي لهذه المؤسسات في تأثيراتها على النطاقين الوطني والقومي .

٥ ـ تنوع منطلقات الدراسة في المدارس الخاصة والمدارس الاجنبية من طائفية ، وربحية وتبعية ثقافية الى غير ذلك . هذه هي معض الخواطر السريعة التي اوحت بها الي الورقة الرصينة التي قدمها د. نشابة .

تعقيب ٢

حكمت ابوزيد

يتطلب موضوع الندوة متابعة المرأة العربية في تطورها التاريخي عبر الزمن[1] ، كما تطلب التعرض لحاضرها ، ثم ما الذي ينتظرها في المستقبل ، ولا سيما فيما يتصل بدورها في الوحدة العربية ، والانصهار القومي ، وتحديد مهام التربية والتعليم في تحقيق هذا الهدف .

هذا ولقد انصبت دراسة د. هشام نشابة على المشكلات والصعاب التي تعترض تربية وتعليم المرأة العربية ، فعرض في دراسته المركزة عدة قضايا في هذا الشأن ، منها ما يتعلق بكمّ التعليم والتربية وبكيفيتها ، ومنها ما يتعلق بخطورة ظاهرة الأمية ، ونتيجة تراكمها على تخلف المرأة العربية ، ومنها ما يتعلق بمشاكل التعليم المختلط ، وما يتصل بذلك من ثنائية او ازدواجية تعليم الفتى والفتاة ، وهي ظاهرة ما زالت تتضح بجلاء في بعض مناطق وطننا العربي واثر ذلك كله على عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين تعليم الفتى والفتاة، وقد رأى الباحث ضرورة :

- ان تفسح جميع المجالات التربوية والتعليمية امام المرأة العربية .
- وان تفتح أمامها جميع مراحل التعليم ، حتى نهاية مرحلة التعليم الجامعي .
- وأن تنفرد المرأة بالتدريس في المرحلة الاولى من تعليم النشء .
- وأن توكل عملية التنشئة الاجتماعية برمتها للمرأة في مرحلتي الطفولة المبكرة والمتأخرة .
- وأن يكون التركيز في توجيه الغالبية من النساء على مهنة التربية والتعليم استجابة لرغباتهن .

ولما كان الباحث يرى عدم اختصاص عملية الانصهار القومي بالمرأة وحدها . . بل إنها تشمل المرأة والرجل معاً ، كما تشمل البيئتين العامة والخاصة معاً ، فلقد رأيت أن أتعرض لهذه

(١) انظر : الفصل الأول من هذا الكتاب .

النقطة بالذات ، بشيء من التفصيل حتى نتبين معالم طريق المرأة العربية في هذا الشأن بالذات ، وسوف التزم بالمنهج المقارن لكي تتضح أمامنا طريق المجتمعات الاخرى نحو تحقيق هدف الانصهار القومي .

النقطة الأولى : وهي تتعلق بضرورة تحديد الفترة الزمنية المتوقع مرورها لكي تصبح المرأة العربية متأهبة للقيام بدورها في عملية الانصهار القومي ومتبصرة بجميع أبعادها . لقد اخترت فترة نهاية القرن العشرين وبدء القرن الواحد والعشرين ، متجاوزة تحديد زمن بعينه ، أي عدم الالتزام **بالمعنى السسيولوجي للزمن** ، ذلك الذي يحدد عادة بعمر جيل بأكمله او بفترة خمسة وعشرين عاماً . ولقد قصدت بهذا تبني فكرة الزمن المعنوي وهو ما افترضه كانتر Canter على اعتبار أنه سوف يمكننا من قياس مدى النجاح او الفشل في تحقيق ما رسمه المجتمع من أهداف ، بمعنى الالتزام بخطة محددة أي أن استخدامنا لفكرة **الزمن المعنوي** سوف تمكننا من ادراك مدى البعد او القرب من تحقيق هذه الخطة .

النقطة الثانية : تتعلق بضرورة تحديد الصورة المتوقعة للمرأة العربية بعد نهاية هذه المرحلة . فنحن نريدها متميزة بمرونة في الشخصية حتى تستطيع التكيف بالظروف المحيطة بها وبالمواقف المتجددة من حولها ، وأن تكون على استعداد لكي تتطور مع الزمن ، وأن تؤمن بالمنهج العلمي في التفكير ،وأن تكون نهمة في معرفة الحقائق ، وأن تكون مؤمنة بأهمية التحديث حتى تتمكن من الاستجابة الكاملة لمجتمع مفتوح متغير ، وأن تؤمن بحتمية وحدة الوطن العربي ، اذ لا يستطيع الانسان العربي في القرن الواحد والعشرين أن يعيش في وطن مقطع الاوصال ، وأن يشعر فيه بالاغتراب ، وأن تظل المرأة تشعر فيه بهامشيتها ، وينشأ الطفل العربي تائهاً ضائعاً بين ايديولوجيات وفلسفات متضاربة ومتصارعة . كما لا بد للمرأة من أن تثق في قدراتها ، وفي امكاناتها على اقتحام الصعاب ، وأن تتحدى ما أقيم في طريقها من عقبات ، وأن تتميز بروح المبادأة والمبادرة ، بمعنى الا تبقى قابعة في مكانها تنتظر نزول الغيث ، بل أن تكون فاعلة متفاعلة ، مؤثرة في الاحداث ومستجيبة لها .

النقطة الثالثة : تتعلق بتحديد واضح لمهمة المرأة ، **في عملية الانجاب والتنشئة الاجتماعية** ، واذ نؤكد على اهمية اعتماد الامة العربية في المرحلة المقبلة على جيل صحيح الجسم معافى الذهن متوقد الذكاء متوازن الانفعالات ،فنحن نؤمن بأن من مهمات المرأة الرئيسية هي عملية **الاستمرار البيولوجي** حتى لا يفتقر الوطن العربي من سكانه حين يجد الجد ويحتاج الوطن للضحايا للذود عن حرماته ، وصد الطامعين فيه ، وللسواعد لتشييده وبنائه . وكذلك من مهماتها عملية **الاستمرار الاجتماعي** Social Continuity ، ويعني ذلك قيام المرأة على تنشئة جيل عربي طموح واثق من قدراته على فعل المستحيل .

ونحن لا نعني هنا **اقصاء الرجل من المساهمة** بنصيب في هاتين المهمتين السابقتين ، فالافتراض الذي انطلق منه هو **التكامل** Integration بين الجنسين في جميع الأدوار والمواقف وانما نعني تقديم المرأة على الرجل في التصدي لهما وتأكيد ضرورة تمسك المرأة بهما باعتبارهما

ركيزتين ، من ركائز عملية الانصهار القومي . كذلك لا نعني على الاطلاق أن نقصر مهمة المرأة على المهمتين المذكورتين ، ذلك لأن الباب مفتوح أمامها لكي تختار المهمات الاخرى التي تريد الاضطلاع بها ، شأنها في ذلك شأن الرجل تماماً .

النقطة الرابعة : تتعلق بمهمة نقل التراث الاجتماعي Social Heritage وبتنقيته والاضافة عليه . وذلك لأن من أهم المحاور التي ترتكز اليها عملية التنشئة او التطبيع الاجتماعي هو التراث الاجتماعي ، ومن ثم تحتم أن يمر بعملية تنقية من الشوائب التي علقت به ، كتلك التي سببت تخلف المرأة العربية ، فقللت من فرص احساس المرأة بالعدالة ، وتغييبها عن القيام بدورها في بناء مجتمعها . وكذلك لا بد من الاحتفاظ بالعناصر التراثية التي تساعدنا في عملية الانصهار القومي ، كاللغة والتقاليد والعادات التي أثرت في بعض سمات الشخصية العربية كالنخوة والشجاعة ، والتضحية والايثار. وكذلك لا بد من اضافة ما ينقص هذا التراث من عناصر تمكنه من مواكبة عصر الفضاء .

ولكي نوضح هذه النقطة لا بد من أن أقرر عدم اتفاقي مع المفكرين المحدثين ، الذين يرون التخلي عن التراث الاجتماعي برمته لأنهم يسندون اليه كل ما اصاب الأمة العربية من تخلف وعجز عن تجديد حياتها . كذلك فإنني لا أتفق مع السلفيين من المفكرين العرب الذين يصابون بالهواجس والمخاوف والقلق حين يواجهون بضرورة تغيير أجزاء من التراث حتى يمكنه أن يتلاءم وروح العصر ومتطلبات التقدم . ولأن التراث الاجتماعي عامل حاسم في الانصهار القومي ، ولأن المرأة كانت وستظل الوعاء الذي يحفظ معالم التراث في ذاكرتها ، ولأنها الناقلة له لأبنائها ولبناتها عن طريق التنشئة الاجتماعية ، ولأن المرأة تستطيع أن تحجب ما فيه من عوامل تفرقة وتخلف ، كالتمسك باسطورة تفوق الذكر على الانثى ، وبدور الغيبيات في تشكيل حياة الافراد ، ولأن المرأة هي التي تبذر البذرة الاولى في الشخصية القومية National Personality ، فمن هنا تبرز اهمية دورها لا في عملية نقل التراث وتنقيته فحسب ولكن في عملية الانصهار القومي ايضاً .

النقطة الخامسة : وتتعلق بدور المرأة وعامل استمرارية النسق القيمي الجديد ففي بلاد مثل بلادنا العربية ، لها تاريخها الطويل الممتد عبر مئات السنوات ، فإن عامل الاستمرارية Continuity ينظر اليه من المشرفين على توجيه النظام التربوي كتحصيل حاصل، كما لا يقف عنده المخططون للنظم التعليمية طويلاً ، كما قد لا يشكل تحدياً للقائمين على التنشئة الاجتماعية مع أن من الواجب علينا نحن العرب الذين نعتز بما أنجزنا في تاريخنا الطويل أن نبرز اهميته في المرحلة المقبلة من مستقبلنا .

وفي **المجتمع الثوري** ، فإن التحدي الذي يجابه نظام التربية والتعليم هو كيفية التوصل الى نسق قيمي جديد New Value System ، ثم كيف ننجح في نقله الى الاجيال المتعاقبة حتى نضمن استمرار التجربة الرائدة بعد رحيل الجيل المبدع لها ، ذلك الذي أرسى قواعد حضارة جديدة وتوصل الى نسق جديد من العلاقات الاجتماعية ، بحيث يبدو البناء الاجتماعي

متماسكاً ، وبحيث يقوِّم الفرد بعمله الذي يقدمه لوطنه . وبهذا نضمن تجديد التراث ، واستمراره مجدداً كجزء من النسق التربوي Educational System ، ذلك الذي يتولى عملية بناء الشخصية منذ نعومة اظفار الانسان حتى يبلغ مرحلة الشباب والرجولة .

النقطة السادسة : **وتتعلق بمقتضيات مراحل التنشئة الاجتماعية لكي تبدأ عملية الانصهار القومي** ، وعلينا والحال هذه أن نقسم عملية التنشئة الاجتماعية الى مراحل عمرية ، وأن تخصص لكل مرحلة منها برامج تربوية وتعليمية - بما فيها مرحلة الطفولة المبكرة - حتى تبدأ عملية مرور الناشئة في بوتقة تصهر فيها الشخصية القومية ، وتركز فيها على أهداف التضامن والتماسك الاجتماعي Social Solidarity ، بحيث نضمن للفرد منذ طفولته أن يقول بحرية ما يراه وأن يفعل ما يريد برغبة وانطلاق ، وذلك من خلال التعليم الجمعي Collective Education ، الذي يضم الطفل والطفلة والفتى والفتاة حتى نهاية المراحل التعليمية . وعلينا أن نعمل على موازنة البرامج التعليمية حتى نضمن عدم طغيان النواحي المادية فيها على الناحية اللامادية ، والعكس صحيح . وحتى يأخذ النشء بأسباب الاختراع والتقدم التكنولوجي ويتمكنوا من الالمام والمعرفة بأصول ثقافتهم العربية المتفتحة على الثقافات الأخرى - وبهذا نتفادى أن يأخذ الانسان العربي بقشور المدنية الحديثة فقط ، دون أن يتمثل نسقها القيمي ويتشرب حضارتها . لأن استعماله للساعة على سبيل المثال ، لا يعني التزامه بالمواعيد ، ولأن استخدامه للطيارة لا يعني حرصه على عنصر الزمن . ولأن استخدامه للتليفزيون لا يعني تقديره لأهمية عناصر الضوء والصوت في حياته وهكذا . ويستوي هنا الفتى والفتاة ، فكلاهما يطل من نافذة المدنية لصنع المستقبل ، وحين يشعر الاثنان بتماسكهما وتضامنهما ، عندئذ يتمكنان من التطلع الى عالم افضل موحد غير مجزأ ، قائم على رجلين اثنتين ، كما يرى بعينين اثنتين .

النقطة السابعة : لا تنافر بين المرأة والرجل وبين الفرد والجماعة في عملية الانصهار القومي . ونحن نحاول وضع أسس النظام التعليمي والتربوي الجديد الذي يؤدي الى عملية الانصهار القومي ، علينا أن نضمن عدم حدوث تنافر بين المرأة والرجل ، وبين الفرد الانسان وبين الوطن وبين شخصية الفرد وبين البنى الاجتماعية .

نحن اذاً ، في حاجة الى نظام يعمل على حل المعادلة الصعبة التي تساوي بين الفتى والفتاة عن طريق احترام كل منهما لقدرات الآخر ، وعن طريق اظهار أهمية التنويع لحدوث التكامل بينهما . وأن الصراع والتنافس لا يحدثان بينهما لكونهما جنسين مختلفين من حيث وظيفتهما البيولوجية ، بقدر ما يرجع الى ضرورة اعطاء فرصة لكل منهما للتفوق على ذاته من أجل المصلحة القومية ، ومن ثم يمكن لكليهما أن يكن احتراماً وتقديراً للآخر ، وان يدركا مدلول مفهوم المساواة الحقيقي بين الجنسين ذلك الذي يعني **التكامل القائم** على التنويع في القدرات والمواهب . ومن ثم ضرورة أن يضاف هذا المدلول الجديد للنسق القيمي المتوارث ، حتى نضمن استمراره بتعاقب الاجيال ، وحتى تتمكن الأنا العليا أو الضمير الأعلى لدى الجنسين من تمثله . وفي النهاية يتمكن الانسان العربي من التغلب على الاحساس بالقهر والظلم في وطنه ، وتصحح الادبيات والمؤلفات التي وصفت سيكولوجية الانسان العربي بانفصام الشخصية . . . الخ .

النقطة الثامنة : حول النظريات المفسرة لمشكلات المرأة العربية في أطر حضارية تدعي التفوق لجنس الذكر ، فإذا كان هدفنا هو انصهار المواطن والمواطنة في بوتقة القومية العربية ، فلا بد من أن يتصدى النظام التربوي الجديد لمعالجة النسق القيمي الذي يؤكد التفوق البيولوجي لأحد الجنسين. الأمر الذي نعتبره **ثورة ثقافية** ، بالمعنى الذي نتحدى به التقاليد الموروثة ، تلك التي أهملت تأكيد حقيقة أن الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات من « زوجين اثنين » وأنه خلق الانثى من نفس الذكر ليركن كل منهما للآخر ، ولكي يتمكنا من صنع عالم متكامل غير منقسم على نفسه . بيد أن المنهجية العلمية ، تقتضينا أن نؤكد أن المرأة العربية لم تنفرد بالنمط الحضاري القائم على سيطرة المجتمع الذكوري ، وبهيمنته على مقدرات المجتمع وباقصائه الانثى عن الحياة العامة فهناك مجتمعات اخرى كثيرة ثبت أنها اعتنقت نظرية تفسر بها العلاقة بين الانثى والذكر وكانت أحادية العوامل الأمر الذي عمل على تشويه الحقائق ، وأدى الى العجز عن التوصل للتفسير السليم الذي يقوم على تعدد العوامل في الظاهرة الاجتماعية . وفيما يلي أمثلة لهذه النظريات والنتائج المترتبة على كل منها :

أ ـ **النظرية البيولوجية**: هناك مجتمعات كثيرة ارتكزت في تحديد العلاقة بين الذكر والانثى على العوامل البيولوجية ورأت أن الجينات الذكورية او الانثوية هي التي تقرر مصير الفرد ، فكل منها تتسم بسمات معينة والاولى تتسم بالتفوق على الثانية . والدليل على ما نقوله بحوث العالمة الانتروبولوجية مارجريت ميد M.Mead والتي استطاعت أن تزودنا بدراسات تؤكد مرونة شخصية الانسان كما تبدو في تكيفها للظروف الطبيعية المختلفة والتي تزخر بأنماط حضارية متعددة بما يؤكد قدرات المرأة غير المحدودة . ولكن على الرغم من هذه الأدلة ، فلقد تأثرت مارجريت ميد بالنظرية الفرويدية التي جعلتها ترى في الغريزة الجنسية أقوى دافع في الحياة ، ومن ثم فإنها توصلت الى ضرورة الاعتراف بالحدود والصعوبات التي تفرضها « بيولوجية المرأة » والتي من شأنها أن تعوق مسيرة تقدمها الانساني . على أنه من الواجب علينا ، أن نشير الى أن مارجريت ميد ، لم تغفل على الاطلاق الاشارة الى الصعاب التي يخلقها الاطار الحضاري ، ذلك الذي يعمل على عدم تخطي الحدود التي قررها المجتمع الذكوري لتحرك الانثى .

ننتقل الى تراثنا الاجتماعي الذي تناقلته الاجيال ضمن التراث الثقافي ، والذي يؤكد في كثير من جوانبه تفوق الذكر ، والذي أثر عكسياً على الكثير من المؤلفات والادبيات فأخذت تنادي بأن الانوثة هي الاقوى . وصحة القول ، أن الرجل والمرأة كليهما فاعلان وإن كان ذلك بصورة مختلفة ، كما أنهما ليسا متطابقين او متشابهين تماماً لأن الفعل الكامل لا يمكن أن يحدث ما لم يتحدا معا الأمر الذي يشير الى صحة المقولة : « كنتما اثنين فأصبحتما واحداً » . وهو لا يعني على الاطلاق التوحد في ظاهرة بعينها ، ولكن في جميع ظواهر الحياة .

ب ـ **النظرة المرتكزة الى التفسيرات الدينية المختلفة** : فبسبب أن المفسرين للديانات المختلفة كانوا ذكوراً، فلقد عانت المرأة هذه الآراء والاتجاهات التي تراكمت في ذاكرة الاجيال المتعاقبة . وحتى الديانة الهندوسية التي قامت في بعض تعاليمها على تقديس المرأة ، اتجهت نحو تفضيل البقرة عليها كما جاءنا على لسان غاندي زعيم الهنود الروحي والسياسي حين يقول : « إن

البقرة هي أفضل من أمي ، فهي تمنحني اللبن دون أن تنتظر مني شيئاً ، واذا مرضت أمي فأنا ملزم باحضار طبيب كي يعالجها ، في حين اذا ما مرضت البقرة فلست ملزماً بمعالجتها . . . » . بل لقد اعتبرت المرأة دنسة في نظر بعض الديانات السماوية . كالديانة اليهودية مثلاً ، كما اعتبرت مصدر الخطيئة الاولى في نظر البعض الآخر كالمسيحية مثلاً . ألم تكن مصدر الغواية لآدم فارتكب من أجلها ما يغضب الله ؟ ولكوننا ورثنا الكثير من نسقنا القيمي من خلال هذه التفسيرات لظواهر غيبية تتصل بحقائق لا ندري كنهها ، ويعجز العلم حتى الآن عن ادراك جوانبها ، فإن صورة المرأة ألصقت بها أسلحة الغواية والتضليل فغررت بآدم في كل زمان ومكان كثيراً ما جعلته ينحرف عن الطريق المستقيم ، وليكن هذا الرجل في صورة آدم وهي في صورة حواء وليكن هو في صورة شمشون الجبار وهي في صورة دليلة . . . الى غير ذلك من القصص التي تزخر بها كتب التلمود والعهد الجديد .

وإذا كنا على مشارف القرن الواحد والعشرين نعيش عصر العلم ، ذلك الذي يعني تقدم الانسان الى الامام، وتحكيم المنطق في تفسير الظواهر الكونية ، بشكل تترابط الحقائق بعضها مع بعض في صورة سلسلة متعاقبة من الأسباب والنتائج ، فهلا تورعنا عن اقحام انفسنا في ظواهر غيبية لا ندرك شيئاً من حقائقها ونحن « أعلم بشؤون دنيانا » وهلا اعتنقنا الدين في بساطته الاولى التي تلخصه الآية الكريمة : ﴿ وخلقنا من كل زوجين اثنين ﴾ الامر الذي يؤكد أن الفروق بين الجنسين هي الأساس الذي بنيت عليه فكرة الخلق ، وبناء الحضارات الانسانية على أساس من التباين والتنوع بين الاشياء والأجناس ؟ ومن ثم يصبح الدين تقدمياً اذ يعطي لكل شخصية فرصتها في النمو في أصالة وعمق ، كما يتيح أمامها فرصة التجديد ، وبهذا تتاح أمام عملية الانصهار القومي فرص النجاح حين يتحد الرجل والمرأة في كل ما يقومان به من أعمال ؟ وبهذا يمكن أن نحرر الدين من مركبات أيديولوجية ، استخدمت لتقييد حراك المرأة الاجتماعي والمهني والسياسي ؟

ج ـ **النظرية الوظيفية وأثرها على مشكلات المرأة** : يلاحظ أن النظام التعليمي والتربوي السائد في الوطن العربي تحكمت فيه ايديولوجية ارتكزت على ما يعرف باسم النظرية الوظيفية Functional Theory ، تلك التي ترى في بقاء النظم في حالة مستقرة ، ولا تسمح بقيام ثورة تغير فجأة الأسس التي قامت عليها هذه النظم حتى لا تحدث اضطرابات وفوضى تعطل مسيرة المجتمع وتقدمه .

إن النظرية الوظيفية التي حكمت العلاقات في الدول الرأسمالية ، والتي ترتبت عليها فكرة التوازن بين الدول ، طبقت على العلاقة بين الجنسين ، فالرجل له حياته ونشاطاته خارج المنزل ، والمرأة لها حياتها ونشاطاتها داخل المنزل ، كذلك أدت الى الكثير من الجمود في الحياة العامة ، وأصبحت وسيلة لدعم الماضي على حساب الحاضر ، ودعم الحاضر على حساب المستقبل ، وعدم الاطمئنان الى أي تغيير . ولسان حالهم يقول : « إن كل جديد بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » . واذا كنا قد تأثرنا في المجتمع العربي بالنظرية الوظيفية ، فإن النظام الرأسمالي عززها بالواقعية ، كما ترك للتطور طريقه في حركة مستمرة ، وهكذا دفع

الفرد هناك الى اكتشاف العوالم المجهولة حتى يظل التفوق المادي وسيلة للتحكم في الشعوب. وفي الوقت الذي ، لم تتطور العلاقة هناك بين المرأة والرجل تطوراً يسمح لها بالصعود الى الفضاء كما حدث مع فالتتينا تريشكوفا في الاتحاد السوفياتي، ظلت المرأة في المجتمع الامريكي تنسب الى الزوج فهي حين تحتل مكانة مرموقة فلكونها السيدة الأولى في البيت الأبيض أو لكونها زوجة للسيناتور أو ابنة المليونير ، وليس لكونها شخصية كافحت في سبيل التفوق والوصول الى القمة .

أما أثر هذه النظرية في سعادة المرأة الأمريكية ، فيلخصها بارسونز Parsons مقنن النظرية الوظيفية حين يقول : « إن المرأة الأمريكية حين وجدت نفسها تعيش في خضم المجتمع الاستهلاكي المتفوق في الميكنة والتقنية ، شعرت بالتحرر من أعباء الاشغال المنزلية التي كانت تتحملها جدتها من قبل . وإن كان ذلك ادى الى شعورها بالفراغ القاتل ، ومن ثم الجري وراء الاشياء التافهة ، ومن ثم بدأت تعاني القلق والتوتر والارق وعدم الشعور بالاطمئنان النفسي ، ومن ثم أصبحت تتردد على عيادات « التحليل النفساني » تلك التي صادفت بضاعتها رواجاً كبيراً ، وهكذا انتمت المرأة الامريكية ولا سيما تلك التي تنتمي للطبقة العليا الى الطبقة التي وصفها فيلين في نظريته بطبقة الفراغ «Leisure Class» . ونحن في مجتمعنا العربي يبدو ألّا مفر أمامنا من الحفاظ على الروابط الاسرية ، التي تعتبر من متطلبات الانصهار القومي ، بشرط ادخال التغييرات المهمة عليها حتى يستطيع كل فرد أن يتفاعل بحرية والآخر ، وحتى ينال كل منها حقوقه ويتحمل مسؤولياته .

د ـ **النظرية الاشتراكية** : وتعتبر من النظريات أحادية العوامل ، تلك التي تجعل من الانتاج ووسائله أساساً لتقنين العلاقات الاقتصادية ، ومحدداً لمركز المرأة ، وسوف لن أتعرض هنا بتفصيل بسبب تعرضي لها من قبل(٢) . تلك هي بعض الأمثلة للنظريات أحادية العوامل ، والتي اتضح لنا من عرضها ، كيف أدت الى مشكلات كثيرة تعانيها المرأة ، والتي تحول ولا شك دون تحقيق الانصهار القومي على الوجه الأمثل .

النقطة التاسعة : **بعض نماذج للمجتمعات المنصهرة قومياً** ، ومن الضروري أن نستعين بمنهج الانماط والنماذج لكي نوضح كيف أمكن لعملية التنشئة الاجتماعية ، والنظم التربوية والتعليمية أن تؤثر في عملية الانصهار القومي . وكيف تمكنت المجتمعات في الماضي والحاضر أن تنتصر على عوامل التفرقة بين أفرادها على الرغم من عدم توافر الروابط الثقافية أو العرقية او الاجتماعية بينها .

ولقد اخترنا اربعة نماذج لهذه المجتمعات ، اثنان منها ينتميان للتاريخ القديم ، وواحد منها ينتمي للتاريخ الحديث ، وآخر ينتمي للمجتمع المعاصر .

أ ـ نموذج المجتمع الاسبرطي، ويمثل هذا المجتمع كما وصفته كتب تاريخ التربية مجتمعاً مثالياً ، أمكنه تحقيق ايديولوجية رفعت شعار « اسبرطة فوق الجميع » ، واتخذت من نظام

---

(٢) انظر : الفصل الخامس من هذا الكتاب . كذلك الفصل الثاني ـ حيث نجد تعديلاً على النموذج الكلاسيكي لهذه النظرية .

التنشئة الاجتماعية ، وسيلة تتحكم بها في عملية انجاب المواطنين ، حتى يمكن للمجتمع أن يضمن انتاج جيل صحيح البدن والعقل ، سليماً وخالياً من الامراض الوراثية .

ويلاحظ أن النظام التعليمي الذي قام اصلاً على التربية العسكرية في مراحل العمر المختلفة ، منذ ولادة الطفل حتى وصوله لمرحلة الشباب لم يفرق بين تربية الفتى والفتاة ، واخذهما بالقسوة والعنف ، حتى يقضي على مظاهر الضعف والنعومة فيهما . وكانت وسيلته لتحقيق هذا هو « التعليم الجمعي » ، والنشاط المشترك ، والحياة المشتركة . ولما كان الهدف الذي يحكم عملية التربية هو التفوق الحربي ، فلقد انصهر الجميع في بوتقة واحدة واتسم الجميع بالتضحية ، ولم يعد الفرد يشعر بذاتيته ، بل كان سباقاً الى التضحية من أجل المصلحة العامة ، وفي سبيل أن تحرز اسبرطة النصر تلو النصر في ميدان الحرب . ولكن ما لبثت أن خسرت اسبرطة معركتها مع السلام ، وذلك بسبب اهمالها للفرد الانسان والتضحية بسعادته في سبيل التفوق الحربي .

ب ـ **نموذج المجتمع الأثيني** ، الذي كان معاصراً للمجتمع المثالي الاسبرطي ، ولكنه كان مناقضاً له اذ رفع شعار « الفرد أي الانسان فوق الجميع » . ومن ثم كرس نظامه التربوي لصقل ذهن الفرد ، وتهذيب انفعالاته ، وأفسح المجال أمامه للتعبير عن آرائه بحرية مطلقة ، واستطاع لهذا أن يخلق اجيالاً من العلماء والفلاسفة والادباء ، وصلوا الى مستوى عصر التنوير في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي ، ولهذا استحق أن يلقب بالعصر الذهبي في تاريخ الحضارة الانسانية . لقد كان عصراً معتزاً بجمال أجسام افراده ، وباختراعه للالعاب الاولمبية ، وبتوصله للنظريات الفلسفية ، والمناهج المنطقية ، وبقرضه للشعر ، وبممارسته للرقص والموسيقى ، وبتفوقه في الفنون التشكيلية ، وبقدرة أبنائه الفذة على اتقان فن الخطابة « حتى لكان كل واحد منهم يستطيع أن يتحدث في أي موضوع يطرح للمناقشة » الأمر الذي أهّلهم للزعامة والقيادة .

لقد كان انصهار **أفراده قومياً من خلال تمتعهم** بالديمقراطية السياسية المباشرة اذ تمكن كل منهم أن يبدي رأيه بصراحة في كل مشكلة او قضية سياسية وكان اجتماعهم في الفورم **Forum** يومياً بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها آراؤهم . بيد أنه ما لبث هذا المجتمع أن انهار بعد انتهاء العصر الذهبي وذلك :

ـ لاغراقه في عبادة الفرد ، والبعد عن انكار الذات والتضحية في سبيل المصلحة العامة .
ـ اهمال التربية العسكرية ، الأمر الذي أدى الى اتسام أفراده بالميوعة .
ـ التفرقة بين سكانه حيث تمتع الاحرار منهم بكل المزايا والفرص في حين حرم العبيد منهم من كل ما يشعرهم بانسانيتهم .
ـ التفرقة بين الرجال والنساء اذ ارغمت المرأة على البقاء في منزلها ، بينما منح الرجل كل الفرص لكي يتبحر في الفلسفة والعلوم والشعر والأدب ، فتقدم الرجل وتأخرت المرأة .

ج ـ **نموذج المجتمع الامريكي** ، ويعطينا هذا النموذج مثلاً لعملية الانصهار في التاريخ

الحديث ، بفضل نظام التنشئة الاجتماعية والنظام التربوي الذي درج عليه المهاجرون الاوائل منذ أن غزوا أمريكا الشمالية . وعلى الرغم من أن كل الشواهد والادلة كانت تشير الى صعوبة أن يصبح هذا الخليط من البشر مجتمعاً واحداً له ثقافة مشتركة ، فإن بفضل انخراط الجميع في العمل الشاق بهدف اخضاع البيئة لارادة الانسان ، أمكن ايجاد الكثير من الروابط والمصالح المشتركة بينهم .

لقد اصبح لعنصر الزمن اهميته في عملية الانصهار القومي ، كما أصبح ما يحرزه الفرد من نجاح وما يتميز به من روح مغامرة مقياساً للتقدم . وبقدر ما آمن الفرد بالواقعية وبعدم اغراق نفسه في الاحلام بقدر ما سجل تاريخ انتصاراته في معركته مع عوامل التجزئة والتفرقة . ولما وجد نفسه محروماً من التراث الاجتماعي بدأ ينشىء تراثه ، كما بدأ يكتب تاريخه منذ قصة المهاجرين الاوائل ، وأخذ في تجديد العقيدة الموروثة ، فاصبحت لكل فرد حريته في اعتناق ما يريد من مذاهب دينية .

كما أدى تمسكه بوحدة اللغة الى اضطرار الوفود المتعاقبة من المهاجرين القادمين من كل فج عميق لتعلمها. ولقد قامت المرأة الأمريكية بمهمة تعليم الابناء اللغة القومية . كما قامت ببث روح المغامرة في النشء ، وشجعتهم على الانتماء للوطن الجديد ، وحثت أولادها على أن يقرنوا العلم بالعمل ، والاعتماد على النفس ، لاحراز الاستقلال المادي . ولم تكن عملية الانصهار القومي سهلة على الاطلاق ، اذ تدل الدراسة التي قام بها توماس وزنانيكي على مدى ما أصاب المهاجرين البولنديين من تمزق نفساني ، ومن شعور بالصدمة الحضارية ، ومن تفكك في شخصياتهم في اثناء السنوات الأولى من حياتهم في المجتمع الجديد ولاسيما حين وجدوا أنفسهم وسط المد الحضاري المادي، وان مقياس المكانة كانت الثروة التي يكونها الواحد منهم وفي فترة قصيرة .

على أن المدرسة ، كمؤسسة تربوية أخذت تصهر الاجيال الجديدة التي ولدت في الأرض الجديدة في بوتقة القومية ، وما لبث الابناء أن تخلوا عن لغة الآباء الاصلية ، ولم يعد يربطهم بوطن آبائهم أو أجدادهم الاصلي سوى بعض الذكريات . ولقد استخدم المجتمع الامريكي جميع الوسائل التعليمية ، سمعية كانت أم بصرية لانجاح عملية الانصهار القومي . كما قامت المرأة الامريكية بنصيبها في أعباء تأسيس الوطن الجديد ، وفي عملية دمج وتكامل الافراد معاً في بوتقة واحدة .

د ـ **نموذج المستوطنات (الكيبوتزات) الاسرائيلية** : هذا المجتمع المثالي الذي نشأ في أراض اغتصبها المغامرون والارهابيون من المهاجرين الاسرائيليين القادمين من اوروبا الشرقية يقدم نموذجاً لكيفية الانصهار القومي ، ودور المرأة في هذه العملية . ومن الغريب حقاً أن المستوطنين الاوائل كانوا في معظمهم يكونون جماعات مغرقة في التمسك بالعادات والتقاليد القديمة ، وجاءت مثقلة بالتراث الاجتماعي بقيمه المتصلبة الجامدة ، وتميزت باحترام شديد للتعاليم الدينية ، وكان اهتمامها شديداً بالتعليم النظري الاكاديمي أكثر من اهتمامها بالتعليم العملي .

أما نظام التنشئة الاجتماعية فكان يؤكد على أهمية معرفة التوراة ، والتلمود ولغة اليديش Yidish ، كما كان الحرص شديداً على القيام بالطقوس الدينية باللغة العبرية ، كما تميزت بالتفرقة بين نوع التعليم الذي يتلقاه الفتى وذلك الذي تتلقاه الفتاة . لأن الفكرة التي سادت هذه المجتمعات قبل الهجرة هي أن لا حاجة لأن تتلقى الفتاة أكثر من معرفة طرق تربية الاطفال وتدبير شؤون المنزل . ولأن الاناث لم يكونّ جزءاً من الجماعة الدينية ، فلقد مورست عليهن عملية الضغط الاجتماعي ، ومن ثم حرمن من المرور بالطقوس الدينية نفسها التي يمر بها الفتى وقت عملية تدشينه ، كذلك منعن من ارتياد الهيكل المقدس . وهكذا حصرت حركة الفتاة اليهودية في هذه المجتمعات ، فلم تتعد حدود منزلها حتى بالنسبة لأولئك النسوة اللائي كن يقمن بمشروعات اقتصادية للأسرة . وهذا النظام التربوي والتعليمي لجماعات يهود اوروبا الشرقيين كان شبيهاً الى حد كبير بحياة اليهود القادمين من اجزاء الوطن العربي .

لقد طبقت خطة جديدة على النظام التربوي الذي ساد المستوطنات مدة العشرين سنة الاولى واطلق عليها اسم **الثورة الكبرى** وذلك لبعدها عن النظم التربوية التي درجت عليها الجماعات الاولى في بلادها الاصلية . ولقد طبقت المساواة بين الفتى والفتاة ، بمعنى اتاحة الفرص المتكافئة والمركز المتساوي لكليهما ، واطلاق الحرية لكي تنمو شخصيتهما دون تقييد لحركتهما . . ولكي تتفرغ المرأة لمهماتها عهد للجماعة في المستوطنة القيام برعاية اطفالها بعد ولادتهم وبعد بلوغهم اليوم السابع من أعمارهم ، كما عهد للجماعة أن تقوم باستهلاكيات الاسرة .

- كما أصبح للمرأة نصيبها في تشريع القوانين وفي ارساء دعائم النسق القيمي ، وفي حضور جميع الانشطة الثقافية ، والحفلات الترفيهية ، والاجتماعات ذات الصبغة السياسية .

- كذلك عهد اليها بالحراسة الليلية والاشراف على المستوطنة ولم تكن هناك أي تفرقة بين الاعمال التي توكل لكل من الفتى والفتاة .

- كذلك الشأن في خضوعها للتربية العسكرية ، كما أن نظام الخدمة العسكرية كان واحداً للجميع .

- ولما كان للنظام التعليمي تأثيره على تقسيم العمل ، وعلى النشاط السياسي للمستوطنة ، كان معرضاً للتغيير المستمر حتى يتلاءم مع الظروف المستجدة ، ومع مستلزمات المرحلة الجديدة ، بمعنى اصبح التعليم متغيراً تابعاً أو ناتجاً وليس متغيراً مستقلاً .

- فالمرأة على سبيل المثال لم تكن لتستطيع تقلد المناصب السياسية العليا الا بعد أن تمر بعملية الانصهار القومي ، وبعد أن تتقن التحدث باللغة العبرية ، وبعد أن تكون قد مارست جميع الانشطة التي حددتها الجماعة . وتقدم « جولدا مائير » رئيسة وزراء اسرائيل مثلاً كيف تقتحم المرأة حلبة السياسة . ولما كانت قد وصلت المستوطنة المعروفة باسم Mer Cha-Avia وكانت متزوجة ، كما كانت متجنسة بالجنسية الامريكية فلم ترحب بها جماعة

المستوطنة ، كما كان ينظر اليها كامرأة مدللة ، لم تعان ما عاناه المهاجرون الاوائل . . ولكن على الرغم من كل ذلك ، تمكنت بفضل قوة ارادتها ، ودأبها على العمل ، واقتحامها كل مجال من أن تشق طريقها في الصخر الى أن وصلت قمة العمل السياسي .

ما يهمنا معرفته في هذا الصدد أن الايديولوجية التي سيطرت على مناخ المستوطنات ، وحاولت نظم التنشئة الاجتماعية والتربوية أن ترسيها في اعماق سكانها أن ليس هناك أثمن في الحياة من الأرض ، وليس هناك من سبيل للاحتفاظ بها ، سوى الاشتراك في فلحها والعناية بها والدفاع عنها ومن ثم كانت المرأة تعمل في الزراعة ـ مثلها مثل الرجل ـ كما ارتبطت الايديولوجية بشعار يؤكد أن اليهود هم شعب الله المختار ، وهم العائدون لوطنهم بعد طول تشرد ، تحقيقاً لحلم الاجداد في اسرائيل الكبرى ، من النيل الى الفرات .

إن هذه **النماذج الأربعة** من التاريخ القديم والحديث والمعاصر توضح دور التنشئة الاجتماعية والنظم التربوية والتعليمية والانساق القيمية في عملية الانصهار القومي ، وهي وإن اختلفت فيما بينها من حيث المكان والزمان ومن حيث العنصر البشري ، ومن حيث الوسائل والانماط ، فإن الاهداف الاستراتيجية التي حكمت العملية التربوية تظل واحدة في جوهرها وإن تغيرت استجابة للظروف بعد فترة من الزمان . وعلى سبيل المثال ، كانت الفتاة الاسرائيلية تنضم للرجل في جميع الساحات وتمارس معه جميع الانشطة التي تتطلبها حاجات المستوطنة كما كانت تقتحم جميع الاجتماعات السياسية ، الا أنه بعد مرور هذه الفترة حدث انحسار في السنوات العشر الاخيرة لهذا الغزو النسائي فلم تعد معظم النساء يحضرن هذه الاجتماعات السياسية في المستوطنة .

النقطة العاشرة : الطبقة الاجتماعية وأثرها على مساهمة المرأة في عملية الانصهار القومي ، فقد ثبت أن المرأة القادرة على التفرغ للعمل السياسي هي المرأة المتحررة من العوز والحاجة ، ولهذا فإن عدالة توزيع الدخل ، وانخراط الجميع في عملية الانتاج بصرف النظر عن نوع هذا الانتاج ، لحري بأن يقرب الطبقات بعضها من بعض ، كما يترك للمواطنين فرصة التثقيف السياسي ، ولهذا فإن نمو الوعي القومي ، سوف يؤدي الى الاسراع بعملية الانصهار القومي ، كذلك فإن من شأن هذا الوعي ، أن يشرك المرأة والرجل معاً في تحمل مسؤليتهما في اداء الدور القومي المطلوب منهما .

النقطة الحادية عشرة : هل المدرسة أم البيت أكثر فعالية في غرس الروح القومية وبالتالي في عملية الانصهار القومي ؟ إن دراسة د. هشام نشابة تجيب بوضوح عن هذا السؤال ، فالبيت والمدرسة يكملان بعضهما ، ولكن النقص الذي تعانيه المدرسة يكمله البيت . وعلى هذا فإن اصلح مناخ يحقق هذا الهدف هو البيت .

المناقشات

نجلاء نصير بشور: لقد حولتنا د. حكمت ابو زيد الى شمولية في موضوع المرأة وسأعود الى جزئيته والى موضوع هذه الجلسة بالذات وهي التربية والتعليم والمرأة والانصهار القومي . وسأناقش من خلال البحث الذي خاضه د. نشابة . لقد طرح البحث الكثير من النقاط والمواقف ، اود ابداء بعض الملاحظات على جزء منها :

١ ـ توجد جملة تقول فآثر (بعض الكتاب) « تجنب الموضوع لكي لا يزج نفسه في شأن تغلب فيه العاطفة على التفكير الرصين » واتساءل هنا أليس هذا موقفاً ؟ فهل موضوع المرأة حقاً هو موضوع عاطفي ؟

٢ ـ إن معالجة الهدر الحاصل بشكل ايجابي وبناء ، لا يمكن أن يتم دون « النظر الى الاسباب والظروف التي ادت اليه » . فإن النظر في الاسباب والظروف هي في صلب المعالجة . اذ أن مشكلة المرأة ليست في أنها لا تتعلم وإنما لماذا لا تتعلم ؟ فالسبب يكمن في النظرة للمرأة وموقف المجتمع منها ، والدور المعطى لها حتى قبل ولادتها . فإن قلة عدد الطالبات في التعليم الجامعي ايضاً لا يعود الى تقصير المؤسسات التعليمية فقط ولا الى تدني عدد الاناث في مراحل التعليم الثانوي (الذي هو بحد ذاته نتيجة وليس سبباً) وإنما يكمن في الموقف من المرأة ودورها . فإذا كان هذا الدور يقتصر على البيت والطبخ والتنظيف وحتى تربية الاطفال فلماذا تتعلم كثيراً او لماذا تتعلم بالاساس؟ وهنا فالوعي المطلوب لتطوير تعليم المرأة ليس « وعياً تربوياً » وإنما هو وعي اجتماعي وسياسي يطول مؤسسات المجتمع وافراده كافة . فالمرأة طاقة لا يمكن للمجتمع أن يتطور دون الاستفادة الكاملة منها على كل الصعد ، وهذا يستدعي تطويرها الى ابعد الحدود .

٣ ـ حول « دور المرأة كمربية » ، إنه من الخطأ رد جميع الاسباب الى ما وراء العدد الكبير من النساء اللواتي يزاولن مهنة التعليم الى كون التعليم هو امتداد لمهمة المرأة « الطبيعية » كأم .

وأعود هنا الى النقطة الثانية ، وهي أن المرأة تقبل على هذه المهنة لأن المجتمع يراها كذلك ولأنه يهيئها لأخذ هذا الدور في مجالات حياتها كافة . ولأن تعليم المرأة نفسه يوجهها لهذه المهنة . ولكنني الفت النظر هنا الى أن التوجه الجديد للمرأة هو التحول نحو مهن جديدة وليس نحو التعليم ـ كما ذكر الباحث ـ فإن هذا التحول نحو التعليم يكاد يكون ظاهرة خليجية وليس عربية عامة ، واعود به في هذه الندوة الى الاحصاءات الواردة في دراسة د. هنري عزام حول عمل المرأة .

٤ ـ هل صحيح أن المرأة كامرأة ، تستطيع أن تحافظ على زمام التربية والتعليم بيدها من حيث وضع البرامج والوسائل والاساليب . فمسؤولية من ـ في المجتمع ـ هي التربية والتعليم ، وحتى البرامج ، اليست قراراً سياسياً يصدر عن اعلى سلطة في المجتمع ويصوغه تربويون ؟ فالتعليم هو وسيلة اساسية لخلق مواطن المستقبل، فتعتمد عليها الدول والقيادات السياسية المسؤولة عادة في نشر مبادئها ومنطلقاتها لضمان استمراريتها من خلال الجيل الجديد . فكيف تكون المرأة المتعددة الاهداف والمنطلقات وخارج اطر السلطة السياسية هي المقررة في هذا المجال فالمعلم هو ، منفذ لسياسة الدولة والسلطة السياسية التربوية .

٥ ـ اعتقد أنه يجب التمييز بين دور العائلة والأم التربوي والوطني وبين دور المدرسة في هذا المجال . فصحيح أن العائلة والمدرسة هما المؤسستان التربويتان في المجتمع ، ولكن يجب عدم الخلط بينهما فلكلٍ مهمة منفصلة . ودورهما عادة يكمل بعضه بعضاً ، عدا في الحالات الاستثنائية كالاحتلال الأجنبي مثلاً : وهنا اعطي مثلاً من فلسطين حيث لعبت العائلة العربية دوراً تربوياً مناقضاً للمدرسة الصهيونية ،واستطاعت أن تشكل التأثير الاكبر على الطلاب ، وتلغي دور المدرسة في التوجيه القومي والوطني المشوه للطلاب . وحافظت على انتمائهم القومي العربي .

٦ ـ لقد اعطى الباحث مثلاً حول قطر يقدم برنامجين منفصلين للاناث والذكور في مادة التربية الوطنية . وهذه حالة خاصة واذكر هنا بأنه حتى في الحالة العامة في الاقطار العربية الأخرى ، حيث البرنامج واحد ، فإن التوجيه للجنسين يقع على المرأة التقليدية في اطار البيت والعائلة فقط . هذه هي المرأة المثالية التي تربي الاطفال . فالمرأة لها دور واحد هو الأم فقط .

ليندا مطر : تطرق د. نشابة في بحثه الى نواح كثيرة ، طبعاً هو يتمتع بالعلم والمعرفة والخبرة الطويلة في مجال التعليم . ولكن لدي بعض الملاحظات ، لو يسمح لي الباحث بتقديمها :

١ ـ أرى أن الالتفات الى الوراء ضروري لوضع الاصبع على الجرح ، والا كيف يمكن للباحثين ولاصحاب الاختصاص معالجة مشاكل التربية والتعليم دون معرفة اسباب هذه المشاكل ، أكانت دينية ام اعرافاً ام تقاليد . . . الخ . وهل يمكن لطبيب وصف الدواء دون اكتشاف الداء ؟

٢ ـ بالنسبة للاختلاط الذي اشار اليه الباحث والذي يقول فيه عن حق بأنه لا يخلق مشكلة

ولكنه في نظري يحل مشكلة ، لأننا اذا كنا نؤمن بالمساواة التربوية واذا كنا نريد تربية جيل من البنات والصبيان موحد ، بحيث نزيل من النفوس التمييز بين الجنسين فعلى القائمين على التربية أن يضعوا برامج ومناهج موحدة تعتمدها المؤسسات ما قبل المدرسة ، وحتى المراحل العليا من الدراسة .

٣ ـ إن مستقبل التعليم في الوطن العربي لا يكون مشرقاً إذا اخذنا بالفلسفة التربوية القائلة بأن مهمة الفتاة في المجتمع هي أولاً أن تكون صالحة . . . ، فهذه الفلسفة من شأنها أن تحدد دور المرأة بالانجاب فقط ، مما يعني ابعادها عن التنمية التي نتحدث عنها بكل مناسبة وبالتالي حصرها بمهمة لا يمكنها من خلالها المساهمة بالهدف الكبير الذي تسعى اليه الجماهير العربية أعني به الوحدة العربية، لأن العمل الوحدوي لا يمكن أن يتحقق بواسطة الرجل فقط فللمرأة دور مهم في هذا المجال والا لما كانت هذه الندوة ولا غيرها من الندوات المماثلة .

٤ ـ حصر الباحث دور المرأة في قضية التعليم . على الرغم من اهمية هذا الدور ، فإن للمرأة امكانات وطاقات يمكن استخدامها في مجال التنمية ، ولذلك من المستحسن أن يترك للمرأة نفسها الخيار في تحديد المهنة التي تريد ، وان يفسح لها المجال لذلك .

بالنسبة الى التحديات الثلاثة التي طرحها الباحث ، اسمح لنفسي أن اضع لها ثلاثة شروط :

ـ الزامية ومجانية التعليم حتى المرحلة المتوسطة .
ـ تطوير وتوحيد البرامج والمناهج التعليمية على صعيد كل بلد عربي.
ـ السعي الى ازالة الفوارق التعليمية بين البلدان العربية وصولاً الى توحيد هذه البرامج على صعيد الوطن العربي ككل .

علي شلق : اهنىء د. نشابة على لفتته البارعة بشأن الأمية والثقافة ، وهنا لا بد لي من التعقيب بقولي : إن الثقافة من ثقف الرمح اذا سدد ليفعل بينها اللفظة الغربية Cultur تعني الحراثة لكسب العيش ، واللفظتان مختلفتان في الوسيلة ، متفقتان في الغاية ، لذا فالمثقف عندي من تأمل في نفسه ، والكون ، والكتب ، وقد يكون قارىء الكتب ولو أصبح دكتوراً امياً ، لأنه لم يقرأ ولم يتأمل مع القراءة ، فالتأمل شرط للثقافة .

إن مشكلة المرأة العربية كمشكلة الرجل العربي ، تكمن زيادة على المواقف الثلاثة التي اشار اليها الباحث في : الكتاب (بمواد : التاريخ ـ المطالعة ـ الجغرافية ـ الأدب ـ الاخلاق) ثم في تعاون البيت والمدرسة لتوجيه الناشئة العربية فتى وفتاة ، ثم بالغاء التعليم الخاص التجاري . وهذا يجب أن يوحد في سائر البلاد العربية ليشمل ذلك المرأة والرجل .

ومن الغياب عن العصر ، أن نحصر المرأة في حضارتنا العربية دون مواكبة حضارة العصر الغربية ، وهنا يجب على المسلمين خاصة ، أن يراعوا ذلك باللجوء الى التأويل ، والاجتهاد العقلي ، الذي هو كمبدأ من صميم تراثنا الاعتزالي ، وبه نمسك بزمام حضارتنا ونغذّيها بما يفيد .

عباس مكي : إن دراسة د. هشام نشابة القيمة والموجزة ، تعتمد على خبرة طويلة في عمادة التربية والتعليم ، في مؤسسة أساسية في لبنان . ومن هنا أريد أن أعرض أمامه شواغلي الاساسية حول بعض النقاط التي أثارها بجدارة :

١ ـ إنني أرى أن قضية المرأة العربية في اطار عملية التنمية والتربية تحديداً (أي نهضتها) هي بالفعل قضية مواجهة مع الوجه المتخلف للدين والتراث والتقاليد وهي حتى في بعض جوانبها ، (ومن وجهة نظر الكثير من النساء) قضية مواجهة بين النساء والرجال. ولا يمكننا بالتالي الكف عن النظر الى الوراء والانصراف الى المستقبل لبنائه الا في ضوء حل هذه الاشكالية المعقدة التي تأخذ شكل صراع حاد جداً .

٢ ـ أما قضية الاختلاط ، فإنها أيضاً قضية بالغة الدلالة حول نظرة المجتمع الى المرأة اجتماعياً ووجدانياً . وهي ليست مشكلة مصطنعة على ما أعتقد ، وإنما هي بالفعل قضية اعداد تربوي للحياة . ذلك أن التربية ليست تلقيناً وتدريساً ، وإنما هي قبل ذلك عملية تدريب واعداد لمواجهة قضايا الحياة بشخصية نامية ومتفتحة وذلك يتطلب التنسيق الدائم بين العائلة والمدرسة .

ولذلك فلا يمكننا بأي حال احالة هذه المهمة التربوية على مؤسسات اوقات الفراغ من جمعيات ونواد رياضية وترفيهية فقط .

عايدة مطرجي ادريس : شدة التركيز اهم ما يلفت النظر في هذا البحث . فقد استطاع الباحث أن يحيط بموضوعه احاطة شاملة وعلى الرغم من النقاط المتعددة التي تتشعب عنه . كما يبدو من البحث أن د. نشابة يملك رؤية واضحة وتخطيطاً نظرياً كونه يعمل في مؤسسة ، يفرض علينا الانصاف التاريخي ـ على صعيد التربية ـ أن نسجل لها دورها في العمل للوحدة العربية على الصعيد اليومي . فجنباً الى جنب لا تزال مؤسسة المقاصد تخرج أجيالاً متتابعة من الطلاب العرب من مختلف الاقطار العربية .

١ ـ ويهمني أن أشدد على نقطة مهمة أشار اليها الباحث، اشارة سريعة ولكنه ركز على اهميتها . وهي « ان كل توسع تعليمي لا يرافقه تقدم اخلاقي يبقى عملية سطحية وغير مجدية على المدى البعيد » . إنه يضع يده هنا على مشكلة الانسان في أزمته او مأساته الراهنة ، الانسان المتقدم تكنولوجيا بنوع خاص ، الانسان الذي فقد توازنه ، واضاع نظرته الشاملة لنفسه وللكون في التفاصيل والجزئيات . ونحن نرى ـ اليوم ـ على الصعيد الفلسفي للتربية ، محاولة لاعادة النظر بما يسمى « التربية من أجل سعادة الانسان » (يمكننا أن نذكر هنا المدارس المتطرفة) وأهم نقاطها اعتبار التعليم فرصة الى تفتيح الذات الانسانية .

ونحن العرب ، لا نزال في الخطوات الاولى من هذا الصراع . ولكننا سائرون في الطريق والدلائل تشير الى حتمية مجابهة هذه المعضلة ، ولذلك ينبغي تداركها . ولنا ، كعرب ايضاً تاريخنا العريق في النظرة الشاملة للانسان . فعلماؤنا وأطباؤنا كانوا يملكون فلسفة خاصة منها تنبع نظرتهم الى العلم وغائيته . وهنا نقطة الانطلاق في ثورة تعليمية ، فما الغاية من التعليم؟

حين نحدد هذه المفاهيم نصل الى تحقيق وحدة في الرؤ ية على الاقل .

٢ ـ نقطة اخرى ركز عليها البحث ، ويهمني أن اركز عليها وهي « ان المجتمع العربي تاريخياً يقدر العلم والعلماء ». إننا في اقبالنا الهائل على العلم لا نقلد شرقاً او غرباً ، اننا نزيح ستاراً أسود طمس الاستعمار الطويل به بلادنا ، لنعيد لأمتنا ميلها الطبيعي للعلم ، وللفن والادب والفلسفة كجزء متمم للشخصية الانسانية ، بقطبيها : المرأة والرجل .

٣ ـ ركز البحث على المسؤولية المشتركة في ميدان التعليم امام التحديات العالمية عامة والعربية خاصة ، بالنسبة للمربي ، رجلاً كان أم امرأة ، وإن لاحظ ، أن دور المرأة ـ عملياً ـ أكثر انتشاراً ، ولم يعلق إن كان أكثر فعالية .

٤ ـ ما يهمني شخصياً أن اؤكد في هذا المجال ، أننا كنساء نطالب باتاحة جميع فرص التعليم والتأهيل وعلى اختلاف فروع المعرفة امامنا . كما نطالب باتاحة جميع فرص العمل امامنا . ولكني ، بلا تعصب ، أو تشنج ، احترم الاندفاع الطبيعي والانساني والبشري للميول . فإن تقبل المرأة بلا ضغط على المهن التي تتلاءم مع طبيعتها البشرية ، فلن يضيرها ذلك . إن اقبالها على هذه المهن ينبغي أن ينظر اليه نظرة مجددة ، على أنه من قبيل الاختيار والميل ، وتقسيم العمل ، والمهم أن المرأة تساهم في شرف العمل من أجل سعادة الانسان . ايا كان الميدان الذي تسلكه ، وباختيار منها ، وأن يحترم العمل الذي تقوم به ، كجزء من العمل العام .

٥ ـ انني اتساءل : ألم تستطع المرأة العربية خلال تمرسها الطويل بميدان التربية ، أن توجد رؤ ية ، او نظرية في التعليم ؟ الا يذكر تاريخ التربية مربية كبيرة ، أم كتاباً وضعته امرأة أم مدرسة جديدة ؟ هل اقتصر دورها وباختيار منها على التنفيذ؟ إن البحث لم يتطرق الى مثل هذه الاسئلة .

صفية سعادة : يقول د. نشابة ان «عوامل التردي العلمي او الخلقي يرتبط اكثرها بوسائل الاعلام وتفكك العائلة وانتشار العقائد الاباحية المستوردة » . فعلى اي أساس وانطلاقاً من أي قيم نقرر أن تغيراً معيناً ، هو تغير رديء او حسن ؟ اذا كان دور المرأة كمربية وكمعلمة دوراً فعالاً ومهماً جداً فلماذا لا يتناسب والاجر الذي تتقاضاه المعلمة ؟

وهناك خيط يجب أن نتوقف عنده بعدما تطرق اليه كل من سبقني في تعليقه انطلاقاً مما كتبه الباحث حول ما اعتبره إمّاجيداً أو غير مستحسن كقيمة. فالدكتورة حكمت تكلمت عن التحديث ، بينما تكلمت السيدة بشور عن « تحويل الايجابي الى سلبي » وقال د. شلق انه علينا الانطلاق من التراث بينما شدد د. عباس مكي على تخلفنا ، وأخيراً تحدثت السيدة ادريس عن « موقف اخلاقي » . وفي كل هذا ، وفي كل احاديثنا في هذه الندوة ، لم ندخل الى ما هي هذه الاسس التي منها نقوّم ونقول هذا جيد وهذا سيىء . ما هي هذه المنطلقات التي ندور حولها ولا نحدد معالمها ؟

درّة محفوظ : على الرغم من الافكار المهمة التي يتضمنها هذا البحث ، لا بد من ابداء بعض الملاحظات:

انطلق الباحث من احصاءات ودراسات OCDE UNESCO وكل منا يعرف من اين تنطلق هذه المنظمات العالمية في سياسة بحثها . وهي كثيراً ما تتجنب التفسيرات السياسية والسوسيولوجية لمشاكل التعليم عامة وتعليم الفتيات خاصة .

ونستطيع أن نقول ، ان المنطلق الأول للتفكير في دور التعليم هو الكشف عن وظائفه الاجتماعية الحقيقية حسب العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج السائدة . فهي تفسر النسب الضعيفة لمشاركة المرأة في التعليم سواء كتلميذة ، معلمة ، وتفسر ايضاً نوعية مسالك sections التعليم التي تُوجّه لها البنت والانماط الثقافية التي توجد ضمن الكتب المدرسية ونظرتها الناقصة للمرأة . اما بالنسبة للنظرة المستقبلية للتعليم وعلاقته بمشكلة المرأة العربية فمن الممكن أن نضيف بعض التوصيات :

ـ تشريك اوفر لنقابات التعليم والمنظمات النسائية الممثلة في مستويات أخذ القرار والتخطيط في التعليم .

ـ تكوين المعلمين والمعلمات وتوعيتهم باساليب البحث العلمي وبشكل خاص فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للمرأة .

ـ تشجيع النساء على كتابة كتب الاطفال .

اميرة الدرا : أثار د. هشام نشابة في بحثه القيّم نقاطاً جوهرية لها اهميتها في ميدان التعليم . ولكنني اردت أن اتوقف أمام واحدة من هذه النقاط رأيتها أكثر من غيرها التصاقاً بموضوع الندوة بعدما طال النقاش وكثر الجدل حول موضوعات التربية والتعليم .

يقول الباحث ، لقد اقبلت المرأة العربية على مهنة التعليم اقبالاً كبيراً، أولاً لأن هذه المهنة تنسجم مع دورها التقليدي كمربية ، وهو التطور الطبيعي لهذاالدور، وثانياً لأنه المجال الذي يكاد يكون الوحيد المفتوح امامها . ثم يذكر ، أن عدد المعلمات في تزايد مستمر ، ومن المتوقع أن يصبحن خلال العقدين المقبلين اكثرية في الهيئات التعليمية في المراحل المتوسطة والثانوية في اكثر البلدان العربية . وبنظرة متفائلة اكثر يرى الباحث أن المرأة ايضاً ستحتل اكثر المقاعد في الجامعات .

من المهم جداً أن يكون للمرأة دور كبير في التنشئة التربوية ككل وفي التنشئة الاجتماعية لتستطيع أن تنفذ من هذا الباب الى أن تشارك في التغلب على التجزئة والاقليمية وحتى تساعد على أن ننصهر جميعاً في بوتقة القومية العربية وتعمل على خلق شخصية جديدة للانسان العربي . ولكن السؤال الذي يطرح ، كيف يتسنى للمرأة أن تتصدى لهذه المسؤولية المهمة جداً وهي ما زالت تجد معظم الابواب مقفلة في وجهها .

إن المرأة العربية ما زالت الى يومنا الحاضر لا ترقى الى المناصب الادارية العليا او الى

المواقع القيادية المسؤولة وما زالت هذه المواقع حصراً للرجال . إن المرأة لا تطالب بهذه المواقع حباً في المنصب بذاته ولكنها تطالب به لتستطيع أن تقوم فعلياً بالدور الذي نطالبها به ، وكيف يحق للمجتمع أن يحملها المسؤولية في يد ليسحب منهـا في اليد الاخـرى الحقوق التي تؤهلهـا للقيام بهذه المسؤوليات .

خـير الدين حسيب : بـالنسبة لمـا ذكـره د. شلق ، حـول ضـرورة تحليـل بعض كتب الاجتماعيات والتاريخ وغيرها واعداد كتاب موحد ، اود أن ابين أن المركز بدأ منذ اشهر بتحليل مضمون كتب الاجتماعيات في الاقطار العربية جميعـاً ، وفي جميع المـراحل من حيث تـوجهها الوحدوي والقومي ، ويأمل الوصول الى توصيات وخطوط عامة عريضة لكتب الاجتماعيات في الاقطار العربية .

هشام نشابة : احب اولاً ان أتوجه بالشكر الى جميع الذين تفضلوا وابدوا ملاحظات على هذه الورقة التي وضعت بين ايديكم في وقت متأخر . لقد استفدت من هذه الملاحظات كثيراً . وإن كان لي من فضل قليل ، فكوني مهدت لما ابديتم من آراء قيمة . وتعليقي على النقاط التي اثيرت انه لا يمكنني أن اوفيها حقها ، فاما أن أكتفي بكلمة الشكر ، او أن تسمحوا لي بأن انتقي انتقاء فيه كثير من التعسف ، بين الآراء التي ابديت واخصّها بالتعليق . فإن سمحتم لي بهذا التعسف الذي لا يبرره سوى ضيق الوقت ، اقول ما يلي :

١ ـ لفت نظري د. عمار عندما قال إننا متفائلون بأن مستقبـل المرأة العـربية واسهـامها في مختلف الميادين سيكون مساهمة اكثر فعالية مما كان حتى اليوم ، وان هذه المساهمة هي من سمات التقدم في المجتمع . إني اشاركه هذا الرأي ، وإنما هناك عدة عقبات ومنها : العقبة الكبرى ، عقبة مادية ، مشكلة موارد ، ومشكلة اعداد متزايدة ، فقال د. عمار : « إن نسبة التقدم في معالجة محو الأمية لا تتعدى النصف بالمائة سنوياً بالنسبة للاناث، وواحداً بالمائة بالنسبة للذكور، وهذه صورة تدعو الى التشاؤم ، لا الى التفاؤل » . واني في الواقع متشائم جداً من هذه الناحية اذ اتوقع في المستقبل أن تزيد الامية في الوطن العربي وان الاحصاءات الدولية تؤيد هذا التوقع ، فالأمية زادت في العالم خلال السنوات العشر الماضية اكثر مما كانت عليـه رغم الحملة الدوليـة لمحو الاميـة ، واعتبار سنوات السبعينات هي عقد محاربة الامية ، وأن تزايد السكان في الوطن العربي يفوق الجهـود المبذولة لمحو الامية فيه ، كما يفوق الموارد المخصصة للتربية والتعليم ، فالنتيجة ستكون بالتالي سيئة جداً اذا لم يبادر المربون العرب الى حل جذري وثوري للموضـوع ، كاستعمـال وسائـل الاعلام لغايات تعليمية بصورة اوسع بكثير عما هي الحال الآن ، وتجنيد مختلف المؤسسات لا التربوية فحسب ، وإنما مختلف المؤسسات العامة للقيام بتخصيص جـزء من نشاطهـا للعملية التربوية ، اعني فتح باب المدرسة على المجتمع وفتح المجتمع للمدرسـة بحيث يصبح المصنـع مدرسة ، والمتجر مدرسة من نوع ما . إن هذه النظرة الثورية في التربية لا بد منها اذا اردنا في الواقع أن نحل مشكلة اساسية هي مشكلة محو الامية . فإذا أضفنا الى ذلك مشكلة الثقافة التي اشار اليها د. علي في أن هناك شيئاً هو أهم وأوسع وأساسي اكثر وهو مشكلة الثقافة فتصوروا كم تصبح المشكلة اكبر .

٢ ـ أخذ علي عدم معالجة مشكلة تدني نوعية التعليم إنها مشكلة اساسية دون ريب . وكذلك قضية تنمية القدرات على أساس معادلة حسابية او هندسية وفقاً لحاجات المجتمع وهذه فعلاً مسألة لم اعطها حقها في المعالجة في الدراسة التي قدمت . لقد ابدت د. ابو زيد ملاحظات عديدة وكلها مهمة ، وفي الواقع يحتار الانسان من اين يبدأ في التعليق . قالت اتركوا المرأة تتطور بحرية في مجتمع مفتوح ، وهذا في الواقع محور اساس يفي التوجه التربوي . انا شخصياً اقول : لا احد سيفسح المجال لاي شخص في هذا المجتمع ، إن على المرأة أن تفتح المجال لنفسها . الواقع اننا لا نستطيع فتح او غلق مجال ، فعندما تأتيني سيدة متعلمة مثقفة تستطيع أن تثبت وجودها في اي ميدان من الميادين ، لا يجب علي ولا يجوز ، وضع العراقيل في سبيلها ، ولكن لا استطيع أن امهد لها الطريق ، فإن كان تمهيد الطريق هو أن اصفق لها لمجرّد كونها امرأة كلما قالت كلمة ، فهذا مضر ، لانه نفاق ، وفي الواقع نحن مارسنا هذا النوع من النفاق فترة من الزمن ، فكنا كلما رأينا امرأة تبدي رأياً في موضوع ما صفقنا لها لمجرد أن الرأي صدر عن امرأة .

وهكذا تبقى القضية عاطفية . واصبح الناس يصنفون على هذا الاساس العاطفي الى مناصرين للمرأة او اعداء لها . وهذا اطار فاسد في نظري ، لمعالجة قضية المرأة . فالقضية ليست قضية مناصر للمرأة او متحيز ضد المرأة ، فالمتحيز للمرأة لا يفيد قضيتها شيئاً ، كما لا يفيدها المعادي لهذه القضية ، الذي يفيد في النتيجة هو الانتاج، إذا أنتجت المرأة . في اعتقادي بأن المرأة العربية انتجت في ميدان التعليم حتى الآن اكثر مما انتجته في اي ميدان آخر . وقد يقال بأن هذا الانتاج يجب أن يعم مجالات أخرى ، ولا يجب أن يقف عند حقل التعليم ، لأننا نريد للمرأة أن تتطور بحرية في مجتمع مفتوح ، وأعتقد بأن هذا مطلب مشروع ، المهم الأ يعتبر تطورها في ميدان التعليم حجة عليها ، أي أنه لا يجوز أن يقال إن انتاج المرأة في ميدان التعليم دليل على عدم الانتاج في ميادين اخرى . وفي مطلق الاحوال يجب أن تستغل طاقات المرأة في الميدان التربوي ، فتعطي جميع الامكانات للسير قدماً في هذا المجال الذي هو في الواقع اهم ميدان في تطور المجتمعات الحديثة باعتراف الدنيا كلها . وإن من حسن تقدير المرأة أن اختارت هذا الميدان لتبرز فيه ، ولا يجوز أن يعتبر انصرافها الى هذا الميدان حداً من نشاطها . فمن خلال ميدان التعليم تستطيع المرأة أن تغير المجتمع بأسره . وعندما تختار المرأة ميداناً آخر وتبرز فيه ، يجب ألاّ تطرح في وجهها العقبات . ولكن اذا صبت جهودها في ميدان التعليم فهذا خيارها وانه اختيار صحيح .

النقطة المهمة ايضاً التي استفدت منها من ملاحظات الدكتورة ابو زيد تدور حول قضية المساواة . إن مفهوم المساواة في المجتمع الغربي قد افرغ من كل معنى اصيل ، ونحن تعليمياً ابناء حضارة غربية ، وقد بدأنا مؤخراً نعي بأن لدينا تراثاً تربوياً وتعليمياً نستطيع أن نرجع اليه ، لنستلهمه في تنظيم الحاضر والاعداد للمستقبل . فمن المؤسف مثلاً أن بعض الاساتذة الجامعيين في لبنان ما زالوا يعتقدون أن اللغة العربية ليست اداة صالحة للبحث العلمي . لماذا ؟ لأن اصحاب هذا الرأي نشأوا في بيئة غربية وبتكوين فكري غربي .

إن مفاهيمنا كلها يلزمها اعادة نظر ، خصوصاً عندما نتكلم عن الحرية ، والمساواة لأن مفهومنا لهما مستورد . لا اقول المفاهيم الغربية سيئة بالضرورة كما لا اقول بوجوب رفض كل ما هو مستورد ، وإنما في الواقع يجب أن نعيد النظر في هذه المفاهيم الاساسية . وتقول د. ابو زيد المساواة بين الجنسين تعني تكاملهما في مجتمع مفتوح ومتغير ، وانا أعتقد أن هـذا منطلق مـوفق جداً لفهم معنى المساواة في هذا المجال .

أخِذ عليّ بأنني ادعو الى عدم تأكيد الماضي حول دراسة وضع المرأة العربية . والواقع لا أعتقد أنه من المفيد أن ننظر كثيراً الى الماضي في هذا المجال ، لأن في ذلك تبديداً للقوى . نعم يجب أن نعـرف الاسباب التي ادّت الى تخلف المـرأة العربيـة ، ولكن علينا ايضـاً أن نتحاشى الصدام المبدد للجهد وللفائدة ، اني افضّل ان يصرف الجهد في العمل لبناء المستقبـل ، لا أن يحاسب بعضنا البعض على ما جرى في الماضي ، اولاً : لأني متنكر الى جزء من الماضي وبخاصة القريب منه بالنسبة لـوضع المـرأة ، وبالاسـاس انا لم اصنـع الماضي ، ولكني اريـد أن اصنع المستقبـل . انا اعتقـد أن الامة العـربية عنـدما تـأخذ اليـوم التراث وتحلله وتـدقق في المثالب والمآخذ ، هنا تكون قد حذت حذو المستشرقين الذين يدرسون الماضي ليسفّهوا حـاضر الامـة العربية ومستقبلها . إن تراثنا الماضي مهم جداً ، ولكن في تخطيطنا للمستقبل ، يجب أن نصب اهتمامنا الى هذا المستقبل ، دون أن نبدد قوانا في معالجات خلافات اتى عليها الزمن .

أشرت في بحثي اشارة خاصة الى المملكة العربية السعودية ، حيث هناك برنامجان للتعليم احدهما للبنين ، والآخر للبنات وهذا يخلق دون شـك مشكلة للمرأة التي تـود متابعـة دراستها الجامعية إن في السعودية او في خارجها . ولذلك فإن الاولياء الـذين يرغبـون في اعداد بنـاتهم لدخول الجامعات يرسلونهن منذ الصغر الى خارج المملكة للدراسة ، فتكـون النتيجة انفصـام الفتاة السعودية عن مجتمعها . فأنا لا انسى فتاة عرفتها في احدى مدارس المقاصد ، وقفت في احدى الحفلات العامة وكانت مكلفة بأن تلقي كلمة ، بكت على المنبر وهي تقول : « أنا تعلمت هنا وتثقفت وغداً سأكون في الجامعة ، ولكن ماذا سيحل بي عندما اعود الى بيئتي ومجتمعي في السعودية ؟ وأن لا يكون هناك قاسم مشترك بين برامج مدارس البنات ومدارس الفتيان ، إنها مشكلة كبرى تقتضي المعالجة حفاظاً على سلامة المجتمع وتجانسه وتماسكه » .

ولي ملاحظة حول قضية الاختلاط في التعليم : الاستاذة مطر تقول بأن الاختلاط يحـل مشكلة . انا لا ارى بأنه قد حل اية مشكلة حتى الآن . فالاختلاط لا بد من أن يحصل ولكن أين يحصل ؟ في المدرسة ام في النادي ؟ ام في مركز التسلية ام في العائلة ؟ إن الاختلاط حاصل في مجتمعنا ، وفي رأيي ، لا يجب فرض الاختلاط فرضاً . يكفينا أن نقول ، إننا نريد أن نبني مجتمعاً متفتحاً ، وبعد ذلك نترك الامور تسير بصورة طبيعية . انا لا اعتقد بأن المجتمع المدرسي قـد خلق مشكلة بسبب وجود او عـدم وجود الاختـلاط فيه . عـلى كل حـال ، ليست لـدي معطيات علمية واضحة بهذا الشأن ، فإذا كانت هنالك دراسات حول هذا الموضوع فإني أتمنى أن اطلع عليها . فهمت مني الاستاذة مطر أني ادعو الى حصر دور المرأة في التعليم . لا ، ابداً ، انا لا اقول هذا ، وإنما اقول ان الذي حصل فعلاً هو أن المرأة قد اقبلت على ممارسة دورها في

التعليم لظروف عديدة وتقدمت في ميدان التعليم اكثر مما تقدمت في غيره من الميادين ، وهذا فضل اعترف لها به ، ولكن لا اغلق الباب ابداً امام عمل المرأة في مجال آخر ينسجم مع طبيعتها . لا يستطيع احد أن يمنع عالمة فيزيائية من أن تمارس عملها في هذا الميدان ، إذا اثبتت جدارتها وكفاءتها عملياً .

أراني مضطراً للتوقف عند هذا الحد ، معترفاً بتقصيري عن معالجة جميع النقاط التي اثيرت حول هذا البحث . مكرراً شكري للجميع على ملاحظاتهم القيّمة .

الفصل الخامس عشر

نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية

نوال السعداوي(*)

أولاً : لماذا نفكر باستراتيجية لمشاركة المرأة العربية؟

إن الحركة القومية العربية على الرغم من بروزها كحركة تقدمية تحارب الاستعمار الأجنبي ، وتستهدف الوحدة العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا الا أنها لا تزال في معظمها حركة رجال ، تنعكس فيها بالضرورة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع العربي ، ومنْ أبرزها ، علاقة الرجل بالمرأة ، والتي هي في جوهرها حتى اليوم علاقة الوصي بالقاصر ، أو السيد بالتابع رغم تغير أشكالها ودرجات السيطرة او الخضوع داخلها . ولهذا السبب لم تتمكن المرأة العربية بصفة عامة ، أن تشارك مشاركة فعلية ، أو تقوم بدور الفاعل أو دور الانسان المتكامل القادر على المبادرة والفعل وليس مجرد الشيء الذي يتلقى الفعل ويستجيب له ، وفي كثير من الاحيان يعجز حتى عن الاستجابة ، أو حتى القيام بردود الفعل . لم تتمكن المرأة العربية من القيام بدور ايجابي في الحركة القومية العربية،وظل دورها سلبيا هامشياً ـ قد يزيد أو ينقص حسب مقتضيات الظروف والأزمات السياسية او العسكرية أو الاقتصادية ـ وقد يتغير شكل الدور والوظائف التي توكل اليها الا أن جوهر علاقتها بالحركة ، أو علاقتها بالرجال داخل الحركة وداخل البيت وفي المجتمع الكبير تظل محتفظة بالطابع الاساسي لها ، وهو علاقة السيد بالتابع ، وعلاقة القائد بالمقود وعلاقة الفاعل بالمفعول به .

وهذا القول ، لا يخص الحركة القومية العربية وحدها . ولكنه يسري بدرجات متفاوتة على معظم الحركات والأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب الاشتراكية التقدمية ، والاحزاب الشيوعية ، فهي رغم مضامينها الثورية من حيث القضاء على الاستعمار الخارجي والداخلي ،

(*) لم تتمكن الباحثة من حضور الندوة لاسباب خارجة عن ارادتها ، وقد قدم البحث نيابة عنها د. غسان سلامة . (المحرر)

ومحاربة انواع الاستغلال كافة ، سواء أكان استغلال أمة لأمة ، أم طبقة لطبقة أم انسان لانسان ، الا أن استغلال الرجل للمرأة ـ لم تصبح المرأة بعد انسانا ـ ظل بعيداً عن الفكر والممارسة داخل ساحة النضال الاساسية .

إن ساحة النضال الاساسية او ساحة الصراع الاساسية هي الساحة السياسية التي لا يزال يعمل فيها الرجال وحدهم بحكم قواهم السياسية المنظمة وأحزابهم وحركاتهم الجماعية ، التي حرمت على النساء أي حركة جماعية ، وفرضت عليهن (عند الضرورة الملحة) دخول الساحة السياسية كأفراد متفرقات ضعيفات خاضعات ، كل منهن محكومة داخل البيت برجل ، ومحكومة خارج البيت برجل ومحكومة داخل الحركة السياسية بقادة من الرجال .

ويدلنا التاريخ الى أن الأزمات الحادة التي هبت خلالها الحركات أو الانقلابات او الثورات الشعبية في معظم البلاد العربية قد دفعت الرجال الى استخدام النساء في الثورة والنضال العسكري او السياسي كأداة أو وقود للثورة ، تموت او تحترق او تعيش لكنها في النهاية وبعد انتهاء الثورة تعود الى البيت أو الحقل او المصنع او المكتب لتكون أداة من نوع آخر ، وتقوم بوظائف متعددة قد تتنوع وتتغير حسب حاجة الرجل الاقتصادية او الاجتماعية ، لكنها رغم تعددها وتنوعها ، فإنها لا بد من أن تشتمل على الوظيفة الاساسية النسائية وهي خدمة الرجل في البيت ، وخدمة الأسرة والاطفال .

لا شك أن الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية في البلاد العربية كان لها سلبيات وايجابيات . الا أن أهم ايجابياتها هي أنها تشعل الثورة ـ والثورة لها سلبيات وايجابيات ـ من أهم ايجابياتها (بالاضافة الى طرد المستعمـر أو التخلص من حكم مستغل فاسد) هو كسر المألوف وخرق العادة من أجل استخدام كل الامكانات البشرية والمادية الظاهرة والكامنة . وتمثل هذه الحالة فرصة نادرة امام الفئات المقهورة من الشعب (ومنها النساء) للخروج من القيد المفروض ايام السلم والهدوء واختفاء الأزمات والصراع او كمونها .

والمشكلة التي تواجه ـ على الدوام ـ مجموعة الرجال المسيطرين او الطبقات المسيطرة على الحكم المستتب ، أو على الثورة غير المستتبة ، هو أن حركة البشر داخل المجتمع أو حركة التاريخ البشري لا يمكن أن يحكمها أو يتحكم بها فرد واحد ، او مجموعة من الأفراد مهما احتكروا السلطة لأنها حركة اجتماعية كبيرة يساهم فيها الافراد والمجموعات والطبقات والفئات بما فيهم من أسياد وعبيد ونساء وكهول وأطفال ، وتلعب جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دورها الواضح أو غير الواضح . وبسبب هذه المشكلة ، فإن فئات اجتماعية مقهورة كالعبيد مثلاً ، استطاعوا التحرر من حيث لم يرد لهم الاسياد الا مزيدا من الاستغلال والعبودية . وينطبق هذا القول على النساء . إن الرجل او الزوج مثلا يدفع زوجته للعمل في مصنع ليخرج من أزمته الاقتصادية ، وقد يخرج فعلا عن طريق مساهمتها بأجرها ، الا أنه لا يضع في اعتباره أن هذه المرأة انسان ، وأن الانسان حين يبدأ تذوق طعم بوادر الاستغلال ، او القدرة على المساهمة في مجال كان محرما عليه (المساهمة في الانفاق في حالة المرأة) فإنه يبدأ في رفض العودة الى حالته الاولى من الخضوع . ويحدث هذا في الحركات السياسية والثورات . إن الرجال المسيطرين على الحركة

السياسية يدفعون المرأة للعمل في الحركة ، أو في الثورة ، للخروج من أزمتهم السياسية أو العسكرية ـ وقد يخرجون فعلا عن طريق مساهمة النساء ، وغيرهن من الطبقات الفقيرة الكادحة ـ الا أن هؤلاء الرجال لا يضعون في اعتبارهم ، أن المرأة سوف ترفض العودة الى الخضوع بعد أن تتذوق شيئا من لذة المشاركة ولذة الفعل وان دفعت حياتها ثمنا لذلك .

بسبب ذلك ، استطاعت المرأة العربية في سياق اي ثورة أو بعدها أن تقاوم العودة الى حالة الخضوع الأولى ، واستطاعت رغم فشلها بصفة عامة ، أن تحقق بعض النجاحات الصغيرة وتكتسب لنفسها مواقع جديدة في المجتمع والبيت ، وتستجمع قواها وتنظم صفوفها من أجل استكمال تحريرها . حدث ذلك في مصر عقب ثورة ١٩١٩ ، حيث كونت المرأة المصرية الاتحاد النسائي المصري سنة ١٩٢٣ . وحدث في الجزائر بعد الثورة الجزائرية ، وحدث في معظم البلاد العربية عقب حركات التغيير السياسي او الانقلابات او الثورات . وكان من الطبيعي أن تنعكس على هذه التنظيمات النسائية القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي ، ولهذا تكوّنت هذه التنظيمات ، من زوجات الباشوات والحكام الجدد ونساء الطبقات والفئات التي تسيطر على السياسة والاقتصاد وفي حالة الانقلابات العسكرية حلت زوجات العسكريين محل الاخريات .

لا شك أنه لدينا في معظم البلاد العربية ، تلك النماذج من التنظيمات النسائية التي تلعب دور التابع للتنظيمات السياسية ، والسلطات الرسمية والتنفيذية ، والتي ينظر اليها في معظم الأحوال كادارات في وزارات الشؤون الاجتماعية ، يقتصر عملها على مجال الخدمة الاجتماعية التطوعية (بغير أجر) ، وقد يسمح لها بالمساهمة في العمل السياسي عن طريق تلقي الأوامر العليا والمساعدة في تنفيذها على المستويات الدنيا من النساء . ويكاد هذا القول ينطبق على معظم التنظيمات الشعبية العمالية او الفلاحية او الشبابية او الطلابية ، وينطبق ايضا على معظم النقابات العمالية والمهنية ، في الانظمة العربية السائدة والمفتقدة للديموقراطية الحقيقية .

ومن غير الممكن سلب المرأة العربية ، تاريخها الطويل في النضال ضد وضعها الأدنى في البيت والمجتمع . فقد قاومت وناضلت في السلم والحرب ، وفي الازمات والثورات ، ولعل نجاحها اليوم في أن تفرض على الفكر العربي القومي ضرورة مناقشة مشاركتها في الحركة القومية العربية لدليل على تصاعد القوى النسائية العربية على نحو مطرد . إن المشكلة الأساسية هي أن تصاعد القوى النسائية العربية لم يتم بالشكل الكافي ، أو بالسرعة الواجبة أو أنه استطاع أن يفرض نفسه على الفكر العربي كمجرد فكرة تناقش في الندوات ، ولم يستطع أن يفرض نفسه كممارسة تأخذ دورها الحقيقي في الحركة القومية العربية ، فالمشكلة الأساسية في رأيي هي ذلك التحريم المفروض على القوى النسائية العربية ، التحريم من أن تصبح قوى حقيقية قادرة على الفرض . اي قوى سياسية منظمة ، وأن تظل محكومة الى الأبد بالرجال ، وأن تظل محصورة الى الأبد في مجال الخدمة الاجتماعية (بمثل ما حصرت المرأة الفرد في مجال الخدمة البيتية او الأسرية) . بسبب ذلك التحريم لم تستطع النساء أبدا أن يكن جماعة قوية متماسكة ـ لم يستطعن أبدا أن يتخذن قرارات جماعية لصالحهن ـ ولم يستطعن أبدا المشاركة في الحركات السياسية كحركة نسائية سياسية قادرة على الدخول في الصراعات السياسية وانتزاع حقوقها بقوتها وفعاليتها .

كذلك فقد انحصرت النساء المنضمات الى الحركات السياسية ضمن عدد قليل جدا بالنسبة لأعداد النساء . ولهذا عجزت المرأة العربية عن التأثير في أي حركة سياسية عربية ، وأصابها ما يصيب **الأقلية** من مشاكل نفسية واغتراب . ذلك أنها تدرك الانفصال الواضح بين الواقع المفروض عليها وبين الواقع الذي تنشده لنفسها . وهي تحس أن الحركة السياسية لا تعبر عنها ولا عن مشاكلها التي تحسها كل يوم في الاسرة والعمل والمجتمع كما أنها تشعر أنها مسلوبة الحق في التعبير عن نفسها ومشاكلها بحجة أن هناك مشاكل أهم . ولهذا تلوذ معظم النساء بالصمت او الخجل عند الكلام ، ولهذا أيضا تحجم معظم النساء العربيات الواعيات او الثوريات عن الاشتراك في ، أو الانضمام الى الحركات السياسية العربية الموجودة في الساحة ، وينتهي بهن الأمر الى **الانعزال او السلبية** او عدم اخصاب فكرهن الثوري بالممارسة العملية . اما النساء اللائي ينضممن الى الحركة السياسية ويصبحن فيها اعضاء ، فيجدن أنفسهن في مناخ لا يستطعن معه الا أن يعتنقن **أفكار الرجال** المسيطرين على الحركة ، ويرددن آراءهم وشعاراتهم ، وينكرن وجود ما يسمى بمشكلة المرأة العربية ، أو اذا تم الاعتراف بها ، فهي تدرج ضمن المشاكل الثانوية غير المهمة او التي لم يحن الوقت بعد للتفكير فيها أو علاجها ، او أنها سوف تحل تلقائياً ، بعد التخلص من الاستعمار الاجنبي او الاستغلال الطبقي .

إن السياسة قد تولدت في المجتمع البشري بسبب نشوء **الصراع** بين السادة والعبيد . فالسياسة محاولة للتغلب على هذه الصراعات التي تنشأ في المجتمع بين المقهورين والقاهرين ، هذا التغلب الذي يتخذ اشكالا متعددة سلمية كانت أم حربية . وبسبب تحريم السياسة على النساء فقد ظل الصراع الخاص بهن كامنا غير معترف به ، واحتكر الرجال السياسة ، وبذلك لم تظهر في الساحة السياسية الا صراعاتهم . وقد حرمت السياسة ايضا على العبيد ، ولا تزال تحرم بشكل او بآخر على الطبقات المقهورة . من هنا فلم يبرز الصراع الطبقي كصراع سياسي الا اخيرا وبعدما تصاعدت القوى الاجتماعية المنظمة للعمال والفلاحين والطبقات المضطهدة . كذلك الصراع القومي أو الأممي ، يظهر ويختفي حسب تصاعد قوى الأمم المقهورة في مواجهة الأمم القاهرة . ولم يحدث في التاريخ أن القاهرين قد أباحوا السياسة ، أو منحوا الفئات المقهورة الحق في التنظيم السياسي ، القوي المتماسك ، فمثل هذا الحق ، لا يمنح ابدا لأن القهر قد وقع اصلا بسبب استلاب ذلك الحق وتحريمه على المقهورين ، والا فسوف يصعد المقهورونليمثلواقوة في الصراع السياسي .

لهذا السبب ترفض حتى اليوم فكرة انشاء حركة نسائية سياسية عربية لها استقلالها ولها قوتها الذاتية النابعة من النساء العربيات أنفسهن . وتساق مختلف الأسباب والحجج ومنها أن الرجل والمرأة ليسا طرفي صراع ، وليس هناك صراع بين الرجل والمرأة ، او ليس **هناك صراع جنسي** ، وأن الرجل والمرأة شريكان في الأسرة والمجتمع ، وليس هناك قهر ولا اضطهاد ولا استغلال للمرأة . إن تجاهل أو انكار الصراع بين الرجل والمرأة نتيجة طبيعية لغياب النساء كقوة سياسية من ساحة الصراعات . وليس على المرأة العربية أن تنتظر حتى يصرح لها الرجل بانشاء حركتها السياسية . ومن الأسباب التي تساق ايضاً لرفض الفكرة هي أن النساء **لسن طبقة** ، وبالتالي لا

يحق لهن تأسيس حزب سياسي ، فالحزب السياسي مباح من أجل **الصراع الطبقي فقط** ، وكأنما الصراع الطبقي هو الصراع السياسي الوحيد . وفي احسن الاحوال وبعد الاقتناع العقلي بوجود الصراع بين الجنسين ، يوافق الرجل على قيام حركة نسائية ، ولكن بشرط ألا تكون حزبا سياسيا ، وإنما مجرد حركة شعبية نسائية اجتماعية ، وبشرط ألا تتحول الى حزب ، او قوة سياسية تفرض الصراع الخاص بها كأحد الصراعات السياسية المهمة ، أي أن تظل محصورة داخل المفهوم الاجتماعي .

إن الصراع السياسي المهم في نظر الحركة القومية العربية هو **الصراع القومي** ، وفي نظر الحركة الاشتراكية العربية هو الصراع الطبقي . أما الصراع الجنسي ، او الصراع بين المرأة والرجل فسوف يظل غائبا ومحرما حضوره الى أن تفرضه القوة النسائية العربية السياسية . إن الصراع القومي العربي ، ظل كامنا أو غائبا تحرمه قوى الاقطاع والغزو الاجنبي والاستعمار ، الى أن استطاع أن يظهر كقوة سياسية هي الحركة القومية العربية . كذلك ظل الصراع الطبقي كامنا وغائبا ومحرما حضوره او حتى الحديث عنه ، الى أن استطاع أن يظهر كقوة سياسية ، هي الحركة الاشتراكية العربية . وبالمثل سيظل الصراع الجنسي كامنا وغائبا ومحرما فكرا وممارسة الى أن يظهر **كقوة سياسية هي الحركة النسائية العربية السياسية** .

ثانياً : لماذا تكون الدعوة لحركة نسائية عربية دعوة تقدمية ؟

تتمثل تقدمية الدعوة لحركة نسائية عربية سياسية في أنها دعوة تفترضها الديمقراطية الحقيقية، وتفترضها القومية العربية الحقيقية، وتفترضها الاشتراكية الحقيقية، وتفترضها الانسانية الحقيقية لأنها حركة تمثل نصف المجتمع كما وعدداً وتناضل ضد أشد أنواع القهر الغامض والظاهر وهو قهر الانسان للانسان او قهر الرجل للمرأة ، وضد **القهر الطبقي** والفئوي والمهني بحكم أن الأغلبية الساحقة من النساء العربيات فلاحات او عاملات كادحات فقيرات ، وضد **القهر القومي** ، بحكم انتماء النساء العربيات للامة العربية التي يقع عليها القهر القومي ، والاممي من جانب **الرأسمالية والصهيونية العالمية** . وهذه هي خطورة الحركة النسائية العربية ، وهي خطورة تنبع من خطورة القهر الواقع عليها ، القهر المتعدد الابعاد ، الضارب بجذوره في التاريخ ، والهابط في قاعه واعماقه الى البيت وحجرة النوم وجسد المرأة ، والصاعد في شموله واتساعه ليشمل الأمم والقوميات والدول وأحلاف الدول في تصارعها ، من اجل القهر والاستغلال . بسبب هذه الخطورة يزداد **الخطر** والتحريم على قيام تلك الحركة ، وتبذل الجهود من المستويات العليا والدنيا الداخلية والخارجية كافة لقتل الحركة قبل ولادتها .

لا شك أن الحركة القومية العربية ، حركة تقدمية لكونها تناضل ضد مصالح الصهيونية العالمية والاممية الرأسمالية ، او الامبريالية العالمية ، والمصالح المتعددة الجنسيات التي اصبحت مسيطرة على السوق العالمية الا أن مجال نضالها هو الصراع القومي أساسا . كذلك فإن الحركة

الاشتراكية العربية حركة تقدمية لكونها ، تناضل ضد الرأسمالية العالمية ، وضد الامبريالية ، وضد الاستغلال الطبقي في الداخل والخارج . الا أن مجال نضالها هو الصراع الطبقي أساسا . لكن الحركة النسائية هي الحركة المؤهلة بطبيعة القهر المزدوج او الثلاثي البعد، الواقع على النساء أن تكون اكثر تقدمية واكثر ثورية ، لأنها تدرك أن تحررها الحقيقي ، لن يتم الا بتوجيه الضربات القاضية على القهر الجنسي والطبقي والاممي في آن واحد .

لقد أنشأت الرأسمالية العالمية الحديثة أشكالا جديدة للاستغلال ، ونماذج جديدة من القهر الاقتصادي الدولي، وما يدعمه من قهر ثقافي ونفسي يتجاوز حدود الدول والأمم . وعلى الرغم من أن الرأسمالية الحديثة ، هذه أصبحت في حاجة الى رفع شعار « الأممية » من أجل توسيع مصادر تحويلها المتعدد الجنسيات وتصريف بضائعها في السوق العالمية الا أنها تحارب بشدة أي دعوة للاممية او القومية بين البلاد والامم المقهورة (اي بلادنا وغيرها من بلاد العالم الثالث) . انها تزيد الاممية الاستغلالية ، اممية الدول الصناعية الكبرى ، من أجل استغلال الأمم الاصغر ، وأي دعوة أممية او قومية تصدر عن هذه البلاد الاصغر ، تعتبر انتهاكا لحرمة القانون الاقتصادي الدولي ، والذي تم فرضه بالطبع بقوة الدول الصناعية الكبرى . ومن أجل تسويق بضائعها في البلاد الاخرى الاصغر (والتي تخلفت بالضرورة بحكم الاستغلال الطويل) فإنها تنشر ثقافتها الرأسمالية ، على أنها ثقافة عالمية تحاول الغاء الثقافات المميزة لكل قومية وأمة بمثل ما حاولت الغاء الحدود الاقتصادية . وتغلف الرأسمالية دعوتها الاممية بالطابع الانساني ووحدة الانسانية ووحدة الثقافة ووحدة الأديان . الا أن هذه الدعوة الى الوحدة سرعان ما تنقلب الى ضدها اذا ما ووجهت بدعوة الوحدة النابعة من مقاومة القوميات الأخرى كدعوة الوحدة العربية . وينتج عن ذلك تلك التناقضات التي نشهدها في بلادنا ، والتي تشتد وطأتها على النساء العربيات بحكم أنهن اضعف الفئات الشعبية سياسيا واجتماعيا ، وعليهن يقع القهر الثلاثي المضاعف . ومن بين تلك التناقضات دعوة الامبريالية العالمية الى الوحدة او الترابط بين الاديان لخدمة مصالحها ثم اذا بها تشجع الانقسام الديني والطائفي ، من أجل أن تحارب الوحدة العربية أو أي وحدة اخرى بين الشعوب المقهورة . ومن هنا يصبح الدين سلاحاً خطراً في يد الرأسمالية العالمية وأعوانها من الانظمة المحلية . وقد يبدو غريباً لبعض الناس ، كيف تشجع الامبريالية الصراع الديني في لبنان (ومصر في السنين الاخيرة) من أجل خلق النزاع وتفتيت الوحدة بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم من أصحاب الأديان والمذاهب. إنهم يحاربون الدين اذا كان عامل توحيد وتجميع ، ويشجعونه اذا ما استخدموه كعامل تفرقة وتفتيت . وهنا تكمن احدى المشاكل المهمة والمعقدة الخاصة بمشكلة المرأة العربية .

إن النضال ضد الامبريالية في الوطن العربي ، يعبر عنه بالشعور القومي ، واحيانا بالشعور الديني اي بالاسلام. ويمكن للدين الاسلامي أن يلعب دورا توحيديا تقدميا في الحركة القومية العربية اذا ما ارتكز على مبادئه الاساسية ، من حيث العدالة والحرية والمساواة بين البشر بصرف النظر عن اللون او الطبقة أو الجنس . ومن هنا ، يمكن للدين أن يحارب التفرقة بين الطوائف والطبقات وبين الجنسين ، ويلعب دورا في التقدم . لكن المشكلة ، ان الدين لا يؤخذ بواسطة

المسيطرين العالميين والمحليين كمبادىء للعدالة والحرية ، وانما كنصوص حرفية وشكليات جامدة يختارون منها ما يناسب مصالحهم وينتقون من تفسيرات ما يدعم استغلالهم . ولهذا يقهر بالدين الفقراء والاجراء والنساء . وقد صعدت قوى الفقراء والاجراء كقوى عمالية سياسية وبدأت تنتزع حقوقها لتكشف عن تلك الازدواجية في استخدام الدين ، الاستخدام الرجعي ، والاستخدام التقدمي المنطلق من روح الدين نفسه .

ولأن المرأة هي الجنس المقهور بالدين ، او بالاستخدام الرجعي للدين ، فإن اي قوة سياسية نسائية ستكون بالضرورة قوة اجتماعية تقدمية تسعى مع القوى السياسية الأخرى الداعية الى الاستخدام التقدمي للدين . ولن تقع الحركة النسائية العربية في تلك المصيدة التي سبق لبعض الحركات السياسية التقدمية ان وقعت فيها . تلك المصيدة التي تدفعها اليها الامبريالية وأعوانها من الانظمة المحلية ، وهي الانجرار الى معركة ضد الدين ، وكأنما الدين هو « العدو » وليس الامبريالية واعوانها المحليون . الا أن الحركة النسائية العربية ستكون اكثر « وعياً » بحكم استفادتها من تجارب الحركات التقدمية السابقة ، وبحكم انها ستكون حركة نسائية جماهيرية تستمد فكرها وممارستها من « جماهير النساء » وليس من مجموعة افراد منعزلة داخل الافكار النظرية . وعلى هذا النحو تصبح الحركة النسائية العربية في حِمى من ان تسقط في تلك المصيدة التي سقط فيها غيرها ، الذين بدأوا نشاطهم باعلان الحرب ضد الدين ، وبذلك نجا من ضرباتهم الأعداء الرئيسيون . إن الدين جزء من المجتمع ، وهو نتاج من نتاجات المجتمع البشري فكرا وممارسة ، وهو نتيجة لتفاعل عوامل اجتماعية متعددة ، وله أثر على العقل الواعي والباطن للمجتمع والانسان ، لكنه ليس السبب التاريخي الأول الذي جعل جنس الرجل يسيطر على جنس المرأة .

ثالثاً : اعادة قراءة تاريخ المرأة العربية وتاريخ الانسان

ما هو السبب التاريخي الاول ، الذي جعل الرجل مسيطرا على المرأة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، ستجد الحركة النسائية نفسها ، أمام مهمة جديدة ، لكنها ضرورية لمعرفة الاسباب الحقيقية التي دعت الى قهر المرأة ، في تاريخ المجتمع البشري بصفة عامة وفي تاريخ المجتمع العربي بصفة خاصة . إن الخطأ في تشخيص اسباب المرض يقود الى الخطأ في علاجه ، كذلك فإن الخطأ في تشخيص اسباب مشكلة المرأة العربية يقود الى خطأ في طريقة أو طرق حلها . ولهذا لا بد للمرأة العربية من أن تعيد قراءة التاريخ وأن تعيد فهمه وادراك خفاياه .

إن مشكلة التاريخ ، أو علم التاريخ ، أنه لم يكن أبدا علما حياديا او موضوعيا ، يكشف عن الحقائق . إن كثيراً من الحقائق في حياة جماهير البشر على مر العصور وفي كل البلاد ومنها بلادنا العربية قد طمست أو دثرت أو حوّرت وفسرت على نحو مشوه ولاغراض متعددة . وهذا أمر طبيعي لأن من يكتب التاريخ يكتبه من وجهة نظره ووفق مصالحه . ولهذا عبر التاريخ عن وجهة

نظر ومصالح القوى السياسية المسيطرة ، ولهذا ايضا يتغير التاريخ من عهد الى عهد ، ونلاحظ دائما أن كل حركة سياسية برزت على السطح حاولت اعادة قراءة التاريخ من وجهة نظرها ليخدم مصالحها .

إن الحركة القومية العربية مثلاً ، تعيد قراءة التاريخ العربي ، لتستمد منه الحقائق التي طمست لتخفي جذور القومية العربية ، أو الحقائق التي حورت لاضعاف القومية العربية . تبحث الحركة القومية العربية في التاريخ عما يقويها وينشطها ويجددها ويدفعها الى الامام لا الى الوراء . إن اعادة قراءة التاريخ القومي العربي ، تكشف عن أن القومية العربية لها جذور راسخة في التاريخ ، وأن نشوءها يختلف عن نشوء القوميات الأوروبية او القوميات الرأسمالية ، فهي قومية نضالية تقدمية ، لم تنشأ عن طريق الانتاج الرأسمالي ، وإنما نشأت لمواجهة الغزو الاجنبي والاستغلال القومي على مدى التاريخ ، وهي ليست قومية مصالح اقتصادية احتكارية واستغلالية انما هي ، حركة امة عربية تجمعها اللغة والدين والتاريخ والجغرافية والحضارة والمستقبل والمصير المشترك .

كذلك الحركة الاشتراكية العربية . حاولت أيضاً اعادة قراءة التاريخ من وجهة نظرها على اساس أن حركة التاريخ تعود الى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وأن الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة المصالح تعيش صراعا يتمثل في الصراع الطبقي بين طبقة ملاك الأرض او الاقطاعيين وطبقة الفلاحين ، وبين من يملكون وسائل الانتاج الصناعي (الرأسمالية) وبين العمال . وحاول بعض الاشتراكيين العرب اعادة دراسة الحضارة العربية الاسلامية على أساس هذه النظرة . وشهدنا بعض الدراسات التي تناولت الدين الاسلامي باعادة القراءة واعادة التفسير ، واتضح من خلال تلك الاجتهادات ما سمي باليمين واليسار في الكيان الاسلامي ، وان التيار التقدمي المناضل (اليساري) في الاسلام ليس حديثا ، ولكنه قديم قدم الاسلام . وقدم ابي ذر الغفاري ، الذي بدأ مقاومة الذين مالوا الى كنـز الذهب والفضة على حساب معاناة وفقر الأغلبية من الشعب العربي . كما اتضح أيضاً استمرارية هذا التيار التقدمي النضالي على مر العصور الاسلامية وظهور حركات كالمعتزلة والقرامطة وغيرهم ممن تابعوا المسيرة حتى عصرنا الحديث .

إن اعادة قراءة التاريخ العربي ، والحضارة العربية الاسلامية على هذا النحو ضروري لأي حركة سياسية عربية قومية او اشتراكية ، (وكذلك الحركة النسائية العربية) حتى تستمد من الحقائق التاريخية سندا لها ، واصالة ، واستمرارية بما يثبت انها ليست حركات تقليد عن الغرب أو الشرق ، وليست حركات تابعة ، ولكنها حركات شعبية ، لها مبادرتها ولها أصالتها ولها شخصيتها . ومن هنا تأتي الضرورة التي تواجه الحركة النسائية العربية ، لاعادة قراءة التاريخ من وجهة نظر المرأة العربية ، ولتدرك أن نضال المرأة العربية ضد القهر الجنسي والقومي والطبقي ليس وليد اليوم ، وأن الحركة النسائية العربية لا تولد من فراغ ، وليست هي تقليدا نمطيا للحركات النسائية في الغرب ، ولكنها تمتد في التاريخ العربي والاسلامي منذ اربعة عشر قرنا ، ومنذ أن اعترضت النساء العربيات على حرمانهن من مخاطبة القرآن لهن على سبيل التخصيص . هنالك قالت النساء العربيات :

« أسلمنا كما أسلمتم وفعلنا ما فعلتم فتذكرون في القرآن ولا نذكر ؟» وكان الناس في لغة القرآن هم المسلمون فحسب فأنزل الله في القرآن من بعد ﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات[1] . . . ﴾ الى آخر مثل هذه الآيات من الكتاب الكريم . إن صراع المرأة العربية ونضالها ضد سيطرة الرجل ، لم تقتصر فقط على لغة الخطاب ومحاولة التذكير بها حتى في القرآن ، ولم تقتصر فقط على الصراع ضد الرجل أو الزوج العادي من عامة الشعب لكنها شملت حتى بيت النبي محمد (ص) كرجل وزوج وانسان . كانت ام المؤمنين عائشة (ضه) قادرة على نقد زوجها النبي (ص) وكانت تختلف معه ، وتغضب، وتتمرد أحيانا بل تحرض زوجاته الأخريات على التمرد ، وبلغ من قدرة عائشة أنها استطاعت أن تجادل محمداً وتناقشه في بعض الآيات القرآنية التي تنزل عليه . وقد ناقشته في الآية التي احل الله فيها لمحمد أن يتزوج ما شاء من النساء ، وقالت قولتها : « إن الله يسارع لك فيما تريد »[2] .

إن نضال المرأة العربية قديم وطويل امتد في كل العصور ، يزيد أو يضعف حسب ازدهار الشعب العربي او خموله ، ولم يقتصر صراع ونضال المرأة العربية على الصراع الجنسي والنضال ضد سيطرة الرجل ، لكنه كان يشمل دائماً الصراع ضد أنواع القهر الأخرى ، القومية أو الطبقية ، واشتركت المرأة العربية في النضال السياسي وفي الحرب وفي الاقتصاد وفي العلم والأدب . وحملت المرأة سيفها ، وحاربت مع العبيد والاجراء من أجل التحرير ومن أجل كسر شوكة المستغلين في الداخل ، او طرد الغزاة الاجانب . وكان للمرأة العربية أيضاً فترات ركود وخمول في ظل ألوان أشد من القهر .

إن المرأة العربية الحديثة لن تملك شخصيتها الانسانية العربية الاصيلة المستقلة والداعية الا بانسجام حركتها اليوم مع تاريخ نضال المرأة العربية وتاريخ نضال الفئات المقهورة من الشعب العربي كله . وعلى هذا النحو تصبح الحركة النسائية حركة مستمرة في الماضي والحاضر والمستقبل ، وتصبح اضافة للنضال الاجتماعي والسياسي والثقافي العربي على مر العصور . وتضيف الى الفكر الانساني والفكر العربي من فكرها وعقلها وتحليلها ونقدها ، ذلك النقد الذي يجعل لها دوراً إيجابياً في التاريخ ، فهي لا تتلقى التاريخ على نحو سلبي ولكنها تفعل التاريخ أو تشترك في فعله .

وتتمثل الاضافة في أنها ستكشف عن الاسباب الحقيقية وجذور نشأة القهر الجنسي والطبقي والقومي ، وستكشف عن الجهود التي بذلتها النساء العربيات ثم طمسها التاريخ أو تجاهلها . وهي من خلال كل ذلك سوف تكتسب تلك القدرة النقدية الفاعلة بالتاريخ وليس المفعول بها ، تلك القدرة النقدية التي تحميها من السقوط في متاهات الفخر الذكوري والتباهي الاعمى بماض عظيم زاهر خال من الشوائب ، أو نقيض ذلك وهو التخاذل والخزي الاعمى من

---

(١) ابو عبدالله محمد بن منيع بن سعد ، **الطبقات الكبرى** ، ٨ ج (القاهرة : دار التحرير ، ١٩٧٠) ، ج٨ ، ص ١٤٥ ، **والقرآن الكريم** ، سورة الأحزاب : الآية ٣٥ .

(٢) ابن سعد ، المصدر نفسه ، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

ماض مظلم متخلف خال من الايجابيات . إن اعادة صوغ التراث والحضارة العربية الاسلامية من وجهة نظر نصف المجتمع (النساء) ومن القوى الشعبية العربية كافة ، التي قهرت طويلا ، امر ضروري وحيوي من أجل أن يصبح هذا التراث فكرا وممارسة **لصالح هذه القطاعات** العريضة من الشعب العربي ، ومن أجل أن يصبح العلم والعقل (لا الخرافة والاساطير) هما أساس الجدل والنقاش والفكر والعمل .

إن التفكير العلمي ، له جذور ممتدة في التاريخ العربي القديم ، وليس بدعة نأخذها عن الغرب . بل إن الفلسفة المادية عينها قد عرفها وكتب عنها **مفكرون وفلاسفة عرب** ، كابن خلدون وابن رشد وابن سينا . إن الفكر العربي ، لم يكن كله فكرا مثاليا ، ولم يكن كله فكرا غيبيا ، لكن كان هناك العلماء العرب الذين رأوا أن حركة التاريخ لا تحدث لسبب غيبي ، أو بقوة غامضة خارج الكون والمجتمع، ولكنها تنبع من المجتمع وتتحرك بفعل العوامل الاجتماعية بشتى أنواعها وأشكالها وصراعاتها . وليس الفقر والغنى قوانين الهية ولكنها قوانين تنتج عن تحكم الأقلية التي تملك المال والأرض في الاكثرية التي يفرض عليها الفقر . وان سيطرة الرجل على المرأة **ليست قانونا الهيا** ولكنها قانون اجتماعي ، نتج عن امتلاك الرجل للارض والعبيد والنساء ، وتدعيم ذلك بالفاميليا[٣].وهي تعني في اصل معناها اللغوي ما يملكه الرجل ، من بقر وعبيد ونساء . وكانت الفلسفات المواكبة لتلك العصور تنكر على العبيد والنساء حق الحرية والمساواة بالاسياد والرجال والملاك . إن افلاطون وأرسطو وهما من كبار فلاسفة العصر الاغريقي اعتبرا **العبودية** ، أو الرق، **وضعاً عادلاً طبيعياً** للرجل الذي لا يملك شيئاً ، واعتبرا سيطرة الرجل على المرأة شيئاً تتطلبه الطبيعة البشرية . وفي العصر الروماني كان القانون يقسم الموجودات في الحياة الى أشخاص وأشياء : **الاشخاص** هم الرجال من ذوي الاملاك ، **والأشياء** هم العبيد والحيوانات والنساء .

إن اعادة قراءة تاريخنا واكتشاف الايجابيات فيه لا تعني عدم اخصابه بايجابيات الفكر في بلاد أخرى، ولا تعني اهمال جهود المفكرين من الرجال والنساء في مختلف الأزمنة والأمكنة في العالم البشري ، هؤلاء الذين لعبوا دورا مهما في تطور الفكر الانساني التقدمي في مختلف العلوم الطبيعية والانسانية . وبالمثل ، علينا أن نتتبع بالدراسة والفهم والنقد تجارب الحركات السياسية الاخرى في بلاد العالم ، وبذلك نكون على دراية بما يحدث في التطور الفكري النظري والتجريبي في مختلف أنحاء العالم .

وهذا أمر مهم يخص الحركة النسائية العربية أيضاً ، لأن العالم في بلاد متعددة ، وبخاصة في البلاد الرأسمالية الغربية ، قد اصبح يشهد ويتابع عددا من الحركات النسائية التي اصبح لها صوت مسموع ، ودراسات نظرية متعددة المذاهب ، وممارسة عملية لاكثر من عشر سنوات تحتاج منا الى الفهم والدراسة . والدراسة هنا لا تعني التلقي السلبي ولكنها تعني **الفهم والنقد** ، اللذين يأخذان ويعطيان في كلا الجانبين: النظري والعملي . وعلى هذا النحو ، يمكن للحركة النسائية

---

(٣) كلمة « فاميليا Familia » في اللغة اللاتينية والتي أخذت منها كلمة « Family » التي أصبحت تعني الاسرة .

العربية ان تعمل على اخصاب فكرها وممارساتها بالتفاعل مع أفكار وممارسات أخرى . وعلى الرغم من أن بعض هذه الحركات النسائية تسقط في مصيدة الفكر الرأسمالي وتجعل الرجل (كرجل) هو عدوها الاساسي ، وتعمل على الاستغناء عنه اجتماعيا وجنسيا ايضاً ، الا أن هناك حركات نسائية اشتراكية تقدمية تفهم القضية فهماً أعمق وأنضج ، ولا تصيبها ردود الفعل المتعصبة العنيفة التي تصيب غيرها من الحركات النسائية .

رابعاً : ديموقراطية الحركة النسائية العربية

إن من أهم ما يحمي الحركة النسائية العربية من المبالغة أو التعصب الأعمى (ضد الرجل أو ضد الدين) او انعزالها او انقسامها وانشغالها بالامور النظرية البحتة والجدل الفلسفي البعيد عن الواقع الحي ، هو ارتباطها الدائم بالواقع الحي الذي تعيشه اغلبية النساء . بعبارة اخرى ، أن تبدأ الحركة النسائية العربية بداية ديموقراطية وأن تنمو وتعيش وتتطور من خلال الديموقراطية . وعلى الحركة النسائية أن تستفيد من أخطاء وتجارب الاحزاب والحركات الأخرى التي غابت عنها الديموقراطية فانعزلت عن جماهيرها ، وأصبح من السهل على السلطات الحاكمة أن تبطش بها أو تقضي عليها جزئياً أو كلياً .

وإن معنى الديموقراطية الحقيقي هو ألا ينقسم الناس الى نوعين : قيادات وقواعد ، كما هو متبع دائماً في الحركات السياسية والاحزاب . الديموقراطية معناها أن يشعر كل فرد في مجموعة ما ، أنه يشترك في التفكير والتخطيط وصنع القرارات ؛ لا الآخرون (القيادات) هم الذين يفكرون له ، ويخططون ويصنعون القرارات وعليه هو التنفيذ . ولعل اصعب الامور أمام الحركة النسائية العربية ، هو تحقيق هذا النوع الحقيقي من الديموقراطية . والمشكلة ليست مجرد الامية أو الجهل أو الفقر أو الارهاق الذي تعانيه الاغلبية الساحقة من النساء العربيات ، بل هي الأمية السياسية و الأمية النفسية التي تعيشها تلك النساء ، والتي لا يعالجها التعليم في المدارس أو الجامعات ، ذلك أن التعليم في بلادنا ليس تعليماً تنويرياً تثقيفياً ولكنه تعليم تأهيلي لمهن ووظائف محددة . بالاضافة الى أن علم السياسة وعلم النفس قد عانيا من المفهوم العبودي الذي عانته الفلسفات والأديان وسائر العلوم والفنون في العصور التالية للعصر العبودي وحتى عصرنا الحديث .

ولم يزل العصر الحديث في جوهره عصراً عبودياً . « الأسياد الملاك » هم « الطبقة الرأسمالية العالمية » والعبيد هم الطبقات الكادحة في « العالم الثالث » . وعلى ذلك تصبح النساء العربيات الفلاحات والبدويات والعاملات الفقيرات من « عبيد العبيد » او « القاع الأدنى » في المجتمع البشري . لكن هذه « المعاناة » نفسها هي التي تشعل فيهن « شرارة الثورة » ، وبشرط أن تخرج هذه « المعاناة » من ظلام العقل الباطن الى نور العقل الواعي .

إن ديموقراطية الحركة النسائية العربية ترتبط بهذه العملية ارتباطاً وثيقاً ، عملية تحويل

المعاناة والآلام التي تعيشها المرأة الى « وعي » . وهي ليست عملية سهلة بحال من الاحوال . إن القرون الطويلة من المعاناة أو القهر تغير الانسان رجلاً كان أم امرأة . إن العبودية الطويلة الأمد تشوه طبيعة الانسان وتغيرها . يصبح الانسان ضعيفاً وجباناً بعدما كان قوياً وشجاعاً . ويصبح القهر جزءاً من التكوين النفسي والعقلي والجسدي للعبد . ويعيش العبد القهر ويتمثله بل ويستعذبه كنوع من الدفاع عن النفس ضد الألم . لهذا السبب تحولت المرأة من « مقهورة » (بالرجل او الآخرين) الى « قاهرة » لنفسها ، تحولت الى نفسية مشوهة مريضة « ماسوشية » تستعذب الألم ، وتفضل الرجل القاسي « الخشن » الذي يقهرها على الرجل الانسان « الرقيق » الذي يعاملها على قدم المساواة . وتصورت المرأة أن سعادتها تكمن في خضوعها للرجل . وهذا هو « الوعي المزيف » الذي تعيشه النساء ، والذي يعيشه أي انسان مستعبد . هذا الوعي المزيف الذي يصور للعبد أنه حر أو أنه سعيد ، أو أن سيده الذي يقهره ليس مخطئاً وليس هناك من أسباب للتمرد عليه أو الثورة ضده .

إن « ديموقراطية » الحركة النسائية تعتمد أساساً على تحرير عقول النساء من ذلك الوعي المزيف . وتحرير « طبيعة » المرأة من ذلك « التشويه » الذي حدث لها عقلاً ونفساً وجسداً . ومن هنا تختلف الحركة النسائية عن غيرها من الحركات السياسية العربية التقدمية كالحركة القومية العربية أو الحركة الاشتراكية . ذلك أنها لا تنشد « الثورة السياسية » فقط للقضاء على الاستغلال الخارجي والداخلي ، أو « الثورة الاقتصادية ـ الاجتماعية » لتغيير أسس العلاقات الاجتماعية في العمل والانتاج وقوانين المؤسسات العامة والخاصة والزواج والأسرة ، ولكنها إلى جانب كل ذلك تنشد « الثورة النفسية والعقلية » لتحرير عقل المرأة ونفسها من مجموعة الصفات والقيم والوظائف التي سميت على توالي العصور باسم « الطبيعة الأنثوية » .

وقد يكون ذلك هو أهم خصوصيات الحركة النسائية العربية ، وأهم أسباب قيامها كحركة « مستقلة » عن الحركات الأخرى . إن الحركة القومية العربية أو الحركة الاشتراكية العربية لا يمكن لها أن تدرك معنى النضال ضد مجموعة القيم والصفات والوظائف التي اطلق عليها اسم « طبيعة المرأة » . إن هذا التشويه الاجتماعي والنفسي العميق الذي حدث للمرأة منذ نشوء النظام الطبقي والابوي وعلى مدى القرون والذي انتج تلك الطبيعة المزيفة للمرأة أمر بالغ الدقة والصعوبة ، لم يكشف عنه في عصرنا الحديث الا المرأة ، ولن يستطيع النضال ضده الا المرأة . ما هو مطلوب وضروري هو أن تحرر المرأة « نفسها » من « نفسها المزيفة » التي فرضت عليها . إن هذا الجهد لا بد من أن تبذله المرأة كفرد أو كشخص وليس هناك من شخص آخر يمكن أن ينوب عنها في هذا العمل . ورغم صعوبة هذا « التحرر النفسي الفردي » للمرأة الا أنه « ضروري » لقيام واستمرار الحركة النسائية العربية . وعلى الرغم ايضاً من أنه عمل فردي ذاتي يخص المرأة وحدها الا أن نجاحه يعتمد على وجود حركة نسائية « جماعية » تشجع كل امرأة على تحرير نفسها وعلى الاحساس بأنها ليست وحدها وأن هناك الكثيرات مثلها .

خامساً : مفهوم الثورة والقيادة

إن الثورات الجماعية الحقيقية هي الحركة التي يقوم بها أفراد استطاعوا أن يحققوا الثورة الفردية في حياتهم الخاصة والعامة ، والا فكيف يمكن أن تقوم الثورة الجماعية ؟ إن هذا المفهوم « البديهي » للثورة قد طمس أو تراجع الى الوراء أمام الحركات السياسية التي تعجلت الثورة ، او اختارت اسهل الطرق للوصول اليها ، وهو طريق استخدام السلطة . والسلطة هنا لا يقتصر مفهومها على الاستيلاء على الحكم والجيش والشرطة والاذاعة والصحف ، ولكن السلطة هنا تشمل ايضاً « احتكار القيادة » داخل اي حزب او حركة سياسية ، واحتكار القيادة هنا تعني أن اقلية من الرجال يحتكرون التفكير والتوجيه والخبرة والعلم ويطلقون على أنفسهم اسم « القادة » ويطلقون على الآخرين اسم « القواعد » او « الجماهير » . وعلى الرغم من أن الثورة الحقيقية هي تلك التي تقوم بها الجماهير عن « وعي » وادراك « واع » لاهدافها ومصالحها ، الا معظم الثورات أو ما سمي بالثورات في بلادنا العربية ، لم تكن حركة جماهير وإنما كانت حركة « مجموعة » من الرجال أو القيادات من مختلف الاتجاهات والاهداف . إن هؤلاء القادة او الزعماء (كما يسمون انفسهم) لم يحتكروا القيادة والتوجيه والتفكير والخبرة في أي حركة من حركاتهم السياسية فقط (قومية كانت أو يسارية أو يمينية) ولكنهم احتكروا الثورة ايضاً . فالثورة هي حركتهم « هم » وإن كانوا قلة قليلة او مجموعة افراد او حتى « فرداً » واحداً يستولي على السلطة . وعلى هذا النحو تكاثرت الثورات في بلادنا العربية ، ثورة وراء ثورة ، وثورة « تصحح » الثورة السابقة عليها . واختلط الامر فلم نعد نعرف الثورة الصحيحة او التصحيحية من الثورة الخاطئة او المخطئة . إنها ليست الا مبارزة بين قلة من القيادات والزعامات ذات المذاهب والمصالح المختلفة . أما الجماهير العربية رجالاً ونساء فهي غائبة عن المسرح غياباً كاملاً بالفكر والجسم معاً .

ولأنهم « قلة » احتكروا الثورة فقد « حرّموا » الثورة على « الأغلبية » من الناس . ولأنهم « مجموعة رجال » فقد « حرّموا » الثورة على « النساء » « كمجموعات » أو حتى « كأفراد » . إن « الثورة الفردية » في نظرهم نوع من « الانحراف » خصوصاً اذا قامت بها امرأة . إن المرأة التي تناضل للتخلص من ظلم زوجها او ابيها او اخيها المستبد امرأة لا تعرف « الطريق الصحيح للنضال » . إنها امرأة فاقدة « للوعي السياسي الصحيح » وهي امرأة ذاتية مشغولة بمشكلتها « الخاصة » عن المشكلات العامة . إن هذا الفصل التعسفي المصطنع بين الخاص والعام ليس الا نوعاً من الجهل او التجهيل بمشاكل الجماهير اليومية الملحة ومن ثم ابعادها عن الثورة . أما « الوعي السياسي الصحيح » فهو في حقيقة الأمر ليس الا « وعياً مزيفاً » بالسياسة . وما هي السياسة وما هي الثورة ؟ وما هو الوعي السياسي الصحيح او الوعي الثوري ؟ إنهم يتصورون أن « الوعي الثوري » حقنة من الكلمات الثورية تحقن بها الجماهير عن طريق جرعات من الخطب الحماسية أو كبسولات مضغوطة من المحاضرات او الكتب

المنشورة . يتصورون أن جماهير الرجال والنساء سوف يصابون « بالحمى » اثر تلك الجرعات ، ويهبون ثائرين تحت قيادتهم العظيمة، وتحدث « الثورة » المجيدة في صباح يوم تاريخي في شهر مبارك . وكم شهدنا في بلادنا العربية تلك الايام التاريخية المباركة العظيمة . إلا أن الذي لم نشهده « أبداً » هو « تغيير » حالة الفقر والجهل والمرض (التي تعيشها جماهير الرجال والنساء والاطفال في معظم البلاد العربية) بالدرجة الواجبة والمناسبة . ربما يكون من الانصاف أن نقول ان بعض تلك الأيام المباركة المجيدة في بعض البلاد العربية قد غيرت بعض الشيء من حياة الجماهير وخففت عنها بعض « المعاناة الاقتصادية » وبخاصة في البلاد التي سعت جاهدة نحو « الاشتراكية » ، وان أوضاع بعض فئات النساء قد تغيرت نتيجة تغيير النظامين الاقتصادي والاجتماعي . الا أن خضوع المرأة للرجل في الاسرة والمجتمع ظل « جاثماً » بشبحه القاتم العتيق المترسب في وجدان الامة العربية وثقافتها السائدة .

وتكمن المشكلة في رأيي في ذلك **المفهوم الخاطىء** « للثورة » و « القيادة » . فالقيادة الحقيقية ليست « احتكاراً » وليست عشقاً أبدياً للوضع الأعلى فوق الآخرين . وهذه مشكلة تخص « الرجل » أكثر من المرأة ، وعلى الرجل أن يحرر نفسه من عشقه **للسلطة** (في البيت وفي المجتمع) وأن يتخلص من ذلك المفهوم الخاطىء « للرجولة » الذي ورثه على مدى القرون ذلك المفهوم الذي يصور الرجولة على أنها « السيادة » و « السيطرة » على الآخرين وبخاصة « النساء » والطبقات الأدنى .

أما « الثورة » فهي ليست مجرد تغيير في النظامين الاقتصادي والاجتماعي ، بل هي الى جانب ذلك تغيير في **الفكر والثقافة** ، ونقل « حضارة » المجتمع العربي من مرحلة تاريخية الى مرحلة اخرى اكثر عدالة وانسانية . الثورة هي احداث تيار جديد في العقل « الواعي » و « غير الواعي » للأمة العربية رجالاً ونساء وأطفالاً . من هنا ، يتحرر الفرد كما يتحرر المجموع . يتحرر العقل والوجدان والشعور بمثل ما يتحرر النظام الاقتصادي والاجتماعي . ويتحرر الرجل بمثل ما تتحرر المرأة . ويتحرر الطفل بمثل ما يتحرر الأب والأم . هذه هي الثورة التي يشترك فيها الجميع على قدم المساواة ويلعب فيها كل فرد دور « الشريك » وليس دور « التابع » .

إن اهم ما تحتاجه الحركة النسائية العربية هو هذا المفهوم الصحيح للثورة والقيادة ، لأن القهر الذي وقع على المرأة كان « قهراً فردياً وجماعياً » في حياتها « الخاصة والعامة » في « جسمها وعقلها ونفسها » . إن القيود التي تحيط بالمرأة العربية ليست قيوداً تحيط « بالوطن » فحسب وبذلك يمكنها أن تحظى ببعض الحركة والحرية داخل الوطن ،لكن القيود تحيطها ايضاً داخل البيت الصغير ، وداخل البيت الصغير ايضاً تحيط القيود بجسمها وعقلها ونفسها .

سادساً : القيود الخاصة بالمرأة دون الرجل

من أهم الأسباب التي تحول دون مشاركة الأغلبية الساحقة من النساء العربيات في الحركة

القومية العربية أو غيرها من الحركات السياسية التي تهدف تحرير الوطن العربي، هي تلك « القيود » التي تحيط بجسم المرأة وعقلها ونفسها في ظل الاسرة ، القائمة على سيطرة الأب أو الجد أو الزوج او الأخ أو أي رجل آخر في الأسرة. إن هذه القيود ، تتفاوت في الدرجة والنوع من أسرة الى اسرة ومن طبقة الى طبقة . وقد تكون قيوداً قانونية او اخلاقية او دينية او نفسية « غير مرئية » ، وقد تكون قيوداً « مرئية » بالعين وملموسة باليد كجدران البيت والنوافذ والأبواب المغلقة ، وأحياناً تكون القيود الحديدية نفسها التي تحوط يدي المرأة وقدميها وتمنع جسمها من الحركة(٤) .

لقد نشأت هذه القيود مع نشوء « الاسرة الأبوية » التي أعطت الاب ومن بعده الزوج حق السيطرة على المرأة وحق تأديبها اذا ما امتنعت عن طاعته . وقد ارتبط ظهور الاسرة الابوية او النظام الابوي في التاريخ البشري بظهور « الملكية الرأسمالية الخاصة » ونشوء طبقة الملاك وطبقة العبيد الاجراء ، ونشأت « الفاميليا » . وقد تغير شكل هذه « الفاميليا » وحجمها على مر العصور من العصر العبودي الى الاقطاعي ، الى الرأسمالي الى الاشتراكي . إلا أنها حتى اليوم ، وفي البلاد التي ترفع شعار الاشتراكية المتقدمة لا تزال « الاسرة » التي يسيطر عليها الرجل . وعلى الرغم من أن هذه البلاد قضت على النظام الطبقي بدرجات متفاوتة ، الا أن « النظام الأبوي » ما زال هو النظام السائد في معظم تلك البلاد . ولا تزال المرأة والاطفال ملكاً للرجل . اما في البلاد الرأسمالية التقدمية فإن « الملكية الخاصة » لاي شيء بما فيها المرأة والاطفال ، لا تزال هي السائدة بحكم استمرار النظام « الطبقي الابوي » . وفي حالة بلادنا العربية حيث لا تزال بلادنا في معظمها محكومة بالانظمة الطبقية الأبوية او القبلية وحيث تتداخل المفاهيم القبلية مع الاقطاعية مع الرأسمالية مع الاشتراكية بدرجات متفاوتة ، فإن وضع المرأة العربية في الاسرة ما زال « الوضع الأدنى » ، وما زال الرجل هو الذي يملك المرأة والاطفال « ملكية مطلقة » جسداً وعقلاً وله حق « تأديبهم » . وتراوح درجة ونوع التأديب ابتداء من اللوم والعتاب الى الزجر او الهجر او الضرب او الطلاق . واحياناً يحق للرجل أن يقتل ابنته او زوجته او اخته دفاعاً عن مفهوم معين « للشرف » ، ويصبح في نظر العرف بل والقانون رجلاً « كامل الرجولة » يؤدي واجبه المقدس من أجل الحفاظ على هذا « الشرف » .

---

(٤) في زيارتي لدمشق عام ١٩٨٠ شاهدت عدداً من الحلقات التلفزيونية عن بنات ونساء قيدن « بالسلاسل الحديد » وحبسن داخل حجرة بالبيت (أو الحمام أو المرحاض) بواسطة الأب او الزوج او أحد رجال الاسرة . وعندنا في مصر حتى اليوم آباء يقيدون بناتهم بالسلاسل الحديد . انظر : « يقيد ابنته بسلسلة حديد لمنعها من زيارة امها » ، **الأهرام** (القاهرة) ، ٢١ / ٣ / ١٩٨١، ص ١٣ . الواقعة تثير سؤالاً عن مدى حق الأباء في تأديب بناتهم . والغريب في هذه الواقعة أن نيابة جنوب القاهرة (بلسان المستشار محمد كمال حسن) تستند الى حكم نقط يعطي الأب حق في سبيل حمل ابنته القاصر على اطاعة اوامره ، أن يضع في قدمها قيداً حديدياً عند غيابه عن المنزل وألا يؤلم بدنها . فذلك لا تجاوز فيه لحدود التأديب . وعلى ذلك لا يعترض السيد المستشار على تقييد البنت بسلسلة الحديد ، ولكنه يعترض فقط على أن ذلك القيد منع الفتاة من الحركة تماماً وآلم بدنها بالاضافة الى احداثه اصابات بمعصم يدها وصفت في تقرير طبي . ومثل هذا الرأي لا يلقي بالاً بالطبع للاصابات النفسية او العقلية التي يمكن أن تصيب انساناً يقيد بالسلاسل الحديد .

إن القانون المصري حتى اليوم لا يعتبر قتل المرأة بسبب الشرف جريمة كغيرها من جرائم القتل التي تستوجب اعدام القاتل ، بل يخفف الحكم الى سجن طويل او قصير الأمد حسب شفقة القاضي على الرجل المسكين الذي سلب شرفه ! والشرف هنا هو « شرف الرجل » . أما المرأة فهي « موضوع » الشرف وليست « صاحبة » الشرف . المرأة ليست « انساناً » يمتلك الشرف ولكنها « الشيء » الذي يمكن أن يجلب « العار » . ومن هنا تتولد بعض مظاهر « الازدواجية » الاخلاقية والاجتماعية والقانونية السائدة في بلادنا العربية . فالشرف في يد الرجل وحده ، وملكية الشرف المطلقة تعطي الرجل القوة والحق على من لا يملك هذا الشرف ، وهي المرأة . لكن المرأة « مسؤولة » وحدها عن هذا الشرف ، وعلى أساس « المسؤولية المطلقة » .

وقد نشأت الازدواجية بسبب ذلك الانفصال بين « الملكية » وبين « المسؤولية » ، أو الانفصال بين « القوة » و « المسؤولية » . فالرجل له القوة التابعة من الامتلاك (امتلاك الشرف أو المال أو الحكم أو الدين أو العلم) لكنه « غير مسؤول » ، لأن « المسؤولية » تقع على كاهل « غيره » (المرأة او الاجراء أو الشعب) ونتج عن ذلك أن الحاكم عندنا لا يحاسب على اخطائه وينتج أيضاً أن الرجل قد يعاشر في السر أو العلن عدداً من النساء ومع ذلك يظل شريفاً . أما المرأة فهي وحدها « المسؤولة » وعليها وحدها يقع العقاب . إن « الفاعل » لا يعاقب ، لكن « المفعول به » هو الذي يعاقب . هذا هو جوهر « الظلم » و « القهر » الذي نشأ في الحياة الانسانية منذ نشوء النظام الطبقي الأبوي . انفصال « القوة » عن « المسؤولية » ، وتحويل المرأة الى « شيء » او « اداة » تتحمل عن الفاعل الاثم والعقاب .

سابعاً : تحويل المرأة من « شيء » الى « انسان »

من أهم مجالات النضال أمام الحركة النسائية العربية شق الطريق امام المرأة العربية لتتحول من « شيء » الى « انسان » ، او من « موضوع » الى « ذات » لها حقوق الذات الانسانية كافة » وأولها حق « الفعل » . ومعنى ذلك أن تتحول المرأة كما اسلفنا من « مفعول به » الى « فاعل » . وكلمة « فاعل » هنا تعني « الانسان الذي يحق له الفعل » و « يختار » ما يفعله ويتحمل « مسؤوليته » ، و « يجني ثماره » او يجني « مره » و « عقابه » .

على الحركة النسائية أن تدرك هذا المفهوم للفعل أو « العمل » حين ترفع شعار « عمل المرأة » او المطالبة بحق المرأة في « الخروج من بيتها للعمل » . إن مثل هذا الشعار قد يكون « مضللاً » عن حقيقة مهمة هي أن الأغلبية الساحقة من النساء العربيات « يخرجن » من بيوتهن « كل يوم » للعمل في الحقول « دون » أن يعتبر ذلك « عملاً » ودون أن يتقاضين « أجراً » . كذلك فأغلبية النساء في البيوت يعملن « عملاً » متواصلاً في « خدمة » الاسرة والاطفال « دون أجر » ودون أن يعتبر ذلك « عملاً » . وهناك أيضاً قطاع خادمات البيوت ،

وسائر البنات والنساء اللائي يشتغلن في البحر أو البادية او المتاجر لحساب الزوج او الأسرة .

إلى جانب كل ذلك ، فإن رفع شعار خروج المرأة للعمل في ظل نظام لم تتحرر فيه المرأة من كونها « شيئاً » « مملوكاً » للرجل . سوف يقود بالضرورة الى أن يتضاعف الاستغلال الواقع عليها ، وبدلاً من أن تكون « أداة » للعمل « داخل » البيت فحسب ، تصبح بالاضافة الى ذلك « أداة » للعمل « خارج » البيت ولحساب زوجها او رجال الاسرة . وهذا هو ما حدث بالنسبة لمعظم النساء المتعلمات والمهنيات من الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة اللائي خرجن الى العمل في السنين الاخيرة في معظم البلاد العربية . لا يمكن أن ننكر أن « قلة » من هؤلاء النساء قد استطعن عن طريق العمل بأجر أن يتحررن « اقتصادياً » من سيطرة الرجل ، الا أن هذا التحرر ظل « جزئياً » ، ولم يشمل جوانب الحياة الأخرى الاجتماعية والسياسية والفكرية والنفسية والاخلاقية .

إن اعتبار المرأة « انساناً » وليس « شيئاً » او « أداة للعمل » سوف يخوضها بالضرورة حقوق الانسان الاساسية وهي الحرية والمساواة . والحرية تعني حرية اختيار العمل او المهنة التي تريدها ، والرجل الذي تريده ، والمساواة تعني حقها في الحصول على « ثمار » عملها « بالتساوي » مع امثالها . وعلى هذا النحو لا يفرض على المرأة اي عمل « لأنها امرأة » . ولا تعتبر بعض الوظائف في البيت او خارجه « اعمالاً نسائية » . وتصبح جميع الوظائف والاعمال بأجر عادل بما في ذلك أعمال البيت وتربية الاطفال وأي جهد يقوم به أي انسان . وعلى هذا يمكن القضاء على ظاهرة « تقسيم العمل على أساس الجنس » ، أو على أساس الوراثة . وتطلق جميع الاعمال « حرة » ومفتوحة امام الرجال والنساء كل حسب « كفاءته » ، كما تفتح جميع أنواع التعليم والتدريب امام « الاطفال » بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة ، كما تفتح جميع أنواع « الصحة » والغذاء الكامل « جسداً » و « عقلاً » أمام جميع الاطفال « دون قيد أو شرط » .

لا شك أن ظاهرة « تقسيم العمل بين الرجال » على أساس « الطبقة » قد حوربت من قبل الفكر الاشتراكي واكتساب العمال والطبقات الكادحة لقوى سياسية متزايدة . الا أن « تقسيم العمل على أساس الجنس » أو بين الرجل والمرأة لم يقل حظه من اهتمام الحركة الاشتراكية العربية . وهذا شيء طبيعي ، فكيف يمكن لحركة يسيطر عليها الرجال أن تحارب شيئاً يمكن أن « يسلب » الرجل بعض حقوقه القديمة التي توارثها وتعوّد عليها ؟ وقد تعوّد الرجل على أن يجد في البيت امرأة تخدمه وتطبخ طعامه وترعى أولاده « بالمجان » إن امكن ، ولا مانع من خروجها للعمل لتعود اليه بشيء من المال ، ولا مانع أيضاً من اشتراكها في الحزب الثوري الذي هو فيه « بشرط » الا تفقد « طبيعتها الانثوية »وتفقد معها « التزامها » الدائم بخدمته في البيت وأداء واجباتها المنزلية المعروفة .

وهنا تتضح « الحاجة » لقيام حركة نسائية عربية « مستقلة » عن الحركات والأحزاب السياسية الأخرى التي يسيطر عليها الرجال ، وذلك من أجل أن تحارب النساء « كقوة

سياسية » ضد ظاهرة تقسيم العمل على أساس الجنس وضد ذلك « الترابط » العتيق المقدس بين الطبخ والكنس وبين طبيعة المرأة .

ثامناً : تحرير الرجل وتحرير الأسرة

حين تناضل الحركة النسائية العربية ضد فكرة تقسيم العمل على أساس الجنس ، وبالتالي ضد اعتبار عمل البيت وتربية الاطفال « عملاً نسائياً » مفروضاً على المرأة **لمجرد أنها امرأة** ، فإن الكثيرين قد يعتبرون ذلك النضال نوعاً من « العدوان » على حقوق الرجل او محاولة « لهدم الأسرة » وتشريد الأطفال . والحقيقة التي يغفلها الكثيرون أن هذه المؤسسة الصغيرة التي سميت بالأسرة او الفاميليا ونشأت مع نشوء العصر العبودي قد قامت واستمرت على عبودية النساء والاطفال وكم تشرد في ظل تلك الاسرة اطفال واطفال[٥] . وكم تشرد في ظلها النساء[٦] .

ومن هنا فإنّ صيانة هذه الأسرة من أخطار التفكك او الشقاء ، إنما تستلتزم اولاً **تحرير المرأة لنفسها** . وهذا أمر يدعو الى قيام حركة نسائية مستقلة عن الحركات الأخرى . فالمرأة لا تستطيع أن تحرر نفسها من خلال حركة يسيطر عليها الرجال . ولكنها في حاجة الى مناخ آخر ، تشعر فيه أن السيطرة « غير موجودة »، وأنه ليس هناك رجل يراقبها أو يهددها او يحكم عليها أو يقودها أو يوجهها . إنها تحتاج الى مناخ جديد تسوده « علاقات متساوية » و«خبرات متشابهة» وآلام « متقاربة » . ولن يتوفر لها هذا المناخ الا في ظل حركة نسائية مستقلة عن الرجال ، تشعر فيها أن ضعفها أو خجلها أو جهلها **ليس صفة خاصة بها وحدها** ، وأنها تستطيع أن تعبر عن نفسها وعن مشاكلها دون أن تتعرض للنقد أو السخرية او الاهمال والنسيان . وعلى هذا النحو يمكن للمرأة أن تكتسب « الثقة بنفسها » وتفكيرها ، وتستطيع أن تكتشف مع زميلاتها وأخواتها في النضال « نماذج اخرى » اكثر صحة واكثر انسانية للزواج والعلم والانوثة والأمومة . إن هذه القدرة على اكتشاف « بديل » افضل لحياتها هي التي تفتح الأبواب أمام عقلها ونفسها لتدرك ما لم تكن تدركه . وتدرك أن مسؤولية الأطفال والاسرة مسؤولية « مشتركة » بين الرجل والمرأة وليست مسؤولية المرأة وحدها . وأن مفهوم « الاسرة » يجب أن يتغلب على مفهوم « الفرد » بالنسبة « للأب والأم معاً » وبالتساوي ، وليس بالنسبة للأم وحدها . وأن الملكية والنسب والقوة والمسؤولية والانفاق والعمل والأخذ والعطاء كلها واجبات وحقوق تشمل « الأم والأب » بالتساوي .

---

(٥) تزخر الملاجيء والمؤسسات الاجتماعية بأعداد من الاطفال غير الشرعيين ، او الاطفال المشردين بسبب الطلاق الذي ما زال حقاً في يد الرجل وحده .

(٦) من امثال المطلقات والمومسات او الساقطات والمهجورات وغيرهن .

تاسعاً : تنظيم الحركة النسائية
وعلاقتها بالحركة القومية العربية وغيرها

أهم ما يمكن أن يميز الحركة النسائية العربية هو أن تكون حركة شعبية بالمعنى الصحيح ، تنبع قياداتها من خلال الحركة والنشاط . وتتغير القيادات باستمرار بتغير الانشطة والامكنة والمجالات . إنها حركة النساء العربيات جميعاً ، تطلق « المبادرة » لكل امرأة في الريف أو البادية او المدينة او المدرسة أو الجامعة أو البيت أو في اي مجال وأيّ مهنة . أن تبادر كل امرأة بالاتصال بمن حولها من النساء ، ويشتركن معاً في تكوين « مجموعتهن » الخاصة بهن ، حيث يناقشن أمورهن الخاصة والعامة ، ويتعاون لحل « مشاكلهن اليومية الملحة » ، ويفكرن في الوسائل التي يمكن أن تخرجهن من دائرة الخضوع والانسحاق في العمل او البطالة . لا بد من أن تتشعب الحركة النسائية . وتنتشر في القرى والبيوت وأماكن العمل ، وتصبح بالتدريج « كالمجالس الشعبية المتنوعة » ، وبحيث تمارس النساء مجموعات وأفراداً تأثيراً متزايداً ويومياً على توجيه شؤونها في البيت والعمل وتخفيف اعبائها[٧] ، واكتساب ثقة جديدة تعاونها على مقاومة سيطرة الرجل في الاسرة او العمل ، وتحمل الاضرار الناتجة عن هذه المقاومة والتعاون على حلها[٨] .

إن انتشار هذه « المجموعات النسائية » هي الأساس لقيام الحركة النسائية العربية في أي بلد عربي. وقد لاحظت خلال جولاتي في البلاد العربية في السنين الأخيرة أن هذه المجموعات قد تكونت فعلاً في معظم البلاد العربية ، في المغرب وتونس وسورية والأردن ولبنان ومصر والكويت والبحرين والامارات واليمن والسودان وغيرها . وفي المؤتمر الاقليمي الثامن في الخليج والجزيرة العربية الذي عقد في الكويت في آذار/ مارس ١٩٨١ ظهر واضحاً ما لهذه المجموعات النسائية من قدرة على المبادرة والتوجيه والنشاط الى حد « تغيير » مسار المؤتمر الاصلي بل وتكوينهن « مؤتمراً شعبياً نسائياً » فرض نفسه على المؤتمر الرسمي واستطاع أن يطرح العديد من المشاكل التي كثيراً ما « تحجم » عن مناقشتها المؤتمرات الرسمية للمرأة العربية أو « تتجاهلها » الممثلات « الرسميات » للمنظمات والاتحادات النسائية العربية . وقد أدهشني في هذا المؤتمر هذا العدد الكبير من الطالبات والنساء العربيات من بلاد الخليج العربي اللائي ملكن « المبادرة » والثقة بالنفس والوعي السياسي الى الحد الذي

---

(٧) مثل التعاون على رعاية الأطفال بشكل جماعي ، كأن تجمع اطفال مجموعة من النساء في بيت امرأة منهن وتحت اشرافها ـ وفي اليوم التالي تقوم بهذه المسؤولية امرأة اخرى ـ وهكذا يتم التناوب بين النساء وحسب ظروفهن . هذه الانشطة فضلاً عن أنها تزيد من تآزر النساء وتجمعهن فهي تحل لهن كثيراً من مشاكلهن اليومية الملحة والتي تعجز عن حلها الدولة والمؤسسات الرسمية .

(٨) مثل معاونة المرأة المطلقة او التي تركت زوجها المستبد على اكتساب رزقها بالعمل او التدريب وفتح مجالات العمل أمامها .

جعلهن يشكلن « مؤتمرهن الشعبي » ويواصلن الاجتماعات خارج قاعة المؤتمر الرسمية ليلاً ونهاراً ، وأن يخرجن في النهاية بقرارات جماعية تنظم صفوفهن وتوحد اهدافهن وتضع للمبادرات الفردية والجماعية خطة موحدة تكفل لهن الاجتماعات المنتظمة المستمرة واختيار اهدافهن القريبة والبعيدة .

وقد لاحظت حرص هذه « المجموعات النسائية » على تدعيم « استقلالها الذاتي » في مختلف المستويات ، وحثها النساء والفتيات على تكوين مجموعات اخرى قادرة على الحركة والوعي والعمل ، بحيث تنمو بالتدريج شبكة واسعة من المجموعات النسائية التي تعبر عن نفسها في اجتماعاتها ، وتفرض آراءها ، وتقترح وسائلها وخططها لحل مشاكلها . إن هذا التعدد والتنوع والتفرغ في المجموعات النسائية ، الذي يطلق « مبادرة » الجماهير النسائية ويطلق « ارادتها » الحبيسة وقوتها الكامنة ، ويعطيها الفرصة للتعبير عن نفسها بشكل مستمر وفعال ، وبالحرية والاستقلالية التي تمكنها من تحديد موقفها ازاء مختلف الشؤون التي تهمها بما فيها « الشؤون السياسية » دون الخضوع لأي مجموعة اخرى ، هذا هو الضمان الوحيد لأن تسود الحركة النسائية « الديموقراطية الحقيقية » ، وتنبع من الحركة نفسها أسس « الوقاية » ضد سيطرة قلة من النساء على ارادة جماهير النساء . كما أنها الحماية الوحيدة لأن تظل الحركة النسائية ديموقراطية في طبيعتها ونشأتها ، وتحمي لها استقلالها وحيويتها الدائمة ، و«خصوبتها»المستمرة ، بسبب الاسهام المستمر فيها لاعداد متزايدة من النساء من مختلف المجالات .

إن هذا الشكل الديمقراطي في النشأة والتنظيم امر مهم للحركة النسائية العربية ، وما يضمن لها النجاح فيما فشل فيه غيرها . فقد رأينا أنه في معظم الحركات السياسية العربية كان ولا زال ذلك الاتجاه لممارسة « القيادة والسلطة » على المنظمات الجماهيرية بحيث افرغها من مضمونها تحت شعار الواقعية والروح العملية ، وحولها الى مجرد « أجهزة وأدوات » بغير مبادرة ولا روح ، وافتقدت الحيوية والقدرة على التفكير المستقل والعمل الفعّال ، وأصبحت مجرد هياكل « بيروقراطية » تردد مواقف وشعارات قيادات الحركة أو الحزب . وهكذا انكمشت وضعفت المنظمات الجماهيرية التي هي مؤهلة بطبيعتها وحجمها العريض وتنوعها أن تكون « مصدر » الفكر والعمل « والرقابة » على قيادات الحركة او الحزب . وأدى ذلك الى انفصال القادة عن الجماهير ، و « انفصال » « الديمقراطية » عن « النضال » في سبيل « القومية » العربية . إن مثل هذه الحركات والاحزاب في الساحة العربية قد تحقق « بعض » النجاح في تكوين « منبر » للرأي او الفكر القومي او الاشتراكي ، وقد تنجح في وضع « برامج » سياسية « قصيرة » او طويلة المدى ، وقد تنجح في خلق مجموعات «قيادية» تعاونها في « الحكم » او « السلطة » داخل الحزب الا أنها « لا تنجح أبداً » في تحقيق مصالح الجماهير العربية .

على الحركة النسائية أن « تتعلم » من « تجارب » الحركات الأخرى وأن تدرك أن « الديمقراطية » هي « الشرط » الاساسي لقوتها النابعة من قوة الجماهير النسائية المنظمة . وهذه القوة هي التي تحقق لها استقلالها ونموها . وبهذا الاستقلال يمكن للحركة النسائية أن

« تتحالف » مع الحركة القومية العربية ومع الحركة الاشتراكية العربية دون أن تفقد استقلالها وإرادتها ودون أن تأخذ وضع التابع . وبذلك تمثل الحركة النسائية العربية « قوة » تقدمية « جديدة » فاعلة ، تسهم بفكرها الخلاق المتجدد في « إخصاب » الفكر العربي القومي التقدمي .

الخلاصة

اصبحت الحركة النسائية العربية « واقعاً » تفرضه قوة النساء الجماعية المتصاعدة يوماً بعد يوم بحكم « الوعي الجديد » الذي اكتسبته المرأة العربية والذي ساعدها على أن تخفض عنها الوعي المزيف بقبول القهر واعتباره « قانوناً أبدياً » . واهم ما يميز الحركة النسائية العربية هو « ديموقراطيتها الحقيقية » النابعة من مبادرة النساء أنفسهن ، « وتقدميتها أو ثوريتها » بحكم القهر « الثلاثي » الذي عانت منه المرأة طويلاً وهو القهر القومي والقهر الطبقي والقهر الجنسي ، والذي لا خلاص منه الا « بثورة » تشمل النظام الاقتصادي والاجتماعي بمثل ما تشمل الفكر والثقافة .

تعقيب ١

حكمت أبوزيد

يلاحظ على الورقة التي قدمتها د. نوال السعداوي الملاحظات التالية :

النقطة الأولى : تفتقر الورقة الى منهج يربط بين نقاطها الاساسية .

النقطة الثانية : لا تختلف الورقة كثيراً عن انتاج الكاتبة في موضوعات اخرى ، جاء بعضها تحت « المرأة والجنس » و « المرأة العربية والتنمية » ، وغير ذلك من الاعمال التي اعتمدت فيها صاحبتها بصفة خاصة على منهجين وهي وإن لم تشر اليهما فهما يبدوان واضحين :

أ ـ المنهج الاستبطاني أو التأملي : ومعناه أن يعتمد الكاتب في عرضه على التأمل داخل ذاته وفي اطار تجربته الذاتية او ملاحظاته الشخصية ، ثم يقوم بعرض ما استبطنه او تأمله ، على أنه يمثل التجارب الواقعية التي تشمل قطاعاً كبيراً من جنس الرجل او جنس المرأة .

ويعاب على هذا المنهج بعده عن الموضوعية ، لأنه لا يتفق مع متطلبات الطريقة العلمية ، التي تشترط فرض الفروض ، وجمع المعلومات ، وتقديم البرهان ، واختيار الفروض في اطار النتائج . وقد يقال ان الورقة المقدمة من الباحثة لم تكن بحثاً ولم تكن دراسة علمية بمعنى الكلمة ، ولكنها مجرد اقتراحات للعمل الاستراتيجي السياسي للمرأة في المرحلة المقبلة . والرد على هذا القول اننا لسنا بصدد دعوة حارة لتحرير المرأة ، كما رأيناها عند قاسم امين وغيره من المفكرين الرواد الذين نذروا أنفسهم لجذب انظار المجتمع الى حالة المرأة المتخلفة من حيث المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي ، ولكننا بصدد تقديم دراسات تسودها طريقة البحث العلمي والتي لا بد من أن يستعان بها بنتائج البحوث الانثروبولوجية وغيرها . وعلى هذا يظل المنهج الباطني او الاستبطاني مجرد تعبير ذاتي ، عن انطباعات شخصية الى أن تدعم هذه بأدلة موضوعية .

ب ـ منهج الثنائية او الازدواجية : وهو منهج ورثناه عن « ابن خلدون » والذي

تعرضت الى عيوبه بتفصيل في بحوث سابقة ، تناولت فيها المرأة البدوية ، والريفية والحضرية . وخلاصة ما قلته حينذاك انه من المستحيل وضع خط فاصل بين طرفين كما يحدث بين المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري ، وبين الرجل والمرأة ، وبين المرأة الحضرية والمرأة الريفية او المرأة الريفية والمرأة البدوية كذلك فإن الأصل في طبيعة الظاهرة الاجتماعية أن تكون متفاعلة في عناصرها ، متداخلة في اسبابها ونتائجها ، فهي تؤثر وتتأثر وعلى ذلك فإن النظم والانساق الاجتماعية لاتخضع لها المرأة وحدها كما لا يخضع لها الرجل وحده ، والفرق هنا ليس في النوع ولكن في الدرجة .

وهكذا فإن من شأن المنهج الثنائي أن يبعدنا عن حقيقة طبيعة التجربة الانسانية التي يعيشها الرجل والمرأة معاً فهما في الأصل متفاعلان ، لا يفصلهما ستار حديد ، وسواء كانا يعيشان في كوخهما في القرية ، أو في مسكنهما بالمدينة او في خيمتهما وسط الصحراء ، فإن الزوج يستشير امرأته في شؤون الأسرة ، كما يستشيرها في زواج الاولاد ، وحتى حين يتصرف في املاك الأسرة بالبيع او الشراء . وفي حال موت عائل الاسرة الذي قد يتمثل في شيخ العائلة او القبيلة تتولى الزوجة أمر المشيخة حتى يكبر الابن الاكبر ، ويتولى امور الجماعة كما يحدث في بعض العشائر البدوية بل حتى في زواجه هو نفسه يستشير المرأة في ذلك وكثيراً ما تقوم هي بنفسها بخطبة الزوجة الجديدة .

ويلاحظ أن الخطأ المنهجي الذي يعانيه التقسيم الثنائي ينسحب على تقسيم الأدب الى أدب رجالي ، وأدب نسائي ، وهناك الكثيرون من الأدباء الذين لا يوافقون على هذا الفعل ، لأن الأدب انساني بطبيعته ، يعبر عن الأحاسيس والمشاعر التي تعمل في نفسية المرأة والرجل معاً ، ومن ثم تستطيع المرأة أن تعبر عما يدور في نفسية الرجل من احاسيس ومشاعر ، اذا ما اوتيت القدرة على هذا التعبير ، كذلك الحال بالنسبة للرجل حين يعبر عن المرأة ، فهما يعيشان تجربة الحياة المشتركة . وعلى الرغم مما يحدث بينهما من تنافر او تناقض فلا يعني عدم فهم كل منهما لما يعانيه الآخر ، أضف الى هذا أن التناقض شيء طبيعي سواء في العالم الطبيعي او الفيزيقي والعالم البشري . وقد يكون الرجل في وقت ما سالباً ، وتكون المرأة موجبة ، وقد ينعكس الوضع ، ومن ثم يبدو أن المنهج الثنائي خاطىء في تعبيره عن التجربة الانسانية .

النقطة الثالثة : تتصل بالنظرية التي تبدو مسيطرة على تصور الباحثة في معظم كتاباتها كما تحكم الاطار التصوري في الورقة التي تقدمها اليوم . وهي تتصل أساساً بالنظرية الفرويدية والتي تقوم على محورين أحدهما الغريزة الجنسية اذ تعتبر دافعاً مسيطراً على الدوافع الأخرى ، وعاملاً مسيطراً في تحديد نوع العلاقات التي تربط بين المرأة والرجل[1] .

ويلاحظ أن الباحثة اضطرت الى الاستعانة ببعض التصورات الأخرى ، حين تبينت أن

(١) لم أر داعياً للاشارة للمحور الثاني وهو غريزة الموت او الفناء .

هناك الكثير من النقاط لا يمكن أن تفسر تفسيراً نوعياً فقط ، ومن ثم فقد اقحمت ما وصفته بالاشتراكية العربية ، كما اقحمت الدين الاسلامي لتوضح مدى ما كسبته المرأة العربية نتيجة الثورة الاسلامية ، وهي وإن لم تشر الى مضمون « الاشتراكية العربية » فإنها لم تظهر مدى اقتناعها بما طرحته بصدد الدين الاسلامي . ولهذه الاسباب بدت الورقة في صورة غير مترابطة ، بل كثيراً ما احدثت اضطراباً فكرياً لقارىء الورقة .

النقطة الرابعة : تتصل بمحور الورقة المقدمة وهي تنصب على استراتيجية العمل السياسي للمرأة العربية ، ذلك الذي سوف يتم منعزلاً عن حركة المجتمع ككل ، كما صورته الكاتبة . ونحن لو سلمنا جدلاً بحدوث اغتراب للمرأة العربية، وبعزلتها ،وبسلبيتها ، فنحن لا نسلم أنها كانت هكذا على طول تاريخها ، وفي كل ساحة من ساحات الوطن العربي ، ويمكن الرجوع الى بحثي الأصلي المقدم لهذه الندوة لنتبين البرهان العملي على ما اقول .

كذلك فإنه حيث يحتم الامر على ضرورة انشاء جمعيات نسائية مستقلة او عمل نسائي منفصل كما هو الحال في انشاء جمعيات نسائية للنهوض بالمرأة الريفية ، أو بالمرأة البدوية في اطار التنمية الاجتماعية الشاملة لهذه المجتمعات ، لا يمكن والحالة هذه أن تظل هذه الجمعيات منفصلة بشكل دائم مطلق بل لا بد لها من أن تعمل في اطار خطة شاملة لتنمية هذه المجتمعات ، وأن تستمر في التطور والنمو الى أن تصل الى مستوى يضاهي المستويات التنظيمية الأخرى ، حتى يتم اندماجها فيها كما يتم تحديد دورها في اطار الخطط المرحلية ، وينطبق هذا القول على المنظمات السياسية ايضاً . اي أن الاعتراض هنا على فكرة انشاء الخلايا النسائية المنبثة في القرى والدساكر والمدن، والتي تعمل منفصلة تماماً ، على أساس أن في هذا ضماناً للتغلب على سلبية المرأة من ناحية ووسيلة فعالة لمقاومة الرجل ولتقويمه من ناحية أخرى ، ومن ثم تبدو وسيلتنا الفعالة لاشتراك المرأة في تحقيق العمل القومي .

أما الاقتراح الأكثر فعالية فهو أن تسهم المرأة بجهودها المنظمة حتى تتمكن من اقناع الرجل بمدى جديتها ، كما يمكنها من أن تقوم بعملية توجيهه وتنويره ، لكي نصل به الى مستوى الوعي الحضاري الذي تتطلبه طبيعة العمل المشترك بينهما ، وقاعدته الانتاج الذي يعتبر قاعدة صلبة من قواعد تغيير المجتمع وعلاقاته البنيوية ، وفي هذا الاطار ينطبق معنى الانتاج على جميع وجوه الحياة المختلفة وليست الاقتصادية فحسب ، فهناك الخدمات العامة ، والخدمة العسكرية ، والعمل السياسي ، والانتاج الثقافي ، وقد يكون الانتاج البيولوجي بدرجة اولى حيث نحتاج الى عنصر بشري يغذي عملية الكفاح في الصراع من أجل تحقيق القومية العربية . ويتصل بهذا النوع الاخير من الانتاج ، الانتاج التربوي حيث يمكن للمرأة أن تشترك بفاعلية في تربية المواطنين الملتزمين بحركة التوجه القومي ، فضلاً عن مساهمتها الدائمة و الفعالة في عملية التنشئة الاجتماعية وأكرر في هذه المناسبة مقولتي التي اشتهرت بقولها : « إن المرأة التي تشكو الرجل ، عليها أن تصنع الرجل الذي تريد » .

النقطة الخامسة : بصدد اهمال الكاتبة التصدي لمعاني مفاهيم كثيرة اذكر منها على سبيل

المثال وليس على سبيل الحصر : العمل السياسي النسائي ، الاشتراكية العربية . . الخ .

النقطة السادسة : تبدو الاقتراحات التي قدمتها الكاتبة لضمان انخراط المرأة في استراتيجية العمل السياسي القومي ، غير متكاملة ، كما تبدو منفصلة عن تيار الحركة المجتمعية ككل ، ولهذا اكتفي هنا باحالة القارىء على ورقتي المقدمة في الندوة تحت « اقتراحات وتوصيات »، كما أحيله على المنهج الذي أوضحت فيه ، كيف يمكن للمرأة أن تعمل على تحرير نفسها من « أسرها لنفسها » ، ثم من أسر مجتمعها لحريتها ولنفسها ، وكيف يمكن أن تدمج اعمالها السياسية في الخطة الاستراتيجية القومية ، وهو ما لم يتم الا باقحام نفسها في جميع الميادين ، بما فيها الميدان العسكري ، والا نكتفي بالتزود بآليات دفاعية ذلك لأن « خير دفاع هو الهجوم » كما تقول القاعدة الاستراتيجية العسكرية . كذلك أريد أن اضم لهذه الاقتراحات ما قدمته في تعقيبي على ورقة د. هشام نشابة (الفصل الرابع عشر) عن دور المرأة في الانصهار القومي ، ذلك لأن ما قدمته من اقتراحات هناك تتكامل مع الاستراتيجية المستقبلية لعمل المرأة السياسي القومي .

النقطة السابعة : بصدد ما تقترحه د. نوال السعداوي من اعادة كتابة تاريخ المرأة العربية فما تراها قصدت بهذا الاقتراح ؟ وكيف تريد أن تفسر المراحل التاريخية التي تبدو المرأة فيها غير فاعلة في احداث مجتمعها ، بل تظهر وكأنها تعيش خلف استار كثيفة ، وظلمة دامسة معنوية ومادية ، وكثيراً ما نفتقر الى الوثائق التاريخية التي نستند اليها في معرفة هذا التاريخ المطموس . أم هل تراها تريد أن نضع تفسيرات تبريرية نزيف بها تاريخ المرأة ، ونقحم عليه نظريات لا تتفق وطبيعة الاحداث والوقائع التي خاضتها المرأة والرجل معاً . وهل سوف نعتمد على مخيلة المؤرخ في صنع تاريخ للمرأة ، وهلا كفانا ما يحدث من تزييف للتاريخ المعاصر ، فما بالنا بالتاريخ الموغل في القدم ايغالاً قريباً أو بعيداً ؟

على أنه يمكن القول بهذا الصدد ان هناك صحة لما نقول به بأن المؤرخين قد اغفلوا حركة الحياة المجتمعية ، والتي شملت المرأة والرجل على السواء ، ولما كانت المرأة هي احد الاطراف التي بني المجتمع على سواعدها ، فيمكن حينئذ أن تعاد كتابة التاريخ بحيث تشمل عناصر المجتمع كلها وتتضمن احداثها جميعها والا يقتصر التاريخ على الاحداث السياسية وعلى شخصيات الملوك والسياسيين من الرجال في صنع هذه الاحداث . كيف يتم هذا ؟ وهل بدأت هذه الحركة ؟ كل هذه اسئلة لا موضع للاجابة عنها هنا .

النقطة الثامنة : وأخيراً أرجو للكاتبة الاستمرارية في محاولة تغيير منهجها ونظرياتها حتى تصحح ما قدمته للمكتبة العربية من انتاج غزير مما يدل على مدى حماستها واندفاعها في الدفاع عن المرأة .

تعقيب ٢

سعد الدين ابراهيم (*)

استمتعت بتلقي « الصواريخ الموجهة » في ورقة نوال السعداوي . فهي ليست من الاوراق الاكاديمية التي «تقرأ»، ولكنها من النوع الغاضب الذي « يحس » . فهي باسلوبها الصارم ، وأفكارها الواضحة ، ووجدانها المشتعل، تصدم ، وتهز ، وتحرق . تماماً كما تفعل الصواريخ .

ولم أعجب لذلك كثيراً . فالورقة تصدر عن امرأة غاضبة. لقد عرفت نوال السعداوي وقرأت لها على مدى سنوات طويلة . وقد نجحت فيما لم تنجح فيه نساء عربيات كثيرات . لقد حولت خبراتها الذاتية كامرأة في مجتمع متخلف مقهور الى أدب ثوري نسائي قصصي وروائي وبحثي . والاقبال الواسع على ما تكتبه في كل ارجاء الوطن العربي يدل على أن صيحاتها تجد صدى عميقاً لدى ملايين المقهورات من النساء العربيات ، وربما أيضاً من بعض الرجال المقهورين . بل ان الهجوم عليها من بعض الأوساط المتزمتة هو أبلغ شهادة أن غضبها ليس « صيحة ضائعة في البرية » . وقد اكتشفت منذ عدة شهور جمهوراً متنامياً للباحثة في الولايات المتحدة ، يقبل على قراءة بعض ما ترجم من أعمالها بشغف وحماسة،وبغضب ايضاً !

والطريف في كل ذلك أن الكاتبة ـ لمن يعرفها عن قرب ـ هي انسانة في غاية الرقة ، وتقوم بدورها كأم وزوجة يجسدها عليه كثير من النساء التقليديات . فغضب نوال السعداوي الذي نحسّه في هذه الورقة ليس مصدره تعاسة شخصية ، أو اخفاقاً عائلياً ، أو فشلاً مهنياً ، أو حتى حرماناً من المشاركة في الحياة العامة . ولكنه غضب الفنان المرهف والمواطن المتعاطف مع آلام وهموم أوسع القطاعات قهراً وحرماناً في مجتمعنا العربي . والورقة التي بين أيدينا هي

(*) قدمت د. مارلين نصر هذا التعقيب لعدم تمكن د. سعد الدين ابراهيم من حضور الجلسة . (المحرر)

في الواقع بمثابة منشور ثوري ، أشبه بالمنفيستو (Manifesto) وكأي منشور ثوري فهو « يبسط » دون أن « يخل » بجوهر القضية أو القضايا التي يتعرض لها . إن المرأة العربية مقهورة . هذا هو جوهر القضية .

ـ إن أغلب النساء العربيات أميات ، جاهلات ، لا يتمتعن بالمساواة في الحقوق أو الفرص .

ـ إن قهر النساء العربيات هو قهر مثلث بحكم تبعية مجتمعهن ككل والتسلط عليه بواسطة الامبريالية العالمية ، وبحكم التسلط الطبقي الداخلي ، وبحكم تسلط الرجال عليهن .

ـ إن هذا القهر المثلث خارجياً على النساء قد نتج عنه قهر ذاتي نفسي داخل عقل ووجدان كل امرأة عربية . فهي تحس بالدونية والاستضعاف وعدم الأمان ، مهما كانت قدراتها وملكاتها الموضوعية .

ـ إنه كما أن الثورة القومية هي محاولة للتخلص من التبعية والتسلط الامبريالي ، وكما أن الثورة الاشتراكية هي محاولة للتخلص من القهر والاستغلال الطبقي ، فإن الثورة النسائية هي ضرورة لنفض آخر حلقات مثلث القهر وهو تسلط الرجال على النساء .

ـ إن المرأة العربية بحكم أنها تمثل قاع هرم الاستغلال ـ الذي تبدأ قمته الامبريالية في نيويورك أو لندن أو تل ابيب ، مروراً بالأنظمة الطبقية القمعية في الداخل ، وانتهاء بتسلط الرجل في الأسرة ـ فإن لها مصلحة عضوية مباشرة في النضال القومي ضد الامبريالية ومن أجل الوحدة ، وفي النضال ضد الاستغلال الداخلي ومن أجل العدالة . ولكن ذلك لا يكفي . لا بد للمرأة نفسها من أن تواصل مسيرتها النضالية لتكسر آخر وأعتى وأوسع مستويات التسلط والاستغلال في قاع الهرم وهو استغلال الرجال للنساء .

ـ ولأن النساء أكثر وأوسع الفئات المقهورة فإن طاقاتهن الثورية الكامنة هي معين لا ينضب . والمطلوب هو تفجير هذه الطاقات وتعبئتها وتنظيمها .

ـ لقد حاربت النساء العربيات وناضلن في كل ثورات العرب الحديثة ، من ثورة ١٩١٩ في مصر ، الى ثورة الجزائر ، الى الثورة الفلسطينية . وتحملن الكثير من الأعباء والتضحيات كزوجات وأمهات ومتظاهرات ومقاتلات . والشاهد ـ وهنا أوافق الكاتبة تماماً ـ هو أن المرأة العربية هي أكثر من يضحي ولكنها آخر من يكافأ حين تلوح ثمرات النصر . بل أحياناً تحدث ردة ، وتزيد محاولات التسلط عليها وتكبيل حركتها عقب الثورات القومية .

ـ لهذا لا ينبغي للنساء العربيات أن يركنّ الى الحركات القومية أو الاشتراكية التي يقودها ويسيطر عليها الرجال . لا بد من أن يشاركن على كل المستويات في هذه الحركات ولا يكتفين بدور التابعات أو المقودات . فبعض « القادة » من الرجال قد يكونون في الواقع « قوادين سياسيين »

رغم كل ما يضفونه على أنفسهم من صفات الزعامة والالهام والبطولة .

ـ أهم من الاصرار على المشاركة على كل المستويات ، ينبغي للنساء العربيات أن تكون لهن حركتهن السياسية الشعبية المستقلة الهادفة الى استكمال كل مقومات التحرر الانساني .

لا خلاف في كل ذلك مع الباحثة . فإنني أعتقد صدقاً وبقناعة كاملة أنه لا يتم التحرر الكامل لأي مجتمع الا بتحرر المرأة . ولن يتحقق لمجتمعنا العربي ما ينشده من تنمية حقيقية الا بالقضاء على الاستغلال وتعظيم فرص المساواة أمام كل أفراده وبخاصة من النساء . وبهذا المعنى فإن التحرر والتنمية هما وجهان للشيء نفسه .

مع كل هذا الاتفاق في جوهر القضية التي تصدت لها الباحثة فإن لنا عدة مآخذ على تناولها للموضوع . من ذلك :

ـ المبالغة الشديدة في كثير من المواضع « حملت المرأة سيفها وحاربت مع العبيد والاجراء » .

ـ لـيّ الحقائق التاريخية والانتقائية الانثربولوجية . من ذلك قولها : « وقد ارتبط ظهور الاسرة الابوية أو النظام الأبوي في التاريخ البشري بظهور الملكية الرأسمالية الخاصة ونشوء طبقة الملاك وطبقة العبيد الاجراء ونشأت الفاميليا » . طبعاً هذه إحدى وجهات النظر المتداولة في أدبيات العلوم الاجتماعية . ولكن الكاتبة تؤكدها كما لو كان هناك اجماع علمي عليها .

ـ الحركة النسائية المستقلة في رأينا ، حتى مع موافقتي على وجاهة الفكرة ومبرراتها ، ستتحول بالضرورة الى حركة فئوية أشبه بالنقابية . ولكن ربما كان المطلوب هو التكامل الرأسي (Vertical) والمشاركة في كل المؤسسات وعلى كل المستويات من القمة الى القاعدة .

هذه المآخذ الثلاثة قد يفسرها غضب وحماسة الكاتبة . بل لقد أقرت هي نفسها أنها تنوي اعادة تفسير الدين والتاريخ بما يخدم قضيتها ، كما يفعل الآخرون . أي أن المبالغة ولـيّ الحقائق والانتقائية الانثربولوجية والامعان في الاستقلالية ، قد « ارتكبته » الكاتبة مع « سبق الاصرار » . والاعتراف ـ كما يقول القانونيون ـ هو « سيد الأدلة ». لقد قصدت الكاتبة ومارست احدى مقولاتها المفضلة وهي أن تكون « فاعلة » وليس « مفعولاً بها » . أي أن تقوم هي بالتشويه العلمي لمصلحة النساء ، رداً على ما لحق ويلحق بهن من تشويه علمي اجتماعي ونفسي على يد الرجال . وربما يجوز للبعض أن يعتبر مثل هذا التشويه ـ اذن ـ كوسيلة مشروعة « للدفاع عن النفس » .

غير أن أهم ما يعيب هذه الورقة ـ رغم حسناتها العديدة ـ هو أنها لم تتصد لجوهر العنوان الذي اختارته ـ وهو « نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية » .

فالحركة القومية العربية ، أي النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية هو هدف

العنوان ، وكان ينبغي أن يكون الصلب الرئيسي لمحتوى الورقة . وكنا نتوقع ـ والامر كذلك ـ أن تتعرض الورقة لماذا كان من مصلحة المرأة العربية أن تناضل من أجل الوحدة فكراً وعملاً ؟ وما هي العقبات التي تقف في طريق هذا النضال بالذات ؟ وما تأثير غيابها عن المشاركة في هذا النضال على مسيرة التوحيد السياسي والاقتصادي والثقافي للوطن العربي ؟

إن أهم مراحل التنشئة الاجتماعية لأي جيل جديد تبدأ في الطفولة وتتولاها الام بصورة رئيسية . فهل تنشىء الامهات العربيات أطفالهن على قيم ومعتقدات عربية قومية ؟ هل يغرسن فيهم الاحساس بهوية عربية ؟ وهل هذا الاحساس موجود فيهن أصلاً ؟ واذا لم يوجد ، فكيف نوجده في الام العربية حتى تتولى بدورها غرسه في الأجيال العربية الجديدة ؟

لقد طرأت على الوطن العربي تغيرات شتى في العقود الأربعة الماضية . من الغزو الصهيوني ، الى حركات الاستقلال ، الى نوبات التحديث ، الى الطفرة النفطية . هل هذا كله أو لبعضه تأثير خاص على أوضاع المرأة العربية ؛ وبالتحديد على توجهاتها القومية ؟ ما هو تأثير النفط على المرأة العربية مثلاً ، وهل شغلتها الأنماط الاستهلاكية الجديدة التي جلبها الثراء النفطي عن انشغالها بقضايا قومية أخرى أكثر أهمية ؟ هل كان لتأثير الهجرة الواسعة عبر خط الفقر العربي ـ اي من دول العسر الى دول اليسر ـ تأثيرات محددة على الأسرة العربية على جانبي ذلك الخط ؟ هل أصبحت المرأة في دول العسر أكثر مسؤولية ؟ هل « تأنثت » الأسرة العربية نتيجة غياب نسبة كبيرة من الأزواج ؟ هل تغيّرت الأدوار ؟ وفي بلاد اليسر النفطي ، هل توسع الاطار المرجعي للمرأة هناك وأصبح قومياً أم تقلص ذلك الاطار بحيث أصبح يكرس القطرية أم تميّع بحيث أصبح قطرياً وغربياً نتيجة أسفارهن الى لندن وباريس ؟ ما تأثير « اكسفورد ستريت » ، و « ماركس اند سبنسر » و « هارود » على توجهات واهتمامات نساء أقطار الثراء النفطي ؟

إن عنوان الورقة يتضمن « استراتيجية **ادماج** . . . » وليس **انفصال** المرأة العربية أو استقلاليتها عن الحركة القومية العربية . ولكن ما تطرحه الباحثة هو الانفصال والاستقلال أو على الأقل « الحكم الذاتي » للنساء العربيات . قد يبدو ذلك جذاباً للنساء في ضوء المبررات التوجيهة التي طرحتها الباحثة . ولكن هل هذا ممكن عملياً ؟ واذا كان ممكناً فهل هو مرغوب فيه قومياً ؟

هذه وأسئلة غيرها كنا نتوقع من الكاتبة أن تتعرض لها بالاجابة لأهميتها من ناحية . ولأنها تمثل صلب الموضوع الذي يشير اليه عنوان الورقة من ناحية ثانية . ولكن الباحثة وجهت كل راجمات صواريخها نحو الهدف نفسه حاملة الرسالة نفسها ، وبالطريقة نفسها التي دأبت عليها في كل كتاباتها ، بصرف النظر عن العنوان . وعهدي بها لو كلفت بمناقشة « مشكلة الصيد بين ايسلندا والنرويج » فإنها ستقذف في وجوهنا برسالتها الصاروخية نفسها .

ومع كل هذه التحفظات الثانوية ، تظل ورقة د. نوال السعداوي من أهم أوراق هذه الندوة . ليس لأهمية القضية التي تناولتها فقط ، ولكن أيضاً لأنها حشدت لها بكل مهارة قدراتها المتنوعة كأديبة وكعالمة نفس واجتماع واقتصاد وسياسة وتاريخ . ففي القسم الرابع من الورقة

بعنوان « ديموقراطية الحركة النسائية العربية » ، ربطت الكاتبة بين كل جوانب ومستويات مشكلة المرأة العربية ومشكلات المجتمع العربي المعاصر .

إنني أجد نفسي متفقاً معها تماماً في أن الديموقراطية بمعناها السوسيولوجي الواسع هي الآلية وهي الاطار وهي الوسيلة، لا لتحرير المرأة العربية فقط ، وإنما لتحرير المجتمع العربي كله . فهو يضع أهداف هذا المجتمع وقضاياه الرئيسية كلها ـ سواء في التحرر أو الوحدة أو التنمية ـ في أيدي الجماهير العربية العريضة صاحبة المصلحة الحقيقية .

ورغم سماعي لرسالة الدكتورة نوال السعداوي للمرة العشرين ، فإنني لا أمل ولن أمل سماعها . فهي رسالة صادقة ، وتفيض بالحرارة والغضب الذي يصاحب كل رسالة صادقة تعبر عن أوجاع ملايين الصامتات العربيات . وما أحوجنا الى المزيد من الرسائل الساخنة التي تعبر عن هموم الملايين الأخرى من الصامتين العرب . وأود لو كانت صواريخها حقيقية وليست مجازية ، كما أود لو تحققت معها أمنية أحد الفلاحين العرب من جنوب لبنان في أن تكون الدفعة الأولى من هذه الصواريخ الحقيقية موجهة الى قصور اعداء الجماهير العربية .

تعقيب ٣

محمد الرميحي

في هذه الفترة الحرجة من تطور النضال القومي العربي فإن قضية المرأة تأخذ اهمية كبيرة تجاه دراستها والبحث عن حلول ناجعة للانبعاث القومي ودور المرأة الايجابي فيه . كذلك فإن رأياً او مجموعة آراء للدكتورة نوال السعداوي وهي ، من هي ، على خارطة العمل الوطني والنسائي لا شك تحمل ثقلاً خاصاً واهمية بالغة وسوف يقرأها الكثيرون منا على أنها خلاصة تجربة طويلة ومعاناة حقيقية .

لكل ذلك فلا بد من التأكيد هنا في معرض نقد الورقة المقدمة أنني شخصياً اوافق على الكثير مما جاء بها من حيث المبدأ ـ الا أن كل ذلك لا يمكن ـ ولا بد من أن نوال السعداوي نفسها لا ترضى الا أن يقول من يخالفها في بعض الآراء رأيه ، وكذلك افعل ، وفاء للبحث العلمي وللحركة التقدمية العربية . في المبدأ هنا نقاط في ورقة الباحثة يمكن اعتبارها نقاطاً تكتيكية يقبلها بعضنا في وقت نتيجة ظروف وامكنة محددة ، وقد يرفضها في ظروف وامكنة اخرى ـ وتلك النقاط لن اتحدث عنها ـ اما النقاط الأخرى فهي نقاط استراتيجية لا يجب التغاضي عنها لانها نقاط مركزية وعليها يتوقف الكثير من نجاح او فشل ادماج المرأة وتعبئتها كي تأخذ مكانها في صراع شعبها العربي في هذه المرحلة الحرجة والحساسة من تطوره .

١ ـ لا تبدو د. السعداوي واثقة مائة في المائة من امور مركزية طرحتها في ورقتها ، فهي لم تحدد موقفاً واضحاً من تلك الأمور ، بل على العكس وقعت في تلميحات ثم تعميمات مضادة من هذه الأمور.

أ ـ موقف الورقة من الدين . ويبدو لي هنا أنها تقصد الاسلام فهي تقول (لأن المرأة هي الجنس المقهور بالدين او بالاستخدام الرجعي للدين . . . وفي مجال آخر في الصفحة نفسها تقول . . يمكن للدين الاسلامي أن يلعب دوراً توحيدياً تقدمياً . . . اذا ما ارتكز على مبادئه الاساسية . . . الخ . ثم تقول في صفحة اخرى (ان القيود « على المرأة » قد تكون قيوداً قانونية او اخلاقية او دينية . . . الخ) .

المقصود هنا أن الباحثة لا تقف موقفاً واضحاً ، أما قبول الدين الاسلامي والنظر في تفسيره لصالح مجموعة من الممارسات الايجابية للمرأة ، ولا هي تقف موقفاً سلبياً منه حيث هو ، كما يعتقد البعض ـ نتيجة لمواقف تاريخية وممارسات ـ تغمط المرأة حقها ، في ضوء العلاقات البشرية الحديثة في عصرنا هذا. وهذا الموقف الذي قد يبدو (متذبذباً) هو ليس موقف د. السعداوي فقط، إنما هو موقف كثير من المثقفين العرب المسلمين على وجه الخصوص ناتج ـ في السنوات الاخيرة ـ من انعكاس ما يحدث في المنطقة على مجموعة الآراء والمواقف لهؤلاء المثقفين نتيجة الضغط الذي تسببه بعض التجمعات السياسية التي تناضل تحت شعار الدين .

ونحن نرى أن هذه النقطة مركزية فليس هناك شك، في رأيي على الأقل، ان هذه الحيرة حيرة حقيقية ولم يتصد لها حتى الآن بوضوح نتيجة ـ جزئياً ـ للارهاب الفكري وعدم اعمال الفكر في السابق ، وذاك خطأ وتقصير ايضاً .

لا شك أن الجميع يعلم أن القضية في اساسها هي قضية « تفسير » ولمصلحة من يتم هذا التفسير . هذا اذا قبلنا بالتيار الاصلاحي ولكن اذا رفضناه ، كما يخيل الي في مجمل ورقة الباحثة فلا بد اذاً من تقديم الخيار الآخر وهو مجموعة قوانين وممارسات (علمانية) تخدم الاهداف المبتغاة في المجتمع المنشود . وفي رأيي أن الباحثة لم تحسم هذه القضية ، ولو أنها كانت محسومة لديها في كتابات سابقة الا أنها وربما نتيجة واقع موضوعي قد تراجعت جزئياً عن ذلك الحسم لصالح التذبذب .

فهناك سلسلة مسلمات من المهم مناقشتها ـ كموضوع الحجاب والطلاق ـ وزواج الرجل من أكثر من زوجة ـ وحق التأديب حتى بالضرب والاجبار على المعاشرة في حالة النشوز . . لتسمية بعض الموضوعات فقط ولا يبدو أنها تختلف عليها بين التقليديين والمجددين أو التقليديين الجدد . ولكن الباحثة تطالبنا بأن لا نخوض معركة ضد الدين . هكذا بمجمله دون اعطاء أي تفسير .

ب ـ الموقف الثاني هو الحملة الشديدة على الرجل ـ مطلق رجل ـ فهي هنا أيضاً ترى لها موقفين ، في البدء موقف حامل على الرجل الذي يحتكر الساحة السياسية (وكأن الرجال كلهم لهم حقوق سياسية) وأن الرجل استغل المرأة العربية في النضال ضد المستعمر ثم اعادها من جديد الى سيطرته (موقف استشراقي معروف) فهي تنتقد الموقف الثاني بأن (الرجل والمرأة ليسا طرفي صراع) على العكس من ذلك فهي تشدد في موضوع آخر بأن الصراع هو بين الرجل والمرأة ، وأن هناك صراعاً جنسياً ، وتسير في الطريق الى نهايته ـ بل هي ترفض التفسير القائل بصراع الطبقات ـ كل ذلك حالة من التشديد المبالغ فيه ، وأكاد اقول المرضي ايضاً لتفرد نسائي فقط . . . ولكن تعود الباحثة لتنفي كل ذلك وتتهم القائلين بوضع الرجل كرجل ضد المرأة وانه عدوها الرئيسي بأنها (مصيدة الفكر الرأسمالي) تعود من جديد الى شيء من التذبذب ، وانا شخصياً اميل الى التحليل القائل بأن الفئة المسيطرة ـ والذكور منهم ـ هي سبب ذلك الاضطهاد معززاً بالطبع بكل ما نعرفه من تأثير البناء الفوقي المستمر تاريخياً .

ج ـ الموقف الثالث هو المثالية المفرطة التي تدخل فيها الباحثة عندما تطالب المرأة بتحرير نفسها من نفسها ، بل هي تدخل مصطلحاً جديداً ـ لي على الأقل ـ هو (الأمية النفسية) « فالمرأة العربية نفسها مريضة تستعذب الألم » . واعترف انا هنا انني لم افهم ما تعنيه الورقة (بالقهر الجنسي) . تطالب المرأة بأن تتحول من (مفعول به) الى (فاعل) وتدعو في النهاية الى حركة نسائية عربية مستقلة عن الرجل تسميها « المجموعات النسائية » . وتقرر أن هذه المجموعات لها مستقبل بدليل خبرتها الاخيرة (آذار / مارس ١٩٨١) في الكويت(*)، وهي خبرة انطباعية راقبتها عن « قرب شخصي » ولا اعتقد أنني اقرأ فيها ما قرأته الباحثة الا اذا كان التمني هو الاصل والحقيقة هي الفرع .

تلك النقاط في الحقيقة تقودني الى سؤال واعتقد أنه شرعي . ماذا تريد الدكتورة نوال السعداوي بالتحديد ؟ هل تريد اثارة اشكالية المرأة باكبر قدر من الصخب والصوت العالي متهمة الجميع بأنهم ضدها الى أن يثبت العكس ، فإنني افهم ذلك . اما اذا كانت تريد أن تحرر المرأة العربية بصرف النظر عن البُنية الاجتماعية بما فيها الرجل فإنني اعتقد بكل تواضع أن تلك مثالية وطوبائية .

ولكن الباحثة بعد ذلك تحدثنا عن اعادة قراءة تاريخ المرأة العربية ، واعترف انها بدأت محاولة فذة في تقديمنا الى مدخل اولي لقراءة وفهم تاريخ المرأة ، وارجو من كل قلبي أن تجد هذه الدعوة صدى ايجابياً وعلمياً ، كما أرجو أن تعود الينا من جديد د. نوال السعداوي حتى لو اختلفنا معها او اتفقنا .

(*) يشير المعقب الى المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية الذي عقدته الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت بتاريخ ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ . (المحرر)

المناقشات

علي شلق : لدي بعض الملاحظات حول بحث د. نوال السعداوي :

١ ـ بصدد اسهام المرأة العربية في المد القومي ، وعجزها عن مواكبة الرجل ، لا ارى أن المانع جاء من جهة الرجل نفسه ، بل من جهة المرأة ايضاً ، التي لا ارى سبيلاً علمياً ، واقعياً ، مفلحاً لتحررها ، وفاعليتها الا بموقفين : العمل ، والتعلّم معاً .

٢ ـ امر التاريخ الذي شكت منه الباحثة من ناحيتي : جدواه ، وصدقه ، فإنني اشاركها شكها ، واورد رأي « هربرت سبنسر » الفيلسوف الانجليزي المعروف الذي دعا الى احراق كل كتب التاريخ لأنها تثير الاحقاد ، والعنصريات ، ولانها كتبت باقلام الغالبين المنتصرين ، ففاتت الحقيقة من كل ما كُتب ، ولهذا ارى أن يستفاد من التاريخ امران :

- الانتقاء ، بداعي التربية والتوجيه ، والتصعيد .
- التطوير لصالح الانسان الناشيء ، والواعي .

وهناك امر آخر ، هو أن كذب التاريخ او مغالاته اصبح مفضوحاً في العصر الراهن بعد رقي اساليب النقد ، وعلم النفس ، والمقارنات ، وبعد شيوع عقلانية ابن خلدون ، ومونتسكيو ، وتوينبي التي تبني الاحكام على الكليات ، ثم تنظر بعد ذلك في الجزئيات ، وهنا بلا ريب نجد أن الحقيقة لا تضيع .

٣ ـ فيما يتعلق بالتعليم والعمل من جانب المرأة اشير الى سؤال سبق أن اومأت اليه عائدة ادريس وهو : هل ما تكسبه المرأة من عملها خارج المنزل يساوي عملها المنزلي ، وتربية الاولاد ؟ وهل تكمن حريتها في مجرد الخروج من المنزل كالرجل ؟ وهنا على المرأة أن تفهم معنى الحرية الذي يبدو في أن تعمل ما تريد بتبرير عملها عقلياً ، وهذا كما يقول لالاند في معجمه الفلسفي المشهور يتعلق بوعي الشخص نفسه بمقدار حريته .

إن العناية بامر المنزل ، وتربية الاطفال عمل بطولي يعادل اسمى البطولات ، ويزيد على كل ما يقدمه الرجل من عظائم الاعمال لأن المرأة هي التي تصنع الرجل ، وليس العكس ، فهي كما يقول ابن عربي كلية ، والرجل جزئية ، وهي روح المصدر ، والرجل انثى في الظل . وبذا يظهر شكلاً أن الرجل المنتصر هو الذي كتب التاريخ ولكن يد المرأة كانت تحرك يده ، وتغذي قلمه بالحبر .

٤ ـ تشير الباحثة الى أن المرأة تقتحم ميدان السياسة ، وتفعل بقوّة نافذة فى المجتمع . وهذا ما اتمناه عسى أن تنقذ المرأة العربية العرب بمراحمها ، وصلابتها ، وبذا ينقذ العالم من شرور حكم الرجل ـ ومن فمك الى اذن الله ـ لكنني اذكر السادة المؤتمرين بمسرحية لسوفوكل عنوانها : « براكسا » . وهي التي اقتبسها توفيق الحكيم بعنوان « براكسا ومشكلة الحكم » ، وحورها لاثبات فشل المرأة في الحكم ، وان حقلها الطبيعي هو الطفل وفي المنزل . كذلك اذكّر بجهود المرأة اللبنانية التي تخطت سائر الاقطار العربية بما وصلت اليه من التعلم ، وممارسة العمل ، وانها لم تستطع أن تقدم للفاعليات السياسية امرأة واحدة تنجح جمهورياً ، او جانبياً ، بدءاً من ترشح « منيرة الصلح » ، الى نيابة « ميرنا البستاني » بالوراثة ، وكذلك السيدة « سعيد » ، ولهذا سبب جوهري يتعلق بسيكولوجية المرأة ، كمخلوق سام ، هائل ولكن بقلبه ، وضميره ، وجماله ، لا بسطوته ، وطغيانه ، وكسبه التجاري . ثم انني أسأل : هل بيت المرأة ، وطفل المرأة ، ولطاقة المرأة شيء هين على السماء والأرض ؟

٥ ـ تدعو الباحثة الى أن تناضل المرأة العربية ضد المصالح الصهيونية والامية و . . . وأنا أدعو المرأة العربية أن تناضل في سبيل وعي ذاتها ، ومجتمعها وكونها ، وذلك بالعمل على محو الامية ، وإشاعة التعلم بين الاناث ، ثم بمعرفة ما هي له في الطبيعة وفيما ينبغي أن تكون له ، اذ ليست مشكلة الوجود في أن تكون المرأة او لا تكون كما يقول « هملت » بل ان القضية في أن تكون كما ينبغي .

٦ ـ وعلى ذكر الدين الذي قد يكون عاملاً بسلفيته . وجموده لتأخير سير المرأة ، لذلك أعلن أن الدين قابل بنصوصه للتأويل ، ومجاراة الحياة ، وان الامويين والعباسيين حوروا الدين لصالحهم ، مثلما حوره معظم حكام العالم قديماً وحديثاً .

٧ ـ اضيف على ما ذكرته الباحثة عن عناصر تكون الوحدة العربية : الأرض ، والمصالح المشتركة ، والوجدان الواحد .

٨ ـ حسب مرجع د. السعداوي طبقات ابن سعد الكبرى لم اجد العبارة التي قالتها عائشة للنبي : « إن الله يسارع لك فيما تريد » ولعلها مرسومة في صفحة اخرى او مجلد آخر .

٩ ـ كيف يمكن للمرأة أن تستغني اجتماعياً وجنسياً عن الرجل حسب ما اوردته الباحثة وكمال امر الحياة يدعو الى تعاونها كجناحي الطائر ، وتناغمها كالمعزوفة الفنية .

عباس مكي : لا اريد التحدث مطولاً عن الافكار التي طرحتها د. نوال السعداوي في ورقتها (التي اؤيدها بشكل اجمالي) . والسبب في ذلك يعود الى غيابها عنا حالياً رغم وجودها معنا بحرارة ، بفكرها وتوجهاتها في مجال القضايا النسائية . ولكنني ارى تسجيل نقطة وحيدة حول ما جاء في ورقتها :

إنني اخاف فعلاً على « المجموعات النسائية » التي تتحدث عنها الباحثة والتي تلاحظ أنها تحرص على تدعيم « استقلالها الذاتي » من أن تحاط بعدوانية عازلة من قبل الرجال العرب . هذا غير خطير كثيراً الا اذا شمل ايضاً الرجال العرب المحابين والمدافعين وحتى المناضلين في سبيل قضايا تحرر المرأة واعادة انسانيتها اليها . إن الدواء لهذا الخوف مطلوب من مصدرين :

أولهما نظري ، وهو الوعي التام بأن جنس الرجل لا مسؤولية له كجنس في المظالم التي حلّت بالمرأة ، وإنما مسؤولية ذلك تقع على التقويم التاريخي الهوامي للذكر والانثى في اتجاه التفضيل النوعي والكمي معاً للذكر على صعد الجسد والمؤسسات والسلطة والمرجعية . وهذا ما جعل من رجل الاسرة الممثل المتعصب لرجل الطبقة . وثانيهما ميداني نضالي يركز على عدم استثارة الرجال المقهورين في مجتمع يقهر الحي والجامد . والعمل الميداني يجب أن يركز على رفع وعي الرجل بقضاياه وبتشابكاتها مع قضايا المرأة على كل المستويات . وأخيراً، أن لا تكون التحركات النسائية انثوية خالصة في تركيبتها وإنما عليها أن تكون مثنوية الجنس لان القضية هي واحدة بداية ونهاية .

أميرة الدرا : مع احترامي الكبير للدكتورة نوال السعداوي ومع افتقادي الاكيد لها في هذه الندوة ومع اتفاقي معها في كثير من الآراء التي طرحتها في كتبها ، الا أنني أخالفها الرأي في تبني هذه الحركة السياسية النسائية العربية التي تطلبها في بحثها للاسباب التالية :

١ ـ إنني أرى أن هذه الحركة السياسية النسائية ولو كانت مقبولة في حيزها النظري ، فإنني على يقين أنها ستفشل فشلاً ذريعاً حين تنزل الى ميدان التطبيق .

٢ ـ الباحثة ترى أنه يمكن للدين الاسلامي أن يلعب دوراً توحيدياً تقدمياً في الحركة القومية العربية وبالتالي في حركتها النسائية السياسية ، بشرط ، أن يرتكز الدين على مبادئه الاساسية من حيث العدالة والحرية والمساواة بين البشر ثم تقول بعد سطرين أو ثلاثة (إن الدين ما زال الى اليوم يؤخذ كنصوص حرفية وشكليات جامدة) ثم انتقلت الى أن المستغلين يستخدمون الدين استخداماً ازدواجياً بحسب مصالحهم وأهوائهم . ثم تركز على أن الدين ما زال يستخدم استخداماً رجعياً .

وجواباً عن هذه النقاط ، أظن أنه من حقنا أن نذكر الباحثة بأن النساء في الوطن العربي ما زلن جاهلات أو نصف جاهلات وفي أحسن الأحوال متعلمات ولكن الغالبية العظمى منهن غير مثقفات وغير واعيات ، فممن تطلب الباحثة أن يستخدم الدين استخداماً

تقدمياً ؟ هل تنتظر ذلك من المرأة (الجنس) كيف غاب عن الباحثة أن الاستخدام العلمي للدين يتطلب وعياً متميزاً وثقافة متميزة متقدمة وخبرات عميقة في فن الحياة . إن الباحثة في اعتمادها على الدور الذي سيلعبه الدين الاسلامي في انجاح حزبها السياسي النسائي كمن يستند على تلّ من الرّمل . الا إذا كانت تحلم بخلق مجتمع نسائي ما زال في حيّز خيالها وامنياتها .

٣ - هل تجد الباحثة أن المجتمع العربي ما زال بحاجة الى مزيد من الانقسامات والتكتلات ، حين ارتأت أن تقسيم المجتمع الى معسكرين جديدين معسكر رجال ومعسكر نساء ؟

إن الباحثة تؤكد أن المرأة العربية اليوم ما زالت تبحث عن هويتها وعن شخصيتها حتى تضع قدمها في مسارها الصحيح ، وحتى تعرف ما تريده وما الذي تطلبه وهي تحاول الاسهام بدور إيجابي فعّال في حركة النضال العربية ، وفي توحيد الأمة العربية .

نجلاء نصير بشور : لا شك في أن تشخيص الدكتورة نوال السعداوي لواقع المرأة العربية ومعاناتها والاضطهاد المثلث (القومي والطبقي والجنسي) ، الذي تعيشه ضمن مجتمعها العربي، هو تشخيص لا يختلف معه أي مؤمن بقضية تحرر المجتمع العربي والمرأة على حد سواء اذ لا فصل بينهما . كما أن تحديدها للدور الثانوي للمرأة داخل الاحزاب والحركات التي تدعي القومية والتقدمية والاشتراكية ، وكذلك الردة التي تواجهها المرأة بعد أن تكون قد لعبت دوراً متقدماً في النضال ضد أعداء وطنها هو أيضاً صحيح وموضوعي الى أبعد الحدود . إلا أنني اختلف مع الباحثة في الحل الانفصالي الذي طرحته وهو وجود حزب نسائي عربي خارج أطر الاحزاب (الرجالية) الحالية . والأسباب في هذا الاختلاف هي :

١ - اتساءل أين هذه الاحزاب والحركات التقدمية العربية الاشتراكية في أهدافها السياسية العامة بالاساس ؟ ثم كم من الرجال في جماهير أمتنا يناضلون ضمنها ؟ وما هي حقوق هؤلاء داخل أحزابهم ؟ ألم تعزز هذه الاحزاب بسبب خلل ما في تركيبها (عاناها الرجل والمرأة معاً) فئة جديدة متحكمة من القيادات ؟ فكيف يمكن أن تنال المرأة حقوقها كاملة ضمن هذه الأطر . وأقول هنا ان وضعاً صحيحاً لحزب عربي تقدمي وحدوي يقترب من الأهداف العامة والمبادىء التي تصدى لها يمكن أن تعطي المرأة حقها ودورها في النضال . اذ داخل الأحزاب هذه وحسب مبادئها تبنى العلاقات الجديدة للمجتمع الذي يناضل الحزب من أجل تحقيقه .

٢ - إن النساء داخل هذه الاحزاب ايضاً مقصرات ، في قضايا مجمل النساء في المجتمع الا نضع بعض اللوم عليهن ايضاً ولا سيما هؤلاء القليلات اللواتي تمكن من تسلم مسؤوليات قيادية . لقد اكتفت هؤلاء بهذا « الانتصار » لاشخاصهن ولم يتابعن النضال داخل التنظيم لتغيير العقلية المتحجرة للحزبيين فيما يتعلق بالمرأة . فهم ثوريون سياسياً ورجعيون اجتماعياً الى أبعد الحدود . وعلى المرأة أن تتحمل عبئاً كبيراً من هذه المسؤولية في هذا المجال داخل احزابها وخارجها .

٣ ـ نحن هنا بصدد البحث في كيفية ادماج المرأة في الحركة القومية العربية باعتبار ذلك حقاً من حقوقها . فالواجب تجاه الوطن هو حق للمرأة كما للرجل . فإن فصلها عن أطر النضال العام لا يخدم هدفنا في الادماج ، بل يظهر عكس ذلك فصل المرأة لتناضل وحدها من أجل وطنها وقضاياه .

وأخيراً ، حتى الديمقراطية التي اعتبرت الباحثة أنها ستطيع بالضرورة تنظيماً جديداً نسائياً من يضمنها ؟ ألم تنشأ معظم الأحزاب الحالية على الايمان بالديمقراطية ، أفلم تضع تحقيقها ضمن أطرها وفي المجتمع في أولويات أهدافها ! أين الديمقراطية الآن في مجتمعنا العربي ، أليست هي الأزمة الحقيقية الكبرى التي نعيشها فيه ؟

نوال السعداوي(*): اود أن أبين بعض الملاحظات بعد اطلاعي على وقائع الجلسة التي نوقشت فيها الورقة التي قدمتها .

١ ـ سأبدأ بتعقيب د. سعد الدين ابراهيم . لا شك أنني أشكره على بعض العبارات التي وصفني فيها « كانسانة غاية في الرقة » لكني اختلف معه في مفهومه للغضب ، وخاصة غضب المرأة . فهناك الغضب الايجابي الذي يتحول الى فكر وفعل مفيد يدفع الانسان والمجتمع الى الامام ، وهناك غضب سلبي يدير ظهره للعالم الخارجي ويتجه الى داخل الانسان ذاته ليصيبه بالمشاكل النفسية المختلفة . ولا يمكن للغضب الايجابي أن يكون مفيداً للانسان والمجتمع الا اذا كان غضباً « واعياً » . لأن الغضب غير الواعي قد يضرب ويقتل ويدفع الانسان والمجتمع الى الوراء .

وقد سرني لا شك حماس د. سعد الدين ابراهيم في تعقيبه على الورقة ، وعلى أنه تجاوز بحسه الاجتماعي العميق المفهوم الاكاديمي المحدود لمثل تلك البحوث والدراسات ، واستطاع بذلك أن يفهم الورقة ، ولا يقرأها فقط . إن مشكلة البحوث العلمية الاجتماعية في بلادنا أنها تقيّم بمقدار التزامها بقواعد البحث الاكاديمي وليس بمقدار ما تثير من قضايا او تكشف عن جوهر المشاكل التي نعاني منها . اما قواعد البحث الاكاديمي فهي تختلف من مدرسة الى مدرسة ، وهي ليست قواعد ثابتة مقدسة تحكم الانسان ، ولكن الانسان هو الذي يحكمها ويطورها لتخدم جوهر العلم والبحث عن الحقيقة اكثر واكثر .

هذه نقطة أساسية اود أن أسلط عليها الضوء ، حتى لا تضيع عن الاذهان في جملة التفاصيل والنقاط الثانوية . وربما لهذا السبب جاءت تحفظات المعقب ثانوية ، في حين أن ضياع جوهر الورقة لدى بعض المعقبين او المعلقين الآخرين قد جعل من النقاط الثانوية نقاطاً أساسية . ولا يمكنني في هذا الرد أن أتعرض لكل النقاط الثانوية التي تحفظ عليها المعقب ، واكتفي بأن ارد على قوله بأن الورقة لم تتصد لجوهر العنوان ، اي النضال من أجل تحقيق

(*) أرسل المركز الى د. نوال السعداوي المحضر الكامل للجلسة التي نوقش فيها بحثها ، وقد تفضلت الباحثة باعداد هذا الرد تحريراً . (المحرر)

الوحدة العربية . إني أعتقد أن الورقة تصدت في جوهرها لعدد من المشاكل التي تعترض الطريق امام الوحدة العربية الحقيقية اي الوحدة بين الجماهير العربية رجالاً ونساء . كيف تتم الوحدة بين جماهير ، اذا كان نصف هذه الجماهير غير متحد ؟

ويختتم د. سعد الدين تعقيبه بقوله : « كما اود لو تحققت معها امنية احد الفلاحين العرب من جنوب لبنان في أن تكون الدفعة الأولى من هذه الصواريخ الحقيقية موجهة الى قصور اعداء الجماهير العربية » . . . أود أن أقول للدكتور سعد الدين ابراهيم ان نساء في مصر قد فعلن ذلك ودخلن السجن ، لأن مشكلة المرأة العربية لا تنفصل في جوهرها عن مشكلة قصور اعداء الجماهير العربية .

٢ ـ بالنسبة لتعقيب الدكتور محمد الرميحي فلا بد أن أشكر له اهتمامه العلمي الموضوعي بالورقة ، والتقاطه لأهم النقاط الجوهرية فيها . وأني أوافقه أن هناك نقاطاً مرحلية (او تكتيكية على حد تعبيره) ونقاطاً استراتيجية لها أهداف بعيدة المدى . وهو يستوضح موقف الورقة من الدين الاسلامي ، ويعتقد أنه موقف متذبذب بسبب تصاعد القوى السياسية التي تناضل تحت شعار الدين . وهنا أختلف مع د. الرميحي لأن الورقة تناقش الدين مناقشة موضوعية علمانية .

لا أدري ما هي الفقرة التي فهم منها د. الرميحي انني أرفض التفسير القائل بصراع الطبقات . لقد ربطت في كثير من اجزاء الورقة بين الصراع الطبقي والصراع القومي والصراع الجنسي ، فكيف اذن أرفض مفهوم الصراع الطبقي باعتباره حقيقة تاريخية واجتماعية . كما أن موقفي من الصراع بين الرجل والمرأة لم يتغير . أغلب الظن أن الدكتور الرميحي نسب الي ما كنت أنقده كأسباب وحجج شائعة في المجتمع لتحول دون تنظيم النساء سياسياً ، وربما لم يلحظ أنني أفنّد تلك الحجج والاسباب .

أما تعبير « الأمية النفسية » فأعني به الجهل بالقهر النفسي الواقع على الانسان ، أو عملية استبطان الوعي الزائف واكتساب نفسية مزيفة تتصور المرأة أنها الحقيقة نفسها . وهذا نوع من الازدواجية يصيبنا جميعاً رجالاً ونساء بسبب ضغوط المجتمع المختلفة فإذا بالواحد منا يخفي حقيقته او نفسه الحقيقية ويظهر أمام الناس بنفس مزيفة . والامية النفسية هي عدم الوعي بهذا الاخفاء ، أو عدم الوعي بهذه الازدواجية .

أما عن مؤتمر الكويت (في آذار / مارس١٩٨١) فإن الدكتور الرميحي قد راقب عن قرب المؤتمر الرسمي ، لكنه لم يحضر أي اجتماع من اجتماعات المؤتمر الشعبي الآخر وربما سمع عنه من الصحف فحسب . ولا بد من أن اذكر أن عدداً غير قليل من النساء العربيات اللائي حضرن هذا المؤتمر الشعبي قد قدمن لي كثيراً من العون الأدبي والسياسي خلال الفترة التي قضيتها بالسجن ، مما يدل على استمرار تواجدهن ونشاطهن .

ويختتم د. الرميحي تعقيبه بقوله : « ارجو أن تعود الينا من جديد الدكتورة نوال السعداوي حتى

لو اختلفنا معها أو اتفقنا » . وأنا أود أن اقول للدكتور الرميحي اننا لا نختلف في جوهر القضية ، وقد ذكرت أنت ذلك في اول التعقيب حين قلت : « إنني شخصياً اوافق على الكثير مما جاء بالورقة من حيث المبدأ » . . . وهذا هو المهم ، أن نتفق معاً على الكثير من حيث المبدأ .

٣ ـ بالنسبة لتعقيب د. حكمت ابو زيد يغلب على ظني انها اكتفت بسماع الملخص الذي قدمه د. غسان سلامة ولم تقرأ الورقة كلها . وربما كان هذا هو السبب في أنها خلطت بين هذه الورقة وبين الدراسات والكتب الأخرى التي صدرت لي عن المرأة . وأظن أيضاً أنها لم تقرأ هذه الكتب كلها أو بعضها ، لأنها ذكرت عناوين كتب لم أكتبها . فأنا لم اكتب كتاباً بعنوان « المرأة العربية والتنمية » . وقد نتج عن هذا الخلط أنها تصورت أن الورقة اعتمدت على المنهج الاستبطاني او اعتمادي على اطار تجربتي الذاتية . وهذا امر لم يحدث في الورقة ، ولا أظن أن أحداً ذكر هذه الملاحظة .

أما « الموضوعية » و « منهج » البحوث العلمية الاكاديمية وعدم انطباقها على الورقة في رأي د. حكمت فإن لي رأياً آخر في مفهوم الموضوعية العلمية ومفهوم المنهج البحثي ، وأعتقد أن هناك انفصالاً كبيراً بين الموضوعية العلمية الحقيقية وبين الموضوعية الاكاديمية المحدودة النظرة الثابتة القواعد ، والتي تخفي الحقائق اكثر مما تكشفها ، وتهتم بالشكل دون الجوهر .

ولا أدري كيف تصورت الدكتورة حكمت من الورقة ذلك المنهج او التقسيم الثنائي والذي ينسحب الى تقسيم الأدب الى ادب رجالي وأدب نسائي . إن جوهر الورقة يدعو الى الغاء هذا التقسيم ، ويدعو الى الغاء تقسيم العمل او أي جهد انساني على أساس الجنس . إن جوهر الورقة يتصدى لهذه التفرقة المتعسفة بين الرجل والمرأة ويحاول أن يعالج هذه التفرقة وهذا التقسيم .ولعل احدى وسائل العلاج هو أن تصبح النساء واعيات قويات سياسياً قادرات على التغيير ، والغاء هذا التقسيم .

في النقطة الثالثة التي اثارتها الدكتورة حكمت قالت ان هناك نظرية مسيطرة على معظم كتاباتي تتصل أساساً بالنظرية الفرويدية . ولا أدري في أي كتاب أو في أي دراسة عثرت على هذه النظرية ؟ اذ أنني في كل كتاباتي تقريباً نقدت النظرية الفرويدية ، سواء في مفهومها للمرأة أو الرجل أو في جعلها الغريزة الجنسية او التكوين البيولوجي او التشريحي كأساس لتحديد نوع العلاقة بين الرجل والمرأة . ومع كل ذلك فما دخل هذا بالورقة التي قدمتها للندوة ، وكنت أتوقع أن تناقش الورقة المقدمة وليس كل الكتابات التي صدرت لي . وبالنسبة للنقطة الرابعة فإن الورقة لم تقل ان الحركة السياسية للمرأة العربية سوف تتم منعزلة عن حركة المجتمع ككل ، بل العكس هو الصحيح اذ أكدت الورقة على أن الحركة السياسية للمرأة جزء من حركة المجتمع والحركات السياسية الأخرى ، لكن ذلك لا يعني أن تكون تابعة لحركات أخرى . هناك فرق كبير بين استقلال الحركة وبين انفصالها . قد تكون الحركة مستقلة لكنها متصلة ومتحالفة مع الحركات الأخرى التقدمية . وقد أكدت الورقة على ضرورة تحالف الحركة النسائية مع الحركات السياسية القومية والاشتراكية العربية .

وتخلط الدكتورة حكمت بين مفهوم استقلالية الحركة وبين مفهوم انفصالها عن المجتمع ، على الرغم من أنها توافق في بحث لها (ذكرته في سياق التعقيب) على انشاء جمعيات نسائية للنهوض بالمرأة الريفية مستقلة عن غيرها وتعمل في اطار خطة شاملة لتنمية هذه المجتمعات . ولو أن د. حكمت قرأت الورقة بكاملها لأدركت الفكرة ذاتها وهي استقلالية الحركة النسائية من أجل علاج الانفصال الذي حدث بين الرجل والمرأة في المجتمع وادى الى الصراع بينهما .

وبخصوص ما اعتبرته د. حكمت ابو زيد محاولة لتزييف تاريخ المرأة فإن هناك فرقاً كبيراً بين اعادة قراءة التاريخ للبحث عن الحقائق التي طمست وبين تزييف التاريخ لصالح حكام او طبقات مميزة . نحن دائماً في حاجة الى اعادة دراسة التاريخ سواء كان التاريخ المعاصر أو التاريخ القديم ، واي اجتهاد في هذا المضمار لمعرفة الاسباب الحقيقية وراء القهر الواقع على شعوب او افراد او طبقات معينة . وتختتم تعقيبها بأن ترجو لي تغيير منهجي ونظرياتي لأصحح ما قدمته للمكتبة العربية من انتاج ، ولست أدري كيف تطلب مني ذلك وقد عجزت في تعقيبها عن اقناعي بهذا التغيير ؟

٤ ـ عن تعليق د. علي شلق أود أن أحذر من تلك المقولات الشائعة عن أن المرأة هي التي تصنع الرجل ، وهي « الكل » والرجل « جزء » ، وهي « روح المصدر » والرجل « انثى في الظل » ، فهذه المبالغات في « تضخيم » المرأة ليست الا تغطية على « التصغير » الذي فرض عليها . أما أن العناية بأمر المنزل وتربية الاطفال واعتباره ذلك عملاً بطولياً يساوي اسمى البطولات فهذا ايضاً « تعظيم » لعمل ينظر اليه المجتمع نظرة متدنية ، وليس « التعظيم » الا محاولة لاخفاء « التحقير » . وهذا امر معروف في علم النفس الاجتماعي . وإذا كانت المرأة لا تصلح للحكم وأن حقلها الطبيعي في الطفل والمنزل فكيف نفسر نجاح غولدا مائير في حكم اسرائيل فترة من الزمن جعلت فيها اسرائيل تنتصر على العرب ؟

٥ ـ في تعليق الاستاذة اميرة الدرا فإنها توافق على الحركة السياسية النسائية في حيزها النظري لكنها على يقين أنها ستفشل فشلاً ذريعاً حين تنزل الى ميدان التطبيق . وكنت اود أن تذكر اسباب ذلك . لا شك أن التطبيق امامه عقبات ، وتحديات كثيرة . ولكن الحكم مسبقاً بالفشل الذريع دون ذكر الأسباب او العقبات فهذا امر لا استطيع الرد عليه .

٦ ـ وفي تعليقها تقول الاستاذة نجلاء نصير بشور أنها تختلف معي في الحل الانفصالي الذي طرحته . ويبدو أن مفهوم الاستقلال قد اخذ على أنه دعوة للانفصال عن اطر النضال العام من اجل الوحدة العربية . في حين أن الورقة تدعو الى الوحدة العربية من خلال حركات سياسية واعية ومستقلة ومتحالفة معاً تعبر عن مختلف الصراعات الاجتماعية والسياسية الموجودة بالساحة . إن الوحدة لا تعني ابداً عدم الاختلاف ، ولكنها تعني التحالف والانسجام بين مصالح مختلف الفئات . إن الوحدة لا تعني ابداً اخفاء الصراعات الاجتماعية الموجودة ، ولكنها تعني فهم هذه الصراعات وتوجيهها من أجل احداث وحدة عربية تحترم

استقلال كل حركة سياسية واختلافها عن الحركات الاخرى .

٧ ـ ويتخوف د. عباس مكي على « الاستقلال الذاتي » للحركة النسائية من عدوانية عازلة من قبل الرجال العرب ، ويقترح لعلاج ذلك أن لا تكون التحركات النسائية انثوية خالصة في تركيبتها وإنما عليها أن تضم الرجال العرب المناضلين في سبيل قضايا تحرر المرأة واعادة انسانيتها اليها . ولا أظن أنني ضد ذلك ، لكن هؤلاء الرجال الذين ذكرهم د. عباس مكي قلة قليلة جداً . وكم يكون وجودهم في الاحزاب السياسية باختلاف انواعها ضرورة ملحة لتغيير المفهوم السائد عن كل من المرأة والرجل .

ملحق

برنامج الندوة

الأحد في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١

٣٠ / ١٩ ـ ٣٠ / ٢١ حفلة استقبال يقيمها الدكتور خير الدين حسيب ، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ، في فندق كارلتون ، على شرف السادة المشاركين في الندوة .

الاثنين في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١

٠٠ / ٨ ـ ٠٠ / ٩ التسجيل

الجلسة الافتتاحية :

٠٠ / ٩ ـ ١٥ / ٩ كلمة الافتتاح يلقيها الدكتور خير الدين حسيب

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : د. حكمت أبو زيد

١٥ / ٩ ـ ٠٠ / ١١ **التطور التاريخي لأوضاع المرأة في الوطن العربي**
(مركز / ح د ٥ / ٢)

مقدم البحث : د. علي شلق

المعقبون : د. محمد الرميحي

مناقشة عامة

٠٠ / ١١ ـ ١٥ / ١١ استراحة

١٥ / ١١ ـ ٠٠ / ١٣ **النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية**
(مركز / ح د ٥ / ٥)

مقدم البحث : د. حليم بركات

المعقبـــون : د. محمد الرميحي
د. مارلين نصر
مناقشة عامة

۰۰ / ۱۳ ـ ۳۰ / ۱٥ فتـرة الغـداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : د. محمد الرميحي
۳۰ / ۱٥ ـ ۰۰ / ۱۷ امكانات المرأة العربية في العمل السياسي
(مركز / ح د ٥ / ۱۱)
مقدم البحـث : د. حكمت أبو زيد
المعقبـــون : د. سعد الدين ابراهيم
نجلاء نصير بشور
مناقشة عامة

۰۰ / ۱۷ ـ ۳۰ / ۱۸ دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي
(مركز / ح د ٥ / ۸)
مقدم البحـث : ليندا مطر
المعقبـــون : د. حفيظة شقير
مناقشة عامة

۳۰ / ۱۸ ـ ٤٥ / ۱۸ استراحـة

٤٥ / ۱۸ ـ ۱٥ / ۲۰ مكانة المرأة في التنظيمات والاحزاب السياسية الوحدوية
(مركز / ح د ٥ / ۹)
مقدم البحـث : نجلاء نصير بشور
المعقبـــون : د. حكمت أبو زيد
د. سعد الدين ابراهيم
مناقشة عامة

الثلاثاء في ۲۲ أيلول / سبتمبر ۱۹۸۱

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : ليندا مطر
۹۰۰ ـ ٤٥ / ۱۰ دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر (مركز / ح د ٥ /۱۳)
مقدم البحـث : د. حفيظة شقير
المعقبـــون : لور مغيزل
مناقشة عامة

٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١١ استراحـة

١٥ / ١١ ـ ٠٠ / ١٣ وضـع المـرأة في الأسـرة العـربيـة وعـلاقتـه بـأزمـة الحـريـة والديمقراطية (مركز / ح د ٥ / ١٠)

مقدم البحـث : د. سهير لطفي

المعقبـــون : د. ثريا احمد عبيد

مناقشة عامـة

٠٠ / ١٣ ـ ٣٠ / ١٥ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : د. سعد الدين ابراهيم

٣٠ / ١٥ ـ ٠٠ / ١٧ صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي (مركز / ح د ٥ / ٤)

مقدم البحـث : د. لطيفة الزيات

المعقبـــون : د. صفية سعادة

مناقشة عامـة

٠٠ / ١٧ ـ ٣٠ / ١٨ صـورة المرأة العـربية في الاعـلام العربي ـ دراسـة تـطبيقيـة: الاعلام المصري والصحافة الخليجية (مركز / ح د ٥ / ١)

مقدم البحـث : د. عواطف عبد الرحمن

المعقبـــون : عايدة مطرجي ادريس

عايدة نعمان

د. مارلين نصر

مناقشة عامـة

٣٠ / ١٨ ـ ٤٥ / ١٨ استراحـة

٤٥ / ١٨ ـ ١٥ / ٢٠ شخصية المرأة العربية : عن الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية (مركز / ح د ٥ / ٧)

مقدم البحـث : د. عباس مكي

المعقبـــون : أميرة الدرا

مناقشة عامـة

الأربعاء في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : مي صايغ

٠٠ / ٩ ـ ٣٠ / ١٠ أثر النفط على وضع المرأة العـربية (مـركز / ح د ٥ / ١٢)

مقدم البحـث : د. محمد الرميحي

المعقبـــون : د. ثريا احمد عبيد
د. عبد الهادي خلف

مناقشة عامة

٣٠ / ١٠ ـ ٠٠ / ١٢ **المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)(مركز / ح د ٥ / ٦)**

مقدم البحث : د. هنري عزام
المعقبـــون : د. درّة محفوظ
د. عباس مكي
د. نورة الفلاح

مناقشة عامة

٠٠ / ١٢ ـ ٣٠ / ١٢ استراحـة

٣٠ / ١٢ ـ ٠٠ / ١٤ **المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر (مركز / ح د ٥ / ١٤)**

مقدم البحث : د. درّة محفوظ
المعقبـــون : د. حفيظة شقير

مناقشة عامة

الخميس في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : لور مغيزل

٠٠ / ٩ ـ ٤٥ / ١٠ **نظرة مستقبلية للتربية والتعليم وعلاقتها بمشكلات المرأة العربية واسهامها بعملية الانصهار القومي (مركز / ح د ٥ / ١٥)**

مقدم البحث : د. هشام نشابة
المعقبـــون : د. حكمت أبو زيد
د. حامد عمار

مناقشة عامة

٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١١ استراحـة

١٥ / ١١ ـ ٠٠ / ١٣ **نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية (مركز / ح د ٥ / ٣)**

مقدم البحث : د. نوال السعداوي

المعقبـــون : د. حكمت ابو زيد
د. سعد الدين ابراهيم
د. محمد الرميحي

مناقشة عامـة

٠٠ / ١٣ ـ ١٥ / ١٣ اختتام الندوة



فهرس عام

(ب)

(ث)

(ح)

(خ)

(د)

دوريات

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ق)

(ك)

كتب

(ل)

(م)

مؤتمرات

(ن)

(ي)



منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ ص ـ ٤٥ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠
  (١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل.) .... انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام (٧٨٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل) .... ندوة فكرية
- هجرة الكفاءات العربية (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (٦٦٨ ص ـ ٥٠ ل.ل.) .... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) .... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي (٢٠٠ ص ـ ١٣ ل.ل.) .... السيد يسين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩
  طبعة ثانية (٧٣٦ ص ـ ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- القومية العربية في الفكر والممارسة ..... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة
  دراسة ميدانية طبعة ثانية (٣٧٦ ص ـ ٢٥ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ..... طبعة ثالثة (٢٤٤ ص ـ ١٦ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل طبعة ثانية (٤٢٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) .... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الأدب في الوعي القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل) .... ندوة فكرية
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ١٦ ل.ل.) .... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ..... طبعة ثانية (٢٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) .... ندوة فكرية
- النظام الاقليمي العربي .... طبعة ثانية (٢٢٠ ص ـ ١٤ ل.ل.) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- من التجزئة الى الوحدة .... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل) .... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ..... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) .... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي .... طبعة ثالثة (٢٨٤ ص ـ ٢٠ ل.ل.) .... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- سلسلة «ربوع بلادي» ٨ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) .... شريف الراس
- سلسلة «فتى العرب» ٧ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) .... شريف الراس

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب حصيلة الوقائع الكاملة لندوة «المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية» وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ضمن التزاماته في دراسة المجتمع العربي ووسائل توحيده على اسس علمية وموضوعية. وانعقدت في بيروت خلال الفترة من ٢١ ـ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١. وقد شارك فيها نحو تسعة وعشرين باحثاً وباحثة من عدة اقطار عربية.

لقد تدارس المشاركون العوائق التي حالت دون تحرر المرأة، وكانوا متيقظين لاهمية الترابط بين قضايا المرأة العربية والقضايا الوطنية والقومية العامة كمسألة الديمقراطية، والتنمية، والوحدة العربية ... الخ. ذلك لأن المشكلات التي تعانيها المرأة هي مظهر ونتيجة لما يعانيه المجتمع العربي عموماً برجاله ونسائه.

ان الاطلاع على وقائع الندوة سيبين للقارىء، أن المشكلات التي توقف عندها المشاركون ـ عبر خمسة عشر بحثاً، بالاضافة للتعقيبات عليها ومناقشتها ـ لم يكن هدفهم تسجيلها بقدر ما هو البحث في امكانية التغلب عليها والاسهام في رسم معالم جديدة لطريق تحرر المرأة من الاغلال الاجتماعية التي تكبلها لتنطلق في مساهمة فاعلة وجادة في تحرير امتها وتقدمها ووحدتها.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون

ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقيا: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

